

UTL AT DOWNSVIEW



D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 09 01 16 06 012 6

VI

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

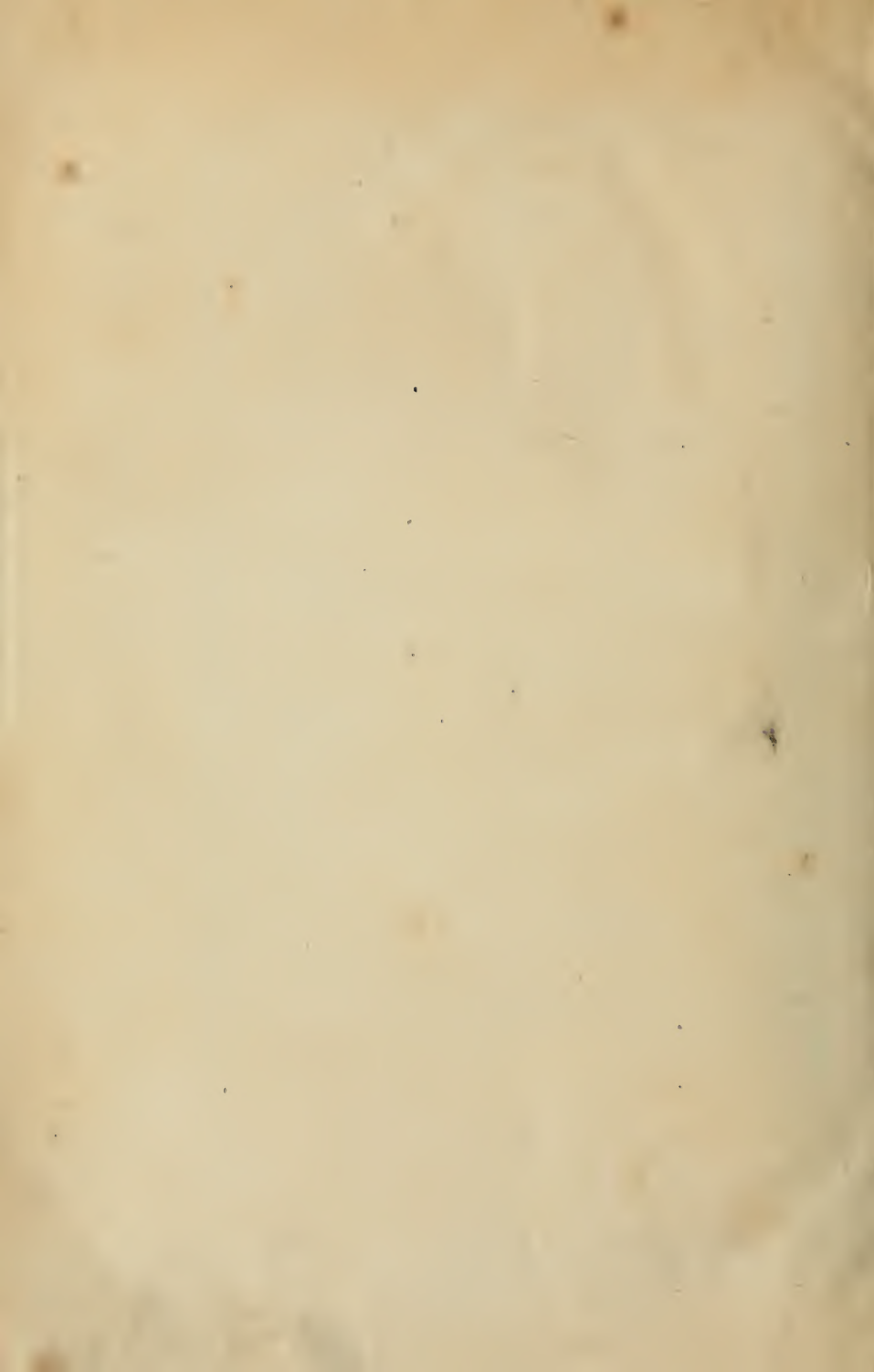
UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

K al-Ramli, Khayr al-Din ibn 'Ali
al-Fatawi al-Khayriyah li-
R1733F3 naf' al-bariyah
1882

2 Vol. 100

F.H.Q.T.

F.H.Q.T.



* فهرسة الجزء الاول من التناوى الخيرية *

صفحة	صفحة
٦٧ باب النفقة	٣ (كتاب الطهارة)
٨٠ (كتاب العتاق)	٥ باب التعمم
٨٠ باب الاستيلاء	٦ (كتاب الصلاة)
٨٠ (كتاب الايمان)	١٣ باب الجنائز
٨٦ (كتاب الحدود)	١٦ (كتاب الزكاة)
٨٧ فصل في التعزير	١٦ باب صدقة الفطر
٩١ (كتاب السرقة)	١٦ (كتاب الصوم)
٩٢ (كتاب السير)	١٦ فصل في النذر
٩٤ باب العشر والخراج	١٨ (كتاب الحج)
١٠١ باب الجزية	١٩ (كتاب النكاح)
١٠٢ باب المرتدين	٢٢ فصل في المحرمات
١٠٨ (كتاب القطة)	٢٣ باب الاولياء والاكنفاء
١٠٩ (كتاب المفقود)	٢٧ فصل في نكاح الفضولي
١٠٩ (كتاب الشركة)	٢٧ باب المهر
١١٥ (كتاب الوقف)	٣٤ باب القسم
٢١٩ (كتاب البيوع)	٣٥ (كتاب الرضاع)
٢٣٥ باب البيع الفاسد	٣٦ (كتاب الطلاق)
٢٤٠ باب الاقالة	٥٧ باب الابل
٢٤١ باب الربا	٥٨ باب الخلع
٢٤٢ باب الاستحقاق	٥٩ باب الطهارة
٢٤٣ باب السلم	٦٠ باب العينين
٢٤٦ (كتاب الكفالة)	٦١ باب العدة
٢٥٠ (كتاب الحوالة)	٦٢ باب ثبوت النسب
	٦٤ باب الحضنة

* (تمت) *

(الجزء الأول)
من كتاب القناوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبى
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
آمين

م

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاى مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية

K

R1733F3

1882

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للفتنة في الدين * وهدى من شاء إلى سبيل المهتمدين * والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فقول العبد الفقير ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قدس سره وحدث شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها دياحة صورها وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحد الزمان * في فقهه أبي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدى والدى الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * تمتع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتبى به من مذهب أبي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر ولتغير أحوال الناس رفقا بعباد الله طالبا به رضا الله تعالى عنه يوم الخيفة * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق الهداية رتبها * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أرسم غابا الا ما قل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أولم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب الاصحاب (وسميتم بالتاوى الخير به لنفع البريه) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والدى المشار اليه * تمتعني الله تعالى بطول حياته وأسع نعمه على وعليه * أنه لا يعي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفتنة وتحشيد وتعميده * وأنه رحل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الف إلى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ الفتنة عن جماعة من فقهاء الحنفية **ك** الشيخ عبد الله النخري والسراج
الخلواني والشيخ أحمد ابن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المحي
وجامعة النخوع على العلامة الشيخ أبي بكر السنواني وغيره وقرأ الفرائض وأكثرت دعوته على
الشيخ فالد الولي المشهور ورجع من مصر إلى بلده أواسط ذي القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة
وألف انتهى ما كتبه فجمع منها إلى باب المهر واختتمه المنية ثم أتى استجرت شيخنا العلامة
والده المذكور في كمالها على حسب ترتيبها فأجازني فاستخرت الله تعالى في ذلك وأكملتها والله
سبحانه وتعالى أسأل وبنييه أو تسأل أن يجعل سعيها فيهما **ك** وروا أن يجعله خالصا لخاصة
لوجه الكريم ووصل إلى النور بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

*** (كتاب الطهارة) ***

(سئل) هل يجوز استعمال الماء الخس الذي لم يغير طعمه وريحه في غير الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب الخس ان
تغير طعمها وريحها ينعم الاستعمال كالبول ولا يجوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير
كبل الطين وسقى الدواب اه وقال في البرازية والخس يتففع به في سقى الدواب وببل الطين
ونحوه انتهى وفي البحر تنقل عن التجنيس اذا نزح الماء الخس من البئر يكره أن يبل به الطين
ويطين المسجد وأرضه لخاصته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه
لا يتما الا بذلك انتهى وفيه نقلا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء الخس في الطريق ولا يسي
للهاثم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء الخس للبقر والابل والغنم انتهى وفي الزهر
وهل يسقى للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزائن لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة يوافق ما في
البدائع وما في الخزائن ما في الاسيحياتي فهم اقوال متقابلان لان نقل مستوفيان انتهى والله أعلم
(سئل) في الشارب اذا طال هل يجب تحليله أم لا (أجاب) لا يجب تحليله وان طال قال في اعلام
الاخير وفي شرح القدوري قال عزوا إلى رواية المحيط لا يجب ايصال الماء إلى ماتحت
الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الخلواني واتفقوا على أن يمس الماء شعر حاجبيه وفي
صلاة النصاب اذا قصر الشارب لا يجب تحليله وايصال الماء إلى الشفتين وفي التوازل لا يجب
وان طال اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنز المنظوم والشارب اذا طال لا يجب تحليله
اه وصرح في البحر بأنه لا يجب ايصال الماء إلى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى
هذا ينبغي أن يحمل قول من قال انه يجب ايصال الماء إلى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان
بحيث يسهل ومنابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصرح الزواجلي في باب الكراعية
بأن المفتي به انه لا يجب ايصال الماء إلى ماتحت الحاجبين اه والله أعلم (سئل) العلامة شيخ
الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا
وقعت فيه فارة فاصفة طهارته (أجاب) المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل
إلى أن يغمر ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد ظهر اه كذا في
فتاواه (سئل) في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في انا محروق السفل وصب عليه الماء ثم
أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات يظهر كانه الامام ناصر الدين أبو القاسم في الملقط عن أبي
يوسف أم لا يظهر وهل اذا طبخ صابوناً وصر مستحيلاً يطهر أم لا (أجاب) نعم يظهر الزيت بهذا

مطلب الماء الخس الذي
لم يغير طعمه وفيه أقوال

مطلب في تحليل الشارب
والحاجب وفيه أقوال
والفتي به التحليل

مطلب في فارة وقعت في
عسل والمفتي به واضح
مطلب في فارة اذا وقعت في
زيت وفيه أقوال والمفتي
به واضح

الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فلفاف رفع ثلاثة مرات كما ورد عن الثاني وقطعه به في الظهيرة
وعليه الفتوى كما في المجموع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على أن
غلبة الظن مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف أصحح وقتوى وهي من المسائل المشهورة قليل
غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التثليث وصحح كل فعل صاحب الخلاصة حتى أتى الأول وبه
صرح في مسألة الثوب فإنه قال وقتبه سكون قلبه إليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة
فيغلي في فعل والدهن الماء فرفع هكذا يفعل ثلاث مرات وظاهر أن لفظة فيغلي من زيادة النسخ
فإننا لم نمن شرط للتطهير الغلبان مع كثرة النقل في المسئلة والتتابع لها اللهم إلا أن يراد بالغلي
التخريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدوري أنه يصب عليه مثله ماء ويحرك
فتأمل ومسئلة تطهارة الزيت الخس بالتخاذه صابوناً صرح بها في المجتبى والبرازية قال في المجتبى
جعل الدهن الخس في صابون يبقى تطهارته لأنه تغير والتغير مطهر عند محمد ويبقى به البلوى اه
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأبنته صاحب منغ الغفار في منته
تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطقي وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل الفعل الغنم
ابن هل هو طاهر يحل شربه أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهره من أن سورماً كول
الجم طاهر كبنيه والظاهر منه حل شربه ولم أر من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس
البول إذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه هل له المسح على الخفين وهل
يقدم الفأفة على الوضوء كالصحيح (أجاب) صاحب السلس ونحوه وضوءه كل فرض
ويصل بوضوءه فرضاً وتغلا ماشاء ويطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يصب عليه
وقت الأول ذلك الحديث لو جففسه وأما مسحه على الخفين فتغير ذلك على وجه الاختصار أن
أصحاب الاعتذار إذا وضوا أو العذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الاعتذار
يسمحون في الإقامة يوماً وليس له في السفر ثلاثة أيام ولياها من وقت الحدث العارض له بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر بمقارنا للوضوء أو اللبس أو كليهما أو
فيما بينهما واسترحى لبس فإنه حينئذ انحأ يسمح في الوقت كلما وضأ أحدث غير ما أتى به ولا يصح
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفأفة
على الوضوء حتماً بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب
والله أعلم (سئل) هل الإيلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم
يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الإيلاج في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجموع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح
به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم (سئل) هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلون
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قل نام آدم فاحتلم فامتزجت لطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض
بأن النبي لا يحتلم ورد بأن المنى احتلام عن رؤية جماع لا مجرد دفق الماء اه ذكره عند ذكر
ياجوج وماجوج قال وانهم ما من ولد آدم من حواء الحديث المرفوع أنهم ما من ذرية نوح وهو
من ذرية نهم ما قطعوا به أقوال العدم رؤى به نقل عن أحمد بن السلف ما عدا كعباً لا فقه وبه
اعترض قول النووي في فتاوى فقهائهم من ولده لا من حواء عند جماهير العلماء والله أعلم (سئل)
في الحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورماً كول
الجم ولبنه طاهر بالاتفاق
مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الإيلاج في البهيمة
هل يحكم بنقض الوضوء أم لا
مطلب في الانبياء هل
يحتلون وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي بوضعها في حكمه
حكم الصحيح أم لا

(اجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فاذا دان كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء وغيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمرود والسواك

مطلب في كراهة السؤال
والمشط والميل اذا كان
بأذن صاحبه

(أجاب) أما السؤال بسؤال غيره فقد سرحت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي أنه لا بأس به إذاذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فاعتمد ذلك لكرهه فانه نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة ثلاثا يحصل النفرة باعتبار أنهم يعاؤون منه وربما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشرقي يجب محظوره وبه والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسؤال غير ياذن كره الاستياك وهذا من تصرفه وعبرة الروض وغيره ولا بأس بأن يتكلم بسؤال غيره ياذن به بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فكرهه لا لأصلها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يتسه المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبه جواز فيمنع تلاوته وأقر حكمه لانه ليس بقرآن اجلما كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعسد واذ كان هذا فاما أقر حكمه في باب أولى الجواز فيمنع تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كسفة الاستنجاء بالماء ماصورتها (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماء تابه فيه أخذته وصه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين بمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فبأخذ الحجر يساره بخلاف الماء فانه نصبه بمينه ويغسل يساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبا كذلك وهذا هو المعهود للناس فلعلهم اغتاتر كونه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وبفيض الماء بيده اليمنى على فرجه ويعلى الاثناو يغسل فرجه بيده اليسرى اذا لم يكن عذوقا كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بماء اجاز الاستنجاء باليمنى من غير كراهة فهو بحمد الله كما يحسنه والله أعلم

* (باب التميم) *

مطاب في التيمم لمس
المصنف أو القربة مع وجود
الماء

(سئل) في التيمم لمس المحضف أو لتلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أن يأخذ أو يخطو الناحي الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا (أجاب) المصرح به عندنا أن ما لبست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد للحديث وأما ما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء إلا في موضع يختصي القوان إلى الخلف كصلاة الجنازة والعبد فالتمم لمس المحضف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم فنظر أن كان محدثا فهو من قبيل الأول يجوزها بدون ذلك وإن كان جسيما فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو من المحضف أو مسح أو كآبته أو لزيارة القبور أو لعبادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يريدها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو السلام لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة جاز له أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وتام ذلك مذكور في كتب العلماء

مطلب في مسافر بمنازة
وحمل يقيم أو يطلع
والصحيح ظاهر

رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمنازة بارض وحل ليس به ماء ولا حجر وتضابق وقت الصلاة فهل له أن يقيم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال (اجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الارض وصرح المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا وجد الا الطين يطلع به ثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة يقيم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الاولى اذا لم يخف فوت الوقت أن يطلع ثوبه بالطين ويقيم اذا جف كي لا يصير معنى المثلة المنهي عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشباه حيث قال فيما افرق فيه المسح والغسل لا تتقضى الجنابة بخلاف المسح (اجاب) قوله لا تتقضى الجنابة بخلاف المسح أى لا تتقضى الجنابة الغسل وتتقضى المسح وقد تقرر أن الجنب لا يصح قال في السكندر لا يجنب أى لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلف علماءنا الى التصور بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الاشباه لا تتقضى الجنابة الغسل وتتقضى المسح يعنى السابق عليها فاحتج اليه ولا سبيل اليه الا برفعها عنه ونزعه يسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تتقضى الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكأنة بعد اللبس لأن الخف جعل مانعا عن سريه الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فتقضى الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه معها فاضطر الى نزعه خفيه للغسل ونزعهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تقضى فتأمل والله أعلم

مطلب فيمن اغتسل
ومسح ومن يقيم هل يصح
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على
القبلة القديمة المتواترة عن
الصحابه بوضعهم

(كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجاعهم بالتواتر عن آباءهم وأجدادهم بصلواتهم على القبلة الى جهة مستدلين عليها بحاريب المسلمين بمساجدهم التي بلغ تواترهم واجاعهم من قديم الزمان والى الآن أن هذه المحاريب الكأنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه المحاريب المذكورة والا ن جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي بها المحاريب المست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحاريب مدفون فيها مستدلا بالقواعد الفلكية وأدلتهما الحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرقومة جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضى الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا بحاريب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن القبلة والمحاريب القديمة الموضوعات باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالإكتفاء بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الفلكي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولان فرض غير المكي
 اصابة جهة الكعبة عندنا كما سمت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين
 بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا قال
 بعضهم البيت قبله لمن صلى بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الا فاق
 وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
 والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلا لا يضر وجهتها والجناب الذي اذا توجه
 اليه الشخص يكون مسامتا للكعبة أو لهوائها اما تحقيقا بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة الى الافق يكون مارا على الكعبة أو هوائها واما تقريره بما معنى أن يكون ذلك
 منحرفا عن الكعبة وهوائها انحرافا لا تزول به المقابلة بالكعبة بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامتا
 لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بماتر زول به من الانحراف لو كانت في مسافة
 قريبة وتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامسة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو
 فرض مثلا خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه
 على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال
 الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلدو بلدن وبلاد على
 سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسدان يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك
 فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على
 تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحريم مع المحارب وقال في
 فتاوى فاضيلان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحارب التي نصها
 الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال المحارب المنصورة
 فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤرخا عن المحارب وذكر
 بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعل من الشام ورائه والردلة ونابلس وبيت المقدس من جهة
 الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا يفتي ذلك من نوع
 انحراف لاهل ناحية منها لكنه لا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في
 أكثر الكتب أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسدا لكن لا يتحقق الخطأ
 بالانحراف عينة ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز
 الاجتهاد في المحارب بعتة ويسرة ما عدا محاربه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها
 أي في محارب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب
 الا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة بسمت الكواكب والادلة تجري ذلك مجرى الخبر فيقتل
 تلك المحارب وفي الخادم لهم كان نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذ لم يجتهدوا أملا واجتهد فظهر
 له الخطأ فلما أوقفها فلا يسوغ له التقليد قطعا أي تقليد تلك المحارب اه والحاصل المفهوم
 من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحارب بعتة ويسرة ولا يجب وأنه يجوز تقليد ما قبل الاجتهاد
 وبعده لا يجوز له اظهار خطوها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز
 وعندهم المحارب بمنزلة الخبر فلو أخبر عالم بخلافه هل يعارض ان أو يقدم الخبر أو المحارب قال
 في حاشية ابن قاسم وبدل على تقديمه أي تقديم الخبر أنهم جوزوا فيها يعني المحارب الاجتهاد
 عينة ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر أخذ من قول السبكي يجب الاجتهاد عينة ويسرة على

المحراب المعتمد لان المحراب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كالصريح في امتناع الاجتهاد بمنزلة
 أو بسيرة مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحراب نعم نوزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد بمنزلة
 أو بسيرة وفيما استدل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحراب وقد صرح حوايان
 المحراب التي وضعتها العناية يجوز فيها الاجتهاد بمنزلة وسيرة فيجوز الاجتهاد عندهم في
 المحراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعتها العناية
 والتابعون بالاولى وأما عندنا فاعلمنا التابعهم في استقبالها كما ذكره في الخاصية وغيرها ولا يجوز
 العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكمه وعدمه سان لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلان حكمه وعلى من حكمه وهذا كما صرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية يعمل بالمحارب المذكورة ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصيرتة ولا يخفاء في
 أن مذهبا سمع سهل حنفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة
 حرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للبعد الضعيف والله أعلم
 (وسئل) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
 في بلدة محارب محتالفة من غير وضع العناية والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
 الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الادلة فهل يجب
 على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون أن ينحرف في المحراب المخالف الى مقتضى هذه الادلة
 لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه ونحو ذلك خلاف من أوجب اصابة العين من أئمة الحنفية
 ويكون قد زاد خبرا باصابتها عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا وهل
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم وجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فيلزم حينئذ أنه اذا وجد محارب
 يخالف للجهة أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
 مصر ونقل المحراب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان حنفي بمقارنة
 ويحرف في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتعلم
 هذه الادلة أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدره عين الكعبة
 في جميع صلاته فصل في محراب يخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى في محراب موافق
 لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تريف الجهة التي اذا استقبلها الشخص صححت صلاته
 واذا انحرف عنها لم تصح صلاته واذا انحرف شافعي أو حنفي أو حنبلي الى مقتضى هذه الادلة بعد
 اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يعرض لاحد منهم وأن يقول له جدد اسلامك
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي
 ذلك يكون مختطئا أم لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) اذ لم يكن الخراب من
 وضع العناية والتابعين ولا من وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت
 وضعهم فلا عبرة به اجابا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها المحارب من غير وضع
 العناية والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل بلارب ولا مين تنفع الصلاة على كالا القولين لكن الكلام في
تحقق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد بخبار الميثاق كما لا يخفى عند النفاة لانه مجرد
خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خسلنا عن المعارضه بما هو ممل أو فوقه لانه لازم وقد
كتبنا في الجواب سابقا ان محارب الصابية والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم
فان لم يكن فالسؤال من الاشمل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم
العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بأن تجاوز المشارق
الى المغرب كما نقله في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يقلد لخالفه لجميع المذاهب حينئذ
اذا المحراب المخالف للجهة لا عبرة به واذا اشبهت علمه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل
بقوله ولا يقتصرى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور لما أسلفناه من عدم اليقين وجهيتها أن
يصل الخط الخارج من جبين المصل الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل
قائمات أو نقول هو أن تتبع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى
مثلث كذا قال التحرير التفتازاني في شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحراف عن القبلة انحرافا
لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الظهيرية اذا تيامن أو تياسر يجوز لأن وجه
الانسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه الى القبلة كذا قاله من لا يخسر
في درر الاحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للتأخرى أن يقول لاحد من يريد
البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقد اذ وال اسلامه واشتات معصيته ولأن تعرض
له بمكره لان المقصود اصابة الصواب واطهار الحق وتحريم المناظرة لأجل أن تزل قدم من ناظر
وان يظن جهل من مائل أو ناظر ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذ العلم صفة
من صفاته فاذا كنت متصفاه فلا تعتمد ما أباحه لك كفو ربنا تعالى علما كيف مخاطب الجاهل
بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فليعلمنا اتباع الحق والتمكيم به وليس علينا
هدى العالم والمسئلة واخضعه وحاصلها اذا تمتق خروجهم عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتماده اجماعا
والذي يخرج عنها جاز اعتماده وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند
الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا نسكده أحدهم نحن على علم بأن الصابية رضى الله تعالى
عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا أنهم وضعوا محرابا ليعارضهم من هو دونهم واذا علمنا أن محرابا
وضع من غيرهم بغير علم لانعمده واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة الممارين وتوالى المصلين على مرور
السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحقنا بالخطا زال الغطاء وهو في اختلاف الجهة بحيث
يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كالا المذهبين والله أعلم
(وسئل) عنه أيضا بصورته فيما اذا وجد في بلدة محارب تتخالف من غير وضع الصابية
والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد
طعن فيها قديم واحد يثام انه قد تحقر أن بعضها منحرف عنه عن مقتضى الادلة خسا وستين
درجة وبعضها خسا وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى
الادلة أكثر من خمس وأربعين درجة ثمة أو بسرة يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع
الذى فيه مكة المشرقة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصل أربعة فهل هذه
المحارب المزبورة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها بسرة الى جهة مقتضى الادلة
والحالة ما ذكرنا لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحارب بعد اثبات ما ذكر

مطلب فيما اذا وجد في بلدة
محارب متخالفه من غير
وضع الصابية ولا على سمت
وضعهم ولا على سمت ذوى
العلم الموثوق بهم في معرفة
القبلة وقد طعن فيها قديم

وحدينا

تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل إذا وجد في كلام النجاة في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكلمة بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مساويا للكعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه المخارِب الموصوفة بما ذكره قطعاً وجوب قضاء المؤدى بعد العلم والشك ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق من تركه ويعزى لارتكابه المغصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظيوره ولا تلهي مجرد جهل وعناد وفق وفساد فعملية أن توب ويرجع والا يعامل بالعذاب الاليم الموجه وأما بحث الخاص والعام فن مشهور مسائل أصول الاحكام والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الأصول فإذا وجد في هذه المسئلة إطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقيد لاتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وإن لم يتحد الحكم فالجمل في مثل منجمن فيه يجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألغ يبدل الرأ الممهلة بالغين المجبة فإذا أراد أن ينطق بالرجن الرحيم يقول النحن النحن النحن وإذا أراد أن ينطق برب يقول غب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف من مخارجها بباطل فلا يجوز امامته للتصحيح وهل يحرم عليه أن يؤم فمجيهاً وهل يكرهه أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مطلب في الامام اذا كان
ألغ يبدل الرأ المهملة
بالغين المجبة

مسئلة الاثغ قد تكررت * سؤالها عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاماً * يقضى لكل سائل مرأا
ومنهم الغزى في تحفته * نظم ايزن القول من بهجته
امامة الاثغ للمغاير * تجوز عند البعض من أكابر
وقد أباه أكثر الاصحاب * لما أغفره من الصواب
وقلت نظماً غابر الزمان * يزرى ينظم الدرر والجنان
امامة الاثغ بالتصحيح * فاستددة في الراجح الصحيح

قال في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة الانسان لمائة لصحة الامامة المستحاضة والصالحة والختمى المشكل لمثله ولن دونه صحة ولن فوقه لاتصحيح مطلقاً اه والله أعلم (سئل) فيما اذا تعدى غير الاثغ بالاثغ هل تصح على الاصح المفتي به أم تصح عند البعض وهل فاحش اللثغة وغيره سواء لكون النطق بالحروف غير خاص في الجملة ليس منها اللثغة ولا عرفاً كما هو المحقق وإذا دارت الصلاة بين العفة والفساد هل تحمل على التساوت ما بشأن العبادة أم على الصحة (أجاب) الراجح المفتي به عدم صحة امامة الاثغ لغيره عن ليس به لثغة وصرح فضيخان في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الاثغ غير الاثغ تصح لان ما يؤوله صار لغة ومثله في الظهور وغيره وأما اللثغة اليسيرة فلم أر من صرح بها من علمائنا ورأيت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام ذكر يارحمه الله تعالى في شرح الروض مانعه لو كانت لثغته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمة الله تعالى عليهما

مطلب فيما اذا اقتدى غير
الاثغ بالاثغ هل تصح على
الاصح المفتي به أم تصح عند
البعض

في شرحهما على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين الحق والفساد يستعمل على الحق بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث التبر بدين يسر وإن يغال الدين أحد الأغلبه ورواه البخاري بلفظ أن الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماماً للبائع أم لا (أجاب) اقتداءً بالبائع بالصبي فاسد لأن صلته نفل وصلاحه البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المذون والنسوح والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فسهل اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كافي الهداية وقول العامة كافي المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاستيعاب لأن نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمى اذ لم يكن ثمناً هو أفضل منه هل تكره أم لا (أجاب) نعم إذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تكره امامته فإن امامة عتبان بن مالك الاعمى بقومه مشهورة في الصحابين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كنفله صاحب البحر عن المحيط وهذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمى أولى لأنه أخضع وقيل البصير أولى لأنه عن التجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الأول بينهما اهـ والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل إذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الأكل هل يلقيه أم يتلعه وهل يؤذن المصلى ويقوم للفوائت أم لا وهل الأفضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكرهه أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلعه المصلى ما بين أسنانه أن كان قليلاً دون قدر الحصاة وإن كان كثيراً زاد على قدر الحصاة فسد صلاته وكذلك إذا كان قدر الحصاة في الصحيح والتأويل في المسجدة كرهه كالبصاق والذي يقتضيه النظر التقهوى عدم التعرض له إلا أن يفرغ المصلى من صلاته فلقبه في محل بياح ولا يأكله وقد ورد كلاً الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الأسنان منه أي أرموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الأسنان ويخرج بنفسه خصوصاً أن مكث كثيراً غيره وإن أكله مع ذلك كره خارجاً أيضاً قال بعض المتأخرين من شراح الكنزي قوله ولونظر إلى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مر ما في موضع سجوده لا تفسد وإن أم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والأكل والمر وأنت علمت الكراهة في الناظر والأكل بل قدمه عن الحلبي أنه أفيه تحريمية ويؤذن المصلى للفائتة ويقوم وكذا الأولى القوائت ويخبر في الأذان الباقي فإن شاء أذن لكل وإن شاء اقتصر على الإقامة هذا إذا فاتته صلوات فقصاها في مجلس وإن قصاها في مجلس يؤذن لكل ويقوم لكل كما مر به ابن ملث نقلاً عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أمم يكون آتماً عاصلاً لأنه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر أنما قال الله تعالى إن خفتهم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلى الفرض ويصلى الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلى الأربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد أو لا ثم

مطلب في امامة الصبي
للبالغين

مطلب في امامة الاعمى
اذ لم يكن من هو أفضل
منه هل تكره أم لا

مطلب فيما إذا كان على
يدوشم هل تصح صلاته
وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل إذا كان
في الصلاة وخرج من بين
أسنانه شيء من فضله الأكل
وهل يؤذن المصلى ويقوم
للفائتة وهل الأفضل
للمسافر القصير أم الاتمام
وما حكم صلاة الظهر بعد
صلاة الجمعة

يسمى ويشعر في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقال بعضهم
 يصلى الجمعة أولا ثم يصلى السنة أربعين ثم يصلى الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون
 نفلا وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا
 شك في الجواز ولا تعاد الفريضة والاحتياط في القرى أن يصلى السنة أربعين ثم يصلى الجمعة ثم ينوي
 أربعين الجمعة ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فإن كان أداء
 الجمعة صحيفا فقد أداها وسنّها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع
 فريضة وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أباجعفر الهندي والى صلى
 الجمعة بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعين ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
 الظهر ولم تزل الجمعة بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعين على مذهب علي
 وقول الناس يصلى أربعين الجمعة الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك
 في جواز الجمعة في البلاد والتصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها
 ستة الخ ثم اختلفوا في سنة تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن الاحتوط في موضع الشك
 في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهرك أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل
 المختار أن يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى أربعين الجمعة كذا في القصة اهـ والمسئلة أفردت
 بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاختفاء بالجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما
 هو الأرجح مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاختفاء فقال
 الهندي وإني الجهر أن يسمع غيره والخافقة أن يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر أن يسمع نفسه
 والخافقة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول أصح لأن مجرد حركة
 اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
 ووجوب السجدة باللاوة والعناق والطلاق والاستثناء اهـ وفي الجوهرة في شرح قول القدوري
 وإن كان منفردا فهو مخبر أن شاء جهر وأسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهره أن حد الجهر أن
 يسمع نفسه ويكون حد الخافقة تصحيح الحروف وهذا قول أبي الحسن الكرخي فإن أدنى الجهر
 عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد الخافقة تصحيح الحروف ووجهه أن القراءة فعل
 اللسان دون الصماخ وقال الهندي وإني الجهر أن يسمع غيره والخافقة أن يسمع نفسه وهو الصحيح
 لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
 كالطلاق والعناق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف مع
 اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وإن الخافقة تصحيح الحروف
 وفي البدائع ما قال الكرخي أقبس وأصح وفي كتب الصلاة لمجد إشارة اليه فإنه قال إن شاء قرأ
 في نفسه وإن شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر أن يسمع غيره
 والخافقة أن يسمع نفسه وهو قول الهندي وإن كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
 ووجوب السجدة باللاوة والعناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وإن
 تصحيح الحروف وفي الخلاصة الامام إذا قرأ في صلاة الخافقة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
 جهرًا والجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن
 فعمله الذي هو كلامه بالكلام بالحروف والحروف كنية تعرض للصوت وهو أخص من النفس
 فإن النفس المعروض بالقرع فالحرف عارض للصوت لأن النفس فجرد تصحيحها بالصوت أي الى

مطاب في الاختفاء والجهر
 في الصلاة وفيه اختلافات
 والصحيح واضح

الحروف بعضلات المخارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الميرسي وعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخی ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجوز به ما لم تسمع أذناه ومن يقر به اه ونقل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو بقر به أيضاً الى هنا كلام الجبر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجهر اسماع غيره والمخافتة اسماع نفسه وظاهر كلام القدو رى اختيار قول الكرخی فقد اختلف التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتناذ أكثر علماء عليه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيداً أغلب الشراح لم يتناولوا في المسئلة قولاً ثالثاً بل اقتصر واعلى ذكر قول الكرخی والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطاً فيبعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آلتهم بما يختلف مع حقيقة الجهر ولا بعد في ارادته تقليلاً للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتهماً معه له ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم الحرج فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو أخذه في هذا الشرط لم يزد عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام في بين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لان الاسماع تضرب عمافه اطالة وان تعلق بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولان قول الصكرخی وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في مصطلح تلاية السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بآبهم ما يبدأ (اجاب) يكبر تكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كافي الجبر وأما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلوات على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت بعد لها أو يزيد علمه فلو قدمه قنوت الفور ولزمه الركوع والسجود تلاوة اذ هو الوارد فبأني بها بعد ذلك قضاء فيركب الاسم واذا بدأ سألهم من ذلك هذا ما يتبادر للشم من كلامهم وان لم أره صرح بحافئاً مل والله أعلم

(باب الجنائز)*

(سئل) في مسلم قولي غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم وتعزير أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما راعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير لكن ان كان له أقارب من النصارى فالاولى أن يتركه لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الاولى ولو لم يترك لم يحذور اي عاقب عليه ومن المصرح به أن الميت الكافر يغسله قريه المسلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيامن وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في مصطلح تلاية
السجدة هل يأتي بتكبيرتين
أم بواحدة

مطلب في مسلم قولي غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو
تعزير أو لا

يدعاه معه ويكفنه في ثوب غير مرأع سنة في كنفه ويدفنه في حنطرة من غير حلد ولا توسعة قال راعى
 ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لأنه ممنوع عنه
 شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباً على يوضاً بلاه ضيقة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضاً
 بلا مضغعة ولا استنشاق لإطلاق المتن والشروح والعلة في غسل الميت تقضيها ولم أر من
 صرح بذلك إلا إطلاقاً يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت
 (أجاب) ينوي بهما الحفظ والامام والميت إذا كانا محاذين للمسلم وعن اليمين فقطان كإمامة
 وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت هل كنفها فيما تركت أم على الزوج كنفها
 وتجهيزها (أجاب) كنفها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما أن كسوتها وسكاتها حال
 حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخنا شيخنا المشايخ الشهاب الحلبي ما رواه قال في السراج
 الوهاج والمرأة إذا ماتت رلامال لها فعند أبي يوسف يجب كنفها على زوجها كما يجب كسوتها
 عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لأن الزوجة قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالجنبى وأما
 إذا كان لها مال فكنفها في ماله بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه
 على الجمع ما نصه الظاهر أن أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكنفه
 على من يحب عليه نفقته المرأة عند محمد فإن كنفها لا يجب على زوجها عنده لأن ما بينهما
 انقطع قال في الإيضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكنفها في
 بيت المال لا على زوجها بخلاف بين علمائنا يعني في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي
 يوسف أنه يجب عليه تكفينها وبه يفتى وفي التتريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة
 وقال محمد لا يلزمه وقال في التبيين وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعلمه الفتوى لأنه لو لم
 يجب عليه لو حب على الأجانب وهو كان أولى بالحباب الكسوة عليه حال حياتها فترجى على سائر
 الأجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لأنه لو لم يكن عليه
 لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكنفها عليه ولو تركت ما خلا خلافاً لمحمد فتخلص أن
 أصل الخلاف في الكفن لأن ما عداه من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وإن
 التجهيز الحق به وكان له ماصراً لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها
 الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطله ولكنه في بيت المال إذا لم يكن لها مال كذا أجاب
 أبو بكر الاسكافي وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف أن
 الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العميون ويقول
 أبي يوسف تأخذ اه قال في الجمع وأمره بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في
 منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول أبي حنيفة لو ماتت المرأة وهي
 معسرة كن على الزوج جهازاً للمقبرة قال في شرحها المستصحب أي الكفن وغير ذلك مما يحتاج
 إليه الميت اه وبه علم أن ما عدا الكفن من حنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من أجرة
 حفر قبر وسد على الوجه المستنون فكلمه على الزوج على قول أبي يوسف لأنه لم يلق بالتجهيز لكونه
 لا يفعل حسبة والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملها فهل تدفن في مقابر
 المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلبي في شرح منية المعلى بأن المسئلة
 اختلفت العناية فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

مطلب فممن مات جنباً هل
 يوضاً بلا مضغعة ولا استنشاق
 مطلب ماذا ينوي بالتسليمين
 مطلب في امرأة ماتت هل
 كنفها فيما تركت أم على
 زوجها وأما إذا كان لها مال
 فكنفها في ماله بالاجماع
 وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية
 ماتت تحت مسلم وهي حامل
 منه هل تدفن في مقابر المسلمين
 أو في مقابر المشركين

عامر وائل بن الاسقع يتخذ له اقبر على حدة وهو أخوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها
الى القبلة لان وجد الحنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التارخانية وفي فتاوى
الحجة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصل على عليها بالاجماع واختلوا في
الدفن وفي النبايع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل
تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المشى خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في
الاختيار والاحسن في زماننا المشى أمامها لما يتبعها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة اذا
ماتت وليس لها محرم من بلى دفنها (أجاب) بلى دفنها جبرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد
من النساء القبر لان مس الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز وعند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد
الوفاة سرجه في الولو الحية والله أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة قد فنوا به بطنائه
لهم فما الحكم (أجاب) لا لدن يكفونوا عليها بنش القبر و آخر اجتهاد منه بعدت المدة وأوصرت
ولهم الترك ان رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمه التنبس لغير ضرر و ردوها الضرورة حتى الغير فاذا
أسقطوا حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته لحرمه التنبس بعد اسقاط حقهم
وهذا مستنبط من تعليمهم لجواز التنبس في الارض لمغصوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر مملوكا
أما اذا كان في أرض وقت فلا ينش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تخر
فصرق ورثته جميع تركته في كنفه وكفن مثله تاتى بسدسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا
قليلا هل يضمن الورثة الزائد على كنف المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحال هذه قال في
ضوء السراج وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس
اهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا
أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمتنعوا عن كفن المثل اه فعلم
منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة قد دفن المسلمين في بها
رجل قبر اودفن به ولده في تابوت فقبل أن يلى جسده حفر عليه جماعة القبر و آخر جوه من
التابوت وكسروا التابوت وأتلفوه ودفنوا فيه ميتا لهم فاذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان
ما أنفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في التارخانية نقل عن الفتاوى أنفق مالا في اصلاح قبر
فخاف رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة يضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه
لانه في وقف اه ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي أتلفوه ولا شك أيضا انهم حث علموا
بالميت السابق وفعلوا ما فعلوا على وجه التعدي بعزرون لا ارتكابهم محرم مالا حذفيه والتعزير
واجب بمثله كاصرحوا به قاطبة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطأ بأن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما
اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الخلواني الاصح عندى انه يغسل ويصلى عليه
وقال الامام أبو علي السغدى الاصح انه لا يصلى عليه لانه باع على نفسه والباعى لا يصلى عليه وفي
فتاوى قاضيان يغسل ويصلى عليه عندهما لانه من أهل الكفاة ولم يحارب المسلمين وعن أبى
يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا نحر نفسه فلم يصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول
عند أبى حنيفة على أنه أمر غيره بالصلاة عليه كذا في الجوهرية والله أعلم (سئل) عن الشهيد اذا
فعل ما يقع به الارتاث والحرب قائمة هل يكون مرتثا لم يكون مرتثا الا اذا فعل ذلك بعد
انقضائها (أجاب) لا يكون مرتثا الا اذا فعل اقل المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل

مطلب في المشي في الجنائز
مطلب في امرأة ماتت
وليس لها محرم من بلى دفنها
مطلب في قبر رجل غلط
فيه أهل ميتة قد فنوا به بطنائه
انه لهم

مطلب في رجل مات وعليه
دين لا تخر فصرق ورثته
جميع تركته في كنفه

مطلب في مقبرة موقوفة
دفن المسلمين في بها رجل
قبر اودفن به ولده في تابوت
فأخرجوه من التابوت
وكسروا التابوت
مطلب فيمن قتل نفسه
خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا

مطلب في الشهيد اذا
فعل ما يقع به الارتاث
والحرب قائمة

مطلب في شارب خمر قتل
ظلم الجارية ولم يجب بنفس
القتل مال

انفسها فلا يكون مرتكباً شارباً عما ذكره كافي التبيين والله أعلم (سئل) من دمشق في شارب
خمر قتل ظلم الجارية ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيداً ولو قتل حال سكره أم لا (اجاب)
نعم يكون شهيداً لان شرب الخمر معصية وهي قطعاً لا تمنع الشهادة وهو ظاهر اطلاق المتن حيث
عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلم الجارية ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتب
وصرح في الخبر نقله عن المجتبى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلماً
وأنه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الخبائة وعدم الارثا اه فأفاد هذا بظاهره وأن
السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو متلبساً بمعصية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) فيما اذا وهب الدائن الدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة
عين له هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز لأن العين تخبر من الدين والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير
موتباً ناقصاً عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كاملاً عن ناقص والمسئلة بتفصيلها
في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد آخرى قبل حينها هل يكره
أم لا (اجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بان أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الاخراج
قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهره والله أعلم

(باب صدقة الفطر)

(سئل) في الصغيرة اذا زوجت وسلت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا (اجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا يجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي
التأخرانية لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزوج صغيرة مسعرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها اه والله أعلم (سئل) من دمشق
عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بان فاعله يكفر بذلك كما قرره
بعض من يدعي العلم وهو يعظ الناس (اجاب) لا يكفر باجماع الانام والله تعالى أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عتاقاً ويترجمه قضاء المند والمعين
أم لا (اجاب) يقع عتاقاً ويترجمه قضاء المند والمعين في الاصح كما في الظهيرية والله أعلم
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعدل لرمضان هل يستسمر أم لا (اجاب) يقبل بدون الاستفسار
في ظاهر الرواية كما في الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا
(اجاب) ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصحح التلنسي في تهذيبه انه لا يكره بتلخيصه الخليلي
والله أعلم

(فصل في النذر)

(سئل) في رجلين يختلفان على وظيفة الرزدارية بقلعة بيت المقدس المحمية بخبر أحدهما من
مشقة فاندفع على نفسه نذر صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذلها بعد هذا اليوم مادامت
في قيد الحياة فله تعالى على أن أتصدق على الفقراء بمخمسائة غش هل اذا تعرض للاخذل ووجد

مطلب في رجلين نذر
أحدهما على نفسه ان فعل
هذا الامر فعليه خمسمائة
غرش

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالخمس مائة غرش ولا يخرج عن عهدة النذر الا بذلك أم يخرج
عن عهدة بكفارة المين أم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئ من المذكورين
ورفع الى القاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحسمه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال
ثلاثة ظاهر الرأى لزوم التصديق بالقدر الذي سماه ويتعين الوفا به وقيل ان أريد كون الشرط
يتعين المسعى وان لم يرد يتخير بين التصديق به وبين كفارة المين وفي رواية النوادر هو مخير فيها
مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه ينقضي صحيح أئتنا كل من القولين الا ترى واما
اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مصرف له
لا أحجاب حق فلا تسع دعواهم والله أعلم (سئل) في مقبول ادعى على مزارع الوقف انه ذرع على
نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف ما تنادي بناؤه رحل ولمسه للوقف هل تسع دعواه أم لا
(أجاب) لا تسع ولا يقضى القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضا
سرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المندور وبين كفارة المين والله
أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء يقبضها قوم ويرعون أن ما يتناولونه حق من
حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة للأولياء المذكورين ويربوا وقعت الخصومات فيه بين من
يدعى انه جده أو جده أليه الأعلى وربما كتب بذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انهم ادعوى
صحيحة وربما حكموا بهم المان أثبت نسبة وربما وقع الصلح بين المتداعين بقسمة ذلك فيما بينهم فما
الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة تجعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها ان
النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس للعبد أن ينصب الاسباب ويشرع
الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال أعلم بأن شرط لزوم النذر أن يكون في
غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاول النذر
بالمعصية وبالثاني عبادة المربى وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة
لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة فالواو أضاف
النذر الى سائر المعاصي كان عينا ولمسه الكفارة بالحنث ولو فعل المندور عصى وانحل النذر
كالحنث بالمعصية تنفعه للكفارة فلو فعل المعصية المحلوف عليها سقط وأثم وصرح في النهاية
أن النذر لا يصح الا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثاقى الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها
من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الآن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خارج بالشرط
الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفسد أن المندور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو أن
لا يكون مستحيلا الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر
للعلامة قاسم وأما النذر الذي نذر فيه أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من
الاولياء أو نبيا من الانبياء ان رد عائي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلنك من الذهب أو الفضة
أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهذه باطل بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه باي
النذر عبادة فلا تكون للمخلوق والمندور له ميت والميت لا يملك وأنه ان نظن ان الميت يتصرف في
الامور كفر الان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بياب السدة بنفسه
أو الامام الشافعي ونحوهما فيوز حيث يكون فيه تنفع للفقراء اذ النذر لله عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متولى وقف ادعى
على مزارع الوقف انه نذر
لوقف ان رحل يكن عنده
لوقف ما تنادي بناؤه رحل
هل يلزمه أم لا

مطلب مهم في النذور
المتعلقة بالانبياء والاولياء
والناس عن ذلك غافلون

لمحل الصرف المستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوزهم هذا الاعتبار أو مصرف النذر
 الفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذائب ذلك الرأى ما لم يكن
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للإجماع على حرمة النذر للفقراء وللخادم
 الشيخ أن كان غنياً فإذا علمت هذا فإيا ما أخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيره فاقبضه على
 ضرائح الأولياء بقربا إليهم لا إلى الله حرام بالإجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولا
 واحداً وقد علم مما نقلناه أن ما نذره العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم
 وليس للخادم أخذه على أنه نذر صحيح إلا إذا أخذه على وجه الصدقة المستبدأة وكان فقيراً وعلم أيضاً
 أن غير الخادم لو أخذه على أنه صدقة له ذلك وليس للخادم نزعه منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون الناذر
 عينه في نذره وكان فقيراً إلا خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي القرائشي الحنفي بتاريخ
 ذي القعدة الحرام من شهر رسة ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المحترم الجمع
 على حرمة جماعة يزعمون أنهم متصفوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين ويالغون
 في أخذه ويطالبون الناذر به فإن امتنع قدموه إلى قضاة هذا الزمن فيحكمون به وربما استعانوا
 بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون بأبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المصدون لجمع النواحي
 التي تقع فيها هذه النذور فيقطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة
 يؤخذ منهم إذا انتهى الأجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه وأكل ما بقي وبعد المناضل
 ربما حصل له ببركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك خلط وان سبب قضاء حاجته هذا النذر وإن
 الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضى حاجته ويزعمون أنه لا بأس تناوله لغيرهم فائين هو نذر
 جده نافعاً لهم أو غنياً يسمون ومن تناول شيئاً منه عاقبه وأدلوياه إلى الحكم معتدين أنه
 ارتكب كبيرة في الدين وبشر شنيعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم بقضاء العهد وقد صرح
 في الجرائد لورفع إلى القاضي لا يجب به القاضي على وفائه ولنا تمة على رسالة الشيخ محمد فيها
 ما يشي الغليل والأمر إلى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أياضاً عن
 ناظر وقف السيد الخليل ونحوه إذا قاطع رجلاً على أقلام النذور بقرى وأما كن معلومة بمال
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)
 لا تصح المقاطعة على ذلك بالإجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
 يطول ذكره فنتصر على زعمه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي نذره أكثر العوام
 بنحو أن شفى الله تعالى مريضاً أو ردضاً إلى ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالإجماع اهـ
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالإجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا
 لا قائل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم
 أره صريحاً إلا بما بناه وأما صريحاً بالكرامة اهـ (وأقول) الفتنة يقتضى الوحوب في البغل
 والحمار والفرس أذهو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل أنه
 لابن الوردي

مطلب مهم في ناظر وقف
 إذا قاطع رجلاً على أقلام
 النذور بقرى وأما كن
 معلومة وهذا باطل بالإجماع

مطلب فيمن قدر على البغل
 أو الحمار هل يجب عليه الحج
 أم لا وفيه اختلاف

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا
فاتسل نئى برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

(اجاب)

هذا حلال باع صيدا محرما * فحاجى احرامه وما رعى
وأثلب الصيد المبيع جائيا * فيضمن القيمة والمثل معا

(سئل) عن لم يأت بالرمل والسبي في طواف القدوم والركن هل يأتى بهما في طواف الصدر
(اجاب) نعم اذا لم يعلمهما في هذين الطوافين فعلمهما في طواف الصدر لان السبي غير مؤقت
لا يصرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سبي فبعد علم انه يأتى بهما في
الصدر لولم يقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصى المتجسس أم لا (اجاب) يجوز والافضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي والسنة
غسلها لتكون طاهرة ييقن فان القبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) في انعقاد النكاح باللفظ جواز ذلك بتقديم الجيم على الزاى هل يعتقده النكاح عند قوم
تواردوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين
قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة (أقول) وما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود ما في الظهيرة
وغيره من رجل تزوج امرأته بالعريسة أو باللفظ لا يعرف معناها أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان
علم ان هذا اللفظ يعتقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم ما معنى اللفظ وان لم يعلم
ان هذا اللفظ يعتقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
والإبراء عن الحقوق والبيع والتليك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم
بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع
ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك
وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التخصيف فيجب أن يكون النكاح نافذا مع التخصيف
ولاشك ان معنى قوله ينبغى يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحران ظاهرهما في
التجنيس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا حقيقة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شأن ان الصادر من
الجهة لا انما رخصت لا دخل لبحث الحقيقة والنجاز ولا نفي الاستعارة المرتب على عدم
العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى ان دعنا الاصل وهو التسويغ أو جعله
مارا غير ما لاحظ لهم أصلا اذا العامى معزل عن ادراك ذلك وبحث كان تعقبا وغلطا فجميع
ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أقر بأنه تخصيف كلف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما
ذكره السعود وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تعصيفا ابدا لحر
مكان حرف فلم تعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ المصرح
بعدم الانعقاد هو والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصرح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

مطلب فمن قتل صيدا هل
يلزمه القيمة أم لا

مطلب فمن يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن

مطلب هل يجوز الرمي
بالحصى المتجسس أم لا

مطلب فمن قدم الجيم قبل
الزاى في النكاح

عاجي ابدال الزاي جميعا مع انهم اُضيق من بابا لفظا به اذ لا يصح عندهم الابلظ التزويج والانسكاح
ولم ترفي مذهبا ما يوجب الخلفا لثمة لهم والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك
بكذا فقال الخطاب بمضرة ثم ودق قلبها منك بذلك هل نعم فقد انسكاح والخال هذه أم لا
(أجاب) نعم نعم قد انسكاح بذلك والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة
من أبيها بمضرة الشهوة فقال الأب هي لك عطية فقال قلبها وعوضها ما بقعرش هل نعم فقد
انسكاح بهذا اللفظ أم لا (أجاب) نعم نعم قد كما يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل
قال لا تزوه. لك باني فلانة فقال الآخر قبلت ثم توفي الأب فزوجه أخوها بعد أن بلغت لا تزوه
هل لصادق من الأب انسكاح حيث كان بمضرة وشاهد من فيبطل انسكاح الماني أم لا (أجاب) نعم
نعم قد انسكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصادق من الأب انسكاح والخال هذه فيبطل ما صدر من
الاخ على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل
خطب بكرامن والدها فصل مهرها بقدر معين بمضرة ثم ودجرى بينهما في أثناء الخطبة
ما يقع فيه انسكاح كقوله جئتكم خاطبا ابتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت نسكاحها بكذا
فقال هي لك بة أو صارت لك بة أو تزوجه بكذا فقال بالسمع والطاعة هل نعم قد انسكاح ولا يملك
الزوج ولا أول أو الزوجة فسخته أم لا (أجاب) نعم نعم قد انسكاح على هذه الالفاظ وبالزم ولا يملك
الزوج ولا الاب فسخته والخال ما تقدم قال في الخاتمة لو قال رجل جئتكم خاطبا ابتك فقال الأب
ملكتم كان نسكاحا وفي الخلاصة لو قالت صررت أو صررت لك فانه نسكاح عند القبول وفيه الو
قال زوجي نفسك متى فقالت بالسمع والطاعة فهو نسكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاب والمخطوب
منه ما يقع فيه انسكاح من الالفاظ فيبصر عاقبتها والحكم بموجبها خشية أن يقع نسكاح آخر
لغير الخطاب وهي زوجة للخطاب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرامن العتق من أخوتها
أولياهم أوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما يقع فيه انسكاح خشو كانت لك بكذا
أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قلبها ابتك وبلغها الخبر فسكت راضية عما فعل أخوتها
هل نفذ نسكاحه عليها حتى لا يقع عليها انسكاح غيره أم لا (أجاب) نعم قد علت بذلك
وسكت اذ هذه الالفاظ مما يقع فيه عندنا انسكاح كما صرح به أصحاب الفتاوى والشروح
فلا يقع نسكاح غيره عليها والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تزوه بك
فقال له جاءتك فقال له تزوه أوها ما شاعرش هل نسكاحها نعم قد أم لا (أجاب) لا نعم قد لا نه لم
يات بلفظ انسكاح ولا التزويع ولا بما وضع لتقليد العين حالا والنسكاح انما يقع بذلك والله
أعلم (سئل) في انعقاد انسكاح بلفظ التجوز (أجاب) نعم نعم قد اذا كانوا ممن اتفقت كلمتهم
عنى هذه اللفظة وكفوا بطلبون به محل الاستمتاع كما أفتى به أبو السعود العادى مفتي الديار
الرومية وهذا مما يجب التقطع به والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته
بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءتك فقال له تزوه أوها ربع هذه الترس في مقابلهما
وما تأولم يقع بينهما سوى ما ذكره ولو رثته الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد
النسكاح عما ذكره أم لا (أجاب) نعم لو رثته الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد انسكاح
بما ذكر قال في الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نسكاحا
اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لا تزوه من ولها وجرى بينهما
مقدمات النسكاح لئلا كورفع عند العقد قال الولي للخطاب تزوجتك فلانة بكذا فقال قبلت

مطلب رجل خطب بنت
آخر فقال هي لك بكذا فقال
الخطاب قبلت منك بذلك
انعقد النسكاح

مطلب قال لا تزوه بك
ابنتي فلانة فقال الآخر
قبلت انعقد النسكاح
وزوجهما أخوها بعده
لا يصح
مطلب في الالفاظ يقع فيها
النسكاح

مطلب جرى بين أولياء
البالغة والخطاب ما يقع
به النسكاح وبلغها فسكت
نفذ النسكاح

مطلب لا يقع انسكاح
بقول الأب جاءتك

مطلب يقع انسكاح بلفظ
التجوز ان اتفقوا عليه
وطلبوا به محل الاستمتاع

مطلب لا يقع انسكاح
بقول الأب لضيفه جاءتك في
جواب قول الضيف مباركة
فقال الضيف تزوه أوها الخ

مطلب رجل خطب لا تزوه
صغيرة من ولها وعند العقد
قال الولي تزوجتك الخ يقع
النسكاح للخطاب

فهل يقع النكاح للخاطب أو المخطوب له لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع
للخاطب فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز ليكونها لأعدة عليها
وكيف الحكم (أجاب) وقع النكاح للخاطب ولأعدة للمقدمات ففي البرازية خطب لابنه
وقال أبوها لابن ابن زوجه بنتي بكذا فقال أبو ابن قلت صحيح للاب وان جرى مقدمات
أن النكاح للابن في المختار ومنه الوكيل اهـ وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول
وعقد الثاني عليها تلوه جاز لأعدة والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا عقد أهل الذمة
نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك لينافضه فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للأهل إبطاله (أجاب)
المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تعرض لهم
عند الامام ترافعوا أولا وان في عدة مسلم أطلما ترافعوا أم لا وان المصير مصير ترافع الزوج
والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أبي حنيفة والله أعلم
(سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنتي فلائذ بكذا لا ينكح فقال
أبو ابن تزوجت هل منع أم لا (أجاب) لا ينكح وجهه أن التزوج غير التزويج والله
أعلم (سئل) عن رجل قال لا خير زوج ابنتك من ابني فقال أبو الفت وهبته لك فما الحكم
(أجاب) صحيح النكاح للابن ولو كان مكان مكان وهبته لك تزوجتك فقال قلت صحيح النكاح
للأب اذ صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبوها لابن ابن زوجه بنتي بكذا فقال أبو ابن
قلت صحيح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الآن قال ماصرحوا
به ليس فيه إلا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو وكيل كاصرحوا به في الفرق بين
زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الأهل الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكيل عنه
به صار قوله تزوجتك معناه تزوجتها لا ينكح لك في وهبته لك إذا لفرق في انعقاده عندنا
بالفرض التزويج والهبته وهذه المسئلة كثيرا ما سأل عنها وتكرر وقوعها ولم أر من صرح بها ولا
بما يستدل به عليهم غير ما هنا من قوله وهبته لك والذي يظهر أن تزوجتك كوهبته لك إذا جاز
في هذه جاز في الأخرى وعلمك أن تتأمل في المسئلة فإنه قد يقال في وهبته لك المتبادر منه لا جلت
بخلاف تزوجتك وإذا نظرنا الى عرف رسالتنا في بلادنا كان تزوجتك مثل وهبته لك لا فرق
لأنهم يعرفونه بمعنى لا جلت والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها لا يزيد رجل فوكل
زيد عرافي قبول نكاحه فقال زوجه فلائذ لموكل بكذا فقال قلت فانت قبل الدخول وبعد
مادفع بعض المهر هل وقع النكاح لزيد أم لا ويرجع بمادفع (أجاب) لم يقع زيد وله استرداد
مادفع والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت ففرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل
يقربان على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم بقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا
لا حرمه المحل بل انقضى شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل) في نصرانية تزوج نصرانية
متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل تعرض لهما ويقض
النكاح ويعزران أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح ونتركهما وما يدينون (أجاب) صرح
علماؤنا فاطمة رحمهم الله أنه لا تعرض لاهل الذمة إذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم إذا
علم في ظاهرها رايه لا نأمر بابتزهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانا
راضين ولم يترافعا بالخصومة لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب
لابنه بنت آخر فقال زوجه بنتك لا بني فقال زوجه لم يقبل قبلت ما الحكم (أجاب)

مطلب إذا قال رجل لا خير
زوجتي ابنتك لا بني فقال
زوجتك لا ينكح النكاح
أصلا

مطلب في نكاح أهل الذمة
وفيه تفصيل وخلاف
مطلب خطب بنت أخيه
لابنه فقال أبوها زوجت بنتي
لابنتك فقال تزوجت لا ينكح
مطلب قال رجل زوج
ابنتك من ابني فقال الأب
وهبته لك صحيح النكاح للابن
وفيه كلام

مطلب قال وكيل الولى
لو كحل الخاطب زوجتك
فلائذ لموكل فقال قلت يقع
النكاح له للخاطب
مطلب أسلمت النصرانية
ثم تزوجها بقران على النكاح
وفيه تفصيل

مطلب لا تعرض لنصراني
تزوج نصرانية في العدة
حيث لم يترافعا اليها

أفلاهر عدم انقضائه أصلاً أم اللاب فلا حتمه إلى القبول وأما لابن فلان المحب خص الاب
بقوله ز وجئت وانما هي مناهجها لأن الإيجاب حصل بقوله ز وجئت ولذلك يحتاج إلى القبول
والله أعلم (سئل) فيما إذا لم يسمع الشهود وكلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب)
الاصح الذي عليه العامة أن سماع الشهود وكلام العاقدین شرط لصحة النكاح والله أعلم
(سئل) في رجل تزوج صغيرة الناصرة في مرضه لرجل بهر معلوم بحضرة شهود وبجلس
الشروع ثم مات هل يقدح في النكاح كون الاب في المرض وهل لأحد الأولياء النازلة بينهم عن
رخصة الاب أن تعرض للنكاح بإبطال أو غيره أم لا (أجاب) ليس لغيره إبطال النكاح إذا
الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف بإجماع العلماء والله
أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه هل لها أن تعتد
وتتزوج أم لا (أجاب) نعم لذلك كما في البرازية والخوهرية وغيرهما والله أعلم (سئل) في
الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فأعققتي هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن
يتزوجها إن كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة لأن القاطع طار ولا منازع وأخبرت بامر
محمول لم يلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما طرأ صرح به علماً ونافى الكراهية والله أعلم (سئل)
في رجل خطب بكرامن أبيها بحضور رجوع من المسلمين واتقاع على مقدار المهر ونفراق عن غير عقد
نكاح شرعي فبعد مدة حضر أبوها الذي قاض وطالب منه أن يفرض نفقته وأن يستدين وسفوق
أيرجع على الخطأ يفرض بحضور الخطأ ولم يأت به القاضي هل حصل عقد شرعي عليه أم لا
هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجز بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً
حيث لم يجز بينهما عقد شرعي ولا رجوع للاب على الخطأ تبين عدم صحة الفرض والامر
بالاستدانة لتكون ابنته زوجة له هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في بالغة وكنت
شقيقة لها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدنا فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد
وحده ومنزلة ما شهادته منه لفرعه وهل العقد الدار والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد
الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لأجل الحاجة عند التماجدو يصح
من أبيها وإنها وزوجها وسواء كان الأشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل أقدام
الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط
فيها التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

(فصل في المحرمات)

(سئل) عن الجمع بين المأرقة وبنت أختها هل يجوز أم لا وإذا قامت بعدم الجواز ودخل الزوج
على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها أو أتت منه بنت طرح ثم أتت بابت منه حتى بلغ سنه
سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خالته أو أنها فادتنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح
وما يترتب عليه من الوطء جازاً لا يجرمة الوطء ونسب الابن الحي ووجوب المهر المسمى (أجاب)
أما الجواز فلا قاله الإسماعيل الباقى ودأود الظاهري ومن لا يعاتبه من الخوارج وأما الوطء
فهو وطء بشبهة شديدي بحد الزنا عنه فلا يحد الزنا ولا يضرب حيث كان جازاً لا يحكمه غير
عالم بجرمته وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان
مثل المسمى فقد وجب قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحل له

مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة النكاح
مطلب إذا زوج صغيرة
في مرضه صح

مطلب في امرأه إذا أخبرها
ثقة أن زوجها مات وصدقت
تعتد ثم تتزوج
مطلب لو أخبرته جارية
أن سببها أعقها له أن
يتزوجها إن ثقة أو صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي النسقة لا يلزم
الخطأ

مطلب لا يشترط لصحة
النكاح التعريف وانما
الحاجة إليه عند التماجد

مطلب لا يجوز الجمع بين
المأرقة وبنت بنت أختها لكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

حتى يطلق الأولى أو توفت فحل نكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه
وتعالى الهادي البديع الباعث النهميد أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجه هل تحل أم تحرم
(أجاب) تحل قالوا لا يحرم على المرزوجه من بناءه لانه ليس بائنه ولا يحرم بان تزوج الأم ولا
أخته ولا بنت زوج البنت ولا أخته ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة
الرب ولا زوجة الرب والله تعالى أعلم

(باب الاولياء والاكناء)

(سئل) في حرمة مكفئة بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفؤها هل ينفذ النكاح ولو لم يرض
عها أم لا (أجاب) نعم ينفذ نكاحها ولا يتوقف على رضائها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بكر بالغتزوجها أبوها من رجل بغير إذن فارت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد
النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بيننا أم لا (أجاب) نعم يرتد ردها والقول قولها
في الرد بيننا والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أبوها بالولاية عليها ابن عمها الصغير
وقبل غشه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطاً ضماً أي به المهر المحجز منه الصغير عن المهر فأبى
الأب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاض يرى عدم صحته مع
العجز عن المهر أو التفرق بالأعسار فيقبل الدخول فقصي يطالان النكاح من أصله أو يفرق
بالأعسار يصح قضاؤه ويرفع الخلاف ويضيه الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أيها
على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضيان
وغيره وان كان صدر ذلك على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز
عن المهر أو يرى التفرق بالأعسار بعده قبل الدخول بها فنذ حكمه وارفع الخلاف كما صرح
به غيره واحد من علمائنا والله أعلم (سئل) في الأب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر
في العواقب اذا تزوج ابنته القابله لتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال
ابن فرشته في شرح المجمع لو عرف من الأب سوء الاختيار اسفه أو لم يجرعه عقده اتفاقاً
ومثله في الدرر والغرر وقال في الجفر في شرح قول التكنز ولو تزوج طفله غير كفؤ أو بغير فاحش
صح ولم يجز ذلك لغير الأب والحد أطلق في الأب والحد وقده الشارحون وغيرهم بأن لا يكون
الأب معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك مجاناً أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال
في فتح القدير ومن تزوج ابنته الصغيرة القابله لتخلق بالخير والشر بمن يعلم انه شرير أو فاسق فهو
ظاهر سوء اختياره ولان ترك النظر هناك قطوعه فلا يعارضه ظهوره رادته من صحة تنفوق ذلك نظراً
الى شفقة الامة اه ظاهر كلامهم ان الأب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من
مهر المثل ولا بأكثري الصغير بغير فاحش ولا من غير الكفؤ فيم اسوا كان عدم المكفئة سبب
الفسق أو لا حتى لو زوج بنته من فقير أو مشرك فحرقه بنته ولم يكن كفؤاً فالعقد باطل فقص
الحق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان
النكاح باطل فظاهر انه لم ينقد وفي الظاهرية يفرق بين ما لم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال
في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي بطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل)
في رجل خطب من آخر بنته البالغة العاقلة وهي المهرور قبل الأب ورصكن قلبها الى الخطاب
وأحضر المهر وما بيني الا العقد فراجع الأب اطرقا خطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي

مطلب فهل زوجة ابن
الزوجة

مطلب يصح نكاح المكفئة
بغير رضا الولي

مطلب زوجهها أبوها بغير
أمرها وهي بالغه فرت يرتد

مطلب صغيرة تزوجها
أبوها من ابن عمها وقبل
أبوه الخ

مطلب لا يصح النكاح
ان علق بالشرط

مطلب لو حكم بعدم صحة
النكاح للمحجز عن المهر
أو بالتفرق قبل الدخول
للاعسار نفذ

مطلب لا يصح تزوج الأب
اذا عرف منه سوء الاختيار

في ذلك (أجاب) المصرح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال
في الذخيرة كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهي عن الخطبة على
خطبة الغير وأنت من ارتكب محرماً لم يرد فيه حكمة تدبر عزو كما تحرم الخطبة تحرم اجابته لأنه
اعانة على المعصية فغيره لا يجيب إليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجت ابنتها
الصغير اليتيم صغيرة سنه سبع سنين أو دون ذلك يهردها لمع ومعه وجود عمه عصبة وامكان
مراجعة فماتت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجير عمه عصبة هل يلزم اليتيم مهرها أم لا
لبطلان النكاح بهما (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لأن الأم لا تملك تزويج ابنتها مع العلم المذكور
فبطل النكاح بموت المفقود عليها قبل إجازته لأنه نكاح فضولي وهو يطل به والله أعلم (سئل)
في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها هل يرد النكاح هل يرد رده أم لا (أجاب) نعم يرد رده
الأب حيث لم يكن غائباً غيبة ينفو الكفو الخاطب بانتظاره والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها
خالها فبلغت ووردت النكاح هل يرد ردها أم لا (أجاب) أن كان لها ولي عصبة فزوجها الخال
معه يرد ردها إذا بلغت وإن لم يكن لها عصبة فلها خيار الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها أخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سناً من الآخر فهل إذا تزوجها
الأصغر سناً يجوز زواجه أو أجازة الأكبر سناً أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الأصغر سناً
حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرد نكاحه برد الآخر إذا هي في الولاية سواء وكل منهما
أن يفرد بالنكاح والخال هذه والله أعلم (سئل) في بنت لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة
والدرجة سواء عقدوا أحدهم عقد نكاحه عليهم أنفسهم بهر المثل بحضرة شهود هل ينفذ
نكاحه عليهم أو ليس بقسمتهم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الأولياء المتساوين
قوة ودرجة والله أعلم (سئل) في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وهي وصية عليها
حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب فولاية الانكاح لمن ذكر (أجاب)
أن أمه مكن استطلاع رأي ابن العم لأختها واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والأفد نقل
في البحر عن القسمة أن أم الأب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهة لم تبلغ بعد
لها أم عازبة وأم أم متزوجة يجدها أب أمها وأم عازبة وعمه متزوجة بأجنبي فنقضها
منهن ومن تزوجها منهن (أجاب) الحضانة والتزويج وللأم حيث لا عصبة لهما الأم التزويج
فما مصرح به أصحاب المتن قاطبة بقولهم وإن لم يكن عصبة فالولاية للأم وهو ظاهر
في تقديم الأم على أم الأب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثر هو المقسم به كفي
الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الأم لأنهما من قوم الأب
أقول وينبغي أن يخبر ج مائة عن القسمة من تقديم أم الأب على الأم على هذا القول اه فقد
علمت به ضعف ما في القسمة لأنه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضانة فلأن ظاهر الرواية أن الأم
والجدة أولى بها حتى تحيض وحمل الرواية الخنثاء المقاتلة لهذه في المشتهة أنها تدفع للأب فعلة
إذا كان أب أو عصبة والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها
أخوها فبلغت فاختارت الفسخ بخيار البلوغ فأتى الزوج أن أحازر وجهها بالوكالة عن أبيها
فلا خيار لها وأدت أنه تزوجها بالولاية لغيبه مسافة القصر ولها الخيار فهل إذا أثبت الزوج
دعواه يطل خيارها أم لا وهل إذا لم تكن له بنته أو أراد تحليفها على ذلك تحلف أم لا (أجاب) نعم
إذا أثبت الزوج دعواه يطل خيارها لأنه يكون نائباً عن الأب فكان الأب هو المباشر للنكاح

مطلب تحريم الخطبة على
خطبة الغير وكذا تحريم
اجابته أو يزجر المجيب
مطلب لزوجة الأم
الصغير مع وجود الأم الخ
مطلب لزوجة الأم مع عدم
غيبه الأب فرد الأب يرد
مطلب تزويجها خالها مع
وجود العصبة فردته عند
البلوغ الخ
مطلب صح تزويج الأصغر
مع وجود الأكبر حيث
استويا
مطلب تزويج أحد الأولياء
المستويين من نفسه ليس
للبقية رده
مطلب في صغير ابن عم
صغيرة ولها جدة أم أب وابن
عم ولكل أم فولاية النكاح
الخ
مطلب تزويج المشتهة
وحضاتها للأم حيث
لا عصبة

مطلب تعقيب بنته الزوج أن
أحازر وجهها بالوكالة عن
الأب وليس لها خيار بلوغ

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيره
ويثبت الولاية له بالغبية المجوزة ذلك فلهما خيار البلوغ لأنه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل
تزوج بعد قكيل سابق فلا خيارهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا
كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى
في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لأنه على فعل الغير وهو قكيل الاب لا لاخ
فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبتها أخوها وزوجها الغير كنهو هل لا به الاعتراض
وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فترك القاضي بينهما وبين
الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل المثلد أو يظهر رجلها ولا مهر لها قبل
الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الخلية وهو المختار في زماننا
اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجشو بين يدى القاضي مذلة فسد الباب
بالقول بعدم الانعقاد أصلاً اه وهذا اذا تزوجها أخوها باذنها أما اذا كان بغيرها فترده يرتد
بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لأنه فضولى فسه وان أجازته فهو كباشرتها
بنفسه فلا يطلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية
الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجها
أخوها لا تهام من غير كنهو باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفؤ
بأذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضتها (أجاب) تزويجهما باذنها
كترزوجها بنفسها وهي مسألة من نكحت غير كفؤ بلارضا أو لياها وفيه اختلاف الفتوى
فأفتى كثير بعدم انعقاد أصلاً وهي رواية الحسن عن أى حنفية ففي المراجيع معزى الى
قاضيان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة بقوله أخذ كثير
من المشايخ لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجشويين يدى القاضي مذلة
فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً اه وقد كثرت علماؤنا من النقل في هذه المسئلة فعلى
هذا النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولى الاعتراض
فسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فإذا لم يجد فسخ الاول باق الى أن يقضى
القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شاءت
وحية علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بإبقاء الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في
بنته تاهزت بالبلوغ ولا عصبة لها ولها ثم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشئخ يلادها
أن يحجر عليها ويتعهم ان تزوج ليزوجها هو لمن أرادوا كل مهرها لم يس له ذلك ويتع عنه
شراً (أجاب) نعم لأن تزويجها هو مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أى حنفية رحمه الله
وعلى الحاكم أيضاً وأما شئخ البلد فلا قال بولايتي النكاح من سائر العباد فان تقرر على
ذلك كان نكاحه باطلاً وكما المهر انما يأكل في بطنه النار والسعير باجماع نقله الشرع
الشريع عن البشير النذير فحجب منعه عن ذلك فإذا لم ينته عنه فهو بغير شك هالك والله أعلم
(سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الاخ لأب أخه القاصرة
حيث لأب ولا جد ولا شقيق قائلاً الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسق عند الشافعي ولا يصح
عندكم من غير الاب والجد تزويج بجه بدون مهر المثل وقد أشكلت المسئلة على ومراى الاحتياط
عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا (فأجابته نظماً بقوله)

مطلب تزوج الاخ لغير كفؤ
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب تزوجها أخوها باذنها
غير كفؤ ففسخ الخ

مطلب في بنته تاهزت
البلوغ ولا عصبة لها
تزوجها أمها ليس لشئخ
البلد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
الفاسق

ياحسن الاقوال والافعال * ومن له طائفت الاحوال
ومن حوى خصائل الكمال * مع ورع يجبل عن متاع
قد وصل المكتوب باذا الفضل * وفيه ماذا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما * يقول نعمان امام العلماء
ان زوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما ينبغي
ويستغنى به النكاح الحل * وعقد الفرج بهما تحل
نفذنا حجت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
ينعقد النكاح بالفساق * في مذهب النعمان بانفاق
وغير جد وأب بليبه * حتى النساء عندنا تلبيه
كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن يرتب لدى الاعلام
فالاخ للاب اذا ما وجدوا * أولى بها منزلة ان يعقدا
وعند نقص المهر منه يطل * ان كان نقصا فالحشا بقل
فالحيلة التزوج مرة بلا * مهر وأخرى بالذى قد ابدلا
حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبينا
وهذه مذكورة مشهوره * وفي صحاح كتبنا من بوره
هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح الدلائل الثابت
فلذى قلده السلامة * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يضق أمر على العباد * الا أتى الوسع على المراد
هذا ولولا مذهب النعمان * لضاق حال الناس في الاحسان
فالله يسقيه حجاب الرحمة * كما جلا عنهم شديد الغمه
يارب خير الدين يرجو الخاتمة * بالخير فاعذر ذنبه ياراحه

قوله ينعقد النكاح بالفساق أى يعقد الاولياء الفساق فقصه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالاخ الى آخره الاخ مبتدأ خبره له ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد وألف وجدا
للاطلاق كالألف يعقد وقوله فالحيلة الى آخره معناه ماضى به علم وثابان الاحتياطى غير
الاب والجد ان يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح يقين لانه مع التسمية
رما يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمنزلة المثل لاحتالة فيصح قطعاً والله أعلم
(سئل) فى امرأة ثيب وكنت رجلاً اجنيداً فى تزويجهما من رجل فنقص الوكيل عن مهر
مثلهما هل لاختيهما شقة فيها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع بفرق بينهما (أجاب)
نعم لالاخ أن يفرق بين أخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لانه الاعتراض بسبب النقص
عن مهر مثلهما والمراد به حق الفروقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد
الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبيل الدخول فلا شىء لهما فالخاصل اما يكمل مهر المثل
فستحل بتهوا والذوق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفروقة مما يحتاج الى قضاء
القاضى والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد على خبار البلوغ فى نكاح غير الاب والجد وقت
بلوغها ولم تقدم الى القاضى هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم تنكح من نفسها
كما فى الشفعة والله أعلم

مطلب تزوجها وكيلاها بدون
مهر المثل فلولى الاعتراض
مطلب أشهدت على خبار
البلوغ ولم تقدم الى القاضى
الخ

* (فصل في نكاح الفصولي) *

مطلب قال كل امرأة
أ تزوجها طالق فزوجته
فضولي فأجازيا الفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيا في
تزوج ابنته القاصرة
فحكم بصحة الوصاية خنبلي

الح

مطلب خطب من آخر أخته
فأجابته وامتنع من العقد
لاجل المهر فعقد عليها
فضولي الح

(سئل) في رجل قال كل امرأة أ تزوجها فهي طالق ثم قال يجلس لرجل ليلتزوجني فلائنة هل إذا تزوجته يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه لم يتزوج بل زوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحنث والاجازة بالفعل كأن يبعث إليها شأ من المهر وإن قل أو يبقها أو يلبسها بشيء أو لا واحد أو بلا شهوة في قول أو شأه الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها لم ينص عليه في المحط فذلك كله اجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمر وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى وأبى وصيته لئلا يحكم شرعي خنبلي ترى صحتها وحكمها وبأنه حاكم حتى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجها عن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف إذا هو غير مخالف للكتاب والسنة والجماع وللموصى له تزويجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وصمى لها مهر أبعد أن أجابه إلا أخا إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقدته فضولي بغير إذنها وأذنه وغاب الأخ فقبل لها أن أخا لزوجك منه فكنيت من نفسها بناء عليه ثم تبين أن المزوج فضولي فما الحكم (أجاب) ان أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكاله منها سابقة وإن ردت النكاح ارتدت ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والأصل عندنا ان نكاح الفضولي موقوف لأبطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة لها لا لأخيه وإذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الأقل من المسمى ومن مهر المثل ذمة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم

* (باب المهر) *

مطلب زوج ابنته بشئ
مشار إليه قيمته أقل من
عشرة صم النكاح وتم لها
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شأ يسمى ملاكولم
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكرة
بالغة وتجرى بينه وبين
أهلها مقدمات النكاح
فعقد عليها بغير إذنها ثم
زوجها أبوها الح

(سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة لرجل بشئ مشار إليه من البلوط وقيمة لا تساوي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شأ يسمى ملاكولم ودراهم أيضا من عادة أهل الزوجة اتخذ طعامهم به ولم يتم أمر النكاح هل للمطأب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم لأن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن لهم بإخاذه وأطعماه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاما له وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغة وتجرى بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد عليها بغير وكالة ثم أتى مهر معين وبسمى ذلك صفا حاقا اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم أتى أباها حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا ثم بدأ موقع عليه الرضا ولا فوكات والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عهها بغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عهها بغير وكالة سابقة أو آجزة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ما سمي الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح المفسكت ثم وكات الأب فالنكاح هو الأول

وثبت التمسك في الاصح لانهم اسئلوا بتجديد النكاح وفيها أقوال قال الفقهاء ان اللبس يجب
 كلا المهرين وذكر في المسئلة انه الاصح وذكر عصام انه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر
 القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط والحال هذه بدلالة
 حلفه عملا بقول عصام والقاضي وهو مقصود الاب لا سيما وقد قصر عليه كثير من الاصحاب في
 مصنفاتهم وفي ايجاب التسميتين اختلف بالزوج والله أعلم (سئل) في بنية زوجها ابن ابن
 عمها العصبية بدون مهر مثلها وقضى أكثره ومات وبغت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع عما
 دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث لم يكن وصييا عليها وهل يجب تجديد النكاح يلوغها أم لا
 (أجاب) اعلم انه ان كان بعين فالحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بعين بسير يصح
 لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شيء من المهر وترجع به على الزوج وهو أي الزوج
 يرجع بما دفعه في تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
 * (سئل) في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع لها على جهة التزويج ومات بعد أن استهلك
 المال ولم تنفق التزويج ومات الخاطب ومضت مدة سنين والآن ولده يطلب الخطوبة بما دفعه
 أبوه الى أبيها فهل يلزمه هاتيك الحال ان لم يقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم
 * (أجاب) ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه يطلب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من
 ورثته وفاؤه فلا يلزم الخطوبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أتت أباها فأتت
 زوجها الا ان يدفع لهم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزم أم لا * (أجاب) لا يلزم ولودفع فلان
 يأخذها قائما أو هالكا لانه رشوة كما في البرازية وغيرها والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج امرأة
 بغير علمي ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا * (أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وانما
 يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة بمائة
 وعشرين بحضرة جماعة في عقد النكاح يحضرتهم ثم تراض الزوج مع الاب على أن يدخلها الى
 المحكمة بعقد النكاح ثانيا على سبعين خشفة من كثر المحصول فهل المهر هو الاول أم يبطل
 بالتسمية الثانية * (أجاب) المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالبيعة
 أو باقرار الزوج أو بسكوله عن المهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على خمسة وعشرين
 لا بها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى (أجاب) الكل لها والله
 أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة فتعرض لشخص يقول هذه فلا حتى وأطلب عليها خلع هل
 يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا * (أجاب) يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين
 ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكام المسلمين ووقعهم الله تعالى لنصرة الدين
 كفيد المتعرض لمثل ذلك والواقع الجمعي في مهاوى الممالك والله أعلم * (سئل) في بكرين
 زوجتهما من رجلين ودخل كل بزوجة فأتى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيابا ورجلها
 على أهلها واسترظف ثيابها فاعترض على زوجها بعد أن شجع بنت زوجها بالبرقة بتجسها من
 الفلاحين ويرد فسمع النكاح وزوجته تدعي انه اقضى بكارتها فهل له ذلك أم لا يلزمه التعزير
 وهل اذا ما خالها لا يجب اللعان بطلما وهل على تقدير أنها وجدت ثيابا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
 قتل أو حد أو تعزير وهل القول قولها أقتونا * (أجاب) لا عبرة بقوله رجدها ثيابا لانه لو وجدها
 كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من المثابة
 الزنا لان البكرات تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل بها شيئا مما

مطلب تجديد النكاح
 وفيه أقوال

مطلب زوجها ابن ابن عمها
 بدون مهر المثل هل يصح
 النكاح ويلى قبض المهر

مطلب دفع لابي الصغيرة
 مالا على جهة التزويج
 ومات الاب والخاطب
 لا يرجع على الصغيرة بالمال

مطلب أبي أباها
 يزوجه الا ان يدفع لهم
 الزوج كذا لانه يرجع فيه
 لانه رشوة

مطلب عقد جماعة وعشرين
 بحضرة جماعة ثم عقد لدى
 القاضي بسبعين المهر هو
 الاول

مطلب تزوج امرأة على
 شيء لها وشيء لابيها
 والكل لها

مطلب تزوج امرأة فتعرض
 شخص يقول انها فلا حتى
 ولي كذا الخ

مطلب في بكرين زوجتهما
 من رجلين فأتى أحدهما
 انه وجد زوجته ثيابا فأتى
 وأخذ زوجته الاخر الخ

مطلب دخل بزوجه
فادعى انها ثيب وادعت
انها بكر القول لها وعليه
جميع المهر

مطلب زوجها أخوها
وقبضت الام بمهرها لها
الرجوع به في تركه الزوج
ويرجع به على الام

مطلب ادعى دفع المهر
لاصها يلزمه أن يدفعه لها
ويرجع على الام ان أثبت
ذلك

مطلب اختلف الافتاء في
حكم السفرباز وجة

مطلب بعث الى مخطوبته
دراهم أو مالا يتسارع اليه
الفساد القول في انهم المهر
له

مطلب قبض العم مهر بنت
أخيه البالغة من غير انهما
لها ان ترجع على الزوج وهو
يرجع على العم

ذكر فتدعى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بان الحقة العجيبة وإذا
رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد ثقلتهم الى موضع عفتها منه ويتعيب أن يتضررها
والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك
فقال قد جنتهم امرأ فوجدهم ثيبا فلما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع
المهر وتقرر عليه بنسبه وكاله والقول قولها في البكارة لأنني العار عنها وإذا اتهمها بغيره يبرأ ولا
يقبل قوله في حقتها وان قد نفها بصرى من الزنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والله أعلم
(سئل) في كبيرة زوجها أخوها بالوكالة عنها وقت أمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها
ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الام هل البنت أخذ
المهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع للام كالذبح للاجنبي فلها
أخذ المهر من تركته لأنه دين عليه وما قبضته الام مضمون عليها وهو من جله تركته فيوفى به مهرها
والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول
دفعت الى أمك والام تنكر هل لزوجه أن تطالب بمهرها هو ان أثبت على الام شي يرجع به عليها
وما الحكم (أجاب) لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها
عليها فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فيمن
تزوجت في بلد ودخل بهاز وجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلبها البلد الآخر وكان
بينهم مدة السفر أم لا اذا طلبها ذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها بما متاعها أم لا (أجاب)
اختلف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه اذا وفاها المجل وذكرك في جامع
الفصول ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وتبعه القضاة
أولاد بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال وعامه الفتوى
وأفتى بعضهم بأنه اذا وفاها المجل والمؤجل وكان مأمو ناله أن يسافر به أو الا فلا قال صاحب
الجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخنا شيخنا الشهاب الحلبي فاطعاه بصورة افتائه حيث لم
يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأمو ناعليها أو كان الطريق أمنا فلا نقلها حيث
أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة ممتدة امتناعها وتكرر
افتاؤه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به وبشئ نفق
به لما وافقته لتظاهر الرواية واتقاء المضارة مع كونه مأمو ناعليها وكون الطريق أمنا مع انه عمل
بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم (سئل) فيما اذا بعث الخاطب الى مخطوبته
شيا من جنس النقدين أو مالا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفنا بعد العقد فقال الزوج انما
بعثته ليحبس من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كما
صرح به قاضيان وغيره يعني بينه معلا بأنه المملك وهو أعرف بجهة التملك والله أعلم (سئل)
في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلك وماتت
عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم بالحكم (أجاب) اعلم أن العم في قبض المهر بمنزلة
الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمهر باق بذمته
دين لها وجوبها صريح ما تركته اذ نعتها لو رثتها على فراض الله تعالى يتقاضى به الزوج
والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لأنه قبض ماله ليس له قبضه واستهلكه

فیرجع به عليه مال كذا يتسده له المقاصصة بمثل ماله وان اشبه عليك الامر فانظر في التفصيل
العشرين من دعوى المهر من جامع النصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل ان الزوج له
مطالبة الية بما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فللبنت النصف وللأم السدس وللزوج الربع
وللم باق كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله أعلم * (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر
ابنته أم لا * (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل بها
أم لا وكانت بكر ابانة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يتك المطالبة
به الا بقوله كذا عندها دخل بها أم لا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم
هل لأبيه المزوج المطالبة بمهرها وحسبه به أم لا * (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
التي لاوطأ وان زوجت يوم ولدت ويخير الزوج على دفع المهر الية لأنه يجب بنفس العقد اذ هو
بدل البضع وقد ملكه فمطالب به وإذا كان كذلك فيجب فسقه حتى يفسه أو يظهر اعساره
لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم * (سئل) فيما نعرف في تزويج الابكر من ارسله مبلغا
معلوما مسمى بالشرط بصفه أهل الزوجة في جامها وأجرة المشقة وعن حماء وغير ذلك ومبلغا
آخر لتخيمه سد فخفا وفرشها وتبييض أوانيها الخماس وارسله طعاما مسمى إلى بيت العروس ليلة
البناء بما اذا استقر ذلك بين أهل بلده فديعا وحدها ثيبا بحيث اذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من
ذلك يشترط في ذلك وقت العقد فهل يكون هذا خلافا تحت قولهم المعروف عرفا كالشرط
شرطا فيكون لازما شرعا أم لا * (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالشرط
يوجب الحاق ما ذكر بالشرط فيقول الامر الى أن ما ذكر يؤلف مقتضاه الى انه كانه تزويجها
على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ المسمى بالشرط السقي تصرف في الحمام وأجرة
المشقة وعن الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي ينجده فرشها وتبييض أوانيها وارسل الطعام المسمى
فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس لسليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لازما
لزوج المهر للعلم به وعدم جهالتها وان كان مجهولا لا راداة ما سصرف أجر الحمام والمشقة وعن
الحناء وغير ذلك في وقته أو حب فساد التسمية اذ لا يعلم كم أجرة الحمام وكذا في ذلك الوقت
واذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقررمشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على
سبيل العدة فهو غير لازم بالكافة الا ان يشرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة
لأنه من مسمى المهر لانه وجب فساد التسمية وجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كالصريح في
ذلك قال في رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعماً أكثر فيكون لها ذلك
وقد جعل في الحر تسمية الثوب لواء وقد زاعفهم صاحب البحر وأخيه صاحب النهريه ولا
حول ولا قوة الا بالله وجهه على العدة يوضع الكلام وينق الملام والله أعلم * (سئل) في
صغيرة ستمين نحو تسع سنين زفها والدعا على زوجها قبل قبض جميع مجمل صداقها والا نريد
استردادها الية والمطالبة بالمجمل وهي تدعى البلوغ وتناه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ
حيث أحتمل ونعم الاب من المطالبة أم لا * (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب
من مطالبة الزوج لا تقطاع ولا بته بالبلوغ والنهي والخال هذه والله أعلم (سئل) عن الذكر
صغيرة تزوجها الصغير وقبل له عقد النكاح علم أبوه بمهر معلوم وأقرأوها بقبضه من أبيه المتوفى
هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح واذا قلتم يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب أن اقراره كان

مطلب للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسل
مبلغ قبل الدخول لمصلحتها
ليس للزوج منعه لكن ان
كان مجهولا وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة
الى زوجها قبل قبض المجل
والا نريد ان يستردا الخ

مطلب زوج ابنته الصغيرة
وأقر بقبض مهرها صح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذبا

كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح إقرار الأب بقبض المهر
والحال هذه ولا يعتبر قوله إن الإقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الأعظم وشمس
لتناقضه واستحسن أبو يوسف تحليف المتقر له فيحلف الزوج على قوله أنه ما علم إن إقراره كان
كاذبا وعلى قوله التمسوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في إقرار
الأب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البحر وإقرار الأب بقبض الصداق
عند انكارها وعدم البينة غير مقبول إن كانت وقته بالغة والأفقيل وفي البرازية إقرار الأب
بقبض الصداق إن بكره صادق وإن نبيا لا وقد صرحوا فأطه بان الأب على قبض صداق البكر
البالغة ومن ملك الأنثاء ملك الإقرار والذي يجرى في هذه المسئلة إن الأب إذا أقر بقبض مهر
الصغيرة يصح إجماعا وبصدق اليب البالغة لا يصح إجماعا وبصدق البكر البالغة فيه خلاف
والأكثر على صحة ما لم يدم منها نسي فاعتن هذا التحريروا والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها
أبوها وقبض مهرها وأخبر أنه أنفق عليها منه وصرف على باب القاضى فهل يقبل قوله في ذلك ولا
ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب
القاضى ما هو أجرة لا ما هو رشوة وهذا إذا أعطى بنفسه للقاضى ما إذا أخذ يده ولم يمكنه منعه
لا ضمان عليه مظلة أسواء أخذ أجرة مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره ما شاعرش وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم
له عليه دين فأوفاهما له ومات قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه أرباعها
على الأب إن كان حيا وعلى تركته إن كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الأب إن كان
ميتا وإن كان حيا يطالب به لأنه ضمن المهر لها فصارتا عليه فيورث ويقسم على فرائض الله
تعالى والزوج له مما تركت النصف فطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل
الدخول بها غيبة ممتدة قطعة ففسخ القاضي الشافعي نكاحها على مذهبه القائل بمات الزوج
بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به أدورته تقوم مقامه في
طلب ما هو واجب له ورثته ما قبضت وأجب له شرعا لو كان حيا فقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً
والحال هذه والله أعلم

(سئل)

باسمى أفتى سائلا وفاكا * يرجو جوابا شافيا قيا
هل يلزم الزوج على المهر * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تنصلا أو ادمتم بمحض خبره

(أجاب)

الحمد لله المجيد الصمد * الواحد القرد الذي لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أغير
والغرض ما سمى وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتسكين * قد قاله الفقير خير الدين
مصلحا ومأمدا مسلما * محصلا معظما مكرما

(سئل) في امرأه ادعت على زوجها بمهرها المشروط فنجح له بعد الدخول بها صغيرة والآن بلغت
وتطلب من الزوج وهو يدعى إصالة للاب في الحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل

مطلب إقرار الأب بمهر
الصغيرة مقبول وبمهر اليب
البالغة غير مقبول وبمهر
البكر البالغة مقبول على
الاصح

مطلب قبض مهر ابنته
الصغيرة وأنفق عليها وصرف
على باب القاضى لا يضمن

مطلب أمر الأب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر لغريمه
فمات قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الأب
بجهته كونه أرثا

مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضي
الشافعي ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامى
وقت العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
فنجح له وأدعى الزوج إصالة
الى الأب الخ

السريع والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو
 المرئى فيها العلم بأن ما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فقد استنفقوا على انه
 لا يقبل قول الزوج الا بينة شرعية لانه دين بدمته يدعى انه وفاه والبينة على المدعى والقول قول
 الزوجة لانها منكروة القول قول المنكر بعينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يخبر بها أى
 دخل فانه يتنع منها مقدار ما جرت العادة بتجمله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجمل فاذا
 اطردت العادة بذلك لم يجرى العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذاهب الاثمة الثلاثة بل يجرى بان
 اختلاف باختلاف عادة الازمان فهو اختلاف في عصر وأوان لا اختلاف في حقيقة وبرهان والله
 أعلم (سئل) في رجلين زوج كل واحد موليته للآخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق
 الجماع هل للآخر حبس موليته حتى يسلمه الى الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجبر على التي تطبق
 الجماع على تسليمها ولا يجبر الآخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطبقه والله أعلم
 (سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطء والاب يقول
 لا تطبقه ما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) ان كانت خضعة مميّنة تطبق الرجال وسلم المهر
 المشروط تجب له على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت
 من تخرج آخر جهها ونظر اليها ان صلحت للرجال أمر أباها بدفعها للزوج والا وان كانت ممن
 لا تخرج أمر عن شق بين من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها
 الى الزوج وان قلن لا تحمل لا باهر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تتحمل الوطء خافت من
 زوجها فهربت من بيته الى بيت أبيها فأوثمها هل يلزم أمتها التعزير بذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزم أمتها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وترد الى أبيها حتى
 تطبق فسلمها وليها الا حتى يامسأ كاهله بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته زوج ابني
 الصغيرة وزوجهم هافر وزوجها بذنه لرجل وسعى لها مهر او تزوج اخته وسعى لها مهر او دخل
 كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكلت أخاها أو غيره في طلب
 مهر هامن زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكلته في خلاص
 مهر هامن زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لنك واحدته من هامن أو كل في خلاص مهرها
 ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره اذا ملك له فيه بل هو خاص ملكها لا يملك أبوها
 هبتها ولا الاراء منه وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدر ان له ديناً
 على زوج ابنته فهو هبة لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه
 الا بإبراء زوجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو لما ذنوها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة
 زوجها أو هامل مهر عمتها يجوز النكاح عقد امره ها نفوداً أو متعة معلومة المثل أو القيمة
 وهل اذا تموض لها كرماعن المهر يلزمها أم لا حيث تأذن صريحاً ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز
 النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شئ علم انها هربت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن اذا لم
 يكن علمه فله الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به
 في الأخيرة وصحح الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ النكاح حيث لم يوجد منها اذن به
 صريحاً ولا دلالة والله أعلم (سئل) في المنيّة اذا أجملت ما كان من المهر فوجلا الى أقرب
 الاجل الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تمك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا (أجاب) نعم
 يتأجل ولا تمك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما
 موليته للآخر واحداهما
 لا تطبق الوطء له حبس حتى
 تطبقه

مطلب اختلاف الاب مع
 الزوج في كونها تطبق
 الوطء فان صحّت ودفع المجمل
 أمر الاب بدفعها

مطلب هربت من زوجها
 لكونها لا تطبق الوطء
 فأوثمها لا شئ عليها

مطلب أذن لاخته أن تزوج
 ابنته الصغيرة ويتزوج
 بهورها ففعل فاذا بلغت ترجع
 به الى الزوج

مطلب زوجها أبوها مهر
 مثل عمتها جاز ولها مثل
 ما جعل مهر اللمة

مطلب المبانة اذا أجملت
 المهر المؤجل الى البيونة
 لزوم التأجيل

مطلب زوجت من غير
تسمية وجب لها مهر المثل
ولها المطالبة به قبل الدخول
كالمسمى في العقد

الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم (سئل) من غزوة من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب
التنوير بصورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به مهر
مثلها أو يقال لها امصرى حتى يطأها أو يموت فالمرجو تحريم هذه المسئلة والاطناب في الجواب
في هذا المقام بما لا يزعم عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها اليعلى والكحل وابن
ملك وابن الساعاتى وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال اليعلى في شرح قوله وان لم يسمأ أو نفاه
فلها مهر مثلها أى وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها وان وطئ أو مات عنها وكذا
اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثلها مهر المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول
فمؤكد ويتبرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما عرفت في المهر المسمى في العقد وقال الشافعى
لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدرى في شرح قوله
ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولنا تسليم ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل بقبولها
العقد على نفسها الماصق به المال في قوله تعالى أن تنفخوا بأموالكم محضين ولهذا كان لها
المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح الجمع لابن
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالدخول وقال الشافعى ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب
وأحدهما مؤكده اذ هو قبل غيرهما كدولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في عدمها ولا شأن ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو مصرح
به في كلامهم فاطبة وفي فتح القدير أيضا وبصح الرهن بمهر المثل لانه كالمسمى في كونه ديناً اه
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية قلها المسمى ان دخل
بها أو مات وفي ملحق الابن لم يسم المسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكنز وان ساءها أو دونها فلها عشرة بالوطء والموت وهكذا في بقية المتون والحاصل
ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك أن
بأحدهما يتكدر وم البدل وكان قبل لازماً لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل
الدخول أو بفساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما
أشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة
وذلك لان المهر واجب شرعاً كماله فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره
فلا يستهان به واذا فقدت كدشرعاً باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالام المال كما أشار
اليه في الفتح فولولرهما تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستئانة به وجريان البدل فيه وهو
مما لا يحرز في الدخول والموت شرط في تقررهما كده لا في أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان
وطئ أو مات لا يفسد نفي الوجوب بعدهما انما هو مسكتون عنه فقد تقرر في الاصول ان
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهوم الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على
استعمال هذه العبارة ان الشافعى رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء المفوضة بالموت على ما نقله
علمائنا عنه والافنى المنهاج للنووى وان مات أحدهما قبلها يعني قبل القرض والوطء لم يجب
مهر المثل في الاظهر كالاتفاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلى في شرحه لان الموت
كلوط في تقرر المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التنويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى

مطلب يصح الرهن بمهر
المثل

مطلب التعليق لا يوجب
العدم

مطلب في الحبس في المهر
المجمل وفيه خلاف

في صورة نفي المهر فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا
الفرع نقلا ونقطة والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى علمه به زوجته المجمل ويثبت باقراره
أو بالينة هل للقاضي أن يحبس معه دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثرت علماؤنا
الكلام عليها وفيها اختلاف القنوي اما المتون وهي غالب الاغنى الاعلى ظاهر الرواية فهي
قاطبة على ان القاضي يحبس في المهر المجمل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل
الفسار وانصاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة أصل في بني آدم
قال المتون بمقتضى الاصل والطلب يدعى أمر اعارضا فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط
فيما اذا وجب الذين بدلا عماليس بمال كالمهر وبدل الخلع قال قول المطلوب في ظاهر الرواية
اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكفر خلاف ظاهر الرواية والفتي به ونقل
الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفتي بحبس في المهر المجمل بطلب المدعي منذ زيادة
على ستين سنة أخذنا بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة
لا تحتمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل يحبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة
على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان
موسرا طول به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قيل ليس للاب أن يطلب الزوج
بمهر ابنته الصغيرة إلى أن تصير بحال ينفعهم وهو مذهب الشافعي الجديدا الأصح هذا اذا كان
موسرا فان كان عسرا يجب انظاره الى المنسرة باجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
فقطرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل زوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غر شامقصالها
عن مهر مثلها شارطا على الآخر أن يزوجه ابنته من ابنة البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بغيره وشرط الاب أن يزوجه
أخاها الذي هو ابنة غيلة بشرط ماها فيه تنفع وعند قواني لا يعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثلها
لها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج أخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانتقضت عدة
زوجته وبلغ اليتيم فتزوجها ودخل بها وهي خالة الاولى مختارا فسحق نكاحها قبل الدخول ولم
يقض القاضي بالفسخ بعد فساحكم نكاحهما (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار
الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء ومالم يقض به فهو باق حتى يوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية
غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخالفة وبنت أخها واذ قضى بفسخ نكاح الاولى بسرد المهر الذي
دفعه الميت اذ الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لتلازم
ارتكاب المحذور واعترازا بصورة العقود ويجب لها بالوطء وان تكرار لا كثر من المسمى ومن مهر
المثل وان أراد أن يجدد عليها عقد نكاح بعد ان فسح القاضي نكاح الاولى جاز والعدة
وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما وبثب النسب والعدة بعد الوطء ومن وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

(باب القسم)

(سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوي بين زواجه في المأكل والمشرب
والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التنسير أن القسم هو

المساواة

مطلب لم يجب على نبينا
عليه الصلاة والسلام
المساواة بين نسائه في
البيتوتة وأما المأكل الخ

المساواة في البيوت عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول بوجوده عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المنهوم من الآية الشريفة وأما المأكل والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المنقبة من اعتبار حال الزوجين كاحراز من راح الهداية ولكن في محلها والله أعلم (سئل) في الرجل اذا سافر من بلدة له بها زوجة الى بلدة أخرى ينسأ بين الأخرى زيادة عن مسافة التصبر لها بها زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسما بقدر ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب) لا يجب عليه ذلك وماضى فهو عذر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأته لحج أو غيره فلما قدم طالبة الثانية أن يتم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحتجب عليه بأقام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعدده ولو أقام عند أحدهما شهرا ثم خاضعته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وماضى فهو عذر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة ألا ترى أن ماضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جدد نكاحها فكذلك ماضى قبل طلبها اه والله أعلم

(كتاب الرضاع) *

مطلب لا تحرم أم الصغير على الأب لو أرضعته أمه وأم الأب

(سئل) فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتن بذلك كالكنز والهداية والقدروري وتنوير الابصار وصدرا الشريعة وأكثر كتب المذهب شروحا ومناوفا وفتاوى كالحزانة والدرر والقرى وفاضلجان والولوالجبة وعبرة قاضيان لا بأس للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لان نكاح أخت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولاد موطوءة فان الحاربية اذا كانت بين رجلين غابت بولد وادعاءه ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولدين أن يتزوج ابنة شريكه وان كانت أخت ولده من النسب ونظائرها كثير اه وفي الحاوي الزاهدی اذا أرضعته أم أمه لا تحرم أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى الواقعات الصبي اذا أرضعته أم أمه حرمت أمه على أبيه اذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه وكف تحريم وليست بنته ولا ربيته وقد استثنوا قاطبة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الام أم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمته أم الرضيع على أبيه غرور صيب بل هو غارق في الوهم العجيب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة والمرضعة أخ شقيق تزوجها هل اذ رفع أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له ببعثه التزويج حكيم مستوفيا شرائطه فيخذل حكمه وعرضه القاضي الحنفی أم لا (أجاب) نعم ينقد حكمه واذا رفع الى قاض حنفی فيه قال في التارخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه قاض بقضيه ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا ينقضه ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكرة بالغة تارده على خطبتها ابتداء عهدها فقد عليها أحد هم فاشاعوا انها لم ترضع من ندى واحد هل يعمل بها شاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو أرضعت صغيرة فتزوجها أخو المرصعة وقضى الشافعي ببعثته ليس الحنفی نقضه

مطلب اذا عقد عليها ابن عهها فاشيع انها لم ترضع من ندى لا يعمل بالاشاعة

باشاعتهم ولا يؤخذ بشولهم الذي قالوه حسدا من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد
النكاح والدخول بزوجته انه رضع من أمها أو أمتها أيضا أخبر بارضاعها ثم أكذبا أنفسهما
وقالا أنهما فاهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما
ويصح الرجوع قال في التاترخانية ناقلا عن المحيط لوتزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي
من الرضاع أو أم أشبهه ثم قال أو هممت ليس الأمر كما قلت لا يفرق بينهما استحبنا ولو ثبت على
هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو لم يجد بعد ذلك لا تنفع بحجوده والحاصل ان مثل
هذا الاقرار انما يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في تيم رضيع له أم
وجدة أو أب وأبى للتميم ولا جده مال هل تجبر أمه على ارضاعه وهل تنرض على جده أجرة
ارضاعها له أم لا (أجاب) نعم تجبر الأم على ارضاعه ولا يفرض على جده جميع أجرة ارضاعها
له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تجبر الأم على ارضاعه عند الكل كما صرح
به في البحر نقلا عن الخانية فبالك بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أمه ذات بسار بالبن والمعسر
حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخصاف وزاد عليه قوله وتجعل
الاجرة ديناعلى الأب والله أعلم

(كتاب الطلاق) *

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون يا أم رجعيما
(أجاب) هو رجعي ولا عالم آخر اجبه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل
قبل له أن يطلق زوجته الغير المدخولة واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى
تولها هل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال
أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط
فإذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حتمية في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو
محمل فصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوك الذي أخذت هذه
المسئلة فراجعهما ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فإذا
عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر
ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أ رأيت لو طلقها ثلاثا قال إذا قد
عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدهم
ثم ركب المحوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن تق الله يجعل له مخرجا وإن تق الله
فلم أجدهم يخرجوا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد
ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جزم المتون بأن الطلاق
ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف المهين الغنار
وأما الذي عاصيه في دينه فقد عصى ربه وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل إلى حين الفراق
ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت واليهما احتاجت وحرم
عليه التزوج باختها وأربع سواها ما دامت في العدة وإذا اختلف معهما في أمتعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلاحيه القول فيه قولها عينها إلى غير ذلك مما نصت عليه علماء وأغويهم رحمهم

مطلب لو أقر بعد الدخول
انه رضع من أمها ولم يقبل
هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجد والتميم
وجده معسر ان تجبر الأم
على ارضاعه الخ

مطلب اذا قال لزوجته
أنت طالق لا يردك قاض
ولا وال يكون رجعيما
مطلب قبل له أن يطلق
زوجته واحدة الخ فقال
أطلقها ثلاثين لا يقع حيث
الخ

مطلب اذا طلق المدخول
بها ثلاثا بكلمة عصى ربه
وبانت

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار أمداها خلف بالطلاق الثلاث
انها مائة وعشرة أمداد لا يزيد ولا أنقص على طريق النخل نخله في أثناء كلامه على سبيل
التيقن انها مائة وعشرون فقال متصلان من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كما ردد
وأضرب ثانيا فهل يكون قوله أو وعشرون مبطلا لسلامة الاول ومغايه فلا يقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا يزيد ولا أنقص ما نعلم اتصال قوله
أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمداد لانه للتأكد وقد صرحوا بان التأكد لا يمنع
الاتصال فكانت خلف انها مائة وعشرون مقتصر عليه وبمثله لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة
وعشرين ومن أراد أن يظهر له الوجه في ذلك فليست في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة
أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان
أبرأيني من مهرك فأنت طالق فأبرأته فقال روي طالق روي طالق قاصدا بكل
طائفة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكد أو أراد واحدة وصدق ديانته
مراجعتها جبرا عليها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا لم ينو
تأسيسا ولا تأكيدا وان نوى التأكد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة أو أخرى
بالتخيير بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا يخبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجته أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأه فرق بينها
وبين زوجها فاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء
عدها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها واولا بدمته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ
المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت
الفرقة بطلبها تأتاكده بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفرقة من قاض شافعي
المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل
الدخول على قاعدة مذهبه هل اها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال الجانين في الاحياء حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي
بحسبه بالبيارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذ طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع
طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين بله لا يستقيم كلامه وأفعاله الانذار او يضرب ويشتتم
فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتتم فهو المعتوه
وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ ان المصريح به عدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمبرسم
والمدهوش والمغمى عليه والمصرع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
الجنون فتكلمت بذلك أو بالجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله
الابينة والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لذي فاض
وكتب عليه ثم قال انما اعترف لاني توعدت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل
يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء اذا علمت ذلك فقد
قال في الخاتمة لوطي المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتك الى حالة الرسام وقال
قد طلقت امرأتك في حالة الرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة الرسام يقع قضاء قال
أبو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة هذا مرة الطلاق اهـ هكذا نقل في البحر ومثله

مطلب سئل عن حنطة
خلف بالطلاق انها مائة
وعشرة أمداد لا يزيد ولا
أنقص أو وعشرون لا يقع
عليه

مطلب قال لها ان أبرأيني
من مهرك فأنت طالق
فأبرأته فقال لها روي
طالق الخ

مطلب قال لزوجته أنت
على ما نويت لا يقع عليه
الطلاق

مطلب فسخ قاض شافعي
بينهما بسبب جذام به
لا يسقط المهر ولو طلقت
الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي
بينهما بطلبها قبل الدخول
لعسر زوجها لا تستحق
نصف المهر

مطلب في طلاق من يفعل
أفعال الجانين

مطلب لا يقع طلاق الجنون
والمعتوه والمبرسم الخ

في جامع الفصولين وفي البرازية طلق الميرسم فلما احتجما قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني
توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكرو حكايتهم صدق والا ثم ذكر
فرايتهم على بالحي ثم قال بعده وأفتى الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسئلة البرسام انه لا يقع لانه
بناءه على غير الواقع اه فقد علم بهذه النقول انه لا يصدق قضائي واقعة الحال لانه لم يرد الى
تلك الحالة ولم يكن في ذكرو حكايتهم ولم يعلم انه بناءه على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه
به لديه يؤكده كذلك شد في القضاء وأما في البينة فان كان في الواقع انه بناءه على ما صدر منه في حال
الجنون فلا بدواخذه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان لم تلي بثلث
وتحفظي ما عن وجهه الناس تكوني طالق فالتفت واوصفتها ما جاهدت او صارت البنت تخرج الى الخلعة
أحيانا هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سنا عتيقا وصهره شكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع
الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (أجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من
در شيخ كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير
المدخول بها هي طالق هي طالق أو أنت طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب)
تقع واحدة والله أعلم (سئل) في رجل قال للغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها
لزوجتي عني ولم يذكر الا حمر والمأمور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا (أجاب)
لا يقع به الطلاق اذا العدد انما يفيد العلم عرفا وشرا اذا اقترن بالاسم المهم ولا يطلاق هنا مغفوط
فكان لغوا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرة نعلان فباعها فزأى نعلان رجل صغير
فقال هو نعل يتي فأنكر أبوه فخلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرق فامن غير تحقق
فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما ما والحال
هذه كما أفصح عنه علما ونافي كثير من القواعد المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل
علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عنها مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب
المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي
والعمادى وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق علوا وبانه قبل الدخول غائب عنها
قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان برادته الغيبة المستدأة
لا يحث قبل البتاء ولو برادته الغيبة المطلقة ينبغي أن يحث ولو قيل البناء اه ولا شك فيما قاله
وعرف بلاذنا ارادة الغيبة المطلقة فيحث والله أعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة
فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوجها فزوجتي يحث أم لا (أجاب) لا يحث وهي مسئلة ما لو حلف
لا يتزوج فزوجته فزوجتي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية
فسئل كيف طلق زوجته فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أو وقع من الواحدة
الرجعية ديانة فذلك امر اجتمع في العدة (أجاب) نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أو وقع من
الواحدة الرجعية فذلك امر اجتمع في العدة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق على ابنة البالغ العاقل انه ما يحضه ان راح لمكان كذا في داره فمخز عن اخر اجبه بالقول
والفعل هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله
أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشي عند زوجته في البلدي عني ببلده فهل اذا
شئ في جامعها ولم يشي عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

مطلب قال لامرأته ان
لم تلي بثلث تكوني طالق
مطلب حلف بالطلاق ان
عند صهره سنا عتيقا وصهره
شكر
مطلب قال لغير المدخول
بها هي طالق هي طالق أو
أنت طالق أنت طالق
مطلب قال للغلام خذ ثلاث
حصيات وارم بها زوجتي
ولم يذكر الطلاق
مطلب ضاع نعل صغيرته
فرأى نعل رجل غلام فخلف
بالطلاق انه نعل ابنته
وحلف أبوه انه نعل ابنته
مطلب علق طلاق زوجته
على غيبته ثلاثة أشهر بلا
نفقة ولا منفق
مطلب علق طلاق زوجته
بتزويج فلان بفلانة فزوجه
انها فضولي
مطلب طلق زوجته
واحدة رجعية فسئل عن
ذلك فقال ثلاثا كاذبا
مطلب اذا مجز عن المنع
بالنعتل يبر بالقول ولو على
ولده الكبير
مطلب حلف بالثلاث
لا يشي عند زوجته في
البلدة فشتي في جامعها

مطلب له امرأتان زينب
وعرة قالت عرة طلق زينب
فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على
عدم ايقاتها قرضها في يوم
معين

مطلب في الطلاق بتروحي
أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكلت بأها
في طلاقها من زوجها

مطلب لا يحبس في مهر
امرأة ان ادعى الفقر الا
ان أثبت يساره وان كان
مختاراً يقسط عليه

مطلب حلفه القاضي انه
ليائتسه بالحصول في غدا
يحبس

مطلب في طلاق المدهوش

هذه لأن الشرط كون التسمية في البلد عندها ولم يوجد عند الحاضرة إلا أن سوي ذلك والله أعلم
(سئل) في رجل له امرأتان زينب وعرة قالت له عرة طلق زينب فقال طلاقها علق على
طلاقك ثم قال عرة فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الانكسار كاذبين وان كان الواقع
كما أخبر تطلق زينب طلاقاً رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله ان لم أطلق الخ بأن الخالغ
يبحث في صورة التعليق بالتطليق ولا نه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فإذا وجد الشرط
فيقع الجزء والجزء عندها والطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق
طلاق زوجته على عدم ايقاتها قرضها في يوم معين ومضى فادعى ايقاته فيه وأنكرت فهل
القول قولها فطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع
الفصولين والخالصة والبرازية والقيض الكركي والبحر ومنع الغنار كثير من الكتب وفيها
أقوال صحح في الخالصة والبرازية أن القول قولها وفي القيض والفصول وجامعه وهو الأصح
وقد رجح الاستاذ عن قوله أولاً يقبل قوله لأنه ينكر الحكم إلى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت
على علم بأنه بعد التصبص على احتجته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما
صرحوا به في الاستثناء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طالق ولا نية له هل
تطلق حالاً أو ما لا أولاً تطلق حالاً ولا ما لا (أجاب) بصيغة المضارع لا يقع به الطلاق كما
صرح به الكمال بن الهمام الا إذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطاق بتكرري طالق
حيث لا نية له في الحال ولا في المال وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال
فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت بأها في طلاقها فقال للزوج خذك كذا وكذا وطاقتها
فطلقها منجزاً هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أي
حنيفة كما يعلم من كلام المحقق وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو اخلعني ولك ألف ففعل
فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصيل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بأها
وحل عليه مهرها المأجل فالزمته القاضي به فادعى انه فقير هل يحبس أم لا يحبس الا ان ثبت
الزوجة بداره بالينة وهل اذا كان ذارفة لا يقدر على الوفاء الامنها يقسط عليه بقدر ما يكتب
مما يفضل على ما لده منه (أجاب) لا يحبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينة على يساره فإذا لم
تقم بينة على ذلك كان مختاراً يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرقته بعد أن تترك له كفايته
من النفقة وان كان ذو عسرة فظرة إلى مبصرة والله أعلم (سئل) في رجل حلفه قاض من قضاة
هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه يائته عداً بكذا مال يسمونه محبوساً ولا يأخذونه ظالموا وكان
مدعى عليه فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث ففي
الخانية والتأخرانية والقبية وغيرها قال لا صحابه ان لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فأمر أنه طلاق
فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يبحث في القبية ان لم أعمل هذه السنة في
الزراعة بتملها قرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يبحث فهذان الفرعان صريحان في
واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل
القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التأخرانية نقلاً عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فقهه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منتهى توير
الابصار واعلم انهم أجوعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر كما
هو معصية فانه يقع طلاقه بجره الله عند نافذ دخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو

برسام أو غمأ أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير
 وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام
 عليه تهمذي فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلظ من فسوف في هذا المجلس
 بالتصير إذا يلزم من التصير وهو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش
 كفتح فود دهش تهمز أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه فالدّهوش هنا الذاهب العقل بسبب
 أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر
 والحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون
 ان القول قوله بينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخامسة والستين وخبرهما
 فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بينه وإن لم يعرف لم
 يقبل قوله قضاء الايسة اذا ثبت بالبينه كالناب عينا أمادينة فيقبل لأنه خبر بنفسه فاقتم
 هذا الخبر برأيه فقد والله أعلم (سئل) في غير مدخولة على زوجها أو كبل شخص بطلاقها
 اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعنسة هل يصير وكلا فيقع طلاقها عليها ولها التزوج من غير
 تربص (أجاب) نعم يصير وكلا عنه بالطلاق لجهة تعاقب الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها
 التزوج متى شئت والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام
 انه ابن ابراهيم وحلف الآخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فبين ان ابن محمود ومحمود ابن
 ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الخاف انه ابن ابراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا
 (أجاب) لا يقع عليه الطلاق وبصدق ديانة كما لو حلف أنه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد
 نواه كما اذا حلف ان هذه أخته ونوى الاختية في الاسلام كمنص على عذنين القرعين صاحب
 التاترخانية وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا لا شك فيه ولا يهاجم
 عند ذوي الافهام وحيث نوى ما حمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول
 القائل بنونا بنونا بنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من القرعين المذكورين والله أعلم
 (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحترق في مزرعة كذا فهل اذا حترق
 ابنه على بقره فيها وهو يسدله ويعشب ويعينه الا في نفس الحرق يقع عليه الطلاق أم لا حيث
 نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه (أجاب) حيث لم يباشر فعل الحرق
 الذي هو شق الارض بالحراث المعهول لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا
 بحيث لا يطلق عرفا الا عليه فلا يسمى البذر اذ ينفرد به حراثا ويقال ابذرت وأنا أحرث فهو في
 عرف اقلتنا خاص بما يفسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه
 ما يسكن في البيت الفلاني عقب التزول من الكروم الا كنتي فلا تفتزل من الكروم وسكنت
 كنته المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثائي لسله وسكنت كنته الاخرى فيه فهل يحتم
 أم لا (أجاب) لا تحت لاحتلال المين بكنتي الاولى فيه عقب التزول وذلك لان المحلوف
 عليه عدم سكني غير ما عقب التزول فاذا وجد سكاها عقبه لم يصدق على الشاكية أمها سكنت
 عقب التزول بل سكنت عقب سكني الاولى فاتي بشرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
 في رجل عازب في ابواز وجأخته وعياله أمها را حلفن وجأخته المذكور بالطلاق
 الثلاث أنه لا ينازله مادام صهر الهم ناويا بالمنازلة الا يوافي المعهول فله فهل يحنث بدخوله بغير اذنه
 اذ ارأه وسكنت أم لا يحنث واذا لم تكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما

مطلب علق زوجها وكالة
 شخص بطلاقها على غيبته
 مدة كذا
 مطلب اذا حلف بالثلاث
 انه ابن ابراهيم بنوى ابن
 ابنه يصدق ديانة كما اذا نوى
 الخ

مطلب لو حلف بالطلاق
 الثلاث انه ما يحترق في
 مزرعة كذا حترق ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
 لا يسكن في البيت عقب
 التزول من الكروم الا كنته
 فلا تفتزل الخ

مطلب حلف بالثلاث انه
 لا ينازل أخا زوجته ناويا
 بالمنازلة الا يوافي

شرح لكونه لا بعد منازلة للاحقة ولا عرفاً (أجاب) لا بحث على كل حال بدخول
 المحلوف عليه لأن من تعهد أختمه بالزيارة والكل والشرب عند عالا يقال انه نازل به
 لاحقة ولا عرفاً إذا المنازلة مفاعلة فيشترط للبحث وجود فعل النزول من كل واحد منهم ما وذلك
 معدوم وأما الوجه الأول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة لا لايء الا حث أيضاً فقد قال في
 التاترخانية نقلاً عن المحط روى عن أبي يوسف اذا حلف لا يورى فلا نافي كان انما خوف عليه
 في عيال الخالف لم يبحث الآن بعدده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني
 ولو دخل المحلوف عليه بغير اذنه قرأه فسكت لم يبحث اه وهو ظاهر لانه لم يوروه وانما أوى اليه
 بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلته الابراء الصحيح طلاقاً بائناً ثم طلقها
 الزوج في عدة منجزاً ثلثاً خفكم حاكم شافعي يرى عدم حقوق الطلاق المذكور بالمباينة في عدة
 البائن بوجهه الشرعي وهو الدعوى المحضة هل يتنذر برتفع الخلاف به ولا يجوز تنقضه أم لا
 (أجاب) نعم يتنذر حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز تنقضه بعد وقوعه من خصم على خصم
 وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رفع اليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
 والاجماع وما روى المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث
 موضوع فلم يكن عما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل
 امرأته بائناً ثم قال لها في العدة أنت طالق ثلاثاً بعض علماءنا وان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في
 محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد
 نكاحها ذاهباً وكاله عنها ثلاثاً منع وجود دوى عصبه فرفع الامر الى قاض شافعي لحكم بطلان
 النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل يتنذر أم لا (أجاب) يتنذر ولا ينقض بل يضيء الحنفى
 صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في شرير يؤذى زوجته ويضربها بغير حق ويعزرها
 بغير وجهه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثاً فاذ بالزمنه
 (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا بجرعنها واذ تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها اقتله
 على قول كثير من علماءنا إذ المتقدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا اذا رفعته الى
 القاضى وحلته خلف كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها اقتله وعليه الفتوى كما نص عليه في
 شرح الوهبانية نقلاً عن التاترخانية عن الملقط والله أعلم (سئل من بعض الفضلاء)

مطلب اذا حكم الحاكم
 الشافعي بأن الطلاق
 الثلاث لا يلحق البائن بنقض
 حكمه

مطلب عقدوكيها مع
 وجود العصبية ثم طلقها
 زوجها ثلاثاً خفكم الشافعي
 مطلب الشرير الذي يؤذى
 زوجته ويكثر من الحلف
 بطلاقها بعزرها واذ تحققت
 منه وقوع الطلاق الخ

مطلب في طلاق المدحوش

يا خير دين الله أفنى سائلاً * بحملى فضلك دمت بالاحسان
 يا عادلاً يا عالم يا من قد حوى * كل العساكر من العظم الشان
 يا عالماً يا فاضلاً شهدته * كل الخلائق انسابها والجان
 يا أفضل العلماء يا من فضله * خرقت به العادات في الاكوان
 أصل السؤال أتى اشتكتى زوجتى * بالظلم والشيطان للانسان
 لم يجبر منى في الحقيقة موجب * لخصامها باالى القسرات
 لما سمعت القول منها والاسى * ازاد ابى غطى وزاد هوانى
 قضيت والغضا الشديدي عوجى * والنفس غالبة مع الشيطان
 وأنتب للفاضى بغض منسوط * مع دحشة وسعي به برهاني
 طلقت امرأتى ثلاثاً حيث لا * أدري بسذالك ولا أعني بعيان
 فطلاقها والحال ما قدرته * معنى عليها واقمع مع شان

فأفدوا أو ضحى جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دو ما على المبعوث من عدنان
والآل والاصحاب أرباب الولا * والحدود والاحسان والامان
* (فاجاب) *

جد الذي الافضال والاحسان * وصلاة دو ما على العدنانى
والآل والاصحاب كلهم كذا * لك التابعون وجملة الاعيان
وأقول تمتد بعون الله جل جلاله في عصمى وأمانى
هذ أسوال واضح وجوابه * ملاء الدفاتر من ذوى العرفان
ولقد توافق صحننا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجدان
أقواعه جسم ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان
فأذا بهما العـ قبل زال فانه * في عصمة من فرقة وأمان
وإذا ادعاه يقسم ينسبه * ان لم يكن معتاده بعيان
وإذا تمكون له بذلك عادة * قصدق فيه بلا برهان
فأذا فهمت مقالتى وبيانها * بخواب ما استفتيت في بيان
هذ المحرمين كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * محرمه المستطور بالاعتان

(سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهى تدعى أن الطلاق رجعى فثرت
والورثة تدعى أنها بنت فلا تراث (اجاب) القول قولها فثرت لانهم يدعون الحرمان وهى تنكر
فيكون القول قولها يعنيها وعلى الورثة البيعة والله أعلم (سئل) في جماعة يطبخون الصابون وضع
عندهم رجل زينا وأمرهم أن يطبخوه له ففعلوا عليه بعض علل خلف بالطلاق أنهم ان لم
يطبخوه له بعد هذه الطبخة التى على النار ليقلن زينة من عندهم ويشكروهم الى الباشا فهل اذا
طبخوا له بعد الطبخة التى على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لا طلاق في عينه
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول التلذذ تحت الاطلاق والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجه روى طالق وكرها ثلاثا نانا وبذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة تلك الربعة
عليها معها ودين أم يقع ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه واحدة دينية حيث نواها فقط كما ذكره
الزى يلى في الكتابات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها ابرئني فقالت أبرأك الله فقال لها روى الى خسين سواداير يدفعها عن وجهه
لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روى
كاذبه وهى من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا يدفعه من النسبة مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة
الطلاق أولا وسواء كان في حالة الغضب أو الرضا وهو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخولة هى على من الثلاث المحرمية بعنى الميتة أو الدم
أو لحم الخنزير نوايا الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا ثلاثا ثلاثا حيث لم ينوها
وله التزوج بها ولا تحرم الحريمة المغلظة أم لا (أجاب) نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق
البائن ولا تحرم الحريمة المغلظة المفياة بنسكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل أساءت

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
ان رجعى الخ
مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زينة صابونا بعد
هذه الطبخة التى على النار
مطلب قال لزوجه
روى طالق ثلاث مرات
ناو بذلك واحدة
مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روى الى
خسين سوادا

مطلب قال للمدخل بها
هى على من الثلاث يعنى
الميتة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو
أنت الثلاث أو أنت فقط أو
أنت مني ثلاث
مطلب قال لها أنت محرمة
على الخ

مطلب قال لا امرأته على
الطلاق مانع يرى على روي
لا هلك ولم ينوالخ

مطلب اذا طلعت منه
الطلاق فقال لها روي
لا يقع الا اذا نوى
مطلب طلقها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الاستثناء الخ

مطلب اذا حكم حاكم
بعدم وقوع الثلاث مجمعا
لا ينفذ حكمه ولو نفذ حاكم
آخر

زوجته خلتها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كالأول قال
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث لم يكن في هذا الا خبرنا وبالله ولم يكن في
مذاكرته والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن ينفق عليها فقال لها أنت محرمة على
مأنت زوجتي ولا أنا زوجك شعفت الله عرضك اخرجي من بيتي الى بيت أبيك فهل تطلق بذلك
أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محترمة وأنا
عليك حرام أو محترمة أو حرمت نفسي عليك ويستترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونها ادفعت بارودته لاختها فقال لها على
الطلاق مانع يرى على روي لا هلك ولم ينو بقوله روي لا هلك طلاقا ونهبت لاهلها هل اذا
دعاهما الطاعة يجب عليها الجأته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله امر اجعتها في عدتها أم لا
(أجاب) يجب عليها الطاعة وكذا على أوليائها أن يسألوا حال زوجها ويحرم منعها عنه لانها لم
تحرم عليه بهذا القول واذا عبرت وقتلنا بأن على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن الهمام
وكثير من المتأخرين فله امر اجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له قلني فقال لها روي على ما فوبت هل يقع ذلك عليها طلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي الخ لان روي مثل ادعي كما صرح به
صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال
الا أن يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والقوى احتياط في أمر الفروج في زمان غلب فيه على
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا بمجمعة في كلمة واحدة فهل يقع
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حقي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلا أو بوقوع
واحدة أو يجب عليه أن يبطله وهل اذا نفذته ينفذ أم لا (أجاب) نعم يقع اعني الثلاث في
قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكمهم بقول
مخالفهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذ احكم
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا ينفذ حكمه كما هو مقرر مسطور في الخلاصة وكثير من
كتب علمائنا لا تعدلوقضي القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا بجملة أو واحدة أو بأن لا يقع
شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو
رفع الى ألف حاكم وتنفيذ لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب والسنة أو الاجماع فلا يعود
صحيا لتنفيذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عن هؤلاء وعن عشرة عشر
عشرهم القول بلزوم الثلاث بضم واحد بل لوجه قد تم تطيقه وانقله عن عشرين نفسا بطل أما
أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في
نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على أنه اجماع
سكوتي وأما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالتقاء والعبادة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وقليل والباقي يرجعون اليهم ويستفتون

منهم وقد أئتمنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق
 الاضلال وعن هذا قلنا لو حكموا بكم بأن الثلاث بينهم واحدة طائفة واحدة لم ينفذ حكمه لانه
 لا يسوغ فيه الاحتاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر للثلاث ان لا يجوز لاحد تنفيذه
 ولا العمل به وإنه لا ينفذ بالتنفيد بل يجب على كل من رفع اليه من الأحكام الحنفية وغيرهم من
 يعقته عدم جوازها أن يطله كما في المجتبى وغيره وفيه ان أصحابنا لم يصحوا قول من نفي الوقوع
 خلافاً لانهم أوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الخجابين ارطاة
 وطائفة من الشيعة والطائفة الظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعا به
 فأفتى به واقتدى به من أضله الله تعالى اه وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين
 بهذا المذهب صريح في أنهم لم يصحوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من
 طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهد الله فهو المهتدى ومن يضلل فلن
 نتبدله وإما شدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثاً مجتمعا في كلمة
 واحدة فأقامه حنبلي المذهب بعدم الرقوع فاستمر معاشرا زوجته بسبب الفتوى المذكورة
 مدة سنين فهل يعمل بإفتاء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال (أجاب)
 لا عبرة بالتقوى المذكورة ولا ينفذ قضاء الثاني بذلك ولو نفذ ألف قاض وبفترض على حكاهم
 المسلمين أن يفرقوا بينهم ما قال بعض العلماء وحكي عن الخجابين ارطاة وطائفة من الشيعة
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعا به فأفتى به واقتدى به من
 أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلته أبيه تشاجر معها
 خلف بالطلاق انها ما تاكل في عائلته هل اذا استمرت هي تاكل في عائلته أبيه يقع عليها الطلاق
 أم لا تكونه اليس في عائلته وهل اذا نوى بذلك عائلته أبيه أو أضافها الى نفسه تجوز ان يحث
 بطلقة واحدة وله امر اجتمع في عدها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلته
 على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له أصل لا يقع عليه الطلاق فلا تقص العدد وان نوى
 بيمينه ما هو عليه تجوز ان تقع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل
 قال لزوجه لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وانواه
 فقد صرح في البحر والخاتمة والبرازيه وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى
 الطلاق لا يقع فهذا نص صريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كتابة والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما خرب
 الابن الحصة ما قعدت عندك والأتكن زوجته طلاقاً بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف
 المقرر عنده عدها هل تكون طلاقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبته عاها ولم يكن دخل بها انعلق على نفسه انتمى
 غاب عنها مدة كذا أو تزكها بالانفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
 قبو وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعلق وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بمنفق
 مكتوب فيها ذلك فهل يجرد اظهارها الحجة ثبت الطلاق عليه أم لا وهل اذا أقامت بينة على
 التعليق المذكور وادعى ابطال النفقة وتعين المنفق يكون القول قوله أم قوله وهل تصور
 غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تصور فلا يصح من أصله (أجاب)
 اما البتوت فيجوز اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بتقوى
 الحنبلي ولا بقضائه بعدم
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
 زوجته في عائلته أبيه خلف
 بالطلاق انها ما تاكل
 عائلته الخ

مطلب لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة لي فيك وان
 نواه

مطلب قال على الطلاق
 لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
 طلاقها على غيبته مدة كذا
 بلا نفقة وفي هذا المطلب
 فوائد

الخط رسم مجرد خارج عن جميع النسخ الثلاث التي هي السبعة والاقرار والكل وهذا لا يوقف فيه لاحد وأما أدات التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له بالصل النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازيه وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها لا تنفق قبل بئانه بها واحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حدث كنت بصغة أن غيب عنها وفي جامع النصولين جعل أمرها يسدها أن غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قيل لا يصير الأمر يسدها لأنه لم يغيب من مكان يسكن فيه لأنه يراد به مكان الأزواج وذلك بعد أن يبنى بها وعلى في الذخيرة بأنه قبل البناء غاب عنها ثم بحث أي في جامع النصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسئلة قبول قول أحدهما الوصح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علماؤنا في ما يلي ثلاثة أقوال قيل ان القول قوله أي يمينه وقيل قولها يمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق عدم الوصول إليها وهو تنصيص حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة ويذكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتذكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر يمينه وفيما يدعيه الشبهة لازمة عليه وقد جزم صاحب القضية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي السك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فأدعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له اه وبه أفنى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا التقدير كناية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عن مدة معينة مع تركها بالانفقة ولا منفق شرعي فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرض لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء تصور البرء منه من الخالف وقد ذكر علماؤنا في الأمر باليد وفرعاً منه بذلك والقضاء من القاضي مؤكداً للوجوب عليه لا لرافع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف يخالف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجته غيرها بطريق ما وجهه ما أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمة زوجته غيرها أو تسرى عليها تكن اذا ذلك طالقاً طلاقاً واحدة بائنة تلك بها نفسها هل اذا نوى بالاجازة القولية مدونة الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجازة أحدهما ففيه تفتيحاً في تفتيح العام وتخصيص العام صحيحة بالإجماع منذ كور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير كصرح به في البحر وغيره في مسئلة ان لبست أو أكلت أو شربت ونوى معيناً الخ وصرحوا بأنه اذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي ففي طالق ثلاثاً لأنه لا يجب بالاجازة الفعلية لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكانه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجاً بل مزوجاً وقوله هنا بطريق تامته بطريق تامته معلق بتزوج ومثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجاً بل هو مزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجه فضولي أو أجاز فعلاً لا قولاً لا يحدث حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأني أطلقك فقالت أبرأك فقال أنت طالق هل له أن يرجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لأنه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها
على غيبته بلانفقة ثم غاب
يقع ولو فرضها لها القاضي
في غيبته

مطلب فيما اذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية وفي نية
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأني
أطلقك ففعل فطلق له
الرجعة

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
أوعلى سائر الخ
مطلب شعث الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية
مطلب الحيلة فيما اذا علق
طلاق كل من زوجته
بتطليق الاخرى ان يطلق الخ

وقوع على المذهب كلها ورده والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه أنت طالق على
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجه أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين
(أجاب) نعم بما أنه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال للزوجه شعث الله عرضك
في ابتك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل)
فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في إضاع الطلاق
على واحدة منهم مادون الاخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد ببقاء على مال
فقول طلقك على أن أفك منلاق تقول لا أقبل فإذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود
الشرط وعو التطليق قال في الخاتبة في باب التعليق ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم أراد
أن لا يطلق امرأته ولا يصححها قال في الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلمه
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فإذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا أقبل فإذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عيने ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم
ثلاثا وانما يقع عليها الطلاق لردّها بهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا ألا ترى
أن محمد رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبل
فقال المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمى كلام الزوج تطليقا من غير
وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة
الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان التعليق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان
الايجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقله في الخلاصة والبرازية والذخائر الشريفة قالوا وعلمه
الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفق يخلاف ذلك وأقام
التكثير عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجد وعو التطليق فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو
بلفظ الآن بأمرني حاكم بشربه أو هو الآن يحكم علي حاكم به هل اذا أمره حاكم بشربه فشرب
بعد أمره يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت للشك لما صرح به صاحب المحط في مسئلة ان كان
لا عذاب لذي القبر فانت طالق لا يحنت لأنه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفنا بسبب طير خلف
أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنت أحدهما وفي الجامع الاصغر لمحمد بن
وليد السمرقندي قال له ان كان رأيي أثقل من رأيك فانت طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا
شبهة بأنه يشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال
ان التعليق على أنه الاخر منهما لما طردت كلمة علمائنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا
ظاهر لا غبار عليه يشهد بحجته من شرائد الفقه تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل ردلى
القاضي ما أقربه حالة حصته من طلاق زوجته ثلاثا الى حالة الرسام وحشته خمس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وناب ثم عاد وقال نسيت بل كل حالة الرسام ثاني
عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك قبل هذه البينة ولا يقع عليه
شيء والقول قوله في الغلط تبين الوقت المذكور ولا يكون اقرارا بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم
تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الاشبهاء والتظاير اذا
أقرب بشئ ثم ادعى الغلط لم يقبل كل في الخاتبة الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أتى به المتيقن ثم تبين عدم
الوقوع فإنه لا يقع كفي جامع الفصولين والقنية اه فلهذا في نفس الطلاق فكيف في التاريخ

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقرب به من
الطلاق الثلاث الى حالة
الرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء
على افتاء مفت ثم تبين عدمه
لا يقع

قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجماع أئمتنا رجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل
ترزح صغيرة تعتد تزوج خالته بالوكالة عنها فطلتها ثلثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت أمرها
إلى مالكي أو شافعي حكمهم بطلاق النكاح والطلاق صادقة أجنبية عنه عنده يصح ويعقده
عليها اثباتا تعتد صحيحا لديه . فتدأتم لا (أجاب) نعم يصح لأنه فصل تحت تدفيعه في هذا الحكم فيه
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاحتياط ورواية عن أبي حنيفة
ونقل في الخبر عن تميم بن القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يليه أي النكاح إلا
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لخالفه المتون الموضوعة لبيان الفتوى ومع غرابة
هو محمول الاحتياط في دفع القضاء القاضي الذي يراه وإذا أبطل بطل ما وقع الزوج فزوجها ثانيا
بعد تصحيح الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تعتد بريد
ما تعتد في عهده الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا اخذتم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الإسلام
أبو السعود العماد مفتي الديار ومعه بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمي لأفعل كذا
وعلى الطلاق لأفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله في منيع الغفرار
شرح تنوير الانصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني الخ بقوله ليس
بصريح ولا كناية لأن ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا إذا أخذ الرجل بما أفتى به
شيخ الإسلام أبو السعود لأبأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا مرة أخرى) عن رجل قال
على الطلاق ثلثا لأفعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم
ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمتأخر اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود
العماد مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح
ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب وألزم أو
فرض أو ثابت قبل يقع واحد تركه جسيمة توى أو لا واختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا
اه ورايت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازي البرازية معللا بأن ما في
الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال النكاح بن الهمام رحمه الله وقد تعرف في عرفنا في الحلف
الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد أن فعلته لم الطلاق وقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الاريا في الحلف بقوله على الطلاق لأفعل اه
قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في
الحرام يلزمي وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في
تصحيحه مختصرا القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهراره في معنى التطلق
ولما في القول بعدم الوقوع به من يجري غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للاقتناء من
الجهلة الغلام الذين لا يخافون المجهن السلام فنسأل الله الحامية بحوله وقوته حمايته له الملام
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال الصمري انه صريح وهو الواجبه
وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شهراره في معنى التطلق وهو موافق لما قاله الغزي
ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالا حياطي في أمر الفروج
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يتيمة إلى نفسه وتريتها فقال على الطلاق

مطلب زوجها زوج خالته
وكالاتها مع وجود العصبية
فطلقتها ثلثا لحكم الشافعي
بعد الخ

مطلب قال لخادمه الحر
على الطلاق الثلاث
ما تعتد يعني ما تعتد

مطلب على الطلاق الثلاث
لأفعل كذا

مطلب في اخوين تنازعا في
يتيم فقال أحدهما على
الطلاق ما أخليه يروح
عندك

مطلب فبين طلاق زوجته
التي زوجها غير الأب مع
وجوده ثم تنكحها بعد
الطلاق الثلاث بغير محمل
وقد حكم الشافعي بخصته

مطلب قال فسخت النكاح
ناويا الطلاق ثم قال لها
تكوني طالق ثلاثا وذلك
قبل الدخول

مطلب قال على الطلاق
بالثلاث ان صار هذا
لاسا كنك ولا أقدمك
في المدينة هذه السنة
وخرج ولم يتيسر له نقل
الامتعة

مطلب هجم على أخته
ليأخذها من زوجها فقال
الزوج ان أخذتها فهي
طالق بالثلاث ناويا بذلك
عدم التمكن

مطلب قال لها ان أبرأني
طلقتك بالثلاث فقالت
أبرأك الله لا يقع الطلاق
بذلك

ما أحله بروح عندك بقاء الاخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ اليتيم هل يحن الخالف في غيبته
أم لا (أجاب) لا يحن والحال هذه لعدم وجود التخلية بغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا طلق
الرجل زوجته التي زوجها غير أبه مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل التحلل حكم الشافعي بخصته
وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع النصارى ابن راضن العدة
وللازوج نكاحا في أن يبعث للشافعي أن يسلط نكاحا عتد بشهادة الفسقة وللحنفي أن يفعل
ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي وطلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل
الحال اذا حكم بخصته وأن لا يقع الطلاق أخذنا بقول محمد وقيل لم يجوز ولكن لو بعث إلى شافعي
ليعقد بينه ما يحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الأمر والمأمور شيئا وبهذا الحكم لا ينهر أن
النكاح الاول حرام أو فقه شبهة كذا في فتاوى النسفي وعن شرح بالمسئلة صاحب الذخيرة
وكثير من علماءنا وهي مسألة الحكم اذا وقع بشر وطه عضيه الخالف في ولا يجوز له نقضه والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول به بعد ما قيل له طلاق زوجته فقال فسخت
النكاح ناويا به الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثا فقال تكوني طالق ثلاثا هل يحل له أن يتزوجها قبل
أن تنكح زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره لانها بائنة بشوله
فسخت النكاح ناويا به الطلاق لا إلى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالق ثلاثا شافعي فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عنز أمه على تزويج أخته برجل في أثناء سنة ١٠٦٩
فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا لا ساكنك ولا أقدمك في المدينة هذه السنة قصار
خبر في وقته وخرجت زوجته حين تيسر لها الخروج ولم يتيسر له نقل أمتعة لعدم تمكنه منه وخرج
من المدينة ولم يكن بها ومضت السنة المار إليها فهل حنث بذلك أم لا وهل اذا رجع إلى المدينة
بعد انقضائها وقعد بها يحنث أم لا (أجاب) لا حنث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة
والقعود معه ان قلنا بانعقاد الميمن بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما اذا قلنا بعدم
انعقاده به من الاصل فالأمر واضح اذا لايمن فلا حنث وهو معتقد كثير من علماءنا فافهم ومن
المقرر للمعلوم أن المعرفة بالاشارة تنهى الميمن بخصته فلا حنث عليه بعد انقضاء مدة الميمن اذا رجع
إلى المدينة وقعد معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها
شاهر اسكنه عليه طالباً أخذها قهراً ورغما فغسر عليه فقال ان أخذتها فهي طالق بالثلاث
فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل اذا نوى عدم تمكنه منها ولم يمكنه تطلق
ثلاثا ثم لا يحنث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة على نية لا تطلق سواء
كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الحائنة وفي فتاوى صاحب التنوير مستدل بما في فتاوى
قارئ الهداية ما هو صريح قسماً أفتينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر
فقال لها ان أبرأني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا
يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق
الطلاق على ابرائها فقالت له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على ابرائها لعدم وجود
الصفة لان التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجب جدولا يقوم مقامه ما يؤدى عنه وقد نرى أن
ما ثبت الضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج نكحاً القولها فقط تصير على موضوعه
وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على براءة الله لا نعلم يوجد منها حقيقة ولا عموم
للمقتضى عندنا ومن يقول بعدمه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي

الشافعي فيكيف عندهم لا يقول بعمومه وان كان صح ابراء في العرف للضرورة ولا عليه يختص
 بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه
 المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق الا ان أم من وقت أسنده اليه
 والحال أن المرأة تقول لأدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الاقرار وتفرغ
 الاحكام على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته لأنه لا يؤويها هذه السنة
 فهل اذا أوتى المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
 لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكتمها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فُسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقال
 له انك لم تطلق بل قصدت مضارعتها وتركتها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال
 هذه أم لا وهل اذا ادعى ذلك وصدقته يصدقان وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة
 وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء واذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
 يصدقان وله التزوج بها واذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فكذلك كما نقله في القنبه والله أعلم
 (سئل) في رجل قال لزوجه في مشاجرة أبرأني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق
 والمستحق فقال له ابرأني طالق على مذهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك
 (أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فطلب منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في
 الماضي كاذبا هل يقع عليه الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يردھا أم لا (أجاب) يقع قضاء
 لادانته وعلى حكم القضاء له من اجتمع في العدة بغير عقد وبعدها بعد حديث لم يصد منه
 سوى ما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل تخصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته
 طالقا لا بدما أطلبكم من قدام الحاكم من يدان لم أطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم
 حتى اذا طلبهم لا يقع الطلاق أم ينتزح أم لا يقع مطلقا فلا يكون تخصما ولا تعدقا (أجاب) قياس
 ما قاله الكمال في فتح القدير وقد تعرف في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يردان فعلته لزم
 الطلاق ووقع فيجب أن يحرم عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق وكذا تعارف
 أهل الارياف الحلف بقوله على الطلاق لأفعل الله يكون تعلما لا اتحاد الجامع وهو جريان
 العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فقام والله أعلم
 (سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجه نزلت عن انزول لشرعيها هل بين
 بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكليات
 تقتضي أنه يقع بمنزلة الطلاق البائن اذا وجدت النسبة أو دلالة الحال فيتعين الاقضاء بالوقوع في
 الحادثة واذا علمت ان هذا يصلح جوابا لاراد أو شبهة وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر
 والتاخر خاتمة وغيرهما فطعت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
 على عرف انه تبرطل من فلان بكذا حتى تزل تسمية والعريف منكر هل يقع على الخالف
 الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه محتمل ولا يسرى انكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال
 لزوجه روي طالق تحلى لليهود وتحرمي علي وعن قال روي طالق تحلى للخنازر وتحرمي علي
 (أجاب) بانه رجعي لان قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود والخنازر لا يغولانه
 خلاف المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرمي أي حرمة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا

مطلب أقر بطلاق امرأته
 منذ ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق
 من زوجته أنه لا يؤويها
 فأوتى بنفسها

مطلب طلقها ثلاثا بعد
 ان أقر بطلاقها وانقضاء
 عدتها الخ

مطلب قالت له أبرأك الله
 فقال له ابرأني طالق على
 الخ

مطلب قال لها أنت مطلقة
 من شهرين بعد طلبها الطلاق
 منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة تكون
 بنت فلان يعني زوجته
 طالقا لا بد الخ

مطلب قال في حال الغضب
 وسؤال الطلاق نزلت عنها
 نزول شرعا الخ

مطلب حلف بالطلاق من
 زوجته على عرف أنه
 تبرطل الخ

مطلب قال لزوجه روي
 طالق تحلى لليهود الخ

مطلب في الفرق بين روي
طالق وروي فقط

مطلب أمر الأب ابنه فتمنع
فقال له أبوه طلق فقال طالق
طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة
لو كحل الزوج انه متى تزوج
عليها الخ
مطلب امتنع الأب من
ادخال بنته على زوجها
وقال زوجي الخ
مطلب ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني
الخ

مطلب قال ان رحلت من
القرية الخ
مطلب قال لها أنت طالق
الى سنتين يقع بعد السنتين

مطلب قال لها أنت على
حرام ثم قال لها أنت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا

بصر مع الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته روي طالق هل تطلق
طالاً فارجعاً أم لا؟ واذا قلتم تطلق فارجعاً إلى الفرق بينه وبين ما إذا اقتصر على قوله روي ناوياً
به طالاً فاحبت أقدم بأنه بائن (أجاب) بأنه في قوله روي طالاً معناه روي بصفة الطلاق
فوقع بالصريح بخلاف روي فان وقوعه بلفظ الكناية والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ
بأيتان طعام للضيوف فتمنع فقال له أبوه زد وجهك بيتين بدلاً فالتف أمرى طلق فقال طالق طالق
ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما ما تؤوله هذا
أم لا (أجاب) لا يقع قال في الجرد ذكر أحدهما وأضافته إليه كخطابها فلو قال طالق فقبيل له من
عنت فقال أمر أني طلقت امرأته ومقتضاه انه لو قال ما عنت امرأتي لا يقع والقول قوله في
ذلك اذ هو أعلم بقصده والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج انه متى
تزوج عليها وتسرى عليها تكن الطاقا هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط (أجاب)
لا يصح الشرط اذ لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم مع آخر في ادخال
بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى شهر عاشوراء
ولا ينفقه في ذلك فهل إذا دخل عليها وأدخلها عليه قبيل عاشوراء ثبت عليه شيء أم لا (أجاب)
لا ثبت عليه شيء والمجاري المعاد المستقذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني ما أقر بك غير ناوياً طالقاً هل تطلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق في
الخاصة في قوله لا ملك لي عليك لا يسلب لي عليك خلت سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال
مداكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أبوه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة وقال أبو
يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت مستقذة معادة مما تكرهينه وهو قريب من معنى هذه
الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فامر أني طالق متى بعدت راحلاً
(أجاب) اذا نقل عاتمة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل
تساير مع زوجته فقال لها أنت طالق الى سنتين ولا ينفقه في الحكم (أجاب) يقع عليها بعد
السنتين طلقاً واحدة رجعية صريح بالحكم المذكور صاحب البحر والبرازية والولوا الحية وغيرهم
من كتب الحنفية قال في الولوا الحية لان الطلاق لا يحتمل التأني فتكون هذه اضافة الايقاع
الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فأجل الايقاع فله
والحال هذه أن يرجعها بعد ما في عدتها جبراً عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل
يلحق الثاني الاول أو لا يلحقه لكون الثاني بائناً والاول بائناً والبائن لا يلحق البائن (أجاب)
تطلق ثلاثا كسرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل
الصريح اللاحق بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي
مشتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعنى البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن
المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حلب رجل أتان
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أفتى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق
البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث قال
في الفتح الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوجاهية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا
الوجه في قول شيخنا يعنى الكمال بن الهمام في فتح الحق في واقعة حلب وهي ان رجلاً أتان

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث ٥١ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيان وحرر عليه في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حرر
 عليه في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقل في مشتل
 الاحكام عن المصنف من قوله اما المأثري فيلقى اللفظي مثل الثلاث والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو المولى الثلاث هل يقع أم لا (أجاب)
 لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة ولو كاه أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى
 الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال البيهقي واحدة
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها انه
 طلقها بعد الدخول بها واطالبه بوجرد صداقها وسألوا له فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات
 الاستثناء فذكر أن لا يقبله هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهيدان أو وقع
 الثلاث ويكفي قول قول لا سيما وهو رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية ان القول
 قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح
 فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث علل المتأخرون بغيره فساد أهل الزمان ينبغي أن
 لا يعيدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة
 ولا قولاه في المحصر الرائي في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما
 قرره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوع
 عنه لم يسبق قولاه ٥٢ (وأقول) كإغلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيمن
 أبلغ فربما تذكره الزوج فصدر عنه الاستثناء وتذكره لخص من فالتقييد بظاهر الرواية
 أحق وأولى ويقض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة
 حدثت بدمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب
 من علمائها أفتى بوقوع الطلاق فيه ما عالى الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع
 عريف على محله يجبي منها أموالا للظلمة الشام بعد طلبه منه قدرا فوق طاقتة وضايقه في أدائه
 فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلما له الحاضرون عن هذا الحلف فقال سمعت
 من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على
 زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الحجة وسؤال التوفيق لتمام التخيير والتدقيق بقوله ما وقع
 بذلك علمه اطلاق بالجماع من أئمتنا واتفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا للمهيمن
 المتعالم كما صرحوا به في قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحسب ولوا أرادوا
 أجرى على لسانه الاستثناء ففي سبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح الجمع بعد أن ذكر
 مذهب مالك ان شاء الله وعلى له بأنه لو لم يشأ الله ما أجرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله
 وقوعه غير معلومة فلا يقع كالمعلق بمشيئة انسان غائب لا يوقف عليه ٥٣ ولا شك أن كونه
 من أهل النار ولا يعلم بل العلم بواحد بعينه منه والله الولي المتعالم يجوز كونه من أهل النار
 عند العز الزنا الجبار بوجوب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الأبرار والاشرار ولا يعلمه الا المؤمن المهيمن
 العزيز الجبار هذا وفي الحسارى الزاهدي ما هو صريح برمن (ب) لبرهان صاحب المحيط ان
 كان لا عذاب لاني في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كالمحلف بسبب طير
 خلف أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما ورمن تلوه للجامع

مطلب وكاه في طلاقها
 فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه بينة في قبول قوله
 خلاف

مطلب قال لا خير على
 الطلاق الثلاث انك من
 أهل النار لا يقع ومثله ان
 كان لا عذاب الخوان كان
 رأس الخ

الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع
 لانه لا يعلم اهـ وهذه صريحة في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور
 من أهل الجنسية دار القرار أو من أهل جهنم التي هي دار النصارى والنساق والكفار والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته نوايا واحدة فطلقة ما ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب)
 يقع طلقة واحدة وهي الاولى وتكون رجعية وبطلت والزائد لم ير اجتمع في عدتها والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة
 ولا منفق شرعي ونضرت بذلك ضررا بنا فادعت عليه بذلك وأنه غاب فقيرامعسر لا قدرة له
 على نفقتها تاركا لها في منزلها ومحل طاعته ولا قدرة لها على أن تصبر على ذلك لتفقرها وطلبت من
 الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها بحضورينة تشهد بما تدعى فأحضرت رجلين عدلين شهدا
 على طبق ما دعت فحكم بفسخ النكاح عليه سنة وتوفيرا شرائطه الشريعة له ثم تزوجت بعد
 انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل ذلك أم
 ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوعة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت
 الحاجة الى ذلك صح الشسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للحفي ولا غيره
 ابطاله هذا هو المفتى به عند المحققين من علماء الله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على
 الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك فافتى به المحلل جدير بما يلحق النساء من
 الاضرار والمشفقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع النصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما
 بدعوى كفاية المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان نفقة العدة مع علاوة وقوع الفرقة
 وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة والضمن قال هذان الوجهان فليما وجدان
 في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم
 قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورمي (صه) للخلاصة
 قائلا وأورد ذلك النظر فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه
 لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حمل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعف من أن الشرط
 كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه
 ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في
 الوقائع ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتي بحسبها جواز أو فساد ثم قال مثلا لو طلق امرأته
 عند العدول ثم غاب أو غاب المدعيون عن البلد وتقدم برهن على الغائب واطمأن قلب القاضي
 وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي
 الفتوى بجواز دفعه للخرج وقسمه فسه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
 الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي الترمذي في مسنة تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
 بخلافه أكثره بآلة المشاة من فوق فإنه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد نصريحه بوقوع
 الواحدة البائدة ان لم ينو ثلاثا في قوله أكبره بالباء هل قوله فيه بآلة المشاة من فوق ضبط صحيح
 أو غلط صريح أو سهو جزى به القلم وسبق اليه كلبه القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث
 لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين المثلثة والمثناة أو فارقا بينهما بما عمله الله هل يكون
 ثلاثا أم واحدة بآلة أم رجعة أم يفتقر الى حال بين النية وعدم النية وهل للاصحاب في هذه
 المسئلة بمخصوص ما هي مسئلة التاء المشاة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو لا له تقوم مقام

مطلب وكله في طلاق
 زوجته فطلقتها ثلاثا
 مطلب حكم الحاكم الشافعي
 بفسخ نكاح الزوج الغائب
 ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات
 الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
 التنوير بقوله الخ

الصريح الجواب منضبط على الوجهين والطريق الاحسن بما لا مرد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالتاء المتشابهة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتاء المثلثة في الخبر الذي هو مغترف منه قال وأشار بعض صاحب الكتب بأخس الطلاق الى كل وصف كان على الفعل لانه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة وهو أخس من الطلاق الرجعي فدخل أخس الطلاق وأسوأه وأشره وأخسه وأكبره وأعظمه وأطول وأعرضه وأعظمه الا قوله أكثر بالتاء المثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قلنا بت واحدة اه ولم نر أحدا ضبطه بالتاء المتشابهة من فوق وإنما الكل ضبطه بالمثلثة وجعله في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو وقطاعن الواقع بالتاء كما سبق اليه قلم هذا التفاضل فالذي يقتضيه نظر الفقيه انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضيان في زلة القارئ في فروع كثيرة فائلا ما مر جمعه الى أنه لو ذكر حرفا مكان حرف وان غير المعنى لا تنفسد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتى الابعثقة كالظامع الصادق والصادق مع السين والظامع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أياض مع الخطا في الاعراب اذا كان يفهم منه ما يفهم من انصواب لا تنفسد أياض مستدلا بأنه لو قال لرجل زنت بالخلف أو قال لامرأة زنت بنصب التاء يحسد لأن الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق وقد غلب على ألسنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منهما اما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالانفاظ المحققة وهي تلاق وتلاغ وطلاغ وطلاك وتلاك ولم يعتبر واقفه ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ لاطالة لكتبتنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محمولا هل يحث أم لا واذا قلتم لا يحث هل تحل العين به حتى اذا دخل بعده بنفسه لا يحث أم لا (أجاب) لا يحث ولا تحل العين به على الصحيح وقال السيد بن نجيب تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحث بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس مسيلا الى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير ووجه شرط أنه متى تزوج ابنة المذكور أو تسرى عليها فهي طالق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأته هل تطلق أم لا تطلق لفساد الشرط (أجاب) لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقد تقر بأن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقا أو محرزا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أرى بيني وأنا أطلقك فقالت له أرى لك الله فقال روي طالق هل يمنع عليه من اجبتها في عدتها أم لا وله من اجبتها ولو قال لها ذلك من تين نوى التأكيد أو التأسيس أو لا ولا (أجاب) لا يمنع عليه من اجبتها في عدتها بذلك الا براءة المذكور مستقلة بنفسه لم يتعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعديده وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعد تجديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحد أو اثنين بدون التيقن أو هي طالق أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئا لأنه صريح اذا كتبتا ما تحتمل الطلاق ولا يكون

مطلب حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب زوج ابنة الصغير
وشرط أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب اذا قالت له أبرأك
الله فقال لها روي طالق
لا تمنع عليه من اجبتها

مطلب اذا قال روي
طالق مثل أختي كان بائنا
مطلب اذا قال روي طالق
بالسكون كان رجعيا

الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به فاضحان في الكليات رهنا الصريح مذكور ولو اقتصر على
لفظ وحي بمعنى أذهب لكان من الكليات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا
والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً و تزوجت بعد انقضاء عتباتها منه بصغير لا يعلق
بقبول أبيه له بهم معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير بعوض للصغير وتزوجها المطلق
لها ثلاثاً فورا ودخل بها ووطئها فقيل له انهم تحل لطلقها وتزوجها أخوه البالغ فورا وخلاها
ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي
صحيح بعد تأييده به بحضور من منع عقد النكاح بحضورهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو
غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن
يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراهق المراهق الذي
يجمع مثله وتحتل له الوفاة ويستحق الجماع وقدره خمس الأئمة بعشرين وحيث تقرر ذلك فذلك
فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطؤه لها ووطئ شبهة لوجود العقد
وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعدة وشئت النسب عند أبي حنيفة ان ولدت لأمهدة المنصوص
عليها في الكتب ولدا وهي ستة أشهر وانما نقل ثبت نسبته من الزوج لانه صبي والصبي الذي
لا يعلق لا يثبت نسبته لعدم تصور الولد منه وقد أجبت علماؤنا على انه لو جاءت أم الصبي بولد
لا يثبت نسبته منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذ هي
أجنبية عنه وليست بزوجة له والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقرباها طلاقه بغير وطء
لا يوجب مهرا ولا عدة لأن الخلوة انما يوجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغو
اذ لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يجر قضاء فاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض
ولا قضاء فاض بعد وقوع طلاق الاب بعد من لزوم عدة من الصغير فان جرى فللعلماء مجال في
الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم أو حاكمين فلا تنسب اليه حتى نطلع عليه والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة رجعية فأدعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
صداقها فقيل له طلقها واحدة فقال بالجسدين هل يصدق انه قالها كاذبا ويدين أم لا (أجاب) نعم
يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانته الا ما كان أوقعه نقله في البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون
طالقة ناويا تعليقاً هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أبي زوجته فطلقها ثلاثاً وانما اتصل بها بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع
وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعلو المقابلة بفساد الزمان
وفيه نظر اذا الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضاً فيبطل الاستدلال به ويجب
اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته أنت
طالق الا ان شاء الله تعالى بوصل الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ لو اقتصر على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذا حقه الاستثناء لا يقي ايقاعا
وكذا القول ثلاثاً ان أو قال ثلاثاً ان لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذا حقه شرط لم يبق
ايقاعا كذا صرح به علماؤنا ومنهم صاحب الترخية فيها نقلا عن الحاروي والواقعات للناطقي
ونص في البحر انه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل ولاه حاكم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثاً
وتزوجت بصغير بعد أبيه
وطلقها أبو الصغير بعوض
الخ

مطلب طلق زوجته رجعية
فقيل له طلقها فقال بالجسدين
يصدق الخ
مطلب قال له ابنه طلقها
فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثاً واودع
الانشاء متصلاً

مطلب قال زوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصل
الهمزة أو الاوان لا يقع

مطلب ولله الحاكم قسم
قرية فالتخذ كالأحلاف
بالطلاق أنه لا يتخذ كالأحلاف
ثم نصب الحاكم كالأحلاف

مطلب قيل له ان نساءك
ذهبن الى القرية الفلانية
فقال ان كان قد ذهبت
واحدة منهن الخ

مطلب يتعلق بالنكحة في
سياق النفي وفي مسائل
شبهة

قر. فالتخذ كالأحلاف من غير قسم له امر فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كالأحلاف عزل الحاكم
المولى على القسم ثم ولله بعد مدة قسم القرية ثانيا وانصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيال من
جانبه فهل يبحث الخالف المذكور بالكيل معه أم لا (اجاب) لا يبحث الخالف ان نوى بكونه
تحت يده تحت قدرته أو سيطرته أو ملكه أو بحره أو ذواله الخ هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد
الحاكم الذي نصبه فلا يبحث لا تنافي شرط الحلف وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالأحلاف عليه
تكلم يبحث كما هو ظاهر وان لم يكن له نية يبحث لا تصرف الكلام الى المتعارف عند الإطلاق
والله أعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساءك ذهبن الى القرية الفلانية
يخبرنكم فقال ان كان قدر احدث واحدة منهن ايها في طالق فبين ان اثنتين منهن ذهبتا الى
القرية معاهل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)
بأنه يقع عليهما لا رادته منعتهن عن التعزيب الا اذا نوى واحدة معينة أو مبهمة فيدين فيقع على
المعينة في صورتها وعليه التعيين في المهمة مستدلا بأن واحدة نكحة في سياق الشرط قطع
وطول بالنقل فيمكن عنده من كتيبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتيبه
فكتب ما صورته في الوالدية من باب الالباء ولو حلف لا يقرب واحدة منهن فهو مولى منهن ان
مضت الاربعة الاشهر من حلفه من جميع الالات واحدة نكحة في محل النفي قطع اه وفي المنهاج لا يبي
فخص عمر من الحنفية ولو قال والله لا أقرب واحدة منكم فهو مولى منهن اه فان مضت المدة من
غير جامع باتا اه وفي من الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزالي القرائني
ناقلا عن فتح القدر في باب الالباء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة
وقال زفر مولى من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احدا كن بان واحدة وعلى الزوج
أن يعينها وعنده من كتهن لأن قوله احدا كن وواحدة منكم سواء ولو قال لا أقرب واحدة
منكم يصير مولى منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعم لأنه معرفة وكذا لا يصح أن يقال
لكل احدا كن على درهم وأما واحدة منكم فنكحة منفية قطع ولذا صرح لكل واحدة على
درهم ومثله في شرح الجمع للمصنف ولا ين ملك في الكوكب الدرر لا أنسأى مسألة النكحة
في سياق النفي نعم واما بشرها النافي نحو ما احدا قائما أو بشرها عاملا نحو ما قام أحد وسواء
كان الثاني ما ولا اولم اولن او ليس أو ان ثمان كانت النكحة صادقة على القليل والكثير كشئ
أو ملازمة للنفي نحو أحد أو اخذت عليهم من نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعدل العاملة عمل ان
وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونه للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائما ينصب الخبر وما في
الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حيان في الارتشاف والكلام على حروف
الجر عن سيبويه لكنها اظهرت في العموم لا نص فيه ولهذا نص سيبويه على جواز مخالفة فتقول
ما في رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي برفع رجل كما تقرر عن الظاهر فتقول جاء
الرجال الازيد أو ذهب المبرد الى أنها ليست للعموم وتبعه عليه الجرجاني في أول الايضاح
والزنجشيري في تفسير قوله تعالى مالكهم من الغيرة وقوله تعالى ما يأتيهم من آية كذا أطلق
النكحة المسئلة ولا بد من استثناء شيء قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم
كقولنا ليس كل عبد زوجا فان ذلك ليس من باب عموم السلب أي ليس حكم السلب على كل فرد
والا لم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد
زوج اذا علمت ذلك فيتخرج عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الاربعة اذا كان له زوجات فقال والله

لا أطأ واحدة منكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون مولى
منهن كهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله
لا تحال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمسك والصحيح الاول ثم قد يرد معية وقد يرد
مهمة فان أراد معية فهو مولى منها ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ثم قال وان أراد واحدة منها
مهمة أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون مولى من احداهن لا على التبيين ثم قال الحال
الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميلا ولا تخصيصا فهل يحل على التعميم أم على التخصيص
بواحدة وجهان أحدهما الاول وبقطع البغوى وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة
ان لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا أو قال عتيت ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام
دين فيما ينسبه وبن الله تعالى قال لانه نكر الطعام والثوب وانه نكرة في موضع الشرط وموضع
الشرط نقي والنكرة في موضع النفي نعم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قلنا ان التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تحذف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عبد بن
ملك داد الشهير بالغلطى من باب الایلاء واول قال ان قربت واحدة منكن فواحدة منكن طالق
كان مولى منهن ما تطلق بالبركاتهما وبالحث احدهما لان النكرة في الشرط نعم وفي الجزاء تخص
كهى في النفي والاثبات ولو قال فهى طالق طلقتا بقربائهما لانهما كناية عن الداخلة تحت الشرط
فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا اللفظ فهى طالق للفظ فواحدة منكن طالق فهى كناية عن
الداخلة تحت الشرط الذى هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكن
طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
فقد نصوا على أنه لو كان تحته أربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعبدا من عبيدى
حر أو طلقت اثنتين فعبدا حران أو طلقت ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار أو طلقت أربع فاربعة
أعبد أحرار فطلقهن معاً أو فراقى مرتباً الكلى أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد
بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربع بطلاق الرابعة ومجموع ذلك
عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لم يقع العتق على الواحد في صورة طلاقهن
معاً لانه حدث لم يطلق واحدة حال كونهما منفردة بل طلقتها في جملة نساءه الاربع فذهاب
الزوجتين معاً لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك
هذا ما طهرلى والله أعلم

(باب الایلاء)

مطلب أنت محرمة على
خمس سنين إيلاء
مطلب اذا وطئها في مدة
الایلاء يلزمه كفارة عينين
مطلب قال لزوجته كونا
محرمة على من هذا الخ

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت محرمة على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فما الحكم
(أجاب) بهذا الإيلاء بقرينة ضرب المدة وقد بان بعض أربعة أشهر من وقت البين وبانتضاء
عدتها من محل للأزواج والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت محرمة على أربع أشهر
ثم وطئها في الاربعة أشهر فاذا يلزمه (أجاب) يلزمه كفارة عينين والله أعلم (سئل) عن رجل
قال لزوجته كونا محرمة على من هذا الوقت الى عوبشرة السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان
في شهر ردى القعدة فاذا يلزمه بوطئها (أجاب) هذا الإيلاء منهنما فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما
قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الإيلاء كذا ذكره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من
وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاقاً بآئنة على كل واحدة وبعض أربعة أشهر تقع أخرى ان كانت

في العدة كافي الظهيرية أو بعد التزوج شيئا كانص عليه في الكثرة هكذا الى أن تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست دارك أمره بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي أنه اذا وطئها قبل عشرة أشهر رضيت فهي طالق فما الحكم (أجاب) هذا ايلاء فان وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاقه رجعية تلك امر اجعلتها في عدها لحنته قبل مضي مدة الايلاء وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بات منه لبقاء الايلاء اعدم الحنث بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضي الاربعة أشهر انتبت عينه بالطلاق الرجعي وبطل الايلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته الى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها ان لم تخرجي معي فأنت حرام من الحول الى مثله ناو بمجرد الحرمة لا الطلاق فلم تخرج معه (أجاب) هو عين ان حنث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفارة اليقين ومضى حكمها وان لم تبحث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى لازمة عليه حيث بحث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة علي من الجمعة الى الجمعة ناو يا الحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عين لعدم وطئها في المدة المخالوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوني علي مثل اخواني من اليوم الى مثل اليوم ناو يا عدم قربانها اسبوعا وتكوني علي بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فاذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني علي مثل اخواني فقد ارتفع بمعنى الاسبوع حكمه وبني الحكم في قوله وتكوني علي بالسبع المحرمات ناو يا الحرمة فهو عين يلزمه بقربانها كفارة اليقين وهي اما اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة هو خير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متواليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرها الله على مدة أربع سنين مثل أختي وأختي وبني قاصدا للنجاس تحريم المدة فقط فاذا يلزمه بهذا القول (أجاب) اذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر ~~بكفارة~~ يمين فيحرر رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وان تجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بائنة فيجبد عقده عليها ويطؤها ويكفر لأن هذا ايلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

* (باب الخلع) *

(سئل) في صغيرة خالعتها على ثور غير معين التزمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عمها ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم الثور وسط بالتزامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها ان يخالعتها على كذا درهم عليه هو محتلعها على البدل المضاف الى الاب هل يصح الخلع ويطالب الاب بالبدل الذي التزمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغير اذنها ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الاب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء فطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذا لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأة استأنت من أخيها نفقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعتها الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع

مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى الخروج معه فأبت فقال ان لم تخرجي معي فأنت حرام الخ

مطلب غضب من امرأته فقال لها أنت محرمة من الخ مطلب قال لامرأته تكوني علي مثل اخواني الخ

مطلب قال حرها الله على مدة أربع سنين مثل أختي الخ

مطلب في صغيرة خالعتها عمها على ثور الخ مطلب خالعتها أوها على بدل التزمه ولا يسقط من مهرها شيء

مطلب استأنت من أخيها بامر القاضي نفقتها المقرضة ثم الخ

هل يستطعن الاخ واذا قلتم لا يستطعن فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يستطعن الاخ وله المطالبة أم ماشاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول بها طلقها ولك ستون غر شافوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق السنين على الاب أم لا ولها المطالبة الزوج بما عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها المطالبة به مهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجعه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته بعد المدخول بها وقبض بمجهل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كانه له صاحب البحر من المحيط وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهري وغيرهما والله أعلم (سئل) في يتيمة تزوجها جدها أبو أيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع وأراد الحد والاب صحة الخلع على وجه يستطع المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البزازی في ذلك ثلاث حيل * احداها أن يخالع اجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبي فبإذن الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل * الثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعني أن كان وان لم يكن فعلى الحد كما في مسائلنا فيرأى الزوج منه وينقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج أو مثله * قال وذكر الحاكم حيلة أخرى أن يترأب الاب يعني أو الجدة قبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتب هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعا على صداقها على أنه ضامن له صرح الخلع ويضمن الحد للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل المدخول والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته أن يطلقها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساك مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فعد مبرحوا بجمعة الخلع على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجواهر أنه عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من المرأة تبذله فيخلعها أو يطلقها وفيها أيضا والفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق نفسك على ألف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تنقوم بالعقد فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخر طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشاً على ففعل هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

(باب الظهار) *

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب) هو بلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد طهار وصحح أنه قول الكل فاذا عرفت أنه طهار فاللازم به عليه ان كان غنا عتق رقبة فان لم يجد أي بقدر فصام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا الايام المنية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا غدا وعشاء متبعا ولا يحل لها الخروج ولا ابويها انخرجهما من بيت زوجها البقاء على عصمة فان جامعها في أثناء الصوم

مطلب قال تزوجها طلقها
ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالعا بعد الدخول
وقبضها بالمجهول لا يرجع
عليها به

مطلب الحيلة لسهو
المهر عن الزوج فيما اذا
دعت الخ

مطلب طلقها على ارضاع
ولدها الذي هي حامل به
وعلى امساك الخ

مطلب قال لاخر طلق
امرأتك على هذه البقرات
الاربع وعلى الخ

مطلب لو قال لامرأته أنت
على محرمة فهو طهار

استأنفه واستغفر به فقط وهي زوجته من كل وجه وإن ترتبت الاحكام المذكورة علمه
فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة
في الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار مؤقت فيرتفع بمضي
الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كمنص عليه في الجبر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل
تساجر مع زوجته فقال لها روي طالق محرمة مثل أختي ناويا بمجرد الحرمة المطلقة هل لأن
ينسحبها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح، بقوله محرمة الخ ناويا
الحرمة المجردة يكون ظهارا فلزمه كفارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منسوخ عنه
بمحرمة علمه على التأنيده هي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من
بيته أن لم تعودى وتبني فيه تكوني مثل أختي فلم تعدا الحكم (أجاب) إن نوى برأ وظهارا
أو طلاقا فكأن نوى وإن لم تكن له نية لغا كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ عما ذكر في الظهار
في مسألة أنت على مثل أختي ولا فرق بين التعليق والتخييف إن الظهار مما يجوز تعليمه والله أعلم
(سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) أن لم تكن له
نية فيه فهو باطل لا يلزمه شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه
تكوني مثل هذه ما تحشي لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع
عليه طلاق ويصير به مظاهرا إن دخلت في السنة وهذا الذي نواه يلزمه كفارة الظهار وهي
عتق رقبة إن قدر عليها وإن لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فإن لم يستطع فعليه أن يطعم
سنتين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخصصم مع زوجته وقال أنت مثل أختي أنت مثل أختي
ناويا الحرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهارا فلزمه فيه تحرير رقبة إن
قدروا أن لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا أيام منية فإن لم يقدر أطعم سنتين
فقيرا والله أعلم

(باب العنين)

(سئل) في منكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها أنه عنين لم يصل إليها فطلقها على مال
فزوجها أبوها بعد عشرة أيام غيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح
قبل انقضاء عدتها لوجود الحاشية الصحيحة كما صرح به علماء وأفاضة والله أعلم (سئل)
في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثمان أنوثتها أخذها إلى قريتهم ما ومنه ما هن زوجها وبلغت
فادعت أن زوجها عنت هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته
بمجرد دعواها والعنين وعلى تقدير ثبوت عنته باقراره أو بقول النساء أنها بكر يؤجل من وقت
المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منه أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته ما عنته ولو ينجها وهو زوجها
منه فإن وطئ والابنات منه بالتفريق أن طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة
وادعت زوجته البكر البالغة أنه أزال بكارتها في أثناء السنة باصبعه لا بالتة وهو يدعي أنه
أزالها بالتة فغرضت عليه المين بأنه ما أزالها باصبعه وإنما أزالها بالتة فشكل عن المين هل
يفرق بينهما وبينه بسكوله عن المين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بسكوله عن
المين والحال هذه اذ هو مما يخلف عليه ويقضى فيه بالنكول لأنه إذا أقر يلزمه فيخلف فإن هو
حلف والاقضى عليه كما هو أظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في رجل أسلم ونحته نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل
أختي هذه الليلة فهو ظهار
مطلب قال لها روي طالق
محرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته
فقال لها إن لم تعودى الخ

مطلب إذا قال هي مثل
أختي لا يلزمه شيء
مطلب قال لزوجته بحضرة
أمه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته أنت
مثل أختي أنت الخ

مطلب اختلي بها ثم طلقها
لا يصح العقد عليها قبل
انقضاء عدتها
مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
دعواها أنه عنين

مطلب أجل العنين سنة
فادعت أنه أزال بكارتها الخ
مطلب لو أسلم الزوج
لا يفرق بينهما ولا يصح
التأجيل إلا من الحاكم

بالغة أو هاريد أن يشرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل لذلك أم لا وإذا ادعت انه لم يصل إليها أو أجله استأذنه الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكآبة في نكاح الكتابي إذا أسلم مقر في الكتب متونا وشروحا وفتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحائكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخاتمة وتأجيل العتق لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العتق إذا أجله الحائكم سنة وطابت التفرقة بانت ما بانة الزوج واما تقريب القاضي إذا أتى الزوج ولا ثبت الفرقه بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية فأطبه والله أعلم (سئل) في زوجة العتق المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وحبسها عنه هل تحسب تلك الأيام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم

* (باب العدة) *

(سئل) في امرأة شابة استطهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسعة شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها تعتد فيها بحجر بحجر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول معتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكي يحكم به ونفت علماء وناذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحق ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهر فمخالف نفسه الروايات وغيرها يومهم نظمه انه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا لم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظاما للمسلمين التقديف قلت

لمدة طهرها تسعة أشهر * وقاعدة ان مالكي يقرر

ومن بعده لوجهه للنقض هكذا * يقال لا تنقض عليه ينظر والله أعلم

(سئل) فيما إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ أم لا (أجاب) لا شك انه إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها باللد أو بالرملة هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرمة المطلقة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتخير على العود اليه إذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها ويجب نفقته عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها بذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الناحية الزنا فتخرج لافامة الحد عليها به قال الاكثرون وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتخير على العود اليه اذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط بانه حقه تعالى فلا تخرج لالسل ولا نها را حتى الى حين دار فيها من نازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصروحوا بأنه اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة وليس لها أن تخرج منه بل تنكث وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخرجها ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تصبر ما وقدها خوالعها ملازمة النساء ليسوتهن مطلقا وأكثر منه ٣ غير مطلقا فانه يحل لهن الخروج باذن الازوج بخلاف المطلقات اذا لاذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسمائها الكسوة اذا

مطلب اذا هربت زوجة
العتق المؤجل سنة لا تحسب
تلك الأيام

مطلب في عدة ممتدة الطهر

مطلب لو قضى المالكي
بانقضاء عدة مدة الطهر
تسعة أشهر نفذ

مطلب ليس لمعدة الوفاة
أن تنقل الى بلد أخرى

مطلب ليس للمطلقة ان
تخرج من بيت طلق فيه

(٣) قوله وأكثر منه غير
مطلقات كذا بالاصل الذي
في هذا وأمل اه محققه

مطلب مات عن زوجته
وهما يسكن في بيت يستحق
الخ
مطلب أسند طلاقها الى
مدة ماضية ان صدقته فلا
نفيها لها والعدة من وقت
الاقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدها على دراهم مسماة

مطلب هل ثبت الشرف
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبد الله
الخ هل له ولأولاده شرف
وحمل العمامة الخضراء

طلبت بان كانت حاملاً بعتدة الطهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن
معها في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى
فيه رغم علمهم أم لا ولهم اخراجها (أجاب) نعم لهم اخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب
أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثاً أو أرسل بذلك كتاباً اليها هل يصدق في اسقاط
نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله
بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبه فليها النفقة والكسوة قال في الجرح بعد كلام قدمه ان العدة
تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمانه حتى الآن المتأخرين اختاروا
وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زجره حيث كتم
طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال
بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري من وقت الاقرار وان
صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اهـ والحاصل انه
لا يقبل محرم قوله في ابطال حقة اجماعاً في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط
بحلوله بطلاقها اجماعاً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية بعتدة عدتها
صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في الجرح واذا صلح
الرجل امرأته على نفقة ما دامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة
يتظر ان كانت عدتها بالخض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالخض فلا يصح الصلح للجهالة
بالمدة ويجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم لا هل ثبت له شرف مأم أم لا واذا قلتم نعم هل
يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفاً ما وكذا الأولاده أما اصل النسب فمخصوص
بالآباء والقائل بهذا قسمي المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذ بادئ نسبة اليه صلى الله
عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده
الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالنور والغنى في مسئلة
الشرف من الام فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله
الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى
عنها ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولأولاده ذرية وعترته شرف مثل شرف الحسين
والحسنين وحمل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا
شبهة إذا سم الشريفة يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً أو حسنياً أو علويًا
أو جعفرياً أو عقيلياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم
الشريفة على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذين تحرم عليهم الصدقة
لأشرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وان من خصائصه صلى
الله عليه وسلم أن ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثل ذلك في أولاد بنات بناته فالخصوصية
للطبقه العليفاً فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وآم كانوا وزينب بنسبهم اليه
صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهم فبنسبون اليه صلى الله عليه وسلم

وأولاد زينة وأم كلثوم إلى أبيهم عرو عبد الله إلى الأتم وإلى أبيهم ماصلى الله عليه وسلم لأنهم
 أولاد بنته لأولاد بنته يرى الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في
 النسب لأتمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها لخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة
 على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا يملك بشملهم وأما الشرف الاخص وهو
 شرف النسبة إلى صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء والعلامة
 الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانت في الزمن القديم ولكن
 لبسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الخبز أن
 يختص بها المنتسبون إلى صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعم في كل أهل
 البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لأم معروفة عند الناس طلبت
 الاختصاص بالارث فزادوا في جماعة انهم أبناء عم عصمة له وليس لها سوى السدس
 هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد
 من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهدوا شهدوا ولم يدكروا الجدة الذي يجتمعون
 فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع الفصولين
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأ أحفاد دخل بها الزوج ثم بعد مضى
 أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج حتى كونه منه في الحكم الشرعي فيما اذا
 وضعه لاقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا كتر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند
 التزويج وكان السيد يعلم به حين ذاك أعلى جناح في ذلك أم لا (أجاب) اما في المولى فصحيح
 مطلقا اذا صرح به في كتب علمنا فاطمة صحة في ولد أم المولى وسواء ولدت لسته
 أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح واما في الزوج فلا يصح اذا أثبت به لسته أشهر أو أكثر
 واذا كان لاقل يصح نفيه ومع حجة نفيه لا يثبت نسب من المولى مع نفيه ولا جناح على السيد
 في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظما) *

يا من سمعنا لوم * اضحى بها كالهلال
 ما ثائن كل ينادى * انا ابن عم ابن خالي
 (أجاب)

هذا أخو ابوى * مزوج بالحلال
 اختا لهذا وحذا * كذا فافهم مقال
 فابن كل ينادى * انا ابن عم ابن خالي
 (سئل منه نظما أيضا)

يا أيها الخبر الذي * نثر الجواهر أودعا
 أدبا وفقها والحديث * مؤصلا ومفترعا
 من ذاب زواج أمه * رجلا واخيه معا
 من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا وأشرعا
 (أجاب)

أمة أثبت ابن وذى * لاشين فادعيما معا
 وهما لكل منهما * بنت من الغير اسمعا

مطلب لا بد في الشهادة
 لدعى الارث من ذكر الجدة

مطلب زوج أم ولده خفأت
 بولد فتمضى المولى له صحيح
 مطلقا ونفي الزوج فيه
 تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما
 ينادى الآخر أنا ابن عم ابن
 خالي

مطلب فيمن يزوج أمه
 وأخيه

﴿باب الحضانة﴾

(سئل) في صغير ينعم له أم متزوجة باجني وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبة محرم ولا ذر من غير العصباء كالأخ من أمه وعم من أمه وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والاخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانة فاقبأوا عند أمه أولى من إبقائه عند أخته لكمال شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأه اختلت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضاته إذا ولده سنة هل يجوز زام لا وهل إذا طلبت على ذلك أجرة بعد السنة والاب معسر وله أخت لا يسه ترضعه وترى به مجانا وأب أمه ذلك الاب لا جرة ينزع منها ويدفع للاخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمسكه وارضاعه الاب لا جرة وأخته تقبله مجانا يدفع اليها صرح به في الحائصة والبزازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الام تحضن الصغيرة الرامق وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية أن تغيبها أو تسافر أم لا (أجاب) الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد حتى تستحي وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيخاذكر والله أعلم (سئل) في الام الحاضنة المبتونة المنقضة عدتها إذا طلبت أجرة لحضانة الولد ولها الصغار هل تجب الى ذلك وأيضا إذا احتاجوا الى خادم يلزمه ويلزم بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجب الى ذلك كله اذ هو واجب على الاب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وله ومن سكن الحاضنة على الاظهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغه عاقله لها رأي يريد عدها أن يضمها وهي بائنة ولا تريد الا الانضمام الى أمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها اليه جبر أم لا (أجاب) لا يقدر عدها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في امرأه نصرانية تنازع في ضمها اخوتها المسلمون واخوتها النصارى من كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت الكون عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجددة أم أم وأخت شقيقة ساقطت الحق من الحضانة لكونهن متزوجات بأجاب ولها اخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطت الحضانة بالتزوج بالاجانب كالميتات كافي الجرو وغيره في الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد أن رخص للخطيب وإذا اجتمع النساء ولهن أزواج اجاب بضمه القاضي حيث نشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبة وأم تزوجت بالاجني وخالفن بلى انكاحها وحضانتها (أجاب) العم هو الذي بلى الانكاح وأما الحضانة فثبت لموجود من يتقدم على العم مثل الجددة والاخت والخالة والعمة ونحوها فالعم أخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من مائة صغيرة سنه أنريد من ستين أبت أمها أن تربيه وتحضنها الاب لا جرة وقالت جدتها أم أبيها أن أرى ولدي الفقير بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الجددة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صغير بالغ هل لا يسه ضمه اليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء هل أن يؤدبه (أجاب) نعم له ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقسلا عن الظهيرية والغلام إذا اعتل واجتمع رأي واستغنى عن الاب ليس للاب

مطلب في يمين ليس له سوى أمه واخته وكل منهما متزوجة باجني

مطلب خالعت على ارضاع ولدا الحامل به وحضاته سنة

مطلب لا تلزم الام بالسكفيل في مدة الحضانة خشية أن تغيب مطلب في الأم المنقضة العدة اذا طلبت أجرة الحضانة

مطلب في بكر بالغه لها رأي يريد عدها ضمها اليه مطلب ساقطة الحضانة بالتزويج بالاجني كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم متزوجة باجني وعم وخال

مطلب في أب معسر له ابنة صغيرة تبرعت أم أبيها بالخ

مطلب للاب ضم الغلام الصغير اليه اذا كان غير مأمون على نفسه

أن يضعه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يده أن يضعه الى نفسه وليس عليه تفقته
 الا أن يتبرع وفيه نقلا عن الوروالجبة اذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه نقلا
 عن الاسبيجاني أن للاب أن يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والامر اذا
 كان صبيحا أن أراد أن يخرج الى طلب العلم فلا يده أن ينعه وفي كراهية الخاتمة وكان شمدين
 الحسن صبيحا فكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهره أو خاف ساريه بخافة
 خيانة العين مع كل تقواه اه وفيها قبله نقلا عن العتابة الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن
 صبيحا حكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط
 يعنى لا يحجل للرجال النظر اليه يعنى عن شهوة فاما النظر لاعتن شهوة فلا بأس به ولهذا الايومر
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والنظر لاعتن شهوة فلا
 بأس به وفي استحسان كفاية الشعي حكى ان واحدا من العباد رؤى في المنام فقيل له ما فعل الله
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت أن أستغفر الله تعالى فعذبت بذلك
 الذنب فقيل له ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مسع كل
 امرأه شيطان ومنع الغلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي البخاري كذب الحج نقلا عن الزوازل ان
 كان الابن أمره بصيغ الوجه للاب أن ينعه عن الخروج حتى يلتجى اه والحاصل أن طاعة
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يضعه اليه (أجاب)
 قال في الظهيرية الغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضعه الى نفسه
 الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضعه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيل
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالأقرب اه فهذا
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأدونا عليه ولتقديم الاقرب فالأقرب من العصابة قولا
 شديدا في اشتراط كون العصابة غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والضامع عنده والله أعلم (سئل)
 في الصبي اذا انقضت مدة حضائمه هل لعمة عصبته أن يأخذه من أمه أم لا (أجاب) نعم يضعه
 العم قال في منهاج لجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم
 يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالأقرب والله أعلم (سئل)
 في المانة المنقضة عدتها اذا طابت أجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا
 وجد الاب من غير محارمه من يحضنه ما يكون أولى من الام أم لا (أجاب) نعم تجاب الى
 ذلك ويفرض لها أجرة المشل ولا يدفع على لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة ثمان الحالات
 كالاجنمية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عاقله تستقله برأيه
 له أم وأب يريد أن يسكنها مع خذرة أمهاو يفرق بينها وبين أمتها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث
 كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لأبيها أن يكرهها على أن تسكن معها لا سيما مع خذرة
 أمتها ولها أن تنزل حيث أحبت حيث لا يخوف علمها صرح بذلك في الظهيرية والله أعلم (سئل)
 في بنية آدمي زوج عمتها ان أبها قبله وتهزوجها لابنه الصغير وقبل النكاح هل تترنحها العمة
 من أمتها هل على تقدير شرب ذلك بالينة العادلة تسقط حضائمه أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضائمه الا مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن الفقيه والله أعلم
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمة فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغني وحده هل لآلته

مطلب الصبي اذا كان
 غير مأمون عليه للاب أن
 يضعه اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي أب
 فمن سواه من العصابة أن
 يضعه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
 وطلبت أجرة الحضانة تجاب
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس
 له ان يجبرها على السكنى
 معه

مطلب لا تسقط حضائمه
 الام مادامت الصغيرة لا تصلح
 للرجال

مطلب اذا صار الغلام
 ياكل ويلبس وحده فلا باب
 أحق به من الام

عليه حضنة أم لا وبصر أبوه أحق بضمه إليه لتأديبه لا لخلق بآداب الرجال وأخلاقهم (أجاب)
نعم إذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضنة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطلعت على هذا المتن
والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنها بين يدى ثلاث سنين ولها زوج
وأم تزوجت بأجنبي لا غير ذلك من العصبان وغيرهما وزوجها يتخلى عليها من الأم وزوجها أن
يتعيبها فوضع حقته ليكون ما غريبت ويتخلى أيضاً من مآثيها كلامهم راجع إلى الباطل هل
للقاضي أن يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها وماله أو يامر الزوج بالنفاق عليها من مهرها
حتى تطيق الرجال فيما مر عدلاً بقبض بشقة مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وأنس رشدها
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضنة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبة
ولأن له حق حضنة يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضنة كالأجنبيات وقد نقل ذلك
في مجمع التتواى عن المحقق فكيف لا يكون له ذلك مع الحشمة المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد
والله أعلم (سئل) في يثمة لا مال لها تريد معتمها حضنتها إجماعاً وأمهات تريد أن تفرض اجرة
لحضنتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أثبت الأم أن تحضنها إلا بالاجرة تدفع إلى العمة ولا
يصح للام أن تفرض لها عليها شيئاً ترجع به عليها بعد بلوغها بإجماع العلماء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي ولها خالة أم وأب هل تدفع للاب أم لخالة الأم (أجاب) تدفع
لخالة الأم لأن النساء أقدر على الحضنة من الرجال فقد دفع لخالة الأم إلى انقضاء عدة الحضنة
والله أعلم (سئل) في رجل معسر له ابن رضيع من مباتته وبت سنها ست سنين وأمه تريد
حضنته ما يجانها وأمهات تأبى ذلك إلا بأجر هل يدفعان للجدة أم لا (أجاب) المصريح به في الزبلي
وغيره أن الأجنبية إذا تبرعت بارضاعه والام تطالب الاجرة ولا ترضعه إلا بها فالأجنبية أولى وأما
الحضنة فالصحيح أن يقال للام أماناً تسكن الولد بغير أجر وأما أن تدفعه للجدة أولى لها حق ما
في الحضنة كفي الخائنة والمزانية والخلصة والقاهرة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
في رجل له أخ فاقصر يريد أن يضمه إليه اتقاء عرضه وحديثه تريد أن تضمه إليها وسنه مناهز الملوغ
ويتخلى عليه عندها في الأولى منهما بضمه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت
حضنة جدته ولم يبق لها عليه حضنة وإن خشي عليه لآخه ضمها إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبت منها وعن أخوة تريد أن تزاعها من أمها
هل لهم ذلك أم الأم أحق بحضنتها مادامت عازبة وإذا طابت حضنتها أجرة أهل تجاب إلى ذلك
أم لا (أجاب) ليس لاحد انزعاعها من أمها وإبطال حضنتها والأم أحق بهما من كل أحد
مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق أجرة على الحضنة إذا لم تكن منكوحه ولا معدة
لايه وهو باطلا في أي حال المحضون وأمال الاب أن كان لا مال له وإن لم يكن له مال ولأب
وجب عليها حضنة ديانة والله أعلم (سئل) في يثيم رضيع سنه دون سنه وآخر سنه دون
خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي لحضنة أمهم لهم سبع قطع مصرية كل
يوم وهو غني فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغني الناحش في مال الأيتام فلا قائل به
أصلاً من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما المستحقه الاجرة ففيه خلاف قبل
لاستحق فقد سئل قاضي القضاة غفر الدين خان عن المستوة هل لها أجرة الحضنة بعد وفاة الولد
قال لا وموضعيه إذا كان هنالك أب والوجه فيه أنها حق لها والشخص لا يستحق أجرة على
استيفاء حقه فكيف يستحق مع عدم الاب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة إذا كان لها
زوج وأم متزوجة بأجنبي
للقاضي أن يضعها حيث
شاء حتى تطيق الوطء

مطلب يثمة لا مال لها تبرعت
عمتها بحضنتها فهي أولى
من أمها بأجر
مطلب تزوجت أم الصغيرة
بأجنبي فخالتها أولى بهما من
أبيها

مطلب له ابن وبت من مباتته
وتبرعت للجدة الخ

مطلب إذا استغنى القاصر
برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تزاع البنات من
أمهما مادامت عازبة

مطلب حاصله أن القاضي لو
فرض أجرة الحضنة في مال
الأيتام لأمتهم وكانت زائدة
تسترد الزائدة منها وإن المبتوتة
أو المستوفى عنها زوجها
لا تستحق أجرة الحضنة

بالمعروف لأعلى وجه أنه أجرة حضانتها قبل تسحق على الأب ولأب هنا والحضانة واجبة عليها
 لقد تها عليها ولا تسحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تقرر بهذه المسئلة والناس عنه
 غافلون وقد كتبت على حاشية نسخة جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ
 ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها الأجرة لحضانتها من باب أولى لكن إذا كانت محتاجة وللولد
 مال لها أن تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلنحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع يتيم
 لا مال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل إذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لأرضاعه
 وحضنته عليه يجبها أم لا وتجبر على أرضاعه وحضنته مجبانا (أجاب) لا يجبها القاضي إلى ذلك
 بل لو كان الرضيع أب معسر تجبر أمه على أرضاعه كحصر حبه في البحر نقل عن الحاشية فكيف
 الآخر والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم إذا كان لها حق
 الحضانة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)
 في صغير يتيم باع من السن سبع سنوات وأمه متزوجة باجني طلب ابن عمه المراهق ضمه إليه
 هل يجب إلى ذلك أم لا (أجاب) أن ادعى المراهق المذكور والبلوغ دفع إليه قال في المنهاج
 للعقبى وإن لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة في سواه من العصة أولى الأقرب فالأقرب غير
 أن الأخت لا تدفع إلا إلى محرم ومثله في الخلاصة والتأخرانية وغيرهما وانما قيد باندعوى
 البلوغ لأن الصغير لا حق له في الحضانة لأنها من باب الولاية كما في شرح المنهج لابن ملك وليس هو
 من أهل الولايات كما صرح به في الأشياء والنسائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم أب
 وأب موسر هل يفرض للأم أم الأجرة الحضانة ولو طلبت أم الأب مجبانا أم لا (أجاب) أم الأم أحق
 في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولوية تهايه وإن طلبتها أم الأب مجبانا
 فالفهم من كلام الحاشية والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة أنه
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها بهم التقسيم الدفع إلى العمة مجبانا يكون الأب معسر افترض منه
 عدم الدفع إليها إذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بقسم بل المراد بها كل من كان له
 حق الحضانة في الجملة وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة يعمل به فعلم بمقتضى أولوية أم الأم
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتونة طلبت أجرة
 الحضانة ولدها مع بقاء عتتها هل تسحق أجرة للحضانة مادامت في عتة الأب أم لا (أجاب)
 لا تسحق أجرة بسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ
 النساء واختارت أن تكون عند أخيها لامتدادون عمتها هل لها ذلك وإن أبت العلمات حيث
 لم يكن فاستأجنت على ما عنده (أجاب) لها ذلك في التأخرانية عن الذخيرة في البكر إذا بلغت
 للوليأرضها وإن لم يخف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم إلى ذلك
 اختيارها والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضنتهما وأم أب قادرة
 عليها هل يدفعان لأم الأب القدرة لأم الأم العاجزة ولا لخالتهما وإن كن قادرات (أجاب)
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فإن شرطها أن تكون حرة بالغة عاقله أمينة قادرة
 وأم الأب مقدمة على الخالات والله أعلم

(باب النفقة)

(سئل) في امرأة أعاب عنها زوجها وتركها بالنفقة ولا منفق شرعى ففرض لها القاضي على

مطلب إذا كان للقيم أخ
 معسر تجبر الأم على أرضاعه
 وحضنته مجبانا

مطلب إذا طلبت أم الأم
 أجرة الحضانة تجب لذلك
 مطلب للأخ المراهق أن
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير
 عند انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب أم الأم باجرة أولى في
 الحضانة من أم الأب المتبرعة
 عند يسار الأب

مطلب المبتونة لا تسحق
 أجرة الحضانة مادامت في
 العدة

مطلب البكر البالغة إذا
 اختارت أمها دون عمتها
 لها ذلك

مطلب أم الأب القادرة على
 الحضانة أولى من أم الأم
 العاجزة عنها

الغائب برسم نفقةها وكسوتها عن كل يوم قدر اسمي وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك
 لترجع بيده على الزوج وقد استدان ذلك وأنفقته بنسبة الرجوع المذكور على الزوج
 المبررة فهل ان قال الزوج أو وكيله أنهم لم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها
 في الاستدانة والانفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع به عليه لما مضى
 من المدة المذكورة سواء استدان أو لم تستدن لأنهم أوجبوا عليها مع قدرتها بخلاف نفقة
 الاقارب لكن اذا قدر سوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل بمجرد
 قولها ويحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة
 حقيقة وقد غاب بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت
 بالموت لان الطلاق باقيا فيه خلاف قال في الجرو الذي تعين المصير له على كل مفت
 وفاض اعتمد عدم السقوط لما في ضده من الاصرار بالنساء ووجه تركيفها اليه فيما
 قدرناه انها تدعى امر عارضاً وهو الاستدانة والزوج شكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم
 (سئل) في مستوبة تخرجت من البيت الذي وجب عليه الاعتداف فيه وعصت في ذلك أمر زوجها
 حتى صارت ناشئة هل يجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز
 وهو انطرو من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها داراً
 مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
 ويمنعون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك معها غيراً أم لا وهل يكفي بيت واحد
 من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد
 من أهله وعليه أيضاً أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويمنعون
 الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيراً ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
 بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلوة وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به
 كله علماءنا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر يلدته الغائب عن
 مجلس الحكم لزوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تسرها بلا مشقة هل يجوز
 أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب
 الفرض على القاضي وجواز منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
 عمل بقول زفر في الغائب لا حتماً للناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في
 البلد متمسراً لحضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم
 (سئل) في رجل رمى تزوجه غزبه ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهدا بارسال النفقة من الرملة
 الى غزة فرضت عليه دراهم لدى قاضي غزة وخوف في الرملة من غيرهم اجتمعوا وحضاره مع امكان
 ذلك لكون المسافة بينهما ما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض
 النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوز ذلك وجه الغائب على قول زفر فلحاجة الناس
 رفقا لهم وقد صرح في البحر ناقلاً عن الصيرفي ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان
 تكون المسافة مدة السفر قال وهو قد حسن بحج حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره
 ومما اجتمعوا انه قد دانت العلة التي لاجلها انقضا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي
 الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي
 النفقة على الغائب وأمرها
 بالاستدانة فالقول لها في
 الاستدانة ما لم يتزوج

مطلب لا تسقط النفقة
 المفروضة بالطلاق

مطلب المستوبة اذا خرجت
 من الاعتداف تسقط نفقتها
 مطلب على الزوج أن يسكن
 امرأته في دار ليس فيها أحد
 من أهله

مطلب لو فرض القاضي
 النفقة على الزوج لامرأته
 مع غيبته لا ينفذ حيث
 يسرها حضاره

مطلب شرط صحة فرض
 القاضي النفقة على الغائب
 أن تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وإيذاء المجل حيث
كانت الزوجة مشتهة

مطلب رفعت أمرها إلى
القاضي ليفرض النفقة
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال
مجل مهرها

مطلب النفقة المتراضي
عليها لا تسقط بمضى الزمان
كالمقتضى بها

مطلب إذا طلت كفيلا
عند غيبة زوجها يجيبها
القاضي لذلك

مطلب إذا طلت من الزوج
كفيلا بالنفقة عند ارادته
السفر فكدل والده صحت

مطلب إذا استدانت بأمر
القاضي ثم ماتت لصاحب
الدين أن يطالب ورثتها أو
الزوج

مطلب زوجها أبوها من
رجل وأمر الأب آخر أن
ينفق عليها إلى أن الخ
مطلب نفقة اليتيمة على
أبها دون خالها الخ

ومراجعتها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بنية مشتهة من أمها ودخل بها قبل أن
يوفيها المجل والآن تركها عند أمها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة
والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معتقاً أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها
واسكنها حيث سكن وأبنا ما بذمته من مجمل صداقها وإذا امتنع من ذلك يجلس إسئق عليها
ويحبس لوفيقها ما عترف به من مجمل صداقها والله أعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته
بلا نفقة عمل إذا رفعت أمرها إلى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعاً ويأمرها
بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقاً بما حيث كان عالماً
بالنسكاح أو برغبت عليه أن لم يكن عالماً قال في ملقي الأبجرو عواجنه روي كثير من الكتب وبه
يفتى صرح به في النهرومل القضاة عليه اليوم للحاجة في قضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث
لم يكن حضوره متيسراً والله أعلم (سئل) في المرأة إذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرطت تحمله
أها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع ضرتها في محل واحد أم لا
(أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وإن كانت سلمت نفسها وبه صرح
المتون قاطبة ولا تجبر على السكنى مع ضرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم يوفرحقها لمافيها من
الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه
النفقة التي وقع عليها الرضا كمتلزمه بالقضاء ولا تسقط بمضى الزمان ولا بغيبة الزوج
(أجاب) نعم النفقة تصير دينا على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بمضى الزمان
والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأة يزوجه أن يغيب عنها وتختبئ من عدم النفقة وتريد
أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ
الكفيل إلى شهره و قول أبي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى في الولو الجنية والنهيرة
وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحقت السفر من زوجها فطلبت منه كدلاً بالنفقة فكفله
والدفعها وفيما يترتب لها عليه شرعاً فسافر الزوج فرفعت أمرها إلى القاضي ففرض لها
ما كفيلها وأبنا مقدار ما علموا كل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على
والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلهذا أن تطالب أيها ما شاءت تنفق ما أم لا فلا تطالب
بها الزوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر
سواء كانت النفقة مفروضة أو لا فراجعها إن شئت ولا شك أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه
الفتوى كما صرح به في الولو الجنية فعليه لها مطالبة أيها ما شاءت تنفق ما هي كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة
ورثته بالود ومن تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير لما صرح به صاحب الجران فائدة أخرى
بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فإن طالب الزوج
فلا كلام أنه وفي دينار منه في ماله وإن أتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصته من
منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة رجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليها
ويربها إلى أن تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفعت منها عشرين
ثم مات بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها
في هذه المدة تبلغ الثلاثين ويربما يزيد أم لا (أجاب) نعم له ذلك فيطالب أيها ما شاء من
المهر والله أعلم (سئل) في بنية لا مال لها أم وحل وأبنا عم وموسر ونفعي من يجب نفقتها

(أجاب) تجب على أمها الأعلى خالها ولا على أبنائها عنها أما الخال فلما سمر حوا به من تأخير أبي
الأم عن الأم فكشف بانه الذي يدل به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم
تخرج غير العصبة كالخال وتوهم مشاركتهم للام في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أصر
أبو الصغيرة أمها التي هي منكوجة الغيرة بالنفاق على الصغيرة من ما لها وترجع عليه فنفقت
ثم مات هل ترجع في تركته أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركته كما أوفقت ذلك في حاشيتي على البحر
الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالخص بسبعة قروش فهل
يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الحجة هل يلزم هارذ الزائد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب)
لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلا عن الذخيرة وجزم به في التاترخانية نقلا عن الفتاوى
الكبرى وجزم به في الويلولة الجيسة وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلج حوازه كما نص عليه
في الخلاصة وعلى ما هو الراجح إذا دفع بناء على أنه لا يلزم الرجوع فيما زاد على نفقة مثلها كما أنها
لو طالت عدتها ولم يتكفها المصالح علمه تطالب بكفائها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
قبض بعض مهر بنته الصغيرة وأنفق عليها وعلى نفسه معسرًا ومات هل ما بقي موروث على
فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه شيء مما أنفق أم لا (أجاب) نعم ما بقي بنته معسر موروث على
فرائض الله تعالى ولا شيء على الأب مما قبضه وأنفق حال كونه معسرًا لأنه ذلك حال عساره
نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كريمة فقيرة لها أب وأم هل تجب لها النفقة
عليهما أم لا لأننا أم تجب على الأب (أجاب) تجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم (سئل)
(سئل) في تيم لمال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقة على ابن العم وحده أم على الأم
وحدها أم عليهما أم لا ولا (أجاب) تجب نفقة على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بمحرم وإن كان
وارثا وشرط النفقة على القريب أن يكون محروما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
تفريق بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان أعدها سكنا حال بقاء النكاح فسكنت في دار
أخرى تغتصمها هل تكون ناشرة بذلك فسقط نفقة عدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة
ففسقط نفقتها ولو معة ضياعا لعدم وجوبها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتبرة إذا
خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على التثبوت وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
أن تكون محموسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المائة ولم يختلف أحد من
أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله
أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أبى أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم
الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضانتها (أجاب) نعم يلزم الزوج
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الشاب وهي أحق
بحضانتها مادامت أئمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكر وورثت كلهم
قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وإس للقاصرين مال يتفق عليهم والاخوان الثلاث
بالغات يدين الفقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الإيتام القاصرين على العمة
الموسرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الأخوات أنهم
معسرات بأعيانهم وعلى مدعى اليسار عليهن البيعة وقد صرح علماؤنا بأن المعسر كالميت
والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والويلولة الجيسة وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة
لا تجب الأعلى الموسرين فلا تجب على الفقراء لقليل ولا كثير لأن هذه النفقة تجب بطريق

مطلب إذا انفقت أم الصغيرة
عليها ما مر أيهاها الرجوع
عليه
مطلب الصلح على نفقة
العدة غير جائز

مطلب إذا أئنتق الأب من
مهر صغيرته حال كونه
معسر الأيرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على
أبيها دون أمها
مطلب نفقة اليتيم على أمه
دون ابن عمه
مطلب المطلقة إذا خرجت
من البيت المعد لسكناها
حال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
ونفقة الصغير وهي أحق
بحضانتها

مطلب مات عن أولاد صغار
لا مال لهم وعن بنات بالغات
يدين الفقر فنفقة الصغار
على عمتهم

مطلب حلف عليها ان
ذهبت الى دار والدها
لا تعود الا بعد سنة النفقة
ان رضى باقامتها في دار والدها

مطلب لا تجب النفقة على
الاب اذا غاب الزوج

مطلب اذا غاب الزوج
والام فقيرة فالنفقة على العم
مطلب اذا كان كل من
الام والعم معسر فالنفقة
على الام

مطلب اذا أمر القاضي
الام المعسرة بالاستدانة
لتسفق على التيم وله عم مليء
ترجع عما استدانت على العم
مطلب غاب عن زوجة
وأولاد قصر وعليه ديون
وله أملاك فما يتحصل من
أملكه الخ

مطلب فرض القاضي النفقة
للتيم وأمر رجلا أن يتفق
عليه من ماله أن لا يكن له
مال ففعل له الرجوع
مطلب للمرأة أن تطالب
زوجها بسكناها في دار غير
الدار التي تسكنها ضرتها

مطلب لها أن تطالب
بكنيف ومطبخ خاصين

المدة والصلوات تجب على الاغنياء دون الفقراء والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فأرادت الذهاب الى دار والدها لحلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد
ختم السنة وذهبت الى دار والدها بعد ان زوجها مات زوجها ان زوجها مات ان بقي عنده الى
ختم السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة ما دامت أقامتها عند والدها أم لا (أجاب) نعم
يلزم زوجها نفقة الرضا ما قامتها عند والدها فقد صرح في فتح القدير أن النشوز المسقط للنفقة
عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها أو امتناعها عن أن تأتي الى منزلها ومما وافقه الزوج
على أقامتها عند والدها خمسة الحنفية موجودة فلا وجه اسقوط نفقتها والله أعلم (سئل)
في رجل غاب عن زوجته هل يجب على ابيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة
وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما أم فقيرة عاجزة
وعم مليء وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقة أم لا (أجاب) نعم يلزم عمهما
نفقة ما اذبحرا الا بعد اذا غاب الاقرب وبأنوثة الامو فقرها وغيى العم وجبت عليه نفقة ما الحياء
للمجهتين ما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم زعم معسر ان فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب)
تجب على الام لاعلى العم لانها أصل والنفقة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان
معسرا لحكمه حكم الميت والله أعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة ولها تيمان لهما عم
غنى أمرها القاضي بالاستدانة والنفقة عليها فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب
عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه أم لا
(أجاب) نعم تكون على العم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنت قصر وان أخ تيم قاصر ووجه ما يتحصل من أملاكه
لنفقة زوجته وبناءه القصر وان أخه التيم القاصر والغائب عليه دين وبعد مدقوجه ما يتصل
من الاملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لعياله لنفقة تيم
ووجه معيشتهم أم لا لصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (أجاب)
المقرر عندنا والمسطر في كتب علماءنا ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن يتفق على
زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضى دينه وان كان الذي بيده مقراره لانه انما يأمر
في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا لماله وفي الاتفاق على زوجه وأطفاله من ماله حفظا
لماله وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه التيم فنفقة في ماله فينفق
عليه من غلة نصف أملاكه كذا في العروة وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي للتيم
قدرا من النفقة وأمر رجلا أن يتفق ذلك عليه من ماله وان احتاج التيم الى نفقة ولم يكن له مال
حاضر يتفق من ماله ويرجع في مال التيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع
في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتج الى الاثبات لانه يدعي ديئا ومدعى الدين يتقرب الى البيعة والله
أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة وأسكن كل اتي بنت له غلق على حدة هل
لواحدة أن تطالب الزوج ببيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطالب بذلك
كما صرح به صدر الاسلام في ملقطه معللا بأن المنافرة في الضرا تراو فر هو مشاهد وفي منعه
أعني طلب ذلك مضارة للنساء ولا شيء في قواعدنا بآياه والله أعلم (سئل) في خدرة أسكنها الزوج
في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطالبه ببيت
له كنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما حرره في البحر أخذان من شرح المختار والله

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ساكن بزوجه في بيت وقف يخصه له غلق على حدة ومطبخ ومرفق مشترك هل لزوجه طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا بشر في ذلك كون المرتفق مشتركين غير الجانب كضرر به في الجبر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو نحو ذلك الجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بثلاثة أوق وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ وبشرط أن لا يكون في الدار أحد من أجناس يؤذيها كضرر به في الخائفة وتكون بين جيران صالحين وبشرط أن يكون مأمونا عليها فيه ويمكن فيه من الاستمتاع بها كضرر حواشي فاطمة والله أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه أو ينأى أم يقرر القاضي لها

مطلب إذا أسكنها في بيت وقف يخصه ليس لها طلب غيره
مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له مرفق وعلق على حدة

شأن الدراهم وإذا قلتم بتو بينهما التوطين وما صنعت (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت محمد بن عيسى عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضى أن تأكل معها فواو نعمت وإن خاضعة في فرض النفقة بفرض لها

مطلب ان لم ترض الزوجة بأن تأكل مع زوجها تفرض لها النفقة وهي الطعام الخ

بالمعروف مما يأنهمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الأوقات وإذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فإن طلبت أن يقدر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يقدر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها ألا يحسن العشرة معه ويأمره أيضا بحسن العشرة معها وذلك بأن تأكل معه ويأكل معها لتكون نفقته ونفقته سواء فان أنكر فيها أو افرض عليه فإذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن ينظر بتوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عياده الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله

مطلب خطب امرأه وصار ينفق عليها ثم امتنع عن الزوج به له الرجوع عليها

أعلم (سئل) في رجل خطب امرأه وصار ينفق عليها المتزوج وتنفقت عنه انما ينفق عليها لتزوجها ثم امتنع عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع عما تنقأ أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الخائفة بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه إذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا قلنا وفي النفقة

مطلب إذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ

سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكران ولوا زوجا وترا ثم ترك الأب المعاقدة هل له هذا الخطاب أن يرجع باسئردا ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأن ذلك له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما عاله في الخائفة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها مهرها المشروط فجهله ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد أضر ذلك بجمالها جدها هل يجب عليه أحد الأمرين الذين أمر الله تعالى بهما بقوله تعالى فامسك بعروف أو تسريح باحسان وهل إذا فسخ النكاح حاكم يرى

الفسخ بذلك يفسخ لشدة الضرورة اللائقة بها واضطرارها اليه أم لا (أجاب) نعم يجب على الزوج أحد الأمرين الذين أمر الله تعالى بهما صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامسك بعروف أو تسريح باحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما أشاهدوا الضرورة

مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما يأنهم

في التبريل لأن دفع الحاجة الدائمة لا يسيء بالاستدانة والظاهر أنها لا يجتمع من يقرضها وغنى الزوج في المال أمرهم استحسنوا أن يصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما وقد اختارهم من علماءنا ذلك عند شدة الضرورة وهو مما يشرح صدر الفقهاء له لما فيه من دفع الخرج والأضرار بالنساء والله أعلم (سئل) مانقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأدم به
النفراء

مطلب اذا طلق امرأته
طلاقا رجعيا تسقط النفقة
المقررة بمعنى شهر
مطلب النفقة المقررة
سقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولورجعا
سقط للنفقة المقررة

مطلب نفقة المجدوب الذي
لا يعقل وكذلك نفقة
زوجته على أبيه الموسر

(أجاب) نفقتها ما تأدم به الفقراء من الطعام فان كانت معه مما يأكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام النفراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم بقوم ذلك وبنرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بغلا سعرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل هذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها ثم ينفقها من جديد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في فاضل الجنان ومقتضى كلام الخصاص وأفتى به صاحب الجبر والفتوى بخلافه بخلاف المشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بئنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل صاحب الجبر عن شخص عليه نفقة ومقدر زوجه وكسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الرجوع عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كافي الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لان في عبارة الحاشية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أي على التسفي وكان يقول وجب دنار واية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني اهـ وقدم قبله عن النقاية أنه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لنقض النفقة التي قرر بها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما مرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم ولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويه سما وصرح به في الحاشية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين ورواها النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل مجذوب مسغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطر نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما يقال ولا رد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير أنه أشد حال من هو محقق الخنوع لا مال له ولا نوال وله زوجة أرضها عند الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفائدة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت العجز عنه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير كماله هو المحرر في المذهب واليه الفقيه التبعة يذهب في البحر نقلا عن الخلاصة يجهز الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجهز الاب على نفقة زوجته ابنة وفي نفقات الخلوات قال فيه روايتان في رواية كقلنا وفي رواية انما تجب

نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً أو به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال
 في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان به هذه المثابة يجبر الاب على نفقة
 خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو ولده
 حيث لم يكن بالاب علة وإن القول بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن أبي يوسف اه ما في البحر
 وقد علمت به أن المذهب عند الحاجة الى الخادم يجب نفقة الزوجة أيضاً لاحتياجه الى
 الخادم صارت من جملة نفقته فحب علمه فقهر رآه اذا ثبت ما شرحه فنقض نفقته ونفقة
 زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يتهمل بموالبعة الطعام الكثير ويمكن زوجته
 تناوله ولا يجبر عليه في تناول ما يكفيه ما منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من
 الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بماله أم بما يجالها أم باعتبار
 حالهما معاً (أجاب) النفقة نوعان تمكن وتكسك فالتكسك متعين في صاحب الطعام الكثير أو
 الذي له مائة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بفرض النفقة كذا
 صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه متعينة في
 طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضى أن تأكل معه فيها أو نعمت وان خاصمته
 يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما اسوة أمثالهما ما حث ظر للقاضي أن يضربها ولا ينفيق
 عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية ان محمد اذ كر درعين وخمارين ولحفقة في كل سنة أراد
 بهما صفياء وشويا اه والدرع والقميص يعني قصاصاً وخمار اللصف وقصاصاً وخمار اللبساء
 وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعداد فيجب على القاضي اعتبار الكفاية
 بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك انها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في
 رجل عقد لانه الصغير عقد نكاح على صغيرة سنهات سنوات ففرض القاضي على الصغير في
 غيبته له هذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والداه هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم
 الوالد والوالد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة للصغيرة لا تطلق الجماع ومنها أنه
 لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنه خصوصاً غير المحتاج الى خادم يخدمه ومنها أنه غائب وهو حكم
 والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أرسلت الى
 زوجها وهو في موضع نعيته أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليها والحال أنه كان دعاها بالنقلة الى
 موضعه الذي يئمه وبين موضعها دون مسافة القصر فأبى هل لها ذلك أم لا اسقوها بالامتساع
 من أن تسكن من حيث سكن أجاب ليس لها ذلك حث وفاها المجل على ما هو المذهب
 خصوصاً فيمدون مدة السفر لانها مبطلة في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها
 اذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهراً والرواية
 اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد
 وقال في التحفة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى استغنى ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه وفي غاية البيان أنه اذا كان معسراً وهي
 موسرة وأوجبنا الوسط فقد كاتناه بما ليس في وسعه فلا يجوز أن نكسره ما لم يكن في وسعه ما لم يكن في وسعه
 في وسعه فينفقه والباقى دين الى الميسرة فليس تسكياً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه
 يعتبر في الفرض الاصل والايسر الحاصل انه لا يكلف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يقدر عليه
 معسره والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين يطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي
 النفقة على الزوج حيث
 كان غنياً ولا يمنعها من تناول
 ما يكفيها

مطلب عقد لانه على صغيرة
 سنهات سنوات لا يصح
 فرض نفقة على واحد
 منهما
 مطلب اذا أراد الزوج أن
 ينقلها الى مادون مسافة
 القصر وامتنعت تسقط
 نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
 على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر
 ما فوق نفقة المعسر من حيث
 كانت معسرة

المعسرين بما لا قدر له عليه فأنفقة المعسر من المنزلة عليه (أجاب) ليس لهما فوق نفقة المعسر وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ماعته المعسر وقد عترفوا بإلادنا كل خير الشعر والذرة والابت واليس الدرار بيع التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز التناضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الأغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (أجاب) نعم يجب نفقة الأغنياء قال في البحر اختلاف في حد البسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما أنه مقدر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي معلا بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية البسار لاحد لها وبداية النصاب في قدره والثاني أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اهـ والذي يظهر للفقهاء البارع في النفقة أن الأول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سريع التناذر إذا وردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فأن تكون كسوتها (أجاب) لهما من جنس كسوة المعسر في كل سنة درعان أي قصان واحد للشتاء واحد للصيف ونحو ذلك وكذلك وملحنته مما يكون مثله للفقراء أهل العسالة المتوسطين ولا ذوى البسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف باختلاف الناس والاقوات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا غاب عن زوجته من بلد هما إلى مصر من الامصار وتركها بالانفقة ولا منفق فنقض القاضي لهما بطلبها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها ففرض شيخنا شرعا وأذن لهما بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت ذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصير ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها أنه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانت وأنفقت إلى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لهما الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بشأنا ورجعيا وإذا كذبت في استناد الطلاق ولم يثبت بينة يجمع على حقها كما أنه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة وزوجه ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضت عدها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ونفقة العدة أم لا (أجاب) ان كذبت في الاستناد ولم يقيم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضي لمحضونة الام التيممة قدر النفقة وأذن لها في انفاقه وبالأستدانة كذلك لترجع بما أنفقته في مال التيممة فانفقت الام مدة والحال ان ليس للتيمة مال ظاهر ولها عم لا يوين غنى وتريد الام ان ترجع بيد ما أنفقته في المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة التيممة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لابد منه من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فإذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما أنفقته في المدة المذكورة على العم أولا لكونه غير مضمون عليه وثانيا على تقدير أنه مضمون عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة القاضي عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة أي ليس لها الرجوع أيضا إذا شرط الانفاق مما استدانت لامن مالها ففي البحر لا يفي الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانت كما قيد في المبسوط والنهاية وغيرها حتى قال الطرسوبى ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجة
إذا كانا غنيين وفي حد الغنى

مطلب في كسوة النفسوة
إذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته
وتركها بالانفقة فنقض
القاضي لهما مبلغا وأمرها
بالاستدانة وطلقها الزوج
في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فادعى طلاقها منذ
زمان

مطلب إذا فرض النفقة
لمحضونة الام التيممة قدرا
لنفقتها وأمرها بالاستدانة
لترجع في مال التيممة ولم يكن
لتيمة مال فظهر لهما عم الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال إذا أذن القاضي في الاستدانة ولم يستدق فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام أن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذکور الرجوع بما أنشئت على مال البقية لا على العم واذ لم يكن للقيمة مال لا يصح أصل الفرض المذکور لتقيده بالرجوع في ماله والحوالة أنه لا مال لها كما كبر ح في البرازية وغيرها وبعلت أيضا ما يكتب في الوثائق أمر أن يستدين ويرجع على من يجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور القاضي عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين القروع مع كثرة الاستلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لا طلبها أخوها لتحضّر عرس أختها بنابلس فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فكثت سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذکور وحضر أخوها لطلبها وهي مقمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها جلا في القيسه أم لا (أجاب)

مطلب قال ان معنى الشهر ولم تحضر فهي طالق فحضى لاستحقاق عليه سوى نفقة الشهر

حيث عصت أمره صارت ناشئة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس وأنكرها نقول قوله لان الأذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بدمه بكر من كسوة امرأته المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الضمان ويطلب الضامن بما يترتب على الزوج بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما مرح به في نفقات الجور والتأخرية وغيرها والله أعلم (سئل) في أب كسوب هل يجب نفقة على ابنه المعسر (أجاب) إذا كان الابن معسرا لا كسبه له أولا كسب لا يفضل عن قوته شيء لا يجب نفقته عليه كما افهمه كلام البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لأمه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما إذا كان كسوبا وله عيال يعضها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في الجور ناقلا عن شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسرا إلا إذا كان بهما زمانة أو فقر فقط فانهما يدخلان مع الابن وبها كلاً من معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخاتمة ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم بفسخ نكاحها القاضي الشافعي ونفسه القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الى القاضي الحنفي أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترط لكونها خالصة عنده غير خالصة عند الحنفي (أجاب) لكل أن يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خالصة عند الحنفي أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها أسافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به كما مرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي أن يزوجهما وإذا حضر الأول ما حكمه فأجاب بقوله إذا أقامت بينة عند القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الشيوخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند دارا وياتن منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي أن يزوجهما من الغير بعد انقضاء عدتها وإذا حضر الزوج وأقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والبينة الأولى التي تحت بالقضاء فلا تبطل بالمانعة انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا وجبت العدة هل إذا طلبت أجرة حضانه ولدا منه أم لا راضاه تعجب أم لا ولا

مطلب ضمن شخص ما يترتب بدمه بكر من كسوة امرأته الخ مطلب هل يجب نفقة الاب الكسوب على ابنه المعسر مطلب في ابن كسوب يكتب بقدر نفقته هل يفرض القاضي عليه نفقة لأمه الفقيرة

مطلب إذا غاب وترك امرأته بلا نفقة فحكم الشافعي بفسخ النكاح هل للحنفي تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلبت المعتدة أجرة الحضانه أو الارضاع

يفرض لها عليه مادامت في العدة الانفقة العدة (أجاب) ما نفقة المباشرة في العدة فواجبة لها
عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو مسكوحه أو معدة أطلمه فنهمل وصنيع
صاحب الهداية يدل على اختياره وفي التره وهو الأولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدها عندنا
حتى تنقضي وليس لها طلب أجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية
التي أطلق المتن فيها عدم اجوازها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها
من نابلس الى لدة هل تكون ناشرة فتنسقط نفقة الاسماء وقد دخل بها بلد وما يلزمها إذا فعلت
ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة بامتاعها عن التحول معه وتنسقط نفقة ما به ويلزمها التعزير
لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها الايجوز فقد نص واجبة بان من القضاء الباطل القضاء
بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل بعسر له زوجة بالمد له أخ بالقدس حضر لدى
قاضيها وطلب أن يرض لآخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بعسر فاجابه ولم يطلب بيعة
على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كتبها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه مات ترك عندها
نفقة ولا سأل على حالهما أفقيران هم أم غنيان أم أحدهما غني والاخر فقير ليراعى الفرض
بحسبه بل فرض على الغائب للغايبه دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكاً ضمنه فرض
برسم نفقة فلانة ولديها ولما يحتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصباون
وغسل أبواب ولما يبداهم منه وقدره كل يوم غناية قطع مصرية ماهو برسم الزوج أربع
قطع و ماهو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الخاكم بانفاق ذلك عليها وعلى
ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والر جوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذا
مقبولين لها من وكلها شقة فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه وبنت فعلمه فهل
يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ماهو شرط لاحتج به وهو طلبها الذي لا بد منه عند
اعتمسا بأسرهم ومنهم من فرجه الله تعالى ولا يوجب طلب أخيها عن طلبها وطلب البيعة على النكاح
لازم على القاضي لاسمها الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كإئص عليه شمس الأئمة السرخسي
وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شياً وعلى القاضي أيضاً أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في
الخاصية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكب سبب النفقة
كالشور وغيره يأخذ منها كقبلا ويحلفها انظر للغائب ومن اللازم أيضاً قبل أن يفرض
النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا وغنى ليهتدى الى طريق العلم بالحال فيفرض بحسبه
فانه اذا فرض أكثر من حاله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفسد قضاءه بها كما هو في البحر وغيره
والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولو لم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكان
وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغية كل
منهم ما مجرد دعواه الوكالة هذا لا قائل به حكمه كالعديم باجتماع كل من القضاء والقوى مسلك
بيده القل والله أعلم (سئل) في بيمه لا مال لها ولها أم وعم طلبت الاثم أن يفرض القاضي لها
النفقة ففعل بغيبة العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح إذ شرط
وجوب نفقة القريب غير ذي الولاء الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو
معينا فكيف مع عدم تعينه وبه يعلم عدم صحة ما بعده كثير من النواب في فرض النفقة لمثل
هؤلاء والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تسحق بدمه كسوة ست سنين
اثنين وأربعين غر شاة ثمن دراعيتين وقيصين وصماداتين ووزار وشبر ولباس وبابو حنين هل تصح

مطلب اذا امتنعت من
التحول مع زوجها من نابلس
الى لدة لا تجب لها نفقة ولو
قضى بها

مطلب طلب أخ الزوجة
من القاضي أن يفرض لها
النفقة على زوجها الغائب
ففعل من غير طلبها الخ

مطلب في بيمه لها أم وعم
ففرض القاضي لها النفقة
بطلب الام الخ
مطلب ادعت على زوجها
بثمن كسوة ثمانية من
غير تراض ولا قضاء

دعواهم أصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والحال هذه ما جاع علما ناعلى سقوط النفقة
 الماضية الخالية عن القضاء الرضا في الزمان الذي قدمضى وانقضى وأيضا هذا السند المردى
 به وهو الدراعتان والتمصان والسمدان والزبان والشنبر واللباس والباونان زائدان عن
 الواجب لها شرعا فانها أعنى الكسوة الواجبة درعان وخماران وملفحة لمصرح به في الجوهرة
 وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغيره ثلاث
 سنوات هل لأمه المباشرة أن تمنع أباهما عنه أحيانا أم لا وهل إذا أتى له بطعام وكسوة يلبسان يحاله
 يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأم منعه من أبيه أحيانا ولا تمنع الدراهم
 للنفقة فقد صرح علما ونافطية بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى لولده بذلك
 لا يجبر على دفع الدراهم وإنما الممنوع كفايته لا يدفع الدراهم لأن مدته حتى تشتري به نفقته وفي
 الأخيرة والتأخرية والجبر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين
 الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها أصابا أو مساء لا يدفع إليها
 بجملة وإن شاء أمر غيرهما أن يتفق على ولده يعنى الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل)
 في رجل أصابه مرض حار فترع ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة
 ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة
 كالحنطة والدراهم عنده من يقر به هل يفرض لوالدته فيها نفقة أدون من ذكر أم لا (أجاب)
 يفرض لوالدته لا لغيرها من ذكر ففي الكثرة وغيره وفرض لزوجته الغائب وطفله وأبويه في ماله يعنى
 الذى من جنس النفقة عنده من يقر به فالتقمة بآل زوجة والطفل والابن أحد تراعى غيرهم
 والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بنة أحسد ابنها ستة عشر غرا وشا وتطلب فرض النفقة
 عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقة ما عليها وهما يطلبان منها إلى عيالهما
 لتأكل مائما تكون وتشرب مما يشربون وتكسى مما يكسبون وهى تريد فرض النفقة دراهم
 يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليها نفقة ما لهما مال يتفق منه
 دراهم أو ذنانيرا أو عقارا ومواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والانشاق منه وإن لم يكن لها ذلك
 فعليهما مناهما إلى عيالهما وتأكل مائما تكون وتشرب مما يشربون أو عيالهما يدفع حاجتها وهو
 حاصل عما ذكرنا وما فرض الدراهم فلا قائل بغيره لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن
 يفرض لها عليها نفقة الآن الواجب ديانة عليها أن لا يجوزها إلى مشقة الكسب والله أعلم
 (سئل) في زعيم أرسل غلامه بجعله ورجله ليجعله غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان
 الزعامه فقتل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها إن انتظرت
 مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويتفق عليها وعلى خبلة ومن يحتاج إليه في
 جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك صلحة الغائب وحفظها له عن الضياع هل له
 الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المحلقة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق رجوع
 الماحور بما أتفق في ذلك بالانشاق لأنه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهم أو طعام
 وأضر بها أو ألها غاية الأيلام هل يكون من تركها معصية توجب الإثم فبعاقب على هذه
 المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفى المرء ثمنا أن
 يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام بإجماع علماء الاسلام فبعاقب في الدنيا

مطلب ليس للأم منع الصغير
 عن أبيه ولا يتعين على
 الأب للصغير إلا الطعام
 والكسوة دون الدراهم

مطلب إذا غاب الرجل وله
 مال من جنس النفقة تفرض
 في مال الزوجة وطفله
 وأبويه

مطلب إذا طلبت فرض
 النفقة على ولدها دراهم
 وطلبها منها إلى عيالهما
 لا تجاب لذلك

مطلب في زعيم أرسل
 غلامه ليجعله غلات زعامته
 فقتل الغلام فنصب الحاكم
 من يجمعها ويتفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة
 على من ترك زوجته بلا نفقة

بالإدانة والإذلال وفي الأخرى بالخزي والشتال للحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال منها أن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر بالمعاشرة بالمعروف فسدله بائنة فدلزمته التعزير والإدانة والتحقيق فالتفت لهما امر به الشارع والله ولي التوفيق ففسله الهداية إلى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع بحبس حتى يسكنها أهو من جملة تسمى النفقة (أجاب) نعم يجب عليه أسكنها في بيت له غلق على حدة يكون له بماله أو أجرة أو عارية اجتمعوا بحبس إذا امتنع عنه لأنه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سألت محمد بن أحمد عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها وعن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وبان من غيره هل للقاتل أن يفرض نفقة على أحد انبياء أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس للقاتل أن يفرض نفقة على ابنه مع وجود زوجته لأن نفقتها عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعدت النفقة عليها بغير ذم أو غبنه فنفقة مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه بما أنفق إذا لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته أحد قال جل من قائل وعلى المولد له رزق فكيف وكسوتين بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبنيهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شئ أو الأم تاتي ذلك وتطالب الأب بالأجر ونفقة الصغيرين والأب معسر هل تجب الأم إلى ذلك أم يدفعان للعمة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال للأم أن تسكن الولد بغير أجر وأما أن تدفعه للعمة صرح بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح به في الخاتمة والزانية والخلاصة والظهيرية والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضوتين للجددة أم الأم بآخرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم وأبوهما معسر وتريد أن تتكسمن في أجر الحضنة أكثر منها ولهما جدة أم أم تريد أن تحضنهما مجانا هل يدفعان لهما أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال للأم الأم أن تسكنهما مجانا وأما أن تدفعيهما للأم الأب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في صغيرة فقيرة لها أخ لأب فقير هل يجب نفقة عليه أم لا (أجاب) لا تجب إذ شرطها اليسار وهو يسار النظر على أصح الأقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في الأقرب المحرم كابن الأخ إذا كان قادرا على الكسب هل يجب نفقته على عمه أم لا (أجاب) لا تجب فانها لا تجب على أبيه إذا كان قادرا على الكسب فكيف يجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الأب صاحب البحر والنهر والتاريخ خاتمة نقلا عن الحاوي والأمر فيه ظاهر والله أعلم (سئل) في يتيم له مال وأم وابن عم لأب التزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه لا يأخذ منها وإن هي تزوجت هل يلزمها ما التزمت أم لا وللأم أن تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة خصوصا مع عجزها عنه وتفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها ما التزمت وهو التزام ما لا يلزم ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف له أخوة من أبيه تطالبه أمهم بنفقته وهو معسر فهل تلزمه نفقة أخوته مع عساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم إذ نفقة القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه إلا إذا كان موسرا واختلפו في هذا اليسار على أربعة أقوال الأصح منها قولنا أحدهما أنه مقدور بنصاب الزكاة فلو انتقص درهم لا تجب

مطلب يجب عليه أسكن
زوجته في بيت له غلق على
حدة وإذا امتنع بحبس

مطلب لا نفرض النفقة
على غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبنيهما
صغير وصغيرة وهو معسر
ولهما عمة تطالب الأم الخ

مطلب إذا كان للصغير أم أم
وأم أب والأب معسر

مطلب لا تجب نفقة الصغيرة
على أخيها الفقير

مطلب لا تجب نفقة ابن
الأخ على عمه إذا كان
قادرا على الكسب

مطلب في يتيم له مال وابن عم
وأم التزمت أمه الاتفاق
تبرعا والتزم ابن عمه أنه
لا يأخذ منها

مطلب لا تجب نفقة الأخوة
من الأب على أخيه المعسر
مطلب اختلف في اليسار
الذي يجب معه النفقة

قال في الخلاصة وبه يبقى واختاره الولوالجي وثانيهما أنه تصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركا ذكرهما المرحوم حجة ما والله أعلم (سئل) في أيام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لا تم يدعي الاعسار أيضا هل تجب نفقتهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكرا نصريح علماء نوابان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدل أنه موسر فمقتضى القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنهم ادعوى كبقية الدواعي فيجب الاحتياط والله أعلم

(كتاب العتاق)*

(سئل) في مريض ملك أخاه شقيقة جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمات فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخ بأن أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدقهها الاخ وأجازوه وكذبها البنت في الحكم (أجاب) لا يصح تملكه في مرضه الذي قدمات فيه وأما عتق الجارية الذي أقربه الاخ وأجازوه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي بحرية فيه ان شاءت حررت أو استعتت والولاء لهما وان شاءت خففت المقر لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أي حنفية وأما عندها ليس للبنت الا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق ثمة لامرأة وبقية لابنها أعتقه المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء أعتق بقبضته وان شاء استعماه في قيمة ذلك هذا اذا لم يحجز عتقه الكه أم اذا أجازوه فيه جاز وعتق جميعه بحال ان العتق مما يتوقف على الاجارة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصه الابن فيتوقف فيه على الاجارة فاذا أجازوه جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجارة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

(باب الاستيلاء)*

(سئل) في أم ولد استعارت أم الولد منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر لها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لا تظهر لها هل قالت أمعة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر ان اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فراجع الاقرار على سيدها فلا يتخذ عليه والدعوى عليه بغير حضرته لا تصح لانها وما في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بقبضته وان سمعت بحضرته وبنت عليها الاقرار بعد الانكار طولت بعد الحريه ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها ما فيه من ضياع حق السيد ولا يضح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطبقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان)*

(سئل)

مطلب اذا كان للايمان شقيق وشقيقة وعم أب معسرون لا تجب نفقتهم على أحد

مطلب اذا ملك أخاه شقيقة ما يملك في مرضه الذي مات فيه عنه وعن بنت لا يتخذ واذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة وابنها أعتقه الام وماتت عن الابن فقط

مطلب استعارت أم الولد حليا فطلب منها فانكرته فاقم عليها بينة فادعت انه سرق منها

مطلب اذا فعل المحلوف
عليه بعد أن ابانها لا يحث
مطلب حلف لا يدخل الرملة
وله فيها نساء وليس له الخ
مطلب حلف أنه لا يزرع
حراث وبذر غيره
مطلب حلف أنه لا يدخل
هذه الدار إلا أن يحكم عليه
الدهر فرض أبوه الخ
مطلب حلف لا يدخل على
فلان مادام فلان يتردد
عليه فإذا انقطع تردد فلان
انتهى العين
مطلب إذا حلف لا يشرب
الخمر فأجر في حلقه لا يحث

مطلب حلف بالطلاق أنه
يحضر في عند مجلس الشرع
مطلب حلف لا يشارك
أباه في الفلاحة فباع الأب
الخ
مطلب حلف بالطلاق
الثلاث من زوجته لا تطلقني
بكرة ولم تفعل

(سئل) في رجل غضب من زوجته خلف بالطلاق ثلاثاً منهن وأنه لا يستغل في حرقته الفلانية
مادامت معه ومقصوده أن زوجته فهل إذا أبانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج وقبله بحيث
بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يحث لما تقر بأن كلمة مادام غاية تنتهي اليين بها بالطلاق
البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها
نساء وليس لها إلا زوجة واحدة فدخلها هل يحث أم لا (أجاب) يحث لارادته الواحدة
بهذا الجمع وعنى حقيقة كما سرحوا به في الأيمان وغيره ولو نوى الجمع لا يحث لأنه نوى حقيقة
كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لم يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل
إذا بذر رجل وحراث الحالف فقط يحث أم لا (أجاب) لا يحث ما لم يتوبه الحراث إذ حقيقة
الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف
أنه لا يدخل هذه الدار إلا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحث أم لا
(أجاب) لا يحث وهذا مجاز الصدور من الموحد والحكم القضاء وإذا دخلها فقد حكم أي
قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من عينه فلا حث عليه بذلك والله أعلم (سئل)
في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحث
(أجاب) إذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام ترده شرط البقاء العين عن التردد انتهت
العين فلا يحث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وإن عاد فلان إلى التردد بعد ذلك اذ كلمة
مادام غاية تنتهي اليين بها كما سرحوا به فأطية والآنقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة ثبت بها
عند الناس أنه انقطع عن التردد فإذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت
العين والوجه في ذلك أن الحالف قد عيّن به دوام التردد لا بنفس التردد والتدوي ودوامه شيء
آخر قال في العمادة وألفاظ التأقيت مادام والم وحق وإلى فلو قال إن فعلت كذا مادامت
بضاري فأمر أنه كذا أخرج من بخاري ثم عاد وفضل لا يحث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا إذا
حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير إلى بلدة أخرى لأمير
فأصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحث في يمينه لأن اليمين تنتهي بخروج الأمير اه
والفروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الإمام أي حنيفة رحمه الله تعالى في ما لم يردفه تقدّر أن
يحمله إلى العادة وبفضله إلى رأى المبتلى والتردد الاختلاف وفيه ما من زيادة المبالغة وحصول
أصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه أهل الصرف ما لا يخفى فإذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام
التردد فانهت العين ولا تعود بعوده له لعدم نصو رعود الديمومة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر فأجر في حلقه هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث كما في الخبر
نقل عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكثرة لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق ثلاثاً من زوجته فلانة أنه يحضر في عند مجلس الشرع بعد أن أمره الحاكم الشرعي
بالحضور ومجلسه فلم يحضر هل يحث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحث بالثلاث ما لم يوجب مجلس
الشرع مجلساً نصيفاً إضافة الشرع إليه وحضره فصدق بدانته ولا يحث والله أعلم (سئل) في رجل
حلف لا يشارك أباه في الفلاحة فهل إذا باع الأب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه
الصغير وشارك الحالف أخذ يحث أم لا يحث (أجاب) نعم لا يحث كما صرح به في الخبر نقل عن
الظاهرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلان فأشاره بعمال ابنه الصغير لا يحث والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته على الطلاق بالثلاث لا تطلقني بكرة ثم فعل وتجنّبه وتجنّبه ومضى بكرة

ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا لم ين المذكو وللنفي لا لا لا مباحث
 به العلماء اذهبوا في الاشياء لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي
 يجوز زالوا قصرار على أحدهما ولم يأتوا أحدهما فكان نفيًا وقد وجد النفي وذكر أغلب علماءنا
 المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرع والثاني في شرح قوله لا يفعل
 كذا تركه أبداً وكيف يحتمل وقد أتى بلا النافية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو
 عالماً لعدم صلاحية لفظه للاشياء بطريق من الطريق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب
 منه شبان أن يتخذ لهم مائدة فأجابهم إلى ذلك فقالوا لا نسدك لأن تحلف لنا بالطلاق الثلاث
 فقال على الطلاق الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا اليه هل يحتمل أم لا (أجاب) صرح
 علماءنا بأن الحلف بالاثبات لا بد أن يقرب بالتأكيك وهو اللام والنون قال في البحر لا بد من
 ذكرهما كما في المحط والحلف بالعربية أن يقول في الاشياء والله لا فعل كذا والله لقد فعلت
 كذا مقروناً بالتأكيك ثم قال في آخر كتاب الايمان قد مناه لو قال والله أفعل كذا انما يعين النفي
 وتكون لا مقدرة وليس للاشياء اذ لا يجوز حذف نون التأكيك ولا مفعول في الاشياء فليحفظ هذا
 اهـ وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنت المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام
 لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بجنارته بعض الناس بأنه بحث
 بصادم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور رافعيه للنفي لا لا لا
 وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاساني من الشافعية في الكوكب قال وان كان
 يعني جواب القسم بخار عام مثبتاً وجبت اللام والنون ثم قال في تفرع عليه اذا قال والله أقوم
 فتعاسه أنه ان قام حنث وان ترك القسم فلا لان الحلو في عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على ائتمانه
 لا يقرب باللام والنون على ماسبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة
 النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجد حثاً باع من الدقة التي بها مسكنه هل بحث
 أم لا (أجاب) لا يبحث والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام
 يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكناه ولا يبحث أم لا
 (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غيرها ولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يبحث
 اذا اصل ان الحلف اذا جعل له غاية وفانت سطل اليه عند أي حنيفة ومحمد وخر جوا على ذلك
 فروعاً منها ان فعلت كذا مادامت بخاري فكذا ان خرج منها ثم رجع وقيل ذلك لا يبحث لانه جعل
 اليه موقفة بوقت فتنتهي بانتهائه مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما الامر كذا أو مازال
 ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليه في اذازات
 الديمومة وفعل ذلك الفعل فعلة واليه منتهية فلا يبحث صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير
 الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب
 وعبارة البحر لا يسئل كذا مادام بخاري فخرج تنهي عنه بالروح فاذا اعادة عاد اليه منتهية
 فاذا فعل ذلك الفعل لا يبحث في عينه اهـ والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله حلف بالطلاق الثلاث لا أكمل من الطبع الذي يحسبه
 أبوك ناوياً للجم فقط هل بحث بغيره أم لا وهل نفس اللعم اذا أتى به غيره وطبعه غيره بحث
 يأكله أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعامة وتبعية تخصيص العلماء بحقيقة بالاجماع كما صرح به في
 البحر وغيره فتصح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يبحث بغيره واذا أتى به غيره وطبعه غيره

مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث تكونوا عندي
 الليلة بغير تأكيك

مطلب حلف لا بد أن يروح
 إلى فلان بكرة النهار فذهب
 اليه فوجد حثاً
 مطلب حلف لا يسكن هذا
 البيت مادام في الشام فالحيلة
 أن يخرج منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
 حلف لا أكمل من الطبع
 الذي يحسبه أبوك ناوياً للجم
 الخ

لا يثبت لعدم وجود شرط الحنف والله أعلم (سئل)

مطلب قال لغيره بالنبي
أو بئلان تفعل أو لا تفعل

الحمد لله بحمل الصور * ومنبت الأشجار في الروض عبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما
وآله وصحبه وجنوده * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجوس من الخمرير * ونظام النسيم التقيدير
هو الذي قد فاق أبناء الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن
ومن رقى أوجا عليه شائحا * بعلمه وفضله وبأذنا
هو الخليل أعني خير الدين * وهو الخليل في الذكاء والدين
أيضاً قول عن سؤالي شذا * مينا طرفا غدت سبدا
في مقسم على الذي يدعو * لأجل فعل أولما يشاؤه
بكالنبي أقسم عليك تفعل * وبئلان قل كذا لا تفعل
يلزمه شرعاً له الاجابة * فأقمتا بأوجهه الاصابة
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب
أجب سر يعا سائلا قد جا * يرجو جوابا شافيا قيا
لا زلت ترقى في سما المعالي * كهنا عليا على المثال
ودمت في عز هنا وسرور * ما هزت الاغصان في شاطئ النور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
محمد وهو الملقب بالكمال * الراجي عن جليل ذي الجلال

(أجاب)

جدا لمن ألهمنا الصوابا * علمنا السؤال والجواب
وهو الذي بذاته قد أقسم * ومن لأرزاق الوري قد قسم
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلوات
وآله وصحبه الكرام * وجنده بالفضل والانعام
وبعد من يقسم بغير الصمد * فقبل مكروه لما في السند
وقبل لا وانه المعتقد * قالوه حتى فيه لا يشدد
والنهي محمول على من لم يكن * متصوره التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال يحق طه * وسورة الليل وما طمها
فهو كما نوصو عليه مكروه * بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقل باصاح بالاله * أو بالنبي أو بحق الله
لا يلزم الايمان فيه شرعا * ولم يكن اني بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين * مرتجلا مبادرا في الحين
معترفا للخيل ذي الكمال * محمد الديري بالافضال
والله ربي عالم الصواب * وشال الحسن القول من جوابي والله أعلم

(سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أمهات الأرواح في هذه السنة لا يهلها فذهب بقصد الحمام أو الحمامة أو بقصد ما غير الروح إلى أهلها ثم أتت أهلها بعد ذلك وجها بقصد ما ذكره هل يقع عليه الطلاق بذلك حيث لا يتقبله (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لأن الروح بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقسمة عند الخروج فإذا خرجت لغیر أهلها ثم أتت أهلها لا يحنث والله أعلم (سئل) في جماعة يجتمعون أخبارهم وقت غداهم للاكل أحضر واحد منهم خبرا رديا جديا كذا أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكله يخاف واحد منهم بالطلاق أنه لا يؤكل نأويا بالاكل الكامل للامتنع الممتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور كناية عن رداة واحتقاره والعرف قاض بمثله فلا حنث بمثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث قائلا على الطلاق نقضني بعد العشاء بقيمة هذا الثمينة طريق مشرا إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق مع علل بأن الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار اليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه في الحيلة في إيقاع الصلح بينهما من غير حنث (أجاب) إذا حلف المدعى أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكذا لا يحنث مطلقا وإذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن انكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولى وتوقع الأجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولى وإن كان المراد الصلح الغوى الدافع للعداوة والغنيمة في التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث غيره إذا الحديث بغير ألفاظ الصلح المعروف لا يلزم منه الصلح ولا حنث الإبهول وإرجاع الحجر من باب التمسك في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالامر لظهوره أن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبدت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس خلفا فآخذهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس نأويا أنه لا يستغفر معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يحنث لأن ذلك مما يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإقامة في قرية خلف أنه لا يرضى سكاها هل إذا سكنها غير راض بل لعناد في زوجته يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأن حلفه على الرضا ولو وجد حيث سكنها غير راض بسكاها للعلل المذكورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قش يشجع منه أحدهما بالطلاق من زوجته أمهات الأرواح من قش أخيه قاصدا من قش له فيه شركة هل إذا باع الإحصنة وانقضت منه نسبه لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أمارا لا يرضى سكاها هل إذا سكاها غير راض بالطلاق أم لا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما بالجهالة والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أمهات الأرواح ففصل بينهما ففصلت جاراتها وفصلت لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) إن كان من عادة الزوجة أنها تفصل بنفسها لا غير لا يقع طلاق وإن كان من عاداتها أنها لا تفصل وإنما يفصل لها غيرا وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت بارة تفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع إلا إذا ادعى الزوج الأمر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسئلة ذكرها في الخبر نقلها عن النوازل في شرح قوله وما يحنث بهم ما في وقوع عنده شبهة

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أمهات الأرواح لا يهلها فخرجت لأمير ثم أتت أهلها
مطلب حلف بالطلاق أنه لا يؤكل نأويا بالاكل الكامل
مطلب في حيلة من حلف أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافق أخاه من الشام إلى بيت المقدس نأويا الخ

مطلب ضاق صدره من قرية خلف لا يرضى أن يسكنها فسكنها غير راض بل الخ
مطلب حلف على أمراته بالطلاق أنها ما تنسج من قش أخيه قاصدا الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما أنه أمارا لا يرضى سكاها كذا وعكس الآخر

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أمهات الأرواح ففصل بينهما ففصلت جاراتها

في ذلك فراجعهم ويأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها
 ما تنفصل عنه الطهر لنفسها وقد دفعته بخارتها وفصلت كبدته ولا غيرها هل يقع عليه الطلاق أم لا
 (أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقاتل لها بالتركية
 مائة مائة ذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية ما معناه لا تسكلم بهذا الكلام فكن ضررا على
 نكاحك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمت به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم
 الواحد أم لا يقع الطلاق أصلا وهل ينتقل إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال
 حال مذاكرة الطلاق ولم ينو له لا يقع شيء أو لا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا
 الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إذا كان فيه
 لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صريح يقع بلائسه إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال
 الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية حكمه حكم كليات العربية في جميع الأحكام والمراد
 بالفارسية بخلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب الفتاوى
 وبعض الشروح صرحوا بأربعة طرق وفي الأربعة بطريق الاختصار لو قال أنت الثلاث ونوى
 لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمر فقد نوى ما لا يحتمل لفظه فلم يصح ولو
 قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طاعت لأنه نوى ما يحتمل وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق أن
 كان في حال مذاكرة الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث وأشير الطلاق يقع كأنه قال
 أنت طالق ثلاث كما صرح في المحط وظاهره أن أنت مني ثلاث وأنت ثلاث بحذف مني سواء
 في كونه كناية أو أم أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي إذا قال لها أنت
 مني ثلاثا نوى الطلاق طاعت وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذاكرة
 الطلاق الممكن في الخاتمة جعله صريحا لا يقتصر إلى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق
 كما يشهد به نظر النقيب وفي التاترخانية عن المجترة ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن
 الفضلي إذا قال لها أنت نوى الطلاق يقع فقوله ترايضم المشارة من فوق وبارء المقصوره معناه
 لك وقوله ترايضم التاء وسكون الواو معناه أنت وسه معناه ثلاث فتصحل أن اللفظ إذا احتمل
 الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذاكرة عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ
 المسؤل عنه ظاهر إذ يحتمل ذهبي مع أمك فأنى طلقته وقوله الذي تكلمت به أي من الضرر
 المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض وهو سائغ ويحتمل ذهبي مع
 أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمت به إلخ أي جلسته المنهي عنه لعله الضرر يكون ثلاثا
 فهو أراد إلخ حقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبته منه ابن خالها
 خلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل إذا نوى به الخاطب بخصوصه وأن
 لا يتكلم من التزوج فزوجت نفسها قهرا عليه من غير الخاطب الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا
 (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التتن نصار
 بضعة البانسون في الدواة ويشرب من دعاته هل يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث للعرف كافي
 لا يأكل لحما إذا أكل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر
 مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأبني مثل هذه البلاد
 فهل إذا سافر عن مسمى فلسطين كما إذا كان في عيون التجار أو عكاشا في ذلك اليوم يمر في عينه
 أم لا (أجاب) نعم يمر به بكل قرية أو بلد عن بلده بعيد بعد الانطلاق الإشارة معه فأنت على علم

مطلب حلف على زوجته
 بالطلاق الثلاث أنها
 لا تنفصل الطهر لنفسها
 فدفعته بخارتها وفصلت
 البدن والكم لا يقع عليه
 شيء

مطلب لفظ غير العربية
 إذا كان يحتمل الطلاق
 وغيره يكون من الكليات
 كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت مني
 ثلاث أو قال أنت ثلاث
 بحذف مني إلخ

مطلب فيما إذا خطب رجل
 من امرأة أخيه خلف
 لا يأخذها غير أولاده ونوى
 خصوص الخاطب

مطلب إذا حلف لا يشرب
 الدخان فوضع غيره وشرب
 لا يبحث

مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا
 اليوم من العام القابل وهو
 في هذه البلاد

بان هذا الترتيب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على مهره أنه لا يرحد من هذه القرية فقلب عليه ويرحل قهر اهل بيته أم لا (أجاب) مقتضى ما أتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستدل بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل لا يحسن والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه ما يخلها تروح الى عرس أخيها اهل اذا استغيبته وراحت له يحسن أم لا (أجاب) لا يحسن لانه ما خلاها وهو في معنى لأدعها والمصرح به في مثله عدم الحنث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المحلوف عليه وعينه موقوفة صورته حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغافقت عليه أو اهلها ولم يمكنه الخروج الا بتسور السور وفيه اهلاك النفس غالبال يحسن أم لا (أجاب) لا يحسن قال في المتقي حلف لا يسكن هذه الدار فأوفى فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحسن وفي المحط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بها مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه فقتل يحسن وقيل لا يحسن وبه أتى أبو الليث والصدرا الشهيد والحاصل أن الحالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقوفة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نجيم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه والذين يسروا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهرة وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها من لا ألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ركوبها الا أن ينوي بيمينه ما دامت مهرة ولا يقاس بلا ألبس هذا القميص لانه عندنا يحسن بلبسه بعد نزعها من خيط طانه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

(كتاب الحدود)

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتها كرها فاذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شبهة مسقطه لحدا الزنا وثبت عليه وجه الشرعي بيقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة شددى الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لانه لا يتخلو طوء في دار الاسلام من مهر أو عتروا الله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنع الغفاران الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعا عنه وعن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزبلي وأكثر الشراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكر صغيرة وصل اليها وأدخلها عنده من هو أشقى منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعندله عند هاول لم يلحقه من أبيها اجازه ولا دنيا بعد باؤها ودخل بها بعد وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج حذام وهو يطلب من أبيها ان يسلمها هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازه لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزور لسقوط الختبر ورثته فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكر او ازال بكارتها وهربت منه الى أهلها فقبض عليها يريد أن يعصمها في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه (أجاب) فم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر المثل وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا رجموا ولا يجلد اذا كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصنا بالزنا

مطلب حلف على صهره لا يرحد من هذه القرية فرحل قهر اعنه

مطلب حلف على زوجته أنه لا يخلها تروح اهرس أخيها فراحت في غيبته لا يحسن

مطلب حلف أنه لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغافقت أو اهلها عليه ولم يمكنه الخروج الا مع هلاك نفسه لا يحسن

مطلب فيما اذا عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقوفة

مطلب حلف لا يركب هذه المهرة ودعت الحاجة الى ركوبها يحسن بركوبها الا ان نوى ما دامت مهرة

مطلب لا يتخلو طوء في دار الاسلام من مهر أو عتروا الله أعلم اذا أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار بها لا يقطع

مطلب خطف بكر صغيرة ووصل اليها ثم عقد عليها من ابن عمها ودخل بها بعد البلوغ فهربت لا يها فطلبها منه يحرم عليه أن يدفعها له وعليه مهر المثل لها

مطلب خطف بكر او ازال بكارتها وهربت منه ويريد اغصمها يجب منعه وعليه مهر المثل ان ادعى شبهة والا حد

مطلب قذف محصاه
ليس له أن يجده ثانيا لهذا
القذف
مطلب لا تقبل شهادة المحدود
في قذف وإن تاب ولا يقبل
خبر الفاسق في الديانات
مطلب وطئ رمكة ملك
الغير يزور ويشهر ولصاحبها
دفعها اليه بالقيمة ثم تذب

يخص ومن له إقامة الحدود دفعه بطلب المقدوف فهل اذا طلب من القاضي إقامة الحد عليه
ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخبار الفاسق في الديانات (أجاب) ليس له
إقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد والاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو
تاب عندئذ لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبدا ولا يقبل قول الفاسق في الديانات مكره به
علماؤنا في المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ رمكة كريمة في فرجها
وهي ملك الغير فبازمه شرعا (أجاب) يعزرو ويشهر قال في الخاتمة لصاحبها أن يدفعها اليه
بقيمة ما بالغت وفي التبيين يطلب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذب عكذا ذكره وأولا
يعرف ذلك الاسماع فيحصل عليه اه قال في البحر والناظر انه لا يجبر على دفعها اه يعني
ان شاء صاحبها دفعها بغيرها ثم اذا دفعها له بقيتها تذب وأقول ذلك لقطع التحدث بذلك كلما
رأها شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم

(فصل في التعزير)*

مطلب تفرس بفراصة
ايمانية في بيان سرقة فاذا
رجل بالفاظ موجبة للتعزير
يعزرو ولا اثم على المتفرس
بل له الثواب بذلك
مطلب اذا أضر الناس بيده
ولسانه وأخذ منهم مالا
لنفسه وجعله وطنفة له
استطال بها وأخبر بذلك
الحاكم العدل يسمع منهم
وان لم يكن حاضرا ويعزرو
بما يراه ولو بالقتل والخبر
الثواب

(سئل) في مؤمن تفرس بفراصة ايمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهده بالفاظ
فاحشة موجبة للتعزير فاذا ايرتب عليه وهل يلزمه بالفراصة ايمانية الصادقة اثم آخر
أو جرم دينوي أم لا (أجاب) يرتب على اللائم المذكور بايذائه وتهديده التعزير الشديد
لكراميته الحق وبغضه الصدق اذا الفراصة ايمانية والنظر بالافوار الاربعة لاشين فيها ولا عار
ولا حرم فيها لوجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب فاعترض
عليه غير مصيب والله أعلم (سئل) في شرير يضر الناس بيده ولسانه بسعة في الارض المقدسة
وعوانه يأخذ منهم لنفسه مالا وجعل ذلك له وظيفة استطال بها وعليها ثالا هل يسمع من
أهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكم العادلين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذا
يجب عليه (أجاب) نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان
الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتعمدة حقائقه تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج
الى الدعوى المحتاجة الى حضور المذمى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه
لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماءنا بان
الخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين انفسهم دفع كلمة المتعدى لعامة
المسلمين ولما كظمه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بأنه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاية
والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان انه يثاب فانه لما فيه من دفع شره عن
عباد الله تعالى وقد ذكر البازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعه المشهور اسمه بالبرازية
الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب
السادس قال القاضي الامام مالك المولى أبو العلاء الناصبي لماسئل عن منسديسعي في الارض
بالفساد وبوقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه

مطلب اذا رأى مسلمين
يحل له قتله وكذا المكابرة
بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع
الفلئة

القتل مشروع عليه واجب * لتساده والقتل فيه مقنع
شاهان شاه ملك المولى أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو يبرع
اه وفي المجتبى رأى مسلمين يحل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع التلمة بآثي شيء له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم

مطلب اذا وجب على أحد
تعزير وأراد الامام اقامة
ذلك عليه فتشفع به الناس
وخاصوه من ذلك عليهم
الاثم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة
السنية

مطلب فيما أعد من الوعيد
لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذي أعد
لمن حالت شفاعته دون
حدود الله تعالى
مطلب اذا سرق من رجل
صالح ذي دين وله جار متهم
فغلب على ظنه انه هو السارق
فاعلم حاكم العرف الذي لم
يعرف بالاخذ عنفا بذلك
لا حرج عليه

مطلب اذا وجد الرجل
رجلا معروفا بالسرقة ذاهبا
في حاجة غير مشغول
بالسرقة ليس له أن يقله
مطلب التعزير في كل معصية
ليس فيها حد مقدر

مطلب اذا أغرى ذا
سياسة على قتل معصوم
ظالما يعزروا ولو بالقتل لزجر
غيره عن ارتكاب المعاصي

والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في سماع
في الارض بالنفس اوجب عليه تعزير لا تقيح رادع لانه ماله أرادولى الامر اقامة ذلك
الواجب عليه فدفع الضرر من الاسلام والمسلمين حسب ما نصت عليه علماء الدين وأفتى به جل
المفتين فتعرض لجماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتكليفه
وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم في الذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الامالك
(أجاب) اللهم وفقه للاصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من شفع من شفعه شفاعة
سنية قال جل من قائل ومن يشفع شفاعة سنية يكن له كمثل منها قال أهل التفسير الكفيل
النصيب أى عليه من وزر هانصيب مساو لها في القدر قال القاضى أبو السعود في الشفاعة السنية
ان لم يتقصدها امر اعادة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا تنفع وجه الله تعالى
وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد
ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت
شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
بغير تردى في بئرفهو ينزع منها بذنبه رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه
قد وقع في الاثم وهلك كالغير اذا تردى في بئرفصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن
أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايمان رجل حالت شفاعته دون حد من حدود الله
تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في ذلك ومن أعان على
خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أعان ظالما يبطل ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبرانى
والاصبهانى وعن أوس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شى مع
ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خسر حرم الاسلام رواه الطبرانى في الكبير وفي الترغيب
والترهيب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص
الشي المذكور سعى في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان يستحقون بها في الدنيا الالهانة
والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذى صلاح
وعلم ودين سرق كسبه من محرم الكسبة فحمله جار من المتهمين فغلب على ظنه انه السارق
لهما فاجبر قاضى بلدهما ثم أخبر حاكم العرف الذي لم يعهد منه سبه اخذ بعنف عساه أن تبين له
الحال بالنارسة الصادقة المطابقة للواقع هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه
بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذى عنف وكان من ذوى الالاب
والساسة فوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظلم القابض فهى من الشريرة عليهما من عليها
وجهنهما من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة وقد صرح في الجبر
نقل عن التميمي في المعروف بالسرقة اذا وجد من حمل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة
ليس له أن يقه له ولا أن يأخذ ولا أم أن يجسبه حتى يتوب لان الحبس لا يجزئ لثوبته بمشروع
اه والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسية على قتل رجل ظالما بشهادة
عدول فبماذا ينزبه شرعا (أجاب) قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد

مقدرو والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير
فوجب على المغري المذكور و يجوز الترفي فيه الى القتل قال في الجرائد شرح كثر القاتق
وقد ذكرنا معنى العلماء التعزير بالقتل في أسماءه وذكر من جملتهم جميع الكبار والاعونة والسعاة
والظلمة بادنى شيء ثلثية فكيف الساعي على قتل نفس معصومة ظلمة بغير قتله تعزير راجح
الغير عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في سعي باخر الى حاكم السياسة
سعاية كاذبة فاصد اغترته واذا ما يلزمه شرعا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علمنا
ايرادها في كتبهم وهو هامسئلة السعاة والاعونة واقتوا وجوب قتل الساعي فيها وقال القاضى
الامام أبو الغلاء الناصي فيها انظما هو

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع

شاعن شاه ذلك الملول أبو الغلاء * نظم الجواب اسكل من هو بيرع

وقد ذكر البزاي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي العسكرية وفي الجنائات
وذكرها في منخ الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحمة الله تعالى عليهم
أجمعين وحشرنا في زمرتهم آمين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى
بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلا حالهم والفلاح يستعبد من استغله حتى
يبيع فيه ويشترى ويستحل أمواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى ابن عمه أيضا لهم
وقال لهم هذا أيضا فلا حكم وسلطهم عليه فاذا يلزمه شرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشيء البعيد
الطريق من رحمة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير

وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترفي في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة
والاشقياء القبيحة بمنزل ذلك ساعي في الارض بالفساد فيز أو ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل
المتاجراء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم
يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال
المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى

رب العالمين ذنبنا اذهواذن قادر على ازالة المنكر ولم يزل من بلاد الله فعليه من الوزر والخطيئة
ماوردت به الاحاديث التي لاتعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين أظهرهم رجل يعدل بالمعاصي هم أمنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا أصابهم الله بعقاب فلا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوبة الغير
ووطئها لما يكونها منكوبة الغير فاذا يلزمه (أجاب) يوجع بالضرب الشديد أشد ما يكون
من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعلم اعدته وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عدلى بكر بالغة في نكاح غيره فخطبها
في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قربتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاها بالقبول وأكرمها
وأوادها وأدخلها علم والحال ان خلفتها في نكاحه فالتابني وبينها عصبوبة وهذه طريفة الثلاثين
فاجزأوه هو والذي تلقاها وأكرمها وأوادها وأدخلها علم وارثكب معصية الله تعالى وهل يجب
على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جزاء
الخاطف ومن أكرمها وأوادها وعانها على هذه المعصية المعظمة بالضرب الشديد والجلس المديد

مطلب في سعي الى الحاكم
السياسي في تفريم غيره
واذا انه يجب قتله وعدم
قتله معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلا حاسترقا
تستحل لهم أمواله وعياله
وسعى بذلك ايضا في ابن عمه
ماذا يلزمه

مطلب اذا عقد على
منكوبة الغير ووطئها
عالمنا ذلك وجع بالضرب
سياسة ويلزمه مهر المثل
مطلب اذا خطف بكرا
في نكاح الغير وأدخلها على
شيخ قرية فأكرمها وأدخلها
عليها وكان ذلك طريقة
الفلاحين الخ

والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منه التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتهما الى القتل لغلظ
ما ارتكبه من معصية الله وهذه طريقة يخشى على أهل الاقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا
يسكرونه ولا يتهاون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان مرتكب ذلك
والساكت عنه يمكن سقر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه مضربون فالمفروض على حكام المسلمين
التقيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه النخلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فذاته سبحانه انه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل
فارق صديقاه فقال لم فارقتهما فقال وجدتك على غير الطريق فقتله فاصدا نصح هل يلزمه تعزير أم لا
والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه أعرف
بمفهوم كلامه المحتمل ولا شبهة ان في الطريق بديل عن الاضافة والمضاف محتمل أى لغير طريق
أو لغير طريقة القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن
يذكر والله أعلم (سئل) في شي يسعي دائما في عقوق أبيه ويأتي بكل ما يشوش عليه
ويؤذيها ساكنا معه بداره مسينا في حقه فأخاف أن يراه يأمره بأمره وعشرته بالخروج من ملكه
فيمدده بالقتل ويؤتى اليه بالنزب ويشرع في سبه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه
امرأة فعلاه الذين بهذا السب وسأله الامانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفت فترقت
صفت عفت وقد كبر الا أن ضعف بمقاساة اخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور
في عقوق ان الشباب فهل يلزم بنفقه ونفقة والديه ويجب عليه أن يحسن عشرته معه ويضمه الى
عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق افتونا وليكم الثواب من المهين الخلاق (أجاب)
يلزم هذا الشق العاق بافعاله التعزير البليغ باجماع من الامعة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع
فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويحل وعظم وكرم رغم انه رغم أنه ثم رثم
أنفق قتل من يارسل الله قال من أدرك والديه عند الكبر أحدهما أو كلاهما ثم لم يدخل الجنة
وعن عبد الله بن عرانة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكفر رثم الرجل والديه قالوا
يارسل الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه
ويلزمه بطبعه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير الاتفاق بحقه بحاله الزاجر لامثاله لانها
معصية أخرى محرمه بالاتفاق وعجز الابن عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الاتفاق بل
صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكسب فلا بدق بالشاب الكسب أن يكلف أباه الى
التعب والجهد وقد وعد العاق بعدذاب النار في أحاديث تخرج عن الحد بسبب الانكار
والحاصل انه ان استمر على ذلك كان من حرم الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخسرة
الكبرى فيما خسارته بارتكابه ذلك فقد أوقع نفسه في أشد المهلك والله سبحانه وتعالى نسأله
السلامة في العرض والدين وأن يحتم لنا بالصالحات والمسلمين أجمعين والحمد لله رب العالمين
(سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته بغيبته بغير اذنه وبها زوجة أخرى أجنبية عنه
هجم عليه وانقل أخته مع جميع مالها من الاسباب الى دار غصبا هل يحرم عليه ذلك ويكون
مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير الاتفاق وهل اذا صدر صاحب الامتعة
الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه باحضارها ليشار عليها بالدعوى والشهادة
أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع
لشيخنا الشيخ محمد بن الحنفى مثل هذا فتاوى بما صورته في فتاواه يلزمه ردها ويرد جميع الامتعة

مطلب فيما اذا قال لصديقه
وجدتك على غير الطريق
فاصدا نصح لا يعزرو ويصدق
في انه قد ماذكر
مطلب في عقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من
الخروج من ملك الاب بعد
طلب ذلك منه يعزربما
يليق به

مطلب فيما اذا هجم دار
زوج أخته وبها زوجة
أخرى أجنبية عنه وأخرج
أخته مع امتعتها

الى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب على المتعدى بأخذ الزوجة والامتنعة ودخول دار الزوج
 بغير إذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم
 مجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعى المنقول ليشار اليه فالتون والشروح
 والفتاوى طاحته فيغير المدعى عليه على احضاره لما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل يؤذى
 المسلمين بالتجربى على أخذوظاقتهم من غير خجعة ولا أهلية للاستحقاق فإذا يترتب عليه وهل
 يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن
 وظيفته بغير خجعة ينزل والا يبق على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر
 في كتب علماءنا من يؤذى غيره بشول أو فعل ولو بغمز العين يعزى وفي البحر صرح بمجرمة
 أخذوظيفة الغير بغير خجعة وبعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قائلا لا يحل عزل القاضي
 لصاحب وظيفة بغير خجعة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم لينتقمه فقد
 قال في الظهير بترجل يصل ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به والله أعلم
 (سئل) في أمير أرسل رجلا بصاوبن له الى فرضة يا فاليمعه جعرفة أمينها نباع البعض وبقي
 البعض وأخفى فرودة ووضع مكانها فرودة نصراني وانكشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
 بالمرلة وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليه باعترافه بيده وسجل ليعرض على حضرة الأمير ليردعه
 عن مثل ذلك هل للأمير ردعه وتحقيره وتغزير أم لا (أجاب) نعم للأمير ردعه ومنعه وتجزه
 ونهره واقامة التعزير عليه وإيصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الأمانة ومن
 ارتكب المعاصى فهو جدير بالاخذ بالنواصي فليس لمن يعصى المهيمن حرمة ومال الذي يغنى
 الفساده قام والله أعلم (سئل) في رجل أذى آخر بقوله يا كافر يا جاحدا أنت مسلم ولا يؤكل بل
 كافر مشرب بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزى القائل فقد قال في النظم الوهباني
 ولا تكفر من با كافر وهو مسلم * وبأهم التماويلوا يعزى
 وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القائل لمثل
 هذه المقالة ان أراد الشتم ولا يعتقد كفرا لا يكفر وان كان يعتقد كذرا انما يطبق هذا بناء على
 اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين
 الاسلام كفرا كافر اه وقد أجمعوا على انه يعزى والله أعلم

(كتاب السرقة)*

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجه انه من بيته فاتهم امرأته تدخل على زوجته أحيانا
 هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله ويحبس وتمس بعذاب بمجرد دعواه أم لا
 (أجاب) لا يقبل قوله الجرد عن البيئة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان
 لأن السرقة من جملة موجبات الحدود الى محتاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأذى شبهة وقد ورد
 في الحديث الشريف ادروا الحدود بالشبهات ولا تحبس ولا تمس بعذاب قال في البحر في
 التجنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة
 أو غيرهما ما يجب فيه الحد أو القصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين
 مستورين (أجاب) لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لأن
 التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماءنا به وعن صرح به صاحب

مطلب اذا كان يؤذى
 الناس باخذوظاقتهم من
 غير خجعة يعزى ويجوز
 اعلام السلطان به لينتقمه
 عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة
 يرجه الأمير ويقم التعزير
 عليه
 مطلب اذا قال لا تخربا كافر
 يا جاحدا يعزى القائل ولا يكفر
 ان أراد الشتم الخ

مطلب فقد من بيته بعض
 أمتعة زوجه انه فاتهم
 امرأته تدخله لا يقبل قوله
 الجرد عن البيئة ولا تعذب
 مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
 أو غيرهما لا يحبس بمجرد
 الاتهام بل لابد من شهادة
 عدل أو مستورين

* (كتاب السير) *

(سئل) في كنيسة بلدة غر بها مسجد لجماعة المسلمين وشرقها مسجد لجماعة المسلمين أيضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتنعم بها أهل المسجد في التوصل
ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلوات وبها حجر يتنعم به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى
الشجر الذي بها فقطعه وأقاموا بها حادرا وأضافوها الى الكنيسة رافعين أصواتهم يادين
المسيح على وجه الاظهار ناقلين أنواع أطمعة لعلهم بالخبيخ والتخاليط مظهرين أنواع الفرح
والسرور والاستبشار لضافتهم الكنيسة واتصارهم على أهل الاسلام بجمع المسجدين عن
الاتفاق بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والابلام فهل يكون من ذلك مع انه لم يهد
لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا
لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه
لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على القبط الاول لافي البناء ولا في الارض وازافة البقعة الى
الكنيسة زيادة في الارض والحداد زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع وإذا
وقع رفع وخصوص في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينفع المسلمون بها ملاصقة لمساكنهم
فلا يحل للعاك الاذن لهم في ذلك ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه بل اختار
السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وعادة مطلقة واتصله ولده والجمهور وان قالوا
بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كان من غير زيادة ينقص أو تزير أو ارتفاع أو اتساع
انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الاخرة لانه مجرد مصصة حتى في حقهم أيضا
على القول بأنهم مكلفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد
وقع ان بعضهم قام بعونتهم والتزم بذلك فنصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية علامة نصرتي
أجازنا الله تعالى والمسلمين من أن تكون أعوانا في مثل ذلك وأتقدنا بجمعه وكرمه من هذه المهادي
والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر
في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي قتل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة تهاذ كره السبوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت بسبب من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع
ذلك بعصر نابا للقاهرة في كنيسة بجارية زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم بفتحها الخ ووجهه ان في اعادة تها بعد
هدم المسلمين اهلها استخفافهم بالاسلام واتحادا لهم وكسر الشوكة واتصار للكفر وهو
لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمه الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز
للدقعي تعليية بناءه أم لا (أجاب) بما أجاب به قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في العمالات
كالمسلمين ما جاز للمسلم أن ينفذ في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يتنعم من تعليية
بناؤه اذا حصل ضرر بخاربه من منع ضوؤه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي
أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ يفهم منه انه يقتضى عدم تعليية بناؤه وهو

مطلب ليس لاهل الذمة
الزيادة في الكنيسة سعة
وبناء

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم
مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها بالاجماع واذا غلقت
لا تفتح

مطلب يمنع الذي من تعليية
البناء اذا حصل منه ضرر
بخاربه في ظاهر المذهب

قوله كان ذلك أولى كذا
بالاصل اه

مطلب لا يجوز لاهل الذمة
أن يعملوا ببناء عسم على بناء
المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الذمة
أن يسكنوا محلات المسلمين
ويؤمروا بالاعتزال عنهم
مطلب دير لطائفة من
الربان تشتت غالب بنائه
مع الدور التي لهم بجواره
أراد ورفع ذلك الخ

ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا ينفع عن تعلية بنائه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله
هل يجوز لاهل الذمة أن يعملوا ببناءهم على بناء المسلمين ويسكنون دارا عالة البناء بين الجسيران
المسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يتعنون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمروا
بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله
واغتني من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجار له لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف سفل قوله وهو
الذى أفتى به أنا وفى النظم الوهبانى اه وليس له رفع البناء ويقتصر اه قال فى شرحه بعد كلام قلت
وفى الكلام اشعارنا بغير منع من انشاء البناء العال على بناء المسلمين اه وهذا وان أفتى به قارئ
الهداية لكن الاول مع كونه ظاهرا للمذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للحديث الشريف
الموجب لسكونهم لهم ولنا وعليهم ما علينا والله أعلم (سئل) فى دير معد لسكن رهبان طائفة
الافريج القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية فى ملكهم ونصرتهم ملاحظة لجزر
الدير وقد تشتت غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائها وقد ورد لاهل السلطان بتعمير الدير
المعد لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشتت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور والجارية
فى ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل تجديدهم ليلسكنوها ويحفظوا برفع بنائها ليكون
البناء مانعا من دخول الاصوص اليهم لئلا ينوب ذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم
اعادة ما انهدم كما نظارت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذنب الامام الاعظم لا فرق فى
ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبيت النار وتعمير ما تشتت منها واعادة ما انهدم من
البيوت والدور والجارية فى ملكهم المعدة للسكن جائزة بلا خلاف لالتخلف ذلك لاجتماع فيها
للعادة واطهار شعائرهم واذا حكموا ببناءهم ودورهم للتحفظ من الاصوص لئلا ينوب على
أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم فى ذلك وان كانوا قد نصوا على أنهم ليس لهم رفع بنائهم على
المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلى على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن للتحفظ لئلا ينوب على
أموالهم وأنفسهم كما شرح لا يتعنون كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فى يهودى يملك طبقة من
جبله دار تلقاها اربعة اعمام يهودى راكبة بيت من جبله دار لمسلم تلقاها اربعة اعمام يهودى
وكل منهم ماساكن فى الدار التي له كما كان يسكن أبوه من قبل ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودى
من سكنى طبقة والتعلى عليه قائلا الاسلام يعمل ولا يعمل عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان
الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذى العالبة على دار
المسلم وسكناها اذ ملكها ما لم تهدم فانه لا يعدها عالة كما كانت ومن صرح بذلك ابن النخبة
فى شرح النظم الوهبانى وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) فى أرض قراح مجاورة لقرية أهل
الذمة عاها مالسكنها بئس معلوم لشخص وسلمها بالاختلاف هل يجوز بيعها ولشترتها أن يبيعها
للقرية المذكورة لدفن أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين أن
الملك مطلق للتصرف فى المال كبر فلهم بيعه لمن شاءوا وللمشتري التصرف فى ملكه بالتحاذر مقصورة
وقد صرح فى التاترخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا دارا أو
بستانا من دور المسلمين فى مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يتعنون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها
فيعملون بها ما شاءوا كالمسلمين اه والله أعلم (سئل) فى رجل يدعو الشوق الى زيارة القدس
والخليل تفر الى الله الملك الجليل فيخرج فى بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين
وطائفة من أهل الذمة فيعجبونه للائمن على أنفسهم وأموالهم ولجئون اليه عند دخولهم من

مطلب طبقة لذي فوق
دار مسلم تلقاها بالارث
لا يجاب المسلم بتمنع من
السكنى لكن لو هدمت ينفع
من اعادةها

مطلب أرض قراح فى جوار
قرية أهل الذمة اشتراها
رجل من مالسكنها واراد
المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج فى بعض
السنين لزيارة القدس فيلقاه
طائفة من المسلمين وطائفة
من أهل الذمة الخ

ظالم أو قاطع طريق ليلذب عنهم هل يشكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا يشكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فممنع عما يمنع عنه المسلم كلنا وبالمرح واللعب بالحمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم كالملاهي والنواحيش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة من نارة القدس والخليل وفي الاشهاد والنظر نقلنا عن الملقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي لا انجر والخزير ولا يكره عبادة جاره الذي ولا ضافته اهـ ولم يزل أشل الذمة بخروج من قوافل المسلمين في أسفارهم من غير تكبير على من يأوهم ويدلهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقيهم أو يستخدمهم أو يحسن إليهم أو يبيع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والفتنة الطاغية العاتية بل له في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات أصل أصيل في الجواب عن مثل هذه التفتيات والله أعلم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولده عرسا وضرب خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه الشمع الكشكش ويتف به مشيعوه محتاتين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا انه يجب على أهل الذمة اظهار النذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدير بحثائه اذ استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه عنهم من الباب الفاسخة حرياً وغيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع والابرار الرفعة ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة أولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرمعظمهم لا ارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فعليه بالارباب وفي الاشهاد والنظر بجعل الكافر ظم كقرفلوسم على الذي تبصيرا كذراه والله أعلم

* (باب العشر والخراج) *

(سئل) في العطاء الديواني المعبر عنه لدى أهل البحار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التجارى المقاطع عليه بخراج المقامة من قري بيت المال وقرر فيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولده أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف فيه السلطان برأيه أو بأمره المفوض اليه ذلك من قبله (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا ان من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء الخول حرم العطاء أي منعه العطاء فلا يعطى له شيء لا وجوباً ولا استحباباً لانه نوع صله وليس بين يديه ولا يسمي عطاء فلا علك الانا قبض ويسقط بالموت ومن صرح بأنه صله لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذكور فاذا انقررت ذلك علم ان الغلة المقاطع عليه توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منها حتى يرى من له أمر بيت المال وهو السلطان أو من أنابه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصاريفه بما يقضي به ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والخزيرة والله أعلم (سئل) في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول ما ذونه بعض الخراج منها فباعه له باذنه بعد قبضه له بمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه له لكونه ملكاً بالقبض أم لا (أجاب) صرح علماءنا رجحهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما بعد قبضه وايضا في شقته ومن ملك شيئاً يملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات السائغة لانه لا شرعاً وليس للذي ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يد

مطلب أظهر الذي الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولده عرساً بالطبول وغيره ممنع منه ويجب على أهل الذمة اظهار الخ

مطلب تبجيل الكافر كثر

مطلب عزل السلطان بعض التيمارين قبل ادراك الغلة وولى غيره توضع الغلة اذا أدركت في بيت المال ومن مات أو عزل من أهل العطاء منه
مطلب باع ما ذون صاحب العطاء باذنه بعض الخراج بعد قبضه له ثم عزل صح البيع وليس لمن ولى بعده ان يطله
مطلب اذارهن المزارعون الارض السلطانية تسنين لا تبطل قديمته

من ارعين يتعاقبون عليهما بالزرع حبلا بعد جيل ضاق بهم الحال فوهو هالاهل القرية على مبلغ
معلوم قضوه منهم شارطين عليهم ردها لدعهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض
عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انهم الهيم
وانكروا والارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون
عنها لعدم بطلان قدسيتهم بما ذكرنا لا ترك لهم به أعنى بالرهن وان لم يصح وانما بطل قدسيتهم
بالترك اختيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض
سلطانية يتواردها عليها الزرع أباعن جدا خلتوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد باقها
على ما كانت قد عمل بها بقي القديم على قدمه أم لا (أجاب) بترك القديم على قدمه نص على ذلك
نعم لأنوا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية تليق المال جارية في تيمار شخص أجرها من زرعها
يدراهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل زرعها الجراد هل تلك المزارع الاجارة المذكورة
أم لا تلك الاجارة لكونه لا ملك له فيها (أجاب) قد تقرران أراضي بيت المال بسلوكهم امسلك
أرض الوقف وان اجارة غير ناظره لا تنفذ والاراضي الآن التي في أيدي المزارعين ليست ملكا
لهم وانما هم مزارعون فيها لا انقطاع مالكيها كما حرره الكمال بن الهمام وليس لهم فيها حق
اللاحق المزارعة التي هي مجتهد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحنفى من
له من أهل الوقف حق السكنى له أن يسكن غيره الا بطريق العار به دون الاجارة لان
العار به لا يوجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة فانها يوجب حقا
للمستأجر وهو لم يشترطه له فلا يصح هذا وفي الاشباه والنظائر الاجارة للارض كأنخراج على
المعتمد فاذا استأجر هال الزراعة فاصطلم الزرع آفة ووجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده
هذا من تلك الاجارة فكيف بمن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان يبيده أرض
سلطانية يديسها هي جعل له السلطان قسمها نظير عطائه مجز من كانت يبيده عن عمارتها لعدم
الآلة فدفعها للشخص واستمرت بيده عشرين سنين ودفعها لثالث واستمرت بيده سنة ويريد
من كانت يبيده أولان يرجع في أخذها والحال انه لا سب ولا غرس والثالث قد ذكر بها وهاها
للزراع فهل لذلك مع ما أنفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضي التي لبيت المال والناس
تزرعها على الثلث أو الربع أو الخمس ونحو ذلك لا ملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا
هبها إلى غير ذلك من الاحكام التي تجوز في الملك فلا رجوع للأول فيها وانما حق الاعطاء والمنع
للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بها برمنهم دم اذا رغب في شرائها
انسان بضع قيمتها هل يجوز شراؤه لها بمن ولاة السلطان نظير بيت المال أم لا (أجاب) نعم
يجوز بهذا الشرط كذا ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه ما يلي
الفتح كبت في فتوى رفعت الى شرا السلطان الاشرف برسباى الارض بمن ولاة نظير بيت
المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذى ولاة فكبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعبادة بالله تعالى
جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كانه أجاب لا يجوز كالا يخفى وهو مبني على قول المتقدمين ما على
قول المتأخرين المتني به لا يخصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان على الميت
دين لا وفاقه الامنه أو رغب فيه بضع قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لفرجاجة اذا
رغب فيه بضع قيمته على المتني به وهذه مسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تنقيش وقع من
نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب ارض سلطانية في
ايدى الزراع عن ابايهم أراد
بعضهم قسمها الخ
مطلب أحر أرض بيت المال
المزارع فزرع المستأجر
وأكل الزرع الجراد لا يملك
المزارع الاجرة

مطلب أرض سلطانية مجز
من هي في يده عن عمارتها
فدفعها لآخر ليس له الرجوع

مطلب أرض بيت المال
لا ملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ

مطلب ارض لبيت المال
فيها برمنهم دم رغب انسان
في شرائها بضع قيمتها يصح
وان لم يكن للمسلمين حاجة

الى غير حقيقة ليوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اهـ ومنه في
النهر (واقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي التيمم وجاز لولي
التيمم بيع عقاره بضعف قيمته جازله ولو كان فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه
يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال التيمم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه والله
أعلم (سئل) في أرض خراج المقامة كأراضي بلادنا ليجعل في الخراج على صاحب الأرض في
كل سنة مبلغا معلوما يغرس فيه فلم يتيسر له الغرس ومضت مدة سنتين ولم يغرس بها فزرها نحو
الخطئة والشعر هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقامة (أجاب) لا يلزمه
الاخراج المقامة لنفسه اذا جعل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي
الكافي لا يجوز زلا لامان أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقامة لان فيه نقض العهد وهو
حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقامة الى الخراج الموظف كحوضها ظهر لكن اذا ثبت في
أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنهم اقامت أصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالخصصة
من ارضه وبالادراهم أو غيرهما من الذنائب والعروض وما يصطغ أجرة اجرة فتلزم فيه أحكام الاجارة
فلزم وفي واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حدث وحدث التخلية وشرا أنظر ولم الاجرة من
التفكير من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك
الزارع زرع الأرض الخراجية الموظفة الصالحة للزرع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه
الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس يدرجل ملكا وأرض الغراس جارية في تيمار
الاسباحي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قد مر معين ثم ان غالب الاشجار فنت وبق
بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار الباقية والباقية بالتام كان يأخذها سابقا
فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذها على الاشجار كلها الباقية والغائبة أم على ما بقي من
الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الأرض المذكورة له
ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب اجرة المثل في الأرض المذكورة
ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقية الأرض لبيت المال والتيماري اجارتها بأجرة المثل كما صرح
به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي الغراس عن ذلك المكر
داره القائم اذ هو أحق بها بأجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رقبته الأرض لبيت المال والخراج
لمن أقطع له فلا ملك له لمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزبون عن ملك مالكه
والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال يبدع اجارية واردون على الزرع بهامدة حياتهم واناؤهم
من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يدرفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل
له ذلك شرعا أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل تنفي في يد زرع اعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها
بإجماع العلماء وانما حقه فيما عليهم من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جوارا عطاء لمن
استتمته نفسه وعمل بالاقاعدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم
(سئل) في رجل تدعوه الناس بمحمد بن واهمه الحقيقي بمحمد وعلمه تيمار براءة سلطانية المكتوب
فيها اسمه الحقيقي بمحمد لا يوجب ذلك خلافا لبراءته أم لا (أجاب) لا يوجب خلافا
فتعدد الاسماء أمر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها هذا الامر
ما هو نافذ هذا ولا يستدر لمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد
الاسمين كحوضها ظهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الخند بعد ان أدركت الغلة والزيت

مطلب أرض خراج المقامة
اذ جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لا اجل
الغرس ومضت مدة ولم يغرس
لا يلزمه ما التزمه
مطلب أرض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت في أرض مصر
كان المأخوذ منها أجرة

مطلب اذا ترك المزارع
زرع الأرض الصالحة للزرع
يلزمه الخراج الموظف
مطلب أرض لبيت المال
فيها غراس لرجل فبني
بعضها وأراد التيماري أخذ
عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب أرض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في البراءة بمحمد
ويدعوه الناس بمحمد بن واهمه
الحقيقي بمحمد لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب مات أحد الخندق
ادراك الغلة يستحب
الصرف الى قرية

مطلب أرض عشرة
موقوفة أمر السلطان
بصرف العشر الى جهة ليس
للمتكم عليها أن يتبع
مطلب أرض لمسجد قرية
لم يعلم عليها خراج أراد
المتكم على القرية أخذ
الخارج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناظر الوقف
على المزارعين اكدا
الحنطة والشعير امداد
معلومة وهو باطل لا يثبت
في ذمتهم

مطلب ليس لقسم أرض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو ظلم قسم أرض
القسم يوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

من القرى التي في تيماره فهل ذلك حق له ولزعمته المطالبة به أم لا من يت المال أم لمن وجه
السلطان نصرة الله تعالى التيماره (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من أهل
الغطاء في آخر السنة يستحب الصرف الى القرية لانه قد أوفى تعبته فيستحب العطاء له كذا في البحر
وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أخی زاده لمات في آخر السنة صرف الى القرية لانه
قد أوفى مشقته فصرف اليه لكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج
عطاءه فالأصح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لأن استحقاق العطاء ينظر في الصلة والصلات لا تتم
الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفنه وارثه كذا في البيانية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلاتها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر
السلطان نصرة الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمتكم عليها أن يتبع من دفعه
محتج بانها وقف ولا شيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يتبع من دفع العشر فان علمنا قاطبة
صريح حوائج بانه يجب في الأراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض
لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكم على القرية وهو السباهي الا
أن يأخذ عليها خراجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحمل
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين المعدة للركوع والسجود
فبيق ما كان على ما كان ومن أحدث على سيوت الله حاد ثا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالنظر
والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكدا الس الحنطة
والشعير والقطن وغيرها مدام معلومة عليهم وقتا طرأ عجز الحدس والخمين رضوا أو
غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف تقتضي
الفصل يكون القول قوله بمنزلة القول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا
ولا يثبت في ذمة المزارع لانه ربح محض اذ هو يبيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ مافي الكدس
مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة الا يرى الى ما روى عن جابر انه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لاي علم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي
واما الشرع في مثله التميز والقسمة بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص
في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله ويمثل هذه الاوضاع يكون تقرب الى النار وقد نص سائر
علمائنا ان القول قول المزارع بينه وقد شككنا ان ارطاة خيانة المزارعين فارسل اليه عمر رضی
الله عنه دع امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالخيانة خلفه وكل امرء الى الله وهذا
الشرع الشريف في حادثة فالتقوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أمخون الربا
كالذي ينسك أمه والله أعلم (سئل) في أراضي القسم التي يزرعها الناس بالخصه هل لقسمها
أن يضربوا عليها شيئا معلوما في مقابلة حصتهم به وبه فصلا وذلك على وجه الجزر والخمين
ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجزر
(أجاب) ما يفعله بعض القسم مع المزارعين ويسمونه فصلا أمر خارج عن الشرع الشريف
بعيد عن الدين المنيف ويزاد بعدا بفعله جبرا وقهرا ليتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم بأخذ
الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار
بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسما لها
زرعها مدام معلومة مختال لها هو الشرع والحق وهو قسم غلاتها بالربع حسب عادتها فيما يحصل

وانتق أهل القرية على توزيع ماقضاه على قراريط أهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم المخصصة ماجة له عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلة حيث لم يكن رفعا بحسب المتحصل من الغلة لاعلى وجه الجور والاعتدى بحيث ان يجعل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراريط لان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذى يقسمه التقسام وبأخذ المخصصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على النفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال وقد مضت سنون وهو يعطى ما عين عليه من الخراج وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغراس الملك مسلك الروماني الذى لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال معروض للامام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما ما هو ملك في أرض الخارج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خارج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافتقر فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذى لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قرية الى أخرى جارية في تيمار جندى فكنت مدة سنين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة بابل وسوقد قنت بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة ولتيمارى اخرجها منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استلمه كفضمن قطعا وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاتارخانية عن الذخيرة وأما اخرجها من ان قرية لكونه مضرّا فجمع عليه لاسماع كونه أفاقا نزل بالاملاك له فيها وقد نفي عمر رضى الله عنه رجلا كانت نفقة تيمار الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف هذا النزول الا فاقى الذى لا ملك له بالقرية مع اضراره والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيه هل أن يقلع غراس زيتون بها مباح لاهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك اعماله تناول الخزاء المعين له من جانب السلطان لا اتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غراس زراعتها غراس شجر زيتون في أرضها فهل لاحد المتكلمين على احدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بماعلى شجر الزيتون من عداها المقرر فيصرفه المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العدا المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغراسون في مقابلة الاتعاف بالارض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكة فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذى يخصها كما يجزى في الزرع الشتوى والصيفى وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يشمله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربان الظلم وكثرة التكليف من بالضحية ومباشرة وكالة وهو جوبية وقواسية وطباخه وسياسة وأنواع من الظلم بطول تعدادها لا أصل لها

مطلب غراس زيتون مملوك في قرية وبها زيتون روماني لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رحل من قرية الى أخرى وصار يزرع في أرض الخارج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قلع غراس الزيتون المباح لاهل القرية

مطلب غراس أهل القرية الموقوفة على جهات شجر زيتون بها لا يختص به بعض الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربان كثرة الظلم لتولى القسم نقل قسمه ما من الربع الى الخمس

في الشرع ولا يعرف القانوني ولا يخجل أن قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فتقبل
متولى ما فيه من الربيع الى الخمس لما رأى من أن لا عارة له ما يدون ذلك جعل قسمهما
الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكتابة حجة بذلك لما رأى من
المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع عليهم ما لا يعمران على ما فعله المتولى وأقره
عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لانه اذا أعيد الربع
امتعت الزراع عن زرع أراضيها بالكلية أم لا (أجاب) قد تقر راي العلماء ان الظلم يجب
اعداؤه ويحرم تقريره واذا اجلت الارض ما لا تتحمل كان ظلماً يجب اعداؤه ولا شبهة ان خراج
المناسعة على حسب الطاقة فاذا لم تنطبق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطبق الخمس بان كانت أرضاً
قليلة الربع كثيرة المون بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل ربه شيء بعد المون أو كان
يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعالمه لعلمك اجلنا
الارض ما لا تنطبق فقال لا بل جلنا ما تنطبق ولو زدتنا لطاق رقتن السككا كي انه اذا جاز
النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولى
وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فثبت تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متولياً كل سنة للعشار عشرين نظير ما عليها من العشر
هل للعشار أن يطلب العشر من زرع مستأجرها أو مستحكرها أم ليس له عليهم سبيل
(أجاب) صرح في البحر نقلاً عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر بل ولا على المستحكرين سبيل
عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده أراضي بعضها وقف وبعضها بليت المال
يزرعها بالحصه هل يملكها بذلك فتجبر بعدموته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قتلها هل اذا
وضع أحد بني المزارع يده عليها من أربعة أو تصرف فيها مدة ثم مات هل لزواجه وسائر بناته أن
يخاصمن بنه فيها ويقاسمهم فيها كقسمه أم لا كهم وتقبرى على الفرائض الشرعية أم لاحق
لهم فيها (أجاب) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لا دلك المزارع فيها بالاجماع فلا قورث
عنهم كما صرح به في البازية وغيره فليس لزوجة المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها
بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته مالك باجماع المسلمين والارث انما يكون فيما
تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما تركه والله أعلم (سئل) في قرية نصف أرضها وقف
والنصف سلطانى جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة المظالم وطال عليهم الامد وهم قاطنون
ببلاد الاسلام وقد نكدوا وتناشوا وتكروا أو طانهم وأراضيهم المذكورة بعد ما يزيد على
ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة
التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منها
لا سيما الناظر أو وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء زول
ملكها الى مالكها فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل
بالحصه وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علمنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعنى
دفع المتولى الارض مزارة فانتزاج أو العشر من حصه أهل الوقف لانه اجارة بمعنى انتهى
وفي أوقاف هلال أرايت القسام بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارة بالنصف ولم يشترط
العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض
العشرية على المؤجر لا على
المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا قورث فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها
وقف والبعض سلطانى اذا
خرج أهلها منها الكثيرة
المظالم لا يجبرون على العود

مطلب في حكم المأخوذ
من زراع أرض الوقف
وأرض بيت المال

المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود إلى بلدهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعدد ومثله نقول
إذا كانت الأرض أبيت المال وتدفع من أربعة للمزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما
صرح به السكندر بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وإن
أرض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها أجر فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر
لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر أفلاشي عليه فما
تفعله الظلمة من الاضرار به فخرام صرح به في البحر الرائق وفي التمهيد ما يفعل إلا أن من الأخذ
من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحة واجباره على السكن في بلدة معينة ليعمر داره ويرزق
الأرض حرام بلا شبهة وأجمعوا على الاقتصار عند التجزؤ الغيبة أو الهرؤ وب عن الأرض
الخارجية على أنه أمان أن يدفعها السلطان من أربعة لغيرهم وإن لم يجد من يأخذها من أربعة
يؤجرها وإن لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض وإن لم يجد من يشتري
يدفع إلى المزارع مقدرا ما ينفق في عمارة الأرض قرضا قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول
الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الخرج عليه وقيل انه قول الكل فاقصدهم على ذلك منع
تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال وبقي بان نظام وضلال لا يحل
بجبال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المربع والمآب (سئل) في أرض خارجية ألقى عليها
السيل حصبا وبعض أختبار فترك أربابها زرعها مع امكان اصلاحهم لها هل يجب عليهم
خراجها للموظف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم
الخارج ولا يعذرون بالترك مع امكان اصلاح قال في الخاتبة وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء
أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر نظران أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها من زرع فليقطع كان عليه
الخارج وفيها بعده قليل وإن كان في أرض الخارج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصلح
الماء اليها أن أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وإن لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله
أعلم (سئل) عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين فاستحققت الأرض بان
ظهرت وقفها أو صادها هل يؤخذ من الزراع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة (أجاب) قد خرجوا
من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاتر خاتبة والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع
آفة في أرض الخارج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتون والشروح والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سمي آفة
لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد وألحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شئ ان
الدودة والقارعة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسباع
والأفاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا لم يمكن السقوط على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة
والمقاسمة والعشر بل بالأولى في الآخر ينسحق ذلك بعين الخارج فمما فكنا بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوهما وهذا هو الصحيح الأقرب إلى العدل والابتعاد عن الظلم
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما يحكم من سيرة الأكاسرة أنهم إذا أصاب الزرع آفة
غرموا له ما أنفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا
لم يعطه الامام شيئا أقل من أن لا يغرمه الخارج والله أعلم (سئل) في أرض قرية قد قسمها الربيع
وهي وقف ارصاد من حضرة السلطان غرس أهلها السابون واللاحقون فيها زيتون باذن
المولين قد عيا وحيد شاغب المتكلم عليها أو أن جداد زيتونها وخافوا عليه الهلاك فخذوه لغيبتة

مطلب لو عطل زراع أرض
الخارج أرضه لحصى القاه
السيل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر أن الأرض
وقف خرجوا من العهدة
مطلب لو أصاب الزرع
آفة سقط الخراج بنوعيه
ومثله العشر ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

مطلب في أرض قرية وقتها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون فجاء الزيتون
بغية المتكلم عليها فالتول
لهم في قدره

بغير أذن ولا آت ينشط عليهم في حصة الوقت ولا يصدقهم فيه قال لهم فهل التول قولهم في ذلك
وعلم عليهم عتوبة لخدمهم في غيبته الضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لأن كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليه عليهم بغير قوله فإذا ادعى الزيادة عليه اليئسة
السرعة وإذا عجز عنهم أو طلب منهم المين على ما ادعى به فله ذلك إذا اليئسة على من ادعى والمين
على من أنكر أو اعطى الناس بدعواهم لا دعى أناس دماء أناس وأموالهم ولا يلزمهم عتوبة
يجمع ما لهم وحفظه خشية الهلاك والله أعلم

(باب الجزية)

مطلب إذا عاد أهل الذمة
وقالوا إن عادتنا أن لا نعطي
الجزية عن الأعزب إلى غير
ذلك لا يلتفت إلى قولهم

(سئل) في أهل الذمة إذا امتنعوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا ما لنا عادة أن
نعطى عن الأعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المتزوج منها غير ربع غرس ومشايخنا ما عليهم شيء
هل يتبع قولهم شرعاً أو لا يتبع وبأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم
ب دفع الواجب عليهم شرعاً ويرزقهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند
أهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت إلى قولهم
ولا يتبع بل كل من امتنع عن أداءها يردع ويرزق ويصفع وتؤخذ قهر أو قسر أو جبر إذا الجزية
هي التي عصمت دماءهم عن سيفنا ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من
قائل قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يجزؤون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا
بجفها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح وإذا ما قالوا هاندعوه إلى الجزية لآمره صلى الله
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولأنه بقبول الجزية ينتهي القتال
كما ينتهي بالاسلام وفي الحسنان عن عقبه بن عامر أنه قال قلت يا رسول الله أنا غزيتهم فلم يأتوا
بضغفونا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن أبوا إلا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على
شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكتر ضغفه بدرهم عررضي
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية
ولا اسلاماً إلى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا إذا كان
محمية وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا عندهما رجما الله تعالى ومن كل
بالغ سواء كان متزوجاً وغير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من شيء عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب ومن وأعمى وفقير
غير معقل وراهب لا يخاطب وشمل العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزمن والأعمى المقلولج
ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل
منه إذا أرسلها على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يؤدبها بنفسه فاعثاً والقباض قاعد وفي
رواية يأخذ بتلبسه ومنه زهراوي يقول أعط الجزية يادعي كذا في الهداية لأنهم مأورون
باعتنائها حال كونهم صاغرين وبجث الجزية طويل فتقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)
في دمي مات لأعن تركه هل تطالب ورثته بتمه أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية من مالهم

مطلب إذا مات الذي لأعن
تركه لا تطالب ورثته
بالجزية

بالاجماع اما عندنا فلقطوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها ككدين
الا دى ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث بيمينه انه لم يترك مالا والله أعلم
(سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجه وأخاها ام لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا
من هي عليه فلا يطالب بها أب بابنسه ولا ابن بآب فيه فيها كالدين الشرعى الثابت بذمة المدينون
لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غاب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

* (باب المرتدين) *

(سئل) في شقي لعن نبى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذى ائى عليه الملك الجليل في القرآن
الكريم بأند او اه حليم فماذا يترتب عليه وهل اذا جاء تائب من قبل نفسه راجعا عما قال يدفع عنه
موجب الردة الذى هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حدا ولا قبه أصلا ففي البرازية
وغرها من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارثون العباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكاثر الاصل والمولود بينهما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئه
ما يرجع عما قاله لان تائبنا على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح و زال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا قبه أصلا سواء كان بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تائب من قبل نفسه المتتردق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يصرف فيه خلاف لا حد لانه حق تعالى به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين وكحد القذف لايزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبى بشر والبشر جنس تلحقهم المعرة الامن أكرمه الله تعالى والبارئ منه عن جميع
المعائب بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرد به المرتد لاحق فيه لغیره من الادميين ولكونه بشرا
قلنا اذا شتمه على الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل حدا وهذا مذهب أبى بكر الصديق رضى
الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال
الخطائى لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال يحننون المالكي
اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى
ملعونين أيفاءتقوا الله واقتلوا تقتيلا سنة الله الية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقبلوه ومن سب أصحابي فاضر به وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبى رافع
اليهودى وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في
كتاب الصارم المسؤل على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كافر تافق بقة بقوله في الدنيا
والآخرة الاجاعة الكافر بسب نبى وبسب الشيعين أو أحدهما وبالسحر والزندقة الى آخر
ما فيه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل
هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبى الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم
(سئل) في مسلم سلب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط

مطلب في حكم سباب سيدنا
ابراهيم

مطلب في حكم سب سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

السوق من تكبر أعظم الفوق فما حكم هذا الشق اللعين أقول ما أجورين (أجاب)
حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنف حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه
مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل بالمرتدين وعن سرح بذلك ابن افلاطون في كتابه
المسمى بعين الحكماء حيث قال ناقل عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أغضه كان
ذلك منه رد وحكمه حكم المرتدين وفي الاشباه والنظائر كل كافر تاب فقبولته مقبولة في الدنيا
والآخرة والاجماع الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد
ويزهر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو
القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الانبياء عليهم السلام فإنه يقتل حدا
ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جأنا بامن قبل نفسه كلمة تردق فانه حد
وجب فلا يرد بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لانه حق تعالي به حق العبد فلا يسقط
بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى
ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس لحقهم المعرفة الامن
أكرمهم الله تعالى والبارئ منزعه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يشترط فيه المرتد لاحق
فيه لغيره من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل
أيضا حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل
الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا احد من المسلمين اختلف في
وجوب قتله اذا كان مسلما وقال يحنون المالكي أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن
شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أيما اتفقوا أخذوا وقتلوا اتفقوا لاسنة الله الآية
وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن
الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقولته ومن سب
أصحابي فاضربه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان
يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطيل وهذا وكان
متعلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول
وقامه فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب الجروا الله أعلم (سئل) في
نصراني ذمى تجرأ على الجنب الرفيع المحدثي صلى الله عليه وسلم بالسب فاذا لم يمت شرعا
خصوصا اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصارى ومدح الاسلامية (أجاب) (يبالغ في
عقوبة ولو بالقتل فقد صرح علماء وانا به يجوز الترتي في التعزير الى القتل اذا عظم موجبه وأي
شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قيل اليه نفس
المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يجترأ أعداء الدين الى احرار أئمة المسلمين بسب نبيهم
من الكفرة المرتدين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما تقدم الزاهدي في حاويه بقوله يخ قيل له في الخروج
الى دار الحرب متجرا فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان أراد به ان يرجع
ثمة أكثر لاضرره وان أراد به ان دينهم خير كفر قال ولكلامه هذا وجه أحسن منه ان الكفار
خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقله خيانتهم وغرهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ
ولاتهم أموالهم بغير غش أو بغي بنس وهو الظاهر لا يكفر اه لم كانوا خيرا من المسلمين في

مطلب في نصراني سب سيدنا
محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي
يخ قيل له في الخروج الى
دار الحرب الخ

المعاملات المتعاضد على أساسهم على تقوى وأساس الكفر على غير ذلك مثل له حكمه ظاهرة أو
سبب جلي (أجاب) الظاهر أن السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده
فوجد أثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفر فإنه آمن من فواتهم واستراح منهم وترك
التعرض لهم ولم يغير بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئا
فقال لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع
التصولين را حزا حص وقع بينهما وبين صهره خلاف فقال لو بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم
آثم بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معلا بأنه يدل على التعظيم وبأنه
منتهى بل وبأنه لو قدر مجيئه وشفاعته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية
بريرة لما عقت فقال زوجها وأبو ولد فقال أنا حر في قال لا ولكن أشنع قالت لا حاجة في فيه
فاجتمع المذهبان على عدم كثره والذي يظهر أنها الجماعة والله أعلم (سئل) في رجل يدعى العلم
ويزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى امرأته وأعجبه حلت له بغير دنظر سواء كان لها
زوج أو لم يكن ويدخل بها هل إذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تقيصا لمقام الرسول عليه أفضل
الصلوات والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقيم على المرتد وهل إذا تاب تقبل
توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مردا فيرتب عليه أحكام أهل الردة من وجوب قتله فقد
صرح علماءنا في غالب كتبهم بأن من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام أو استخف بهم فإنه يقتل حدا ولا توبته أصلا سواء كان بعد القدرة عليه
والشهادة أو جاء تابيا من قبل نفسه لأنه حق تعلق به حق العبد فلا يستقطب بالتوبة كسائر
حقوق الأدميين ووقع في عبارة البرازية ولو عاب نيا كفو قد ذكر المفسرون في قوله تعالى وإذا
تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور في
ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان قد أوحى الله تعالى إليه أن زيد يطلق زينب وأنت تتزوجها بتزويج الله إياها فلما تشكى
زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانما لا تطععه وأعلم بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم علي جهة الأدب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم أنه
يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يرد أنه يأمرها بالطلاق لما علم أنه سب وتزوجها وخشى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زيدا وهو مولود وقد أمره
بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من أنه خشى الناس في سب قد أباحه الله تعالى له بأن
قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلم أن الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم قال
قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من
المفسرين والعلماء الراشدين كالإمامين بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن
العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأته زيد ورمي
أطلق بعض الجاهل يعني النسفة عشق وهذا النعمان يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم
عن مثل هذا أو مستخف بجرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن
وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج
فما فرض الله له أي ما كان عليه من أثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة
الله في الذين خلوا من قبل من الأنبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا تعالى ليس

مطلب لو قال لو جاءني النبي
ما فعلت لا يكفر وكذلك الأمر
بأمره

مطلب من قال ان النبي
كان اذا نظر الى امرأته
واعجبه حلت له تنقيصا
بقامه الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى
واذ تقول للذي أنعم الله
عليه الآية

قوله وهذا النعمان هكذا
بالاصل الذي بايد بنا ولعل
الاحسن فهذا الخ ويكون
جواب أما وغير ذلك تأمل
وحرر اه صححه

فيه نقص للصلي الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الاذى منه معصوما كان أو غير معصوم فلما انظر النبي
صلى الله عليه وسلم الى امر أزد يدتناهوا بقلبه ان يطلقها زيد تزوجها واما الباح لا يستحي منه والله
تعالى أخبرنا ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجارية الشرعية فكان جوابا
للمناقض وقد طلقها زيد وخطبها اله النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أهلك خيرا مني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت وقالت الامر لله والرسول لله من جابر رسول الله صلى الله عليه
وسلم اه باختصار فخطبته صلى الله عليه وسلم وتوجه اياها به يزيد يكذب القائل كان اذا نظر الى
امرأة أو أعجبه حلت له بغير نظره ويدخل بها خيلاء القائل حكمه بين العوام - تنص المقام الرسول
عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاق به في الاسواق ولا تقبل له توبة
عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فتوى شر بفتنة
شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومن قيا واستنزأها فاذيلزمه شرعا (أجاب) سرح كثير من
علمائنا بكفره قال في الجفر في تعداد المنكورات والبقاء الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أي
يكفر بالبقاء الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى لآثم فذمار قال جبه
بازنائه فتوى أو رده قيل كفر لذه حكم الشرع وعبارة البرازية بكفر بغير انفا قيل ولو قال ليس
كما أتى أو قال لا يعمل بهذا يعز راذيا بشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والتدريج انما هو عند
عدم ارادة الاستنزأ بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستنزأ بالشرع والذين يكفر باجماع المسلمين
والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل لمن استنزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل
أعاذنا الله تعالى من المواقفات وختم لنا وللمسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في منول على
أوقاف سيدنا خليل الرحمن علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسل جماعة من القلائد
وسجنهم ظلميا بغير طريق شرعي فوكوا اجماعة من عشيرهم ليأتوا الحاكم العرف المولى من قبل
مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليخضروهم مع غريمهم مجلس الشرع
الشريف فحضروا واستغاثوا فأرسل الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه
لمجلس الشرع الشريف فقال لاذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف
فقال أنا لأنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاظم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه
بالبيئة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به
قائلا له بالتركية يانه سويله فصل له بذلك اذاء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيهم من
قبل السلطان فآذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا وما يلزمه
على ماصدر منه من سوء أقواله وشنيع افعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الانام
أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام
المرتدين المقررة المسطرة في الفتون والشروح والفتاوى المستغنية عن الشرح والتبيين من
وجه الاهانة بالحس وكشف الشبهة والقيل ان ليبيحدا الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا ما
يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد
صرح الكثير من أئمتنا رحهم الله تعالى آسين ان من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين
عز رضى باب اولي ما وجب وحشة ويعقب آذية من الالفاظ الخسنة المستعملة للاستخفاف
والاهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصا بذوى المناصب الملقاة من الحضرة الخاقانية فان الله
تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الاقنيات عليهم والاستهانة بهم اذ

قوله وخطبها اله النبي صلى
الله عليه وسلم كذا بالاصل
وهو تحريف ولعل صوابه
وخطبها النبي أو نحو ذلك
تأمل اه معججه

مطلب لورى الفتوى على
الارض ومن قيا يكفر

مطلب لو قال المدعو الى
الشرع لا أنظر هذه الدعوى
بغلظة وتعاظم مستخفا بكفر

مطلب من آذى غيره بقول
أو فعل ولو بغمز العين عز

هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في موضع التكريم مضر قبيح ذميم
والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن
لا أدب له مع الحق فهو آثم يجرم ومن يهن الله فإلّا يهن من كفر الله سبحانه وتعالى ولى التوفيق
والهادى الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
في قضية تتعلق بالخنايات من قتل وجرأت فأولوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائهم
الحرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة
الشرع أو استخفافا فلاريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجزى عليهم أحكام المرتدين
وان لم يكن واحدا منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال لخصمه حكم
الشرع كذا فقال خصمه من يرسم كرمى كتم بشرعنى كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ أنا
أعمل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بشرع من عماد الدين ومن لم يفرق بين شرع الله وبين
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان
العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وبعاطورقوا الى هدم
الشرعية بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز إزعاجهم في الضلال واهمال أمرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوص فيما يتعلق بهذا الشأن الذى طالما ضربت العقوبة دون بسببها
حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام فالتعين على حكام المسلمين
والاسلام وسائر اولاد الانام ثدرك هذا الامر الخطر المشكل وتلا في هذا الشأن الصعب
المذهل واليقظة ليرد مثل هؤلاء الى الشرع المحمدى وترك ما عداه مما ينزل الله به من
سلطان ومن أبى وتمادى منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا
بالله المهين المتعال السه مرجعنا ومردنا وعليناه اعتدانا في سائر الاحوال اللهم قومنا
سما الشريعة وارفع عدها وثبت قوائمها باسمك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم امين
(سئل) في رجل سكن دار الله ثلثها والثلث الاخر لا خرق له ان شر بك بطلب قبعة الدار
أما ان تستأجر حصته منه أو تهائه فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم ارض
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفت بانه حدث خالف الشرع ففقد كفر وبانت زوجته
منه و يلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل ثبت بذلك كفره أم لا
(أجاب) اللهم انى أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفر لك مما لا أعلم انك أنت علام
الغيوب اعلم أن علماء ناصرحوا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن
يادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بحد اسلام المكرة والاسلام بعلم الكفر شيء عظيم ولا
يجزى الرجل من الايمان الا بخود ما أدخل فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر
للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوى عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بخود ما أدخله
فيه ثم اتقن انه ردته يحكم بها وما يشك انه ردته لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشد مع ان
الاسلام بعلمه في الدنيا للعالم اذا رفع اليه هذا لا يادر بتكفير أهل الاسلام مع ان بعضى بصحة
اسلام المكرة (أقول) قدمت هذه التصريحا فافهمنا قلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أمه وفي الفتاوى الصغرى الكثير
شي عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل
كلمة الكفر عدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم

طلب من قال لأعمل
بالشرع بل أعمل بدعائم العرب

مطلب قيل له ارض بالشرع
فقال لا أقبل ذلك فأجاب
مفت بانه كفر وبانت زوجته

بعد الصبر على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة
اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد تنفع التكفير فعلى المنفى أن يعيل الى
الوجه الذي يمنع التكفير محسناً للظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا خرج ارادته وجوب الكفر
فلا ينفعه التأويل حسنة وفي التارجية لا يكفر بالمحتمل لان الكفر نية في العقوبة فيستدعي
نهاية في الجناية ومع الاحتمال لامهية اه قال في الجرح والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر
هازلاً ولاعباً كثر عند الكل ولا اعتبار باعتداده كما شرح به فاضحيان في فتاواه ومن تكلم بها
بها خطأ أو مكرهاً لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عداً لما كثر بها عند الكل ومن تكلم بها
اختياراً جاهلاً بما كثر فيه اختلاف والذي تحررانه لا يفتي بكفره مسلم أمكن حمل كلامه
على محمل حسن أو كان في كثره اختلاف ولو رواه ضعيفة فعلى هذا فأكثر لفاظ التكفير
المذكورة لا يفتي بالتكفير بها ولقد اذمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها اه والله أعلم (سئل)
في نحو عرب السعدانة ونحو عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
الوادى الذين يطلقون نسائهم في تزوج الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة
أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقاً ويستحلون ذلك واذا توفي أحد عشر من عشر بنات
مثلاً له ابن عم ونحو ذلك من العصبه وان بعد لم يورثوا البنات مطلقاً معه بل يعتدون بنات نسبه
ميراثاً يورثون ذلك اعصمته فقط ويستحلون ذلك ويستحقون بيعته صلى الله عليه وسلم ولكنهم
شكروا البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودأبهم الفساد في الارض
وقطع الطريق وقتل الانفس التي حرمها الله تعالى بغصب حق وبيعون الحرو ويقول بأنهم هذا
فلا حرج ابيعه لمن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم
الواحد منهم اذا جاءته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها أدنى قرابة يذبح شاة
ويطعمها لاهل بيته ويدخل عليها في الحرام ويعدّ هازجته معتقداً حلال ذلك فما حكم الله
تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعاً مع نهيهم لهم عن ذلك مراراً وأمرهم لهم
بالاستسلام والانقياد لاحكام الله تعالى فلا يزدادون المخالفة وخر وجاعن أمرهم (أجاب) قد
سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال
الحنفى رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحل حكم أمره وحرمة في دين
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث فهو أو عظموا امر اراحل قتلهم وقتالهم وأخذ
أموالهم ثم تنظر في حال نسائهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا تعرض لهن
فيعلن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبهن وبعهن كالخريجات اه وحيث قطعوا الطريق
وقتلوا الانفس وأخذوا الاموال فجزاؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما
جزاء الذين يماربون الله ورسوله وبيعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف أو يندوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
هذا حكمهم مع كونهم كفاراً به يعلم حل قتالهم مطلقاً والحال هذه ونبأ قاتلهم وأجر المقاتل
لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل)
في طائفة الدروز القائلين بالوهمية الحاكماً بامر الله العبيدى وبالتسايخ وبعدم نبوة نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم وغير ذلك واهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم
بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
هازلاً ولاعباً وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عرب
السعدانة الذين يطلقون
نسائهم في تزوجها الرجل
منهم بعد جمعة ولا يعتدون
بعد الموت أيضاً

مطلب في حكم الدروز
القائلين بالوهمية الحاكماً بامر
الله وبعدم نبوة نبينا وغير
ذلك

الدين على يقين اسلامهم و يترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما اشترع عنهم من اخفاء الكفر
واظهار الاسلام واذا أغار المسلمون وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها (أجاب)
صريح العلامة السكال بن الهمام في فتح القدير بأن من يظن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق
ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا فيه كالتزديق لأن ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى
ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده دينا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى
هذا فطبق العلم بحاله اما بان يعتبر بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه والحق ان الذي
يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبغضا كذره الذي
هو عدم التدين بدين و يظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظن نابه وهو عري والافلو فرضاه
مظهر لذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وقبيل توبته ككثير الكفار المظهرين كفرهم اذا أظهروا
التوبة اه وفي الخاتمة قالوا ان جاء الزنديق فافقرانه زنديق فتاب عن ذلك تقبل توبته وان أخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخاتمة بلدة دعي أهلها الاسلام
يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاعار عليهم المسلمون وسبوهم
فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق للمكهم يجوز شراء
النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الا لا ينهم أنقر واما الاسلام ثم عبدوا الاوثان
كافوا مرتين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق البكر ولا يجوز من أهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للمكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم
اه والله أعلم

(*) كتاب اللقطة *

(سئل) في رجل القبط بهيمة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا اشهاد ولا بينة
فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب فلو صدقه في الالتقاط
وادعى انه لنفسه لاله اختلف أئمتنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف
القول قول الملقط ارجع الى البحر تجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين
بغير إذن مالكها وخبأهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردعهما الى
مالكهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعر يف بل حبسهما في بيته حتى غصهما متغلبا لاقدره
للمالكين على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أنه شهد بلا
بينه (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردعهما على مالكهما
فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله و يضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا
كذب المالك في ذلك وادعى تعديده عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله
التقطتهما لا اردهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضمانا عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله
تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بهامغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من ارض من
مزارعي القرية بدبا لات من عنده على ملكها أم لا (أجاب) لا على ملكها بذلك وانما على ملكها بتقليد
السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدبا لات من عنده لزمه اجرة
منها لبيت المال حال كونها خالية من الآلات التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المقتى
به والله أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب
والملقط اللقطة
مطلب اذا ادعى الملقط
اللقطة وأنه أشهد لا يقبل منه
الايبنة

مطلب في قرية سلطانية
بهامغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدبا فتح الباء وتشديد
الدال منوناهو المكنان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الشام

* (كتاب المفقود) *

(سئل) في ناظر وقف قبض من مستقبل أجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يكن المستقبل الاستغلال فلم ينرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح عل لما قبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد مرح علمنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا تعرض غرضه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي أن يوفي به شيأ من دينه لأن بقاء حياته بالاستحباب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركته وأباعه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ورجع المشتري على باعه باليمن وإن تعذر تأخرت مطالبته إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مفقودت بموته موت أقرانه لدى حاكم شرعي ثبوته شرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قيامه لسماع الدعاوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمخر صداقها بمته وأثبتته بوجه القيم المزبور للثبوت الشرعي والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته دار فقول للقيم بيع الحصة المزبورة لوفاء مؤخر صداق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له بيع الحصة المذكورة لوفاء صداق الزوجة لأنه قد ثبت في العمادة وكثير من الكتب والعبارة لها وإذا كان لم يثبت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر وأدى إنسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصلا للغيبة المنقطعة بمنزلة الموت وفي المنتقى إذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمفقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتكاثرة والله أعلم

* (كتاب الشراكة) *

(سئل) في دار مشتركة بالارتبى أحد الشركاء فيها بناء فحاكمه شرعا (أجاب) صرح علمنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا إذا بنى باجبار وآلات هي له وإن بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لأقيمة لما وضعه من عنده لاهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمل وإن بناه من النقص المشترك من ماله فإله ملك له بنقصه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منقطعاً على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) إن بنى بأقاضيها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له إذا هدم فيتبع هدمه وإذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير نقاضها بماله القيمة وطلب القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فإن وقع في نصيب الباني فيها والاهدم بناؤه وأخذت نقاضه التي بناها لانهامه له ولا يخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاغلا فملكه بملكه فيؤمر بالرفع أن طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقسمة شركائه بعمارتهما وإصلاح حيطانهما وممرتها وهنم منعون هل يجبرون على العمارة أم لا (أجاب)

مطلب قبض الناظر أجرة
مستغل ثم فقد الناظر ولم
يكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم موت المفقود
وعليه ديون يباع عقاره
لأجلها

مطلب بنى أحد الشركاء
في المشتركة بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

مطلب لا يجبر الشريك
على العمارة

لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصته الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارج واختلفا فالقول لذي اليد والبيئة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في أخوة أربعة تلقوا عن أبيهم تركه فآخذوا في الاكتساب والعمل فيها لجهل كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حوّلوا بالاكساب بينهم سوية وإن اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا (أجاب) نعم يكون الجميع بينهم أرباع الكل ربع وإن اختلفوا في الرأى والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خبوة على وجه الشركة والله أعلم (سئل) في أخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصل بسعيهما أموالا من دواش وغيرها ولا نريد أحدهما مماندة الآخر وممانعة المال مناصفة وبأبي الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصله بسعيهما وكسبهما مشترك بينهما يجب قيمته بينهما مناصفة أم لا (أجاب) نعم ما حصله بسعيهما مشترك بينهما لا يجوز أن يختص به أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى شركة وجوه واشترى من جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتهم ما نهل تكون الخسارة عليهم سوية أم لا (أجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم ما يشترط له في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم ما سواها من عقد الشراء وبأبى وأبى أحدهما التضمنها لكلا والله أعلم (سئل) في رجلين لهما فدانان اتفقا على أن كل ما ياتي في الأرض من بذرهما بينهما ما قصار كل منهما يطلب من شريكه البذر بالمقاييس في الأرض بينهما فيسمله بعد كيل حتى يذرا قدر ما علموا منهما فاتفق أن أخصب أحد البذرين ووضف الآخر والا أن أحدهما يقول لشريكه بذري ولا يذرك لأن فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما مضعفه وخصبه أم لا (أجاب) الخارج بينهما ما حاللهما والله أعلم (سئل) في مغربلين اشترى كوا على أن يغربوا للناس بقايا بر ونهم ويكون المتحصل بينهم سوية فرض أحدهم وقصديده واحد منهم عرضه هل ما يتحصل يعمل بقيتهم يقسم بينهم على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض أم لا (أجاب) المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اثنين شريكه بالخيانة هل يقبل كلامه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهم من (أجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تحلله على الخيانة المبهمة لم يحلف بكافي الأشباه والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشترى كوا شركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي يده المال عند ارادة قسمه ان له كذا وصدقه شريكه وكذبته ورثة الميت هل يقبل قوله يمينه أم لا (أجاب) نعم القول قول من يده المال ان له فيه كذا وكذا اذ الله فيصدق في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني ثمناس معدة لطبخ الدبس اتفقا على أن يؤجرا ذلك والاجر بينهما فاعتطت آتية أحدهما واغانه الآخر على الطبخ في آتيتهما بالحكم في ذلك (أجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في آتية أحدهما فأجرهما للصاحبين ولا آخر أجر المثل لعملة معه ومثله الذي تعطلت آتيته ما طبخ فيها قبل أن تعطل فأجرهما للصاحبين ولا آخر أجر المثل لعملة معه كن دفع لا خردية لا يبيع برأى يظهره على أن الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالربح للمالك البر والمالك الدابة أجر مثلها وكذا رجلين لأحدهما بغل ولا آخر بيعا واشترى كوا على أنه يؤجر ذلك والاجر بينهما فهو فاسد ويقسم على عمل البغل والبعير والقروع الشاهدة لذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشترك بينهم قاش مصري باعه أحدهم لرجل ذي فلسمه

مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان في معيشة فما حصله بسعيهما يكون بينهما

مطلب الخسارة على الشريكين بقدر المالك

مطلب بينهما فدان اتفقا على أن البذر مناصفة فأخصب أحد البذرين وضعف الخ

مطلب مغربلون اشترى كوا على أن ما تحصل بينهم بالسوية فرض واحد الخ مطلب اذا اتهم أحد الشريكين شريكه بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد الشركاء الذي في يده المال ان له كذا بصديق

مطلب اذا اجروا في النحاس المشتركة بينهم للطبخ فالاجرة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته

منه ثم دفع الثمن لأحد الشركاء فأدعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصروته أدى
فلان بن فلان على فلان أن من المشترك بينهما وبين كل من فلان وفلان قاشا مصريا وأنه باعه
للمدعى عليه بذلك من الثمن وتسلمه منه وإن المدعى عليه دفع عنه فلان الذي هو أحد شركائيه
بغير إذنه وبطال به بذلك زاعما أنه لا يلي قبض الثمن إلا المباشر للبيع رسول الله عن ذلك فأجاب
بأنى أشتريته بذلك من شركائك فلان الذي أذعبت أنى دفعت له الثمن بغير ذلك ودفعت له الثمن
ورب سبب ذلك ذمتي هل تسع من المدعى هذه الدعوى المذكورة أم لا تسع ليكون دفعه
لشريكه المناوض بغير إذنه موجبا لبراءة ذمته وإن لم يأذن له بالدفع ويؤخذ بما تراه في الدعوى
وقوله دفع لفلان الشريك بغير إذنى وإن كان هو المباشر لقد البيع أم لا (أجاب) المقرر في سائر
الكتب متونا وشروحا وفتاوى أن كل واحد من شركاء المناوضة وكسبل عن الآخر وكسبل
فكل دين لزم أحدهما بتجارة وغيب وكفالة لزم الآخر حتى أن أحدهم لو أجر عبدا غان
للمستاجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كان للآخر أخذ الآخر فأن كل واحد منهما وكيل عن
صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكسبل بما وجب عليه بهما فصار كل واحد منهما
مطالبا ومطالبا فاذعنت ذلك فظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قضه شرعا وأنه
توهمه بسبب عدم أدنه وإن كان مباشر العقد البيع أذله الرجوع على المشتري توهم باطل
داحض لا يسوق له الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لأحد شركاء المناوضة موجب
لبراءة ذمة المدون له وهو وكسلا عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماءنا قاطبة والله أعلم
(سئل) في أخوين شرعيين متقاضين والكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية
والعقود والبيعة فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وإن كتب اسمه فهو عارية أم لا
(أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما إذا علم أنه وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغرض اشتراكهم على أن
كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جعلها أو أكثر هل تصح هذه الشركة
أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجرة جعلها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المتحصل على
عدد السفن بل أجرة كل سفينة لزمها ولا يشارك غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين
أشركا فاسلم أحدهما رجلا في جلوده للآخر المطالبة به أن يصح السلم أو برأس مال السلم أن
لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم والمسلم إليه الامتناع عن الدفع
أشريكه والله أعلم (سئل) في أسكافي اشترك مع آخر على أن يشتري له الجلود عمله وهو يصنعها
فقالوا لربح بينهما أنصافا لهذا النصف بعمله وللآخر النصف بعمله هل تصح هذه الشركة أم لا
تصح وإذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل
كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله لأنه عمل فيها إذنه على أن يكون له نصف ما زاد في ثمنها
وهذا فاسد كما إذا دفع جارية ممرضة إلى طبيب وقال عالجها فإن برئت فزاد في قيمتها أجرة بيتنا
فإنه لا يصح وللطبيب أجرة المثل وقد مر أنفق في ثمن الأدوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر
أشركوا شركة وجوده على أن يشتروا إنسان من رجل بوجودهم ويبيعوا أو يربح بقدر المشتري
ففعلوا وأدخلوا ثلثين منهم رجلا ثانيا يعينهم بغير إذن البقية هل يكون شركاء الستة أم لا اثنين
أم لا ولا وإن عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شركاء لم يأذن له بالاجتماع
إذا اشترى من البائع يكون له المثلث في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه بأذنه

مطلب اشتراه أحد شركائيه
المناوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون

على أن ما تحصل من كل

سفينة بينهم سوية

مطلب إذا أسلم أحد

الدباغين المشتري كيف

جلود ليس للآخر المطالبة

بها

مطلب اشترك رجل مع

أسكافي على أن يشتري له

جلوا وهو يصنعها

مطلب اشترك جماعة شركة

وجوه فادخل اثنين منهم

ثالثا يعينهما

في شركته وعز اجتهله فيه وان قال الله ما اشتريته من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صاحب
وصارا وكيلين عنه في ذلك وان لم يذكر اذالك أو ما هو في دعائه لا يصح وان لحقه متبعة في العمل
معهما طمعا في ما عيناه له فله اجر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد
الشركاء حصته منها بثمن معلوم لرجل بثمنته واشترى منه كروا وقاصصه والا أنشركاؤه
يقولون ان رمل للشركة لا لشركاؤه كافي الفرس وهو يقول ما بعث ولا حصتي وما اشتريت الا الى خاصة
هل القول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشتري الكرم الا الله يمينه ان
صح دعواهم بان قالوا بعثت للشركة واشترى للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون
الفرس مشتركة لا يارمه عين لنفسه الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين متقاضين
تزوج أحدهما زوجة بهر وزوج ابنه أيضا وزوجته بهر وقضى المهرين من مال الشركة هل
للاخر الاخر أن يطالبه بنصف ما وقاه له أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه
بنصف المهرين ويحسبه لأن ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصته أخيه واذ ترتب ذلك
بثمنته يحس فيه أم لم يوفه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليهما رجل فركبها
بغير إذنه ثم سلها للاحدهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الاخر هل له أن يضمن المتعدي أم لا
(أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليه أو بإجازة فعل المتعدي
على القول بان الاجازة تلحق بالافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع
الفصولين وذلك لما تقرر ان شريك المالك أجنبي عن حصته شريكه فكذا أنه يدفعها الاجنبي فيضمن
كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في آخر الخامس بقوله (فمن) سئل مولانا عن مواس لهما
غاب أحدهما فدفع الشريك الاخر كاهما الى الراعي فهل يكتل هل يضمن نصيب شريكه اجاب
انه يضمن اذ يكتنه حفظها سيد اجبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء
ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصب قيم الحفظ كذا أجاب والله أعلم
(سئل) في رجلين اشترى بائنا من قرية لبيعها في المزرب على الحنج فباعا عشرة من وكسد الباقي
فصار فيه أحدهما الى دمشق الشام وقايض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم
يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا يتخذ عليه ما فعله
شريكه أم يضمن قيمة حصته من الفرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت
شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان أذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في الفرس لتعديده بر كوبها
اذ كل واحد من شريك المالك أجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك
لما تقرر من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان كان فمقتضى الفرس كما
يتخذ بالتقيد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد
وعين له مكانا فتجاوزت فاذعين له المزرب وتجاوز الى دمشق ضمن ان تخصص الشركة
بالمكان فأنصواعا عليه فاطمة والله أعلم (سئل) في فرس يدا أحد الشركاء باع منها حصته وسلمها
للمشتري ثم ردها المشتري لبدائعه فماتت عنده قبل وصولها الى الاخر هل على واحد منهما
ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لأنه بردها له زال التعدي فان ترفع الضمان والله
أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة
ودفعت له دينه هل القول قوله يمينه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك يمينه وقد صرحوا
بان الشريك اذا قال قد استدنت ما تديننا وارواخذ دعواهم ان كان المال في يد المقر فالقرار

مطلب باع أحد الشركاء
حصته من آخر واشترى
بالبثن كرامان البائع فاذعى
شركاؤه ان الكرم للشركة
الحج

مطلب وفي أحد المتقاضين
مهر زوجته وزوجة ابنة
من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل
فرسا بغير اذن مالكها الا بغير
عن الضمان بتسليمها
لاحدهما

مطلب بيع بعض عروض
الشركة وكسد الباقي فصار
به أحدهما الى الشام
وقايض به فرسا الحج

مطلب باع من بيده الفرس
المشركة وكسد وسلمها الحج

مطلب اذا قال أحد
الشركاء استدنت من فلان
ودفعت له لم يصدق يمينه

صحیح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلا عن جواهر التناوی والله اعلم

(كتاب الوقف)

مطلب وقف على ولديه ثم
من بعدهما على مصالح جامع
كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كذب وقف على
الاولاد فصل فيه الواقف
اما كن الوقف الخ

(سئل) في وقف صورته وقف على فريخ وصالح ولدى المرحوم حرب بن مناحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنابلس يجرى ذلك أبدا لا بدین الخ مات فريخ فهل تصرف نأتمه لآخيه أم لمصالح الجامع أم لا غير ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا مصالح الجامع بل للفقراء إلى أن يموت الآخر الثاني فيصرف إلى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لأن صرفه لمصالحه مشروط بعبديتها وصرف حصصه الآخر بعده فإنه يسكوت عنه فلا تصرف لآخيه الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله أعلم (سئل) في كذب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف فجعل منها أولا ما هو مخصوص بالاولاد الظهور وروعها ما هو مشترك مرتباً ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه عذا شرطاً منها اذا مات أحد الموقوف عليهم عن ولد أو ولدوا انتقل نصيبه واذا مات عن غيره فإلى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تجب السفلى فهل حصص من مات عن ولد أو ولدوا فيه ما تنقل له عملاً بقوله المذكور أم تكون لذی الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق بتم والا حق الظاهر المراد بقوله العليا تجب السفلى ويكون حكم المنصوص بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا أم حصل اختلاف في الاشتراك بينهما التخصيص أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه عذا شرطاً مرجعاً إلى المشترك والخاص لانهما واحد باعتبار سمي الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه غام خص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين والا حق مؤكداً على عادة الواقفين من انيائهم بالمؤكداً كتوليهم طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد الاصل يجب فروغ نفسه لا فروغ غيره والله أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربعة داخلها اشتعل على فاخورة ومعصرة يتون أعني بدا غير ان كذب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتحديد أم يخص الفاخورة دون البد عملاً بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود اذا محدود ودفع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود وغايته انه ترك شيأ لا يشترط ذكره اجماعاً وأيضاً قد تقرر ان العقار تقع المعرفة به بمحدوده لا باسمه حتى اشتراط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا ولي السلطان ناظر إلى وقف دل له عزله بغير رجعة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منصوب السلطان ومنصب القاضي سيان وقد صرح في الحائنة ان منصوب الثاني لا يغزل بغير رجعة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كالمؤكل عنه كما أفاده في الجرو وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتبهت مصارفه كيف يشعل في غلته (أجاب) ان لم يقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقاً فان لم يعلم فعل القوام أيضاً علم أصل المصروف على الزرية فيصرف إلى الكل من غير تمييز كعلي أعني ولا تقدم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقف معلوماً هل يصرف عليه معلومه ويبقى في وظيفة الكاتبة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكاتبة (سئل) في وقف قد شرط واقفه واشتبهت مصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاقاً فيه فما الحكم حيث اشتبهت

مطلب اذا وقف رجل
محدوداً يشمل الوقف جميع
ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان
أو القاضي عزل من وليه
ناظر بالاجنحة

مطلب في وقف اشتبهت
مصارفه

مطلب يصرف إلى كاتب
الوقف ما كانت تصرفه الخ
مطلب ادعى رجل استحقاقاً
في وقف اشتبهت مصارفه

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الأولاد
الذكور والإناث ما دمن
قاصرات الخ

مصارف ولا يعلم ما كانت تسرفه القوام (أجاب) لا بد للمدعي من أن يثبت دعواه بالبيعة
والإيصاف لشيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه
أصله الموجودين الآن هم الخواجا زين الدين عبد القادر والزيني استحقاق البالغ الرشيد
الخالي العارضين وعلى من سيحدث لهم من الأولاد الذكور والإناث يتم على حكم القرينة
الشرعية ما دامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعدهم أولاده الذكور على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم وأقاربهم بشرط فيه الاثنان ثانيا وقهما بالنسبة وسفر
ففيه الواحد عند عدم المشارك تحجب الطبقة العليا الطبقة الدنيا على أن من توفي منهم عن ولد
أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولد ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين
أعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه ابن يوحى في طبقته وذوى
درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو شيء منه وترك ولدا أو
ولد ولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان
حيوا بعد انقراض ذرية الواقف المشار إليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم
شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد
الذكور دون أولاد الإناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما أعلاه وشرط الواقف شروطا
منها أن يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه يلتقي الواقف الموجودتين أن الوقف وهما أصل
وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سلمانية ولكل بنت ستحد للواقف المذكور في كل سنة
ثمانين قطعة وإذا أنفت بنات الواقف فلا استحقاق لأولادهن في الوقف المذكور ولأولاد
أولادهن سواء كانوا ذكورا وإناثا فإن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور هذا
لفظ الواقف مات الواقف وولد المذكور وان بناته أصله ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي
أبناء بناته وبنات أبنائه وأولاد بناته فهل لأولاد بناته الذين أبواهم من الجانب استحقاق في
الوقف أم لا وهل لبنات أبنائه استحقاق أم لا وإذا قلتم لهن استحقاق هل لأولادهن من الجانب
استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين
أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ما دمن قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ
يصرف إلى من ساواهن في الدرجة من أخوتهن وأبناء أعماهن وأخواتهن وبنات أعماهن
القاصرات حدث لدرجة فوقهن لعدم صرفه إلى أبنائهن وينزلن عنهن من الوقف منزلة
موتن فيصرف إلى ذوى درجتهن أم يختص به أخوتهن عملا بقول الواقف على أن من مات عن
ولدا وولد ولد الخ فنصيبه لولده أو ولد ولد ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوحى في طبقته فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوى الطبقة مشروط بعدم الموت
عن الولد أو ولد الولد وهذا أعنى والدفن ميت عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق إلى حين بلوغ
الاخت وكأهو أقرب إلى غرض الواقف من صرف نصيب الميت إلى ولده أو ولد ولد كلف الحال
(أجاب) لا استحقاق لأولاد البنات الذين أبواهم من الجانب بشرط المصرح بعدم استحقاقهم
في قول الواقف أن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وأمات البنات فلهن
استحقاق لهن من أولاد الظهور لكن ما دمن قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الأولاد وأولاد
الأولاد على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليات دوام التصور عن درجة
البلوغ إذا لوصاف شرط فسلمن غيرهن به وإذا بلغن صرف استحقاقهن إلى من ساواهن

في الدرجة ولا يختص به اخوته من النصف استحقاقهم بعد البلوغ سكوت عنه لم يبن الواقف
 لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بعدر العبارة المتقدمة ومؤاها اذا وجدت درجة أعلى من
 درجتهم فهو متسوم بين أهلها على القرينة الشرعية والوجودت درجة مساوية فهو متسوم
 بين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوته باستحقاقهم فغير ملتبس
 اليه لان ما دخل في استحقاقهم انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول
 الواقف على ان من مات عن ولد أو ولد ولد فصيبي له الخ بل هذا الاستحقاق مستقل ارتفعت عن
 صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو
 اعتبر ناهذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كاهوطا عرفها توهم ساقط
 الاعتبار فليتامل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا على نفسه مدة حياته ثم بعده على
 أولاده الموجودين الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وأمنة وصالحة وأم الفرج وعلى من
 سيحدث لهم من الاولاد على القرينة الشرعية ثم بعد ذلك كورين المذكورين أعلاه على أولادهم
 ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم على القرينة الشرعية أما الاناث من بنات الواقف وبنات
 أولاده المذكور الموقوف عليهم اذا كن خالات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل
 واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تزوجن عادهن على الشروط والترتيب المشروح
 أعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث وتزوجات
 أو غير متزوجات فاذا انقض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفنا
 على أقرب عصابات الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مات
 الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج وبنت ابن ابنه عبد الكريم امرأتين بجارية
 متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ربع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم ينقسم بينهما
 وبين ابن بجارية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لجارية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص
 بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ربع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا
 شيء لجارية ولا لابنها اما هي فليكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه
 منهم وان لم يستحق من بعد اذا مراد من أهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف آن
 الوقفية وان لم يستحق بعدوا ما ابنها فشرط الترتيب المستفاد بين الطبقات فلولاهما لاستحق
 مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين أولاد بن الواقف لكونه أفراد عن محكم
 مستقل حيث قال أما الاناث الخ ولولا لاهلا استحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل
 منهم ما حجب بمحبوب بالآخر فان قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن بجارية في الوقف
 قلت بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كاهوطا عرفنا صيغ اصعما من
 أصابعه في علم الفقه والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفنا وشرط في كتاب وقته مانصة أنشاء
 الواقف أن اباه الله تعالى وقته هذا منحرا على ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث لهم من الاولاد
 المذكورين صفة دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد
 أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن أولادهم
 وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات
 من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد أو ولد له ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو
 في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن

مطلب وقف وقفنا على نفسه
 ثم على أولاده الموجودين ثم
 ثم وشرط في استحقاق
 الاناث ان يكن خاليات عن
 الأزواج فاذا لم يكن ذكر
 يعود الوقف الى الاناث
 متزوجات وأولاد الخ

مطلب وقف وقفنا منحرا على
 ولده حسن وعلى من سيحدث
 لهم من الاولاد المذكورين خاصة
 دون الاناث ثم وشرط
 حسن في حياته أبيه وخلف
 ولدا الخ

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك
 وإدأ وأسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حيا وقام مقامه
 في الاستحقاق فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وينفع على أولاده الأناث
 إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط
 والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الوافق المذكور المدعو حسن مات مصغرا في حياة أبيه
 وحدث للوافق ولدا اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتا فماتت وأعقب
 ولدا ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور
 في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم المذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
 ثم على أنسألهم وأعقابهم المذكور أم بالجهةين أم لا يستحق بجهة واحدة (أجاب) كل من الشرطين
 لو أنزل كلفي عمله في دخول محمد المذكور وقد تقررت أنه لا مانع من تراحم العمل والاضافة هنا
 إلى الأولاد إلى الواقف نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الأنسال والأعقاب
 إنما هي إليهم لا إليه ولا شريكه من أولاد أولادهم كانه ذكر من أنسألهم وأعقابهم وإن
 كانت جدته محترزا عنها بقيد المذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم إرضاه عند الامام الأعظم فهل للنائب ولاية
 إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصل (أجاب) قال في الجرائد
 وههنا تنبيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي ملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر
 على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فله في الاستدانة بأمر
 القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكروا القاضي في أمور الأوقاف اه فهو صريح
 في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وإنما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان
 في منشوره نصب الولاية والأوصياء وقض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتدال عليه والبحث فيه
 شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخافقي لما في إطلاق مثله للتواب في هذا الزمان من الاختلاف
 والمسئلة لأنص فيها بخصوصها فيما اطعنا عليه وكذلك فيما اطاع عليه شيخنا المذكور والشـ
 زين صاحب البحر وإنما استخراجها تنقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطانى جدي أن
 الطاحونة الثلاثية وقف على زيد ثم على أولاده وأولاد أولادهم ثم ثم وإذا انقرضوا كان للحرمين
 الشريفيين وكاتب وقف أن زيدا وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الطاهور ودون أولاد البطون ولا
 تعرض فيه لثلث الثالث وهذه الحجة الملقق بها هذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
 الجواب فهل ثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتنع أولاد البنات
 بموجب قوله ثم على أولاده الخ الموجب لإخراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه
 الحجة أم لا يعمل بشيء مما ذكر وإذا قلتم بالأخير ولم يوجد في الثلث الثالث تسك يعمل به شرعا
 واشتهت مصارفة الحاكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد القول ولا بمجرد الحجة لما صرح به
 علماؤنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
 الماضين وإنما العمل في ذلك بالبينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه
 الاول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الطاهور ولا يجوز ولا يبطل حقهم
 الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكورة
 قيراطا واحدا ونصف قيراط والذي يخص عبد القادر وبرايم المذكورين قيراط واحد ونصف

مطلب ليس للمولى ابطال
 الوقف ونصب الاوصياء
 وتولية النظار والامر
 بالاستدانة وانما ذلك كله
 لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط
 قوله وهذه الحجة الملقق بها
 هذا السؤال بحجة الخ شكذا
 بالأصل الذي يابى تناوينا
 اه محججه

قراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لاجماع المذاهب بأسرها اذ لو ثبت دعوى المدعين
 المذكورين الذين هم اعراف وعبد القادر بالبنية الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث
 على عدد رؤس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الاثني وذلك يختلف
 بكثرتهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى اعراف ومن يشركه قليلين كانوا
 أو كثيرين قراطاً ونصناو عبد القادر وأبراهيم بانفرادهم اذ نصناو بقسمة أولاد الظهور
 كبراً وأم قراطاً خمسة قراطاً فهذه قسمة مخالف لاجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعاً والحكم
 بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث أن أضل دعوى
 المدعين غير مدعوى شرعاً لجهالة المدعي بقوله وان استحقاق اعراف المذكور مع من يشركه
 الخ وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية للمدعي ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري
 مقداره وليس خصماً مع غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على أهل العلم فاذا علمت ذلك
 فالاصل ان من أثبت بالبنية حقاً فهو له فيجب على القاضي أن يطالب أولاد البنات بسنة تشهد
 بمدعاهم لان استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مطلقون فكأنوا مدعين
 والبنية على من ادعى فاذا عجزوا عن اقامة البينة يطلب من الاخرين بينة فاذا عجزوا واشتبهت
 مصارف هذا الثلث فقد سرح علماء زمانه ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
 قوامه كيف يعملون فيه والى من بصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك
 على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذ لم يعلم كيف كانوا
 يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيئاً للثلاث في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشئ
 هذا وقد اطلعت على ما في أيدي الفريقين من الحجج والتسكات فلم أجده ما يسوغ للقاضي الحكم
 بدخول أولاد البنات في هذا الثلث الا البنية الشرعية فليشد القاضي فواجهه على طلبها منهم
 فان لم يقيموها عنهم وليشد برخصية الاقتحام فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي
 العصمة والتوفيق نسأله الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه وسواغ نعمه والله
 أعلم (سئل) في عقار يد جماعة تاقوه بالارث عن أبيهم عن جدتهم برز الا ان رجل يدعى انه
 وقف جده مستنداً بانه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفتر
 السلطاني كاف في ثبوت كونه وفقاً أم لا (أجاب) حجب الشرع ثلاث البنية والاقرار والنكول
 لا مجرد الخط لانه علامة لا تدعى عليها الاحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل
 تجوز أم لا (أجاب) ان كانت قسمة تملك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب تجوز سرح به
 في التناوب الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية
 هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمل كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تملك أم لا (أجاب)
 صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم لم يزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر
 استاذنا ذناً شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد
 له بمسئلة الارض المذكورة وفي القضية ضعية وموقوفة على المولى فلهم قسمة قسمة حفظ
 وعمارة لا قسمة تملك فيحمل ما في الخصاص والموتون والشروع من عدم جواز قسمة الوقف على
 قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توقفاً بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
 وكل رجلاً باجارة مستغل الوقف وقبض أجره ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديداً
 يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المزول ايصال الغلبة اليه يقبل قوله أم لا

مطالب ادعى رجل عقاراً بيد
 جماعة انه وقف جده مستنداً
 الى دفتر سلطاني
 مطالب لا تجوز قسمة الوقف
 قسمة تملك
 مطلب يجوز قسمة الوقف
 للحفظ والزراعة
 مطلب لو ادعى وكيل الناظر
 باجارة مستغل الوقف دفع
 الاجرة له فالقول له به يمينه

(أجاب) قد تقر صحة وكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا علم له وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع عينه فلا عبرة بآكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع بمينه لان الوكيل أمين وقد أخبر عن ايمان الامانة فيقبل قوله بمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منه جدرانه واستغتمت سلمه ناظر وقفه لرجل بعمره بماله وبتفقه به سكا وسكنا بآكار مع ماومه في كل سنة قبله المستأجر ونى فيه شأ حتى صار ذارغبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه اهل تنقض الاجارة أم لا (أجاب) قال في البحر نقل عن المحط وغيره حاوت وقف وعمارة ملك لرجل أى صاحب العمارة أن يستأجر بآكاره نظران كانت العمارة لورفعت بآكار بآكار ما يستأجر صاحب العمارة كرفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بآكار ما يستأجره لا يكف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف يبدعها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر اسن المال والانت فبنت الاشجار وصارت الارض لمسا مترزع وتستقل في كل سنة والمتسكك عليهم يطلب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر المين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب القسم لكونه أنفع للوقف وقد تردفت كلمة العلماء فاطبة على ذلك وصرحوا بان يبقى بكل ما خروا أنفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض لمسا مترزع وتستقل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر المكلي على الوقف ولا قائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف يابدى مزارعين متعددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدي شيئا مما يدا بالآخر اذ اللذان كان زائدا فقد يكون لمعنى راء المتسكك على الوقف والاصل الصحة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة نخرا وقفا على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سجدت له من الذكور والاناث على القريضة الشرعية أما الاناث فلين الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الارواح فاذا تزوجن سقط حقهن وكلماتين عاده حقهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم وأولادهم واولادهم ونسائهم وعقبهم أي اماناتنا سلوا دائما ماتعاقبوا طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شرط في نفسه هذا منها أن يكون النظر في وقته هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى أن قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كن ذلك وقفا على أقرب عصابات الواقف واذا انقرض عصابات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله ثلاث بنات فتروجن وأحدث الله لهن أولاد فهل يصرف ريع الوقف لهن أم لا واولادهن أم لعصابة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لغير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل خل تناولين من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك أو فحقوا النالجواب مفصلا معللا (أجاب) اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أي امانات الواقف فليسقط حقهن بالارواح وأما واولادهن فلسقطهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قد نزع عدم هذه الجلة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم ريع وجود أتهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منه لموكله وسكن فيه بآكار مع ماومه زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف سيد بجاعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال ثم فبنت الاشجار والمتسكك يطلب القسم

مطلب أرض وقف يابدى مزارعين ادعى أحدهم أن مقدار أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سجدت له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الارواح ثم على سيدنا الخليل والآن لم يوجد البنات ابن متزوجات ولهن أولاد

فلا يصرف اھم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف رجھة حرم سيدنا الخليل فاذا كان
 كذلك فالصرف الى الفقراء كما حرجوا به في كثير من الفروع المساوية لھذه الواقعة قال
 في الاسعاف ولو قال علي ولدي تحزين فاذا انقضى فعلى اولادھما ابتدا متساووا قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي
 والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولادھ
 لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول
 فاذا مات أحدھما يصرف نصف الغلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج
 الدين الحافوني في مثل هذه الواقعة صرف بالصرف الى الفقراء مستدلاً بما نقلناه عن الاسعاف
 قائلاً والموزل عند مساو اھذا يعني في مكان النصف في نصاب مساوية فصح الاستبطاء ومثل ما في
 الاسعاف في اخائية والخلاصة والبرازية والتأخرانية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة
 فاذا علمت ذلك وان الصرف استنع بجهة الشرط وصار الحق فيسب للفقراء وكنت هن وأرواھن
 بصنعة الفقراء علمت جواز الصرف اليھن والى أزواجھن وأولادھن بجهة كونھن من الفقراء
 وخصوصاً الوقف منحرف في العصة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا
 في مثله يجوز تناول اولاد الواقف الفقراء عند تقدير وأما مسئلة النظر فلا شأن للارشد منهم
 بلا شبهة ان شرطه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونھن من الموقوف عليهم
 وان قام بهن مانع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحقيت بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار
 عليه والله أعلم (سئل) في كان وقف وضع رجل يده عليه مدعياً في المالك بالشرع من زيدي
 على ظھره يتناول في جوفه بني ثراوات تبع بالكان وبظھره وجوفه مدة سنين ثم اثبت وقفھه ناظره
 لدى الحاكم الشرعي بالبيئة الشريعة حسب ما وجد في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به
 الحاكم الشرعي ورفع يداؤه البالد كبر عنده حل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه
 ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل اذا منافع الوقف مضمونة صيانة له عن أيدي الخلية
 ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فان ضره فهو أعنى الباني المضيع لما له فليتبص الى اھتمامه وعليه
 أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناءاقل القيمتين
 للوقف متزوعاً وغير متزوع بمال الوقف بمثل مخرج في الاشياء والتلأثر وكثير من الكتب والله
 أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترطه الواقف
 ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي للمتولى الذي لم يشترطه الواقف لانه تصرف
 في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به
 في البحر أخذ اھمائي الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على اولادھ
 وأولاد اولادھ ثم وثق من جملة الوقف دار ودار كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر
 بالأصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بأنه أجرة الدار
 ونصف الدكان بمشائية غروش وان الاصيل والموكل يستحقان في الغلة الربع وبطالبان وكيل
 الاجرة المذكور بقرشين منها فاجاب الوكيل بان خيل لارجل من ذرية الواقف كان قد منع
 الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحجة ثم أحضر المدعيان
 شاهدين شهدان الاصيل واخوته اولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الواقف حكم نائب
 الحكم باستحقاقھما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن بشر كھما

مطلب اذا وضع رجل يده على
 كان وقف مدعي المالك وبني
 على ظھره وفي جوفه ثم ثبتت
 وقفيته تلزمه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف
 للقاضي لا لناظر الا اذا شرط
 الواقف له ذلك
 مطلب الوكيل في اجارة
 الوقف ليس خصماً للمدعي
 الاستحقاق

من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لأن وكيل اجارة
الدار والكان لا يصلح خضما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لأنه ليس مما وكل فيه في جامع النصولين
وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه جعل الاجرة لوكاه وبرش يوقف ولا يصح بكم بقبض
أخر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خضما للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو
الملك للمدعى انما هي على ناظر لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف
فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى بشرط صحة
القضاء منته قد وهو ان الخصم المقضى عليه وأيضاً شهادة الشاهد بان الاصيل واخوته والموكل
من ذرية الوقف لا تنفي حتى تين اذان البنت لا يدخل مع ان الذرية لطلاق النسل فلا يصح حتى
تين بياناً لا يتخلل فيه شيء ولا تنفي الشهادة بانه من ذرية كما لا تنفي الشهادة بانه من قرانه حتى
يفسر والقراءة والتعجب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال
ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقتضى له وأيضاً الوكيل عن أبيه لم يظهر
من عبارة الخاتم كل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الأول وهو
الظاهر من قوله وأمر الوكيل يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح
كونه مدعياً لاستحقاقه في الوقف لأنه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه
فانهم والله أعلم (سئل) في وقف أهل وقته أو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والاناث
تعاقت عليه فظناره بصرفون ربعه بين أولاد الظهور والبطون للذكر مثل حظ الانثيين ناظر
بعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الآن ناظر فصرف على أولاد الظهور
والبطون كما جرت عليه النظائر قبل مائة تزيد على عشر سنوات اتباعاً لما عوفي كتاب وقته
المسجل في السجل المحفوظ فنع الان من الصرف على أولاد البطون مستكراً كون الوقف
صادراً عن أبي الوفا المزبور ومدعى ان الوقف من قبل الشرفي يونس أم أبي الوفا المزبور وانه
خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبر من يده لدى نائب الحكم حجة عليها لتأنيذ القضاة
الماضين واحداً بعدوا احدهم المكتوب أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم
على ولدي أخيه أبي الوفا وشقيقه أبي البقاع ولده أبي السعادات ثم على أنسهم الذكور دون
الاناث فقربت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يد
دفعاً فكتب نائب الحكم للناظر حجة بجمع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جلد ما كتب
بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس شخص بالذكور ولاشئ للاناث ولا
لأولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجة المذكورة ولم يكن يد الناظر كتاب
وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة ثم هد على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في وجهه الوكيل المذكور
بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن بعملاً بمقرر الحجة المقررة
لديه وكتب له بذلك حجة وانه يرى حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث
مع الا بان الواحد منهم خضع عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعاً بمجرده هذه الحجة صحيح أم
غير صحيح وبعمل كتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ وبصرف النظر عنهم بموافقة
ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسماع صرف الناظر
السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ ثم قد صرح في الذخيرة بانه اذا
اشتبهت معارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كان

مطلب وقف تعاقت عليه
تظاره واحداً بعدوا واحد
وهم بصرفون لأولاد
الظهور والبطون والان
يدعى ناظره ان الوقف على
الذكور بمجرد حجة

يعملون فيه والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة
 شرط الواقف وهو المنظرون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه
 الاوقاف التي تقادم أمرها ومات الشهود عليها كان لها رسوم في دواوين القضاة وحتى في
 أيدي القضاة أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استهانا وقد سئل بعض العلماء عن
 هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذ قد عمل بالاستفاضة
 والاستيارات العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بأنه يحتمل
 حال المسلم على الصلاح ما يمكن فيجب أن يحتمل حال من سبق من التنازل على انهم كانوا يفعلونه
 على موافقة شرط الواقف ولا يحتمل فعلهم على المخالفة لانه في قبضه من المؤمنين وهذا ظاهر
 ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقصد
 استحقاقه خصم ما في اليس وكذا في نفسه وهو ثابت وقف عن الشرقي بونس وإبطال كونه عن أي
 الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بكل قبض غلة الدار من ساكنها
 زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهم ملكه وأقام عليه بيته انهم ملكه فانه لا يكون خصم ما في ذلك
 اجاعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصم ما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه
 وعلى ساكن من يورثه الاناث مع الاذيان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجهول
 عظيم نفوذ بالله تعالى من الزبغ والضلال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم
 (سئل) في أرض وقف معدة لارباع بالخصصة مات مزارعها عن ابنين وبنت وابن فأخذ ابن
 الابن يزرعها بالخصصة كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك الابن المزارعة باختيارهم
 والان يريدون رفع يد ابن عن مزارعتها اهل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا
 (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماءنا بأن حق المزارع يسقط بتركه الأرض اختيارا في
 الأرض التي هي بالخصصة سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله
 أعلم (سئل) في رجل استلم من مهور ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف
 مخزجة بيده فظهير المبلغ المذكور وهل يصح ان تكون أرض الوقف عوضاً عما استلمه أم لا
 (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا اعتاض بارض الوقف المحكوم به لا يجوز زواله
 بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز ان يكون عوضاً عما استلمه من مهور ابنته والله
 أعلم (سئل) في أماكن متعددة تعدت الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع
 الاخير منها مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان
 ابن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكيلاً أو أصيلاً
 (أجاب) لا تسمع كإقص عليه أكثر علمائنا قال قاضيان رجل باع عقاراً ثم ادعى انه باع ما هو
 وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزبلي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح
 القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان شجر الوقف لا يرزى
 الملك وفي التاترخانية ولو باع عقاراً ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العمدانية
 رجل باع داراً ثم ادعى انها كانت وقفاً فان أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لان التخلف يعقد
 صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلقوا فيه قبل لا تقبل لانه تناقض
 وقبل تقبل ثم قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعناهم
 لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهم ما تقبل وعند أي

مطلب مات مزارع أرض
 الوقف عن ابنين وبنت
 وابن ابن فصار ابن الابن
 يزرعها كما كان جده لا تنزع
 من يده

مطلب فرض لابنته عن
 أرض الوقف في مقابلة
 ما استلمه من مالها

مطلب في رجل باع عقاراً
 ثم ادعى انه وقف

حينئذ لا تقبل ونذكر شيد الدين هذا التفصيل وهكذا أفضل الامام النفسى وهو المختار وهو
 فتوى أبى الفضل الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في
 حقيقته فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا
 بينهم وهذا لا يخبر عارجه والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر المتولى في وظائف الوفاق هل يصح
 مع وجود القاضى أم لا (أجاب) بما فى الاشباه والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة
 أقوى من الولاية العامة وفعر عليهم افرغ ثم قال وعلى هذا ايلك القاضى التصرف فى الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال فى الجرد فى الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف
 حى فالرأى فى نصب قيم آخر الى الوقف لا الى القاضى فان كان الوقف مستأوفاً وصيه أولى من
 القاضى فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى فى ذلك الى القاضى اه فأفاد أن ولاية القاضى
 متأخرة عن المشروط له وصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضى فى وظائف الأوقاف
 اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع فى القاهرة فى زماننا وقوله يسير اه
 كلام الجرد فى النهر وظاهره انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر الملك الاجارة والدعوى فان
 أبى أجره الحاكم ببقى هل له ولاية الاجارة مع عدم بانه يحكم الولاية العامة جزم فى الاشباه
 والنظائر بانه ليس له ذلك أخذنا مما أفتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره
 ولاية تلك ولو كن قاضيا وبدل عليه ما فى القنينة القاضى لا يملك التصرف فى مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفى الجرد وشوش الجواب فى مسئلة الاجارة والحاصل ان
 المسئلة تحت وصيتها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهى الولاية الخاصة المختصين بان
 الناظر المشروط له التقرير لوقر شخصه فهو المعبرون تقرير القاضى اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم
 يشترط له ذلك فلا ولاية فى التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الواقف
 شرط التقرير للمتولى ومغناهم التصانيف معمول بها فاذا ارفع للمنفق ذلك يجيب بانه ان كان
 الواقف شرط له التقرير فى الوظائف فقتريره هو المعبر لا تقرير القاضى فان لم يشترط له فالعبر
 تقرير القاضى والله أعلم (سئل) فى واقف نص فى كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر
 بقوله يقرر الناظر فيكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضى فى تقرير
 الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله
 أعلم (سئل) فى وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على ولده الصغیر حسن وعلى من سيحدث له
 من الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على
 أنسأ لهم وأعتابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسأ لهم عن ولد
 أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن
 غير ولد أو ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو فى درجته بقدهم فى ذلك الاقرب
 فالأقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأ لهم قبل استحقاقه
 لشيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن
 لو كان حياً وقام بتمامه فى الاستحقاق فاذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك
 وقفنا عينا على أولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم
 وأنسأهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فاذا انقضوا عن آخرهم وخت الارض
 منهم لم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفنا على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله على سيدنا وعليه

مطلب التقرير فى وظائف
 الوقف الى ما لم يشترط الواقف
 للمتولى ذلك

مطلب التقرير فى الوظائف
 للمستوى المشروط لذلك
 ثم للقاضى
 مطلب فى صورة وقف

وسلم فان تعذر الصرف على السمط المذكور عاد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم حدث للواقف ولداً ممة محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد
المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن ممة محمود وعن بنت اسمها
صفية ثم مات محمود عن ابن ممة محمد ولد نسبة ابن ممة صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه
الصوره ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه فهل
لاستقلاله به ومنعه له ما عنسه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي
ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأعقابهم المذكور وقوله فإذا
انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتكم الحكم في ذلك وعلامة ما تنافس فيه ممة عن
بعض الناس فالسؤال الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود
بالوقف دون ممة فلا يبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع النفع المستمدة من أصوله عالم
وان سبق الى فهمه ان ذكر فقد فاته ان جدته المدلى بها أنى وإذا اعتبرنا المذكور رتبة قيدا
للاباء والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فليكون بها أنى وكذا بنتها واما ابنتها
فليكون بها أنى وإذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا بنتها فمن أين يأتي استحقاق ابن ابنتها والشرط
انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولداً وأسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين
فساده نحو وصفية وأمه من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السمط
لا لقطاع المذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب لآبيه وأبوه
ليس من ذرية الواقف بل هو أجني عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم تصرف الوقف الى السمط بموت محمد
ابن الواقف لكان نظرنا نظراً عاماً ولياموا افتنا الغرض الواقف وهو أن العام نص في افراده ويعارضه
الخاص في نسخه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله وأعقابهم المذكور فأبناه ممة تدعى
قوله على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولداً وأسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو
الأسفل منه فسجنناه فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق أيها يعمل بهذا العام
المتأخر اذ لا يشك في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في
مسمى الولد اذ هو ممن الذكر والأنثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجهه وبه كانت
تقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور ومن أولاد المذكور وبموت محمد
انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى
الموجود من أولادهم معدومة فقعين للسمط على هذا الاعتبار لكان النظرنا الى اعتبار المتأخر
من الشروط كما صرح به الامام الخفاف ألوينا عنان الاعتبار عما تقدم خصوصاً وغرض
الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولاً ومن كل جهة فإذا تعذر فإن ينسب اليه بجهة متأخرة
يؤيده قوله في آخره فإذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب
عاد ذلك وقفنا شرعاً على سمط سيدنا الخليل وبقاء بنت محمد ببق النسل فلا يصرف للسمط
معها وإذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد محمود وصفية وانقسم عليها ما نصه لعدم اشتراط
حرية الذكر وبموت محمود انصرف حصته لولده فقط عملاً بقوله على ان من مات منهم ومن
أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكور رتبة في الآباء والابناء شرط فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن
ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت بنت بنت بنت بنت ابن الواقف وهو
لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصوليون ان الغرض

بل على من عارضه كان عرض على هذا القول مرة وليس له منية فيه ذكر فاقبته بالحداد الوقف
 في شئ من حدود عدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشرنبلالي وبتقديمه على جهة السماط
 ولم تعرض له منية لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دون ذلك كيف وهي
 أقرب للواقف منه وقد قال بتقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى
 فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولولا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لم يجزها
 وأما قوله فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور فعنه إذا انقرضوا هم وأولادهم
 وأنسابهم وأعتابهم على ما سبق من الترتيب المشرط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن
 أولادهم وأنسابهم عن ولد أو أسهل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب
 المذكور فتأمل ترشده ومن تأمل فيما قلناه وراعى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له
 الحق الذي للمحمد عنه والرجوع إلى الحق خير من التلادى في الباطل والحق أحق أن يتبع
 والله أعلم (سئل) في وقف حكمكم كما حكمي أو غيره بلزومه بعد استغناء شرط الحكم من
 وجود المدي الشرعي والمدي عليه كذلك هل لما حكم آخر حكمي أو غيره أن يحكم بنقصه وجواز
 بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقصه وكان
 الواقع في نفس الأمر ما لا يصح معه النقص كمن شرط أن يكتب ذلك فيه وقامت بنية شرعية
 عليه من بيع وشحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهه كما حكم شرعي لاسبيل إلى إبطاله
 ونقصه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء إلى مالك وهو بعده لازم فإذ ماض لا يرده عليه
 انتقاض فلو نقصه كما بناء على أنه يقع فيه حكم كما بالزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان
 الواضح البيان لما الحكم فيه بالبطالان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض جميع ما ترتب
 عليه من بيع وشحوه بالاجتماع وقد سرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب
 في مكتوب الوقف فلو أقيمت بنية بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بل لا ريب وذلك لأن
 المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرده والخط لا يعمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف
 والاعتبار لما قامت به المينة ومن المصريح به عند علماء ثان الدفيع يصح بعد الحكم كايصح
 قبله على الصحيح المنفي به ودعوى الواقف أو الناظر الزوم بحكم كما حكم شرعي على وجهه بعد
 الحكم بالبطالان دفع وهو مقبول كما شرعنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف
 لم يحكم بلزومه كما إذا بيع وحكم بجمعة ببيعته قاض يصح ويصحون إبطاله أم لا (أجاب)
 نعم يصح ويصل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كفي الخاتمة أن يسلم
 الواقف ما وقفه لامة متى لم يرد الرجوع فينازع المتولى بعدم الزوم ويقتصر على التناهي
 فيقتضي بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للتناهي إبطاله وإذا لم يكن كذلك فإبطاله إذا الحكم
 بلزوم الوقف بلا منازع لا يجزى بلزومه قال في البحر نقلا عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم
 بجمعة قاض كان حكمه ببطالان الوقف اه ثم قال بعدة قات أنه في وقف لم يحكم بجمعة ولزومه
 بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسجلا أي محكوما به وعامه فيه والله أعلم (سئل) فمن
 وقف عقارا كالأدومش أو صفة واحدة وكتب الموت في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار إليه
 أعلاه بجمعة ولزومه بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنه فهل هذا
 حكم بالصحة والالزام أم لا بد من بيان الدعوى والمدي عليه والحادث والحكم الشرعي وهل إذا
 باع التناهي شيئا من عقاره هذا الوقف يكون حكما بإبطال جميع الوقف أم بما عا به (أجاب)

مطلب لو حكم بلزوم الوقف
 بعد استغناء شرطه
 لاسبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع يصح بعد
 الحكم كايصح قبله
 مضاب بيع الوقف قبل
 الحكم بلزومه إبطاله

مطلب لو وجد في كتاب
 الوقف وحكم بجمعة ولزومه
 بعد دعوى صحيحة كان
 حكما ولا يشترط بيان الدعوى
 والمدي عليه والحادث

الاصل الصحة واستثناء الشرط مطلقا في الوقت والنفي لا يحيط به العلم الله تعالى فاذا اوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالتأويل لمدهم ما يبيع الباقي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا فلا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه على ما يحسن النان الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما باطل جمع الوقف اذ لا وجه له والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضي لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكمم بلزومه حكمي على وجهه بان لم يقع بعد سائمة من خصم شرعي على خدم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع التناوي وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف ويبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة وما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يجب نقض الوقف أحباب الشيخ الامام طهري الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومنه في كثير من كتب علماء الماراد بقوله لم يكن مسجلا أي محكوما به على وجهه واصله لظاهر وعو أنه قضاء بقول الامام في نقد كيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشقة صان عقارا على حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وثم وجعل النذر لنفسه ثم لا ارشاد فالاشد الى ان كتب رفع الواقف بملكه ووضع بدله ثم ذكره وحكم بموجب حكم شرعي او لم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فخلقت ابنة الدين القادحة فباع النقص بعد ان أطلق القاضي الشرعي له يبيعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمستري فسلمه فهل حيث لم يحكمم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحة وكان على نفسه وكان مشاعا لم ينقض حاكم يجوز قضاء مستوفيا للشرط يصح البيع ويطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكم مستوفيا للشرط وفي الخلاصة اذا كتب يعني القاضي شهد بذلك وفي الصلابة عا جازا جميعا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير وما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل يجب نقض الوقف أحباب الامام طهري الدين انه لو أطلق يعني القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا ما اذا بيع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام دفتي الانام أبو السعود العدادي مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ودفعي سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقديما به رأى القاضي تطل وقفته ما باعه والباقي على ما كان نقله في من الغفار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض ببيعه يصح حكمه ويطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكره شمس الاسلام اقتصر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأعلى مذهبا فيصيح أيضا الوقوع في فصل بجهته نفسه وخوفه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والتقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم ألق الواقف به عقارا

مطلب لو أطلق القاضي
لوارث بيع الوقف الذي لم
يحكمم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه المحقق صح

ومات الواقف فباع ابنه الوقف المحقق وحكم القاضي بخصه ببيععه هل ينذ ببيععه ولا يكون حكمه
حكم الاول أم لا ينذ ببيععه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماً في اللاحق (أجاب)
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكماً في اللاحق بإجماع العلماء فثبت له أي اللاحق أحكام
الخالى عن الحكم فإذا باع الواقف أو وارثه وحكم القاضي بخصه ببيععه ثم إذا وقف لا يراد عن
ملك الواقف الا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينذ ببيععه حيث قضى
بخصه الثاني لأنه فعل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم خبلي حكم بخصه ببيع حصه
معينه موقوفه على جهة بر بانه وقف آخر اشتراه ناظره الشرع لها على قاعدة مذهبه
الشرع ببيع عو له فيه ثم رفع الى حنفى فأضافه في وجه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة
واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والا أن البائع يدعى فساد البيع ويطلب القسغ منه هل له
ذلك بعد حكم الخبلي وامضاء الحنفى وتنفيذ حكمه على وجه الشرع أم لا (أجاب) الذي
يجب أن يعول عليه في ذلك أنه لا تصح دعواه بعدما ذكره أو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع
الخلاف فيه حيث كان الخبلي يراه وقد قال علماء في مسئلة الاستبدال إذا كان القاضي فيها
من أهل الجنة قال النفس بمطمنة والله أعلم (سئل) في واقف أكرهه على بيع وقفه المحكوم
به هل ينذ ببيععه أم لا وعلى تقدير عدم الإكراه بان باع طائعا هل ينذ ببيععه أم لا وهل تقبل بنسبه
بالوقف بعد ببيععه أم لا (أجاب) بيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير
جائز فإذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجه الشرع رد الوقف الى جهته
ورفعت يدا المشتري عنه بإجماع من العلماء رجعهم الله تعالى وقد تقدم منا الإفتاء في مسئلة البيع
ثم دعوى الوقف بعده وأجنا بما عليه المعول في الافتاء القضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف
المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به بدون غيره قال في فتح القدير من
باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن أنه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح الغنار بعد
تقبله لما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فنتج أن
يعول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخاصل انه اذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كاف في
رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار
موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة بر لا تنقطع آل الوقف الى زيد بن أولاده
نظرا واستحقاقا فباع حصه منه من رجل والا أن يريد الدعوى بذلك فعل تسع دعواه وينقض
البيع وله المطالبة بالاجر في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسع دعواه ولكن اذا أقام البينة
احتسوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلو بيان الوقف
من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى ففرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل
وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفنا وجبت الاجرة له في ذلك
المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتى به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت الى نفقة
لعمارة ما خرج منها وليس هنالك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق
عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤجر فرس السبل الا اذا
احتجج الى نفقة فيؤجر بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة
تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة الاولى وقد بحث فيه
الطرسوسى بحثا يلو حرده ولا اعتبار ببحثه وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسى لم يكن

مطلب اشترى ناظر وقف
لجهة وقفه حصه وقف
معينه من ناظره وحكم به
خبلي ثم أمضاه حنفى فاذا
ادعى البائع فساد البيع
بعد ذلك لا تسع دعواه

مطلب أكره الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلزومه
فالبيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى انه وقف
وأقام البينة فالاصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت
الى نفقة لعمارة ما خرج منها
ولم يكن هنالك ما يعمر به
فتؤجر قطعة منها بقدر
ما يتفق عليها

من أجل الوقف وقد نقل كثير من علما ناعن الناطقي الاستدلال المذكور وسئلوا تخبر بجه
ومعلوم ان الفرقين الناطقي والطرسوسي كايين السماء والارض وحيث كان الناظر مصليا
لايخشى السداد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد انهدم من جانب وليس
له مال يعمر به هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لاجلها في
السنة الا ما قل وليس هناك من يرغب في استئجارها مدة هل تباع لاجل بناء هذا المنهدم أم لا
(أجاب) ان امكن عمارة المسجد بغلتم اشياء ولايخشى انهدام المسجد يجب عمارة منها وان لم
يمكن تباع ويعمر المسجد من غلتمها قال في التارخانية نقلا عن فتاوى التقي سئل عن أهل محلة
بأعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضي وغيره اه وهو موافق للقاعدة
المشهورة اذا اجتمع ضرران قدم اخفهما ولا تعلم ان احدا من علما شاخاف في هذه المسئلة
لا سيما الواقف لهما مسجد والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج الى المرمطة هل يجوز اجارة
جانب منه لينفق على عمارة من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجوز اجارة جانب بل يجوز اجارة جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك أى اجارة بقعة
من المسجد لعمارة جارة بها بالبال بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار السكنى الغزاة والمرابطين
والرباط والخان اذا احتاج الى المرمطة يؤاجر منها بيتا أو بيتين أو ناحية فينفق من غلتمها في عمارة
وعنه انه يراه الناس سنة ومرت من أجرته اه وفي جامع النصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو
لم يكن للمسجد واقف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه برمن الحظ وفي
المجتبى أيضا قال الناطقي وقياسه يعنى في القرس الحليس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في
المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفص وهو مما يجب احترامه فكيف
في الخان المسبل للمسافرين والمساكين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقهه والله أعلم (سئل) في
سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلوه موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر انهدم
السفل فانهدم العلوه بانهدم قاعه قه بعد عمارة ناظر العلوه من ماله متبرعا ثم عزل قبل ان يعمره
بالقراغ عن النظر لولده ثم ان ولده عمر ما بذن القاضي ليصل الى عمارة العلوه لما رأى في ذلك من
المصلحة هل يكون متبرعا بعهده والدم المذكور ان يشبه متبرعا أم لا يكون متبرعا بعهده والدم
ويرجع بما انفق (أجاب) قد تقر رأ ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر بالاتفاق في كل
موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في البحر نقلا عن الخفاف اذا امتنع يعنى الناظر من
العمارة وله أى للوقف غلته أجبر عليها فان فعل فيها والآخر جه من يده اه وأذن القاضي
موجب للرجوع في مسئلة الخائط المسترك والتقن والزراع المشتركين وفي الجبر اذن الشريك
كاذن القاضي فيرجع بما انفق كاحرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على
الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الاتفاق باذن القاضي أكثر من أن تعد والله أعلم (سئل)
في دار وقف أجزع بعض المستحقين حصته في الناظر عليه هل تصح اجارته أم لا (أجاب) لاتصح
لامور ثلاثة الاول المستحق من غلته الوقف لاتصح لاتصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استئجار
دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة مشاع وهي لاتصح كاجرت عليه متون المذهب والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف أعلى جعل طاحونة للوقف مصبته وادعى انه انفق عليها مالا من مال نفسه
بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من غلته اهل له ذلك ام لا وهل يقبل بغير دقوله انه فعل
ذلك باذن القاضي أم لا (أجاب) ليس له ذلك لانه يدعى دى ساعلى الوقف لا وجه للزومه بغير اذن

مطلب اذا انهدم المسجد
ياع وقفه لعمارة ان لم
يمكن من غلته

مطلب يجوز اجارة جانب
من الخان لمرمته بل جميعه
وكذا يجوز اجارة بقعة من
المسجد لذلك

مطلب علوه سفل موقوفان
على جهتين من واقفين
انهدم السفل فعمره ناظر
العلوه بأمر القاضي ليتوصل
الى علوه لا يكون متبرعا

مطلب لا يجوز اجارة المستحق
لناظر

مطلب اذا جعل الناظر
طاحونة الوقف مصبته بغير
اذن القاضي وانفق من حال
نفسه كان متبرعا

مطلب الناظر الاجر وان لم
يشترطه لان المعروف
كالمشروط

مطلب لا يصح تولية القاضي
غير المشروط له النظر من
جهة الواقف

القاضي قال في الجبر لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما فيه غير
الاذن سببرع اه والله أعلم (سئل) في مسئول على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه
وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ريع الوقف عوائد قديمة معودة
بتناولها الناظر بسببهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم لطلبها
وتناولها اذا المعهود كالمشروط قال في الجبر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه المخرج
القيم يستحق أجر سبعة مساوي شرطه له القاضي أو أهل المحلة أحرأولا لانه لا يقبل القوامة
ظاهر الاباخر والمعهود كالمشروط وقال في الاشباه والنظائر نقلنا عن اجابة الظهيرية والمعروف
عرفا كالمشروط شرطا اه فهو غير صحيح في استحقاقه لما جرت به العادة والله أعلم (سئل) في
شخص وقف عقار على جهة بر وشرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من
بعده الزوجته ثم إلى أولادها ثم إلى الارشد من عتقائه ثم إلى أولادهم ثم ثم إلى الوقف إلى
عتقائه وتولى النظر والتولية عليهم أرشدهم حسبة فأتدب له شخص أجنبي وطلب من القاضي
أن ينصبه ناظرا ثانيا والحال ان الناظر المشروط بنص الواقف عدل كفي هل يجيبه القاضي إلى
ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لتناض آخر رفعه وابقاء الناظر الذي شرطه الواقف
حيث كان عدلا كافيا أم لا (أجاب) ليس له نصبه قال في البرازية وفي الاصل الحاكم لا يجعل
القيم من الاجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من
غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الواقف ومثله في جامع الفصولين وفي
الجبر نقلنا عن جامع الفصولين معزى إلى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون
المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولاه هل يصير متوليا
قال لا اه فقد أفاض حرمه تولية غيره وعدم صحته الوفاء اه فالخاصل ان تصرف القاضي في
الواقف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا
لمصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما اذا صرف المتولى على
المستحقين وأخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا (أجاب)
لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يتخير ضرر بين قال في الحاشية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم
فظهر له وجه من وجوه البرو الوقف محتاج إلى الاصلاح والعمارة أيضا بخلاف القيم انه لو
صرف الغلة إلى العمارة يفتقر ذلك البرقانه بنظره انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته
إلى الغلة الثانية ضرر بين يتخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة إلى ذلك البرو يؤخر المرتبة إلى
الغلة الثانية وان كان في تأخير المرتبة ضرر بين فانه يصرف الغلة إلى المرتبة فان فضل شيء
يصرف إلى ذلك البر قال في الجبر وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى
الغلة الثانية اذا لم يتخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المزيل بما دفع
للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقعت
المنظرة بين العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على
اطلاقه ومن قائل بصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا هالكا أو مستمكنا ومنهم من قال
انه يرجع به قائما يضمن بذله مستمكنا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق
المدفوع اليه وهذا أصح الوجه ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر من دفع شيئا
ليس بواجب فلا استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بان

مطلب في المتولى اذا صرف
الغلة للمستحقين أو لجهة
برو آخر العمارة الضرورية
أو غيرها وفي الرجوع على
المستحقين

مطلب للناظر ان يستدين
لعمارة الوقف مطلقا

مطلب لو صرف المتولى في عمارة
الوقف من ماله بامر القاضي
له أخذه لان العمارة مقدمة
على غيرها في الاهلي وغيره
مطلب الاستدانة لما عنه
بد كالصرف للمستحقين
لا يجوز وان لم ايس عنه
بديجوز

مطلب اقتراض للصراف
لارباب الشعائر باذن
القاضي صح ويكون في غلة
الوقف

مطلب اذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرتته
ليكون ديناً ممتا المتولى
فالمستأجر أن يرجع في تركته
وورثته يرجعون في غلة
الوقف

من ظن ان عليه ديناً فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بيده والله أعلم (سئل)
فما اذا استدان متولى الوقف باذن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو اذنه ومهيماته
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك وللمستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)
الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضي لان شرط
الواقف كنص الشارع وان لم بشرطه الواقف يجوز بامر القاضي أو اذنه وان لم يوجد أحد
الامرين فلا استحسان جواز الضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب
كما صرح به في البحر وغيره وأما مطالبة الدائن للناظر بدنه فلم يمنع منها أحد من العلماء والله أعلم
(سئل) فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارة مبلغاً معلوماً باذن الحاكم الشرعي هل له أن
يأخذ بجميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئاً
حتى يستوفي جميع ماصرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب)
العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن
تركه الا بضررين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في متولى على وقف استدان بامر
القاضي مبلغاً للصراف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كبدن المسجد ونحوهم
وباعز يتامو قوا على التنوير بخصوصه وفي بثنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا
ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم بضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا
(أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنه بد لا يجوز له ان يستدين
مطلقاً وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين
لها باذن القاضي وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي لان
له عنه بداً كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بد أن ما لا بد له منه كالامام ومن تعطل المسجد
بسببه ملحق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على المستحقين
المذكورين فهو غير جائز اجاعا وضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع
بمادفعه على المستحقين المذكورين لكن دفعه مالا لا يتجزأ عما أنه لفظه رانه لغیره فانه يرجع به
عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف معلوماً منهم بعد
تمام الحول فاذا عي انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضي في الاقتراض للصراف
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل
هذا الاقتراض صحيح شرعاً بحيث ثبت أخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة أخرى
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيئاً من غلة الوقف الى المقرض فظانمه لزوم ذلك في
غلة الوقف يرجع عليه بمادفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضي بالاستدانة
لارباب الشعائر ووقف الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بدعته للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجسد يد والله
أعلم (سئل) فيما لو اذن متولى الوقف مستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على
مرتته ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرفه مالا معلوماً واستقر له ذلك الدين أجر
المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر
بان لا مال للوقف تحت يده وفي منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على
جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صل عند القاضي مات المتولى

ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولى
الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد
في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصرح به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم
للووقف لا ثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا ثبت الدين الاعليه ورجعه على الوقف وورثته
تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الممت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده
قال الفقهاء أوجهه ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط أن تكون الاستدانة تامر
الحاكم لأن ولايته أهم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر إلا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس
أن يستعين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على أن الاستدانة فيما
لا بد منه كعمارته تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي وقبل الاول خلافه لما علم من تغيير
الاحوال والخاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بطالبة
المتولى الجديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف
في عمارة مكان من أمّا كن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة مبيع وعقد في المبيع
عقد اشترى عمارتهم فصرف هذا القدر على العمارة فهل يلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل
يضمنها مال نفسه (أجاب) أعلم وألان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط
الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشرا بغير الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة
العين والصرف من أجزائها بدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت
الشروط فاستدان العشرة مثلاً بائني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقد اشترى عمارتان اشترى
من المقرض شيئاً يسيراً فقدر صرح في التثاخيئة والقيمة انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة
الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف متقلاً لازمة تعامل
على أولاده الصغار ثم من بعدهم لجهة بغير منقطعة ثم أقام وصياً على أولاده المذكورين وأمره
بتعهد الموقوف وحفظه الى اناس الرشدي أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه
ثم مات مجهلاً وضاع الموقوف وأونس الرشدي أحدهم فهل يضمن عونه مجهلاً ويؤخذ ضمانه
من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات مجهلاً وادعوا انه بين ولم يثبت عن
تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) أعلم انهم حصر جوابان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا
نصبه عنده موت وصياً ولم يذكر من أمر الوقف شيئاً ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
يكون شر بكا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلاناً وصافى تركاى وجميع أموري فحينئذ يتقرر لكل منهما بما فوض اليه كذا
في الاسعاف فإذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد نصوا على ان
المتولى اذا مات مجهلاً لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلاً لمال البدل يضمن وقد استفيد
من ضمانه مال البدل ضمانه للذات الموقوفة وهو ينادى في مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن
بالموت عن تجهيل المنقول الموقوف فان قلت مات صنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن
وهي في الفصول العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين
لا يعكر عليه الا القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج
من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجع الثاني بقيام
السبب الموجب للضمان وهو وصي ورثة مستهلكه بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف متقلاً على
أولاده ثم أقام وصياً وأمره
بتعهد الوقف ثم مات الوصي
مجهلاً
مطلب المتولى اذا مات
مجهلاً لغلات الوقف
لا يضمن وللعين يضمن
بخلاف الوصي

بضم المولى مال البدل بالموت عن تجهيل فانه متول مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصوابا لئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده الى الاصل وهو قولهم الامانات تتلب مضمونة بالموت عن تجهيل معني وهذه امانه وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والا امر فيه للمتخلف من الثقة منكشف ظاهر وانما أنت بهذا الكلام لتلايق بعض الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسألة الوصي المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البيينة كما مرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث يدعواه البيان يدعى أمر اعارضاً مستقلاً للثمنان بعد تقررهما بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتسل بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبيينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين ويثني الحادين من تاريخه الذكور والاثنا للذكور مثل حظ الانثيين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبدأ مناسواً بطناً بعد بطن تتجيب الطبقة العليا بنسب الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد الباطن ومن فوق من المستحقين وله ولد أو ولد ولداً نقل نصيبه الى ولده أو ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحقاق ما كان يستحقه والده أو بعده هذه عبارة الواقف مات واحداً من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده بل بأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة هي أعلى منهما أم لا واذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) بأخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل أبيه مادام واحداً من الطبقة التي هي أعلى من طبقته ما إذا انقضت استحقاقه بعمل باسقاط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ يكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد أولاده فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل يمينه وبين أخيه شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موههم مساواتها في الاستحقاق وقد كان استهات ما يخصها مدة سنين فوقت المسلمون وأجر الصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت لاخ و اقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذ كرمثل حظ الانثيين هل يبطل الابرء او اقرار الجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) الابرء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في النزاع بين كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الاخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعي ان العين للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعي العود الى دعواه قبل لا يصح الابرء السابق والمختار انه تصح الدعوى والابرء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لا بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختراع خوارزم أن رسم الابرء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته ابرأها ما غدر داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كما لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعي من اعادته ودعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولى
انه مات مجهلا لعين فادعوا
البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
العليا تتجيب السفلى ومن
توق من المستحقين وله ولد
أو ولد ولداً الخ ثم مات واحد
عن ابن وابني ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
صحة الدعوى ولو حصل بعده
الابرء

والمنالكات الاقطاع الخدام واطناء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الابراء الاقرار بطلان بطلان الصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعى فما حكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة ينسق المتولى ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وأفتى كثير بانه يملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغيره منزع عمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى فان في الوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لو لم يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كما هي في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون انفسها قيمة هل للناظر منه من الانتفاع بها وتجري في جله الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه من نفسه والحاقه بجملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع بما اتفق على العملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في علمية جارية في وقف تهتمت فاذن ناظر الوقف لرجل ان يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب) اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما اتفق الرجوع باتفاق أو أحكاما أو اتفاقا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع النصوصين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والحاوي الزاهدى بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل) في جماعة وضوا حائطا على بناء وقف تعديا هل يؤمر بدمه (أجاب) نعم يؤمر بدمه ان لم يضر بالوقف فان أضر فهو المضيع لماله فلم يترتب على زواله وقد صرح علماء وان الناظر يملك للوقف منزوعا وغيره منزع عمال الوقف وقد اتفق علماء وناعلى انه يبقى بكل ما هو أنشع للوقف وأفتى علماءنا المتأخرين بآخرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فبقضى بها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتا ملئاً بالقمامة بنى معلوم فاشتغل بتعزيرها منه ولم يسكن به لعدم صلاحية للسكن وباعه واستحق بجهة وقف فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قوله لم تضمن منافع الغصب صريح في اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعد وفاته بدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارة ثم سجدات عين لكل واحد من أحسابها قدرا معلوما ففضل من الربع لبنته فسلالة ولمن وجد من أولاد الواقف حينئذ ثم لا ولادهم وأولادهم وأولادهم ونسلهم ولد الظهردون ولد البطن ثم لا يقطع شارطا الناظر لنفسه وبعده لشقيقه وبعده لبنته المذكورة ثم لا يرشد من ذوى الاستحقاق آل النزار جليلين من ذريته لا يرشد ثم اقرر للقاضى معهم من الذرية متوليا غير الناظر بعلمه نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارة اقتصى ناظر واقضى متوليا غيره فهل يصح

مطلب في رجل بنى في أرض
الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى أحد المستحقين
فوق بيت الوقف من نقض
الوقف يكون لجهة الوقف
مطلب عمارة الوقف باذن
متوليه فوجب الرجوع
وكذا عمارته بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمر بدمه بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا
واشغل باصلاحه ولم يسكنه
ثم استحق بجهة الوقف فلا
أجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم
شرط الواقف لا يصح تقرير
القاضى معهما آخر بعلمه
ويسترد منه ما أخذه

تقرر به متوليا غير الناظر بعلمه ببناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه
 لجعل الوقف الفاضل عن المصارف المعينة للاداء والذرية ولم يصرح بمثل غير الناظر عليه
 بعلمه وهل يستفاد من كلام الوقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر أم لا (أجاب)
 لا يصح تقرر بمثل بعلمه مع الناظرين المذكورين لانه احداث وظنفة في الوقف بدون شرط
 الوقف وهو لا يجوز ولا تنفى عبارة الوقف مغايرة المتولى للناظر لأن هذا من باب عطف
 الثبوت على التبع والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز
 للقاضي التصرف الاجمالي مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل متول يعمل معلوم مع ناظر يقوم
 بمصلحته من غير مال وقد صرحوا بان منصوب القاضي لا يستحق ما قرره الا على جهة الاجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزاد على أجره المثل هذا هو عين الوقف ناظر أم اذا
 عين لا يجوز للقاضي تعيين آخره بغيره باجر غير خيانة أو يحجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان
 النظر بشرط الواقف وعدم الانحياز لغيره ولكنهما من أهل الاستحقاق في الوقف يحترسان
 على القيام بمصلحته من غير مقابلته بغير متول بعلمه هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب رد
 ما تناوله من العلم على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه لشرعا والله أعلم (سئل) في أرض
 قراح وقف على العمارة العامة بالقدس الشريف يزرعها رجل ويؤدى حصة الوقف من
 الخراج منها أخذنا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار ورثته يفعل فيها كفعله
 والآن يزرع شخص يزعم انه كان من ارضها فيما غير من الزمان ويريد انزعاجها من يده واعطاءها
 لغيره هل له ذلك بغير ان متولى الوقف المذكور أم لا وهل تلك أرض الوقف بوضع اليد عليها
 مزارعة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تثبت مثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين
 مفوض الى متولها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء الا حقه له
 فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال الكهك على ذرية ثم على جهة بول لا ينقطع غلة
 واستغلالا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر لمزارع يزرعها بالحق هل يملك المزارع
 دفعها للمزارع آخر بما لا يأخذ منه في مقابلتها أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراقه
 ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز
 بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ من منفعتها بما لا يدفعه له مزارع
 آخر ليزرعها لنفسه لان انتفاعه به الثابت باذن ناظرها محجور عنه بالاعتراض عنه
 بما لا فادأخذ ما لا في مقابلة الاعتراض عنه بغيره منه صاحبه شرعا والوقف محرم بغير ما الله
 تعالى مباح عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مغل ذي بيها بئر أو غرس
 أشجار أو ارض يزرعها شوي أو صنيبا باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنة هل
 لاحداث يرفع يده عن انزعاجها لانه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في
 القنية (يج) له حق القرار في أرض وقف واسطانية ويتصرف فيها بغيره ليس له حق الاسترداد
 ثم قال قال رضي الله عنه قول (يج) أحوط وقد ذكر انه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين
 فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كردار وهو البناء والأشجار فلا شبهة
 في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميه اذ اتركها اختيارا
 والحاصل انه أحق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربات له
 متول وكل ولا يقوم مقامه في التقاضي وبمباشرة قسم الغلال الصفي والشهوى وفي كل شيء

مطلب منصوب القاضي
 لا يستحق ما قرره الا على
 جهة كونه أجره لا يزاد على
 أجره المثل ولا شيء له اذ لم
 يعمل

مطلب أرض الوقف لا تثبت
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم أنه كان
 يزرعها ان ينزعها من هي
 في يده

مطلب لو دفع الناظر أرض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولو دفع المزارع
 الثاني للاول شيئا يسترده منه

مطلب بئرا وغرس أرض
 الوقف باذن الناظر وهي في
 تصرفه سنين لا تنتزع من
 يده ولو ثبت تصرف غيره
 فيها سابقا

مطلب وكل وكيل وكالة
 عامة في كل ما يتعلق بالوقف
 فالقول له في ما قبض وصرف
 وفي دعوى الهلاك

حجب الأصل لقرع دون فرع غيره فيما إذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد اعتقل نصيبه
 إليه كما بينته العلامة ابن نجيم في الأشباه وأن انتقال حصته يد إليها دون حصة وعرة وإن كانت
 أعلى طبقة ليكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن
 فرعه ولعدم تضييق حجب حصة وعرة لها كما عزی للاشياء وكون كل من حصة وعرة وفاطمة
 مشاركتان في الاستحقاق غير أن مشاركة حصة وعرة عامة ومشاركة فاطمة خاصة فجعل
 الحال كأن زينب والدزة يملن ويحدون حصته عند انتقال إلى فاطمة فكذلك عبارة هذا العالم الثاني
 وأفتى بعض العلماء بنقض التسمية في هذه القضية ورجوع حصته يد إلى أصل الوقف وقوله
 على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شك
 ولا يرتاب في أن نصيب يد دعوى ينقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستند بهم
 المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسب لا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد
 ولد أو نسل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد أو ولد
 ولد أو نسل كغيره في مثله بعوده إلى الطبقة العليا بحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير
 ما استنداد الواقف في نظر إليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف الواقف
 قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام حصته بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد
 ولدى قوله انتقال إلى أخوته وأخواته المشاركين في الاستحقاق فيقضي ما وراءه من على العموم
 وهو استحقاق لمن يمت عن ولد أو ولد ولد أو نسل لأخوة وأخوات فيكون مصر وفاً على
 الدرجات كأقسام كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فإن كانت حصة وعرة من أعلى
 الدرجات ولا شريك لها في ذلك اختصاصه وإن كان لها شريك دخل معهم في الاستحقاق وإن
 كان هناك طبقة أعلى من طبقتها فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن
 ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتخصيص ذلك الأصل فكان التمسك
 بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأتم ما يأمى عرة وحصة أعلى منها فهو ما أحق منها كما
 هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهما
 على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقة أن يقول إن انحصر علو الدرجة
 فيهما أو يفضل كأفضلنا في قولنا فإن كانت حصة وعرة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما
 اختصاصه وإن كان لهما في ذلك شريك دخل معهم في استحقاق ما كان زيدون كان هناك طبقة
 أعلى من طبقتها فلا شيء لهما من ذلك وبصرف إلى أعلى الطبقات علماً بالأصل وقول الثاني
 بأنما لها يعني حصته يد إلى فاطمة لا فرع بيتها وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من
 من فرع واحد وهو عند أول مات دعوى حصة وعرة من علو الدرجة بمنوع بأن حجب الطبقة العليا
 للسفلى يحمل على حجب الأصل لقرع دون فرع غيره إلى آخر كلامه غير مستقيم لأن الواقف
 خص صرف حصته من ثبوت لولاده إن كان أو ولد ولولده إن لم يكن فلا أخوة والأخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد الوجود لا بحجب مطلقاً صرف حصته من مات لآل ولد ولا
 ولد ولا ولد لآل أخوة ولا لآل أخوات للأقرب إليه وهو حال عنهما أي عن قرابة الأولاد والأخوة
 والأخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما مستندان عن فاطمة وما دخل المشاركة
 المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الأخوية ولا دخل لكونها من فرع واحد ولا قوله وأن
 مات دعوى عرة وحصة من علو الطبقة بمنوع الحاذل لأصل ولا فرع عر وجب استحقاق فاطمة

قوله لكونها من فرع
 واحد كذا بالأصل الذي
 باید بنا وهو صحيح في نفسه
 لكن الذي يناسب ما تقدم
 لكونها من أصل واحد
 وكذا قوله فيما يأتي ولا دخل
 لكونها من فرع واحد

اش مصححه

لانتفاء الوصيين المصرح بهم في كلام الواقف والولد والاخت والاختوة فكانا بشرط الاستحقاق حصته من مات لاعتاد ولد وولد وولد ولا أخوة ولا أخوات والأشهاد ليس فيها ما يشهد بشيء مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغرض الواقف لأن اعتناءه بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله جعل الحل كان والدة زيدا لم توجد هذا العمل لا اضطرار إليه ولا موجب لدعائه عدم وجود من أوجده واجب الوجود فغلبت بهي البطلان وقول الثالث بنقض القسمة ورجوع حصصه زيدا لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز إلا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على أحد القولين في نقض القسمة كما انقضت طبقة تقسم على الأحياء والأموات فما أصاب الأحياء أخذ مذوم وما أصاب الأموات كان لأولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثير لموافقه من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان لصلى بالناس عن الأئمة المنصوين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورية شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الامام باسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافر أحدهم تعاطى النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الأموال أو سافر إلى مدينة استنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتسكيد من الناس استكثر من حطام الدنيا ورعاطات غيبته فباغت الحول أو الحولين فويل يلزم ذلك الرجل المقلب بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة وإخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن زلات به ضرورية شرعية تنعده عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافر أحدهم للضرورة حلت به الاستيحاء بالمعوم بل صرح ابن وهبان انه إذا سافر للبيع أو لصلة الرجل لا يستحق المعوم مع انه مافرضان عليه فكيف بمالك كذلك وحينئذ كان لا يستحق المعوم يستحق العزل لا تركه بالاضطرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم ان المعين إذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن بالرضاه من حضرة السلطان لنقصه الشريف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما عيّن أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير خجعة فلا يكون المعين ذا خجعة بالتخلف في غير نزول ضرورية ووجهه أنه لا للإمام الاصل ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه بنحو أعلى ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم ما وأولاد أولادهم ما ونسلهما ما على القرصة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على ان من مات من أولادهم ما وأولاد أولادهم ما وذريتهم ما وعقبهم ما ترك أولاد أو ولد ولدا استحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد وولد وولد لا نسل ولا عقب عاند نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقة على الشرط المذكور ترجيح الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقضت ذرية الموقوف علم ما وليق له ما نسل ولا عقب عاند ذلك وفقا على من سجد للواقف من أولاد الذكور والآنثى على الشرط المذكور ثم على جهة متصلته ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسنتية وروسا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم مات سنتية عن ابنتين وبنت وهم محمد وبراهم وفاطمة ثم مات فاطمة عن ابن وبنين

مطلب نصب السلطان
رجلا لصلى بالناس عند
نزول ضرورية شرعية بأحد
الأئمة بالمسجد لا يلزمه
القيام بذلك الا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم والشرط
الواقعة عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد ابن ستمية عن ابن وبنين وهم محمد وممنة وخاصكية ثم
 ماتت ورسا عن بنت تدعى قضاه ثم مات ابراهيم ابن ستمية عن ابني وبنين ثم مات محمد بن صلاح
 الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجته قضاه ثم ماتت قضاه عن أولاد
 خالاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين أربعة وعن ابن وبنات أخ مات أبوهما قبل استحقاقه
 لشي من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط الوقف وماذا يخص كلامهم
 (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجيبنا بأنه يعطى لمرئ الخس منه ومحمد بن
 محمد ابن ستمية خمس الخس ولاخته مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم ابن
 ستمية خمس الخس ولاخته نصف ذلك ولاختها مثل له ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاخته
 زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها بخمسة مائة كرجسان وقد اجمع لقضاء ثلاثة أخماس
 وبموتها الا عن ولد يصرف لمن في درجته بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان
 الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها الا أعلى الدرجات ولا سبيل
 الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاه لها لعلو درجتها عنها وقول السائل
 ماتت قضاه عن أولاد خالاتها فاسد لان الموجود أولاد أولاد خالاتها ستمية كما هو ظاهر من نص
 السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتى وذكر عددهم على اللفظ المذكور وكذلك
 قوله في السؤال وعن ابن وبنات أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد
 والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حسبا تقتضيه العبارة السابقة
 وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولده ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها
 وان أراد بالابن الابن ليدفع لولده ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها
 فيه لو كان والظاهر موتها الا عن ولد واذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعدموت
 صلاح الدين ابن الواقف وكلا الانقطاعين داخل في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه
 خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والمتظاهرين على السنة علمائنا ومع ذلك
 لو كان أهل الوقف بصفة الفقير جاز الصرف اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصله فصفة
 الفقير تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى أقرب
 الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف اليهم بل هم أولى
 من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوا اليه أشار صلى الله
 عليه وسلم بقوله لا مهر أدا من مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها لك أجز أن أجز التصديق
 وأجز الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الأول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا
 الانقطاع زال بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان نقض القسمة بموتها ونقص الغلة على
 الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فعطى الحي ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد
 ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقضا على مصارف خيرية عنها في
 كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكور والانات بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم
 وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبا ما تناسلوا واما ماتة اقربوا وقال بصريح لفظه على ان من مات
 عن ولد أو ولد أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير أن الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا
 شهد العدول بذلك يعمل به و يعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد أو أسفل من ذلك لاولاده
 أو ولده أو ولد أو ولد أو أسفل من ذلك يشهد الشهود فليصرف (أجاب) العبرة بما تنظفه الواقف

مطلب العبرة بما تنظفه
 الواقف لاما كتب الكاتب

لما كتب الكاتب بن عبارات علمائنا العبرة لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في
لفظ الواقف من مات عن ولاد أو ولد وولد وشو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد وولده ومثله
قوله من مات عن أولاد الخ وذلك ثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه انحصر فيما يتدعى
عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يمت صرف مع من
شوا على منه وقد قال ثمن بعدهم وذلك سرر في بعدية الشكل وبوت واحد منهم لم يبق جدد
حتى ينقطعوا بأجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي
فالمشهور بأنه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والله أعلم (سئل) فيما اذا تدعى ناظر وقف
على من كان ناظر اقبله ببلغ معلوم للوقف من التقود وسماه في دعواه وأنه استهلكه فبق في ذمته
لجهة الوقف وطالبه به له فأجاب بالانكار قائلاً كان للوقف تحت يدي مائة قرش يدل عن بستان
له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد أخذ القاضي الفلاني وجوده اربعة جميع ذلك
بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان
عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد مر ح علمائنا فاطمة بأن يذ
الناظر على الوقف بمائة لا بدعدوان قال في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فهل في يده
فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وعوته المال كأخذ الموصو وقد
قال كثير من علمائنا المتأخرين عن قضاء زمانهم تسهوا باسم القضاء وهم باسم الموصو أحق
فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين
لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل ما هو
مفروض عليه شرعاً فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقف الذي هو من جملة
المستحقين فيه اذا تدعى عليه شخص انه من جملة المستحقين فأقر بما ادعاه وأقسم فيما سلف انه
ينفذ اقراره عليه خاصة وبشاركه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه بطل
اقراره له ويقسم على الباقي حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم
يبطل اقراره له ويعطى ما كان له والمقر له باقراره الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين
المحققين كما مر ح به الناصحي في مختصره ومثله في التارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره
وينع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبوته ينقطع استحقاقه
وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه وزوجته بنت
عنه ثمن بعدهما على أولادهما الذكور والاناث للذكور مثل حظ الانثيين ثمن بعدهم على
أولادهم الذكور دون الاناث ثمن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على انسابهم
وأعقابهم الذكور دون الاناث ثم قال على أن من مات لاهن ولد ولا ولد ولا يتصل نصيبه الى من
في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفا على أولاد الاناث من ذرية الواقف مات
الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن
بنتين وعن ابن آخر لجهول لا يعرف له استحقاق فسهه بأن له في الوقف كذا اقتسار له في حصته وبطل
اقراره بموته عن اخيه وعتمه فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عتمه أم الى اخيه أم
يسمى المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين
لانهم في درجته والعمة من درجة أبيهما فلا تستحق بهما للشرط المذكور فاستحقاقهما مضافاً
لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المعزول ان
مال الوقف أخذه القاضي
الفلاني يصدق

مطلب لا ضمان على الناظر
اذا تعذر عليه خلاص الدين
مطلب اذا أقر الناظر المسحق
لا تشاركه خاصة مدة
حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعتمهم أقصر الابن لا تشارك
بالاستحقاق

بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
 ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف أو يختص به الاخوة لكونهم أقرب الى الميت ويكون
 القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أخص فستكون القوة
 بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه يبدل الى الواقف بجهتين
 بالابوة والامومة فيكون أقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن
 الواقف وهو ايضا بن دحري بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) امصرف نصيبه
 فهو لمن في درجته بالاجماع لمن فوقه ولان تحت بشرط الواقف لكن هل يقدم زوجته على
 ذى جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال بسوى الكل لان
 زيادة الجهة قوة لأقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهة على صاحب الجهة لان الاقرب تارة
 يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لآب
 والاخ لآم وعند عدم الاخ لابوين يسوى بين الاخ لآب والاخ لآم فالتا ان الذى من قبل الاب
 ارتكض معه فى صلب الرجل والذى من قبل الأم ارتكض معه فى رحم الأم فليس أحدهما
 بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموارث قال ابن الصباغ فى حديثين احدهما من جهة
 والاخرى من جهتين فيه وجهان احدهما انهما مستويان وقال بعضهم فى تعارض الدرجة
 ومعنى الاقربية نفى المسئلة ولا نجد من جها فاشكلت المسئلة علينا فارجعنا الى المعنى فربما أن
 تقديم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين الى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى
 ان يصطلحوا لان أقرب افعال تفضل من القرب ضد البعد فأصل معناه يساعد من قال بالمساواة
 والذى يظهر ترجحه من أقوالهم فى قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى فى الاقرب لاسمى فى
 جهة قرابة الولادة قال فى مختصر الناصحى فى باب الوقف على الاقرب يبدأ بالأقرب فالاقرب قال
 أبو يوسف فى قوله أرضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد تقديم مذهب محمد وآله
 ذهب هلال تكون الغلة لاقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول
 عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقف محمد اه والذى يظهر أرجحهما حيث
 رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لاقربية الاخوة المتفرقين مساواة
 الجميع بمن يبدل من قبل أبويه أو أيمه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة فى
 ابن هو ابن عم وآخر من أجنبى كاهم أمة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن أجنبى ابن آخر
 ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجح احدا منها وهو الذى من
 جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالام فقط فففيه
 تردد ولو قضى القاضى به عن اجتهاد فندفعنا لانه محل اجتهاد وموضع نظر كاقدرته لذلك وفى
 شرح المنهاج للرمل فى شرح قوله كما أن مصرفة أقرب الناس رجلا لارثا فقدم وجوب ابن بنت
 على ابن عموزيخ منه حجة ما أفى به المعراى ان المراد بهى كتب الواقف ثم الاقرب الى
 الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لاقرب الارث والعصبة فلا ترجحهم فى مستويين فى
 القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله فى
 شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) فى أرض موقوفة من قبل زيد بها أشجار زيتون وقف
 من قبل عمر وعلى جهة رعية وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليه من المعين فى كل سنة
 لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبور وأن القيم على وقف زيد تعدى وزرع زراعتين أشجار

مطلب اختلاف واقف تقديم
 ذى الجهتين على ذى الجهة
 وفى التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من
 قبل زيد بها أشجار موقوفة
 من قبل عمرو زرع قيم
 الارض بين الأشجار فليس
 بعضها فعله ضمان ما ليس
 وعده ضمان ما نقص من
 الارض ان انقصت

الزيتون الجاري في وقف عمرو بغير طريق شرعي وحصل للاخبار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلته أقل مما يتحمل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الاشجار الحاربية في وقف عمرو وأرض الاشجار المزبورة وهل لزراعة الارض المزبورة وعلى قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد وجهته وقف عمرو أم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من الاشجار الحاربية في وقف عمرو بغير طريق شرعي حيث ثبت أنه بسبب زرعهم والقيم على الشجر بأحد الخبايرين ان شاء أخذ الخطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لانه متعدد بالزرع اذ ليس للقيم ان يزرع في أرض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن مائة نص من قيمة الأرض أيضا ان انتقص بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المحسنة قبا بالتحسنة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غورها واصلاحها حتى تعود لما كانت لالى الصرف على المستحقين لانه ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الأرض مصروف الى اصلاح الأرض لالى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بإيراد ما وضع الوجهه فيما أفقينا به فنسئله الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهد في قنيتة وحاو به وهي أيضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بحسنة ولزمه ومنهم شيخ الاسلام السعد الدبري وأطال في ذلك اطالة حسنة ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بان للمستحكر الاستبقاء وان أبى الموقوف عليهم الا التلع حيث كان ذلك باجرة المنزل وفي الاسعاف في فصل انكار المولى الوقف وفي غيب الغني اياها لاستغل الغاصب الأرض سنتين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما انتقص من الأرض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما عدل للاستغلال ومنه يعلم مسألة قيم الزرع وفه قبل هذا يسير ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بنده في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لتكونه بديل العين التي وقع عليها عقد الوقف وایس لهم فيها حق فكذلك انما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلته اقل فلا قابل بضمانه لانه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار وقد أغلت فقلت ضمنها لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فافهم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف أبي الانبياء الكرام السيد الخليل على يميننا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المرتبات فيه فباز من ذلك اختلاف سماطة الشريف وما هو المشروط فيه وبتاقتص حق السدة فيه والقراتين وأئمة ومؤذنيه لصره لغير مستحقه فهل يجب على ولاة الامور اجزل الله تعالى لهم الاجور مع تلك المرتبات المحدثه وقطعها وحسم مادتها أم لا (أجاب) نعم يجب على الولا ان يصحهم الله تعالى حسم مادة تلك المرتبات المحدثات وقطع تلك المرتبات فنسئله صرحوا بحجمتها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاقااف مقيدة بالمصلحة لانه تصرف كصرف شاء ولو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في النخبة وغيرهما القاضي اذا قررت راشافي المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقراتين تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز احداث

المرتبات في الاوقاف ولا

التقرير في الوظائف بغير

شرط الواقف ولا نقش المسجد

من مال الوقف وان فعل

القيم ضمن الا اذا خاف عليه

الضياح

الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والنظائر بعد
مسئلة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب
بالاقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة
من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والقول فيها كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام زيادة الاعتناء
لرفع شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه بشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من
أوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء الامر اقل الواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء بشأنه بقية
ذلك من كان له قوت في ايانه واعتقاد صحيح في اسلامه واحسانه وفقنا الله بالمحبة ويرضاه بفضل
العظيم وفيه العزم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بآثاره تعظيم شأنه وتوقيره له من احداث
الوظائف بكثرة الفرائض له بغير شرط من واقف وغيرهم من المصدرين والواقدين والمعينين للامة
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنه وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور وحسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما انهدم وترميم ما استمر وعمارة مستقباته وتلافى ما أشرف على الخراب من مستغلته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نفسه بالخص وزخرفته بماء الذهب
والفضة والالاد وورد وضوهم من الالوان أم لا (أجاب) فموجب على الولاية حسم مادة تلك
المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرمته وعدم تناول موقوفها فيكون قطعها من
باب ازالة المسكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدره على ذلك قال في البحر تصرف القاضي
بالاوقاف مقيد بالمصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء ولو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح
ولذا قال في التذكرة وغيره اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في
بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقاف
بالاولى وفي الاشياء والنظائر أيضا في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبه علم حرمة
احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في
القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف
والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفتنة
أدنى المسام بل أظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف
مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافى ما هو مشرف على الوقوع من شأنه الحادث والقديم
أو بناء مستقباته وترميم مستغلته والمتون فاطية قد ترادفت على أنه يد من غلته بعمارة
بلا شرط لأن قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة وكذلك الشروح
والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى
الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فحرام مطلقا كما
صرحت به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرف فيه قال في الكافي وهذا أي في الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو

مطلب اذا لم يشترط الواقف
للاظهار شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا
سعى فيعطى بقدر سعيه

مطلب في رجل بنى مسجد الله
تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة
فيه فصالحوا وأنشأ مدرسة الخ

فقل نحن لما فيه من تصحيح المال فإن اجتمعت أموال المسجد وخف الضياح بطمع الظلمة
فيها فلا بأس به حينئذ اهـ وقوله لا بأس بالخبرين ولا يفتن ويدون ذلك يفتن لعدم الجواز والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصالحوا
وأنشأ مدرسة أيضا وفتنه على المستغنين بالقرآن العظيم والأحاديث النبوية والعلم الشريف
وعلى شيخ يقرأهم القرآن ويوردهم الأحاديث النبوية ومساكن العلم الشريف وشرط أن يكون
الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أصل مذهب الامام
المجيد أحد بن حنبل يقسم القيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذر الصرف على بعضهم
يصرف الى بقيةهم وما له انقراء المسلمين وشرط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن
أخيه ثم للارشد فالارشد من ذرية ابن أخيه فان عدوا أو لم يكن فيهم من يعطي للنظر فانظر فيه
شيخ الحنابلة القلانية ولم يقدر الواقف للتأخر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى
الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم
يصرف الى بقيةهم كما بشرط وهل اذا اتى رجل انه من ذرية ابن أخى الواقف وأنه يصلح للنظر فهل
يجوز قوله وحل يجوز تغلق باب المسجد أو منع المصلين فيه وفتحه في كل يوم جمعة للنساء
يضررن فيه بالدخول ويرفعن أصواتهن فيسعين كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلتم لا فما
يترب عليه بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة
ناظرا أو يولى ما حكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم بشرط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضي
لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظرا ولم يعن له شيئا فعمله وسعي سنة مثاقيل لا شيء له لأن
المنافع لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد قيل يستحق أجر سعيه لأنه لا يقبل ذلك ظاهر الأباخر
والمعهود كالشرط فيحمل الأول على ما إذا لم يكن معه وداجعا بين القولين فعمله بذلك انه يدون
العمل لا يستحق شيئا يدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص
عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب
الرجل المذكور انه من ذرية ابن أخ الواقف معروفة لانه من بيته تشهد له بدعائه ولا يعطى بمجرد
دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولوا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله
تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقد يمكن
النساء من ضرب الدخول ورفع أصواتهن واذا ثبت خيانتها وجب على القاضي عزله وان شرط
الواقف أن لا يعزله القاضي والسلطان لانه بشرط مخالف حكم الشرع فيبطل قال في البحر
ومقتضاه أى مقتضى ما صرح به البرازي بقوله ان عزل القاضي للناس واجب عليه وعليه الأثم
بتركه فاذا عزل القاضي ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح للنظر فيه
لشيخ الحنابلة الذى شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع وكل ما ابتناه نص عليه علما أو نا
واكتبه أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف أو أجر عقار الوقف
وكتب في صان المساقاة والاجارة انه ساقى أو أجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان
الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه لا يرشد فالارشد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه
ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم
في ربيع الوقف (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب لا تصح مساقاة
المستحق في الوقف ولا اجارته
الخ

للمستحق في غلته باجماع علماءنا ولو كتب في صل المساقاة والاجارة انه ساقى أو أجر بحاله من
الولاية، فوهم أن استحقاقه في الوقف وجب له ولاية على الوقف اذ العبد تلقى نفس الامر لما
كتب في الصل واذ قلنا بفساد المساقاة فالربح كله يوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب
عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترتب تناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر السائل بلسانه فما
تناوله والحال غلته من ربيع الوقف حرام سمحت يجب برده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل)
فماذا اوجبت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو
أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على
الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم من رتب له من ثباته غير
المستحق ومرة يمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار
خراجها للمدرسة وللشركة للجندي فيكون المتكلم على المدرسة يصرف تسعة أعشار
على المدرسة تسعة الأعشار وبقى العشر بدمية من ارعها يطالب المتكلم على المدرسة بحصة بيت
المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وإنما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعا
وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض
نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه
للمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعدي به قبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كالا يتخفى على
فقيهه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله
في الصرف الى المستحقين أم لا واذا ذهب كل فرد منهم شيئا من متعنه المقبوض بيده للناظر هل
لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتبة بملوفقه قرية يتحصل من غلته أضعاف
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارة بلا شرط لأن قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا يتنى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف
عليهم لانه أمين يدعى اصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتماد الشيخين في فوائده
انه لا يحلف وقبل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستلمه وليس للمستحقين أخذ القرى بحالهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه أضعاف أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف العدد للاستهلال اذا خرب
صهر بجها المعتلما الشبهة هل يجب عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من
أجرته بقدر صرحوا بوجوب العماره في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى
قالوا الباض والخرق في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفلان والا فعلا والله أعلم (سئل)
في رجل وقف وقفا على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سجد له من ذكور واناث على
الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد فزصيبه له مات الواقف عن ابنه
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين
فما الحكم فيما أكل وفي قسمة الوقف بعد موته (أجاب) اماما أكله محمود من حصة بنت
أخيه وهو النصف فضموا علمه وورثه ضمانه من تركته ويدفع لها أو أمما قسمة غلة الوقف بعد
موت محمود فهي على رؤسهن أنلا نأفانا نقض القسمة بموته كإص عليه انصاف ونعطي كل
واحدة ثلثا ولا ننظر الى قول الواقف من مات عن ولدا أو ولد انتقل نصيبه له وقد غلط من أفتى
بعد نقض القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم
توجيه مستحقه قراءة كتاب الله
تعالى لمن هو أهل لذلك
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والقول للناظر في
الصرف للمستحقين واذا
وهب أحدهم من متعنه
للناظر شيئا ليس له الرجوع

مطلب اذا خرب صهر بجها
الدار الموقوفة يعمر من
أجرتها
مطلب وقف على ولديه
وعلى من سيحدث من ذكور
واناث ثم مات أحدهما
عن بنت فاكل الموجود
جميع الغلة ثم مات عن بنتين
الخ

مطلب في وقفة محمودية على
ترتيب المستحقين وعلى شروط
ذكرها الواقف

فما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والانات بينهم على
 الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفردوا بشرط فيه
 الانسان خافوا قوما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على
 أنسألهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم
 وأعقابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك الى ولده ثم الى ولد ولده
 ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى انه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من
 ذلك الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتأولين لريعه وأجوره
 يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى انه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولدا
 ولدا ونسلا وأعقابا استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر
 وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنين ثم مات ابن عمر وأحد بنيه عن
 غير ولد والموجود الا أن أختهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى أختهم المذكورة بمفردها ولا يشاركها فيه أولاد عمها
 المذكورون أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم الى أختهم وأولادهم المذكورين لأسوائهم
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتأولين لريعه وقطع المذكور مثل حظ الانثيين زيادة عما بيده
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال مأمورة وفي هذه
 الصورة اذا مات أحد مستحق الوقف عن ولداً وأولاداً وما توفي حياة أبيهم قبل استحقاقهم
 لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون أولاد أولاد الذين ماتوا في حياة
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحى وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته
 فما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميتين دفع لا ولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد استحق
 ما كان يستحقه لو كان حيا والمخ هو هذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما
 اذا وقف زيد حصته من ثمة ابن في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صادقة وعلى من سيحدث لمن الاولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنسألهم
 وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه الى عمر وبعد ان جعله معه شريكاً في النظر على وقفه
 المسطور وبعد ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى غيب الترافع لديه بلزومه ونشوده ثم مات
 زيد بعد التسهيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فأدعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور
 صدور في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلبته تقسيم ميراثه مدة حياة صادقة
 بنت الواقف المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة بكونه الوقف لازماً يتخصص بنت
 الواقف المذكورة بغلبته لكون الواقف فجز الواقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يعجزه
 المريض بأن يقول وقتت على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في آقائه بأن قوله ارضى

مطلب الوقف في مرض
 الموت وصية فلو جع الواقف
 بين الوارث وغيره لا يصح
 بالتسمة للوارث ولو خرج
 من الثلث

صدقة موقوفة على ولدى الخوصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بقية ثم على أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يميز على البنت مطلقا فإذا لم يميز بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بحقه من ثلث المال أو لم يخرج بقسم غلته جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت صدقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى الأولاد وأولادهن خرج من الثلث والأفصاح به لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا ما ذكره في الخاتمة وغيرهما أمرأة وقتت منزلا في مرضها على بناتها من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت ابنتين وأختا والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام جاز الوقف بقدر الثلث ويُسبَل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلته الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما لاثنين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جاءت فية أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقتنا ارصادي أهل لمن ولاد السلطان على ثلث القرية أن يتعرض له بطلب شيء على ثلث الأرض مع أن غيره ممن تقدم من الولاية لم يتعرض بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة أم لا (أجاب) ليس له أن يتعرض له بطلب شيء إذا السلطان نصره الله تعالى انما أطلق له فيما هو خارج عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة ما حصر بها أولاد له وفي رسائل ابن نجيم قال قلت هل ليعني السلطان نصره الله تعالى أن يجعل أرضا وقفها على مسجد قلت نعم ذكر قاضخان أن لمن له مصارف انخراج بناء الماحد والنفقة منه على تعميرها وفيها ولو وقف السلطان أرضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان

مطلب ليس لمن ولاد السلطان
أن يتعرض للأوقاف بأخذ
شيء منها

ولو وقف السلطان من بيت مالنا * المسلحةمت يجوز ويؤجر
وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك السحت الحرام والله أعلم (سئل) فيما إذا أسكن ناظر الوقف واحدا مستحقه رجلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا يتخلل واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه ولأن الوقف قيد بطلان أعماله ما هو مقدم عليه كالعمارة قبراؤه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفها على جهات برعتها ومه ما فضل من ريع الوقف بعد مصارف البر التي عنها يقيم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنته وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لا ولادهم ثم لا ولادهم ونسألهم ومعههم أبدا ما تناسلوا ودأبما بقوا أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطون الطبقة العليا منهم سمحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن ولد أو وولد انتقل نصيبه لولده أو وولدوه فان لم يكن

مطلب أسكن ناظر الوقف
أواحدا مستحقه رجلا عقار
الوقف بلا استئجار
مطلب وقف وقتنا على جهة
بر شرط أولاد ابنته وهم زيد
وبكر وفاطمة ربع الفضل
من ذلك ثم لا ولادهم إلى
أن قال وهو لا ولاد الظهور
دون أولاد الباطون مات زيد
وبكر ثم فاطمة عن أولاد الخ

له ولد ولا ولد ينتقل نصيبه الى من عوفي درجته وذوى طبقته فان لم يكن انتقل لمن هو
أقرب اليه للذكر بمثل حظ الاثنين على التريضة الشرعية وبقيّة ذلك وقدره
ثلاثة أرباع لبنات الواقت المشار اليه وعن عمرة وبكرتوزيب بنت سوية لكل منهن الربع
ثم من بعد عن لا ولد حتى ثم لا ولداً ولا دهن ونسبتهن ابداناً متساوية وادعاً ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولداً ولا ولد انتقل نصيبه
لولده أو ولده له ومن مات عن غير ولداً ولا ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن عوفي
درجته وذوى طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذوى طبقته ينتقل لمن هو أقرب اليه للذكر بمثل حظ
الاثنين على التريضة الشرعية فاذا انقرضوا باجمعهم كان وقفاً على الفقراء والمساكين ثم ان
زيد او بكر اما لم يبعثا ثم ماتت فاطمة وأعطيت أولاداً فهل ينتقل نصيبها لاولادها أو لمن عوفي
درجته من الموقوف عليهم لكون أولادها يسوا من أولاد الظهور ويحل المراد بقوله لمن هو
أقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم أو يخص القريب بالموقوف عليهم
(اجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
لاولادها لمن عوفي درجته بما علق بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولداً ولا ولد الخ فان
مرجع الضمير في قوله منهم الى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد الظهور وقد شرط ان من مات
منهم عن ولداً ولا ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر منهم بمثل حظ
الاثنين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكر الماماتاً ولم يعقبا صرف ما كان لهما
لفاطمة بقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ينتقل نصيبه لمن عوفي درجته فصار الربع
باسره نصيباً فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد
ابن الواقف المعين فيه ثم لا ولادهم حتى أن من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد
ولده ولم يساوه في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسباً فان قلت ماتت في
قولها أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تكرر أن الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولداً الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فتأمل
هذا ما ظهر لنهض القاصر ومن ظهروه خلاف ذلك فله فيه وله الاجر الوافر وما برزت هذا
الجواب الابعد النظر في كلام الاحصاء والاختزال المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاده وأولاده وأولاده
أولاده ونسبه وعقبه للذكر بمثل حظ الاثنين ثم على جهة تبر لا تقطع فهل كل من كان له
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في علمه مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قتلهم وكثرتهم فيستحق الا من مع وجود والده
والحال حذو والله أعلم (سئل) في الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مفرداً وجمعاً في
ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى به كفي الجرح وفيه بعد هذا وصح فاضحيان دخول أولاد
النات فيما اذا وقف على أولاده وأولاده وأولاده وصح عدمه في ولى ٥٥ فتدفع فرق فاضحيان
بين الجمع وكفي واقعة الحال فتصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة
اختلاف صحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهراً في رواية وهو لا يعدل عنه بكونه
أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المقتضى بعدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد وأولاد
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده
 ثم على ذريته ونسله وعقبه المذكور والاثبات بينهم على الفريضة الشرعية طبقه طبقه ونسلا
 بعد نسل الخ وحكم بعقبتهم ولزومه ما حكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم
 لا يدخلون وإذا أقدم في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية
 هلال والخصاف يتخذون رفع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب
 الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي
 ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فتي يظهر الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والخصاف قال
 عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه
 الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ
 الاولاد قلت فنقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل
 تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام
 هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقل عن محمد قال
 واحتج بذلك في كتاب بحجته على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم قلت وينبغي ان يتحقق رواية
 الدخول قطعاً لان فيها نصوص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف
 ومحمد وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا ينفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه
 عملهم وعرفهم مع كونه حقة للفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي
 سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى
 ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كانص عليه في آنفع
 الوسائل وغيره وتقتضى المحاوره بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم
 القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فيجب في الافتاء بما اختاره مع التنصيص على
 اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها اولده الشيخ أحمد من خط والده
 المزبور ان أولاد البنات من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الاسعاف بان النسل
 الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكرًا كانوا أو إناثاً فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال
 والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض براها غير مقاد يدخل أولاد البنات فيه ذوات رفع الخلاف
 حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقننة وخوارج على
 القواعد فتدبر صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا
 يجوز بعده قضاه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى
 وعمر وحجة وستانا وحسينية وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على
 أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ
 الانثيين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العلما منهم تتجيب الطبقة السفلى على ان
 من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا اتقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقضى بأجمعهم عاد
 ذلك وقفاً على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لجهة برعيتها مات
 الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكر وإناث هل لأولاده شيء
 في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجود الكونه
 لم يتعرض لذكر من مات عن ولد اتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت
 في الاولاد وأولاد الاولاد
 خلاف

مطلب اذا شرط الواقف
 أن الطبقة العليا تتجيب
 السفلى فلا شيء لأولاد الابن
 مع الاولاد

الوقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بينهم كدالة بقوله
 الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل
 هو مقترله فأن من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق إلا إذا كان في درجة ليست بمجسوبة باعلى
 فيصير نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا يثنى لأهل درجة
 سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجرى الحكم كذلك أبدا مادام واحد من أهل الاستحقاق
 موجودا والله أعلم (سئل) في رجل مقرري وظيفة خطابة وإمامة عن سفر لضرورة فاستأنب
 رجلا يقوم فيها مقامه فبأشهر مدة أشهر ثم أخذها عنه بمعاينة المتولى بغير خجعة فاستردهما
 بتقرير من السلطان وأعادهما السلطان عليه كما كان فأخذهما النائب ثانياً كأخذه الأول هل
 يصح أخذهما لا لكونه بلا خجعة وإذا قلتم لا نعم الحكم في معلومهما (أجاب) صرح العلماء
 رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير خجعة والمسألة في الجبر وغيره وقد
 اشتهرت اشتهاراً فلا يحتاج إلى أن نزيد عليها ظاهراً وصرح في الجبر أيضاً بعد كلام كثير في مسألة
 الاستئابة في الوظائف أن عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستئابة في الوظائف وعدم اعتبارها
 شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الإمام يجوز استخلافه بلا
 إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاعرة وتصح النيابة وقد ردت على الطرسوسى
 في استنباطه عدم جواز الاستئابة فراجعناه سنن والمسألة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما
 عليه الناس وخصوصاً مع قيام العذر وعلى ذلك جميع العلوم للمستأنب وليس للنائب إلا
 الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه في العمل الذي
 استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى أن الاستئابة على الإمامة
 والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسألة من الكلام الواقع بين علماء
 الاسلام وما هو المختار عند ذوى الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل سیده وظيفة تولية على
 مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم أنكر اذهب الى وكيل السلطان وذكر له أن المتولى
 المذكور أنكر الوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم أنكر ابراءه ببراءة بصفة
 تضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضى الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم ثبوت ما أنكره
 وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا أذن له في التصرف
 ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشرع لم ينصحه عن التصرف
 فهل يجوز إخراج الوظائف عن أربابها بغير خجعة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل
 والحال ما ذكر إذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعدياً أم لا أبسطوا لنا الجواب
 (أجاب) قال في الجرائد وأما عزل القاضي له فشرطه أن يكون بخجعة واستدل عليه بما
 نقله في الأسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاض حمة تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته الوكيل
 ثم قال واستفد من عدم صحة عزل الناظر بغير خجعة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل
 بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز عزل من السلطان بنفسه ومن
 وكيله وزيراً كان أو قاضياً لما ان القاضى وكل عنه ولا يثمة مستفادة منه كهلوا أظهر من أن
 يبحث فيه وينقعه وتاتي بوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم
 تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر
 وهو فاسد المبني عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز لا تدخل للمنهى

مطلب لا يجوز عزل
 صاحب وظيفة بغير خجعة
 وإذا استأنب آخر ليقوم بها
 فغلب عليها فله الاجرة ان
 شرطت والمعلوم للأول

مطلب لا يجوز عزل
 صاحب وظيفة لا من
 السلطان ولا من وكيله
 وزيراً كان أو قاضياً بغير
 خجعة

فيه ولا لاه على اذ هو وقيعه في عرض المسلم النابتة حرمها بالكتاب والسنة خصوصاً الذي
الحكام وولادة الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذمية بين الخواص والعوام
وحسب في تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم
(سئل) في مسجد بنى الت عليه أيدي النظار من أهل الشام الذي المسجد به مدسسين متعدده
أنهى رجل مغرب السلطنة العلية أن نضره مشروط له غاربه والحال أن النضر قد عيى وحدها
الى الآن لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فوله السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر
بخصلاف ما أنهى عن عزل الأول أم لا ينزل (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخصلاف ما أنهى
لا ينزل الأول لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانتفاء
مآنها فافهم والله أعلم (سئل) في شخص تتر عليه السلطان وظيفة والى بعده فأنهى
آخر للسلطنة العلية إن الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه في الواقع فعزله وأعطى
المنهى حسب انها هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من
العزل والتولية محلاً أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً اذا أعطاه
بناء على انها له وحيث كان منها خلاف الواقع فالاعطاء لم يصادف محلاً والوظيفة باقية على
من وجهت اليه أولاً والله أعلم (سئل) فيما اقرت السلطان رجلاً في وظيفة كانت في درجل
فرغ لغير عنها بمال هل تكون لمن قرره السلطان أول من فرغ له عنها (أجاب) انما تكون لمن
قرره السلطان اذا انراغ لا يقع تقريره سواء قلنا بصحة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد
الفقهية كما حره العلامة الشيخ على بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج
الشافعية لابن حجر في كتاب الوقف ماصوره لومات ذو وظيفة فقتر الناظر آخر بيان انزل عنها
لا تحرم بقدر ذلك في التقرير كما أتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك لأن
مجرد النزول سبب ضعيف لا يبدن انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد تقدم المقرر اه والله
أعلم (سئل) في رجل يده وظيفة نظير تقرير فاض أخذته رجل وظيفة التولية براءة
شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما
وظيفة مستقلة بذاتها بان عن النظر لشخص والتولية لا تخر أو جعل لهذه معلوما ولهذه معلوما
لا ينزل عن النظر لأن المأخوذ ليس ماعليه والا كان الاخذ عليه فيم عزل حيث اجتمعت
شروط العزل لاطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالنقطة وقد تقرر أن
احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز أن يجعل متول بعلاقة مستقلة مع ناظر الوقف بعلاقة
مستقلة لانه احداث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) في رجل عزل
التولية على مسجد بخجة وولى رجل غيره شهيد أهل المسجد بعد التبع وعقته ثم ولى الأول
بناءً ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خجة هل ينزل أم لا وللقاضى ابقاءه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير خجة ولو
عزله لما لم لا ينزل بغير خجة وللقاضى ابقاؤه على وظيفة والله أعلم (سئل) في رجل مات
فقتر القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلاً أنهى الى السلطان أمر الميت فقتره في وظائفه
بناء على شعور دها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة بتقرير القاضي أم بتقرير
السلطان مع انه اقامت قرره بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضي (أجاب) العبرة بتقرير
القاضي لا بتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئلة الوكيل اذا تزموا كل فيه ثم فعله

مطلب ولى السلطان رجلاً
نظارة مسجد بناء على انها له
فاذا ظهر الامر بخصلاف
ما أنهى لا ينزل الأول
مطلب اذا عزل السلطان
صاحب وظيفة وولى غيره
على حسب انها له والحال
بخصلافه لا ينزل الأول
ولا تصح تولية الثاني
مطلب اذا فرغ صاحب
الوظيفة عنها لغير وقدر
السلطان آخر ففى لمن قرره
السلطان
مطلب اذا قرر القاضي
ناظر أم قرر السلطان متولياً
صح ما قرر السلطان ان لم
يشترط الواقف الوظيفتين

مطلب عزل المتولى بخجة
وولى غيره ولو عزله السلطان
بغير خجة وولى الأول
لا يصح
مطلب قرر القاضي جماعة
في وظائف رجل مات ثم قرر
السلطان فيها رجلاً بناء على
شعوره

الموكل خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقر فإلصاقه منه مبنى على أمرين
 خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في نافذ وقف أراد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا تحرف فطلق الآخر بعمر في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الاجرة
 وبصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع
 على من عليه الغلبة ويكون المصروف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي
 والموتى لا يجوز فإن كان في الوقف فهو وقف أكن بغير ذلك من ماله ولا يترأى ذمة المستاجر
 عن الاجرة بالدفع له فلناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلك في ذلك أو غيره وإن
 لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر ولا يملكه القيم بأقل القيمتين ونزوعاً وغيره من عمال الوقف
 فإن أبي يترتب أن لا يخلص ماله كما تقر في مسئلة تعمير الاجنبى في الوقف بلاذن والله
 أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا
 وإذا قلتم يجوز فهل إذا ثبت رجل منهم انه علوى توجهه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانه
 علوى لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم
 كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخاتمة وهو المختار فإذا ثبت رجس منهم انه
 علوى توجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة
 مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا
 قلتم غير جائز هل اذا وقف خاتمة على الصوفية ومات لاعتن وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى
 أن يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فإراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل ذلك
 ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصرح به في كتب أئمة ان الوقف على
 الصوفية وصوفي خاله لا يجوز كقول الرواية الرجوع اليها من جانب الكل قال في الخلاصة
 والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السعدى الرواية من وقف الخصاص انه
 لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعلها
 مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موانع الشرع الشريف ادولاً بهتوا الحال هذه قطعا لا السلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 متول على زاوية ادعى حصة في عقار يسير لرجل انه اوقف على مصالح الزاوية من قبل عم المتدعى
 عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت
 اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والنيكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها
 والله أعلم (سئل) في وقف خاقر يعمه عن الصرف الى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين
 وشعائين وبوابين وتوزيع وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
 الذي تحرر من كلام صاحب البحر فبلا عن الحاوى القدسي ان الذي يبدأ به بعد العمارة ما هو
 أقرب الى العمارة وأعم المصلحة كامام المسجد والمدرس للمدرسة ونسبى الحاق المؤذنين بالامام
 وكذا المقاتلين لكثرته الاحتياج اليه كالأشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في
 البحر السراج بكسر السين أى القنابل ومراذه مع زيتها والبساط بكسر الباء أى الحصير
 والحقق بهما معلوم خادمها وهو الواقف والفرش وتغييره يتم دون الواو يدل على أنهم ما مؤخران عن
 الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرست الخاقر

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل والرجل
 أودعه لا تحرف فصار الآخر
 بعمر ويتناول الاجرة من
 غير إذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن أثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعميان وإذا
 وقف عليهم خاتمة فلا سلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب اذا ضاق ريع الوقف
 يبدأ بما هو أقرب الى العمارة
 كالامام الخ

مطلب الامام والخطيب
والمؤذنون سواء في التقديم

اه ومن رام الزيادة يرجع الى الله والله أعلم (سئل) في مسجد له امام وخطيب ومؤذنون هل
يؤتى في الصلوة بعضهم على بعض أم هم متساوون (أجاب) الامام والخطيب والمؤذنون سواء
في التقديم لاحزبه لاحد هم على الآخر والله أعلم (سئل) في مسجد له خطيب وامام ومؤذنون
وخادم ايهم يتقدم في صرف العلوقة واذا صرف الناظر الى المؤذنين وحرمان الامام والخطيب هل
هو خطي أو مصيب (أجاب) ان لم يضق ريع الوقف فليكل ما شرط له وان ضاق يتقدم التسلاثة
الاول في الصلوة على الخادم وانظر ما كتبته في الاشياء نقلها عن الخاوي القدسي يزل عنك في ذلك
الاشتباه ولا ريب ان الناظر في تخصيصه الدفع للمؤذنين وحرمان الامام والخطيب غلط غير
مصيب والله أعلم (سئل) هل للقاضي أن يقرر شخصاً في وظيفة كناية في وقف مدرسة بغير شرط
الواقف أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقرر شخصاً في وظيفة كناية في وقف مدرسة بغير شرط
للمقرر الاخذ بالنظر على الوقف كما في الفتاوى الزينية والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً
مشاعاً في عقار ولم يفرزه ولم يسمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله لورثة
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم فاض بوجه الشرعي
من تقدم دعوى صححة شرعية على مامل اليه بعض الاصحاب أو وجود مفسد عليه مع اقامة
بينة وشكوهان الحجج كما هو الراجح ليصحب القضاء عليه كما هو مشهور والله أعلم (سئل) في رجل
وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وضم له بوعيم
الكريم وأحمد وسعد الدين جميع الوقف بينهم بالسوية لاهزبه لاحد هم على الآخر ثم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم وذر يتهم ونسلهم وعقبهم أبداً ماداموا
ودائماً ما يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف
اليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه
ولد الابن وولد البنت اه وهذا الخلاف فيه أما اذا أضافه اليهم بأن قال على أولادى وأولاد
أولادى أو ولدى وولد ولدى بصيغة الجمع أو الافراد في دخولهم وعدمه الخلاف المشهور
المعلوم في كتب أئمتنا والله أعلم (سئل) في امرأه توفقت مالا على القراء وجعلت ناظرًا يتصرف
في المال ويراجع ويصرف من الربح للقراء على موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد
مدة ضاع من مال الوقف شطر في زمن نظاره السابقة وصارت علوفات القراء على حكم التوزيع
فهل الناظر الآن له أن يأخذ علوفته تمام على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها وألا يدخل
مع القراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يتقدم على القراء فيصرف
اليهم بعينه تمام ما خبث كان في مقابله عمله وكان قدر أجره ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في
الاشياء عن الاسيوطي استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف المذهب ما رجع اليه يظهر لك
خطة ما أفتيت به والله أعلم (سئل) في واقف وقف على ولديه أحمد وجمال الدين ثم على أولادهم
وأولاد أولادهم جميع الطبقة العليا الطبقة السفلى ثم ان كان له ولد من الاباء وأولاد
انتهل نصيبه الى ولده أو ولده وله والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت
واحدة من بنات أبناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختها حيث
كانت هي الطبقة العليا ومن سواها من أهل الوقف دونها أم لو لها (أجاب) لا يصرف
استحقاق الميتة لولدها ولا لولدها القول الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء يخرج
للامهات فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولدها بل يصرف لذوى الطبقة

مطلب ليس للقاضي أن يقرر
في وظيفة الا الناظر
مطلب للقاضي ابطال الوقف
المشاع حيث لم يحكم به

مطلب اذا وقف على أولاده
وأولاد أولادهم الخ يدخل
أولاد البنات أم على أولادى
وأولاد أولادى أو ولد ولدى
ففيه خلاف

مطلب اذا وقفت مالا على
القراء وجعلت ناظرًا
ليصرف ربحه على القراء
فهل الناظر بعينه وما فضل يوزع
على القراء

مطلب رقع في عبارة الواقف
أن من كان له من الاباء ولداً أو
ولداً انتقل نصيبه الى ولده
أو ولده ماتت مستحقة
من بنات أبناء الواقف
لا يصرف نصيبها لولدها ولا
لاختها

العلماء لا ين في درجة العود انهم في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه
من الآباء واصلها ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولد ولده مقيد بكون الميت من الآباء وكذلك
بصرف حصته الى من هو في درجته مقيد به أيضا في قول الواقف يجب الطبقة العليا الطبقة
السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة
العليا لا الى ولدها وولدها عالا الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قض
الغلة وفي دينهم وترك العماره مع الحاجة اليها هل ثبت خيانه بذلك ويجب اخراجه أم لا
(أجاب) نعم ثبت خيانه ويجب اخراجه فقد سرح في الخبر بان امتناعه من التعمير خيانه
وسرح في البرازية بان عزل القاضى للغاش واجب عليه قال في الخبر ومقتضاه الاثم بتركه والا اثم
تسوية الخائن ولا شك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقعه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكر كورا
كافوا وأنا على النريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم أنا لهم
وأعقبهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا وترك ولداً وولدوا
أسفل منه فخصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد
أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل
الوقف الاقرب فالأقرب الى المتوفى من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن
يجرى مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات الممنه من أهل الوقف على
ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً وولدوا وأسفل منه
استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حياً وذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم
ذكر اكان أو أئى ويشترك الاثنان فما فوقهما فيذكر كورا كافوا وأنا بنينهم على الشرط
والترتيب وبعد الافتراض الى الجهة برمتها مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت
تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقة ابن خالته أحمد بن
عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته أمية بنت فاطمة بنت تاج الدين بن
عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميت
من أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت الميراث لجدولاً منه ولحمد الله كضعف
مالا نبي بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلاً وقف
عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكر أو أئى للذكر مثل حظ الانثيين على أن من
توفي عن ولد أو نسل عادما كان جارياً عليه على ولده ثم على نسله على النريضة
الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عادما كان جارياً عليه على من في درجته من الوقف يقدم
الأقرب فالأقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكر والمراد من أهل
الوقف من له حق ما حالاً وما لا وقد احترازنا بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد
البنات وان صرح كثير بدخولهم اذا ذكروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد
كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحساناً وجه الاستحسان فيه انه قال على أولادهم
فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه أولاد
البنات لانه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكره في أنفع الوسائل في المسئلة
السلطنة عن ابن مازة وانما أطلقنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على
الاولاد وأولاد الاولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً في حقه وعاقبته على أولاده وأولاد

مطلب ثبت خيانه المتولى
بصرف الغلة في دينه ويجب
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقفاً على
أولاده وأولاد أولاده يكون
بين الذكور والاناث
بالسوية

أولادهم ثم وتمتاسلوا وامتاعوا وجعل آخره لجهة بر لا تتقطع هل يكون الوقف سوية
بين الذكور والإناث أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كما صرح به هلال وميتا خسرو فراجعهما
أن شئت والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه المعين على مسجد الثلاث النظر والولاية
عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعوقه أرغون شاه ثم من بعده لأرشد فالأرشد من ذرية
عقائه الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم أرشد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن
يكون نائب السلطنة الشرقية بغزة المحررة وشرط أنه إن تعذر الصرف لخراب المكان كان
مصر وفار يعم على الفقراء والمساكين أينما كانوا وأياهم جردوا وإذا حصل انقراض الرجال من
ذرية عقائه دون النساء وخرب المسجد ودثر وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف
عليه لخرابه وتعطلت أو قافمو وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي
يعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الأرشد من النساء أو نائب بغزة وما الحكم في نفس
المسجد المذكور (أجاب) النظر نائب السلطنة الشرقية بغزة المحررة وشرطه ولا نظر للنساء من
ذرية العقائه لقوله دون النساء فهو مخرج في المنع من النظر فيه لهن ولوال الصرف إلى الفقراء
والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالأمر
والهسي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فإن هذه الأسماء هي وظيفة الناظر وأما
الاستبدال فيه وللقاضى أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال إذا دخل لو كبل بيت المال في
التصرف في الوقف بحال فإذا صار الموقوف بصفة مجوزة للاستبدال فالقاضى أو نائبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا قل زلها لا قفأ وصارت بحال لا تصلح للزراعة أو لا
تفضل علمنا عن مؤخر صلاح الوقف في الاستبدال جازا الاستبدال لقاضى الخمسة المفسر
بنى العلم والعدل ومثله الاستبدال شهيرة مذكورة في أغلب كتب المذهب والعهد للفقوى
ما ذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشنخا فنه فقال محمد
إذا خرب وأمس لم يعدمه وقد استغنى الناس عنه أبناء مسجد آخر أو خراب القرية أو لم يخرب
لكن خرب القرية ينقل أهلها واستغنوا عنه فإنه يعود إلى ملك الواقف إن كان موجودا أو
ملك ورثته إن لم يكن وقال أبو يوسف وخوشجد أبدأ إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا ليجوز رنقله
ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا والفقوى على قول محمد في آلات المسجد
كالتنايل والحصر البوارى وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حنية التأييد والمستلة
طوبى له الذيل ولكن فيما ذكرنا الكناية لأنه زبدة كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على
شعائر مدرسة لم يعلم سنة شرعية مقدرا مشروط الواقف المتولى وأرباب الشعائر من العلوفات
اتص على هذا الوقف ثلاثة متولين وكان بجايان يقول كل منهم قد نص السلطان في
براق على أنى من العاوفة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغروا نصف غلة الوقف مع أن
علمهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستغل الوقف أرض توجب بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ
أجر تهمان المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكتاب دفتر الوقف في أقل من درجة رملية فهل
يجابون إلى ذلك فما فضل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى المدرس وباقي أرباب الشعائر كم كيف
الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر إلى ما كان معه هو دامن حاله فيما
سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فيبقى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المذنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث

مطلب وقف وقفا على
مسجد كذا وشرط النظر له
ثم لمعوقه ثم لذرية عقائه
الرجال فإن لم يكن فلنائب
السلطنة الشرقية وان
تعذر الصرف كان ريعه
للفقراء

مطلب استبدال الوقف
يكون للقاضى
مطلب اختف الشنخا
في حكم المسجد بعد خرابه
مطلب إذا لم يعلم ما شرط
الواقف يصرف للمتولى
وأرباب الشعائر مثل ما كان
يصرفه القوام السابقون
وان لم يعلم للقاضى

لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف ياذن القاضي فالواجب أجرة مثلهم ويمنع
 عنهم الروايد على أجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون أجرة وان فسخهم القاضي ولم
 يعين لهم شيئا ينظر ان كان المهود أنهم لم يعلموا ان الاجرة المثل فلهم أجرة المثل لان المعروف
 كالشروط والا فلا نفي لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده
 على ولده لمصلحة البرهاني ابراهيم بن بعد ابراهيم على أولاده ثم على أولاده ثم على أنسالة
 وأعقبه على النريضة السرعة للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا اندر وستر له
 فيه الاثنان فاقفوها فان مات ابراهيم ولم يعقب أو عقب وانقرضوا عاد ذلك وفقرس عبا على
 من يوجد من اخوته لا يسه ذكر اكن أو أخذ كورا كانوا انا ما بينهم على النريضة السرعة على
 الحكم المعين فيه أعلاه فذا انقرضوا جميعهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقفا على الزاوية
 السكاكينة بياطين دمشق المعروف بنشائه الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى
 الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العود عادو شرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم
 المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية ابراهيم ونسبه وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفا
 ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فقتلوا
 الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فلهل ينقل الوقف الى الزاوية المربوبة
 بانهراض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الاخوة وذريتهم أم لا (أجاب)
 الاقرب الى غرض الوانف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لاهرين الاقربيسة الى غرض
 الواقف كما قدمناه والشافى قوله على الحكم المعين أعلاه فانه عزفه باللام وذلك للعموم والاعتبار
 للعموم للفظ والعامة يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكر الاكمل ذلك في
 العنابة شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقراء أو سكوت أو انكار وكل ذلك
 جائز لقوله تعالى والصلح خير فانه باطلا لاقية بتناوله اي معنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال
 لان الاعتبار للعموم للفظ لا لخصوص السبب فهو مناد في مسئلتنا باستحقاق أولاد اخوة
 ابراهيم لهذين الاهرين اللذين هما غرض الواقف وافادة اللفظ له والحق أحق بالتابع والله أعلم
 (سئل) في النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم
 (أجاب) قد صرح في الاشباة والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وقرع عليه
 فروعاً منها النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز (أقول) قوله قبله
 المذهب عدم اعتبار العرف الخاص بنسب ان الصحيح خلافه وقد قال العلامة المقدسي الفتوى
 على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اهـ
 والله أعلم (سئل) في رجل فرغ لا سخر عن وظيفة وأعطاه مال المجازاة على صنعته من باب
 المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجر دانهما هل للمفروع أن يرجع
 بالمال المدفوع والحال هذه أم لا (أجاب) ليس للمفروع أن يرجع على القارغ بالمال
 المدفوع والحال هذه اذا عقبه أى التراغ ابراهيم أو خاص منه وهذا باتفاق واذا خلا منهما
 قلنا ثم آخرين كلام في الرجوع بما يذله من الخط عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار
 العرف الخاص ومنهم من قال به معلا بانه حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما
 اذا جعله من باب المجازاة الى الصنيع أو لطلبه ابراهيم أو ابراهيمه خاص فلا قال بالرجوع
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لا سخر بعوض وقرره القاضي لاهلية

مطلب وقف على ولده ابراهيم
 ثم على أولاد أولاده الخ ثم
 على اخوته لا يسه ثم على
 الزاوية الفلانية فانقرض
 الكل ولم يوجد الأولاد
 اخوة لاب

مطلب انفقوا على عدم
 جواز الاعتياض عن
 الوظائف
 مطلب اعطى لا سخر مالا
 في مقابلة وظيفته ثم أخذها
 شخص بحكم السلطان فان
 وقع الا بر اربع والافقية
 خلاف

مطلب اذا فرغ لا سخر
 عن وظيفة بعوض ونذر
 المفروع له للفرغ أن يردها
 اليه عند رد نظير العوض
 سقط حقه منها ولا يلزم
 الوفاء بالنذر

ونذر المقرغ له للفراغ اذ اراد اليه نظير المدفوع بفرغ له ثم فرغ المقرغ له لا خرفقتره القاضى
 كذلك والا ن ينازعه الفراغ الاول سماعا بالنذر السابق فهل تقرير القاضى للمقرغ له بعد
 الفراغ صحيح نافذ حديث كان أهلا ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء شرعا أم لا
 (أجاب) تقرير القاضى المنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن
 وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم ان من فرغ انسان عن وظيفة فسقط
 حقيقته منها سواء أقر الناظر المنزول له أم لا قال في البحر القاضى بالاولى ولا يلزم الوفاء بما نذر
 النذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهو متخلف في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضى
 لا يقضى به على الناظر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين
 الناظر وبين الله تعالى أما الحكم فمتخلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما
 قررى في محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض
 أهل البحر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وان حاصله انه
 عزل نفسه عنها وقوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى للمنزول له
 فمما لا منازعة في صحته هذا هو المحترق في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل نزل لا خرف عن
 وظيفة معلومة فبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل للآخر أن يرجع بالمبلغ الذى دفعه له
 (أجاب) له أن يرجع به بل ولو لم يبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به
 فاطبة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لانه على اعتبار العرف الخاص وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها المتأخرين رسائل واتباع الحادثة أولى والله أعلم
 (سئل من دمشق) فيما اذ وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة تبرع معينة
 وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف ان كانت موجودة ولبن يوجد حين ذاك من أولاد
 الواقف المذكور والانا ان ينهم للذكر مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد من الاولاد
 والزوجة المذكورة عند الانفراد ويستتر في فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبدا ما عاشوا وادأما
 ما بقوا ثم من بعدهم لا ولادهم ثم لا ولاداً ولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور
 خاصة للذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وعلى انه ان يوفيت الزوجة انتقل
 نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلبن يوجد من أولاد ولادهم وعلى أن من يوفى
 منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولادهم فان لم يكن له ذلك فلا ولاداً ولادهم وذريتهم فان لم يكن له
 ذلك فلبن يوجد من اخوته واخواته المشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
 الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
 الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولد أو اولاد أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل
 الوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور بمقامه واستحق
 ما كان أصلا يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من أهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهوره وآل الوقف الى اقراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو أسفل
 منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقضت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية
 بالسوية بينهم وهكذا فى كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف
 ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولادهم وذريتهم ونسلهم على

مطلب نزل لا آخر عن
 وظيفة بعوض له أن يرجع
 بما دفع مطلقا

مطلب في وقفية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسبه من البطون وانقضوا كان ذلك محصراً وقال ما حصره من جهة البر المتعاقبة فأنحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيته وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت ستيته المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقضت أولاد المذكورين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنتها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستيته المزبورة ابنتها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد كور وعجم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيته ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسا لهم قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف وترك أولاداً وأولاداً وأسفل من ذلك من ولد الوالد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق وأولادهم دفع هذا السؤال بعينه ثانياً إله ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة أولاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملاً بعموم قول الواقف فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذاك أو لا يجزى الحكم في أولاد البطون كما يجزى في أولاد الظهور استحقاقاً حراً ماناً وجباً وتقتضانا وكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاة في أولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم ذكر أولادهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه لقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوز ذكرهم ذكر أولادهم ونسبهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجزى كل شرط شرط في أولاد الظهور في أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم انه بانقراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفاً على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم أولاد على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فأصاب خليل صرف على أولاد الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان ونص من ستة لعائشة اثنان ومحمود واحد لولده أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك ولسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم لطلبهم لهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا وإذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني حجب الأصل فرعاً ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لأهل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام رجع في ذلك بان أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصات اليهما بالتقاسم من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقته أم لا غير تلقى فكتب ما صورته لا يتقسم على محمود لانقراض جميع طبقته واندرس

أهل درجته أذا انقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها
 بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقت بالتفاضل القديمة بانقراض كل بطن
 وقسمه الوقت على البطن الذي يليه على الأحياء والأموات منه فأصاب الأحياء أخذوه
 وما أصاب الأموات يصرف لأولادهم إن كانوا ولاولاد أولادهم أو الأسفل منهم إن لم يكونوا
 فكذلك قسم عليهم ما أتى من الخليل لثلاث وعائشة لثلاث عملاً بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على
 الأنثى فإصاب عائشة إماماً مات حياً ثم ما أصاب أخاها خليل المذکور وصرف لأولاده
 الأربعة بالسوية فإصاب عبد الرحمن صرف لأولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة لأولديها
 سليمان وباقية لأن الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون إن مات منهم أي من أولاد
 البطون عن ولد أو أولاد ولد الخ فمصيبه له وعابدة ليست من أولاد البطون فليس لها المقرر ولم
 يصدق على ولديها المذكورين أنهم ما ولدوا لبطن لها فلا يصح صرف مالها لأولديها لانقطاع
 الحكم عن أولاد الظهور بموتها واستقلال أولاد البطون بالوقت بشرط مستقل فافهم والله
 أعلم (سئل) في وقف أهلي له متول ومشارف وآل أمر نظره بشرط الواقعة إلى ابنتها وأرادت
 الناظر أن توكل مشارف الوقت الأيل إليها في مصالح وقتها والدعاوى لدى السادة الحكماء
 فيها اختلاس منه والتصرف عنها في أمور فهل له أن يتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل
 الناظر أو التصرف بغير رضا المتولى أذهوا أنفع وجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير
 إذن المتولى إلا ليس بفت الواقعة الناظر لنفسه ذلك مع المتولى وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
 الرضى إلا بعلم المشرف فكيف المتولى وأما اختلاس المتولى فالتقاضى أن ينظر في ذلك أو
 يفوض الأمر إلى من شق به في النظر فإن تبين له اختلاسه وخيائته عزله والله أعلم (سئل) في
 ساقية مسجلة يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى بيار يادفع الناظر له مبلغاً يشتري
 به شعيراً يعلمه لبغاله فاشترى وصرفه كما مر به وعزل وبولي ناظر غيره ومواده الرجوع عما دفع
 هل يرجع على البسارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) إن كان المبلغ من مال الوقف فلا
 رجوع له على أحد مطلقاً وإن كان من ماله ودفعه لابن القاضى فكذلك لأنه لا يملك الاستانة
 على الوقف إلا باذن القاضى وإن كان باذن القاضى ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر
 الجدي ولا على البسارى فيمنظر إلى دخول مال الوقف وبولي منه والله أعلم (سئل) في مدرسة
 انتقل مدرس بها بالوفاء إلى رجة الله تعالى ويريد متولها أن يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس
 مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته بمنازل للعمر به ما يزعم أنه محتاج إلى
 العمارة منها والحال إن لهار بعامن القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله
 أنه لم يدرس (أجاب) أعلم أولاً أنه إذا أدى المتولى على ورثة المدرس أنه لم يباشر وظيفة
 التدريس وادعت الورثة أنه يباشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع البين يعنى على نفي العلم
 بعدم المباشرة لأنهم قاعون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع البين لأنه أمين فكذلك
 ورثته كباشرها ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلي في فتاواه فإذا علمت
 ذلك فاعلم إن العمارة إنما تقدم إذا ضاق الحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بتدريسي الموقوف
 على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين أما إذا لم يضح بان كان هناك
 محصول من ريع قرى الوقف ومن ارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا إذا ضاق ولم يحش ضررين
 يجوز أن يصرف على المستحقين وتأخيرها مارة إلى الغلة الثانية خصوصاً على مدرس المدرسة

مطلب آل أمر ناظر الوقف
 بشرط الواقعة إلى ابنتها
 فوكلت مشارف لم تصرف
 في مصالحه ليس له ذلك بغير
 إذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
 المسجلة مبلغاً من الشعير
 لوكيله في مصالحها ليعلمه
 لبغاله ثم عزل الناظر فإن
 دفعه من ماله باذن القاضى
 يرجع في مال الوقف والأفلا
 مطلب إذا مات مدرس
 المدرسة وأراد الناظر أن
 يرجع على ورثته فيما قبضه
 مدعيه أنه لم يدرس فالقول
 لهم

لا نهم قالوا الذي يبدأ به من ارتضاع الوقف عمارته شرط الوقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعمر
 للمصلحة كالأمام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله
 المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لأنه حق وصل إلى مستحقه
 فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض مختكرة فني أشجارها وذهب
 كردارها ويريد مختكرها أن تستر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قديما
 قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بلع على طرق المزارعة هل يحكم له ببقاء تحت يده بالحكر
 السابق جبراً على الناظر أم لا للناظر أن يتصرف فيها بما فيه الحظ لحساب الوقف من دفعها
 بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة وأجارتها بالدرهم والذئب وأ وغيرهما بما يرى فيه
 من الحظ والعطية لحساب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر
 يتصرف بما فيه الحظ لحساب الوقف من أجارتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصة والحكر لا يجب
 استبقاؤها في يده أبداً على ما يريد ويستهي وقد مر حوا بأنه يجب الإبقاء في الوقف بكل ما هو
 الأنفع له فيجب فعل ما هو الأنفع على الناظر من الإجارة أو الدفع بالحصة على طريق المزارعة
 والله أعلم (سئل) في متولى الوقف إذا صرف حال ولا يته عليه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له
 ذلك ديناً على الوقف ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عماره
 الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علماءنا أن الصحيح من المذهب أنه
 لا يصير ذلك ديناً على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب إن ماله منه بدلاً يستدين مطلقاً وإن
 كان بدلاً فإن كان باهر القاضي جازوا الأفلو والعمارة لا بد منها فيستدين لها باهر القاضي وأما
 غير العمارة فإن كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه له منه يد كما
 صرح به في القنية بقوله لا تتسبم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير إذن
 القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف وإذا صرف
 من ماله فيقال به عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أيضاً على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم
 (سئل) في واقف شرط في وقفته أن تكون وظيفة الإمامة والأذان بالمسجد الكائن بالبلد
 الفلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين راتبين فما المراد بالدرهم الرائج هل هو
 الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه
 أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وأنصرف إليه الفهم عند الإطلاق إن كانوا قد
 اصطلموا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل إذا أشكل الأمر فلم يعلم واختلف المستحقون
 مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف إلى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف
 ما لم يثبت بالبينة الشرعية أنه أعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه
 وإذا أشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلايين لأن نكوله وإقراره على الوقف لا يصح
 ولا ينظر إلى ما تجدد بعد زمن الواقف وإلى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم
 إليه لأن الألفاظ المجملة في الوقف تحمل على العرف الخاري في المخاطبات القولية وقد اشتهر من
 قراءهم المعروف عرفاً كالشرط شرطاً وهذا المال لا يرجع فيه والله أعلم (سئل) في حمام
 وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للناظر ولاية ليجارها مع
 حضور المتولي عليه وعدم إبانته عن إيجارها أم لا (أجاب) صرح في الجرائع مع حضور المتولي
 ليس للقاضي إجارة الوقف إلا إذا أبى وغاب غيبة منقطعة لأن الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب إذا فني أشجار الأرض
 اختسرة وذهب كردارها
 وأراد مختكرها أن تستمر
 تحت يده بالحكر السابق
 وهو دون المثل لا يجب لذلك

مطلب إذا صرف المتولى من
 ماله زيادة على الربيع وله منه
 بدل يصير ديناً على الوقف
 ولو باهر القاضي

مطلب ينصرف الدرهم
 الرائج إلى ما اصطلم عليه
 الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي إجارة
 الوقف مع وجود المتولي إلا
 إذا أبى

العامّة هذا ما تحترمن كلامهم والله أعلم (سئل) في واقف أنت أوقفه على نفسه مدة حياته
 ثم من بعده على ولدوله المسمى باجد ثم من بعده على أولاد وأولاد أولادهم على أولادهم
 وأولاد أولادهم ونسأهم وعقبهم وأولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أجد الذي هو ابن
 الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأتى هي أمتة فهل تستحق أمتة المذكورة شيئاً مع قول
 الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولادهم لا
 (أجاب) لاشك في استحقاق أمتة لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر
 وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم إيسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا
 بهذا التقيدها بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد
 الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والآن التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها
 يحرمون بكونهم أولاد أنثى فالخروج ابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف
 المذكور وان بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى
 قائم شعراً ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين
 سابقاً ولا حقاً للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بمافي الدفاتر ويستوى الذين يعلمون
 والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس
 الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لكانه
 لا يقوم بكفايته بخلاف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى
 الصغير العار عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة
 لأن ذلك يكون حال أهلية الاثنين لاقاء المدرس والملازمة المدرسة باقائهما وأما بما مشروط
 عليهما وقد أنكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحته تناول المعلمين بغير
 مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم ان علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تتعطل
 بغيته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تفسير والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف
 وثلاثة جباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن خاضق ربيع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام
 هل يوزع ربيع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد
 المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشؤون المدرسة
 من اقراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة
 ويحرم غيره من مدرس لم يباشر وظيفة أو غيره ممن ذكر أنفاً (أجاب) يقدم المدرس الملازم
 للدروس فيها إذا كان عالماً بتمسك وكنت تتعطل بغيته إذا غاب عنها في دفع له المشروط بنص
 الواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به
 وطلب هذا المساوى الدرس به قرر عليه وان لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة
 بعد العمارة لانها تتعطل وغرض الواقف بآياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشر وظيفة استحقاق
 المشروط بالعمل وهذا التقرير محض بمحاصر حجة علمائنا وحاصل ما اختاره المحققون من
 فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أجد وعابد على أولاد
 ولده أئى بكر وهم شمس الدين محمد ووزين العابد ووزن بن بينهما على الفريضة الشرعية على أن
 من مات منهم ومن أولادهم وأنسا لهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون
 أولادها في قول الواقف
 أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس
 الخالي عن العلم ولو نص
 الواقف عليه ومن قام
 بالتدريس يعطى بقدر
 كفايته ويخالف شرط
 الواقف

مطلب ان لم يدفع ربيع الوقف
 بأرباب الوظائف يقدم
 المدرس فان لم يرض
 بالمشروط ولم يوجد مسأوله
 يرضى به يدفع له ما يكفيه
 ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه
 وعلى أولادهم

الاسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن أنساهاهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنساهاهم وأعتاقهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمنفوق أن لو كان حيا وأقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلا و بعد الانقراض على جهة برمتصل فبات ولد الوقف أجد وعادة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وحبية وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن أخيها شقيقها المذكور وحبية بنت أخيها زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبية بنت عمه المذكورة وفاطمة بنت أخيه المذكورة وهما الباقيات من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما (أجاب) انفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاث قرار بط وخمس قيراط والباقي وهو عشر و قيراطا وأربعة أخماس قيراط حبية أذ عوت محمود وخديجة لآعن ولدا انتقل نصيبها لحبية لكونها في درجته ما عوت زينب لآعن ولدا انتقل نصيبها لحبية وعمر لآعن ولدا انتقل نصيبها لآعن المصح فيه بأنه يصرف الى الأقرب للوقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح وعوت عمر لآعن ولدا انتقل نصيبها لحبية لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت عمر من نصيبه لبعدها عن درجته وأنه أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به ودر وانهدمت سقفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله السيول شتاء وتشتوبع الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يأمن على نفسه مما غائلت وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطمع في أن يحضر بعد جفافه عوده ومن داخل المديسة جامع معمور بالصلوات وشعائره فأنتم في كل الأوقات قد ألقاه المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان ربيع وقفه قليل ويحتاج الى مصرف جهيزيل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب الى مصالح الجامع المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني أم يكون ميراثا لورثة الباقي أم لا والالجواب مفصلا (أجاب) تحرر هذا المقام بما لا مز يدعيه من الكلام ان المسئلة فيها اختلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يبق مسجد أبدي الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعنده محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا أو الى ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف بأنه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد الآخر فلا بأس به وتصرف أوقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم ذكر ان قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد يقول ان الباقي أخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه كالكفن اذا افتقر الميت السبع عاد الى ملك الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط الملك فلا يعود اليه كالاتفاق الا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد الى ورثة الباقي والفتوى على قول أبي يوسف كما في الحاوى القدسي وفي المجتبى وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلاف الصحابة
في صرف ربيع مسجد تحترق
الى غيره

الى ابن ابن ابنة ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فأقر هذا الابن لمن
لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنفذ عليه لاعلى عمته واخته ومات لاعن أولاد وبطل
اقراره فنعاه عنه فأدعى المقر له على الاختين بما كان أقر به الميت وأتى بجماعة شهود وعند
نائب الحكم بما القظه انه هو والده وحده متصرفون في أربعة قراريط من قديم الزمان الى
الآن لسكونهم من أولاد خريص وزاد أحد هم أن الأربعة قراريط المزبورة من الستة
عشر قرياطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر أن علوان يعني بأبا المدعى ابن عطاء
الله جسد المدعى وهو ابن عمه لزم محمد يعني والد منصور المقر فسال نائب الحكم المذكور من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجابوا انها حق وصدق وأما اصال الشهادة الى الواقف
فستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الاجريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا وموقعا أم لا (أجاب) كل ماذكر
فيه ليس واقعا موقعا الذي يوافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بانه هو والده وحده
متصرفون في أربعة قراريط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما
يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور وأورق به الطريق على آخر وبرهن انه كان يترقى
هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الدفاتر أن الشاهد اذ افسر
للقاضي انه يشهد بمعية السدة لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم
بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وحده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاه أو
وكالة أو غضب أو نحو ذلك وبما صرحوا به ان دعوى بقوة العلم يحتاج الى ذكر نسبة الاب والام
الى الجدل لصير معلوما ان اتسابه بهذه النسبة ليس ثابت عند القاضي فيستلزم البيان ليعلم لانه
لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم محمد
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومة بأنواع منها العلم باللام والسؤال عن
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لاسماع قولهم اصال
الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الاجريص فانه أقوى دليل على استنباه مسمى
خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه
دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه
لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر وغير ناظر والحاصل ان
خلل المحضر المشغل على ماذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذي هو من جله
المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قراريط فنفذ اقراره على نفسه وطق
يتناول الأربعة قراريط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بقتوى المفتى
وخلص الوقف جميعا لاهل أهلى بنى شقيقها فأدعى المقر له انه متصرف في أربعة قراريط بالتأني
عن والده فلان والده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناظرة
المذكورة وفي بنى شقيقها وان له ثمانية قراريط وله ثمانية قراريط وبطالب الناظرة المدعى
عليها بالثمانية قراريط فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر
شاهدا شهد أن الناظرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد بن حمودة وعلى ان المدعى هو على
ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان حمودة وعبد القادر اخوان ولدا لخير بن خريص

مطلب اذا أقام مدعى
الاستحقاق بينة على
المستحقة في الوقف بان جدها
وأباجده اخوان لا تسمع

فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وشيت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حق باجتماع العلماء لعدم صدورهما على المدعى اذ لا يلزم من كونهما اخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بما رافاهم والله أعلم (سئل) في قدر وقت عدة الاجارة استعملها رجل زاعا انه استبد لها من ناطره فقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال في الحكم (أجاب) يلزمه اجرة ثلثها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقف فيجب الحصول ان الانفع منها للوقف يجب (سئل) في حاوت وقف أهلى يؤجر كل يوم بقطعة أخرى ناطره سنة بثمانية غروش اسديقه هل يكون غنبا فاحشا فلا تجوز اجارته أم لم تجوز لاسما اذا كان المصلحة (أجاب) الاجارة المذكورة صحيحة والخال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بنى مكتوب في شرط واقفه انه يصرف على الواردين والجارورين له ولا تة تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجارورين الملاحقين له على هذه امدسة ستمين وكاب الوقف منقطع الشبوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فصرف على الجارورين أيضا أم يعمل بما كان يعمل به بالنظر المتقدم فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسانا و يصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والانتظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته انشاء الوقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجدوعلى بنيه عائشة ورجة وعلى من سجدت له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم للذكر كمثل حظ الاثنين على ان من مات عن ولد أو ولد أو ولد أو اسفل منه اتقل نصيبه لمن هو في درجته على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون فاذا انقضى اولاد الظهور لم يبق لهم نسل عا د على أقرب عصبات الواقف ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم على لشرط والترتب المنصوص فاذا انقرضوا باجمعهم عا ذلك وقفا على سباط سيدنا الخليل فاذا عذر ذلك عا دوقفا على فقراء المسلمين وشرط شروطا منها ان النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لا لرشدها لا لرشدهم الموقوف عليهم واذا آل الوقف للسباط فلناظر ما اذا آل الى انقرضوا فلقاضى الشرع الشريف بمدينة السدنا لخليل على نيبنا وعليه وعلى بقية الانبياء سلوات الملك الجليل ومنه ان من تزوجت من الاناث من بنات الظهور رسقا استحقاقهم من لوقف فاذا نأيت عا د استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من أجدود رجوة وعائشة ثم ات رجوة ثم مات أجدود لم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزوج وبهج الموجب لمرمانها ولها اولاد عدم لاب هو أقرب عصبات الواقف فهل يصرف ريع الوقف لها أو لولادها ولا لى الواقف المذكور أو لسباط الخليل أو للفقراء ومن يكون ناظر اعليه ل هو هى اذا شئت أرشدنيها أو أهدأ ولادها وأخو الواقف (أجاب) اعلم انه قد قام بكل انفع من الصرف اما عائشة بنت الواقف فلترزجها اذ هى داخله في عموم قول الواقف من زوجت من الاناث من بنات الظهور وكما هو ظاهر أو أم أولادها فلا خرجه من الوقف باشرطه ولاد الظهور دون اولاد البطون وهم من قسم اولاد البطون ولوقدر ناعدم هذا الجملة من كلام الواقف والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهم ثم بغيرهم بما ومثل هذا نول في جهة العلم وسباط الخليل فاذا علمت ذلك فاعلم ان علماء ناصر حوائله اقام مانع استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء حتى يزول المانع فعودا الاستحقاق

مطلب استعمال قدور
الوقف المعهدة للإجارة
فنفقت قيمتها
مطلب حانوت يؤجر كل يوم
بقطعة أجرة ناظره ستة
بثمانية غروش

مطلب يعمل في غلة الوقف
بما هو مرسوم في دواوين
القضاة لابعاده من حال
القوام السابقين
مطلب انشاء وقفه على نفسه
ثم على ولده اجدد على بنيه
عاشه ورجة

واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربيع لعائشة وأولادها اذا كانت وكافوا قتراء بجهة
 ككونهم من الفقراء وقد صرح علماؤنا بان الوقف حيث كان منجزا في الصحة يجوز لا ولادة
 الفقراء تناوله فلا تناقض أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شأن
 للارشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع وذلك اذ زال المانع
 استحققت فاذا ثبت انها أرشد فهي النافذة بشرط الواقف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 مدرسة جهل شرط وانها اقترت بالسلمطان رجلا في النظر عليها وقوض له السكن بيت معين منها
 معد للشيخ وهو بيده وظيفته للشيخ والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد جرى
 العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معدله فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا
 وهل له التجاوز في السكن الى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد
 الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الوقف اذا اشتبهت مزارعه بضياع كتابه
 ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فينبى عليه حيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل
 مخصوص ليس له أن يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت المعد للشيخ وليس للبواب ولا غيره
 أن يسكن بنفسه ولا ينسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عنان السماء فلا
 يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدي الى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
 الشمس وجب وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمتع والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها خارج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى
 فلما أراد البواب الرجوع اليها منعها واسقرا كآهل لذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط ولا ينظر الى المعهود فيما سبق فينبى على ذلك وان لم
 يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا بما اذليس من لوازم صاحب وظيفته من الوظيفة
 ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتبهت بمصارف الوقف فراجعته ان شئت والله أعلم
 (سئل) في امرأة وقفت وقفها على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على نسائها
 ثم بعد انقراضه على ابن أخيها فلان ثم على أولاده ثم لجهة بر لا تنقطع ماتت فاطمة عن بنتها
 مبنى ولي ثم ماتت مبنى عن أولادها أجدو على وبرايم وستية وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولدها
 عبد الجواد وفاطمة ثم ماتت أحمد ابن مبنى عن أولاده علاء الدين واسمعيل وفاطمة ثم ماتت ابراهيم
 عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت مبنى عن ولدها يوسف وأمنة ثم ماتت
 أمنة عن بنتها فادية ثم ماتت عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفيقة فهل يصرف
 ربيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية أم يختص به أعلاهم بطنا (أجاب) يختص به أعلاهم
 بطنا وهم على وفاطمة بنت ليلي وستية فيكون ربيع الوقف بينهم اثلا نال كل منهم الثلث للترتيب
 بينهم وعدم التخصص على التفضل هذا وقد ذكرنا ان علما المذكور اقترأ به مشتركة بين الجمع وأنهم
 يسحقون سوية حمل شفاقاره على نفسه لاعلى فاطمة وستية فأجبت بانه يشذ على نفسه
 مؤاخذه لباقراره فقس ربيع الوقف اثلا ثلثه لفاطمة وثلثه لستية وثلث الثالث بين على
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على
 ذرية واقفها من أولاد الطيور وثلثاها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء
 معهم فيه بالسوية ولا تنسك يقطع لاحدهما بل هنالك حجب مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما

مطلب اذا اشتبهت بمصارف
 الوقف ينظر الى المعهود
 من القوام فيما سبق وليس
 للبواب أن يسكن في غير
 ما جرى العرف به

مطلب مدرسة لها بواب
 يسكن خلوة فخرج للمصلحة
 فسكنها نائب المتولى ومنعه
 من الرجوع اليها

مطلب شفاقار أحمد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب اذا حصل التنازع
في الوقف يعمل بدواوين
القضاة وبما كان عليه
القوام السابقون والا
قبالينة

مطلب سكن أحد المستحقين
دار الوقف فرفع الكسوف
وبنى مكانه حماما وأراد
الرجوع عما أنفق

مطلب اذا بنى على حافى
الوقف متعديا يطالب هو
أو ورثته بالرفع اذا لم يضر
بالوقف وعليه أجرة المثل

مطلب اذا سكن مدرسة
أو مسجد ايجب عليه أجرة
المثل

مطلب استاجر خان وقف
استمر فعمره باذن الناظر
والقاضي من ماله فزاد
عليه آخر واستاجر فدفق
للاول ما صرفه على يد
الناظر ثم مات الناظر فاراد

الخ

مطلب شرط صرف فاضل
وقفه لولاده الا أن قال
على أن مات منهم عن ولد
أو وولد استحب ما كان
يستحقه الخ

فهي من الخلل عند أهل العلم واشتبه الامر في المصروف بالحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله في أثبت من الفريقين حقا بالبيعة الشرعية
فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق أما اذا علم حاله فمما سبق من الزمان من أن قوامه كفى بعمول
فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف التي تتقدم
عهدا ومات المشهود الذين يشهدون علمها وتنازع فيها أهلها تجرى على الرسوم الموجودة في
دواوينهم بمعنى القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفه في أثبت في ذلك حقا يقضى
له به وفي واقعات الناطقى فان اُصطلح الفريقان على شئ فمما بينهم فالقاضي يتخذ ذلك ويقضى
بالغلبة بينهم اه وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف منتهور اشتبهت
مصارفها وقدر ما يصرف الى مستحقه قال نظر الى المعهود من حاله فمما سبق من الزمان من ان
قوامه كفى بعمول الى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)
فيما اذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد الى كسفها ورفعها وبنى مكانه حماما معظم
منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباقي عما
انفق على الناظر أو على المستحقين أولا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقل
عن القنية انه اذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة ان كان معظم منفعته ترجع الى الوقف رجع على
الناظر والابان كان ترجع الى المستأجر وفيه خبر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالنور
لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حافى وقف عليهم ما بناه لرجل انهم خذوه
ومات هل يطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفل له وانما هو
حق الوقف (أجاب) نعم يطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن
السفل له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقف واذا أضر فهو
المضجع لماله فليرتبص الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماء بان الناظر تملكه
بأقل القيمتين للوقف متزوعا وغير متزوع بمال الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة
سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة
سكنه بها اجارة المثل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على
ابن غانم المقدسى بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثله مدة
شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له والله أعلم
(سئل) في مستأجر خان وقف استمر فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون دينا
على جهة الوقف فقيين الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لباة الاول عنه ودفع
للسكنه ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولى عليه غيره وانتصت مدة
اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفى هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بذمته دين له لكن حدث أذن الحاكم الشرعى
به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي عاك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى
عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في
وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لاولاد فلان وفلان وفلان ومن عساه يحدث للذكر مثل
حظ الانثيين خلا بته لصلبه فلانه فان لها مثل نصيب ذكر ثم لاولادهم ثم لاولاد اولادهم ثم

لأنسألهم وأعتابهم على أن من توفي عنهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولد وان سفل ونسله
وعقبه ومن مات لأبن ولد ولا سفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وان لم
يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين
قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو وولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه
المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً أو وحداً أو وحدة ويدخل فيه أو ولاد البنين والبنات وبعد
الانقراض على جهة برّ عينها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت مات أم في حياة أمّها
المدكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل يتقبل نصيبها لابن ابن بنت المتوفى في حياتها
قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمّها المدكورة
لو كانت حية لشاركت أخاها في مقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من
الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً فإن
البنت المدكورة يستحق ما كانت تستحقه أمّها لو كانت حية أذ لو كانت موجودة لشاركت أخاها
ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بهم لأن ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد وان سفل علنا
بعموم اشتراط التبريل منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا علنناه وخصناه
عموم الترتيب فان فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف
اقتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به
السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في أشباهه وأمّا مخالفته في أولاد المتوفى في حياة أمّه فواجبة لما
ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمّها ما كانت تستحقه أمّه لو كانت حية
ولا يستقبل به ابن المرأة المتوفى آخر والله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله
رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه مصرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجهه
مخصوص جيلا بعد جيل هل يجب إجرأؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته في
اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب إجرأؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون
إلى بيته حيث كان في أديمهم جيلا بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأمّا مسئلة اشتباه مصارف
الوقف بحكم ضياع كآبه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت
مصارفه وقد رما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك
على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فعامل على ذلك اه ومن القواعد
الفقهية أن أقصى ما يستدل به على المالك اليد ولا فرق في ذلك بين المالك والوقف والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك
المال من ارتفاعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب القديم
صرف شيء من مال الوقف إلى مكتب القنوي ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي
ذوى الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لازم الدعوة والسكون واستأجر أناساً من حربه
للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب إجرأؤه على ألف قرش أحدث لكل
ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) اعلم أولاً أن
علماءنا صرحوا بأن الناظر أذ لم يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً لم يعمل لأن ما يأخذه بطريق
الاجرة ولا باجرة بدون العمل وأذا شرط كان من جملة الموقف عليهم في دفع له ما شرط قال في

مطلب إذا كان للوقف رسوم
في دواوين القضاة وعرف
من قوامه مصرف غلته إلى
جماعة مخصوصين يجب
إجرأؤه عليهم ولا يكفون
بمنفعة إيصال نسبهم

مطلب إذا غرم الناظر
مألا بد منه لانتزاع الوقف
من يد ذى الشوكة له أخذه
مطلب إذا شرط الواقف
لناظر شيئاً استحقه مطلقاً
والأفله أجرة المثل أن عمل

الجرو قد تسلك بعض من لا خبر له بقول قاضين ويجعل له عشر الغلة في الوقف على ان القاضى
 أن يجعل له تولى عشر الغلات مع قطع النظر عن أجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد أقاد ان القاضى
 الثانى يحيط ما زاد على أجرة المثل فافاد عدم صحة تقدير القاضى للناظر معلوماً كثر من أجرة المثل
 فالتقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً أخذوه والا لا مال يعمل فبدفع له أجرة مثله فالجواب
 انه لا شئ له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر أجرة المثل لا زائد عليه والزايد سحت حرام لا فاقبل بحله
 وبإزمه رت ما أخذوا زائد عن أجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفا على نفسه أيام حياته
 ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكوراً فاذا انقضوا كان
 ذلك وقفنا على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقضوا كان ربع ذلك على
 أولادهم ذكوراً وانافاذا انقضوا كان ربع ذلك مصر وفالجته بر لا تقطع الخ فهل قوله
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في
 الجميع المذكور والاناث يقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعدد كراجهتين
 المذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن
 حكم المذكور فاذا انحصر الوقف في المذكور المتساويين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر
 انتقل نصيبه الى المساويين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تقطع الدرجة ويعطى الى أهله
 الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تقطع الدرجة ولا خلاف
 لعلمائنا في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلى قديم لم يعلم شروط واقفه من ترتب وتفضل
 وضتهما ولم يعلم الآن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم
 مات عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة فتصرفنا فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما
 حافظ الدين ونور الدين فتصرف في النصف الذى تصرف فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن
 اسمه زكريا فتصرف في الذى تصرف فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد
 و ابراهيم ومات نور الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربع في النصف
 ارباعاً ثم مات عبد الله ورزكريا عن غير ولد ولا ولد ولد ولم يبق من نسل عفيف الا الولد سوى محمد
 و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم ربع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لآخيه
 شقيقه لكونه مقدم ما على اخى الم وهو الظاهر بما تقدم من الصرف للاقرب للميت فالاقرب
 ويصرف نصيب زكريا بموت لآخيه ولد ولا ولد ولد لآخيه ابن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
 لتساوهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التى تقادم أمرها ومات
 الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هو وقف علينا وقفها فلان لغبر ذلك
 الرجل الذى اتى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف
 ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها
 أو لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضى يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا
 على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها
 فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضى
 يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى له به اده وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة
 واختلفوا فيه بيسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة بتقديم الاقرب
 فالاقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله علم (سئل) في ناظر وقف أهلى

مطلب قول الواقف الطبقة
 العليا تحجب السفلى بعد
 قوله ذكوراً وانافا ثم طعام
 في الجميع

مطلب في وقف لم تعلم شروطه
 ولم يعلم ما كانت تصنع
 قوامه

مطلب اذا ادعى أحد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس
من الزرية لا تسمع
مطلب دعوى المستحق
على مثله غير مسموعة

يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف بقدر القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
ليس من الزرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه
مع ما ذكره أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكره المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف
المستثنى بالسمع والذي لا يخطبه الا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دعوى مستحق في
الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بتقول الاحتجاب
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه ينبت كذا في جامع النصولين قال في التارخانية ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي وأما الدعوى على المستحق في جائرة حيث
كان واضعا عباده لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قبل لا يجوز والحق ان الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويقتى بانه لا تصح
لان حقها أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه أيضا أن مستحق غلة الوقف لا يملك
دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راجع للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
ثم رمز نو لودار بن رستم تسمع قال وبالأول ينبتى اه فقد علمت ان فيه روايتين
وأن الاصح عدم الصحة فها نحن نعمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت
امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف سعي لوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم مات الابن الزبور عن أولاد فجاء
رجل واحد ادعى على ناظر الوقف الزبور أن المرأة المرقومة جديته لاته وأثبت ذلك بالبيعة لدى
القاضي والا تطلب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جديته لاته
زاعمان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الا من حين ثبوت نسبته ان المرأة جديته لاته أم لا
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جديته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر اذ
الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه
في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبة به بشرع عام عدم الضمان فافهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا وقف على أولاده لاصابه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى
من سيحدثه الله من الاولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولاد اولادهم
وأولاد بنهم وبني بنهم بطن بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولدوات انتقل نصيبه اليه
وان لم يكن له ولد ولا ولدوات عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصر الوقف
في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لانه عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني
ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لانه ولاشيء لابني اياه
منه وكذا الحكم في بنهم مادامات طمقة لعلو علمهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط
لترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في واده عبد الله
بقوله من مات منهم عن ولد أو ولدوات انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد دعوى لم يساعده اللفظ فلا
يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلاشيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا

مطلب امرأة لها استحقاق
في وقف فماتت ثم أثبت رجل
انها جديته استحق من وقت
الموت لا من وقت البتوت

مطلب انحصار الوقف في
رجل من أولاد الواقف وقد
شرط ان من مات منهم
عن ولد أو ولدوات انتقل
نصيبه اليه ثم مات الرجل
عن ابن ابن مات أبوه في حياته
وعن ابن

لاولاد اولادهم وان سفلوا ماداموا في الحب ببطيئة ما يتجهم من المستحقين للانصاء بالقول
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناء بلغ قيمته
اضاعاف قيمة الارض والمقر له أجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة
وأبى الموقوف عليهم الا القلع يطلع أم يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية الخانب
الوقف بدفع أجرة المثل والخانب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً وقد تبلى الناس
بمثل ذلك كثيراً (أجاب) قال في الخبر في شرح قوله فان مضت المدة فلعها ما يعنى البناء والغرس
وسلها ما يعنى الارض فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفها وغرس فيها وبى ثم مضت مدة
الاجارة فالمستأجر أن يستبقم باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع
ليس اهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحركة وهى متبقولة أيضاً في أوقاف الخصاص
اه كلام الجرم ومثله في شرح التنوير المسمى بفتح الغفار وفي الحاوى الزاهدى ذكر ما في القنية
راعى للاسرار لنعم الدين العسلى في خلاف ما اذا استأجر أرضاً مملوكة للسالكين للمستأجر أن
يستبقمها كذلك ان أبى المالك الا القلع بل يكفيه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس أكثر من
قيمة الارض فاذا لا يكفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فتكون الارض والاغراس
والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتكون الارض والاغراس
وكذا الحكم في العارية اه وأنت على علم بان الاجارة تنتهى بضى المدة ولا يبقى لها اثر اجماعاً
وبموت المستأجر تنفسخ عندنا خلافاً للشافعى فلا يظهر أثر الانقضاء معه كائن علمه فاضحان
بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانقضاء هنا الخ فالحكم في استبقائها
باجر المثل في صورة الموت على مائض علمه الخصاص والزاهدى أولوى دفع الضرر لاسما ما تبلى
الناس به كثيراً مع رعاية جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصاً اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤثر
بأكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرار ما تلافى بئنه ولعمري انه شرع ظاهر
مستقيم وقد ائق به من له قاب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية شخص بى في
أرض الوقف يتابعه الله نفسه هل يكون البناء ملكاً له فيورث عنه اذا مات أم لا وهل اذا ادعى
ناظر الوقف حالاً على الورثة أو على بعضهم ان الباني المذكور ببناءه بأقتاض الوقف فيرجع الى
الوقف يقبل قوله بلا يئنه أم لا وهل اذا أقام بينه من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) ثم
يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه ساهم من اقتاض الوقف بلا يئنه واذا أقام
بينه من الذرية المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم
بخلاف فقهاء المدرسة والجاروم له ولدى في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك فافهم وأما
مسئلة تقضى هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه النقض لتخص منه أرض الوقف والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولادهم ومصطفى وعمر وحنة وست انا
وحسينة وعلى من سيحدثه الله له من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم
على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين أولاد الظهور ومنهم دون
أولاد البطون الطبقة العليا منهم تتحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولداً تقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفاً على أولاد البطون على
الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة بر عنها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكر واثلاث لولادته شى في الوقف مع وجود أولاد الواقف

مطلب في رجل استأجر
أرض وقف للبناء والغرس
فيها قضت المدة ومات
المستأجر وأبى الموقوف عليهم
الا القلع

مطلب اذا بنى الناظر في
ارض الوقف بما له لنفسه
يكون له ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه بناءه باقتاض
الوقف بخلاف شهادة فقهاء
المدرسة ومن له ولدى مكتب
الوقف

مطلب اذا رتب الواقف
الا يستحقاق فلا شى لأولاد
أولاد الابن مع أولاد الابن

المذكورين أم لا نلبيهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لا شيء لأولاد وأولاد الوافق
 المذكورين مادام واحد من أولاد الوافق ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بهم مؤكدا له
 بقوله الطيبة العلماءهم تحجب السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد لا لا يخفى
 وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المنتون الحنفيون بفرقة جوابي كذلك
 هذا وقد أتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق أولاد الميت مع وجود من بقى من
 أولاد الوافق قال المفهوم التمسك المسكوت عن تنجيمه بمولوديه أو لغيره الكاتب عنه لضرورة
 انحصار غلة الوقف في ذرية الوافق ما بقى منهم أحد اهـ ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المناهية
 غير معدولة لهم اعندنا على تقدير ان استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو
 المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن
 يكون لأولاده والاصل عدم الغنلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الوافق ما بقى منهم
 أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد الوافق مع أولاده لصلبه كما عوفا هو ثم رأيت شيخ الاسلام
 زكريا الشافعي الانصارى أفتى بما اقتبت في واقعيتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت الى أولاده مع
 ما ذكر قال وان أفتى به أى رجوع الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ في الدين العراقي رحمه الله عملا
 بفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم
 منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه للشرط الوافق بل لكون الوقف منقطع
 الوسط وأخوه أقرب الناس الى الوافق اهـ وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي
 الانصارى الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ في الدين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف
 وقفا على نفسه مدة تحبها ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم
 الاخوة وقام الخيرو على من سجدته الله فمن الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على
 نساهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد البطون للذكر مثل حظ الانثيين على أن
 من مات من الابناء عن ولد أو ولدوات انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد ولا ولدوات انتقل نصيبه
 الى من في درجته وذوى طبقته تحجب فروع الطبقة العليا اذ مات منهم فروع الطبقة السفلى
 ويحجب الاصل فروع غير يجرى الحال في ذلك أبدا مادام افاضوا انقراضوا ابا جهم عاد
 وقفا على أقرب عصباء الوافق مرتعا على ما سقى هذه عبارة الوافق مات عبد الرحمن في حال
 حياة أبيه الوافق عن ابن يدي عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضا لم يعقب ثم مات
 الوافق عن ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم
 المذكور أم لا في ربيع الوقف شيأ مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيأ معهم وقد
 أفتى في نظيره بذلك الشيخ زين بن شبيب والشيخنا أمين الدين بن عبد العمال وغيرهما لان والده
 لا يستحق شيأ مع حياة والده حتى يصر في اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت
 موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد
 ومن سجدته من الأولاد المذكورين والاثاث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم على
 أولاد الظهور ودون أولاد البطون على ان من مات منهم عن ولد أو ولدوات أو أسفل منه انتقل
 نصيبه لولده أو لولدواته وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين ومن مات منهم عن غير ولد
 ولا ولدوات ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجب في طبقته من مستحق الوقف المذكورين مات
 منهم قبل استحقاقه لهذا ولشيء منه وتركه ولد أو ولدوات أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام

مطلب وقف على نفسه ثم
 على أولاده الخ ثم مات أحد
 الأولاد في حياة أبيه الوافق
 عن ابن

مطلب اذا وقع في لفظ الوافق
 أن من مات عن غير ولد ولا ولد
 ولا ولد نسل فنصيبه لمن يوجد
 في طبقته من مستحق الوقف
 فمات شخص عن أولاده
 وأعماله وعماة فنصيبه
 لأولاده

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيًا ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد
 المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحمد وصالح وسعد الدين وأصل وعز ونبعة وعن أولاد ابنه
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم وألنية ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين
 فاطمة ونور الهدى ثم مات فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولادها يحيى
 المزبورين وعن أعمامها على أمتهم المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى
 لكونهم في طبقته أم لا عامها وعامها المذكورين (أجاب) هؤلاء طبقته المستحقين لالألغام
 والعصمات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فخصه لمن يوجد في طبقته من المستحقين
 فخرج الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقربة تغلب عليها
 متعلب وغرس فيها شجرا وأثمر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الشجر هل
 للمتكلم على الوقف الدعوى عليهم وإثبات الأرض للوقف وزرعها من يدهم ويلزمهم أجره مثلها
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقلع
 (أجاب) نعم لهذه المتكلم على الوقف الدعوى على المتعدى بوضع يده على أرض الوقف وإقامة
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبة بآجره المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع
 الأشجار بالموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فإن ضر فهو المضيع لاله وأقضى بعض علمائنا
 بقلعها للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التوصل عليه وفي جامع
 التصولين ولو اصطلاحا على أن يجعل للوقف بمن هو أقل القيمتين منزوعا أو مبدأ فيه صح والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه زوجته بما لها عليه
 وأجرها الأرض لبسة لها ما بقا الغرس فيها ومات المتولى وذلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة
 ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما أن أمه لها حق الزرع وإنه أحق
 بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فيسأل زعمه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف
 المرأة ابنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فأرثه عنها ما إذا ابتداء
 الفعل وقع ظالما وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق
 وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر تطل الإجارة ويجب رد الأرض
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فإن ضر فالمتولى أن يملكه بقبته فقلعها لجهة
 الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستمر تسعين عديدة وباعه
 وأضعه لآخر وفي خلاه أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقبولا ويتفق بها هل يلزمه أجره
 المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القم لو أجر الموقوف بدون
 أجر المثل قدر ما لا يتفان فيه حتى لم يجز فقهه المستأجر واتفق به لم يجر المثل بالغام بالمعنى على
 ما اختاره المتأخرون والمتولى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذا منافع الوقف
 المقصوب مضبوطة على ما أقر به علمائنا والمتأخرون صيانة لمال الوقف وإن امتنع من أجره المثل
 يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه إن لم يضر الوقف فإن أضره فهو
 المضيع لاله فلم تبصر إلى خلاصه مع أدائه أجره المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه
 الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلى المتنى أن يفتي به وعلى القاضي أن يقضى به والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصه في دار ليس للمتوفى تركه غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها

مطلب للمتكلم على الوقف
 الدعوى على المتعدى
 ومطالبة بآجر المثل وقلع
 الأشجار مالم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا
 في أرض الوقف لنفسه ثم
 ملكه زوجته وأجرها الأرض
 ثم ماتت عن ابن بنتها فغرس
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف
 بدون أجر المثل وغرس فيها
 وباعه لآخر

مطلب لا يصح وقف الوارث
عند استعراق التركة بالدين
مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات أحد
الأولاد عن ابن وابن مات
أبوه في حياة أبيه

مطلب ولي السلطان رجلا
على الوقف من ابتداء كذا
الى كذا وأذن له في الصرف
فاستقر عند رعايا الوقف زيت
لوقف فصرف من عنده
ليرجع فتولى متول آخر
وأخذ ما استقر عند الرعايا
قبل أن يرجع عليهم القديم

هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لأن استعراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف
لا ينفذ إلا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف وقف عقار على نفسه ثم من
بعده على أولاده محمد وعلي وموسى وأبي الخير ثم من بعد كل منهم على أولادهم ثم على أولاد
أولادهم ثم ثم المذكور دون الأناث ثم على جهة بر لا تقطع مات الواقف عن الأربعة بنين
المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نو الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكريم ومات علي عن
ابنيه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه
عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لآل عن ولده ومات كريم عن غير ولد ومات خليل عن علي بن
الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلي ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد
وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه فخر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى
وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن أربع الوقف
على من سجد كرفض نور الدين بن أبي الخير أربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس
الدين وعلي ومحيي الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لفخر
الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصه أبيهما وهي
نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه
أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف واستدلوا به بأن الصدقة على الأقارب أفضل لأنهم صدقة
وصلة وأقربهم ههنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسين بن موسى ابن الواقف
فهذا أصح ما قل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولده السلطان نولية ذلك الوقف من ابتداء
مارس سنة كذا إلى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف
في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك
السنة المشروط ما يتحصل منه لتوزيع مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع
الشريف زياتا في توزيع ذلك المسجد يرجع بنظره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب
لوقف المشروط لتوزيعه وكتب دفتر محاسبة الوقف لدى القاضي الولاية وجعل جميع الزيت
المذكور إيرادا م صرفا في دفتر المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي
صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند رعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك
عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا قبض المتولى الجديد المنتصب الزيت
المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فعرض المتعزول أمره على
السلطان فبرز أمره بخلص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول نظير ما صرفه في
التنوير أن كان عند الرعايا يؤخذ منهم وإن كان قبضه المتولى الجديد وصرفه في زمنه فن
الوقف وتبين الآن أن المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل
حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولى
المعزول باذن السلطان وقاضى الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع نظيره وجعل القاضي
عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس
للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لأنه مأثور بقبض ما يتحصل في سنته ومنع عن
قبض ما يتحصل في سنة غيره بأمر السلطان وحل إذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في
المصارف الواقعة في مدته وجعله إيرادا م صرفا في دفتره ليكون للمتولى العتيق الرجوع بنظره

على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تتقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تختص بالزمان أم لا والثاني إذا صرف المتولي بأذن القاضي يرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستئذنة لها بأذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولي أن يصرف ربع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الأول أنه يختص بلارب كالأراليات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني أنه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شأ لمؤنة المسجد بلاذن الحاكم عماله لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره أنه لا يرجع له مطلقاً إلا بأذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء دفع إلى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياساً واستحساناً وجعل الاستحسان الجواز بأذن القاضي والعمل على الاستحسان إلا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الأصح أنه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع أنه لا يجوز صرفه ربع سنة في سنة إلا إذا شرط الواقف أو نص علمه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شوخنا الحلبي في فتواه فإذا تقرر ذلك علم أنه ليس للمتولي الجدي تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن التعدي به بالاختلاس ليس له أخذوه ويضمن الدافع له أيضاً والمتولي العتيق بالخيار في تعيين أيهما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشغل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الخليل تداولته الأيدي بالشراء ثم أتى رجل هو أحد المستحقين على ذي السيد بانه وقف جده هل تسع دعواه أم لا (أجاب) الفتوى على أنه لا تسع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راجعاً إلى العدة لا تسع الدعوى من الموقوف عليه ثم رجع لنوادير رستم تسع قال وبالأول يبقى وقال قبله راجعاً لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وإنما يملكه المتولي ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولي بغير إطلاق القاضي إذا لحق لا يعدوه وبقي بانه لا يصح لأن حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والأصح أنه لا تصح دعواه بغير إذن القاضي هذا ودعواه أن الكرم وقف جده لا تصح إذا لكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضاً يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فإن أريد به الشجر فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض يختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وإن أريد بكل من الارض والشجر فبطلانه بدهى التصور وإن أريد الارض فبدهية البطلان أولى وأيضاً مما صرح به انصاف لو أتى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذو اليد يجمع الوقف يقول هي ملكي وأقام المتعدي بنسبة أن زيد وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئاً وإن شهدت النسبة أنها كانت في يده يوم وقفها لأن الإنسان قد ينفق ماله على غيره وقد تكون في يده بعد إجارة أو عارة ونحو ذلك وفي مسائلنا أتى أنه وقف جده وقد ينفق ماله على غيره فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس به رجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم ورثه بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به ونسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد المستحقين على ذي اليد أنه وقف جده وفي وقف البناء أو الشجر بدون الارض وفي وقفها بدونها

مطلب في أراض موقوفة غرس به رجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه الخ

الشمال للارض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق النرب والليل والطرق جمع طريق وهو
 معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح
 الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما وقد قال قاضيتان لو قال وقتت على نفسي ثم على فلان او
 على فلان ثم على نفسي لا يصح اهـ فقد جزم بتول شمس الذي هو أقرب الى موافقة الآثار
 وصرح في شرح الجمع أن أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول شمس والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر من المتولى على أوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والتدريس
 الشريف ولد والمرلة ونابلس بيوت الوقف وكأنيبه وجمامته وبساتينه والحصص التي له
 في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له ستة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارط عليه انه
 ان زاد عليك أحد وقبلت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو
 كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة أولا لجماعة
 معلومين بموجب الدفاتر تدفع لهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وصلب حالك الى غير ذلك
 من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشروط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على
 المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع
 الالتزام المذكور فيها فاسدة بل ارب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها
 المستأجر أجر المثل وشروط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لاتمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد
 بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم المستأجر المذكور غرضه بالاعتصار على المسمى وقد بطل والنشئ
 اذا بطل بطل ما في ضمنه اذا بطل الاصل يبطل ما تنص عليه فيرجع به على المتولى لانه دفع يادنه
 وأمره المشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشروط والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل
 لا المسمى واذا اختلفا فعلى المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لانكاره الزائد والله
 أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف دار له على نفسه فزوجه مدة حياتهما ثم من
 بعدهما على ولدهما المذكور وولد ولده هل اذ قضى بجوازه يصح وتقدأ أم لا (أجاب) نعم وقف
 المشاع اذ قضى القاضى بجوازه جاز وارفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى
 والمالكي والحنبل لانه قضاء في فصل محتمد فيه وصرحوا بان للقاضى الحنفى المقلد أن يحكم
 بصحة وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيهما قولان مصححان فيجوز القضاء
 والافتاء باحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة
 ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه
 له الواقف في وقفه على أوله يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف
 استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الا أن يعمل
 فباخذ قدر أجرة ثم وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ وفي الخبر بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من
 عمل من المستحقين زمن العمارة بأخذ قدر أجرة ثم لكن اذا كان مما لا يمكن تركه عمله الا بضررين
 كالامام وانظبط ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ
 زمن العمارة يعطيان بتدراجه عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا
 أصلا زمن العمارة قال في الاشباه والنظائر ومما هو في معنى الامام للمسيح والمدرس للمدرسة
 الناظر اهـ فالحاصل ان العلماء رجعهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء
 لغيرها يعطيه وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب في رجل استأجر من
 المتولى جميع جهات وقف
 الحرمين بغزة والقدس ولد
 والمرلة ونابلس الخ

مطلب اذ قضى القاضى
 بجوازه وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف الناظر
 معلوما احتاج المسجد الى
 العمارة

في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها خلا ومعددة هل المتكلم عليها
أن يسد باب خلوة من خلواتها التي بداخلها ويفتح لها بابا إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة
أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) للمتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى
بعض العلماء بعدم جواز فتح شبك الترسمة في جدار الجامع الأزهر إذا لمصلحة الجامع فيه
فكيف يفتح باب إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا الأقال به والله أعلم (سئل) في الرجل
الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به
علماء الحنفية رحمهم الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم
يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف فإن وقد صرح به مما يخبر به الناظر ماذا ظهر به
فسق كشر به الخرو ونحوه اه وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو نائبه لأن الولاية
مقسدة بشرط النظر وليس من النظر فلو لم الخائن لأنها تخيل بالمقصود وكذا لو لم العاجز لأن
المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذمي الحكم كالعبد
وعزاه إلى الاسعاف ولا شبهة أن قوله مما يخبر به الناظر اذا ظهر به فسق كشر به الخمر خاص
بالمسلم اذا الذي يترك وما يدين الحديث الشريف اتركوهم وما يدعون والله أعلم (سئل)
من دمشق عما صورته بالحرف اذا وقف رجل في محته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جار
في ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف
وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف المتولى بالوقف على
مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة
وللواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن
تدعى الورثة المزبورون أن مورثهم وقف هسدا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة
لحكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف
المذكور صحيحا لمضى المدة المذكورة وللإستفاضة والشهرة في ذلك يكون اجارة الورثة لكروم
الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف وأستأجرت
من المتولى الموقوف للجهة لا تصح بعسده دعواهم للإستفاض واذا تعارضت البينة بينه كونه
في الصحة وبينه كونه في المرض قدمت بيته الصحة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع
الفصولين الأقدام على الاشتراء والاستيهاب والاستيداع والاستيجار اقرار بانه لا ملك له فيه
باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه أن المدعى فعل معه شأ من ذلك تندفع دعوى المدعى
والورثة هاتمدون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشويش
العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع في بدئه بقوله وقف في محته وسلامته وطواعيته
واختياره إلى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقفنا لمحمد وعلى جهة بر
وسلمه للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا أنه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا
والجواب لا تسمع لأن اقداهم على الاستيجار اقرار بانه لا ملك لهم فيه كما كتبنا عليه ولوردهم من
مسافة بعدة اجابة للسائل ورعاية للعدل والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد متخفي الوقف
الاهلي المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد ائتمدى على مشرفة أفضل الصلاة والسلام
يصح بيعه أم لا ولو لمكت في يدمشتر به مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد إلى الوقف وتجب
أجرة المثل كما هو المنقبي به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب أجرة المثل بأي طريق سكن

مطلب ليس للمتكلم على
المدرسة أن يسد باب خلوة
من خلواتها ويفتح لها بابا
في سكة غير نافذة
مطلب في الصالح للنظر

مطلب استيجار الورثة من
المتولى مانع من دعواهم
المثل

مطلب بيته كون الوقف
في الصحة أولى من بيته كونه
في المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف
ويجب على المشتري أجرة
المثل

الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في
الحوايت وغيرهما هل يصح حثا لزاما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكه وشراؤه وادراكه به بما حكم
شرعي يتبع على غيره من حكام الشرع الشرع بقضه (أجاب) ذكر في الاشباه والنظائر في
القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفتى كثير باعتبارها قال فعلى اعتباره ينبغي أن يفتى
بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحوايت لازم وبصير الخلو في الحانوت حثاله فلا
يملك صاحب الحانوت اخرجها منها ولا اجارها غيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوانيت الجمون
بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذ منه
وكتب ذلك بمكتوب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة
مستقلة واستدل بأشياء أخرجهما في الدلالة ما نقله عن واقعات الشريرى بقوله وفي واقعات
الضررى رجل في يده كان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضي فأمره القاضي بفتحها واجارته
فدفع المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوفه وأحق بخلوه أيضاً وله
الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر
ويؤمر المستأجر بادهاء ذلك ان رضى به والأيومر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه
كلام صاحب واقعات الضررى قال صاحب من الغفار بعد نقله ما قاله في رسالة له والمسئلة
نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة واقعات الضررى ربما تدل على المدعى والله أعلم بهذا وقد
صرح علماء نابا صاحب الكردار حتى القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الارض
بناءً وغراساً أو كسباً بالتراب باذن الواقف أو باذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفار نقلها
عن القسمة وهي في الحاوى الزاهدى أيضاً استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها أبنى ثم مضت مدة
الاجارة فلم يستأجر أن يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبنى الموقوف عليهم الاقلع
ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الغفار وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة
أيضاً في أوقاف الخصاص اه وصورة ما في أوقاف الخصاص حانوت أصله وقف وعمارة لرجل
وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل
باكثر مما يستأجر صاحب البناء كرفعها ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد
ذكر في الخانية مسئلة يبيع سكنى الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع النصولين في
الفصل السادس عشر نقلها عن الذخيرة ونص عليها في التناوى الكبرى والخلاصة والبرازية
وأغاب كتب التناوى وخي شرى سكنى دكان وقف وفي بعض النسخ شرى سكنى في دكان وقف
فقال المتولى ما أذنت له بالسكنى فأمره بالدفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا
يرجع عليه بتمته ولا ينقصه اه وفي جامع الفصولين والقسمة والخلاصة وغيرها في المستأجر
أو غرس في أرض الوقف صار له فيه احق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء باجر المثل اه
(أقول) ليس الغرض بايراد هذه الجمل المتطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتضاع الخلاف بالحكم
حيث استوفى شرائطه باجتماع الأطراف الست التي هي الاركان في كل حادث مكان وهي
المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمة * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم وبحكموم به وله ويح * ككوم عليه وحكم وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصلته وزومه من مالكي براه أو غيره صح وزم وارتفع

الخلافا كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصا فيما
 للناس بالضرورة لاسمها في المعامل والمدن المشهورة كصرو ومدينة الملك فانهم يتعاطون به ولهم
 فيه نفع كلي ويضرهم فتنه واعدامه فلربما ينعله تكثرا لاقا فاف ألا ترى الى ما فعله الغوري
 باخذهم من كل تاجر قد راعوا ما يحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه ايضا
 دار بحيث لو أراد أن يخله لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وما بلغني أن بعض المولوك عمر مثل
 ذلك بأموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة
 للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين
 ولا عار به على الموحدين والله أعلم (سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ وقف أهل
 شرط واقفنه ان يكون على نفسه مدة حماه ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة
 وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والاناث ينهم على الفريضة الشرعية
 للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد
 أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعتابهم وان سفلوا
 بطنا بعد بطن الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولدوا
 نسل أو عقب عادما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه ينهم على
 الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولدوا ولا نسل
 ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل
 الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب اليه ويستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لأب فان لم يكن في
 درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف مات رجل من أهل الوقف
 ومستحقته وهوفي الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولدوا ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالته
 وهو معه في درجته وترك أيضا أولاد أولاد داخل لآته وهم في درجته أيضا لكن فيهم من أصله
 موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلم يعد نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين
 فهل يفرق دابن آتسه وحده في ذلك الاستحقاق أو يشترك هو وأولاد أولاد داخل آته فيه على
 الفريضة الشرعية أو ينفرد أولاد أولاد داخل آته فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق أولاد أولاد
 خال آته في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور أولاد يدخل وهل
 يجب بابيه أو لا يجب وهل يسمى من أهل الوقف أو لا يسمى وما المراد بقول الواقف عاد نصيبه
 لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب وما المراد
 بقول الواقف أيضا فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل
 الوقف أفيدوا النالجواب وبسطوه وبنوا لنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب
 والقرب والبعد كراته فوائدكم وفتح مدنتكم ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب
 وأوضحوه ايضا جابنا لان هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله متقلبكم ومثواكم يجعل
 في أعلى الفردوس مقركم ومأواكم (أجاب) اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص
 الواقف أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولدوا ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى
 الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب فوجب
 مراعاة ما شرطه في صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الأقرب اليه وفي درجته وهو
 ابن خالته حيث كان من أهل الوقف لا لأولاد أولاد داخل آته الذين هم أبعد قرابة وان اتحدوا معه

مطلب مشة على معنى
 قول الواقف عاد نصيبه لمن
 هو في درجته وعلى معنى
 قوله فان لم يكن في درجته
 من يساويه فعلى أقرب
 الموجودين اليه وعلى معنى
 الطبقة الخ

درجة لان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الارقبية التي هي الدائمة الى الشئنة ومزيد الرحمة والى بدل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لغرضه المعتبر عند العلماء حتى صرحوا بانها يصلح مخصصا فظهر بما تقرران اولاداً ولا دخل الالم المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئاً في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئاً من أهل الوقف فباعترة كما صرح به السيوطي واختاره في الاشياء والنقل و منع قول التائل بعدم جواز وقوله في السؤال المالم بالمراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشرط ولا يمنع ما هو له عما صار بعد له بموت من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يستحق في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف اذ لو لم يوجد من يستحق من أهل درجته بصرف الاقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعير للموقوف عليهم والتسلسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهم اخلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقبل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقربى في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس) في رجل وقف على نفسه ثم على ولده ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على القرية الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى وشرط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاجة للمستحقين الا أن أم مطلقاً وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للارشد مطلقاً وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدد أن يصير اليه قال في الاشياء والتظاير وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الفهم بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد أن يصير اليه اه اقول والسبكي قال في موضع آخر ان أولاد الاولاد وقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتض للصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقتضى عمله وهذا أقرب الى قواعد الفقه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطاً من جملة شروطه ان مات من أولاده هذا الواقف عن غيره ولولا ولداً ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غيره ولولا ولداً ولا نسل ولا عقب ولها أولاد ذرية وابن أخت من أبيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها لكونه أقرب اليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبه لابن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الاولاد ثم على أولاد الاولاد ثم على أمه من مات منهم عن ولداً أو ولداً أو أسفله منه فنصيبه له ومن مات منهم لاعت ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثر في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضى اعتبار الدرجة مطلقاً سواء كان من نخله أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضى عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخراً عن قوله يصرف على من كان في درجته في نسخة أو نقول بتقييد الدرجة بالفتح ولا يكون ناجحاً

مطلب اذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للارشد
فالارشد كان النظر للارشد
مطلقاً وان لم يدخل في
الاستحقاق

مطلب في تعارض قول
الواقف عاد ذلك وقفاً شرعياً
على من هو في درجته وذوى
طبقته مع قوله يقدم في ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى

اعمال الكلام بهما أمكن هذا وقد كررنا صاحب الواقعة يطلب تقيلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معلا للشد في خصمه فنقرت عن المسئلة فرأت البكر رحمه الله تعالى قال في مثلها فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى الدرجة تنق المسئلة ولا ينجذ بها فاشككت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرائنا ان تقدم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد أهل العرف مالم يقصد الاقرب الى الواقف وههنا لم يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجع عندنا الاستحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله أعلم لكنه يوقع حكم لى الدرجة مبنى على شهادة أنه هو المستحق فحكم القاضى بموجب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه وانما توقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما رأاه ليست بصحبة وأضاف شهادة اليهود بالاستحقاق في قبولها انظر لانه حكم شرعى وهم انما تقبل شهادةهم بالاسباب فشهادتهم باقى الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضى بموجب ما شهدوا به عندى فيه نظر لكونه لم يتأهل أطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها وعننى في نقضه أيضا نظرا لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وان له نظرا في ذلك وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم و ترجيح كنت أقول ان حكمه صحيح يتبع نقضه فهذا الذى عندى في هذه المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم أن يصلحوا الى أن يقرض المحكوم له ويرجع الى المائلة ويتبطل ذلك في غيره من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتبعه الناس له بل يكتبون بما حصل في أول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا ينظرون الى قوله ثم الى ولده وله ونسبه وأنا أيضا ما كنت أنظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقذفه الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح به في كتبنا متواتروا وشروا ووافقوا أنه لا يدخل في اسم القرابة الا ذو الرحم المحرم عندنا في حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم فدخل نفسه ويصرف اليه بصرى كلام الواقف والله أعلم (سئل) في قرية تصفها وقف لارباهه والنصف الاخر ملك لاهلها فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتميز الملك من الوقف لعدمه وينتفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمة وتأي التميز لمد كور فهل للقاضى أن يجبر الناظر على القسمة وعلى التميز لملك من الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شاء وكما شاء أم لا (أجاب) نعم يجبر على القسمة لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فيما ذاب زيد مسجد واسيلا ووقف على مصالحهما اللازمة لهما اراضى بها غراس زبون مع الزبون المذكور وشرط الناظر لشخص مخصوص فقتر السلطان كتابا لضبط غلاته و نوا بالمسجد لشد احتياج المسجد الى ذلك وعين لكل معلوما في كل سنة فهل يعمل بتقرر السلطان حيث رأى المصلحة بعنت في ذلك ولولم نص الواقف علمه بخصوصه ويحل للمعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أم لا (أجاب) نعم يعمل بتقرر السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولولم نص الواقف عليه بخصوصه والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا منجزا على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على أنساليهم وأقاربهم الذكور على أن من مات منهم ومن اولادهم وأنساليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصه الى ولده والأسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم وأولاد

مطلب اذا طلب صاحب
الملك القسمة يجبر الناظر
على ذلك

مطلب اذا قرر السلطان
بواب المسجد وكنائس الغلات
الوقف وجعل لكل معلوما
صحيح ويجب بر الناظر على دفع
المعلوم

مطلب اذا وقف على ولده
الطفل وعلى من سيحدث له
فالضمير في له مرجع للواقف

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
 الاقرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم قبل استحقاقه
 لشي من هذا الوقف وترتبه أولاد وأسل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا انقرض
 الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من أولاده الاناث ثم على
 أولادهن على الشرط والترتيب فاذا انقرض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفنا على
 سمات الخليل ثم انه حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في
 جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد
 فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم الذكور ويدخله في
 ذكور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بن الوقف آل الى جهة وقف الخليل
 محمد بن أباه محمد بن أحمد بن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده
 الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب الالى الواقف فحكم
 القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
 متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك
 فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه الى
 الواقف ودخول ولده محمد فهل يتبع دخول محمد بن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهة
 المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (اجاب) قلنا جاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ
 حسن الشربلاني بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لالى ولده
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد بن
 الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصا
 بمحمد بن محمود مقدما على جهة سمات الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما
 هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين
 المشايخ ولن ينظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد بن الواقف وبين ابنه حسن
 فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الآن لسماط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في
 الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سمات الخليل عليه الصلاة والسلام اه (وأقول) أما
 ارجاع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه انه هو الاقرب الى غرض الواقف مع
 صلاحية اللفظ له وقد تقررت شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعين أحد محتمليه
 بالغرض وان ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد أولاد
 بناته وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المخطوطة وهذا لغاية ظهوره عن
 عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبني على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب
 اما اذا كان مبني على وجود محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث
 ومحمد يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول المحجب في جوابه وان كان حسن
 سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرل من حيث انه انط الحكم السابقة في الوجود
 وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجود ليس له حق
 لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من
 سيحدث فليست به لذلك وقت

وما رمت ذماً للمسيب وإنما * خشت اقتحاماً في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشريعة واجب * صيانتها عن كل دخل مذموم

والله أعلم (سئل) في أخوين وقفنا داراً مشتركة بينهما وكتب ماضوره أنشا الواقفان المذكورين
وقتهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والأناث بينهم
على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين وأولاد
الأناث وجعلنا بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقفاً على مصالح المسجد القلاني بمدينة
نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني
وعن أولاده فهل حصه الواقف الميت تصرف لآخيه أو لأولاد آخيه أو للمسجد أو للفقراء
(أجاب) لا تصرف إلى الآخر لعدم اشتراط صرف حصه أخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا إلى
المسجد لأنه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فقعين صرفه إلى الفقراء وقدرغ شيخنا السراج
الحائث في سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الإسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية
بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والأناث بينهم على
حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين وأولاد
الأناث كذلك ثم على أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فإذا انقضى وأوخت
الأرض منهم عاد وقفاً على أولاد الأناث فإذا انقضى أبانهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاً
على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الأخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف
فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئاً أم لا ثم إذا مات الولد أيضاً ولم يكن له عقب
ولأن نسل هل يعود وقفنا الماعناه للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق
الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفاً على أنفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على مشترطاه
فأجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فإذا انقضى فهو على
أولادهما إلى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الابوين وخلف ولداً
يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء إذا مات الولد الآخر تصرف
جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤول عنه مساو لهذا إلا أن قول الواقف
وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من
بعدنا على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم أنه مادام شقيق الواقف الذي هو
أحد الواقفين فالنصف مبصروف للفقراء والنصف له فإذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده
لعدم المانع حينئذ (أقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين وأطعت على أجوبة فيه
لشايخ متعددين وكل واحد فهم شبهة فأجاب على قدر ما فهمه والمتجه ما ذكرناه المتبارك والاقرب
إلى عرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور
على المصريح به لأنه وقف واحد بخلاف المسؤول عنه فإنه وقف اثنين في مسألتين فاعتبر كل
واقفاً ما يخصه على أولاده ووقفاً مستقلاً لا مشاركة له مع الآخر فيستحق المسجد والله أعلم
(سئل) في سلطان جعل جزية إلى مصالح مسجد أو في بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمتيه
وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعاً وليس لغیرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الأمر
في ذلك للسلطان نصر الله تعالى وما الحسبكم (أجاب) نعم للسلطان أن يخص بمن يشاء بعد
وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب أخوان انشا وقفهما
على أنفسهما ثم من
بعدهما على أولادهما
المذكورين والأناث
وبعد ذلك على المسجد
القلاني مات أحد الواقفين
عن ولده مات عن عمه
وأولاده

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا حال الوقف صحيح
حيث أطلق الوقف

مطلب لانظر اقوة القرابة
مع قول الوقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الوقف

(سئل) من الشيخ ابراهيم الخباري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة
وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلا فعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الوقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصا بل أطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من انصف هذا الوصف من حدث بولية السلطان كما يدل
عليه كلام الناصحى وعبارته لو قال وقفت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعدت خمسة ليدخل فيه
سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعقد المستقنين في واقعة الحال
وفي أوقاف هلال قلت أرايت ان كان له يوم وقف الوقف مولى واحد له بعد ذلك مولى قال
فالغلة لهم جميعا والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على اولاده ومن
سيحدث له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاده ثم ثم على ان من مات عن ولد أو اسفل منه
عاد نصيبه له ومن مات لآخر ولد أو اسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته يتقدم الاقرب فالاقرب
الى الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه
والله لو كان حيا مات الوقف وانحصر وقفه في اسن له فاقتسمها مناصفة ثم مات كل منهما
عن اولاد أو اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكر واثنا من نسلهم متساوين في
الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الوقف وابن عمه
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب
الى الوقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفى أو يختص به الاخ الشقيق دون البقية
(أجاب) نصيبه يكون مقسوما على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم
في القرب الى الوقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها الا نظر لما مع قول الوقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الوقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الوقف الاقرب اليه لا القوة وهذا مما
لا يشك فيه وقد تقر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعفها وجهه الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الوقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط
وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتخصصات ووضعها في أما كن معلومة فطلب منه الناظر حالا
أن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الوقف من الجهات والمصارف فأنى قائلا ان
ذلك كله لي لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات لي حتى هل يكون ذلك
وقفا شرعا يمنع المتولى حاله عن التعرض له أم لا يكون وبالمثل يسلم جميع ذلك لكونه حق
الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله الا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفا شرعا ولا
أمر امرعا بل خطأ جليا وشأفريا عن الشرع أجنيا اذ لا قائل من فقهاء الاسلام بمحة
الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلا وكفما قومتهم كان مائلا فان
قدرته يعافوه يسبح المعدم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان
المعدومة الآتية فيما يؤول وهي في الموجودة لا تتجاوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان
اعتبرته واهلها ما سصرف ومتها الماسة قبض فالهبة في مال الوقف لا تتجاوز بل يعوض كهبة
الاب مال ولنه الصغير مع تخاف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبرت ذلك صدقة منه على
الوقف ونصد قاعليه فهو أخرى بالطلان لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه

مطلب ادعى المتولى
المعزول أن ما جمعه من غلة
الوقف له في مقابلة ما صرفه
من ماله لا يكون وقفا شرعا

الذي هو كنص القرآن وبقية الاعتبارات بديهية التصورات فالحقى المجمع على حقيقته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمولى بالآخذ الغلات وقبض المتحصلات
ليصرفها فيما يشاء وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا وترفع يده عنها جبرا كما هو
العدل المأمور به لاسيما في أموال الأوقاف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها
أكابر الأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل
آخره لجهة بر لا تقطع هل تكون وقفنا عليهم يسكنونهم أو يستغلونها أو لهم السكنى أو
الاستغلال وهل إذا سكنها أحدهم لبقيتهم مطابقة لأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح التدبير وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم
الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في الخبر بوجوب أجرة
المثل للثريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل أن الأوقاف إذا أطلق أو عين
الاستغلال كان للاستغلال وان قد بنا السكنى تقدمها وان صرح به ما كان للسكنى
وللاستغلال جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في
السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الثريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل
مطلقا سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وان سكن في دار السكنى والثريك الآخر
لم يسكن المضيق لا يستحق لنصيبه أجرة لأن المضيق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنب الآخر
وليس له طلب أجرة لحصته وهو محجل كلام الخصاف بأنه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع
عن السكنى للمضيق أو لغيره حيث لم ينعه الثريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على
البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعبه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد والأوقاف الأربعة
وسماهم سكاوا سكاوا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم على جهة بر لا تقطع هل إذا سكنها
أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشر وطلة بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة
أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة إذا سكن بماله من الحق المشر وطلة
بعض الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في الخبرنا فلا فعن التدبير ليس
لأحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت على قدر حاجته سكاها نعم له الاعارة لا غير
ولو كثرا أولاد الواقف وولد له ونسبه حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم السكاها تقسط على
عدددهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها خبر ومقاصير كان لكورا ان يسكنوا نساءهم معهم
وللنساء ان يسكن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها خبر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها
مهاياة انما سكاها لمن جعل الواقف له ذلك لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعا يكتفي به لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل ان أحب ان يقعد
معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لأحدهم ذلك فعل والترك المضيق وخرج
أو جلسا معا كل في بقعة الى جنب الآخر والاصل المذكور في الشرع والفروع في أوقاف
الخصاف ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا إجماعهم على الاصل المذكور اه
واشترط الاسكان لا يوجب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشر وط
له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال
بوجوب الأجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط
الأوقاف السكن فيها لأمه أتين مدة حياتها ما فسكنت احداهما وطلبت الأخرى السكن فلم تمنعها

مطاب اذا أطلق الواقف أو
عين الاستغلال كان له ولا
يكون للسكنى الا اذا عينها

مطلب من له السكنى
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس وإذا سكن بالتغلب
وجب عليه الاجر مطلقا

مطلب اذا سكن أحد
الموقوف عليهم بماله من
حق السكنى لا أجرة عليه
للبقصة
مطاب ليس للموقوف عليه
السكنى ان يكرى وله الاعارة
وله ان يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب أحد
الموقوف عليهم السكنى
القسمه والمهاياة لأيجاب
لذلك

مطلب أحد الشركة في
الوقف على السكنى أو
الاستغلال لو سكن بالغلبة
يجب عليه الأجرة للبقية
مطلب المشروط له السكنى
عند الحاجة ليس له السكنى
عند عدمها فلو كانت امرأة
وسكنت مع زوجها فغلبه
الأجرة

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم سلطانية
بغير إذن شريكه يجب عليه
أجرة حصته شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه بغير أمره

وأبى إلا المهاياة أو القسمه وفتح باب آخر فهل للثانية أن تجبر اختها على القسمه وفتح باب آخر
أو على المهاياة أم ليس له ذلك حيث أن الواقف شرط لهما السكن والحل قابل للسكن ما معام
غير قسمه حيث لم توافقها الثانية على القسمه ولا على المهاياة وهل إذا كان الواقف شرط السكن
للمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما هل هما إن بسكا أو أوجها ما معهما من غير رضا المستحقين في
الوقف أم لا وهل إذا تراضيا على القسمه وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضا
المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية أن تجبر اختها على القسمه ولا على المهاياة ولكل منهما
أن تسكن زوجها معها وتنع القسمه وأن تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمشكلة
صاحب البحر المتأخر في فتح القدر في كتاب الوقف في قوله ولا يتقسم وإن وقف على أولاده والله أعلم
(سئل) في أحد الشركة في الوقف إذا سكن جميع دار الوقف بدون إذن البقية هل تجب لهم
عليه الأجرة أم لا (أجاب) نعم تجب عليه قال في البحر المتأخر في التنبيه أحد الشركين إذا
استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته انشأ الواقف وقفه هذا
على نفسه ثم على بناته عمره وزاهدة وشمسة وأنيسة بنهن بالسوية بشرط أن السكنى لهن عند
حاجتهن إليهن الوقف إلى زاهدة وشمسة وأنيسة فتغلب زواج زاهدة وشمسة على دار من
دور الوقف وسكنها مع زوجها جميعا مع الغلبة عنهما وانيسة قاصرة لا زوج لها نحو إحدى
عشرة سنة فلما تزوجت أنيسة تغلب زوجها بها كذلك في دار من دور الوقف أيضا والدور
متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك أبسطوا لنا الجواب حائرين الثواب (أجاب) اعلم
أولاً أن من المقتضى في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها لا يقتضي من
الواقف ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له سكناها لا يقتضي من الواقف وحده قصر
الوقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى أغلها في الاستغلال فقط فإذا
سكن مع عدمها فآجره المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لا عليهن لما تقرر رابعاً على
المبوع لا على التابع كما تقرر في الغصب فأخذها الناظر منهم ويصرفها إلى العمارة إن كانت
هناك عمارة والأزواج عليهن فإن قلت ما فائدة الأخذ ممن والرق عليهن قلت حيث كانت
الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجره مثلها لأجل الشركة الخاصة في الوقف فما
خص غير السالكين يؤخذ من السالكين فدفع له قال في البحر المتأخر في التنبيه أحد الشركين
إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصته الشريك سواء كانت وقفا على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح في أن السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون إذن
الشريك موجبة لأجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما تقررناه على كلاً الحالين فتأمل
ذلك واعتقه فقل من حتر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى
وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية
كالعواض ونحوها بغير إذن شريكه طلب منه أجره المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل
يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعالاه مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصته الشريك
سواء كان وقفاً على السكنى أو موقوفاً للاستغلال كالمصرحة في البحر المتأخر في التنبيه وليس
للسالك أن يتعلل بما ذكر إذا يلزم شريكه المذكور شيء مما دفع من المغارم حيث لم يأذن له بالدفع
ليرجع عليه بمجسته منها كما أنه ليس للذري لم يسكن أن يقول لا أخراً أنا أسكن بقدر ما سكنت لأن

المهاجرة انما تكون بعد الخصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار وقوف مستأجر فيه عمارة
زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بآجرة المثل لنفسه بالاجارة ونحو ذلك هل ينقض عليه بم حاله
كونه عامرا بعمارته التي هي ملكه أو حاله كونه خاليا عنها (أجاب) بقضى عليه بآجرة المثل
حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان آجرة ملكه اذا انتفع به والله
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظرا دعي مشرفا عليه هل يجوز
أن يحرم مع رجل واحد من الوظيفة من بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقول
مصرحا مستنبطاً ونحوا (أجاب) لا يجوز ان تجمع الوظيفة ثمان في رجل واحد لا على ما ذكره
الناطقي ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهم ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي
فما يكون قبولاً للوصية من قوله رجل أو صبي الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناطقي
انهم ما وصوا كما قال جعلتهما وصيين فلا ينفرد أحدهما بما لا يتفرده أحدهما وصيين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بالمسالك المان ولا يكون المشرف وصيا
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع
الوظيفة في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناطقي انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على
رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد أو ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف
الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسأله تفرع عنها
وهذا ظاهر لا غبار عليه و يظهر للنقبة بآدية امالة نظرا اليه والله أعلم (سئل) في وقفه ناظر
ومتول هل يجوز حدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الاشرام لا (أجاب) لا يجوز
لأحدهما أن يتصرف بغير علم الاشرام ولا يجوز له أن يتصرف بالتصرف كما هو صريح كلام
علمائنا في غير ما مضى من القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه من
المتعاقبة عليها تلك الالفاظ بفهم ذلك من كان من أهل النقبة وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
النقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالدار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاقواف
المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاقواف التي بالقدس منها ناظر خاص
متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل الناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن
التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره بعزل بذلك المتولى
الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف
المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم
وأصحاب القضاء والقوى ولا يعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكف ذلك وكل ولاية
منها مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسألة لا يعزل نائب
المستتب بعزله تكشف التناقض من هذه بل هذه بالولاية أولى باتفاق أهل الاستسنان والرجوع
والامر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل يده
وظيفة امامة على مسجد يوم أو فوات الصلوات الخمس في كل يوم بعثنا في وقد تناول جميع المعلومات
من قيم الوقف والحال انه قد كان آم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلومات بالبقدر
ما باشره الباقي يرجع عليه به ويكون موفرا الجهة الوقف أم كف الحال (أجاب) الذي تحصل
من كلام المجر أن مقتضى كلام الخلف انه لا يستحق الالتماس بما باشر به صرح ابن وهبان
في المسافر للعج أو صلة الرحم حيث قال لا يعزل ولا يستحق المعلومات مدة سفره مع أنها فرضان

مطلب اذا زادت أجرة
الوقف بسبب عمارة المستأجر
لا تجب عليه الأجرة نه خاليا
عنها
مطلب لو شرط الواقف أن
يكون لوقفه ناظر ومشرف
لا يجوز جمعهما في رجل

مطلب ليس للمتولى أن
يتفرد بالتصرف بغير إذن
الناظر وبالعكس

مطلب اذاولى السلطان
ناظرا عاما وخصا على
الاقواف ليس للعام رفع
يد الخاص

مطلب اذا آم الامام بعض
الاقواف دون بعض فله من
المعلوم بقدر ما باشر

عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام بترك الامامة اية اقر بانه في الرسايت اسوعا
 أو تنحوه أو لصيدية أو لاستراحة لا بأس به ومثله عنق في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
 للعرف وأنت على علم ان كلام اخواني لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نفي في أنفع الوسائل
 ان مقتضى كلام اخواني هو النسبة (أقول) ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاجازة في هذه
 الطاعات فكان شبه الاجازة قويا فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في
 أثناء السنة هل يسطط معلومه المقر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم
 يستحق بحساب المدة التي عمل فيها لكون معلومه في مقابل العمل الكتابة فإذا عمل نصف السنة
 استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسابه
 وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع
 الوسائل ونص على ان المعلوم يسطط على المدرس والفقير وصاحب وظيفة متا وقد نقله في الاشهاد
 وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقير والاعدل مع الامانة في مقابلة العمل فيقسم بقدره
 وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بالتردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذامات المدرس
 بعد عام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق
 المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتعد في الاشهاد والنظار قال في أنفع الوسائل بعد
 نقول رخصها صاحب القنية في هذه الشروع التي ذكرها صاحب القنية فيها ما هو صريح وذلك
 ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا لان لهذه الوظائف
 شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقراء يفيد الطلبة ويهدي ثواب قراءته
 الى الواقف وكذا الفقير والامام وهذا كالمليس بواجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من
 الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشهاد فاذا اذامات المدرس في أثناء
 السنة مثلا قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة
 الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرة من جاء بعده يسطط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه
 للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجي الغلة وأدارا كلها
 كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والنقمة وصاحب وظيفة ما
 وهذا هو الاشبه بالنقمة والاعدل كذا أحزره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
 مدرس بمدرسة مات والمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة للمدرسة وقد كان يدرس فيها منذ
 سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنة ثم ولي السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة
 من موت المدرس المذكور ولا فتناز عورته المبت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة
 في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بمهم المدرس حالا وإذا حكمهم الورثة الميت فهل الحكم
 المزبور باطل لخالفته الشرع الشريف أم لا (أجاب) يحكمهم بالمدرس حالا لان الاصل صرف
 ربيع كل سنة لمستقيمة فيها وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد بذلك أصول كثيرة وفروع منها
 الحادث بضاف الى أقرب أوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي في
 فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للمتوفى
 والصرف بمنزلة قطعها عن الميت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة وإذا حكمهم الغير بالمدرس حالا
 لا يجوز لخالفته الشرع بتركه لا تحقق لاجل الموهوم اذهي لسنه محقق والحال عند واحد حال
 كونها عتقت لسنة التوفى موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام عزل أو مات في أثناء

مطلب اذا عزل الكاتب في
 أثناء السنة استحق بحسابه
 وكذا كل صاحب وظيفة
 يكون معلومها في مقابلة
 العمل

مطلب اذا مات المدرس بعد
 نفي السنة استحق المشروط
 وكذا الفقير والامام وان في
 أثناءها فبحسابه ولا يعتبر
 مجي الغلة بخلاف الاولاد
 الموقوف عليهم فانه يعتبر
 فيهم مجي الغلة

مطلب مدرسة لمدرسة ماهرة
 ترد في كل سنة فوات ولم ترد
 سنة من سنة ثم ولي السلطان
 بها مدرسا فاذا أتت بعد
 موته بسنة نفى الثاني ولو
 حكمهم الاولاد

مطلب الامام يستحق بقدر
 عمله اذا عزل أو مات

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حرره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولدهم بعد خروج زهرته وصبر ورثه حصص ما هل حصص ميراث عنه أم هل آل إليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لأن الماراد بطول الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلالهم صبر ورثها ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له قيمة وقد صرحوا بأنه إذا مات بعد خروج الغلة فخصه ميراث عنه بل صريح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولو لم يبد صلح فال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم يحيى الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الأرض والزهر من الغصون لأن له قيمة في الجلة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلحه اه والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستأنب عنه نائباً في وظيفة إمامة وخطابة فمقررتين عليه بقدر بر شئ وجعل النائب عنه أجره معينة بمباشرة عنه فبانت مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفتين عنه فوجئته بالإنابة الذي هو غير مطابق للواقع وبأنه ما شاعران فهل يخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك أم لا يخرجان عنه وإن كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق إلا الأجرة التي جعلت له مدة مباشرة أم لا (أجاب) لا يخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك إذ لا تكون الوظيفة شاعرة والحال كذلك وأعطاه السلطان على ما انتهى فكان وجوده شرط الصحة فمقتضى فقده كما قالوا في السؤال معاداً في الحواب اقتضاء ولا ريب في ذلك وكتب الأصول مترعة به وموضحة لتفصيله وشعبه فإذا تقر ذلك مع تقر صحة الاستئابة كما بناه في اقتضاء سابق فماتت له النائب من ناظر الوقف من معلوم الجنتين يجب استرداده إذا لاحق له في جهة الوقف وأعماله الأجرة المشروطة التي شرطها له المستنب حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من أعطى شيئاً على أن يبقى ثابت قمين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنسوب من جهة السلطان والقاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح إقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لأحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلاً إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اه ومثله في مختصر الناصحى لوقي هلال والخصاف وهذا في منسوب الواقف فيما بال كمنسوب غيره وكف لا تصح وقد نعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف فإذا علمت صحة إقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم (سئل) في محدودات موقوفات على الزوجة الشرعية بنسطين استمرت والناظر عايم غائباً عنه أبداً مشق الشام هل للقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب بآجرة مباشرة المرتبة ببعض غلاتها المصلحة للوقف ودفع ضرره أن لم يجعل بالمرة أم لا (أجاب) نعم للقاضي الشرع ذلك لمفاديه من المصلحة حتى صرح علماء نوابنا للقاضي أن يستأجر فزاشاً للمسجد بلا تقرير بلصحة وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير إذا التعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بأن الناظر إذا صرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير فإنه يضمن إذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج إليه عراً ولا وهذا مما لا يوقف فيه فاذن القاضي بالتعمير في مقتضى الوقف وإصلاح الأراضي صحيح نافذ وذى المتولى أم غضب بآجرة المثل وما قاربها أجمع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد القلاني في مرض موته فأخذها المتولى بعد موته وباعها بالغبن

مطلب إذا مات أحد الموقوف عليهم بعد خروج الغلة بان صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استأنب رجلاً بآجرة معينة في وظيفة إمامة وخطابة فأنهى النائب إلى السلطان بأنهم ما شاعران فوله عليهم بإنابة على ذلك

مطلب للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنسوب من جهة السلطان بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب مباشرة لعمارة الوقف بآجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمير ولا يجوز الصرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير

مطلب وقف رجل جارية
على مصالح المسجد فباعها
المولى بعد موته
مطلب لا تنقض القسمة
بانقراض كل طبقة

الناحش فهل يجوز وقفها وبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المتقرب به فلوارث
الوقف انتزاعها من يدهم شريها ومشتريها يرجع بثمنها على المولى الذي باعها ما لم يكن حكمه به
حكم شرعي يرى وقفها مستوفيا ثم انط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فأنشأ كل واحد منهم عقاراً على نفسه ثم على
أولاده المذكور ثم على أولاد أولاده المذكور ثم على المذكور من أولاد أولاد أولاده المذكور ثم على
نسله وان سفل لا دخل فيه للإناث الآن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقير فاقبلها نصف مال المذكور
فلومات أبوها ولأولادها وأخوتها عن غير ولد استحققت مال والدها وأخوتها أيام فقرها وفقر
زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لمنافعه
عادما عليه ولولده ثم على ولولده ثم نسله بينهم على ما ذكر وان من مات من أولاد الواقفين ونسلهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولا نسل عادما كان جاريًا عليه على أهل درجته ثم على ودمن
انتقل اليه من أهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والقرتب المذكورين وان
من توفي من أولاد كل من الواقفين ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه وترك ولداً أو ولداً استحق
ما كان يستحقه والدم يبقى حياً أيام دون أمتهات يجرى ذلك عليهم أبداً ومن انقطع نسله
من الواقفين المذكورين من المذكورين توفي النسل كله ولا ولد له عادما كان جاريًا عليه
على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بناته وان سفلوا ثم على أولادهم ثم على نسلهم وان سفل
ومتي انقرض نسل واحد من الواقفين من الإناث أيضاً عادما كان جاريًا عليه بمعنى النسل
على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسلهم وان سفل بينهم على ما ذكر في أولاد
المتوفى من المذكورين يجرى ذلك كذلك عليهم أبداً فإذا انقرض نسل الأخوة المذكورين
باسرهم لم يعقبوا عاد ذلك وقفاً على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم بقدم الأفعوالا حوج
على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بناتهم يجرى ذلك عليهم كذلك أبداً
فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفاً على أقارب الواقفين من جهة أمتهاتهم بقدم الفقير منهم
على الغنى فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفاً على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
بينهم على ما يراه الناظر فإذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفاً على مصالح المارستان بها
وجوهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقفاً لمصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه
ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجرى ذلك كذلك أبداً هذه
صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في ولد
ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبنات
هم عفيف وأجدو فاطمة مات عفيف عن ابنتين كاثوم وعائشة ثم مات أجدع عن بنتين ثم مات
فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم مات عائشة بنت عفيف
عن ابن اسمه مذكر يا ثم مات كاثوم عن ابنتين وبنات هم حافظ وخفر الدين وعابدة ثم مات واحدة
من بنتي أجدع عن ابن اسمه محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ
عن ابنين وبنات ثم مات خفر الدين عن ابنين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أجد
ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في
وقفه هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنتي محمد ابن بنت أجدوزكريا ابن عائشة
وأولاد حافظ وابن خفر الدين وعابدة وبنات بنت أجدو بنتي محمد ابن فاطمة بنت تقي الدين وهل

الاصلي المتصل بالقضاة واحدا بعد واحد ثابت المضمون ان الحكم به الخالي عن الشبهة أم
الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهم والكتاب وسبق نظره على الوجه
المذكور (أجاب) لا شبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلي المتصل بثبوت
بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالي عن الحكم والثبوت
المترجح فيها سهم والكتاب يسبق نظره المذکور كما يقع ذلك كسائر المكتبة في مشابهة السطور
والهبة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والتدابة وكل محتمل متشابه
والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية متباعدة في سجل القاضي المصون في صناديق
القضاة عن تداول الأيدي ونظم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد زيد
من الذرية معكم كونه نازرا على الوقف انتقل اليه من كان قبله من النظار لكن في هذا الكتاب
ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة من غير المعنى بالنسبة
للسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوت عند فتل ينبغي أن يقدم العمل
بالسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر
المقتضى لذلك (أجاب) نقل في التنازع عن وقف الخصاص ان الاوقاف التي تقادم أمرها
ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دواوين القضاة وهي في أيديهم أحررت
على رسومها الموجودة في دواوينهم انحصارنا اذا تنازع أغلبها فيها وما لم يكن لدارسوم في دواوين
القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكمه به اه فحقضاه ان يعمل بالسجل
المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لابعاء الفقه في مثل ذلك القياس عدم العمل بها
أصلا الا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) طاحونة موقوفة وقفنا شرعا أجرة ناظرها قراطين
منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسعين سنة باجرة ثلثيها لثلاثين ساطا الذي قاض
حنبل المذهب وكتب في هذا الاجارة ماصورة وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انقاسخ
الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة سنين ومات الأجر ثم
المستأجر عن ولديه محمد وعروة فوضع أيديهما عليهم ما ورثهما من رجل ومات هذا الرجل عن
صغيرين هما محمد وعلي فاجر محمد بعد موت أخيه عروة وانحصار ارثه فيه القراطين لا يعمل
وتقي بقدر وصيهما بقية سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهم الثلثين فتنافسوا ولا غلبة القراطين
مدة سنيين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذکور غير صحيحة
لصكونها اجارة طويلة وهي لا تنص في الوقف ولكنها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في
الملك ويجب اجرة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مده وقد تقررت أن الاجارة
تفسخ بموت العاقلين أو أحدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد
انفسخت بموت المستأجر لانه عقدها لنفسه وحكم الحنبل بعدم انقاسخها بعدم موت
المتواجرين أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لان الموجب المذکور لم يقع فيه الحكم على وجهه
الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانقاسخ بالموت ولم
يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فيصيب الحكم عليها المدفع الخصومة بين
المتداعين فيما اذى وحين حكم الحنبل بعدم الانقاسخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في
غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر ان الاوقاف يجب فيها اجرة المثل
بالغة ما بلغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع للوقف صيانة له حتى صرحوا بان منافع الغصب

مطلب يعمل في الاوقاف
المتقادم عهدا بما عقد
بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب آخر ناظر الوقف
قراطين في طاحونة لرجل
تسعين سنة في عشرة عقود
وحكم بذلك حنبل وبعدم
انقاسخ الاجارة بموت
المتواجرين

مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
معنا بئمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والاكتفى المشتريان ان
المكان المزبور وقف فهل تسع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشريعى أم لا (أجاب) نعم تسع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول ولم يكن له متول
فالقاضي ينصب متوليا فيصالحان ويثبتان الوقفية فاذا ثبتها ظهر بطلان البيع فيستردان
الثلث من بائعه قال في التارخية ناقلا عن فتاوى التجنيس ادعى مشتري أرض على بائعه ان
هذه الارض موقوفة وقد بعتهامنى أيهما البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصصة بمعنى مع البائع
انما ذلك للمتولى فان لم يكن مثلك متول فالقاضي ينصب متوليا فيصالحان ويثبت الوقفية فاذا
أثبت الوقفية طهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثلث من بائعه وقال فيها أيضا ناقلا عن النسخة
سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على المالك ان هذه الارض وقف على كذا وقد
بعث مالىس لك بعه وقبض الثمن منى بغير حق فعليك أن ترد الثمن على تهل له الخاصصة وهل له أن
يملكه بالله ما تعلم ان الارض التي بعتهامنى أنها أرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على تقال لا
ولا تصح الخصومة الالامتولى والوجه في هذا ان يخصم المتولى في ذلك وان لم يكن له امتول
ينصب القاضي رجلا يخصم فاذا ثبت الوقفية طهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثلث المودى
الى البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعنى على بائعه ان
كان هو المتولى وفي الحاوى الراعى وقع حج للقاضي عبد الجبار الخندي اشترى أرضا وتصرف
فيها سنيين ثم أقام بينة على ان فيها كردة مسجلة فله أن يسترد الثمن الكردة قال وفي طالعيط
ليس الخاصصة في المسئلة اليه يعنى الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي لمتولى الوقف
وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد
الثلث وجواب الخندي مسندهم على قول النسخة أبى جعفر وأبى الليث والصدرا الشهيدان
دعواهم وان لم تصح أى على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنها تقبل على
قول كثير من المشايخ بدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال انى كنت وقتتها
ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يستأجره أم لو أقام البينة تقبل كماله شهدوا
على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا
لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوى قال تقبل البينة
وينقض البيع عند النسخة أبى جعفر قال النسخة أبى الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة
كثير فلهذا تصر على ما ذكره والله أعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لآخرين جميع مكان معلوم بناء
على انه جار في ذلك البائعين بئمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به بجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ
للمشتريين الرجوع على البائعين بالثلث المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة بمدة أم لا (أجاب)
لا يسوغ للمشتريين الرجوع بالثلث المرقوم بل بالثلث المودى الى البائع صرح به غالب علماءنا واما
الرجوع بقيمة العماره فلها ما أن يرجع بقيمة ما يملكه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى
دارا وحبصها أو طين سلوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحبص والطين وانما يرجع
بقيمة ما يملكه أن يهدمه ويسلمه اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب المناظر لم يذكر أى

مطلب تسع دعوى المشتري
ان المبيع وقف والخصومة
مع المتولى ان كان والا ينصب
القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا ثم
ادعى انى كنت وقتتها

مطلب اشترى مكانا وعمر
فيه عمارة جديدة ثم ظهر ان
المكان وقف فأراد الرجوع
بالعمارة

بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بطناً بعد بطن أبداً ماداموا وادعوا ما تفرقوا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت الأناث من أولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وعم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفية ثم مات شروين عن ابنته نورا الهدى ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفية عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن ثلاث بنات وهن عائشة وموئنة ورابعة ثم مات نورا الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما الجدو ومحمد وبتين بدرة وصفية فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) اصفية بنت شرف الدين أربعة قرايط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبت نورا الهدى بنت شروين خمسة قرايط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ورابعة بنت محمد وأربعة قرايط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها موئنة مثلها ولاجدان فاطمة قيراط وثلاثة أخماس قيراط ولاخيه محمد مثله ولاختها صفية أربعة أخماس قيراط ولاختهم بدرة مثلها وذلك لنقص القسمة بموت شروين انقراض درجته وقسمتها على سبعة أسهم لأن فيها ذكرين وثلاث أناث فموت القاضي محمد استحق سهمهم جميع أهل طبقته الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الأنثيين حسب القرينة الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بئانه الثلاث وموت نورا الهدى استحق سهمها بئانها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أختها رابعة وموئنة وبنت نورا الهدى لأنهن أهل درجاتها وموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأحمد وصفية وبدرة بقوله أولاد أولادهم بالمعم وبه يتقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقراض البطن الذي وبطن البطن المتقرض بموت شروين لبقاء صفية فلما انقرض بموتها نقصنا القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يلمه وأعطيناهم من يوت لمنه إلى أن يقرض وهكذا على ما رجحه أهل التصديق وإذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في أرض الوقف القراح إذا استحكرت باجرة هي أجرة المثل لا تخادها داراً بعد أن ثبت أنها أجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع وانحدت داراً وانتقلت من مالك إلى مالك والآن نادر الوقف ينازع في كون الاجرة دون أجرة المثل ويدعى أنها بغبن فاحش ويريد بنقض البناء هل يقبل بغير دفعه أم لا وما حكمكم الأرض المستحكرة (أجاب) لا يقبل بغير دفعه والنظران هذه الاجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لأنه شكر الزيادة كما هو ظاهر وليس للنظر بنقض البناء بغير دفعه أو أنها دون أجرة المثل ومسألة الاحتكار صرح بها صاحب البحر ومنع الغفار وهي في أوقاف الخصاص وكثير من الكتب المعتمدة قالوا إن كانت العمارة إذا رفعت منها لانتاجها أكثر مما تقرر تنزل في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وإن كانت تستأجر بالأكثر ورضى به فهو أولى بدفع الضرر وإن لم يرض بدفعه إن لم يلحق برفعه ضرر وإن لحق الأرض ضرر يترتب وقيل للنظران يأخذن الوقف بقل المتعينين فلو عا وغير مقنوع والحاصل أنه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا فلا يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جميعاً بين الجانبين بما لا يضر رفقهم ولا شين والله أعلم (سئل) فيما إذا أحرر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بعرفة القاضي وأذن لولد مكاناً خراباً ليعمره باجرة هي أجرة المثل حينئذ وأما قاض آخر وعمره وتكاف عليه جملة

مطلب لا ينقض البناء من الأرض المستحكرة بمجرد قول الناظر أنها مستحكرة بغبن فاحش

مطلب الأرض المستحكرة إن كان بحيث لو رفع البناء منها لا توجب بالأكثر تنزل في يد صاحب البناء وإن كانت الخ

مطلب في حكم الأرض المستحكرة إذا مات الناظر والمستحكر وأراد المستحقون نقض البناء

أموال ومات الناظر والمختكر فهل لبقية المستحقين في الوقت نقض بناءه أم ليس لهم ذلك
ولورثة المختكر استبقاؤه بآجرة المثل حيث لا ضرر على الوقت أم لا (أجاب) قد أفنى كثير
بالاستبقاء أدفيه مرعاة الجانبين جانب الوقت بدفع آجرة المثل خصوصا إذا كانت الأرض
تجبت لو فرغت من البناء لا توجب أكثر من ذلك وجب مالك البناء لعدم ضرره بنائه
وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفا وأغرس فيها بوي ثم مضت مدة الآجرة فلا مستأجر أن
يستبقه بآجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أئب الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال
في البحر وبهذا يعلم مسئلة الأرض المختكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص أه والله
أعلم (سئل) في ناظر وقتاً بكر ابنه الكبير أرض يستأن للوقف وبها شجرة جوز من
غراس قديم للوقف ولها ثمر معلوم تسع سنين بانقض من آجرة المثل نقصا فاحشا إذا آجرة
منه أضعاف ما عقد عليه الاحتكار لدى قاض حتى عزل الناظر بعد أن غرس المختكر غراسا
ورفع الغراس الأمر إلى قاض شافعي المذهب فأمنه شافعي المذهب في وجهه أنه المعزول بعد
عزله فترافع الناظر الجديد مع العارس لدى قاض حنبلي فأمنه أيضا لعدم إقامة البينة
على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد إذا قام بينة شرعية لدى قاض شرعي أن
الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لتسديد الآجرة شرعا تقبل بينته ويعمل بموجبها
ويترك المختكر آجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي
والحنبلي لكون تنفيذ الأول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للجزع عن إقامة البينة
على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) اعلم أن آجرة الوقف بقدر ما لا يغاب الناس فيه لا يجوز
وحكم ذلك حكم الآجرة الناسئة ويجب آجرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقت بالتسليم وعليه
الفتوى فقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى بقي بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه
وكذا بأكمله ما عدا أنفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه وسرحوا بأن شرط نفاذ الحكم تقدم
الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فإن فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال
في البحر بعد كلام طويل وبه علم أن الاتصالات والتنفيد الواقعة في زماننا المجردة عن دعاوى
يعنى الصحيحة ليست حكما وسرحوا أيضا بأنه كما يصح الدفع بصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع
الدفع وما زاد عليه بصح وهو اختار كما يصح قبل إقامة البينة بصح بعدها وكما يصح الدفع قبل
الحكم بصح بعد الحكم وسرح في جامع الفصولين بأن اختار أن الدفع إذا برهن عليه بعد
الحكم يقبل ويطل الحكم وكتبة المشعونة بذلك فإذا علم ذلك وتقرر ذلك لم يقع عندك شك
ولا ارتياب في قبول بينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وإبطال ما تقدم
لظهور فساده بسبب وقوعه لغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وسرحوا الواقفين ولما فيه
من الضرر الكلي بالوقف ومخوّم أهل الآجرة عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يفضى الرجح
ويرضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكلان والله أعلم (سئل) فيما
إذا مات المختكر فنتاول من له التملك على المكان المختكر من عارثه ما عمله من الحكر هل يضي
عن الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) إذا بئ أو غرس في الأرض المختكرة وكان المختكر
يدفع آجرة المثل له قبل البناء أو الغراس ومضت مدة الآجرة فلا أن يستبقه بآجرة المثل
أن لم يكن في ذلك ضرر ولو أئب الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من
علمائنا وإذا مات المختكر أو المختكر فلوارثه الاستبقاؤه لظهور الوجه وهو عدم النفاذ في ذلك

مطلب الاحكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو أمضاء
حاكم يراه

مطلب بصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل إقامة البينة
وبعدا وقبل الحكم وبعده

مطلب إذا مضت مدة آجرة
المختكر فله أن يستبق
الأرض بآجرة المثل ولو أئب
الموقوف عليهم

اذ وقع لا تورب باكثر منه ولو حصل ضرر مامن أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مفلسا
 أو سبي المعاملة أو متعلبا بخشي منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يصح الموقوف عليه
 وفي فاضل بن صراحة ذلك في، واضع شتي وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم
 (سئل) في ووقف وقف وقفا على جهة بر وعينه عشرة أنفا ركل نفرا بماله وفي الوائف
 الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدله بغيرهم أو يترك غيرهم معهم أو يزيد عليهم
 مخالفا لما شرطه الوائف أم لا (أجاب) لا يجوز لاحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الوائف
 اذ شرط الوائف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منها مخالف لما شرطه فلا
 يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من
 جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لأنه انما أوصى بملكه وقال علماؤنا قاطبة إن قضاء
 القاضى ينقض اذا كان حكا لا دليل عليه قالوا وما مخالف شرط الوائف فهو مخالف للنص وهو
 حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلاحاجة الى ذكر
 الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا
 و يقيم فيه مؤذنا وما مافيل اذا جعله مسجدا بنيت ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من
 بقعة الى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجود هل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجدا لم يخم لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لأنه ينقل
 ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماؤنا قاطبة بان
 وقف المنقول الذي لم يجر فيه تعادل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ
 لصلاة الجماعة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولان شرطه
 التأييد وهو مقتود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لم يتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لأنه
 من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هبه لأجل
 ذلك والله أعلم (سئل) في ذى يدعى محمدا يدينه عليه ملكا الرنا عن والده وأن والده وارثه
 عن فلانة بنت عمه عصبته ويدعيه ناظر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة
 وأولادها وذريتها ثم غرأ بنته بالوجه ان شرعى وحكم به حاكم شرعى فاذا دعى ذواليد أنه من جلة
 ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن يصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل
 بجرد دعواه أم لا مالم تقم بينة عادلة من كاذب على مادعاه (أجاب) لا يعمل بجرد دعواه مالم تقم
 بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر أن شهادة غير العدل باجماع العلماء
 لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت
 واحدة عن بنتين وماتت الثالثة عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن
 ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له مالم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد
 صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده بصرى الى أولاده وأولاد أولاده أبا مائتاسا
 ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم يبقوا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف
 اسم كل الولد فان شرط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله أعلم
 (سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كدر أشجار زيتون وعنب يعد غناظر الوقف كل
 سنة فيأخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد قنيت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون
 والاطر يطلب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الأشجار التي قنيت ويأبى صاحب

مطلب وقف وقفنا على جهة
 بر وعينه له أنذار الا يجوز
 تبديلهم ولا الزيادة عليهم
 ولا اشراك غيرهم معهم

مطلبت لو أراد رجل أن يجعل
 بيت شعر مسجدا لا يصير
 مسجدا

مطلب محمدا في يد ذى يد
 يدعيه الرنا وآخر أئبت
 وقفته على ابنته فادعى
 ذواليد انه من ذريتها

الكردار عن ذلك وهو تصرف في الارض عماله من حق الانتفاع بسبب الكردار المذكور بالزرع
 الشورى والصفي وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخراج
 فهل عليه اذ زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجر المثل للارض أم العدد الذي كان يدفعه حال
 وجود التولى (أجاب) اما لاخذ على حسب عدد ما كان من خبز الدوالي التي قد غنيت
 فلا قائل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك فعندت وليس له الا هي على وجه
 المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالمتولى يماضو أنتع بجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أنتع
 أخذها وان رأى أخذ أجرة مثلها ادراهم أنتع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف
 من اربعة وفي فاضل خان أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالنصف أو الثلث وفيها حاكم
 من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدارهم معلومة فلما أدرك
 الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخراج قال بعضهم للمتولى ان ياخذ حصة الوقف من
 الخراج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تملكه الحكم
 أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل بولية الحاكم في تقاديد وان كان قاضي البلدة جعل
 المتولى متوليا بعد ما قلد الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا
 تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها في زرعها المستأجر يصير كان المتولى دفعها من اربعة
 على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن ياخذ ذلك من الخراج والله أعلم (سئل)
 فيما اذا استأجر زيد من متولى وقف أرضا وما للوقف باجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس
 في الارض والماء يسقي الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس بعمال الارض ومائة والنصف
 الثاني للغراس فماتوا ثلث الغراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى اجارة
 جديدة وأذن له بالغراس هما أرادوا ختار وقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده
 وبجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجد للوقف المذكور
 متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فان شئ غراس جديد ومستحب بعد مستحب
 جاء عمرو وزاد (٢) وزاد فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فآجره المتولى فهل
 يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس وأرض الوقف والماء لغير ذي اليد بزمه الزود الناشئ
 عن أجرة المنسل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح
 والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد أما الاولى فلعدم شرب مدة معلومة لها وهو شرط
 في الثانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان
 ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا ومثله في كثير من الكتب يقتصر يحكم
 بضرب المدة صريح في فساد ما بعدهم ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه
 مدة معلومة كالودفع غراسا لم تبلغ المدة على ان يصلحها فخرج كان بينهما تسديد لم يذكر أعواما
 معلومة ولم يذكر المدة واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف
 الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجر على أن يكون الثمرة لا يصح لانها
 وقعت على استهلاك العين قصدا كاستئجار بكرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز
 كل منهما ولا يرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالحاشية والتاخراسة وشرح الدرر ومنع
 الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب
 وقف ورجعة كاتب ولاية وبجهة قاض بها منازعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى
 الوقف أرضا وما ليعرس
 ويكون نصف الغراس بجهة
 الوقف باجر المثل من غير
 ضرب مدة فآجره واستأجر
 نصف غراس الوقف والارض
 والماء من يادة فاحشة فكل
 من الاجارتين فاسد
 (٢) قوله وزاد وكذا
 بالاصل والعين ياء اه

الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأبناء له الذكور
دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ذكورهم بالواو وصورة
ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال
عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ذكورهم
بحذف الواو فيها بموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر
فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكورهم بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه
لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذفت منها الكتاب الواو في الحجة وهي
مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيئة الشرعية لا بمجرد هذه
الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة لما تقوم البيئة الشرعية عليه لا بما يوجد من
الخطوط والكواغد فإذا قامت البيئة على كتاب الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت
بنت ابن الواقف لمرطه المذكورة وكذلك لو قامت البيئة على ما في التذكرة المخصوص في الحجة
الساقطة الواو لكونه قدسدا لازما فيختلف الاستحقاق بعده وأما مع الواو التي الاصل فيها
العطف الذي الاصل فيه المغايرة وثبت بالبيئة وحكم بدخولها كما يراه نفاذاً وبعدمه نفاذاً
توقفت شروط الحكم بصورته في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور بيئية يرجع الى
مجرد النظر الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضاء الحكمة في كان ذايد كان القول قوله
بيئته والله أعلم (سئل) فرجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم وموسى وعلى وأبي الخير ثم
من بعد كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد
أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين
ثم مات محمد بن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن
اسمه حسن مات أبوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانقر دعوى
نخداة بنسوبة الى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وصكر ثم مات علي عن ابنه
حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ويحيى الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد
الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى
وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالمراد من نسل الواقف حسن وكريم ابناه وموسى
ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين
ويحيى الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين بن ابن ابن ابن
الواقف ونضر الدين بن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ريع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل
على أولاده فعلى عوض ابن ابن ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من
أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ربع أبويهما بينهما سوية
ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيسقط قبله ويعطى علي وشمس الدين
ويحيى الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم ارباعاً على قدر رؤسهم
ويحجبون نضر الدين ومصطفى وحسيناً أبناء ابن ابن الواقف انزول رتبهم عن ذكرناه من على
ومن ذكرناه معهم أهل الدرجة التي هي أعلى من درجاتهم والعهدة فيما ذكرناه من الحكم ماصرح
به الأصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد باعتبار كل واحد من الاربعة كما نأيس
معه غيره في أولاده من أخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر أوجب عموم افرادها فضلاً

مطلب العبرة بما تقوم عليه
البيئة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه
ثم على أولاده وسماهم ثم
من بعد كل منهم على أولاده
والموجودون الا أن متفاوتون
في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف الى
قوله في الجواب والعهدة فيما
ذكرناه هكذا في النسخ التي
بأيدنا وفيه نقص بعض
القروع الموقوف عليهم في
الجواب والسؤال فقرر اه

كلمة الجمع فأنه وجب عموم الاجتماع دون الانفراد وهي مسألة من دخل هذا الحصن المعروفة
 المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف المال لكل واحد من الاربعة بنين لاولاده يستقبله
 الواحد والاثنان فازيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم وأولاد اولاده لقوله ثم من بعدهم
 على اولادهم ثم ثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات
 لولده والامر في ذلك ظاهر بين لاغبار عليه والله أعلم (سئل) في امرأة أسقطت حدها من وقف
 بشرط للزيرة وهي منها هل يسقط أم لا (أجاب) لا يصح اسقاطها قال في الخانية في كتاب النهاد
 أما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من انتخاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا
 لا يطل بإبطاله فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب وياخذ بذلك اه هذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الزيرة المستحقين بشرط الواقف من غير وقف على تقرير الحكم وقد
 صرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم
 في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا الله أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة
 حياته ثم على اولاده الذكور والاثان ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
 اولادهم الذكور ثم على انسابهم أي ما عاشر اوعلى ان الاثنى من الموقوف عليهم تسحق بشرط
 الرملة والحاجة واذ تزوجت سقط حقه من الوقف يجري الحال على ذلك أبا الأئدين إلى أن
 يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل آخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم شرط شروطها أن يبدأ بعمارته وما فضل بصرف على الموقوف عليهم على الشرط
 والترتيب المعين أعلاه فأت أولاده الذكور جمعوا بى أولادهم ولم يتق من صلبه الابنت له أرمله
 محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا أطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى أو الاستغلال
 كيف يكون الحال (أجاب) أما الصرف الا أن غلته فهي بأسرها لابنته للترتيب المستفاد
 بهم ولم يستثن بقوله غير أن من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يوم فلاتي الأولاد البنين مع
 ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لا حقيقة الجمع
 اذا الواحد يتدربه اذا انشرد فتكون الغلة كلها لهما من اولاده لصلبه وهم من اولاد الاولاد
 فحجبهم بعلو درجتها عليهم كما هو ظاهر لاغبار عليه ولا وقف فيه وأما ما يكون اذا وقف ولم نص
 على السكنى والاستغلال فالمصرح به في كتبنا ان الواقف اذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال
 لا السكنى قال في التظم الوهباني

مطلب اذا أسقط حقه بعض
 الذرية الموقوف عليهم
 لا يسقط وكذا المستحق في
 المدرسة

مطلب وقف على نفسه ثم
 على اولاده الذكور والاثان
 بشرط الرملة والحاجة ولم
 يوجد الابنت الواقف أرمله

مطلب اذا أطلق الواقف فهو
 على الاستغلال

مطلب للناظر الذي من جهة
 الواقف أن يوصى بالنظر لغيره
 وان لم يوص نصيب القاضي
 ناظرا

ومن وقفت دار عليه فإله * سوى الاجر والسكنى بها لا يقر
 قال شارحها ابن الشحنة مسألة البيت من التجنيس والخاص وقف من ترأ على ولديه وأولادهم
 أي ما تاسلوا فاراد السكنى ليس لهما حق في السكنى لان حقهما في الغلة اه وفي الخاتمة دار
 موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه أن يسكن الدار وهو قول النقيبه أبي عقبر رحمه الله
 واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار للموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت
 السكنى للموقوف عليه لانه لا يكون مستأجر سكنى دار له حتى السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت
 الاجارة دل ذلك انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي اه فتحصل من ذلك ان جميع الغلة
 تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد اولاد الواقف مادامت
 حية والله أعلم (سئل) في وقف وقفه وفوض نظره لشخص وبقى الواقف ثم الناظر بعد أن
 أوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولدا للناظر المذكور أم لا وهل على تقدير عدم

الوصية يجوز نصب الناظر أجنيبا مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب)
بقوله قال في التتارخانية نقلا عن السراجية وإن مات المقيم بعد مامات الواقف فإن كان القير قد
أوصى الى غيره فوصيته بمنزلة اه ومثله في البرازية وفي الجراذامات المتولى المشروط له بعد
الواقف فإن القاضى نصب غيره وشرط في المحتج أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند
موته فإن كان أوصى لا ينصب القاضى اه ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية
والظهيرية وغيرهما والعبارة للخانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا
المتولى ليس له أن يوصى الى غيره جاز هذا الشرط اه والفقيه يفتيهم من هذه العبارة بالبلقية
في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور اذا التخصص على جواز الشرط لدفع توهم بطرأ عليه
بعد الجواز كما يدريه من أكثر من معايشة تفأس ابكار عباراتهم اذ مثل ذلك يقال في مثل
هذه المسائل التي كثير نقلها ودورانها بينهم حتى كأنها معتزلة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها
بذكر ما يفرع عليها ويشعب منها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طائفة بها كما هي
طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا قاطبة بانه لا يحصل الناظر من الاجانب
مادام هو جسد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا اما لانه أشق أو لان من قصد الواقف
نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان أقام أجنيبا لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من
ولده من يصلح صرفه اليه والله أعلم (مسئل) في دار موقوفة مع حا كورة ملاصقة لها استأجر
الحا كورة رجل اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدلت الدار وألحا كورة دار أخرى في بلدة أخرى
استبدل الاشرعيا الذي نائب الشرع الشر بفادى مستأجر الحا كورة على مستبدل الدار
أو الحا كورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفسادمع أنه ليس بناظر على الوقف ولا يستحق له
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للحا كورة المذ كورة لانه لاحقه في نفس
الدار لارقبه ولا منفعه انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحا كورة فقط وكيف تصح
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنيب عنها وعلى تقدير أن الدار والحا كورة معا في اجارته
لا يملك فسخ البيع قال في الخانية ولو أجز من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فان
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه وقال بعده قبل الكلام
على الاجارة الطويلة الاجراذامع المستأجر فارد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت
الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه هذا ولو قدرنا أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب
فهو لا يتأتى الا في الحا كورة لا غير الحا كورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين
ملك وقف وليس من قبيل الجمع بين الخرو العبدكم اه أو أظهر من أن يقرر دعوى فساد
الاستبدال لا يكون الامن خصم شرعى على خصم شرعى والمستأجر لاحقه في الدار يريد عليه ولا
نظرة ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعى بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن
جمله من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر
ضعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أنه أجر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الآخر والضبعة وقف فانه
لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في التوازل اختلاف المشايخ وقول الهندو في

مطلب دار موقوفة مع
حا كورة استأجر رجل
الحا كورة اجارة طويلة
فقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحا كورة فاراد
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير
صحيحة ولو بعقد

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعلمه الفتوى اه يعنى من دعوى الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان انفسه وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك الملوك أبي العلاء الناصبي لمسائل عن الاجارة الطويلة في اوقف قال

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمره الفقهاء قطعاً لازماً

وبذلك أفتى للتدين حسبة * كي لا يكون بما أحرر نظاماً

ثم قال المختار أنه لا يصح وأفتى جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وأنا أفتى كذلك وأما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال والخفاف وقاضخان وغيرهم بمجوزاته في أى بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنة والخيرية فيها هو المتصور للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل الخراب على المحلتين اللتين احدهما القلة الرغبة تحتمل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار الكبار كصر وغيرها وعليك أن تأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في أنه اذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فالاستبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة بلا ينقطع وبها شجر زيتون قديم نصفه لمستحق الوقف ونصفه سبعة جاعة تقادم العهد عليه فأدعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الأرض وطالب المستحقين للوقف باحضار كآب الوقف فأعذر وأهل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف الأعلى احضار البيعة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أو شهادته أو وقف وأطلق أو قال بعد ان شهادته لم أعين الوقف لكن اشترى عندي أو أخبرني من أثوبه وهل تشتري تسمية الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الأرض بوجه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو ابقاء أم لا وهل اذا أقر أحد المستحقين للوقف بوضع بدل أحد على حصة مشاعة من الشجر منع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان جميع الشرع الشريف ثلاث البيعة والاقرار والسكرول وكتاب الوقف انما هو كغيبه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا والعبرة في ذلك للبيعة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسمع ويطلق ولا يصر في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن اشترى عندي أو أخبرني به من أثوبه وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين ائتمنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راض اللعدي ينبغي أن تقبل لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استوى عليه ظالم فأدعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فاختار انه يجوز اه وقد صرح علمائنا بأنه يبقى بالضمان في غضب عقار الوقف وغضب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي القدسي وإقرار أحد المستحقين بوضع بدل رجل على حصة من شجرة لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا لم يتنوع الى يدحق ويدعوان ويدان حق متنوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة وملك فلا يمنع المقر نفسه فكيف يمنع

مطلب لا يشترط لصحة
الاستبدال اتحاد البلد
والمحلة

مطلب لا يتوقف ثبوت
الوقف على كتابه بل البيعة
ويسوغ لشاهد الوقف أن
يشهد بالسمع وفي اشتراط
تسمية الواقف خلاف

مطلب اقرار أحد المستحقين
بوضع بدل أحد على شئ من
الاشجار لا يمنع دعوى
الناظر وقف الأرض ولو
المقر نفسه

غيره هذا المذهب في البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
مفتوح غير مقنن * واليه قد عاونت العلماء وكبار القبول * وكل ما ذكره مما هو
عنه مسؤل * قد تناقضت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه الى الاسهاب وكثرة
الاطباب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفنا على زوجة زاهدة بنت مراد على تابعه على بن
أجدس وبينهما ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهم وانسلهم وأعقابهم وذريتهم
ابدأ ما عاشوا وادعأ ما ماتوا ثم بعد انقراض نسلكهم وذريتهم ما يكون ذلك على مصالح العنزة
المشرفة والمسجد الاقصى الشريف فانت الزوجة المذكورة لاعتن ولدها ليصرف نصيبها لمصالح
العنزة المشرفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها الى العنزة الشريفة لان الصرف لهما مشروط

مطلب وقف على زوجته
وعلى تابعه ثم ومن المذهب على
العنزة فانت زوجته
لا عن ولد

بانقراض نسلكهم ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضي صرفه للاتباع
وذريته لا سيما اذا كانوا فقراء لانه أقرب الى مرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما اذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على أولاده لصلبه الموجودين
يومئذ وهم محمد بن العامين وصالح الدين يوسف وأم هاني بينهم على القرية الشرعية للذكر
مثل حظ الانثيين وعلى من سيحدث للواقف المشار اليه من الاولاد الذكور والاناث بينهم على
القرية الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويترك فيه الاثنان فافوقهما ما يجرى
ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك
على أولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك
ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على أنسألهم وأعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط
والترتيب المذكور على ان من توفي منهم من أولادهم وأولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن
ولد أو وولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو وولد أو نسله وأعقبه ومن مات منهم
عن غير ولد أو ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوي طبقته
من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك وولد أو وولد
أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وقام في الاستحقاق
مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولادهم وأولادهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً
على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على القرية الشرعية
على الترتيب المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولادهم وذريتهم ونسلهم وأعقابهم
يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين
العابدين عبد القادر بن فرحات سبط والد الواقف المشار اليه ومن أولاد أولادهم وذريته ونسله
وعقبه بينهم على القرية الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد انقراض على جهة بر
متصلة فانتقضى أولاد الذكور وآل الوقف الى أولاد البنات ثم انتقضى بنت منهم ثم ماتت
البنت المذكورة وآل الوقف الى ذرية ولي الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود لان
جماعة من ذرية ولي الدين المذكور بعضهم أعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل
الطبقة العلوية دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق
أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقبل الواقف
على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (عجاب) جمع
ما يراعى في أولاد الواقف من سبط الاصل فرع دون فرع غيره يراعى في أولاد المرحوم القاضي

مطلب في نقض القسمة

ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعا وان لم يذكر معه الشرط وعذا بهي التعتل
 المترد قد قال فيهم منها على الاستواء في الحكم حكم الفريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت
 شرطه أي الواقف الترتيب جئت بحجة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العلباشيا مع
 أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولده
 ولا يجب عن فوقه ومن مات لاعتاد نصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العلوا القسمة على التي تحتها والقول الاصح عندنا انه الاقرب الى العدل والابعد عن
 التفاوت الناحش في الافضل فافهمه والله أعلم (سئل منها أيضا) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
 ومعيد وغير ذلك وأوقاف من مستغنيات وغيرها من جملته اذا كانت دارمات الساكن فيها فذهب
 زيد فطلبها من حاكم البلدة فأسكنه اياها مع ان للمدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطاء
 والاذن لزيد غير واقع وموقعه وتزومه الابرة في جميع ماضى واذا في فيها بناء يكون غير محترم
 أم لا (أجاب) لا يكون واقعا وموقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي تقتض
 عليها كثير من الفروع والقوائد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرع عليها في
 الاشياء والنظار فرفعوا من جملتها ما هو صريح في المسئلة قائلا وعلى هذا الحال القاضي
 التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو منصوبا من قبله وفي البحر في أثناء شرحه للكتفي قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولا لاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي
 الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى الواقف حتى قال أي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي
 فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى المحبة نصب القاضي أن
 لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا نصب القاضي وفيه نقلا عن
 التارخانية الوقف اذا كان على أرباب معلومين يحصى عددهم أن نصبوا متوليا بدون استطلاع
 رأى القاضي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قائلا عن أهل المسجد اذا اتفقوا على
 نصب رجل متوليا لمصلحة المسجد فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الافضل
 أن نصبوا متوليا ولا يعاوا القاضي في زمانها ما عرف من طمع القضاة في أموال الأوقاف اهـ
 (وأقول) لعمري لقد نظرت المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرين قد نظرتنا من طمعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب البعد عن الله تعالى والطرد والصد ومن المقرر وفي غالب الكتب
 مسطر ان منافع الوقف تضمن بالاستعمال لافعل ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه ويهدم
 ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان اضر فقد ضيع ماله فله تبرص الى خلاصه بالانهدام وفي بعض
 الكتب للنظار تركه بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بحال الوقف صرح به في الاشياء والنظار
 وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد أو لولده
 أو سفل منه نصيبه له بعد ان ترتب بين الطبقات فيل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكر
 كان أو أنى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته بصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم
 بصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات المتخصص لقوله الطبقة العليا يجب
 السفلى فيجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب كل من مات جمعه لفرعه ويستمر الحال
 كذلك الى أن تنقرض الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتقسّم القسمة بين أهل الطبقة
 الثانية فمن مات من أهلها عن ولد اتقل نصيبه اليه أن تنقرض وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر
 في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم لجهة وقف بعمارة واجرا اعطاه المشروط

مطلب اذا أسكن حاكم
 البلدة شخصه في دار الوقف
 يجب عليه الاجر ويهدم
 ما بناه ان لم يضر وان أضر
 تبرص

مطلب ولاية نصب القيم
 الى الواقف ان كان والا
 تلويحه والافلقاضي ويجوز
 الموقوف عليهم اذا كان
 يحصى عددهم أن نصبوا
 متوليا بدون استطلاع
 رأى القاضي وكذا أهل
 المسجد

مطلب التزام العجزة بغيره
غير لازم ولا يلزم وكييل
المتولى ما غصب من يده

مطلب مات أحد المستحقين
عن أخ وابن بنت ادعى ان
استحقاق المتوفى له فان
وجد في السجل شيء اتبع
والا يعمل بالمعهود من حاله
فيمسقب والافالينة
(١) انظر الجواب الآتى في
صفحة ٢٠٩ قاله نصر
الهوري

مطلب وقف بابدى جماعة
وعليه عشر ليس لو كليل
بيت المال اجارته

مطلب اذا صرف المتولى
أو قبض لا يجب أن يكون
بمعرفة الكاتب الا اذا
شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولى
والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم
على ولديه الخ ثم مات أحد
الولدين عن ابن في حياة أبيه

وايصال علفات مرتبة وجميع لوازمه عباغ . . . لهم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله
متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذى تحت يديك وتولى
بضمه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو أجنبي
خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبعية بل بآداء المحتاج اليها وان شرط على نفسه
اذ هو التزام مال لا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف
لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تستتبع نفسه
الفاحر فان اذاه في الدنيا والاطول به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهل مات أحد
مستحقه عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا
(أجاب) ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحضانا اذا تنازع فيه أهله والى انظر الى المعهود من حاله فيمسقب من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعى وهو أن من
أثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فإن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما
ذكرنا ان حصة جد له منه تنتقل اليه ظهورا ينفى أو لم يظهر . . . لكن عادة القوام فيما سبق كذلك
أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بيعة على مدعاه الشرعى بوجهها الشرعى حكم له به وان لم يوجد
من ذلك شيء لا يتكبله به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته
واذا فقد عمل بالاستقاضة والاستمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان
وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شأ فعله أن شته بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بابدى
جماعة تقوهم عن آبائهم وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر لحاتب بيت المال هل لو كليل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من أهل بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكفون الى بيعة
تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كليل بيت المال اجارته وكونه
عليه عشر لا يجوز لو كليل بيت المال اجارته لان علماءنا صواعلى وجوب العشر في الاراضى
الموقوفة والعشر مخرج الصدقة وليس لآخذ الصدقة الاجارة وهذا لما ايرتاب فيه
ذو الالباب ولا يكفون الى بيعة تشهد لهم بالوقف اذ البدأ قضى ما يستدل به وكذا الوادعى
ذو اليد المالك كان القول قوله بلا بيعة فكذا يقبل اقراره بان مافى يده وقف على جهة كذا وما
صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما يديهم بالبيعة فان اليد مجردا
كافية وهذا ايضا ظاهر لا حريه فيه والله أعلم (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر
على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولى شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا
أثيب عليه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فافائدة الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى
قولهم القول قول المتولى فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب
الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولى
الامر والنهى والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير
هكذا صرحوا به وبى فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط
بالكتابة باملائه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا وبعض المتأخرين
ما يشبه المخالفة لهذا ولا اعتد ابدل كونه خلاف ظاهر الرواية وما خلف ظاهر الرواية ليس
مذهبا لنا معاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاثاث على التريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة العلماء تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذلك من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولد - والصالح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صالح الدين هل لصالح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصالح الدين مع عمه ولو قدرنا أنه قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له إلا أن نصيبه وقت موته كإصراره وبالدستخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلة عظيم واضطراب طوبى لمن على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالنقل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذلك من مات عن ولد أو ولد ولد والحاصل أن محمد لا يختص بالأستحقاق ولا بشي إلا بن أخيه صالح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين ومما هم للذ كرمثل حظ الاثنين على أن من مات من الذكور عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد فنصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم نعم فاذا انقرضوا فهو على أقرب عصباته فاذا انقرضوا فعلى جهة برعتهم ماتوا وانحصر الوقف في ابنه ذيب و جلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابنه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى إبراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ريع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ريع الوقف عليهما انصافاً لهذا نصفه وللآخر نصفه لاستواءهما في الدرجة وقد نص الخصاف في أوقافه في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الأعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عسدد البطن الثاني ولم يعمل باشتراط انتقال نصيبه إلى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخ شيوخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثمبانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض بصلى مخصوصاً ولا شك أن غرضه التساوي في ريع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين ربوا إعطاء الآخر ثلاثة الأرباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوى أجرتهما نحواً من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها إلى دار للوقف تساوى أجرتهما نحواً من خمسة وعشرين قروشا واسكن معه ولده بمعاقلته فهل ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه أجره المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه أجره المثل تلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبى وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصر بحكمه بانه بعده كلاجنبى والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شئ لأنها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهل من جلته أما كن معدة لكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمد إلى بعض الاماكن التي بها احد الموقوف عليهم وحصصه وفتح به كوى وجدد بيتاً لم يكن في زمن الواقف وجددنا وناوحتوا للزراعة وغيرهما ليس ضرورياً فهل يرجع بمصرعه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا

مطلب تنقض القسمة بعد
انقراض الطبقة

مطلب اذا عين الواقف
لناظر محلا يسكنه فسكن
غيره فعليه أجرته دون من
هو تابع له

مطلب اذا جدد الناظر
ماله يكن في زمن الواقف فان
صرف من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال الوقف
يضمن

مطلب مات عن محدود
واختلف ورثته ففهم من
يقول وقف ومنهم من يقول
موروث

مطلب يشترط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة
مطلب المهايأة في الوقف
تكون باتفاقهم في المستقبل
لا بالجبر

مطلب ليس لاحد الموقوف
عليهم أن يسكن نظير ما سكن
الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات عن بنات
وبنتي ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر
من غير أن يشترطها الواقف
ولا أذن بها القاضي فهي
لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بكتاب الوقف

كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله أعلم (سئل) في محدود يد رجل تلقاه ولده عنه ومات
واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحكم
(أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك تصرف فيه ما شاء ما لم
يشهد شاهدان على الوقف فثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه
يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كصرحه الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) في مال الوقف
زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة بروكتب بذلك صك شرعي وتزوجت كل
واحدة منهن برجل وامتنع الأمر أن يسكن معا هل لهن السكنى على الانفراد وليس
لاحدا عن الامتناع عن المهايأة وهل اذا سكنت احداهن مدة معلومة للاخرى السكن نظير
ذلك حيث تعذر سكناهن معا (أجاب) ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل
حقن في ذلك على التساوي فمسكن في الدار كاهن فان اتفقن في المهايأة فيها جاز والانسكن كل
واحدة بقدر ما يحضرنها بالامهايأة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيره وتعذر
سكناهن معا غير مسلم وقد تقر بأن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له
السكنى على الاصح والمهايأة في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه
الجبر وان كانت قسمة حنظ وعجارة فبه علم ان ليس للاخرى السكن نظير ما سكنت احداهن
قال في فتح القدير بعد أن ذكر من النروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجز
الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن بل ان احب أن يسكن معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجة أو زوج كان لاحدهم ذلك والآخر المتضيق خرج أو جلس واما
كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القسمة وغيرها ان المهايأة انما تكون بعد الخصومة
فحين بعد أن حقتا وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو مريح كلام
الاسعاف وحل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لافيا
مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا
وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروط ومات الواقف عن ثلاث
بنات لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولاده لمساو كذلك والله أعلم
(سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمره الوقف لعدم ما يصرف
في العمارة من جهة الوقف بغير إذن القاضي شباع جميع العقار ليوذي الدين المذكور فهل يبعه
غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت عليه نفسه (أجاب) الاصح في
المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للموتى لاجل العمارة وقت الحاجة لم يأذن القاضي
بها وقتما لا يثبت الدين الاعليه ولا يملك قضاءه من غلة الوقف فضلا عن عينه والاجماع
منعقد على أنه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم وبقية الوقف
الوقف ليست للفقراء فيبعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرعاة على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارة والله أعلم (سئل) في صورة
كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية اراضي قرى متعددة يابدي فلاحها من
قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أهم الوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتجارة

تظهر على ما في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف وترفع أيدي التيارات والقلاحين عنها بغيرها من غير شهود وتقدم على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشرحة ولا يقضى بها شرعاً بالشهود وتقدم على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لا بما يجزئ خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الأشباه بعد أن ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضى إلا بالحق وهي البينة أو الأقرار أو النكول كما في إقرار الخانية اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على الحرمين الشريفين هل لزاريها أن يقطعوها رقبته من الامام أو من ناظر الوقف بحال معلوم فيه غاية الغبن والقدرة على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكف يصح مع كونه عملاً مخالفاً للشرط الواقف وحكم الشرع الشريف إذا المقاطعة على متحصل الوقف باطلة منبذة لقانونه المنفرد وهذا عملاً لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيه والله أعلم (سئل) في شخص وقف نكبة وشرط لكل ذي وظيفة قدر معلوم من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أو يدممها عين له الواقف أم لا وهل إذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل إذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم أنه بهذه العادة صار حقاً له مستحقاً بطيب له أم لا وهل إذا انتهى إلى السلطان فقر له شيئاً زائداً عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويطلب تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز أحداث الوظائف في الأوقاف أم لا وهل بضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائد عن حقه الذي شرطه له الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما أن يتناول زيادة عما عينه له الواقف وبضمنه إذا أخذه بغير حق لمخالفته لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة بأخذها له عادة وقد صرحوا بأن من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها منه خلاف الواقع المخالف لما وكص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولما صدمته النصوص فاطمة بأنه ليس لاحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الأخذ إلا بالنظر على الوقف لسد احتياجه إليه وليس لاحد أن يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الأشباه والنظائر في القاعدة الخامسة من غلغلن الذخيرة والولاء الجسدية وغيرهما بأن القاضي إذا قرر أو أشاء للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة أحداث الوظائف بالأوقاف بالاولى لأن المسجد مع احتياجه للقراش لم يجوز تقريره لا مكان استخفاف القراش بلا تقريره بقرير غير من الوظائف بالاولى ثم قال سئل لو تقرير يعنى القاضي من فائض وقف فسكت الواقف عن مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التتارخانية أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وإنما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية وبعده في الغرر والدرر بأنه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحاداً وقتها أو اختلافاً اهـ ومن المقرر للمعلوم أن من تناول شيئاً ليس له تناوله فهو ضامن له أن قيمته بغيره وان مثلاً بطله والله أعلم (سئل) في رجل وقف في صحته داراً على جهة برعي أن يتوزع ما معلوم ما بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وأن يكون المتولى عليه شيخ المسجد كما تمانن كان ومات الواقف من غير كتب ذلك والآن تنكر الورثة ذلك هل إذا

(١) انظر ما مر في مسفة
١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على
متحصلات الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب
وظيفة أكثر مما عينه
الواقف يضمن ولو بأمر
السلطان

مطلب ليس لاحد أن يقرر
وظيفة في الوقف بغير شرط
الواقف ولو سكت الواقف
عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم
بالوقف بمجرد قول الواقف
وقف من غير تسجيل
وتسلم نفذ حكمه

رفع للعالم الشرعي وقامت بينه شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها وإذا قضى بها ينقد
 قضاؤه شرعاً لا (أجاب) قد رفع لاستاذنا الحنفى برّد الله مخبجه بما هو مثل هذا السؤال
 فأجاب بمصوّرته ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من
 غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون فثبت حكم بصحة الوقف
 موافقاً لقول صحيح نفذوا بنهم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف
 وصلى على ذلك مائة مسكين ومات البائع فادى ابن ابنته على رجل اشترى من الزوج غراساً في
 أرض وقف أيضاً ان جدّه البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاول على
 اولاده ثم وصى وأقام على ذلك بيته هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)
 لا يبطل لامور منها أن المدي عليه لا يصلح خصماً من الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم
 يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفق به مفتى الروم أبو السعود وغيره بقوله لم يكن
 مسجلاً يعنى محكوماً بلزومه بعد دعوى الصحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله
 ومنها ان وقف الغراس بدون الارض محتلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله
 أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على اجراء معاطة الجليل للفقراء والارامل
 والايام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام هل يحمل لناظره المتكامل
 علمه أن يقطعه ويأكل ريعه قصير المستحقون له في غاية الجماعة والضيعة مع ان فيه ما يقوم
 به أحسن قيام وينتظم به أحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
 يتناوله متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها
 ويصرفها على ذات النفس وشهواتها بينوا لنا الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر
 والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله
 وتبدله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسماط المنسوب الى هذا النبي الخليل يجب على كل أحد
 صلاته من التعظيم اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتمر من أخلاقه
 الكريمة مع الضيق ورثه الله سماطاً لا يقطع على نوال الا زمان فكيف ينزع من يسعي في قطعه
 أو يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايام
 والمنقطعين وقوله هذه عوائد بعد عن الصواب اذا تناول ان كان من مال الوقف المستحق
 لجهة فما هذه العادة القبيحة في أكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان
 من مال المزارعين والتقليين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كالا حاله ان هو لم يطمع في
 الحرام متصف بالانعام فعلى حكام المسلمين اطاعة اذاه وولاية من تقي الله ويعمل لآخراه
 ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها رجل هو وولده أشجار
 زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي من له ولاية الاذن شرعاً باجرة المثل لكل سنة فكثير
 الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف أيتام يؤدون اجرة
 المثل المسمى اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الأشجار أم لا والحال انهم يؤدون اجرة
 المثل على الرحمة المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في الجفرى شرح قوله فان مضت المدة قلعها
 وسلمها فارغة وفي القبة استأجر أرضاً وقفنا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 ان يستقيم باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أنى الموقوف عليهم الاتباع ليس لهم ذلك اه وبهذا
 يعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه مافي البحر ووجهه

مطلب باع الزوج من زوجته
 غراساً في أرض وقف فاذا
 ادعى ابن ابنته على رجل
 اشترى من الزوج غراساً
 كذلك ان جدّه وقف الغراس
 وأثبت ذلك يبطل بيعه ولا
 يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا اكل الناظر
 ريع وقف سيدنا الخليل
 الموقوف على اجراء معاطة
 الجليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض وقف
 باجرة المثل وغرس فيها
 أشجاراً باذن من له ولاية
 الاذن ومات الغراس عن
 أيتام يؤدون اجرة المثل
 المذكورة فاراد الناظر أن
 يكلفهم قلع الأشجار

انه لا قاة في قلع الاشجار واجارها بمثل الاجرة فيجب استبقاء الانخار وتغيرا لحظا لجهتين
 الزمة الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما
 وقد تأيد نقل التثنية بما في اوقاف الخصاص وعلى الناظر فيه أن ينظر الى ذلك بعين العدل
 والانصاف والله أعلم (سئل) فيما اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما
 مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول
 صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا
 (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن
 صاحب وظيفة قراءته في محفل في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان
 القول قول الورثة في المباشرة مع المين قال لانهم فاعلون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة
 مع المين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفة
 وليس للجامع كسبة شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصدقة فعطى
 كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الذخيرة
 والوالمحبة وغيرهما بان القاضي اذا قرع فترشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم
 يحل للفرش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقواق بالاولى لان المسجد
 مع احتياجه للفرش لم يجوز تقريره لا مكان استجار فرش بلا تقرير فقرر رغبه من الوظائف
 لا يحل بالاولى وهذا من النوع النادر من فروع الفقه فلا وقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف
 صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الآن المدعو
 شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من
 بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
 الطبقة العلما منهم تحب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا وادعائا ما بقوا المذكر مثل حظ الانثيين
 ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفنا على
 بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم على
 اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون ثم من بعدهم على جهات آخر ذكراها
 الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور والمحصرة الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة
 ذكور واربع بنات والمحصرة الوقف فيهم عوجب النص ثم مات إحدى البنات عن ولد والده من
 غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما مستحقه والده أم يكون محجوبا باب اولاد الظهور
 (أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد لا في نفسه في قوله ثم من
 بعدهم على اولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض
 اولاد الظهور يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون قلت لا يغير الحكم
 لاستفاد بالكلام الاول لما تقر في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام النظم ان ايجاب
 الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجبه والاثبات لا يوجب نفيه الا صيغة ولا
 دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض اولاد الظهور بل من يوجد من ذرية الواقف من
 اولاد البطون وأما قبل الانقراض فمكوت عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهومها
 فالماهي لم يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدالة وهذا مقتضى اصول

مطلب اذا اختلف الناظر
 مع صاحب الوظيفة في
 مباشرة الوظيفة فالقول
 لصاحب الوظيفة وكذا
 لورثته

مطلب لا يجوز احداث
 الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف في ارث
 اولاد البطون انقراض
 اولاد الظهور وشرط ان
 الطبقة العلما تحب السنلي
 فئات مستحقة عن ابن والده
 من غير اولاد الظهور

مبنيها فن صبغ اصبعه في صبغه لم يتوقف فيه فكيف بمن تحس يده الى رسغه فيه والله أعلم
 (وسئل عنه ايضا) بمصورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده أصلبه
 شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على النريضة الشرعية ثم على
 اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم
 النريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض اولاد الذكور
 وأولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الوافق المزبور على حكم النريضة الشرعية
 ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على نسلهم
 وعقبهم بينهم على حكم النريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على أن من
 مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حيا باقيا لاستحق في
 الوقف قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان
 أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل عادا استحقا قائل هو في درجته وذوي طبقته
 من أهل الوقف ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الوافق
 من اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعين أعلاه فاذا انقراضوا بأسرهم وأبادهم الموت
 عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على أخ الواقف لا يبعد القادر الى آخر
 ما ذكر من الجهة وقدمات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد
 البنين عن ابن ثم مات إحدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده
 أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا
 الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور
 بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجدت له انقراضا اذا كانت للاولاد دخل ولد
 البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض اولاد
 الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يخفى الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حل المطلق على المقيّد عندنا وان اتحدت
 الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا الاطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل
 به مثل التقييد ولان المقيّد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نقلا لاصبغة ولا
 دلالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد
 من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض
 اولاد الظهور لاناف مشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولا ثم على اولادهم
 فعلمنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة
 برئت عندها كم شرعي ان أجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر
 وجعله في كل عام بستة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندها كم شرعي بان هذه الزيادة زيادة
 ضرر واقام بينة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم
 والآن الناظر يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر
 زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من ينازع مع المستأجر في الاجرة
 تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وقد كفي المحيط ما يؤيدها القيد أجر المتولى
 حجام الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس المتولى أن ينقص الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المتولى

مطلب في دفع المسافة بين
 قول الواقف على ان من
 مات عن ولدا أو ولد ولد قام
 ولده أو ولد ولده مقامه
 المقضى استحقا فابنت
 الابن وبين قوله ثم من بعد
 انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفا على اولاد
 البطون

مطلب في زياده التعنت في
 الاجرة

أو زيادة يتغافل الناس فيه إلا أنه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالأمر غير صحيح فليس للناتر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الإلزام هذا ان تعهنت الزيادة على المستأجر جبراً وأما اذا وجد عقد عن تراض أو زادهو في الاجرة برضاه وكان قبل مضى المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسد المعنى آخر كشرط فاسد أو جهالة في المدة ونحو ذلك فالواجب أجر المثل لا يجاوزها المسمى لما تقرر أن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكر هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أجره ناظره كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها أم تصح في الاولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعتية وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده ونسبه ووقفه المذكور والاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن وأولاد المذكور وأولاد الاناث على حكم آبائهم بطناً وبطناً ونسلاً بعد نسل المذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد المذكور أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظاهر والبطن من كذا بقوله أولاد المذكور وأولاد الاناث على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم وجعل آخره لجهة بر لا تقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكيف يستحق الابن يستحق ابن الابن وان سفل مع الابن والابن والذكر فيه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والابن والابن كذلك والذكر مثلها انبساطاً كما صرح به الناصحي في جمعه بين كلاني هلال والخفاف ولم يسق فيه خلافاً والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء المدين ليكون فقراءهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عدداً مخصوصاً ولا استيعاب الجميع أم لا وهل اذا خاصم ناظر بولاية غيره من له ولاية الصرف وكف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكف المصروف السهم من جهة من له ولاية الصرف الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بانصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر بل نفس رأس اصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لا ولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطن وكل من اتقل من أولاد المذكور ينقل نصيبه الى أولاده الذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الازواج السكن باليوم مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والان الموجود من أهل الوقف المستحقين احدى وعشرون شخصاً ولا يدري ترتيب الموقوف فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكرًا وإنايا بشرط خلوهن المذكور وسوية لا يفضل ذكر على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الاسفل في الاستحقاق والابن المستحق المذكور لا تطلق غير أن من مات من أولاد المذكور ينتقل نصيبه لا ولاده المذكور فهو

مطلب اذا أجز الناظر مكاناً
كل سنة بكذا أصح في التي تلي
العقد

مطلب يدخل أولاد البنات
بقول الواقف من ولد الظاهر
وولد البطن الخ
مطلب وقف على ابنه وبنته
ثم على أولادهما وأولاد
أولادهما يدخل ولد البنت
وولدها يدخل ابن الابن مع
الابن والابن كذا ذكر
مطلب اذا وقف على فقراء
الخليل والقدس مثلاً لا يلزم
الصرف الي كلهم

مطلب وجد من مستحق
الوقف جده من المذكور
والاناث ولم يعلم ترتيب الموقوف
حتى يعلم ما لكل

قيد له والاصل المستند من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان الكل بوصف
 الاستحقاق اذا لوجب شروط برتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرأس غير أن ما أصاب المتوفى
 منهم كان لاولاد الذكور مع سهمهم المجمعولة لهم بالسوية واذا مات أحد منهم لم يكن له نصيب في
 الموجود منهم الطيبة والعليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده وأولاد أولاده
 وذريته ونسبه ولم ير فيه شرط أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد
 بالسوية بقا أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجمعولة له معهم بالسوية
 ومما نقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صف في قرية نصفها وقف على طائفة
 ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليها مع جله قري
 غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكامل عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل
 للناظر المتكامل على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالب به بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل
 اذا كره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكامل عليه من ماله
 شأن سبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباقي على ناحية بها القرية المذكورة
 مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذ ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها
 يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بنصيب اجارته المتغلب نصفه المتكامل عليه ضمان منافع
 النصف الثاني لمستحقه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أجري سبيل فيما
 قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكامل عليه ولا يصح الصلح مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا
 يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباقي سواء أخذ المتولى أو تركه ولم يأخذ لا تنفع علة
 الجباية لعدم الحيازة وهذه الاحكام ظاهرة وليس عليها اعطاء فلا ينسب المتكامل بها ان شاء الله الى
 الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضا) في قرية موقوفة على جوتي بر لكل جهة نصفها وله ناظر
 مستقل يتكامل عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكاملين يخرج زيتون بأرضها وعليه مال معلوم
 يلحق الوقف نظير استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وأكل
 ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون
 من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به مالكة المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه
 عنه فيطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على الذين
 ورجب ورجعة على القرية الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذكور دون الانثى ثم
 على أولاد أولادهم ثم ثم أبدا ما عاشوا فاذا انقضى الوقف على الخرمين ثم على الفقراء مات رجعة
 لاجن ولا ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيحة وحيبة
 وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات
 رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين ولخا وخواجه فكيف
 يقسم الوقف (أجاب) ان صرح ان الوقف صدق من الواقف على الكسفة المذكورة فغلتسه الان
 منحصرة في ابراهيم ولأشئ لاخته والبنات رجب كما هو ظاهر لانه أدنى فهم اقله ثم من بعدهم
 على أولاد المذكورين الذكور دون الانثى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بمصروته) في رجل وقف
 على نفسه ثم على أولاده ثم على الذين ورجب ورجعة على القرية الشرعية ثم على أولاد الذكور
 المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر
 لا تنقطع مات رجعة لاجن ولا ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات

مطلب قرية نصفها وقف
 على طائفة والأخرى على طائفة
 ولكل ناظر تغلب عليها رجل
 فأجر أحد الناظرين النصف
 المتكامل عليه فاذا قبض
 الاجرة لا يشاركه الناظر
 الآخر فيها

مطلب قرية موقوفة
 وبارزها شجر زيتون وعليه
 مال معلوم لجهة الوقف فاذا
 تعدى على القرية رجل ولم
 يمنع صاحب الشجر من أكل
 ثمره لا يسقط عنه المعلوم

مطلب رجل وقف على نفسه
 ثم على ولديه وبنته ثم على
 أولادهم الذكور الخ فمات
 أحد ولديه عن بنتين وابن
 والآخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده على القرية
 الشرعية ثم على أولاد
 الذكور دون الاناث فلا
 تفاضل بين الذكر والانثى
 من أولاد الذكور

عابدة وصفيّة وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جدّه الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بتين زليخا وخو ابا فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان وضع ان شرط الواقف كما انتهى فيه يقسم على أولاد المذكورين المستورين في الدرجة ولا يفضل الذكر الاثني فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكور والانثى والله أعلم (سئل) في علو الوقف وسفل الوقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره عليك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف وقد صرح علماؤنا ان الناظر اذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر مالك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا بجمع ما به حق لا يسهط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بع منك علو هذا السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ولمشتري حق القرار عليه ولذا وانهم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر من الاول وصرحوا أن اذا السفلى لو اراد هدم سفلها منع يتعلق حق ذى العلوي به متى كان ولا يطل بالانهدام وذلك كان له أن يبنيه وينعه عن ذى السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء بان القاضى فله المنع حتى يؤدى ما اتفق والله أعلم (سئل) في مدرسة شائرة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناوله من أجرتها على مصالح المسجد ويقيه في السجل المحفوظ هل بذلك تصير وقفنا على المسجد المزبور ويسوغ لذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة بالجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعى وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشئها ويردّها لما وضعت له ويسمى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذ من أجرتها يصح حيث وافق آخره المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركه بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كصف الحال (أجاب) لا تصير وقفنا على المسجد بقوله الذى لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركه ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذا لاذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لاسماعيلى مذهب الامام أبى حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة مدنية وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدّيه أربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مددة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفنا عليه فإني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا شافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالا يقف لله تعالى فان الخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره اقصافه الامام لما هو مقفوض اليه شرعا فاذ علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والقرية

مطلب يجبر ناظر السفلى على عمارته وليس له أن يمنع ناظر العلوي من اعادة بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر مالك منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا بجمع ما به حق لا يسهط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بع منك علو هذا السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ولمشتري حق القرار عليه ولذا وانهم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر من الاول وصرحوا أن اذا السفلى لو اراد هدم سفلها منع يتعلق حق ذى العلوي به متى كان ولا يطل بالانهدام وذلك كان له أن يبنيه وينعه عن ذى السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء بان القاضى فله المنع حتى يؤدى ما اتفق والله أعلم (سئل) في مدرسة شائرة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناوله من أجرتها على مصالح المسجد ويقيه في السجل المحفوظ هل بذلك تصير وقفنا على المسجد المزبور ويسوغ لذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة بالجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعى وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشئها ويردّها لما وضعت له ويسمى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذ من أجرتها يصح حيث وافق آخره المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركه بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كصف الحال (أجاب) لا تصير وقفنا على المسجد بقوله الذى لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركه ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذا لاذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لاسماعيلى مذهب الامام أبى حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة مدنية وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدّيه أربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مددة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفنا عليه فإني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا شافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالا يقف لله تعالى فان الخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره اقصافه الامام لما هو مقفوض اليه شرعا فاذ علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والقرية

مطلب مدرسة بجوار مسجد اذا أجرها متوليه وصرف أجرها على مصالح المسجد فله ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف على مدرسة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى ليس لناظر المدرسة الاولى أن يمنع الثاني من تناول الخراج

وخارج بقية المدرسة الأخرى وقد صرحوا بأن الخراج لا يسقطان بوقف الأرض لأن الشارع عن إلهما وجهاً فلا يتغير بالوقف وصرحوا بأن أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز ائتمارهم ايهاها على غير من يستحق الخراج وبصرف خراجها على من يستحق الخراج فأنى توهم التناقض فالواجب استمرار الحال على مكانه الآن ثبت ما منعه شرعاً بالبرهان من وجوه المنع والحرمان والله أعلم (سئل) في مستحق أجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع الأجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فماذا للحكم في الأجرة المقبوضة (اجاب) يرجع ورثة المستأجر بما قبل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الأجرة على من صرفت عليه من المستحقين أن كانوا أحيين وعلى تركتهم أن كانوا أميتين وإن كان المؤجر استلمها لنفسه فالرجوع في تركته أن كان له تركه ولا تأخر المطالبة إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ وما بعدهم وعلى من سجدت لهم من الأولاد الذكور والإناث بينهم على القرينة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أبناء ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة برمة تصلة وشرط من جعلها لنفسه نفسه الإدخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمبادل وإن تنهاى ذلك منه وتسلسل وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث أنه إذا اعتري للواقف الرجوع وما يترتب عليه فيكون بخط بدالواقف المشار اليه وبصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه متى فعل ذلك على إسان الواقف بشهادة مئة فقهية كاذبة وإن شهدت وكتب بذلك حجة فهي داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط يده لدى حاكم حقيقي وحكم الحاكم الحنفى بصحة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرأ على الواقف المزور ذهب بصره وتعذرت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزور أحد أولاده وذرية الوالد المزور من الوقف المذكور بلفظه بحضور مئة شرعية عادلة فهل تقبل البينة الشرعية العادلة على ذلك ويكون الخراج صحيحاً والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) أعلم أولاً أن شرطه الإدخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمبادل وإن تنهاى ذلك أو تسلسل وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الإدخال والخراج وما ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط بدالواقف وبصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعاً لأن العلماء صرحوا بأن كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في دخاله وآخره كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقيد في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعاً فإن اللفظ بانقراضه كافٍ في صحة ذلك شرعاً والزيادة لا يحتاج إليها وقد صرح في البحر أنه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هنا أن اشتراط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته الشرع الشريف وبهذا أعلم أن قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عجمه قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الأمة أن من الشروط الباطلة لشرط وقفه على العمان فالشرط باطل وتسكون الغلة للمساكين لأن فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وإن سددنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لم نضيق الأوراق

مطلب العشر والخراج
لا يسقطان بالوقف

مطلب إذا أجز المستحق الموقوف عليه وعلى غيره وقبض جميع الأجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة يرجع ورثة المستأجر بما قبل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الأجرة على من صرفت عليه من المستحقين الخ
مطلب إذا شرط لنفسه دون غيره الإدخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل صح وأما اشتراط كون ذلك بخط الواقف إلى آخر ما قاله غير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عجمه

عنها فإذا علمت ذلك لم توقف في صحة الإخراج المذمور باللفظ الواقع على أن قوله ما لم يكن يصدر
من الواقع بنفسه أو بخط يده مصرح في الاكتفاء بأحدهما وكيفية التقبل للينة والينة إعادة
كاهما بينة وهي من أقوى جميع الشرع الشريف وكيفية يصح قوله متى فعل بشهادة
بينة فهي كذا وهو تقدير للوضع الشرعي وإبطال الحكم الشرعي الثابت بالسحاب والسنة واجماع
لائمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بخر بذر وشعت وتعدر غالب استغله
وصار مال لا ينفق به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمارة فرفع متوليه الأمر
إلى القاضي فأرسل من جانبه جماعة من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان
المزبور فوجد به مال مسووغ للاستبدال وأخبر بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل الخلة
فأذن للمتولى في استبداله بعد أن ظهر وحضر لديه واقتضى الحال إظهار الشاهد عليه مدة أيام
واثنتي الرغبات فيه فاستبدله شخص بشيء معلوم بعد أن شهد مع من المسلمين بأن قيمته في ذلك
الوقت تساوى الاستبدال به وأنه أن يذنبوا أو أكثر ريعا وحكم القاضي بصحة الاستبدال على قول
من جوزه من الأئمة الأسلاف وصبر ورثه ملكا للاستبدال يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في
ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمر كذلك ثم جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة شهدوا له بالأغراض
الناسدة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية وحال أن البينة
الشرعية شهدت بأن المستبدل به أكثر ريعا وأوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ
لأحد نقضه وللمتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال أن كانوا معروفين
بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم إذا القضاء يصان عن الأغاها أمكن والنهود
الذين شهدوا بانيان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وإن كانوا عدولا فقد ترحت شهادة
الأقرين بإصاف القضاء بها وبشهادته فروع منها ما ذكر في المتن لو شهدت بينة بقتل زيد يوم
الخميس بمكة وأخرى بقتل يوم النحر بالكوفة لم تقبل البينتان لأن أحدهما كاذبة يتعين ولا ترجيح
لأحدهما فإن حكم الحاكم بالبينة الأولى لا تسمع البينة الثانية لأن الأولى ترحت بإصاف القضاء
بها وفي قضائنا لو أقامت المرأة البينة أن المتزوج بها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم
ثم أقامت أخرى البينة بأنه تزوج بها في ذلك اليوم بخبر أسان لم تقبل بينهما اه نعم لو كانت البينة
الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالمشهدوا مثل لابان الدار أساغسة للاستبدال
لا نهدها وحكم القاضي بشهادتهم وأبيعت كذا كرم شهدت أخرى لدى حاكم بأنها غامرة أن
الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يقضي بأن عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في
هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل أذهو مبنى على بينة يكذبها الحس فهو
بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته ما إذا لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين إذا
قضى بأحدهما أولا وبطلت الأخرى فلا يلحق الحكم الثاني الحكم الأول والله أعلم (سئل) في
استبدال العقار هل يشترط فيه أن يكون البديل عقارا أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل
إذا صدر بها وحكم حاكم ببعثته أسس لأحد إبطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان
وكثير من علماء ناجوا به بالدراهم والذناير بل قل قاضيان قال أبو يوسف وهلال لا يملكه
إلا بالتقصد كالوكيل بالبيع وقد أفتى كثير من المعاصرين به اعتمادا على ما ذكره قاضيان وإن
بحث فيه صاحب البحر بما لا يجدي من كون النظار بأكونها وبكونه قال في فتاوى قارئ

مطلب إذا وجد المسووغ
للاستبدال وشهدت البينة
العادلة أن المستبدل به
أكثر ريعا صح فإذا جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال
غير صحيح كونه الخ
لا يثبت له

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون البديل
عقارا

سنتين وساغ بسبب ذلك استبدلها فاستبدلت نصف دار عامرة لها غلة وعائد على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بفسخ الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكماً احتجاجاً شرعياً مستوفياً بشرائطه الشرعية والا أن يريد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضربين عن المستقبل لجاهل له لم يهتم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بالزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقديم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسع دعوى الموقوف عليه وبه ينقضي أغنى لا تسع دعواه في شيء يذعه للوقوف ولا في شيء يدعى عليه فيه إذ حققهم في الغلة لا في عين الوقت لخروجه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب البيوع)

(سئل) في رجل اشترى داراً من آخر بمن معلوم وكتب له التبايع عما حصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمئة كذا بجلد كذا بمن كذا ومات المشتري ثم مات أبوه فأدعى ورثة الأب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس انهم سدوا على ان ما اشترتها من الابن مال أبيه هل هذا شاهد وان ثبت الدار لورثة الأب أم لا (أجاب) لا ثبت الدار للاب بقول الابن اشترتها من مال أبيه لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت مالك لا يكف فاضيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك دوروية وشأت والله أعلم (سئل) في رجلين تقابضا بقرة شور وتسلم النور بائع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك النور بعد قبضه بفعله وهلكت البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) يضمن قيمة النور لبايعه لا لتناقص المبيع والخال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو بذنه لزيد بن أرسى له قاشاً قائلاً ان قبلك كل ثوب منه بكذا اخذه من ذلك والافدعه امانة عنده فلم يقبله جماعة بل وبقى امانة في حرز المدة تسير شرعاً وعقاب زيد و امر غلامه بانه اذا دفع له عمرو نقد امثل ما في ذنته ان يقبضه وأن دفع له قاشاً الا يقبله منه فدفع له قاشاً فقبضه منه على خلاف ما امر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جله ما احترق بها وهلك فهل من مال المديون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المديون لامن مال الدائن اذ هو في يد غلامه ومحال هذه امانة وان كان اشتراه وهلك قبل اجازته حيث أضاف الشراء له لانه امانة في يده اذ هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجماع علماء ان يد النصف لو اذاد دفع له البائع للمبيع قبل الاجازة يد امانة اذ هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ما هو (أجاب) أضغ ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخنسدی الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو ما لا تغابن الناس في نفسه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن في نفسه في العروض دونهم وهو نصف العشر في الحيوان دوايزه وهو العشر وفي العقار دوايزه وهو الخمس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكروراً رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئاً وسلمه ويرد الباقي بخيار الرؤية زاعماً انه تغير هل رؤية البعض كافية لا لخياره والقول قول البائع في عدم التغيير وانه ممل المرفى واذا أثبت به المشتري متحلاً لاهل يردّه بسبب التحلل مع

مطلب اذا اقراني اشتريت
من مال أبي لا يلزم منه كون
المبيع للاب

مطلب هلك أحد العوضين
في المقايضة قبل القبض
مطلب ان يدعى عمرو بن
دفع عمرو لغلام زيد قاشاً
وقبله منه بغير اذن واجازة
فاذاهلك في يد الغلام هلك
امانة

مطلب في بيان الغبن
الفاحش
مطلب اذا رأى من المبيع
ما يؤذن بالمقصود فاصدا
الشراء ليس له خيار رؤية
الباقى

امكان حدوث التحمل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالقبض ودلوا
بعض الملامح امكن الرؤية أو نهارا فاصداها الشرع فلا خبر له أذا رأى الباقي والقول قول
البائع في أن غير المرئي كالمرئي ولا عبرة التحمل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشتري من آخر صابوناً في عدول ورأه البايع من رؤس العدول صابوناً باساقه وبعينه الباقي
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة بل رأه لآخر جديد اهل له شيئا من النسخ أم لا (أجاب)
للمشتري النسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر رجل
صابوناً في عدلين وكان أراه البايع منه قالوا قائلين هل يكتب بذلك ولا خيار للمشتري اذا فسخ
العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى (أجاب) نعم لا يكتب بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي
أردأ مما رأى كما في جامع الفصولين والبحر الرائق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشتري
صابوناً من آخر فقبل قبضه خلطه البايع بصابون آخر غير رأه المشتري بحيث لا يتميز البيوع عن
غير المبيع هل يفسخ البيع أم لا (أجاب) انخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب
لبطالان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشتري ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان
بأمر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالقصان
على قوله ما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر
وفي الوقائع الفتوى على قوله ما في الأصل فكذلك هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشتري
من آخر زيتاً عنده طابسه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل يوجب قبض الامانة
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع
اذا اشتري ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديدها وتسليم
الثن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيمها فاذا أحضرها البايع أمر المشتري بتسليم الثمن وله
أن يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائباً في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)
في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستقبله المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تقول غيبته
فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فملك المشتري الثياب بقيمتها
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بها ثم وقال
خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمناً فصرف الدائن في البهاً واستهلك بعضها وهلك بعضها ابلا
تعتقها الحكم (أجاب) ما اعتذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن ضمن بقيمتها ضماناً تعدي
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والقيمة بينة المديون لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعذر
مضمون والقول قوله في الهلاك لبطالان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم خالي عن
عقد وجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكثت عنده
مدة ثم استقبله المشتري ناقاله بغية الدابة فلما أحضرها المشتري وجدهم عيباً قد حدث
عنده ففسخ البايع الاقالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاقالة ويعود المبيع على
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل يدين مستغرق باع التركة للدائن بغير إذن الورثة والقبض
وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ردفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر ثورا ليعطيه الى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فأخذ
الدائن وباعه لا آخر ثم فرد على الباعه بغير أن يوصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب باعده صابوناً في
عدول فأراه صابوناً باساقه
رؤسها له خيار النسخ اذا لم
يجد الباقي على تلك الصفة
مطلب رؤية قالب من
الصابون في عدلين كافية لم
يغير الباقي

مطلب اشتري ثورا فقبضه
ثم سقط فذبحه انسان فاذا
اطلع على عيب قديم يرجع
بالتقصان

مطلب اذا اشتري ما هو
مودع عنده لا يكون قابضاً
ولا يلزم المشتري دفع الثمن
حتى يحضر البايع السلعة
مطلب قول المشتري للبايع
عند طاب الثمن ان طالت
غيبته تلزمه الزيادة ففسد
للعقد

مطلب دفع لدائه بها ثم
قال اخذها من دينك ولم
يبين ثمنها فاستهلك الدائن
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلا البيع فوجد
البايع بالمبيع عيباً له ففسخ
الاقالة ويعود البيع

مطلب للورثة استرداد
التركة التي باعها الكفيل
بلا انهم

مطلب للبايع الثاني رد
الجميع على البايع الاول ان
رد عليه بغير قبض

مطلب بائعه أم لا (أجاب) ان رد عليه بقضائه على بائعه والا والله أعلم (سئل) اذا طاع
 المشتري على عيب في المبيع فباعه للبائع وطالب الاقالة فلم يقبل هل لرد به بالعيب ولا يمتنع
 طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمتنع طلب الاقالة ~~لكن~~ وله ليس بعرض على البيع كما
 صرح به في التارخية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) ببيعته بعد
 ما صلح ولو لعنف الدواب جائز اتفاقا وقبله بقوله صلاحه جائز ايضا على الاصح والله أعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بفن مع معلوم فاكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم
 المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بد صلاحها أم لا على الاصح المنسوق به
 وتسليمه بالخفية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربعة
 هل يدخل في شراؤه معلوما وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنازلها وحدها وكيفية
 وبنائها والاشجار التي بعينها وجميع ما احاطت به الحدود معلوما وسفلها وبصير كل ذلك من حلة
 المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما يدور عليه الحدود ومن
 الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل ونحن غير مصنف في دخيل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت
 عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كائن عليه العلماء الاخبار
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قساشا فكنت عنده سنة وأراد رد بالعيب وجاء
 بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع يمينه أم ليس هو المبيع وعلى
 المشتري البيعة أم الامر على العكس (أجاب) القول قول البائع يمينه كفي المزانية وغيرها
 وعلى المشتري البيعة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي لم يبت المال ويدفعها أرباب
 التيمارات من اربعة للناس بالثلث والربع مثلا هل يورث لمزاريها ويجوز زناهم ببيعها أم لا
 (أجاب) لا يورث ولا يجوز زناهم ببيعها كذا كره المزانية في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل)
 في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغرض حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمة أم لا
 (أجاب) نعم يجوز بعه لغرض حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبعها وكيله لا خرف ظهرت
 مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذكور لاهن ارث ولا عن ورثه فرفع المشتري الثاني
 على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض منه فماتت
 وأدى ايصاله اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث
 صدقه بقية الورثة في القبض وأنكرها ايصاله اليها فاقبل والله أعلم (سئل) في فارس مشتركة
 بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فباع الرجل حصة معلومة من بينهم ما رقبض الثمن وأقبض
 نصفه لشر بكم وسألها للمشتري باذنه ثم قاله ويرد أخذ ما دفعه للشرىك من الثمن هل لذلك
 أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأمل والله أعلم (سئل)
 في مشترط تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال لها هو عندي وديعة حتى تدفع الى الثمن
 فسرقت من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدا احضاره فهل ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع
 من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا (أجاب) ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا
 يطالب بما بقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان
 نخل مشترك بين ثلاثة باع أحدهم ثلثه فخلل بعينها منه لغير الشرىكين وغاب البائع وزعم

مطلب طلب الاقالة بعد
 الاطلاع على العيب لا يمتنع
 الرد به
 مطلب بيع الثمرة صحيح
 حلقا
 مطلب أكل الغراب الثمرة
 لا يسقط الثمن عن المشتري
 مطلب يدخل في بيع الدار
 ما اشتملت عليه حدودها
 مطلب اذا اختلفا عند
 الرد بالعيب في عين المبيع
 فالقول للبائع بيمينه والبيعة
 على المشتري
 مطلب اراضي بيت المال
 لا يورث
 مطلب لو كمل بيت المال
 ببيع عقاره بضعف القيمة ولو
 لغرض حاجة
 مطلب اشترى أرضا من آخر
 فباعها ووضعه من آخر
 فاستحققت ومات الموكل
 لاهن ارث فلو كمل أن يرجع
 على بائع موكله لو رجع عليه
 مطلب باع بالوكالة عن
 امرأته فماتت وأدى ايصال
 الثمن اليها وانكرت بقيعة
 الورثة
 مطلب باع أحد الشرىكين
 حصة من فارس مشتركة باذن
 شرىكه ثم قال البيع لا تنفذ
 على الشرىك ويكفون
 مشتريا
 مطلب اذا سرق المبيع من
 يد البائع قبل القبض يرجع
 المشتري عليه بما دفع

مطلب بيع الحصة من
البناء والغرس لغير الشريك
فاسد فلو اشترى غير الشريك
حصة أحد الشريكة في بعض
التخيل المشترك وأكل ثمرة
جميع حصة من التخيل ففي
ضمائه تفصيل

مطلب اشترى احد
الشريكين حصة شريكه
من كرم مشترك بينهما ثم ادعى
ان شريكه باع بعض حصته
من زيد قبل البيع له
مطلب اذا باع أحد الشريكين
في دار بينهما معناتها بغير
اذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة مناصفة
اشترى أحدهما نصف شريكه
بمائة وعشرة ولم ينقد الثمن
فاذا باع الكل من بائعه بمائة
واربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب اذا قال المشتري للبائع
قبل قبض البيع بعه فباعه
كان فسخا الاول مطلقا أما
اذا قال بعه لي فانه لا يكون
فسخا الا اذا قبل البائع

مطلب اذا اشترى خشبة
فقطعهما فوجد هاهنا مسوسة
يرجع بالنقصان

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يتقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرة فهو
البيع جائز وما الحكم فيما اكلمه من الزاد على ما خص الثلث في الست فخصلات (أجاب)
البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من أن بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
وحيث قلنا بذلك والمقرر ان مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ يجب على المشتري رد البيع والتمرة
الموجودة وضمن المستأجرة ولا يضمن ما حلت في ما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون
بالهلال المتعدي عليه بالاخذ واذا خلط هاهنا بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع
به لصيرورته مستمكنا بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما
نصفه لشريكه الآخر بمن معلوم والآن يدعى البائع ان باع زيدا قبل بيعه النصف له خمس
شجرات معينة هل تسع دعواه أو شهادته لا يدأ على التمتع وهل على تقدير أن ثبت رد بانه اشترى
جميع الشجرات بعينها يتنذر الشراء فيها على حصة الشريك أم لا يتنذر (أجاب) لا تسع
دعواه ولا تقبل شهادته ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتل على شجر كالا يصح
بيع بيت معين من دار مشتركة بغير اذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لضرر الشريك
بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معناتها الاجنبي
بمن معلوم هل للشريك أن يطالب هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك
ابطاله قال في البرزخ دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معناتها من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز
في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا شأن
بطله اهـ ومثله في الخالية والخالصة وغالب كتب المذهب معللين بضرر الشريك بذلك عند
القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ
لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والخال هذه لان نصيبه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه
لغوات ذلك ببيعة النصف واذا سلم الامر في ذلك اتى ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم
(سئل) في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى
جملته بعمائة وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا
(أجاب) لا يجوز فقد دسرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع بقل
مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم الجارية المبيعة والخال هذه أخرى أو باعها بمائة وخمسمائة
فالبيع فاسد وكذا في العنائة في وجه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز فتعديه
وجهة الفساد فتعديه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح للمعزم اهـ الحاصل ان الحكم لا كلام
فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزل انظار الشارع والمسؤول عنه الحكم لا غير فلنقتصر عليه
والله أعلم (سئل) فمما لو اشترى رجل من آخر مساعما قال له قبل قبضه بعه فباعه هل تنفذ على
المشتري أم لا ويكون فسخا (أجاب) حيث باعه بعد قول المشتري لبائع بعه كان بيع البائع
واقعا لنفسه وانقض بيعه الاول قال في الجرد لا عن الخالية لو اشترى ثوبا أو حطة فقال للبائع
بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون
فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتنذر بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن
وكيل في البيع فقام يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا اهـ فلا يلزم المشتري الاول ثمنه الذي
اشتراه لانفساخ عقده والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بمن معلوم
فقطعهما فوجد هاهنا مسوسة لا تصلح الا حطبا فما الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص

بان تقوم سالمة من العيب المذكور وغير سالمة فيرجع وتدره الا ان اخذها البائع فمطوعة فيرجع
 المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل باع من ظلم بغترة على داره
 خراجا فانفق عنيبيه ان يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما خولع المظلة
 عنه واشهد على ذلك فباعه ظاهر الذي نائب الحكم الشرعي وكتب صدق البيع وادعى المشتري
 انه يبيع حقيقة وأنه لم يقبض بينهما فوضع على ذلك قول اذا اقام البائع على ذلك ينفذ قبل ويكون
 البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل ينفذ على ذلك ويثبت باطلان البيع كشرح به
 قاضيان ولو كلب الاكراه وكذا في التنازحية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله
 أعلم (سئل) في رجل باع من آخر خبز زيتون بيع تجلئة ويسمونه بقرى فلطين يبيع بمسبة
 قصص في المشتري والآن ينكر كونه بيع تجلئة ويدعي انه يبيع جذ حقة على اذا اقام هو أو
 وارثه البينة على انه يبيع تجلئة تقبل ينفذ منه ويسترد أم لا (أجاب) نعم اذا اقام البائع أو وارثه
 البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقيم بينة يخلف المشتري لانه منكر صريح به في الاختيار
 وغيره فذا نكل عن البين ثبت كونه تجلئة واذا ثبت كونه تجلئة ضمن جميع ما أكله من غرة وقد
 صرح قاضيان بانه يبيع باطل وأنه يبيع الهال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر قطنا بغيره وانفق على أن يسكره كل قطار بستة قروش الى أجل في السر
 ويتبايعان في الظاهر بمائة الى أجل هل المعترضا تنقذ اعلم في السر أو ما تباعه على في العلانية
 وهل اذا اقام المشتري بينة عما ادعاه تقبل ويحكم بفن السر أم لا (أجاب) صرح قاضيان
 وصاحب الاختيار بهذه فقال قاضيان قال محمد الثمن عن السر ولم يذ كرهه خلافا وروى
 المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة
 وعن أبي يوسف أن الثمن عن العلانية وروى محمد في الامالي أن الثمن عن السر من غير خلاف
 وهو قولهما وأنت على علم ان رواية محمد لا يوافقها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد استأذ الذي
 أخذ عنه النقة وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة عما
 ادعاه تقبل ينفذ ويحكم بفن السر والله أعلم (سئل) عن اشترى حمارا فخرج عنده فاخبر
 أهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فما الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يردده مكن اشترى
 عيبا وبه أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة وأخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم
 يردده يرجع بالنقصان ذكره في البحر فقلنا عن القنية وأنها في الخاوي لصاحب القنية والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر مكيلا وقبضه وبرت فتمته من ثمنه ثم ان البائع تعدى على
 ذلك المبيع وأخذ منه مكان المشتري بتدليسه على زوجته وتصرف فيه بالبيع فعلم المشتري
 فأجاز ما فعله لعل الثمن الذي باعه به أم مثل المكيل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع باجازه
 المالك المذكور وله الثمن لاملل المكيل المذكور اذا لا اجازة صار كولوكل ما افاعاها والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في تركه مستغرة بالدين باع أحد الورثة منها شأهل ينفذ يبعه أم لا
 للقاضي يبيع ذلك الشيء لو في يمينه الدين أم لا (أجاب) لا ينفذ يبيع الوارث ويقدم يبيع
 القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا ينفذ يبعه تركه مستغرة
 بدين الابرضاء غرمائه ويقدم يبيع القاضي لعدم ملكه وينفذ يبيع القاضي والله أعلم (سئل)
 في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئا من عقار في وقام به هل لبقه ورثته نقضه أم لا
 (أجاب) ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين لا ينفذ يبعه الا في حصته أيضا فبقية الورثة نقضه في

مطلب اذا اقام البائع بينة
 انه يوافق مع المشتري على
 البيع ظاهر خوفا من الظلمة
 تقبل ويطل البيع

مطلب اذا اقام البائع بينة
 أن البيع تجلئة يسترد المبيع
 ويضمن المشتري جميع
 ما أكله من الغرة ولا يخلف
 المشتري

مطلب المعترضا عن السر لا عن
 العلانية على الرجوع واذا اقام
 المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حمارا
 فخرج عنده فاخبر أهل
 المعرفة انه بسبب عرج قديم
 يرجع بالنقصان

مطلب اشترى مكيلا وقبضه
 فدلس البائع على زوجته
 وأخذوه باعه ثانيا للمشتري
 الاول الثمن

مطلب لا ينفذ يبيع أحد
 الورثة شأهل التركة
 المستغرقة الا برضا الغرماء
 مطلب اذا باع أحد الورثة
 عقارا من التركة ان مستغرقة
 لا ينفذ أصلا ولا ينفذ في
 حصته

حصرهم وان كانت مستغرقة بغيره في حصة ما اذا كان بغير اذن الغرماء أو بغير اذن
القاضي فالغرماء تنقضه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حاقن ثامن جدته لاقته
وتصرف فيه مدة سنتين وعه ساكت برأه مصر فاقته تلك المدة هل تبطل دعواه فيه بذلك المدة
والصرف أم لا (أجاب) لا تبطل دعواه لما تنقضى من مري غيره يبيع أرضاً وادار تصرف
فيه المشتري زماناً والرائي ساكت تسقط دعواه على جامع النصوصين والاشباه وغيرهما من
كتب المذهب ثم روجه وقتاواه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر حنطة فلما
طالها به لم يتدبر فاعتذر اليه قائلاً اعطينك بدلها دراهم حتى ترضى وتقر فأورخت الحنطة
ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم مطالبته دراهم والمستهقرض يريد دفع مثلها بالحكم (أجاب)
ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل على ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا ان المستقرض اشترى
بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لمافي
البرازية وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتراه من غيره بدراهم وتفرق قبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة أو الشعر يتلفها ثم يطالبه بالمالك بها أو يعجز
عن الاداء فيبيعها بمقرضها منه باحد التقدين الى أجل ويسمونه كندم كردني وانه فاسد لانه
افتراق عن دين دين اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً لم يدرك ثمنه فادعى عوارض
سلطانته وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الامر أم لا
(أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حدة العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى داراً فوجد عليها خراج له الفسخ وهذا نص فيه وقال في
الحاوي الرازي راض الشرف الاثمة المكي اشترى أرضاً فظهر أنها مسؤومة ينبغي أن يتمكن من
الرد لأن الناس لا يرغبون فيها ولا شهية ان يحمل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد اقيمت
بذلك امراراً والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرماً باسحق عليه من الاشجار ثمن معلوم
فظهر أن أرضه وقف محتكرة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة نظيراً بقاءه في الارض ولم يعلم
المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب)
نعم لذلك قال في جامع الفصولين شري كرمافاً فسحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان
والخيطان فلا يشتري أن يرد الاشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب
والاستحقاق يوم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدداً معلوماً من
التياب كل ثوب ذرعه كذا بطن كذا فذرعه بعضها بعد أن حرم غالبها في عدل فوجده ناقصاً فقال
جميع الثياب التي حرمت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مجزوم أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العدلاء والذرع وصف في المذرع ولا يقابل بطن
فلا حنطة من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليست له حنطة فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتاً وطحنه صابوناً فاطلع بعد الطبخ على انه كان دعيباً بالخل والماء الفاحش هل له أن
يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسائل السويق بالسمن ولو باع
الصابون بعد اطلاع على العيب لا يستأجر الدبيب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه
حاكم السماسه وطلب منه ما لا فباع عتار له رجل وسلمه له وتصرف فيه سنتين وبطل الا ان ما بيعت
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصح مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصح مكرها قال في المتن من
صادره السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره

مطلب من رأي غيره يبيع
شياً أو يتصرف فيه المشتري
لا تبطل دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الحنطة المستقرضة من
المقرض فالشراء فاسد ولا
يلزمه الا الحنطة

مطلب اذا اشترى بيتاً فظهر
عليه عوارض سلطانية له
الفسخ أو ظهوره على الارض
خراجاً

مطلب اذا اشترى كرماً
فظهر أن أرضه وقف وعلى
الاشجار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف
لا يقابل بطن من الثمن ما لم يقل
كل ذراع وهذا

مطلب اذا اشترى زيتاً فطحنه
صابوناً فاطلع بعده ان الزيت
كان معيباً بالتدل والماله
الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحاكم منه
مالاً ولم يعين ببيع ماله فباع
يصح وكذا ان عين ولكن
قبض الثمن طامعاً

غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا يفاء ما طالب منه وذلك لا يوجد الا كره كالدائن اذا حبس المدين
 بالدين فباع ماله ليقضى بتمهدينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع الكره في الايفاء لا في
 البيع قال من لا يعلم قديده لا تدفع له بيع ماله فباعه كره لا يبيع الا ان يأخذ الثمن طوعا
 او قهرا وصريحه بان لو اكره على بيعه وقبض منه طائعا بغير البيع صحيحا كالحاكم في البيع كره
 اذا قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه كرهعا والله
 اعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش ديناه ووعده أن يعطيه بها ثوبا بالسعر الواقع
 يوم كذا فلما جاءه اليوم الموعود كان سعر الزيت معلوما فهدر ثوبا عليه منه فأرسل به زبنا هزل
 يكون بيعا بالسعر المعلوم ومثله لا يكون بيعا للمدين طاب الزيت (أجاب) نعم يكون بيعا
 نافذا والحال هذه كما صرح به في شمع الفتاوى والفتية والمجتبي معزيا الى النصاب وقد أفتى بذلك
 المحرم صاحب من الغنار في فتاواه سئل عن رجل طلب منه المعين من المدين فاعطاه
 عشرة أمداد من الخنطة مثلا ولم يعطه منه صريحا ولم يقل انما من جهة الدين فهل يكون بيعا
 بالدين أجب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزيا الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
 فبعث اليه شعيرا قدرا معلوما وقال خذ به سعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا ولم يعلمه
 فلا وقال في الفتية معلمي السلامة فبح طلب دينه عشرة من المدين فاعطاه ألف مدين
 الخنطة ولم يعطه صريحا ولم يقل انما من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته أقل من
 الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اد كلام
 المحرم والاصل في ذلك ان البيع عندنا بقدر العاطى فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
 استام فرسان آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل للاخر ولم يبق الادفع الثمن فاستامها رجل
 بعده هذا كله بأمر دينه فباعه فاذا يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير
 لا تركاب كل واحد منهما المعصية المنهية عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع
 أحد النسر كاحصة في الغراس في الارض المحتكرة من أجنبي وأعلمه بماعلى الحصة من الحكر
 هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقلع فلا تضمر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه
 يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يشيله بنفسه ولا يلزم أن
 يقلل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع
 ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء أو الغراس في الارض المحتكرة
 حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اد
 ووجهه عدم المطالبة في الارض المحتكرة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعد الفتوى على
 ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعد بالقلة البيع فهو بيع بات حيث كان
 الثمن عن المثل أو بعين يسير نص عليه الرازي في حوايه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلا اخر
 دارا بمن معلوم الى أجل معلوم بعامه اداعا على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار
 ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضى مدة فوق الاجل
 المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي باعه به البائع المذكور دون قيمة الدار فهل البائع
 المذكور يدفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكور أم لا وهل انفع ذلك البيع المعاد من
 أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع
 فاسد لهنه صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط وقيل هو جائز ويجب الوفاء بشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين
 فطلبه فأرسل به زبنا والسعر
 معلوم بينهما يكون بيعا وان
 لم يقبل بالدين وذكر المؤلف
 لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على ثمن معلوم
 ثم باعها لغيره

مطلب بيع الغراس والبناء
 في الارض المحتكرة جائز
 واذا وعد بالقلة البيع عند
 دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
 فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به
 مطلب اذا باع داره على انه
 في شهر كذا يرده الثمن ويسترد
 الدار في رد الثمن يجبر المشتري
 على القبول ولو بعد مضى
 الاجل

الاكثر منه رهن لا يقتصر عن الرهن في حكمه من الاحكام قال السيد الامام قلت للإمام الحسن
المارتيدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه منسدة عظيمة وفتوا له أنهره رناً أيضاً على
ذلك فالصواب أن يجمع الأئمة ويتفق على هذا ونظيره بين الناس فقال المعتبر الموم قنوا وقد
ظهر بين الناس ذلك فمن حالفتا فليبرز نفسه وليقيم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنأكثر
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرماً يبيع وفاء وأذن له بأكل ثمرته
فأكل ثمرته والآن يطالبه بأكل ثمرته هل هذا ذلك شرعاً أم لا وهل له حبس بدنه الذي عليه حتى
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل ثمرته فأكلها جاز له حبس البائع بدنه لأن بيع الوفاء
رهن ولا ينع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقاراً بثمن معلوم وأطلق
البيع ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن المشتري عهد إلى البائع بعهده أنه أن وفي مثل الثمن يفسخ البيع
معه وكان البيع بمثل الثمن أو بغيره فهل يكون بيعاً تاماً رهنأ (أجاب) هذه المسئلة
اختلف فيها مشايخنا على أقوال ونص في الحاوي الزاهد أن التذوي في ذلك أن البيع إذا
أطلق ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن المشتري عهد إلى البائع بعهده البيع المطلق أنه أن وفي مثل ثمنه فإنه
يفسخ معه البيع ويكون بائناً حيث كان الثمن ثمن المثل أو بغيره يسير والله أعلم (سئل)
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشتريته ما أتوا قال البائع بعته وفاء هل إذا أقام كل بينة على
ما ادعاه فأي البنتين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما إذا
أجره المشتري وفاء فإنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري إذا البائع يدعي
خلاف الظاهر في البياعات والبينة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الخاتمة والتراخيص وكثير
من الكتب وهو المعتبر وما إذا أجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كذا الرهن للمرتن بذلك
وحكمه أن الاجرة للراهن وإن كان بغيره يصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى
صرح بذلك علماً وأولاً والله أعلم (سئل) في رجلين توأما على بيع الوفاء قبل عقد في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خالين الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقايب
واستمرسا كلاًهما مدة وتصادقا بعد البيع على تلك الموضة فهل إذا ثبت ذلك يكون البيع
بيع وفاء فيجب رد المبيع إلى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل إذا
أقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البتة تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فما الحكم
في ذلك (أجاب) نعم إذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على
البائع إذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا يجب فيها الاجرة على المنقبة به
سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الإمام الحسن المارتيدي
عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرط طهجة
الاجارة وقبضها وضعت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لا لأنه عندنا رهن والراهن إذا استأجر الرهن
من المرتن لا يجب الاجرة وفي البرازية وإن أجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسداً قال
لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنأ كذلك ومن أجاز له جزاً الاجارة من البائع وغيره
وأوجب الاجرة وإن أجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما
لو أجره عند الشراء قبل قبضه أنه لا يجب الاجرة وهذا في البات فما ظنك في الجائز أه فعلم به أن
الاجارة قبل التقايب لا تصح على قول من الأقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيه اختلاف كثير والراجح منها ما قصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرماً يبيع وفاء
وأذن له بأكل ثمرته ثم أراد
الرجوع بقيمتها
مطلب باع عاباً تانم وعده
المشتري بعهده أنه أن وفي
مثل الثمن يفسخ البيع

مطلب إذا ادعى البائع أن
البيع وفاء تقدم بينه على
بينة المشتري وإن أجاز
المشتري وفاء باذن البائع
فلا جرة للبائع كذا الرهن
للمرتن

مطلب إذا فاضاع على بيع
الوفاء ثم عقده من غير اشتراطه
كان بيع وفاء ثبت
التواضع

مطلب في استئجار البائع
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر يعابا كان القول لمن يدعى الباطل واليمين على مدعى الوفاء
 اه وقد أوجبت في سؤال قبل هذا وأما مسئلة التصديق على المواضعة السابقة فقد صرح بها
 في الخلاصة والقبض والتسارخية وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما أضافه الله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أن يمتد
 وفاء الثمن يبيعه ما يباع له فهل والحالة هذه يكون البيع حكما الرهن أم لا إذا كان كذلك فما
 الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور يبيع وفاء وحكمه حكم الرهن
 وما استغله المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو يبيع فاسداً وجازاً إذ الشرط على وجه العدة يوجب
 الوفاء في مثله وقد صرحوا بإطاعة في بيع الوفاء بان المشتري لو أجزه لغير البائع فله الاجرة مطلقا
 سواء قلنا يكون فاسداً كالغصب أو جازاً وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا لم يمتد لواجب بغير إذن
 الراهن فالغلة له ويصدق به وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمته أمتعة دفعها
 أمه لزوجته قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ عنه من تركته ويقدم على الارث
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب عنه
 من مال الصبي لأنه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو
 الوصي يبيع مال الصبي يدين نفسه إذ فيه منفعة كثيرة لجماعة الأهل لم يبيع يتألف عليه التلف
 إذ ضمه فيمنع عنه الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا
 فوجده يرقد عند السوق فضر رقبته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السمن ونقله من مكان العقد الى غيره
 ووجده عساف هل إذا ثبت وجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)
 مؤنة الرد على المشتري كأي البزاية وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لا يخرج جميع
 ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح إذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كأي فتاوى
 قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بر بن معلوم هل يجوز
 وللمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع ولا يشتري الخيار عند
 رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن
 كل رطل ونصف من البرزقطن الذي يقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البرزقطن البائع والله أعلم (سئل) في وصي
 باع مطبخة للآتيام بغبن فأحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) يبيع الوصي مال اليتيم بفاحش
 الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم الموقوفين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر
 شأ من غير أن يوكفه ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك
 الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهما وسافر
 فرأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع قضى في سفره حتى تسير له العود فعاد فهل له رده
 بالعيب إذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى ثورا فوجده مطوحا هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند باعه كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من بر معينه ما يأت التزعه هل يملكه ويؤخر له بيعه
 وهل هو قبيح أو مشئي (أجاب) نعم يملكه ويسوغ له يبيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات
 وأما كونه قبيحا أو مشئلا يختلف فيه رمز في جامع الفصولين لقوائد صاحب المحيط فأثلا الماء

مطلب إذا باع حصة في دار
 ووعده المشتري البائع أنه
 عند احضار الثمن يبيعه
 ما يباع فهو بيع وفاء وما
 استغله المشتري فهو له

مطلب إذا دفع الأب أمتعة
 الصغير لزوجته قضاء عن
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها
 من تركته

مطلب اشترى حمارا
 فوجده يرقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري
 مطلب باع جميع ما يملكه
 مطلب خيار الرؤية للمشتري
 لا للبائع
 مطلب باع كل رطل ونصف
 من برزقطن برطل قطن
 مطلب يبيع الوصي بغبن
 فأحش لا يصح
 مطلب قبض المالك الثمن
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهما وسافر
 فرأى به عيبا في سفره ولم
 يقدر على الرجوع
 مطلب نزع التورعيب
 مطلب إذا نزع الماء من
 البئر المعينة يملكه واختلاف
 في كون الماء قبيحا أو مشئلا

قبي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال رافعا المختلطات القاضى أى القاسم
 العامرى ذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوى معناه لا يباع
 بعبءه ببعض وعن محمد رحمه الله الماء يكيل ثم ذكر رافعا الرشيد الدين الماء قبي عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف فعمل من ذلك أنه فهوون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في زبداء عقار آخر
 لا ينتفع به لعمرو بن قيس هل يملكه على حكم شرعى وحكم ببيعة البيع ثم صرف البائع الثمن على عبارة
 عقاره لغيره ومات عمرو فادعى زيد البائع على ورثة ابن المبيع وقف أهله وأرضهم بيده ككاتب وقف
 غير محكوم ببيعة فهل يطل البيع به أم لا لاسيما مع الحكم ببيعة البيع (أجاب) لا يطل
 البيع بمجرد ظهور الكتاب لأنه كاعديه خطوط وذلك ليس من جميع الشرع إذ جميع الشرع
 البيعة أو الإقرار أو السكول عن المبيع وليس الورق والخط من جميع الشرع والله أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بذر بصل من آخر بشرط أنه يثبت فلم يثبت هل بمجرد عدم ثباته يرجع على البائع
 بثمنه أم لا (أجاب) لا لأنه يكون بأسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده فإن ثبت يرجع بما أدى
 حيث لا مال له وإن كان له مال به بأن صلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع الباقي وقيل لا كبرز
 القطن إذا لم يثبت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى برز بطيخ أصفر وزعه فلم يثبت هل
 للمشتري الرجوع بثمنه على بائعته أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لأنه قد
 استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتفاق كما صرح به الإمام طهير الدين في حب القطن والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم يثبت هل يرجع بثمنه أم لا (أجاب)
 ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بقصائه في قول معصم وقيل يرجع بقصائه إن ثبت أن عدم ثباته
 لعيب به وبدونه لا يرجع بالاتفاق لاحتمال أن عدم ثباته لرداءة حرته أو جفاف أرضه أو لأمراض
 أخرى والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربعة وبه مرض الخدام لا يمنعهم الخروج لقضاء
 حوائجهم وهل لأحدهم شأن معين فتسلمه وباع لبقعة ثم عقاراً ومثقالاً معلوماً لهم ثم بطن قليل
 ورضوا به مع قلته وأقرروا بقبضه وكتب بئذى قاضى الشرع الشريف صلحاً شرعى يستعمل على
 الإيجاب والقبول وشرايط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذكور أو لا يدعى على أخوته
 بطلان بيع والدهم لهم لمرضه وعدم ثمن المثل للمبيع المذكور هل تسع دعواه عليهم أم لا
 (أجاب) حيث كان بالوصف المذكور وهو أنه أى المرض لا يمنعهم الخروج لقضاء حوائجهم
 فهذه لا حداً ولأدوه بعد لقبضتهم بالقبض مطلقاً صحيح نافذ باجتماع علماء ناصر حوايه في كل
 مرض يطول كالنقد والسل وداء الفالج والزمانة ومثله الداء المعروف بداء الخدام لأنه نوع من
 أنواع الزمانة المصرح بها في غير ما كتب فيعمل بالصلح المذكور موافقة للنقل المسطور والله
 أعلم (سئل) في رجل أراد الشراء عنده ما شاف عليها فباع نصفها لاسنان بشرط أن عاد
 من سفره فوجدها طيبة أخذها وان وجدها هامة أخذ الثمن العين وقبضها فلما عاد وجد
 المشتري قد مات هل يطل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يطل حق الفسخ بموت المشتري
 والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة مشاعة من محدود لا تحرى بيده صك قديم به المبيع وغيره
 أخذه المشتري لم ينظر فيه عند العقد طلب الآن البائع منه أن يرد عليه فاستمع هل يجبر على
 رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده إليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفتاوى بأنه ليس لمشتري
 الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عقاراً
 فهل يؤمر البائع بإحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياط إليه

مطلب إذا أظهر البائع كتاب
 وقف يريد بذلك إبطال
 البيع لا يعمل به بمجرد
 مطلب اشترى بذر بصل
 على شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى برز بطيخ
 أصفر وزعه فلم يثبت

مطلب اشترى حب قطن
 وزعه فلم يثبت

مطلب بيع المجهوم الذى
 يخرج لقضاء حوائجه ولو
 بغبن فاحش وهبته صحيجان
 من كل المال

مطلب للبائع فاسدا فسخ
 البيع ولو بعد موت المشتري
 مطلب إذا أخذ المشتري
 الصك القديم من البائع

يجبر على رده
 مطلب يؤمر البائع بإحضار
 الصك القديم ولا يجبر على
 ذلك إلا إذا توقف أحياء
 الحق عليه

واذا امتنع بجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولما كان
الحكام وكثير من الكتب ولا يهذب عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صلح قديم ينتهي هذا الامر
وانه لو أتي احضاره لا يحبس عليه لأن أمره به ليس على سبيل الحكم وان القول قوله في انه ليس
له صلح قديم عنده بل عين فتأمل نعم لو وقف احياء الحق على عرضه كالموعدة المبيع وامتنع
التم ودعن الشهادة حتى يروا خطوطهم بجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله
نه الى ضئيلة الحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمان آخر بمن مقسط كل شهر
كذا وضعت مدة فادعى البائع مضي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين
فقط بخلاف التراضي البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد
الرائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الرائد المشتري من البائع حيث دفعه بالرأى القاضى لأن البائع
يدعى الجواب الحق والمشتري سكره فكان قضاءه بغير المذهب جهلا فلا ينفذ والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثيابا ثلاثة ارطال اربعها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سله الذي في
ملكه ولم يسلمه الا ترى الآن غلا يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الارز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان يعا بلان والله أعلم (سئل) في دار
يبيع ويوما أعتاب غير مكرمة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعام لا (أجاب)
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مكرمة بالبناء كالاجار المكمومة لا تدخل في البيع الا بصريح
الذكر والله أعلم (سئل) في مريضة باع لابن بنتها المحجوب عن اربها بن عها وبنتها اقراطا
وسبعة اثمان قيراط بثمانية قروش ثم ماتت عن ذكر فما الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على
المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وان كان عليها دين
مستغرق لا تحوز المحاباة يصح البيع سواء المحاباة بغن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة
أو يفسخ البيع لأن وفاء الدين مقدم على الارث وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من
الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالتوصية للاجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع دارا والدار أجار
موضوعة فهل تدخل الاجار في البيع أم لا والحال انه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)
لا تدخل الاجار المكمومة المنفصلة من البناء اذا الاصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا
بالبناء اتصال قرار يكون تابعه وان كان منفصلا لا يكون تابعه والجار المكمومة ليست متصلة
اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة اقترت لزوجها وباعت منه عقارا واقترت
بقبض الثمن وأشهدت انه لا تستحق ولا تستوجب قبله حقها ولا استحقا فماتت فادعت بقبضة
الورثة ان ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادعى الزوج انه في الصحة هل القول قول الورثة أو
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول بقية الورثة واليمنية بينة الزوج وان لم يقيم البينة وأراد
استحلافهم فله ذلك فان حلفوا كان الحلف على عدم العلم لانه فعل الغير والله أعلم (سئل) في ذى
اشترى من مسلم دارا معلومة وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر
الذى على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذى وهل لاهل الذمة أن يسكنوا
محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولى الامر أيده الله تعالى منعهم من ذلك
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الحاشية الذى اذا اشترى دارا في
المصدر ذكر في العشر وانخرج انه لا ينبغي أن تباع منه وان اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر
في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع عا وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع

مطلب ادعى البائع مضي

ثلاثة أشهر ويريد قسطها

والمشتري شهرين فلو حكم

القاضي بين البائع لا ينفذ

حكمه

مطلب اذا اشترى بمشلى

بعضه في ملكه وبعضه في

غير ملكه لا يصح

مطلب لا تدخل الاعتاب

الغير المركبة في بيع الدار

كلا اجار المكمومة الا بالذكر

مطلب بيع المريض مرض

الموت صحيح مطلقا الا انه ان

كان عليه دين مستغرق وفيه

غبن يتم المشتري الخ

مطلب باع لزوجها فادعت

الورثة انها باعته في مرض

موتها وادعى الزوج انها

باعته في صحتها

مطلب اذا اشترى ذى من

مسلم دارا في مصر المسلمين

ففي جبره على بيعها خلاف

الاذا اكثر فمئذ يجبر وفي الذخيرة واذا تكاثر اهل الذمة ورافعيها من المسلمين ليسكنوا فيها
جاء بشرط الخلواني قلتهم اما اذا اكثر واجمحت تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو تعطل
يعنون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحظوظ يكون أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويعنون
ويشترى في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال
وما ينبغي يتباع دارا لمسلم * فلو يشتري في المصر بالمبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذاتي المصر يشعروا بكثرة

وعن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التتار خاتمة وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب
أن يعول عليه التصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعده مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس التقهسي والله أعلم (سئل) في قنبط مشترك بين رب
الارض وثلاثة عمال باع أحدهم حظا لا جني قبل ادراكه وقارض على ثمنه رجلا هل يصح بيعه
ومارتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا مارتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح
مارتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها بالبيع قبل القبض في الحكم
(أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير اذنه لكنه أجازة انتسخ البيع الاول فان لم
يكن باذنه ولا أجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه والا يحبس البائع على ملك
المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع
ورجع بالثمن ان كان قد سدده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان
نقده الثمن والالم يرجع والمثل والمثل والقبض بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى فاضلحان وغيرهما

والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حلجيا بئمن في الذمة ووضعه المشتري في عدوله باذن بائعه
وذهب ليالي بئمن فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحلج من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه
احضاره وان تعذر فله المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري ربيع ان البائع ومطالبة بائعه باحضار
الحلج وان تعذر فله المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستم رطلا حلجيا بئمن
مع لوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأذن من الثمن واستلمها في الحكم في البيعين
(أجاب) أما المبيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز
سواء كان من البائع كائن في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشهد بها وأما
الاول فقد بطل باسم المالك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)

في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره
ماعد أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع
المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه
فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع
وكبيع نصيب من طعام لم يبينه لا يصح وان يبينه بعد ذلك ومثله بيعت جميع مالي في هذه القرية
من الدقيق والبر والياب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب
لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزالي عمدة التقاضى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من
المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك ما تجد في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا
الجو الق ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهة البسيطة جاز اه وأنت على
علم ان الجهة هنا فاحشة وقت البيع فن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله

مطلب باع أحد الشركاء
نصيبه في القنايط قبل
ادراكه وقارض على ثمنه

رجلا
مطلب اذا باع البائع السلعة
لا تحرق قبل أن يقبضها الاول
ففي بيعه تفصيل

مطلب باع حلجيا لرجل ثم
مات فباعه ابنه لا تحرق

مطلب باع رجلا حلجيا ثم
اشتراه منه قبل القبض
واستلمه

مطلب كرم به أشجار متنوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
فاذا باع المالك أشجاره من
غير تمييز لا يصح

مطلب باع كراما لعمته الذي
في كرم آخر أو باع دارا فيها
طريق أو ميسل لدار أخرى
فإن الأخرى للبائع دخل
ما ذكر في البيع وإن غلبه
كان عيبا

مطلب باع أحد الشركاء
ربعه في فرس فقال له أحد
شركائه اجعل البيع من
نصيبه ونصيبك فقال جعلته
ودفع له نصف الثمن لا يصح
هذا الجعل ويرجع بمادفع
مطلب أشجار وقف بين
اثنين جاز لكل منهما بيع
حصته لشريكه ولا جنى

مطلب رجل جعل على رجل
مبلغا ببيعة وسأله لا تخر
لأخذ المبلغ منه في مقابلة
مألى المسلم

مطلب إذا اشترى ثورا
وقبضه ثم رد له دار البائع
وهلك ذلك مال البائع
مطلب القول قول المشتري
إن المبيع ناقص ولو بعد
التصرف فيه مالم يقربانه
استوفى جميع المبيع

مطلب وزن البائع المبيع
بمحضرة المشتري فإذا ادعى
أنه نقص كذا يقبل قوله

بيمينه
مطلب استعار وامن آخر
مارس الزراعة وأعاره مثله
وأكل كل ما زرعها فلجاء
المستأزرع الكراون بغير
أذنه ثم اصطالحوا الخ

أعلم (سئل) في رجل له صكرم ثمرة في كرم آخر باع لرجل الآخر المتعمد دخل المشتري
أن يترمنه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المرور منه حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا
بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو ميسل ماله دار أخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن
يعترف الدار المبيعة لأنه باعها من غير استثناء وإن كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح
به في شرح الجامع الصغير لقاضيان كما نقله عنه في الجوز جودا على أنه إذا استثنى الطريق استقر
حق المرور له للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باع لأخرى قال له
بعته لربي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بمائة من الثمن وتقاضا فلقبه أحد الشركاء فقال
اجعل المبيع بي وبنيك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع
بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع
بمادفع اللهم إلا أن يكون البائع اشتري من شريكه ثمنان النرس يتقار نصف الثمن الذي باع به
أو لا فيصير شرا منه ويباع من شريكه بمسداً فيصح ولا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في
غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من
الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن
خميم وهي في فتاواه وإن كانت الأرض بقرض عليها مبلغ من الدراهم يرد في كل سنة بغير
اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذى ولاية أو وقع القبض على
رجلين اتفقا على بيعهما لآخر فاطاعا علمهما شرين قرشاً ببيعة وسألهما بها وعلى المسلم
دين للمسلم يريد أن يقاصصهما هل لذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إلا يترتب على الرجلين
بالتهمة مال حتى تصورا المقاصصة بدين شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير البتة بذمتهما بوجه
شرعي لا تصح المقاصصة لأنه يبيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر ثورا بدين معلوم وقر قاعن تقاضى ثم أرسله بعد أربعة أيام إلى باعه مع
رجل فرأى الرجل البائع غائبا فأدخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهلك هل ذلك
من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) ذلك من مال المشتري لأن مال البائع للزوم البيع
وعدم الإقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قوله صريحا فأذا هلك
عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري ببقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه
بمجرد اتصاله إلى البائع كما هو صريح الحاشية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطنا بقره فأدعى بعد قبضه أنه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب)
القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقرب وقت الشراء أنه قبض جميع المبيع وأنه استوفى جميع
ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا تطلق قولهم القول في قدر المقبوض
للقاض بيمينه ضمنا كان أو أمنا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بقره فاقبضه البائع بحضور المشتري وتسأله المشتري
ثم ادعى المشتري أنه نقص كذا هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم يسمع دعواه ويقبل قوله
في مقدار ما قبض بيمينه إذا لم يكن أكثر أنه قبض جميع المبيع وأنه استوفاه كما صرح به فارئ
الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وإن نقص كدل وهو في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في جماعة استعاروا من آخر مارسا لزرع المقاث وأعارهم مثله لزرع القطن وأكل
كل ما زرعوه وجاء الشتاء فزرع الكراون بغير أذنه فلامهم فطلبوا بذرهم الذي بذروا في أرضهم

ويأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حسده ولا نفسهم راجعين عما صار منهم هل انهم ذلك أم لا
 (أجاب) ليس انهم ذلك حيث اصطالحوا على ذلك بعد طوع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير ان المشتري
 فاستوت عليها الا فرش هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال
 هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر للفرس اذا باعها ولو في حظيرة وقال له البائع
 سلمته اليك ففتح الباب فذهب ولم يتمكن اخذه بغير عون لا يكون تسليمها بالسفينة في البحر كذلك
 لا يمكن اخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالات
 تنافسقة واحدة بثمن معلوم الى أجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان
 في الثالث عيبا هل ردده أم لا (أجاب) ليس لردده فقط بل يرد الكل أو يسكن الكل وان كان
 قصر في الثمن والتين وتعد رددهما ليس لرد الثالث بعيب يوجد به على الاصح المفتى به والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى جملين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل
 يرددهما أو يرد العيب أم لا يردوا أحدهما (أجاب) يرد العيب ويأخذ السليم بحصته من
 الثمن ولا يرددهما جميعا الا اذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
 عن خمار الغبن الفاحش (أجاب) قال في الحرمن باب المراجعة والتولية نقلا عن التتمة من
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فلان ردده على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان وبقي بالرد
 رفقا بالناس ثم رقم لا خروج البيع بغبن فاحش ذكر الحصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعة ان
 للمشتري أن يرد وللبائع أن يسترد وهو اختيار أبي بكر الرزنجي والقاضي الجلال وأكثروا روايات
 كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يفتى ثم رقم خلافه وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم
 رقم لا تخارن غير المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غير البائع المشتري لان ردده على هذا فاقوا
 وقتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عند شركه فيها
 فلان هل ولدت أو عشت فقال لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته فيها بعينها ثم بين
 انها كانت ولدت مهرة هل تدخل المهرة في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل واذا اختلفا فقال
 المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فقال قول المشتري بيمينه مالم يكذبه
 الظاهر بان كان البيع مندسيرا مثلا والمهرة سنها نصف عام وأوعام اذا الحاد بضاف الى أقرب
 الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زرا وقبض بعضه وبقي عند البائع بعضه
 فغلا سعره فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلمه له واستلمه فالحكم في ذلك (أجاب)
 ان شاء ضمن المشتري مثله وقد غنى البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع غنمه الاول
 وبطل البيع الاول ويصح الثاني وغنمه للبائع وليس له أن يضمه مثله لان البيع قبل القبض
 مضمون بالثمن فلا يتولى عليه ضمانا ولا أن يجبر ببيع ما لم يقبض وأيضا قيام المبيع
 شرط للاجزاء والله أعلم (سئل) فيما لو باع زيد غرا وبكر اخطة في عقد واحد على سبيل
 الاشتراك فهل لزيد طاب جميع الثمن من أحد المشتريين أم ليس له ذلك (أجاب) ليس لزيد طاب
 جميع الثمن من أحدهما بل طاب حصته منه خاصة حيث لم يكافلا والمسئلة مصحح بها في
 مواضع لا تعد وما ينظر ثم سها ما ذكره أصحاب المنون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة
 لرجلين دين عليهم ما وكفل كل عن صاحبه الخ فلو لم يبيع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور
 الكفالة في هذه المسئلة اذ الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب اذا باع سفينة وسافر
 بها بغير ان المشتري ثم أخذت
 منه لا يلزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شوالات ثقل
 فظهر ببعضها عيب ليس له
 ردده بل يرد الكل وان تعذر
 لا يرد شيئا

مطلب له أن يرد أحد الجملين
 بعيب ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الرد بالغبن
 الفاحش

مطلب لا تدخل المهرة في
 بيع الفرس والقول
 للمشتري في انما ولدت بعد
 البيع مالم يكذبه الظاهر

مطلب اشترى من آخر زرا
 وقبض بعضه فباع البائع
 باقيه من آخر واستلمه

مطلب لو باع من اثنين
 ليس له طاب أحدهما
 بجميع الثمن الا اذا سكا فلا

هذه المسئلة قبله سافاتي تصور الكفالة اذ هي حينئذ تتصلي المااصل والحال هذه وقد صوروا
 المسئلة بقولهم بان اشتريامنه عبدا وتكفل كل واحد منهما من صاحبه وقد ذكر في الحرفي
 شرح قوله يلزم البيع بايجاب وتقبل في معرفة اتحاد الصنفين بعد كلام كثير قوله ويترفع أيضا
 ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فتعد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى
 يتقد الغائب أو يتقدحوا الجميع الخ فهو مخرج بانه بالحق وهذا لا يشك فيه الفقيه والله أعلم
 (سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من أمراءه رجلا له خبره بقيم المقومات التي تاجر عنده
 بضاعة يأتي اليها بعد أن يقومها ففعل وجعلها له مات الأمير والأ تاجر يطلب تابعه
 الرسول المقوم لها هل ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر انه وكيل
 مطالب الثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطلب الرسول بالجامع العلماء القول لان الرسول
 انما هو سفير ومعبّر لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا تثن
 على لك وقال البائع انما بعثت منك والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع اليئس ومثله في
 البرازية وجامع الفتاوى للكركي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم
 اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وايس على الثمن وقال
 البائع لا بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة واليئس البائع ومثله في كثير
 ثمن كتب أنتمنا المعقد وهذا مخرج في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الاسراء فلا
 من لك على وقال البائع بعث منك والثمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المتشابهة فوق والباء
 الموحدة وعلى البائع اليئس ان الشراء كان لنفسك ولست رسول في ذلك والله أعلم (سئل) في
 الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنيه أو وقف جميع ما عليه من عقار ومنقول
 معلوم لهم ثم نفيذ بيعه لهم وقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذمته أم لا وهل
 اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم نفيذ بيعه
 وابرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماؤنا قاطبة مع العلم بان حق الغرماء لم
 يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو
 ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفنا في حقته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح
 أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة اه والوقف داخل في قولنا سائر
 التصرفات الشرعية فيصح من المدون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
 آخر غراير معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى
 النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغراير وليس له الفسخ بتغير السعر
 الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فسا فاطلع على عيب بعد غيبه بائعه فما
 الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذ ابرهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب
 بعد غيبه البائع ورهن ووضعها القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان يقدر بالرد بل وضع
 عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب بنفيذ في الاظهر عندنا
 اه ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله
 أعلم (سئل) في مؤجر معصرة يرسل وعاءه للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة
 أشهر ولم يجز بينهم مبيع فرخص الشيرج أو غلافا للحكم (أجاب) ان لم يتفقا على نفي الشيرج
 فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطلب الرسول
 بالثمن والقول قوله بينه انه
 رسول الان يقسم البائع
 بئنه انه اشترى لنفسه أو
 وكيل

مطلب بيع الرجل في
 صحته ووقفه وابرأؤه صحيحة
 ولا يمنع دين مستغرق وكذا
 سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غراير
 معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالقرس
 عيبا بعد غيبه بائعه يضعه
 القاضي عند عدل فان مات
 ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان
 والابكل الثمن
 مطلب اذا أخذ رجل
 شيرجان آخر من غير أن
 يتفقا على الثمن

والله أعلم (سئل) في رجل له كرمان استطرق احداهما من الآخر باع ببقية ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق أم لا وان تضررت زجوره (أجاب) لا يملك منعه عنه وان تضررت والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت باعت شيئاً لها من بنتها التي هي من جملته ورثتها ولم تجز ببقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز ببقية الورثة والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت أمها انها باعتهما الحصة الثلاث في العقار الثلاثي بكذا في حال صحته فانكر ببقية الورثة كونه في الصحة وادعوا انه في مرض الموت فالقول لمن واليبنته على من (أجاب) اليبنته على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا الحاد يضاف الى أقرب وأقاربه والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته داراً وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا تجز البيع في الحكم (أجاب) ينفذ له فان كان فيه محاباة وتعلمه دين محبط لم تجز المحاباة قلت أو كثرت فالمتبري يتم القيمة أو ينسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاسخة من الثلث وأما البسرة فتعقر منه وأما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محبط واذا كان عليه دين محبط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على ان يجرث عليه شركة بينهما والبذر بينهما واذا خرج من الحرت سأل المايهذه عليه وان مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتغير احد الثورين تغيراً يوجب نقصه هل للمشتري رد ههما على البائع جبراً مع أرش النقص وان أبى البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه في جامع الفصولين والتارخاسة والله أعلم (سئل) في اخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصبغ فيه شركة العبد ومنه ما لا تصبغ فصار كل منهما ما يصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ماديون وتفرقا فطوب كل واحد بما لحقه بمباشرة من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوّج الآخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر والثمن باذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع بما دفع من المهر والثمن أم كيف الحال (أجاب) اعلم ان الاثنين اذا ورا ثلما افشركم ما فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن الآخر فاذا اذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن بالشراء وقع الملك كما اذن على وجه الاشتراك لان هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء عابرة كما صرح به في الظاهرية وغيره فله الرجوع بخصته ان كان يقدم من ماله خاصة وان من مال مشترك فلا رجوع اذا الشراء وقع لهما بما لهما واذا باع المشتري بالاذن أيضاً فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم يكن هذا فنقول لا يقع الملك مشتركاً في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة اذا دخل لآخيه فيه وما اذا دفع ديناً لحق الآخر باذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعاً لاذن حتى اذا لم ياذن له به كان متبرعاً به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو عن الجارية التي أمره بشراؤها يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكنه زوجته يشتري لهما من شقيقه حصصاً في عقارات متعددة ثمينة ذات قيمة عظيمة فباعها لآخر منهما لهما بالوكالة عنهما بمن يجس ليلع نصف القيمة بل ولائها فظهر له الغبن الفاحش فهل له الخيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكرنا المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزبلي في باب التولية والمراجعة وصاحب البحر وصاحب المغار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم

مطلب اذا باع كرم او فسه
مزاكرمه الاخر على أن
يكون له حق المرور فباعه
المشتري لاخر ليس له منعه
مطلب لايجوز البيع من
الوارث الا باجازه ببقية الورثة

مطلب اذى أحد الورثة
انه اشترى من مورثه في
الصحة وبقية الورثة في
المرض

مطلب في بيع المريض
واقاربه قبض الثمن

مطلب اشترى نصف فدان
ليجرث عليه على انه
ان خرج من الحرت سألما
يرده فتغير أحدهما
مطلب ورثا مالا واصر كل
منهما ما يصرف على حدة
حتى لحق كل منهما ماديون
وكان أحدهما زوّج
الاخر زوجة واشترى له
جارية ودفع المهر والثمن باذنه

مطلب للوكيل بالبيع
فسخ البيع بالغبن الفاحش
حيث غره المشتري

مطلب اذا باعت دكاكين
لها ودار مشتركة بينهما وبين
زوجها منصفة صنفقة
واحدة باذنه صح البيع
ويقسم الثمن على قيمة
المبيع كله

الرطل مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحح الذي يفتى به انه ان غره فسخ البيع والا فلا والله أعلم
(سئل) في امرأة باعت لرجل دكاكين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها منصفة صنفقة
واحدة بثمن معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته بيعها هل ينفذ البيع في الكل أم لا وهل اذا
أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على النصفة المذكورة تصح شهادتهم
وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم ينفذ البيع
ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيأخذ كل واحد من النصف وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض
بيضاء ولا خرف فيها نخل فباعها سارب الأرض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسة مائة فالثمن
بينهم مناصفان كذا في الجرح وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
المسطور عدم ذكر حصته كل من الزوجين والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لاسيما وقد
اتفقت على ان لكل نصف الدار والله أعلم

(باب البيع الفاسد)

مطلب شراء الزيت على
شرط طخه صاوم ففسد
وكذا اشتراط دفع بدل
دراهم الثمن أدراهم
الجوخ

مطلب في ضمان ثرة الزيتون
بالزيت وفي بيع الزيت الذي
يستخرج من الزيتون
مطلب اذا اشترى من آخر
قطيعا من الغنم بشرط أن
يكون منه كذا بلا غنم ففسد
البيع

مطلب بيع الزيتون بزيت
غير معين والزيتون مثلي
مكيل

مطلب اذا باع ربع فرس
بالقيام عليها مادامت عنده
فالباع غير صحيح والمشتري
الرجوع عما اتفق والقول
في مقداره للبائع
مطلب بيع اللبن في الضرع
لا يجوز والحيلة الخ

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قنطارا على أن يطبخه له صاوما وأن يأخذ منه
وأجرة طخه أدراهم الجوخ كل ذراع منه يكذا وتسلم كل مشرب به هل يصح أم لا (أجاب)
لا يصح ما ذكره الا بشرط الطبخ بانقراده ففسد وكذا بشرط أخذ الجوخ على الوجه المسطور
بانقراده ففسد والفاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصر
البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعلم به القاضى له فسخه حتى لا يشرع فعلى كل منهما
فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباحي ثمة زيتون بجزار زيت غير معين وباعه الزيت
الذي يستخرج منه باربعة وخسين قشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعا اذ
الواجب رد عينه ان كان باقيا والا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء
صلى خروج المثل والقول قول المشتري مع عينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
قطيعا من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه يكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا
من العدد بلا غنم وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح
وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم
(سئل) في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر
(أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكيل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الجديد
ضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بينهما والله أعلم (سئل) في رجل
باع غرة زيتونه التي عليه رابع جزار زيتا بثلثي يوزن (أجاب) لا يجوز بالزيت العين ان كان
مقداره ما في الزيتون أو أقل فكيف بالزيت والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام
عليها مادامت عنده وسالها بائعها فولدت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع ثمنهما وسلمهما
وهلكا فولدت أيضا ماهرة والآن يريد أخذ المهر عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها
يقوم عليها في الحكم في ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهر وفسخ البيع وقضيه
المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع عما اتفق فان اختلفا في
مقداره فالقول للبائع بالعين والنصفة على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن
في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالحيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والحيلة أن

يقرض طالب اللبن دراهم، بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه إذا وقعت فيه
المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الثلاثيسة أو من دوابي من اللبن خذته قرضا فإذا
استوفاه يجعل هذا بهذا فيحصل لهذا المال ولا يختر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بل والله أعلم
(سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فأدعى البائع على ابنه أنه شرط في عقد
التابع مع أبيه حرج جميعه والابن ينكره هل القول قوله بيمينه وإذا أقام البائع بينة على الشرط
المذكور ينفسد البيع فيجب فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على أن في العلم بالشرط
المذكور وإن أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع له ولا يلزم ابن المشتري حرجه
على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه
فوقعت غارة على البلد فأنتهب مع ما انتهب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثل زيتا
لفساد البيع بجهالة الثمن وتعد ردة بيمينه على بائعه ومن المقترا أن الزيت مثلي والمثلي مضمون
بمثل في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ليركبهم المكان معين
فسرق منه فطالبه المعير بضمن قيمته فباعه ثلثين في فرسين لمن كل واحد ثلثا بشئ معين ثم
قال هو يدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال
كونه مسروقة بمن معين قريب من ثمنها ولم يسلمها إلا الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير
الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يشرط في حفظها فلا يدل
قبطل قوله هو بدل الضمان وصار عن الثلثين ببيعة المعير يطالب به ويجبس عليه حيث خلا عن
شرط مفسده فان وجد فيه شرط مفسده وجب رد المبيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة وتكون
تمام الثمن في آخر السنة وإن لم يدفع تمام الثمن إلى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم
وأكل زوائد هادن ولدوصوف ولين وتفاسخا البيع بحكم فسادها فما الحكم فيما كاه (أجاب)
بضمن جميع ما كاه لأنهم سرحو بأن زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ إلا إذا كانت متصلة لم
تولد ولو كانت منفصلة متولدة كافي السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة
لا المبيع يرد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد المبيع
والمسئلة مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض
وقف محكوم بهم اشجر ملكا لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر معا لغيره بشره
يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الأول ضم المال إلى الوقف المحكوم به وبه بيعهما باجبة
والثاني بيع نصف الشجر المصحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علماؤنا قاطبة
والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بمنزله معلوم مستغنيا جملها وسلمها للمشتري فولدت عنده
ومات في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
فاسد بسبب الاستثناء المذكور للبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهالك لا بالثمن والقول
قول المشتري وإن ادعى البائع أن يزيد كلف البيعة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه إذا قبض
المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه
وهذه مسئلة واضحة وقد كثرت النقل فيها وما قلناه مشيع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجة وابن منها فأدعى شخص أن له عنده ثلاثة غروش ثمن مد خطه باعده إلى
دخول الخبر هل ثبت ذلك بلا بيعة أم لا بد من بيعة وإذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة

مطلب إذا ادعى البائع
شرطا يفسد البيع فالبيعة
عليه والقول للمشتري أو
وارثه

مطلب البيع بالسعر
يوم الطلب فاسد لجهالة
الثمن

مطلب استعار فرسا
فسرقت فإذا اشتراه من
مالكها بعد سرقتها فالبيع
فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب إذا فاسدنا بيع
الغنم لفساد بضمن المشتري
ما استهلك من الزوائد
بخلاف ما إذا هلك

مطلب في شجر مملوك لاثنين
في أرض وقف باع أحدهما
النصف من الأرض والشجر

مطلب بيع الفرس الاجلها
فاسد فباخذها البائع مع
ولدها إن بقيت والا قيمتها يوم
القبض

مطلب إذا ادعى على ورثة
الميت أنه باعه قدرا من
الحنطة الدخول الخبر
فالبيع فاسد

الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد
لجهة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا سكره
ما عداه فاي حنطة جاء به القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي يدعيه
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا بعشرة غروش على انه يزرع مد حنطته من حنطته في أرضه
للبيع وتقا بصا ووزع المشروط فلم يرضه البائع لضعفه فترافعه الى محكم حككم بفسد البيع
وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجدد العقد ببيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير
مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا انتم بفساده فما الحكم (أجاب) غو فاسد كالبيع
الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا وورد بغيره وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم
تكن مشار اليها فيد المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل
الثور اذا المتنازع لا تضمن عندنا ووزع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة
البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حنطة من زيتون فباع وسلم
مكروها ومات المكروه والمشتري بعد أن أكل الزوائد مدة سنتين فما الحكم (أجاب)
الاصل ان يبيع المكروه فاسد وللبائع الفسخ ولا يطل عوته ولا يجوز الحاصل أي المكروه والمشتري
وزوائده تضمن بالعدي فلو ارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركه
المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان بثمن معلوم شرط ان
خرج من العمل سالما فله ولا ثمن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثمن مقترق فشرق ثوره
واستهلكه السارق فتموض المشتري منه فورايده وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع
بنصف قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جمعه ولا
يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة
المستهلك انسداد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له ذمة آخر مائتا
جزة في ثيابا عهلا باربعائة قرش ثم دفع له المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في الذمة
الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دينين بدين وهو
بيع الكالي بالكالي وقد تنمي عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض
من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عذمت على الخبز الشر بفماعت زوجها نصف
دار بثمن معلوم وباعت ابنها من غيره كراما وحكرا كذلك وبنها منه ثلث بيت ونصف حكر كذلك
على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها اليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع
مع هذا الشرط لا يجوز في كل من المتبايعين فسخته واذا أصروا على امسالك المبيع فسخته
القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر نصف سخول بثمن معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها
وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضه عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها
عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما
قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا يرتفع العقد بوضو له والله أعلم
(سئل) في رجل باع من آخر دارا بالف قرش منها ثمنه مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم
من الصابون يبيع له وزيار بعدا ثمة قرش وقيل زته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها
منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثورا شرعا
فاسدا حككم بحكم فسخته
واجرة الثور ثم جددا عقدا
بقدر معلوم من الدراهم
ونصف غرارة حنطة لم يبين
وصنها

مطلب بيع المكروه فاسد
فلازم المشتري ما اكل من
الزوائد

مطلب اذا اشترى من آخر
نصف فدان على انه ان خرج
من العمل سالما فله وان
عطب فالثمن عليه الخ فالبائع
فاسد

مطلب بيع ما في الذمة الى
أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شاة على
انها ان رجعت من الخبز بعد
ملكها اليها فالبيع فاسد
مطلب قبض المشتري
المبيع يبيع فاسد ثم استرد
البائع بعضه وهلك البعض
الاخر في يد المشتري

مطلب باع دارا من اخرا بائف
منها ستمائة نقدا وبايعه
مقدارا معلوما من الصابون
باربعمائة وقيل زته باعه
من البائع بمائتي قرش ووعد
مشتري الدار بائعا بان
يعيدها له اذا دفع له ذلك

ذلك فاحكم بيع الصابون للمائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب المائع رد المبيع اليه فهل يعطى
المشتري ألف قرش أو ألف مائة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة بأنه
لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولومن باععه وأن غام التسليم في بيع المكيل والموزون مكاييله
أو موازنة بالوزن والمكيل والمسئله في الخائفة والبرازيه وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم
ذلك فهلك الصابون أو استهلكه بطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عنده له وهو
الاربعمائة التي اشتراها البطلان ببيعها بالثمنين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي
اشتراه من دسثريه فلهشتره فسخه واتباعه بالثمن الذي عنده وهو الاربعمائة وأما وعد المشتري
أن يعيد البيع فقد صرح علماؤنا بأنه ما ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة
جاز البيع وزم الوفاء الوعد قال في جامع القصولين لابد من بيع بلا ذك شرط الوفاء ثم شرطه يكون
بيع الوفاء اذا الشرط بالتحقق باصل العقد عند أي خفيفة رجحه الله تعالى ثم قال وقال
الشرط الناسد اذا الحق بالعقد بالتحقق عند أي خفيفة لا عند ههما ثم رخص قائلا وهل بشرط
اللاحق في مجاس العقد لجهة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا بشرط اه فاذا علم
ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه مائة مائة قرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه
زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبرأة بدنه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب)
عن هذه السؤال وأما البراءة في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العدة والناسدة
محرمات في الباكر سرجه البردوى في غنى الفتاوى قال في الاشياء والبراءة العام في ضمن عقد
فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازيه وقد ذكرنا بعد هذا ان البراءة عن الربا لا يصح فجمع
الدعوى به وتقبل البيعة انتهى ومثل ما في البرازيه في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى بعير من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذ
البائع من يد المستعير وهلك عنددها الحكم (اجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك
المستعير منه يبرأ منه اذ كل بيع بعينه فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه
والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر جلابا ثنتين وثلاثين غرشا وموجلة عليه الى ثلاث خسرات كل
خسارة ثلث الثمن فطلع الخسارة ودفع له ثلثه ويطلبه بثلثه قبل طلوع اختيار من مدعيان الاجل
المدك كور غير صحيح وانتهى يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (اجاب) البيع المذكور
فاسد يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجبل على بائعه واسترد ما قبضه من الثمن باجماع علماؤنا
فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على
القاضي الاسراف خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله
(سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا
مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخير دفع المشتري منها البائع في رمضان ستة
وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحد وعشرين من الجلة سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا
لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريه (اجاب) البيع فاسد لجهة الاجل كقدوم الحاج
والحصا والدياس والقطف ودخول الخير اكثر جهاته من هذه الاشياء فلا يصح جعله لأجل
للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة من دار شرط ان رد
البائع الثمن له بعد ستة يديعه له به فأتى المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف آخرتها على أيتامه
فما الحكم (اجاب) البيع فاسد للشرط وفسخ وجوبه ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بأنه

مطلب البراءة العام في ضمن

عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى

مطلب كل مبيع بعينه فاسد

اذا استرده البائع ولو بغصب

يبرأ المشتري

مطلب البيع الفاسد يجب

فسخه واذا لم يتفاسدا على

القاضي احضارهما وفسخه

ان علم ذلك

مطلب تأجيل بعض الثمن

الى دخول الخير ففسد

لبيع

مطلب اشتراط بيع المبيع

من البائع عند احضاره

الثمن بنفسه البيع

اذا مات أحد المتبايعين فاسد فلو رثته النقص وان الزوائد المنفعة له غير المتولدة من البيع
فاسد الاتع النسخ ولا تضمن بالاهلاك عند أي حادثة كالمسرح بدني الثلاثين من جناح
النصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلّي الذي ليس ببناء وانما هو شجرة وهو اهل
يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز وهي مسئلة المتكثر وغيره الذي عبر عنها بلوسقط حيث قال عاطفا
على ما لا يجوز بيعه ولو سقط أي لا يجوز بيعه ولو بعد ما سقط لأن له حق التعلّي لا غير وهو ليس
بمال ويشمل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه والى ولا يمكن احراره والنقل في المسئلة
مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خميل دراهم معلومة وقال ان لم
أدفعها لك الى اربعين يوما فقد بعتك حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (اجاب)
البيع المذكور غير صحيح وقضه واجب على كل من المتبايعين فان اصرار عليه وعلم القاضي
فيه ربحه ربحا علميا والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر غرة كرم ثلاثين غرسا وانعقد البيع
على هذه الصفة شارطا علمه ان احوج المشتري البايع الى شكايته الى القاضي وذكر البايع
للمشتري ان اعطيتني من غير شكابة اذنك خمسة وعشرين قرشا واحوج المشتري البايع
الى الشكاية الى القاضي فهل له أن ياخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (اجاب)
البيع بهذا الشرط فاسد فملاك المشتري المشتري اذا قبضه بالمر البائع فان كان فاعاوجب النسخ
ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب رد مثله اذا العنب مثل كاف عامة الفتاوى فاذا
انعدم المثل فقيمة يوم الخصومة والتول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط
المذكور مقارنا للعقد اما اذا اختلفا بعد العقد لا يفسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في
مبطحين اثنين باع أحدهما نصفهما من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها وهي مما يفر مرة
بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز البيع المذكور
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شرء فاسدا
وهذا واحد وبقي اثنان فما الحكم (اجاب) رد الباقيين ويلزمه نصف قيمة الهالك وقبضه
والله أعلم (سئل) في بيع أراضى بيت المال هل يجوز أم لا (اجاب) أما ما حازه السلطان
لبت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالربع أو النصف مثلا فيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه
وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وباقفه ويكون مبراؤا والله أعلم (سئل) في
رجل اختلف مع آخر في شراء غرة زيتونه وهو يقول له اشتر بها ثلاث جرات والجرة اسم لعمار
معلوم والزيت غير شار اليه والبايع يقول بعتك هاب ستة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم
الشري (اجاب) يحلف المشتري أولا أنه ما اشتراه القروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها
ان حلف يحلف البايع بعده أنه ما عهده بالزيت فاذا اختلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان
تعدرا المثل ولم يصبر البايع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما
وأوصيته في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في
البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وجدوا الاول لم يصبر البايع الى خروج الحديث فقيمة وقد تقرر
الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فأنه يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على
قيمة المبيع أو مثله فيرفع الفساد وقال محمد في الزامه في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد
منهما يدعى غير العقد الذي يدعي صاحبه والاخر ينكره وأنه يفسد دفع زيادة الثمن فيهما فان
كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعده هلاك السلعة فسد اصرح بانهما يقولان اذا اختلفا

مطلب لا يجوز بيع حق
التعلّي

مطلب قال لشريكه ان لم
ادفع لك دراهم القرض
فقد بعتك حصتي بها

مطلب باع غرة كرم ثلاثين
قرشا ان احوج المشتري
البائع الى الشكاية وان لم
يجوجه فخمسة وعشرين

مطلب باع أحد الشريكين
في مبطحه نصيبه من شريكه
قبل أن يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة
رؤس بقر شرء فاسدا وهل
واحد

مطلب في بيع أراضى بيت
المال

مطلب في اختلاف المتبايعين
في الثمن

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأنه ينسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو باطلا
 يتناول واقعة الحلال فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أرطالاً من القطن الحليج
 ولم يكن عنده حل يجوز المبيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز المبيع والحال هذه قال في الخاتمة
 رجل باع ما يتن من حلج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن
 عندي يوم المبيع حلج وقال المشتري كان عنده قال قول البائع أنه حدث ولا يلزمه الحلج صرح
 به البرزالي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت ثمن الرجل أذاباع حلجها لخص ثم ادعى أنه لم يكن
 عنده حلج يومئذ وأنه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله يمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام
 المشتري يمينه أنه كان في ملكه يومئذ تقبل يمينه ويتذبه أم لا (أجاب) البينة كاسمها
 مينة فإذا قامت عليه بأنه وقع عليه المبيع موجوداً جازاً المبيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري
 والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشتري واحد أو جماعة ثم تزيتون لم تجذب قروش معينة
 وشرطاً كل جزء أو أصلها المشتري تقام على البائع بقرشين حل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد
 يلزم فيه رد عين الزيتون قائماً ومثلهما ~~الملك~~ أن وجد المثل والأقالبائع مخير إن شاء صبر إلى
 وجودها أو أخذ قيمته عاجلاً والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله أعلم

(باب الأقالة)

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً بين معلوم وتسلمه ثم رد على بائعه مدعيانه برقده حاله العزل
 قبله صريحاً وقال فيه ما خيرة شينار جع الينا ثم مات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحاً
 انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحاً صار قوله أقالة
 لعقد المبيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً
 بين معلوم فقدم فمسأل البائع الأقالة قبل قبضها منه ودفع لرجل مبلغاً قبل قبضه منه قائلاً
 سأحتمل فقرأ الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك أقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك أقالة
 فقد صرح علماء زمانها بتعقد ترك وتاركت ورفع وتسلحت وبؤدى معنى تركت قال في
 التهذيب وسمي له بكذا وسمي وافقه على المطلوب وسمي فعل شياً فسهل فيه والمباحة
 المساهلة وفيه سمح جاد وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل
 السماح في ترك ما يكره المسموح عنه فقله سماحة المعنى تركت أى وافقتك على مطلوبك
 وسهلت لك وجدت لك بطولك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لاسيما
 مع إضافة الصلح بحال دفعه له في ذلك قبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في امرأة اشترت من زوجها داراً ما سألها ما كان بيناها علمه من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له
 ادفعه لثلاثين وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب)
 نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلاً ثم استقال فيه وملك عند البائع بعد الأقالة
 فأدعى أنه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الأقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن
 هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والأقالة وقعت صحيحة ولو قد حدث العيب فيه
 بأقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وإن تعذر رد الباطل فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى فرساً قبضها فاعتبت عنده فمسأل الأقالة من البائع فأقاله غير عالم
 بالعيب هل له رد الأقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الأقالة وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان

مطلب يسع ما ليس عنده
 غير جائز

مطلب إذا قال البائع لم يكن
 المبيع عندي وقت البيع
 وعكس المشتري فالتقول
 للبائع والبيعة للمشتري
 مطلب اشترى ثمة تزيتون
 ببلغ معلوم على أنه كاد دفع
 جزءاً من تقام على البائع
 بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع
 عند رد المشتري له مدعيانه
 العيب فيه أقالة
 مطلب في أقالة البيع قبل
 قبض المشتري المبيع وفي
 ألفاظ تنعقد بها الأقالة

مطلب اشترت من زوجها
 داراً ما سألها ما كان
 البيع
 مطلب ادعى البائع بعد
 قبضه المبيع بحكم الأقالة
 أنه هلك بعيب حدث عند
 المشتري وأراد الرجوع
 بجميع الثمن
 مطلب أقال البائع المشتري
 من غير علمه بتعيب المبيع
 في يد المشتري

مطلب اذا اشترى الكرم
وأكل المشتري ثمرته ثم تقبلا
أو تقبلا بخلافه

مطلب استعمل المشتري
العبد ثم تقبلا

مطلب قرض المشاع جائز
مطلب تأجيل القرض غير
لازم
مطلب القرض لا يلزم
الرسول

العيب والله أعلم (سئل) فماذا أثر الشكر المبيع واستلمت المشتري ثمرته ثم تقبلا أو
تقبلا بخلافه المبيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحكم في الثمرة المستملكة (أجاب) لا تصح
قال في الخلاصة رجل يبيع من آخر كرمًا وسلمه إليه فأكل المشتري ثمرته ثم تقبلا لا تصح وفي
الاحتى والزائدة المنفصلة تنفع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وهو اداء المولد من المبيع
كالثمرة ومثل في كبر من الكتاب وفي الخامس والعشرين من جامع النصارى والمنفصلة المولدة
كولد ثم ونحوه تنفع الرد وكذا تنفع التسليم بغير أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة
التفاسخ علمت أن الثمرة كصاحبها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عبد استعمله
المشتري هل تصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتطيب له الغلة والله أعلم (سئل) في
زيد أقرض بكرًا نصف ثمرة كرم مشاع هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا
يمنع الشبوع فيندصرح في البحر ومشيخ الغفاري في كتاب الهبة بتقلا عن النهاية بأن قرض المشاع
جائز بالاجماع وعلمت عدم توقفه على القبض اذا التصرف فيه قبله يجوز على الأصح كإتلافه في
التأخر خاتمة عن التناوي والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القرض أم لا
(أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذا مات مرسدا هل
يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه مجرد تفسير ومعبر وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال
هذه والله أعلم

* (باب الربا) *

مطلب رجل مات وله ورثة
وبذمتهم مال لجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مسوغ ويريد المتولى أن
يرجع عليهم بذلك أو يمنع
سرف معلوم أحدهم
في الوقت لذلك

مطلب اشترى حنطة
في سنبلها بخنطة خالصة
مطلب أخذ منه دراهم على
ان يرجعها في كل شهر كذا
مطلب في وصي على أيتام
بأمر عقد مباحة من غير
وجه شرعي ثم أقر قبضه ثم
أنكر

مطلب يبرأ المدين بالدفع
الى الوصي حيث وجب
بعقده

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذمتهم مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بحيلة بما
تدفع الربا المخطور شرعًا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل لذلك أم لا وهل اذا كان لأحد هم
معلوم وظيفة فيه يسوغ له أن يمنع صرفه في ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولى الوقت ذلك اذا
هو رباح محض محترم بالكتاب والسنة واجماع الأئمة سوا فيه الوقت واليتم وغيرهما والوارد فيه من
عظيم الاثم وقبح الجرم لا يكاد يضبط ولا ولا يحصر ويحد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل
الرباخذ لا حرج للعرب ولا عبدة ممن أشبه الله تعالى فتأسه على منافع الوقت اذا كانت الدراهم
دراهم الوقت على القول بجواز وقفها فانه قد أساء في غاية المباشرة بحيث لا رائحة فيه
للمساواة لعدم صدق الحد في الربا وللهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمها في الملك أيضا
وقن انما منعناه في الملك لكونها أعراضا لا تقوم الا بالقدوم أما أخذ العشر قبائي عشر بالوجه
لثبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالنافع ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حنطة في سنبلها بعضها محصور
وبعضها غير محصور بخنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح لما حصره في البحر
ناقلا عن الخاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جمل مقدار الحنطة التي في سنبلها أو علم انها
مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الحاصل والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذي أخذ من
ذمية خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة ربحها فاستوفت منه ستة قروش
وفسفا وتطاسبه الا ان يقر شين زعمائها لزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها مرداد على رأس
مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها رباح فعملها رد بالاجماع بل والأئمة بل واجماع الأئمة
بل بالاجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام بأمر عقد مباحة مع ذمتين لهم

ثم اعترف بشي من ماله من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويطل انكاره القبض
أم لا وهل اذا دفعه اياه بغير معاملة يكون ربا يملك الرجوع فيه وله ما ان يتسببه
من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والأصل ان
الحقوق في مثل البيع والشراء تتعاقب بالعاقدة وقبض الثمن منه سواء كان قبل الخروج عن
الوصاية أو بعده كما سرح به في جامع الفصولين وغيره ويرى المديون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب
بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كذا في محافل المشتريين
ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محض مطلقا سواء كان
في مال اليتيم أو غيره لا لطلاق النصوص الواردة في تحريمه والعيب للنفاذ ولا عبرة عن شذفا
خالف النصوص مردودتها ولو تعلق قائلا بأ كلف السما والله أعلم (سئل) في صرف
التطع بالقرش الاسدية (أجاب) هو ربا محتمل لعدم الاذن بالقرش من رد البدلين
ووجوب التعيير لارتكاب المعصية التي أذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه
وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفعه القول قوله بيمينه لأن القول قول القرض ضينا
كان أو أؤمينا والله أعلم

(باب الاستحقاق)

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حوا كبر وقوفة رزقها وشجرها وقفا محكوما به
ياكل ثلثها لمدة سنتين ادعى الموقوف عليهم ما هو على كل من ثلثها فأجاب بأنهم يبيعونها له فهل
على تقدير أنهم يبيعونها له يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما به يبيعونه على الوجه
الشريعي ويضمن جسيم ما كاه من الغلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعابه أن ردها للوقف
فإن أتى حبسه القاضي حتى يرد عليه رد الغلة التي استلمها هو يرجع عليهم بعدها فمعه من الثمن
أن ثبت بالوجه الشريعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كراما قبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم
ظفر إلى قاض أنه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطلب الغلة التي أنفقها
المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع أن كانت قائمة أو قيمتها أن كانت هالكة وهل
القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن
جامع الفتاوى أنه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه
المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول أن أقر أنه تناول وأنكر بالكلية
فالقول قوله بيمينه لأنه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتمل إلى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر بغير ثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فدعى المتاج
عنده هل يكون هذا دافعا منه ولا يشترط حضور المستحق الغائب لبعده أم لا (أجاب) نعم تسمع
الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائبا على الظاهر والشبهة ويندفع المدعى بذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداولته الأيدي فاستحق بدنه الشاه المطلق أو بالتنازع
فطلب من بائعه ثمنه فبرهن بائعه أنه نفع عنده وعند بائعه هل يبطل الحكم الصادر بدنه الشاه
بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بيمينه البائع أنه نفع عنده وعند بائعه ويبطل الحكم السابق
بالاستحقاق لأن ذلك البدن والبائع الأول وفي دعوى المتنازعين بينة ذى اليد أولى
بالقبول للحكم به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيمينه من آخر بقاءه المشتري من آخر

مطلب في صرف التطع
بالقرش
مطلب اذا ثبت الوقف
وادعى واضع اليد شراءه من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما كل من
الغلة ويرجع عليهم بمادفع
من الثمن

مطلب اذا اشترى كرما
وتصرف فيه مدة ثم ظهر أنه
وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما أنفق
في عمارة الكرم من الغلة
مطلب استحققت الغلة من
يد المشتري فأراد الرجوع
على البائع فدعى البائع
عليه تناجها عنده مع غيبة
المستحق

مطلب استحق حصان من
المشتري ينتاج أو ملك
مطلق وحكم به ثم برهن بائعه
على تناجها عنده أو عند
بائعه

مطلب يبطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى التنازع بآيات البائع
أو بآيائه التنازع عنده

فاستحققت من يده بدوى السباح هل اذا اقام المستحق منه بيعة انما السباح بهيمة بائنه يطل
الحكم المستحق ومثله اذا اقام بائنه بيعة وكذلك اذا اقامها بائع بائنه أم لا (أجاب) نعم باقامة
البيعة من كل منهم يدل الحكم للمستحق والله أعلم (سئل) في رجل اعترق بقره فولدت عند
المشتري ثم استحققت من يده بالوجه النمرى وأخذ منه الماشية حتى هي وولدها هل للمشتري أن يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائنه بالثمن وقيمة الولد يوم
التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفوائد والزوائد ولا يأنه مغرور من جهة البائع فترجع
العهد إليه بضمان له في عقد الماشية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بعجلا
بأربعة قروش فصار ثوراً وازادت قيمته فظهر وأنه على غير وانه كان ودبيعة عند البائع فهل إذا
أخذ منه ملكه للمشتري أن يرجع على بائنه بالثمن وعما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع
على البائع إلا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن والحال عنده والله
أعلم (سئل) في عمرو اشترى من زيد بعيراً بثلاثة وعشرين اسدياً وباعه بعيراً بعشرين وتقابضا
ومات بعير العشرين عند المشتري زيد فدعى أخوه على عمرو أن الجمل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه
لم يأذن له ببيعه الاجمعة وثلاثين اسدياً وأنه يريد أخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه
أم لا والحكم اذا اقام بيعة على دعواه (أجاب) لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لابد له من بيعة
تتم رد دعاه والاصل ان المنصرف في البيع يكون ملكاً ولا يذبح اقراره بعد دانه فضولى أو وكيل
لانه ساعى في نقض ما تم من جهته فيرد دعياه وإذا اقام المدعى المذكور بيعة على دعواه استحق
ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بثلثين البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله أو كاري عليه لا طاب لمستحقه بآخرة عليه اذا نافع
المغصوب غير مضونة عندهما والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيد بيتاً بثمن معلوم من عمرو
فيه بناء ثم بعد مدة طأ به المستحق وأثناء لدى قاض واستخلصه من زيد إلا أن يزعم زيد أن له
الرجوع بالثمن وقيمة البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثمن وقيمة
البناء على البائع كما مرحت به علماً فاطبسة لكونه عزه وله قيمته فأما يوم تسلمه والله أعلم
(سئل) في رجلين تقابضا في ثورين فعرّف بدوى على أحدهما وأقام عليه بيعة وأخذ به بلا قضاء
قاض فافتك من يده بائعاً بعد جفاف ورد على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوره الذي
قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا يفسخ
البيع لان الاستحقاق يجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم

(باب السلم)

(سئل) في رجل اسلم آخر مئلة غلاماً لموافي جلود من جلود المئلة زعمه ما علموا ولكنه لم يبين الطول
والعرض وامتتنق به الجهالة ولا بقية شروط السلم من التحل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود وصرف غيرها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المسطور فاسد
وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المتبوض من الجلود على
رب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها يمينه وعلى المسلم اليه البيعة اذا الذي زيادة على ما يقول
رب السلم اذا القول قول المقايض ضميناً كان أو أميناً والله أعلم (سئل) في المسلم اليه اذا مات هل
يحل السلم فيه ويؤخذ من تركه ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا

مطلب اذا ولدت بقره في يد

المشتري ثم استحققت يرجع

على البائع بالثمن وقيمة الولد

مطلب اذا زادت قيمة المبيع

في يد المشتري ثم استحق

لا يرجع على البائع إلا بالثمن

مطلب عمر واشترى من زيد

بعيراً فادعى آخر على عمرو

أن الجمل الذي باعه زيد ملكه

ولم يأذن له ببيعه الا زيادة

عما باعه

مطلب اذا اشترى بيتاً وبني

فيه ثم استحق يرجع بالثمن

وقية البناء

مطلب تقايضا في ثورين

فاستحق أحدهما فافتك

المستحق الآخر ليرده على

المقايض ليأخذ ثوره

فامتنع

(أجاب) ثم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم إليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر
 قطن سلماوزن المسلم إليه الشاهمة فقتل رب السلم لأقبله إلا ساء وتركه فسرق هل يكون على
 الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي أعلم يقبله والله أعلم (سئل)
 أي حال أسلم بنافي زيت هل يجوز أن لا يجوز لأشتمل البدلين على أحد وصفي عليه الربا وهو
 الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين اللذين
 هما العملة للربا وقد اشتغلا عليه هذا كونهما موزونين فإن الزين موزون كما صرح به في الخبر
 والوزن موزون أيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس من السلم لحزمة النساء والله أعلم
 (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين رطلًا ممتزجاً بياض
 سدل الدولاب يستحق في نصب الميزان بطرادس الشام سبعة أثنين وستين بعد الاقف وأسلمهم
 أيضا خمسين قرشاً أسد في قرضاً يستحق وفاؤه في الموسم المرقوم وذلك في كنفالة فلان أستاذ القرية
 ملازمة هذا صورة مستطرفة في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل المزبور أم لا
 يصح واحدهم ما وهل إذا انفقر رب السلم والكفيل على أن يسطر مسداً وربان المسلم اليه في
 الحرير المذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعانة به على
 خلاصه من أهل القرية ثلثمائة من غير أن يكون مستقرضوا مسلماً إليه في الحقيقة بلزمت ذلك أم لا
 وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية التلجئة في ذلك وأنكر ألا تخر ذلك فأقام عليه بينة بذلك تقبل
 أم لا وهل إذا عجز عن إقامة البينة يستخاف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور وأولاهم
 استثناء بشرط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح إذ شرط صحة
 الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل
 وأما مسألة التلجئة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح به في
 الاختيار كثير من علماءنا قال قاضيان فان ادعى أحدهما ان البيع كان ثلثمائة وأنكر ألا تخر
 لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستخلف الآخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى
 قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصرح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكوا
 رجلا يلهم لمبلغاً على زيت في ذم جماعة فأسلم وأدعوا أنه لم يذكر فيه إلا الجبل أو غيره من
 شرطه وأدعى الوكيل استيفاء الشرط وهل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ولا يلزمهم
 (أجاب) القول قوله بيمينته ويلزمهم المسلم فيه لأنه يدعي الصحة وهم يدعون الفساد في مثله
 القول لم يدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنوا الرجل أن يسلم إليهم دراهم على زيت من
 الناس ففعل غيرأت بشرائطه هل يصح يطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب)
 لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له ففساد السلم بترك شرائطه وأما الذين أذنوا فله جواز
 التوكيل من جانب المسلم إليه كما صرح به في الخبر في الوكالة قبل سلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم
 فسد السلم أو صرح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة أرتال من
 الدبس إلى نزول المدينة هل يصح السلم ويؤهر المسلم إليه بدفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح
 السلم وكان قد دفع شيئاً من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منع
 الشار نقلا عن جواهر الفتاوى أنه لا يصح السلم في الدبس يعني وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه
 ليس من ذوات الامثال لان النارعات فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم إليه الارتد رأس
 مال السلم ويسترد بسبه بعينه ان كان باقيا والافقيته يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجبل ومن
 غير استيفاء الشرط فاسد
 فيجب على المسلم إليه رد
 رأس المال ويجب على رب
 السلم قيمة المشبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه
 يحل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه
 بعض السلم فيه الى رب السلم
 فقال لا أقبله الا تاماً وتركه
 فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن
 في الزين لان شرط صحته
 عدم اشتغال البدلين على
 أحد الوصفين

مطلب اذا أسلم في حرير
 الى نصب الميزان فالسلم
 فاسد الكفالة به غير صحيحة
 ولا يقبل دعوى التلجئة
 الابينة

مطلب القول لرب السلم
 في دعوى الاجل لا للمسلم
 اليه في انكاره

مطلب لا يطالب الوكيل
 ولا المسلم اليه بالمسلم فيه اذا
 فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في
 الدبس وإن اجتمعت شرائطه
 فيرد المسلم اليه رأس المال
 ويسترد الدبس ان قائماً
 والافقيته

مطلب دفع عمرو لا يد
دراهم اخير جهالة على شعير
فدفعها زيد لكر اخير جهالة
فأنفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت

في الذمة سلميا غير صحيح

مطلب أسلم لا خرفي

قطن سلميا فاسدا ثم اشترى

المسلم الميه ما بذمته من

المسلم فيه ثم باع رب السلم

بالثمن قطنيا

مطلب بيع المسلم فيه من

المسلم اليه لا يكون اقالة

مطلقا

مطلب يجب ضمان قيمة الرهن

بالمسلم فيه بالقيمة ما بلغت ان

لم يثبت ضياعه بالينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل

قبضه لا يصح مطلقا

مطلب اذ فسد السلم

يسترد المسلم اليه المسلم فيه

ويرد رأس المال

عمرو وراهم ليخرجهما على شبعير فدفعها زيد لكر ليخرجهما فخرج البعض وأنفق البعض على نفسه والآخر يقول زيد لكر قد وقفت عنك الشعر لعمرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعر أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال خدعة على أي حانة يمكن وانما يلزمه رد مثل ما استلمه من الدراهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قردا من الزيت بمن معين ثم جعل الثمن في قدر أرز يد من الزيت المبيع سلميا وعذج في الخجل دفع المسلم اليه المسلم الميثمن من الزيت على يرضع ذلك ثم لا يأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القرد المذكور أولا من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلميا فمطلب المشتري بالدراهم التي جعلت غنما لا غير ويرجع بمادفعه للبائع من الزيت والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلا مبلغا في قطن بقشرة وزامعيا سلميا فاسدا فخن الخجل لم يجد المسلم اليه قطنا فاشترى منها ما بذمته من القطن بمن دوجل رحن محضه ما عينا قطنا يبيع بعض المبلغ وسلمها لها وأثبت علمه البعض ونظا اليه به ثل لها ذلك أم ليس لها إلا رأس مال سلميا في الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمراة إلا رأس مال سلميا وما اشترته من القطن بالزها غنم فمدا صه بتدبر ما لها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو بأقل أو بأكتر سواء قبض الثمن أو بعضه أولا أما إذا اشترى برب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على بمن خال ونحوه فترده المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بمن خال فترده عليه البائع الثمن وردت عليه المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلميا في ستة جزار زيت ولم يذ كر ضمان شرائط السلم ورضح المسلم اليه على ذلك بشدقية فادعى رب السلم ضامعا عما الحكم (أجاب) السلم والحال خدعة فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه أو عنها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم نبوه في ذمته ويضمن المتهين الذي هو رب السلم قيمة الشدقية بالقيمة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود كصحها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذا لم يثبت ضياعه أو خاله ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قروشا في ثلاثين رطلا بالنسب اغز لا فلاحا الى ستة أشهر فلما مضت طالع الغزل بالغلز فاعسر فاشتراه المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قروشا ودفع له منها ثمانية أطال غزلا فأقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بثمانية وعشرين قروشا فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجني أو للمسلم اليه اتفاقا أو أمانته السلم الذي وقع أولا في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطاسة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح ثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما ألقن أنها استوفيت واذ لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وخواتمة والعشرون قروشا الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قروشا في مدحظة ولم يذ كر ما توقف علمه صحة السلم ولزم المسلم فيه هل له أن يسترده ويدفع له قروشه ان كان باقيا أو مثله ان كان معتدرا بدعيه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئا على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن ثابته استرداده ورد عليه

رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطاران سلبا رأس ماله خمسة قروش اشترى المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بمائة قروش وموجلة إلى سنة وقبضه ودفعه له عند محله بمائة ماله ويكيل له في ثاني عامه القنطار بدفع نصفه الباقي ثم طال به المثلن الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه بمائة ماله من الثمانية فقول له المدايب الثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما علم أم لا ونحوه النالجواب (أجاب) شراء المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار من بيع صحيح يمكن دفعه له بعينه بدفعه بمائة ماله من القنطار المدايب فيه غير صحيح لأن فيه شراء مباح بأقل مما باع قبل نقد المثلن وهو فاسد وبقيضه على هذا الوجه لم يكرب السلم بمثل لا لأن قبض المبيع في البيع الناسد باذن مالكه موجب للضمنان ان قيمته في قيمته وان مثله في مثله ونصف القنطار الثاني وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته في رجل السلم نصف قنطار وعليه النصف المضمون بمثل فان تقاصصا صح ووقت البراءة عن جميع المدايب ولا يطالب بكل مائة عهده وبيع المسلم اليه النصف القنطار آخر المثلن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد لم يمتد له الرب السلم ثمانية عن النصف الذي اشتراه أو لا ولم يمتد له الرب السلم له بخمسة عن النصف الذي اشتراه آخر الامر فاقصا ما قصا النصف النصف النصف في رجل السلم ثلاثة بطايب بها وجهه ما خذ هذه الاحكام أن المسلم فيه يكون يباعا عند القبض قال في الزيادات وأسلم مائة في كرم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرم خطبة بمائة درهم إلى سنة فقبضه فلما حل السلم أعطى ذلك الكرم ليجزى لانه اشترى مائة بأقل مما باع قبل نقد المثلن كما نقول في البحر عن فتح القدير مستلابة على ذلك وأما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يصرف تقاصصا وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قصاصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فغصبه قصاصا جاز اتهمى وهما وجب بقبض مضمون فان جعله قصاصا جاز وأما شراء المسلم اليه من رب السلم وعكسه فلا يشك شالته في جوازهما والله أعلم

«(كتاب الكفالة)»

(سئل) في دلال قال لا شر اشتريه ذاك كذا وان خسرت فعلى فاشترته فخر هل تصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران فمصدق في البرازية بأن لو قال يبيع فلا نا على ما أصابك من خسران فعلى لم يصب وقد ذكر في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلى ناقل عنها وأضله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل قال فخرت من حاكم سياسته وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج فمأخذ منك فعلى نعماله فأخذ منه ما لا يظلمه هل يصح ويلزم القائل أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم القائل وهي مسئلة المتون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى والله أعلم (سئل) في رجل له على جماعة من كاهن على دين مبلغ قرضاتهم به فقال له كبيرهم دينك عندي هل يكون كفلا فمطالبة أم لا (أجاب) نعم يكون كفلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندي للودبعة لكنه بقرينة الدين تكون كدالة وأشار إليه الزيلعي بقوله مطلقه يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمانا وقد صرح فاضيل بأن عند اذا استعملت في الدين يراد به الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة وحده والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه لا آخر ويبيع له كل غمرة فأعاره شرط اعلمه الرجوع بمائة كاه المرتين

مطلب لا يصح التزام الدلال الخسران للمشتري
مطلب قال المختش من الحاصكم أراد الخروج لا يخرج فمأخذ منك فعلى
مطلب اذا قال أحمد السديوني لزيد لساكن دينك عندي يكون كفلا به
مطلب استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه من آخر ويبيع له كل غمرة فأعاره شرط اعلمه الرجوع بمائة كاه المرتين

لرجوع عليه بهما كله المرتين منها فافا كله سنيين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع
عليه بما كله منها كإلزامه من مسائل الكفالة تأجيله وحول نحو ما ذاب لا على فلان فعلى وما غصب
فلان فعلى فافهم والله أعلم (سئل) في فاض اقترض من آخر دراهم وطلب المقرض منه كتيلا
فأحضر المقرض رجلا له وقال له هذا كتيلى فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس
الشريف وقبض المحصول فأنا كتيلى عنه فيما اقترضه فأت القاضى المقرض في أثناء الطريق
ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تقع الكفالة أم لا (أجاب) هذه المسئلة
وقع فيها الشراح الهداية بحال عظيم بسبب تعقيد في العبارة يطول الكلام عليه فتجس عنان
القلم عنه ونذكر ما نرى حبه فاضين ان في فتاواه وهو قوله ولو علق الكفالة بما عوشرط محض نحو
أن يقول اذا هبت الريح أو جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى الدار فانا كتيلى بنفسه لا يصير
كفيلة وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشرائط وان علق الكفالة بما عو سبب الحق أو سبب
لا يمكن التسليم شؤون يقول اذا قدم المطالب بالدفان كتيلى بنفسه فقدم فلان صار كفيلة
بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطا للزوم الكفالة وهذا شرط لازومها
دخول القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول ولم يوجب كيف يصح ان يلزمه المال
هذا الا يكون بحال من الاحوال فافهم والله أعلم (سئل) في صلح حاصله استأجر وقبل وانتم
وتعهد فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان عا هو مرتب على أعالى
القرية الفلانية عن المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا عن مال
سلطان ومشاورة وخلعة وغريبة وحق حطب ومال طنطور ومجدة وعيدية وخيدية مبلغا
قدره ألفا قرش وثمانمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثمانمائة والباقى وهو ألفان
يدفعانها في ثمانية أشهر من غرة ربيع الثانى الى ختام ذى القعدة كل شهر ما تنقرش وخسون
استجارا وقبلوا وتعهدوا التزاما صحيجات شرعيات ومقبولات شرعا وصداقهما على ذلك فلان
وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولا شرعا ثم بعد تمام ذلك تسلم الملتزمان المذكوران من
حبس فلان وفلان الملتزمين ما شئى القرية فلانا وفلانا المسجونين على المال المذكور تسلمنا
شرعا وكفل كل من الملتزمين صاحبه في أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كدالة شرعية وثبت
ذلك لدى الحاكم الشرعى الموقع خطه أعلاه وحكمه عوجبه حكما شرعيا فهل ماتضمه هذا الصلح
صحح شرعا سالم من الخلل بعدل به شرعا فصح استجارا المستأجر بن وقبولهما والتزامهما المعدر
في الصلح باستأجر والتزم وقبل وتعهد عا هو مرتب على أعالى القرية الفلانية عن المال العتيق
وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاورة الخ ام لا (أجاب) لا شبهة في خال الصلح
المذكور وعدم حجبته اذ قوله استأجر وقبل والتزم وتعهد عا هو مرتب على أعالى القرية عن
المال العتيق الخ أفعال واقعة على ما هو مرتب على أعالى القرية وما هو كذلك فاسد باجماع
العقلاء اذا استجارا ما هو كذلك لا يعتقل وقبوله كذلك وتعهدوا التزاما اذ الكفالة بما لا شئت
لغى الذمة غير صحيج في أصح القولين فكيف عا لأصل له شرعا من مجدة وعيدية وخيدية وخمس
قال في فتح القدر وأما التوائب فان أريد بها ما يكون بحق ككبرى النهر المشتركة والعمامة وأجرة
المارس للصعلة الذى يسمى في ديار مصر الخفير والموظف لتجهيز الجيش في حق فداء الاسرى اذا
لم يكن في بيت المال شئ وغيرهما ما هو بحق فالكفالة تجازة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم
ومسلم بايجاب طاعة والى الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أول زمه ولا شئ فيه وان

مطلب في تعليق الكفالة
بالشرط

مطلب فيما تصح به الكفالة
وما لا تصح كالحايات
والنواب وغيرها

أريدكم ما ليس بحق كالحجبات الموظفة على الناس في زمان بلاد فارس على الخباط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنها ظلم واختلف المشايخ في صحة الكفالة بها فقيل تصح إذا عبرت في صحة الكفالة وجود المطالبة إما بحق أو باطل ولهذا اثنان من توفى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور ويقتضى أن كل من قال إن الكفالة في الدين منع حجتها عنها ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بحجتها أي: يكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقاً ومن قيل إلى الصحة الإمام البرزقي يريد بغير الاسلام أمناً وهو صدر الاسلام فأي صحة الكفالة لهم انتهى وفي الخلاصة نقلاً عن مجموع النوازل طمع الوالي أن يأكل منهم شيئاً غير حق فاحتق بعضهم وظهر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجد عدم الوالي لا تطلعوه وعلينا وما أصابكم فهو علينا بالاحصص فلواخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الحجابة وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الحجبات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا أن نفاذ الاسلام وجعاً فلو اوضح وجعوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكمم يعني في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الأفضل للإنسان أن يسأوى أهل محله في إعطاء النسابة قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لأنه اعانة على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فأكثر النوائب تؤخذ ظالماً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وإن أراد إعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وبئال المعطى النواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال بإشافي بكلمة الإصلاح والإيضاح بأن الفتوى على الصحة مما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت أنه غير مسلم ولا برهان فان قلت إن الشيخ زين ابن فحيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في إيضاح الإصلاح والفتوى على الصحة فجعل عليه لقوله وظاهر كلامهم الحال أن ظاهر كلامهم مخالفة لما صرح به في الخلاصة والبرازية أنه قول العامة والعلة أنه أن الظلم يجب إعداده ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعته نقلاً عن العبادية والأسير إذا قال لغيره خلصني فدفع الماسور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةين وقال صاحب المحط لا يرجع هذا هو الأصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الإصلاح فان قلت قال قاض بخان وأن كفل عن رجل بالحجبات اختلفوا فيه والصحيح أنها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحط هذا هو الأصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماء ناباً بأنها تصح الكفالة بها قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الإمام كل سنة من ماله على ما راجح المقتضى وهو الذي يقسمه الإمام من غلة الأرض لأنه غير واجب في الذمة كذا في العمى وغيره وظاهره أن المعتقد الإطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنفية وغيره قال في البحر أطلقه فشهد الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لأنه لم يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متواترة وشروط فتاوى هذا وأما الصلح المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاين ولا يلتفت إليه شرعاً والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالي وجبهما فقال أحدهما لا آخر خلصت من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصحه على ونصحه علمت ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع على في البرازية قال لرجل خلصت من مصادره الوالي أو قال الأسير ذلك قبل لا يرجع فيها أبداً

مطلب صادر الوالي رجلاً
فقال لا آخر خلصت من
مصادره تصح ويرجع عليه
بمدافع

مطلب الكفيل بالنفس يبرأ
بموت المكفول به
مطلب ان كان غصب بمقتك
فأناضامن

مطلب مهمما أخذ منك فعلى

مطلب اذا ثبت أنهم ما ضمنا
له ذمة فلان يؤخذان به

مطلب فى ألفاظ تصح
الكفالة بها ولا يبرأ الكفيل
بالنفس الا اذا سلم المكفول
به فى مجلس يمكن تخصيمته
فيه

مطلب مات عن ذكـ وور
واناث وقد كفل مهر زوجة
أحد اولاده ثم ماتت إحدى

البنات عن زوجها وعن
ذكر ثم عوسا وزوجة الابن
المكفول لها كما يقتضى
الكفالة وقضى بذلك ثم
أراد زوج الميثة ابطال ذلك

مطلب اذا كفل مهر زوجة
ابنه ثم مات يؤخذ من تركته

مطلب قال رئيس المركب
وبعض من معه الباقين مهمما
أخذلكم فعلينا

شرط الرجوع وقيل فى الاسير يرجع بلا شرط لافى المصادرة والامام السرخسى على أنه يرجع
فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومنه لى كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فى
كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) فى قروى
نزل به ضيف فعذب بهيمة جاره فاتهم الضيف بهم افاقى الى المضيف وقال له ان فلا ناضيفت غصب
بهمى الثلاثة فقال له ان كان غصب بهميتك فأناضامن فظفر غصب فلان اهاهل على المضيف
ضمائمهم أم لا (أجاب) نعم عليه ضمائمها وهو رد هان كنت باقية أو قديمة ان كانت هالكه كما
صرحت به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) فى رجل اتهم بآخر بسرقة بقره فأنكر
فذهب فتحسس فراه عند قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا وصلها المناوباع البعض
لنا والبعض تركه عند ناويدة فخرج اليه وطالبه بقره فليده فقال اذهب أنت اليهم ومهدا
أخذوا منك فعلى فتعطل وأخذوا منه ما لا يجبروا كراهاهل يضمن ما أخذوا منه أم لا (أجاب)
نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه بقوله مهمما أخذوه ومن مالاً فعلى صرحوا به فى الكتب
والدالات والله أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخرين أنهم ما ضمنا له ما تعاق برميته فلان بذنه
بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما بالوجه الشرعى يؤخذان به أم لا (أجاب) نعم
يؤخذان به ويجب ان فيه فقد صرح علماءنا بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل فى الطلب
والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم (سئل) فى رجل قال لآخر كفلت لك فلانا أو
ضممته أو ضمانيه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال واذا كانت كفالة نفس
هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل له حيث يمكنه تخصيمته ولو فى غير مجلس القاضى (أجاب)
هى كفالة النفس ويبرأ بتسليمه له حيث أمكنه تخصيمته ولو فى غير مجلس القاضى ان لم يشترط
تسليمه فيه والله أعلم (سئل) فى رجل وفى عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها ماتت
احداهن عن زوج وعن ذكر وراكمة مستغربة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقتها ما وزوجة
ابنه لكفالة المهر باغير ابنه كراما وقضى القاضى به هل زوج الميثة ابطال قضاء القاضى بذلك
مع استيفاء شرائط أم لا (أجاب) لا تقدير على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
لشرائطه الشرعية وقد تقرر فى الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير
أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على المكفول عنه
كما صرح به فى البحر وغيره والله أعلم (سئل) فى رجل كفل مهر زوجة ابنه ومات الاب هل يؤخذ
من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم
(سئل) فى سفينة رئيسها نصرانى حمل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج وأقبل
عليهم فى البحر غلوا به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم بهم على البر
وكان متيسر القربة من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذلكم هؤلاء
فضمانه علينا فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعرضوا الاموالهم هل
يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون
عنه معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين فى السفينة ولا خلاف عندنا فى صحة
هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لآخر
اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فأناضامن وأخذ مالك صح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا
فى جامع التصولين وراى الفتاوى يظهر الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدورى

وأما ما سئلنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر حنفلة الى دخول
الحرث بن سفيان آخر فظهر فساد المبيع بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا
(أجاب) بظهره وفساد المبيع يظهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان
موجودا ورتبه ان كان هالكاً ومستهلكاً لثغته فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال ذهب بها الى مصر
بجمعه وولات لآخر باجرة معلومة عنت للجمال على صاحب الجمال ودفع له جارا ركبته عارية فلما
حل بمصر مرض الجار وبجزع من السبى وخرجت التافله وان ترك الجار وخرج معها حصل ضرر
كل للجهة والجمال فلما خرج أو دعه عند ثغته بحنفلة ويقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصيل
أخبره فاستشاط غيظا فكنه له آخر فيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير
صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو يختلف هنا لان المستأجر غير مضمون
لهذا العذر الذي ذكر على الجار والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفلا دابة قتل على عاقلة القاتل
هل تصح كذا التسمي وبطالون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدابة كما سرح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والتسارخية نقلا عن الظهيرية فلا يطالبون به لعدم صحته والله أعلم

مطلب اذا كفل عن المبيع
يعاقب فساد الكفالة فاسدة

مطلب الكفالة بالمستأجر
غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدابة غير
صحيحة

* (كتاب الحوالة) *

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته البالغة
فأحال الاخ المذكور أباز وجمته مهرها على زوج أخته ليستوفي الأب من مهر الأخت مهر بته
بغير إذن من الزوجين فاستمر في الأب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ وأخته عن صحبه
ومات الأب الجمال أيضا فهل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للأب هل للدافع
الرجوع في تركه الأب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطله وللعمل عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائما أو بغيره في القيمي ومثل في المثلي ان كان مستهلكا في تركه القابض
والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشروط تعجيل الاجرة فأحال
بها مستأجرا في الوقف فقبضها ثم نقضت الاجرة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض
(أجاب) يرجع الجمال عليه بما أدى للمعطل على الخيل لاعلى المحتال والحال هذه والله أعلم
(سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة اذ لا مال للوقف فعمر المستأجر باذن
المتولى وأحال على مستأجر حوائث الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة
المتولى بمصارف وجبته اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في الجرعن القنية
ومثل في الحاوي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أدت لك في عمارتها فعمرها باذنه
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تنفذ لانه لا ينسب الى ساكت قول والله أعلم (سئل) في
المحتال اذا نوى من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل أو فتونا ولكم الشواب الجزيل
(أجاب) نعم له الرجوع على الخيل الذي هو في ابتداء الدين اصيل لانه انما رضى بهذا النقل
بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دالة المقال وقد
فانه ذلك فيرجع عليه بما هالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله على رجل
وقبل الحوالة ومات المحتال عليه وعليه دين لا تفي تركته بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب)
المحتال اسوة لغرماء المحتال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على الخيل لانه قد نوى والله أعلم

مطلب رجل عليه مهر
لزوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أباز وجمته مهرها على
زوج أخته

مطلب يرجع المحتال عليه
بما أدى للعمال على الخيل

مطلب اذا عزم المستأجر
باذن الناظر صرح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت
المحتال عليه قبولا لحوالة

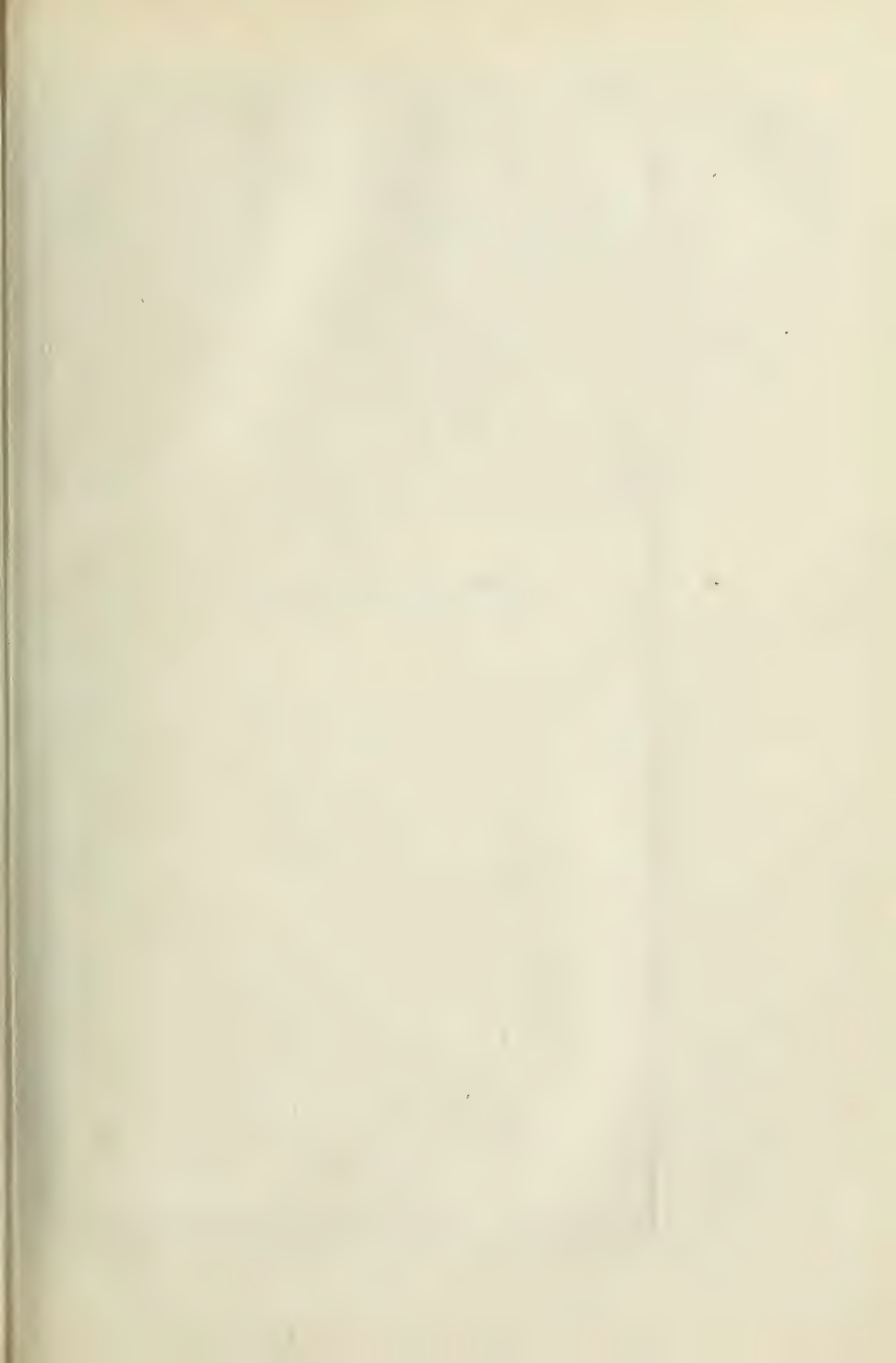
مطلب اذا نوى المحتال
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

مطلب المحتال اسوة لغرماء
المحتال عليه

مطلبه أقام المدعى عليه
بينة على المدعى أنى أحلتك
بالدين على فلان الغائب
وهو منكرفاء الغائب
ولم يعد البينة ثانياً في وجهه
مطلب اشترى حماراً بمن
فاحال البائع عليه آخر بمنه
فقبل المشتري الحوالة ان
أعجب الحماراً بويه

(سئل) في رجل أَدعى على آخر دين هو ممنوع مبيع فاجابه بانى أحلتك به على فلان الغائب
فقال المدعى لم أتبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضته
الى الاجتماع بالغائب ومخاضته هل يلزم المدعى تعزيراً أو إعانة بذلك أم لا وإذا حضر
الغائب وبخدد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على المجبل أم لا (أجاب) لا يلزم
المدعى إعانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وبخدد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم
يعد المدعى البينة رجع المدعى على المدعى عليه لانه قد نوى بسبب ذلك على
الحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوى ألح عليه بطلبه
فباع له رجل بهيمة وأحال البدوى عليه بمنه فقبل الحوالة
قائلاً ان أعجب أبوى الحمار فلم يعجب بما ورده على
بائعهم هل للبدوى طلب عليه ام لا (أجاب)
لا طاب للبدوى عليه والحال
هذه لمطالان الحوالة
بفسق الشرط
والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله كتاب أدب القاضى



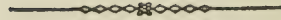


* (فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية) *

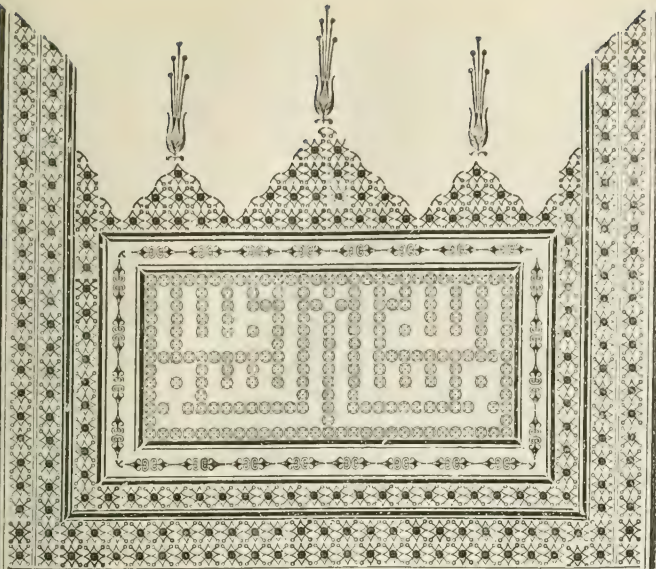
صفحة	صفحة
١٦٣ كتاب المزارعة	٢ كتاب أدب القاضي
١٧٢ كتاب المساقاة	١٦ كتاب القاضي الى القاضي
١٧٥ كتاب الذبايح	١٦ باب التحكيم
١٧٦ كتاب الاضيعة	١٦ باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦ كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤ كتاب الشهادات
١٨٥ كتاب احياء الموات	٣٦ كتاب الوكالة
١٨٥ فصل في مسائل الشرب	٤٧ كتاب الدعوى
١٨٨ كتاب الصيد	٩٣ كتاب الاقرار
١٨٩ كتاب الرهن	١٠١ كتاب الصلح
١٩٤ كتاب الجنابات	١٠٥ كتاب المضاربة
١٩٧ كتاب الديات	١٠٥ كتاب الوديعة
٢٠٠ باب ما يحدده الرجل في الطريق	١٠٩ كتاب العارية
٢٠١ فصل في الحائض المسائل	١١٠ كتاب الهبة
٢٠٢ فصل في الحيض والطرق وما يضرر به الجار	١١٣ كتاب الاجارة
٢٠٥ باب جنابة البهيمه والجنابة عليها	١٢٩ باب ضمان الاجير
٢٠٨ باب جنابة المملوك	١٤٢ كتاب الولاء
٢٠٨ باب القسامة	١٤٢ كتاب الاكراه
٢١٤ كتاب المعاقل	١٤٤ كتاب الحجر
٢١٦ كتاب الوصايا	١٤٦ كتاب المأذون
٢٢٥ كتاب الخنثى	١٤٦ كتاب الغصب
٢٢٩ مسائل شتى	١٥٢ فصل في السعاية والاعونة
٢٤٠ كتاب الفرائض	١٥٣ كتاب الشفعة
	١٥٧ كتاب القسمة

* (تمت) *

(الجزء الثاني)
من كتاب القفاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبى
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
أمين
٢



(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولا ق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب أدب القاضي) *

(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حقيق ربيعة لاهراً وحكمه به لها حاكم مستوفياً شرائطه الشرعية ومنع المدعى عنها مشرعاً ومات والآن ابنه يدعى دعوى أبيه بعينها فبسه ولا رجة له شرعاً للفتة شرط الواقف هل ينفع من معارضته أم لا حيث لا وجه لدعواه شرعاً (أجاب) نعم يمنع شرعاً قال الحسام الشهيد في شرح أدب القاضي وينبغي للقاضي أن ينفذ قضاء القضاة التي ترفع إليه ويحكم بها وقال إذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع إلى قاض آخر يرى خلاف ذلك فإنه ينفذ هذه القضية ويضيقها حتى لو قضى بإبطالها ونقضها ثم رفع إلى قاض آخر فإن هذا القاضي الثالث ينفذ قضاء الأول ويبطل قضاء الثاني لأن قضاء الأول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذاً بالإجماع فكان الثاني بقضائه مبطلاً للاول ومخالفاً للإجماع ومخالفة الإجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثالث أن يبطلها وينقضها وإن كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الأمر استقبالا في الحوادث التي ترفع إليه اهـ (أقول) هذا في المختلف فيه فبالإجماع عليه والله أعلم (سئل) في حكم القاضي إذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحاصل على ذلك المذوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه بعد انبائه واستئنافه شرائطه وأحكامه سواء كان متفقاً عليه أو مختلفاً فيه بخلاف في محل يسوغ فيه الاجتهاد أما في المتفق عليه فظاهر لا توقف فيه الاقحام وأما في المختلف فيه فلا نهى بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا لما اجتمعت عليه الأمة وانفتحت عليه الأئمة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب في وقف ثبت لدى قاض ربيعة لاهراً فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل ينفع من ذلك

مطلب إذا رفع إليه حكم قاض امضاه

مطلب إذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع إلى ثالث ينفذ الثالث قضاء الاول

مطلب القضاء في موضع الاجتهاد نافذاً بالإجماع

مطلب حكم القاضي إذا كان بعد دعوى صحيحة

لا يجوز نقضه سواء كان متفقاً عليه أو مختلفاً فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أكرم دين شرعي وسكن في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي أن يسقط عليه ما أكرم به دينه بغير حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يحل سبيله بغير حضور خصمه قال في الحاشية وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرج من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا وينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البيئة وأما مسئلة التقسيط إذا طلبه الخصم وكان معتلا وفضل عنه وعن نفقة عماله شي يصرفه الى دينه حاصله ان الغريم يأخذ فضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس بدين هو غنم مبيع إذا سأل عنه القاضي فأخبر هل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه وإذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتبها أو غايبا ولم يكن الدين من مال وقف (أجاب) نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع عدم النظرة الى الميسرة مع كونه ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما إذا كان فقر المدون وأفلاسه ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا وقبل البيئة على أفلاسه ويحلى سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل بعدم موسر بما لا بد له منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعنى المدون مشكلا أما إذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا وقبل البيئة على الأفلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسره من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا نعرف له مالا سكنى ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في الحال منازعة وأما إذا كانت منازعة بين الطالب والمدون بأن قال الطالب انه موسر وقال المدون انه معسر لا بد من اقامة البيئة فإن شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فإن الأعصار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نية على هذا الشيخ حسام الدين السغناقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا بما لا بد له منه وقد بينوا ذلك في كتاب الجفر فلا يعد بثبابة التي لا بد منها غنيا ويترسله دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا امتنع المدون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال ان له مالا يمكنه الوفاء منه الا انه متردد ومتعنت في بقائه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه لضييق عليه الا فرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاقه أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤيد حبسه الى أن يبيع نفسه وأما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقولهما يبق كل في الاختيار وغيره يبيع العقار كبيع المفقول على الصحيح كما فصله الشيخ قاسم قالوا على قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي وإذا أمكنه الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفى ببعض ثمنه الدين أو بعضه ويستترى له ما هو دونه قالوا ويبيع مالا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البلد في الصيف والتطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر افينبغي له أن ينظر للمدين كما

مطلب اذا حبس بدين
وظهر للقاضي انه لا مال له
له اطلاقه من غير حضور
خصمه بعد اخذ كفيلا
بنفسه

مطلب اذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والاعصار
لا بد من اقامة البيئة

مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المدون

مطلب اذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلقه من غير
كفيل

مطلب يقبل القاضي البيئة
على الأفلاس

مطلب يسئل عن المفلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة اذا لم يكن في الحال
منازعة والا اشترط

مطلب الشهادة على الأعصار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة

مطلب لا يعد التفرغ غنيا
بثبابة وكذلك بمنزله

مطلب في مدون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه الا انه متعنت متردد يبد

حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما ويقولهما يبق ولا
فرق بين العقار والمفقول

مطلب اذا أمكن المدون
الاجتزاء بدون ثبابة التي
يلبسها يبيعها القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مالا يحتاج اليه في الحال

يختار للدائن فيبيع ما كان أنظر له وأما طين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى ان بعض القضاة
فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضرب لانه زيادة على الحبس وفي البحر قال به
الامام الارسايدى وقال القاضى الرأى فيه الى القاضى والحاصل أنه ليس مذهبنا
والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا تحرقه وهو عسر غتر أنه مالا في بلاد الفرنج
التي هي دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد ميسرا به فيؤيد بحبه أم لا فيجنى سبيله الى ميسرة
اما وصوله اليه أو بطرق وما آخر عمله (أجاب) لا يعد ميسرا بذلك ويجنى سبيله في الخلاصة
والبرازية وكفى بمن الكتب واللفظ للكاتبين المذكورين فان كان للحبس مال يملأه أخرى
يطلقه بكفيل وفي الجرو ظاهرا كلامهم أن القاضى لا يحبس المدين اذا علم أن له مالا غائبا وفي
انتع الوسائل ذكر في الهداية قال واذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريمه
لم يجعل حبسه وأمره يدفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره أما اذا ثبت باليمين حبسه كائنت
هـ والله أعلم (سئل) في أمين القاضى الذى نصبه لضبط مال الميت الوارث الغائب والقاصر
هل حكمه حكم القاضى فيما عدا ما استأذنه صاحب الاشياء حتى في نقى اليمين عنه أم لا (أجاب)
المراد بالأمين المذكور الذى لا تلحقه العهدة الذى قال له القاضى جعلتك آمينا يبيع هذا الشيء
لا الذى نصبه لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعهد ما يلحق البائع في البيع عند
الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضى في عدم حقوق العهدة والاول ذلك
بانه لو لم يمتد له امتنع الناس من تقلد القضاء وحكم أمينة حكمه في ذلك في الكنز وغيره ولو باع
القاضى أو أمينة عبد للغرماء وأخذ المال فضاغ واستحق العبد لم يضمن هـ قال في البحر
البائع الثمن للمشتري لان القاضى قائم مقام الخلقة وهو لاثمان علمه فلا ضمان على القاضى
وأمين القاضى كالقاضى ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن العبد لو باع منه قبل
التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح والى أن أمينة لو قال بعث وقبضت الثمن وقبضت
انغريم صدق بلا عين وعهدة الحاقا بالقاضى كذا في شرح التلخيص ثم قال يقبل قوله في اليمين
والنكول أى في تحاميف المخدرة بعد قوله فعلى هذا المستخلف ليس بأمانة والاقبل قوله في اليمين
والنكول وحده والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته التى عقد له نكاحها وكنىها ولم يكن
وليافي النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والاصابة ثلاث طلاقات متفرقات فادعى وكيلها
على الزوج المذكور مهر المثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعى المذهب لفساد
النكاح بسبب كونه بغيرولى شرعى وبطالته بذلك وسأل عنه ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف
بكونه بغيرولى وبدون مهر المثل وانه صحيح على مذهب أبي حنيفة وأنه لا يلزمه سوى المسمى لخصته
على المذهب المذكور ولم يكن حكمه بخصته كما شرعى يرى بخصته وسأل كل من المتداعيين من
الحاكم الشافعى أن يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكمه بطلان النكاح وجوب مهر
المثل بالوطء وبطلان الطلاقات الثلاث حكما مستوفيا شرائطه الشرعية فهل ينفذ حكم القاضى
الشافعى بذلك ويلزمه مهر المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليها من غير تحليل واذ ارفع ذلك الى
حاكم حنفى يحضه ولا يحل له نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه
من القضاة امتناعه لانه يجهل فيه في كثير من الكتب ومنها العدة ومجموع النوازل للقاضى
أن يبعث للشافعى أن يبطل نكاحا عقده بشهادة الفسقة والحنفى أن يفعل ذلك وهى مسئلة
الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولى لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم

مطلب طين الباب على
الحبوس لا يجوز كما لا يجوز
الضرب
مطلب اذا كان للحبس
مال ببلدة أخرى لا يعد به
موسرا ويحل القاضى سبيله
مطلب لا يحبس القاضى
المدين ان علم انه مالا
غائبا
مطلب اذا نصب القاضى
أمينا لضبط مال الميت
للوارث الغائب والقاصر
لا يكون كالقاضى الا اذا قال
له جعلتك آمينا الخ
مطلب اذا زوجها وكيلها
وهو غيرولى بدون مهر المثل
ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول
بها فطلب من الزوج مهر
المثل عند قاض شافعى
فقضى بذلك لعدم صحة
النكاح عنده ليس للحنفى
نقضه

بعضته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وفيها رويت إلى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالحنة
 جاز وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشريعة إذا قضى
 القاضي ورفع حكمه إلى قاض آخر يجب عليه إضراره الآن أن يكون مخالفا للكتاب أو السنة
 أو الإجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) في معسر
 لا يملك المهر عقد نكاحه على امرأة معسرة أيتها إتمام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بهامن
 الاعسار وعدم القدرة واليسار هل إذا فسخ الحاكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك نفذ ولا
 يقدر قاض على إبطال فسخه والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينفذ ولا ينقض حكمه ففي فتاوى
 قارئ الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها أسافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت
 فسخ نكاحها بذلك وأقام بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي
 أن تزوجه أو إذا حضر الأول ما حكمه أجاب إذا أقامت بينة عند القاضي أن الزوج غاب عنها ولم
 يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على
 الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا وإيمان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى
 القول بنفاذ يسوغ للحنفي أن تزوجه من الغير بعد انقضاء العدة وإذا حضر الزوج وأقام بينة
 على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والينة الأولى ترجح بالقضاء فلا يطل
 بالثانية اهـ وقوله بعد انقضاء عدتها في المدخول بها أم غير المدخول بها فلا عدة عليها ومثل
 هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضى شافعي
 المذهب على غائب فمادت الضرورة اليه من نحو طلاق هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ في
 أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كفي الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأة غاب
 عنها زوجها مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة بلا نفقة ولا مال له حاضر في المصر فعت أمرها
 إلى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر
 في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى تقدير هاهل هي عدة طلاق أو موت وهل للقاضي
 الحنفي تعرض لمصدر من النائب الشافعي بتنفيذ أو ينقض حيث لم يترافع إليه فيه خصمان
 (أجاب) قد اضطرب كلام علمائنا في مسئلة الحكم على الغائب وله وأرأوهم وبينهم ولم
 يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الخروج بلا اضطراب ولا إشكال فالذي ينبغي أن
 يحتاط ويأمل ويلاحظ الخرج والضرورات فأنها نتائج المحظورات فما بال في الشافعي اجتهد
 مجتهد أجمع الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده وورعه وهو محمد بن إدريس الشافعي رضي
 الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فإذا علم ذلك وعلم الحلق النساء من الضرر
 والمشقة بغيبه أزواجهن كمسئلة هذه المرأة فعلى المفتي وإن كان حنفيا أن يفتي بجواز الفسخ
 الصادر من القاضي وإن كان نائبا لأن حكمه حكم الأصل وعليه إعادة الطلاق بلا شك لأنه
 حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وإس محكم بموت الغائب وليس لتقاض من
 القضاة نقضه أي نقض حكم النائب الشافعي والله أعلم (سئل) في امرأة أتت بزوجها
 وتركها خالصة من الفراش والنفقة والكسوة والمعاش وأدت بها الضرورات والخن لعدم
 النفقة والكسوة والسكن ولا يتيسر لها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة
 فرفعت أمرها إلى القاضي الشافعي وقتني بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفيا لشرائطه هل
 ينفذ قضاؤه ولا يجوز نقضه وإبطاله لو افقته لمذهبه ووقعه في محل الضرر ومواضعه أم لا

مطلب إذا فسخ قاض النكاح
 لعسرة الزوج لا ينقض الخ

مطلب ينفذ قضاء شافعي
 المذهب على غائب فمادت
 إليه الضرورة من نحو طلاق
 ولا ينقض
 مطلب في غاب عن زوجها
 مدة طويلة فرفعت الأمر
 إلى نائب شافعي ففسخ
 النكاح ليس للقاضي الحنفي
 نقضه ولا للمفتي الحنفي أن
 يفتي بخلافه

مطلب في امرأة تركها زوجها
 خالصة من الفراش والنفقة
 فرفعت أمرها إلى شافعي
 فقضى بالفرقة ليس للحنفي
 نقضه

(أجاب) نعم سئل لكان الضرورة والخرج وقد أفتى به من يعتد به من علماء المال رأى من واضع
الخرج بما يلحقها من المشقة والضيق وعدم تسير الاستدانة في زمانها الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز
والحال هذه التعرض له بإبطال لما في إبطاله من الأضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل)
فيما إذا حكم القاضي بجمع الشفع عن الشفعة بسقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها
الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلاموجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند
الحكم إلى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب ننزله ولا ينقض ومسئلة القضاء في المجتهد
فيه معلومة وهي أنه إذا كان مجتهداً نفذ وان لم يكن مجتهداً وعلم محل الخلاف فكذا في الأصح
مالم بشرط عليه السلطان أن يحكم بالحق من مذهب أي حنفية رحمه الله تعالى فإذا شرطه
لا ينفذه من أحكامه الاما وافق الصحيح لأنه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله
تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة
من الدعوى هل يسقط ذلك أم لا (أجاب) لا يسترد ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للممنوع
بعد المنع جاز وكذا لو ولي غيره وأطلق له ذلك يجري على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات
السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيه ولم ينعه بل أطلق قائلًا وليت لتقضي بين الناس جازله
سماع كل دعوى إذا أفتى المذعي بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن
القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص
وإذا عمم به تعمم والقضاء يختص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المذعي
والمذعي عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به
لا تعلق للمدة اعين به فإذا قال منعي السلطان عن سماعها لا ينازع في ذلك وإذا قال أطلق لي
سماعها كان القول قوله ما لم ينبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه خصمه
فبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيسمع عنه حكمه حكم الرعية في ذلك فإذا تأخر بالمنع
من عدل أو كاتب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم
أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال
والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية إقليم من بعض أقاليم ممالك الاسلامية
فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الإقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام
ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولأمن هذا القبيل لأن
هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى كصف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في الزمة
غير معلومة على أن ما يحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون حصصاً للقاضي فهذا
التحصيل يكون من قبيل الرشوة فلا تصح نيابته والحال هذه ولا يستند قضاياه أو يكون من قبيل
الاجرة في نظير كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذه ذلك المبلغ إذا كان أجر المثل حيث
جوزته الفقهاء إذ لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الأخذ قبل العمل وعلى عمل الغريقان
هذا الغير لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ
أموالهم بحجة الحكومة فلذلك رضى بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنا والله لا نولي على هذا العمل من سأل ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب
على ولي الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور وجر مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على
علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب

مطلب إذا حكم القاضي
بجمع الشفع لتخلف شرط
لا يجوز تنقيحه
مطلب إذا شرط عليه
السلطان أن يحكم بالحق
من مذهب أي حنفية ليس
له الحكم بخلافه
مطلب إذا منع السلطان
قضائه عن سماع الدعوى
بعد خمس عشرة سنة لا يسقط
ذلك
مطلب إذا قيد السلطان
للقضاة ثم مات وولي غيره
وأطلق جاز
مطلب القضاء يختص
بالزمان الخ
مطلب إذا اختلف المذعي
والمذعي عليه في منع القاضي
عن سماع هذه الدعوى
فالمرجع القاضي إذا أقام
المذعي عليه بيينة بعد الحكم
عليه بالمنع فحينئذ يكون
الحكم بإطلاق الخ
مطلب إذا أفتى القاضي خبر
بالمنع من عدل الخ عمل به
مطلب في قاض وولي على
إقليم فاشترى منه رجل
حكومة بعض نواحي ذلك
الإقليم هل يستند قضاؤه أم لا

ليدينه للناس ولا يكتونه التنبيه على حرسه ما ذكره والعرض الى السلطان أي بالله تعالى به
الذين قاله إذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فإنهم يقيمون عليه
وبرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلان يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين
وتهاون بالشرع المجدى باتخاذ حكومة الشرع ثم كالتحصيل حطام الدنيا وسبيل التسلط
على الرعايا أولى فان سكت العلماء وخيار الناس وعامة من عن مثل ذلك المنكر هل يكونون
تاركين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأتون كالهم أم لهم مخلص لوجه السكوت في مثل
هذه الداحية الكبرى والبليّة العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تحمل مجلد اخضا وهيأت
ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن
هذه المسئلة الكفائية اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر إذا شرب
الخمر فترع عليه أقر بأؤه الدراهم كفر واوكذالوقالوا مبارك باد وعلى هذا إذا أخذ أحد المكس
والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسراى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
مال معلوم احتسابهما أغنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بواعلى بابيه بولات
وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى
عرض على نفسه الاسلام أخذنا من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرقاً بين مقاطعة الاحتساب
ومقاطعة القضاء لأن كلاهما في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على
القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يسئل عن جواز يسئل عن كفر مسئله
ومتعاطيه وان كان ظاهراً أيضاً غير خاف الاعلى عاتى ماشم للفقه راحة ولشيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الحانوفى كلام في الحصول المتجدد للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى
المستنب عليه به لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا
المدعى ليس حقاً لأنه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذه لامن النائب ولامن المستنب وان
كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشتقة فهو النائب لا للمستنب فطالبته به غير
جائز بقوله من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلصه من جهة قواعد الفقه
ولاشبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلاً فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر
وان كان غير مستحلاً فهو ومن يولى القضاء بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من
أخذ القضاء برشوة فالحجج أنه لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة وبه يفتى
إذا الامام لو قاد برشوة أخذها هو وأقومه وهو عالم به لم يجوز تقبله كقضائه برشوة ولا شبهة أيضاً
في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطى ذلك ومعاقبته بأشد العتاب لأنه من
الامور الخالصة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم بذلك لأنه من
مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت وإذا علم الامام أصله الله تعالى وأصلح به ذلك جاز له أن
يترقى في عقوبتهم الى القتل ليتزجر واعن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة وما أقرب
هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها وفساد الملك بسبب السعاة والاعونة
أقرباً بأنه ثاب قاتلهم وأفتى السيد ابو شجاع بكفرهم وهو لاء أشد فساداً منهم بلا شك ولا رتاب
وقد أنشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاة عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
من الظلم

كيف السلامة منه وهو بعصرنا * يعطى مقاطعة بمال يؤخذ

ويقول آخذه على كذا كذا * من اين اجمعه اذا لا آخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول الحكم لا ينفذ
قل لي أها الفقه القويم حقيقة * في كثرهم بالله يخفي المأخذ

مطلب اذا ولي ليحكم بذهب
أى حقيقة حكم بغيره يكون
مخالفا ولا ينفذ

والله سبحانه وتعالى يظهر الدين من كل دنس ويظهره ويؤيده بأمره العالمين العاملين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا خنيا ليحكم في بلدة معينة بذهب أى
حقيقة رجه الله تعالى حكم بذهب ابن أى ليلي في قضية مخالفة للذهب أى حقيقة وصاحبه
أيتخذ حكمه فيه أم لا (أجاب) لا ينفذ لأن السلطان انما ولاه ليحكم بذهب أى حقيقة فلا
يملك المخالفة فيكون معز ولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما سرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان
القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسبا أو عامدا وقد صرح العلاء قاطبة بأن القضاء
يختص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان بزمان أو مكان أو واحدة
أو شخص يختص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاءه فيما
منعه عنه وحكمه فيه حكم ببيعة الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا اجمع
عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا أطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهى المسئلة التى
أكثر من علماءنا من ذكرها وساقط الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقواء والترجيح والاصح
والصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا القط * ينادى هلموا لهذا الغلط
وان القيامة قامت على * راع الى رقه قد نشط
فان ذوى العلم قد أجمعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل دؤن من يواخي الخزاء * ويعلم مفتى الورى بالسطط
ليدري بعض الذى واقع * عليهم فيرفع هذا السخط
وشرع الرسول مصان فلا * يهان بمن ان تولى خط
ولله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحط

فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة شاهدين على ما في الصلح ببيعة
الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم
حكم امضاء معنى قوله امضاء حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في
البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم
حاضر واقامة البيعة كالأرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن
يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازى في الفتاوى قالوا
وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتمعات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدى القاضي من خصم على
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثاني حكم
الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بعمال وسجل ثم
مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر ورهن على قضاء الاول
أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى
المحكوم عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولوشهدوا أن قاضيا
من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكمكم به ثم قال في البحر اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ

مطلب التنافيذ الواقعة في
زماننا بشهادة رجلين غير
معتبرة

الواقعة في زمانا غير معتبرة أصدرها بالادعوى وحادثه وانما يقم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان لا يكتب له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونقضه ولا شئ أن دعوى القضاء حادثه من الحوادث فبشرط فيما يشترط في جميع الحوادث وخوان تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيان انما ينفذ القضاء عند شرايطه من الخصوصية وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في التواكيد المبديرة قد كنت اتليت بشئ من الحكم قبل التصور وكنت لذلك أن أخذت بخطا ومن الهذر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظمت هذين البيتين ضبطا لاطراف القضايا الحكمية وجعا لابواب الحوادث الشرعية البتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومخكم كوم عليه وحكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قواهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم حادثه أى في حادثه والمراد بها الخصوصية وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعى على خصم شرعى ويشترط لصحتها حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنعزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيه النفس قاضيان في فتاواه بانهم لا ينزلون بعوته وعبارته واذامات الخليفة لا تنعزل قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضي لا ينعزل خلفه انتهى وفي البرازية وفي المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل انعزل نائبه واذامات لا والقوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي وفي الاشباه والنظائر بعد ذكره لجملة من النقول قال فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي القنوي على أنه لا ينعزل بعزل القاضي بدل على أن القنوي على أنه لا ينعزل بعوته بالاولى لكن على بأنه نائب السلطان فيبدل على أن النواب الا ان ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا ان نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الفرس ونائب القاضي في زمانا ينعزل بعزله وبعوته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التتارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يتي من نصبه على حاله ثم رقم يتي قيميا انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخ لانه قاله ابن الفرس وكف لا رد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خلفه لانه نائب الامام في الحقيقة لان نائب القاضي ولا ينعزل بعوته الخليفة أيضا كما لا ينعزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكلا عن الموكل

مطلب اذامات القاضى
المأذون له بالاستخلاف هل
تنعزل نوابه أم لا

لا عن الوكيل الاول وقد علوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين
 في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي
 هو نائب عن المسلمين فأني يجبه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح
 كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله
 في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجد وعند نائب السلطان
 وما معني قول صاحب الأشباه ولا يفهم أحد إلا أن نائب السلطان مع تسريح جهابذة العلماء
 بأنه اذا كان القاضي مأذونه بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم إلا اذا صرح
 السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا مت أو عزلت فقد عزلت خلفاء
 فانهم ينزلون بعزله لأن القضاء والعزل منه بقبولان التعليق ومما صرحوا به أيضا ان القضاء
 يقبل التخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نسيب القضاة وعزلهم
 إلا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل
 الا منه والله أعلم (سئل) في مفت نفع المسلمين بالقنوى وغيرها بالنقول الصحيحة من
 الكتب المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم به جمعا كونه ما جئنا فهل
 للقاضي أو غير أن يجبر عليه وينتفع عن نفع المسلمين بالقنوى أم لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي
 هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل اذا كان ما جئنا ثبت عليه ذلك وجبر
 عليه القاضي وأفتى بعد الحجر بجزوفه وادو يعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن
 البدائع أم لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علما وعملا وما يستحق من يسعى في الحجر
 عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا وأخرى وهل يؤجر ويثاب من عين ذلك المفتي على
 نفع المسلمين بالقنوى من الحكام وغيرهم أم لا بينوا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح
 وطالح وهل اذا دخلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم ودنياهم اليه تجوز المهاجرة
 منها الى بلاد فيها وجد العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموقوف به في دينه وعقابه
 وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنّة والآثار وجوه الفقه والتصحیح والاخبار لأن فيه منع
 التكلم بما أنزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم بلجام من نار وكفى في منع ذلك قول
 الله تعالى ان الذين يكتون ما أنزلنا من البينات الآية ومثلها كثير في افادة حرمة المنع من
 الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والقنوى جعلت لاستبلاء ما خفي ودق عن افهام
 المكلفين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقه يبين كيف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به
 من المسلمين ولا من غيرهم من الاولين والآخرين واذا أفتى بما هو الصواب بعد الحجر جاز
 وله الثواب واذا أفتى قبل الحجر بالخطا لا يجوز ان تعمد فعله العقاب واذا كان المفتي
 بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحجر عليه واثبات الاثم لمن جبر ولو أن وصل الاذية اليه
 ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جئنا فالحجر عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والحجر فيه حسي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من نفوذ التصرف شرعا وأما المهاجرة لتعلم
 العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والقنوى طاعة
 والاعانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤول والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب أو أطوا من ماليتوصلا الى أكل ماله فانكرها
 المدعي عليه فأقام المدعي بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي لديه فأخذ المدعي في الدعوى

مطلب في حجر القاضي على
 المفتي ما جئنا أو غير ما جئنا
 وفي فتواه بعد الحجر

مطلب في بلاد دخلت من عالم
 يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة
 عن زيد الغائب

مطلب القضاء على الغائب
لا يستند

مطلب ادعى انه وكيل
الغائب بقبض الدين أو
العين الخ

مطلب الواجب القضاء
والافتاء بعدم نفاذ القضاء
على الغائب
مطلب وكل زيد عمرا وكالة
مقدمة بخصوصة في بلدة
أخرى الخ

مطلب ادعى انه وكيل الغائب
بقبض الدين ان برهن
عليه ما يقبل وان الخ

على غرما الغائب وقبض دينه والاقرار والابراء والانكار حتى أتلف الغالب من أموال
الغائب هل يستند حكم القاضي في ذلك ويستتصرفات الوكيل على الغائب أم لا (أجاب)
دعوى الوكيل على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعى عليه لاتصح ومسئلة
الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب المذهب مذكورة واختلف التصحيح والافتاء
فيما في مجمع الفتاوى فتتبع المتنق انه لو قضى على الغائب لا يستند عليه الفتوى ومنه في كثير
من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصحيفة
وتسعه المحقق ابن الهيثم في شرح الهداية وقال بعضهم لا يستندون لأمناءه ألف قاض لئلا
يتطرقوا الى اعدام مذهب أصحابنا هذا في الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من
كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال
قبلت وان أقر بعني المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال
لأنه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لأنه ليس بمجته في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر
الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم
ثبوت الوكالة وذكر الخصاص انه يخلف على الوكالة والأول أصح ولو أنكر الكل فهو كاتسار
الوكالة وحدها انتهى وقوله كاتسار الوكالة وحدها أي في الاستخلاف وجرى ان الخلاف
فانظر الى قوله لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
أو عين فكيف في مسئلة المجردة عن دعوى احدهما فالواجب على أهل الديانة القضاء والافتاء
بعدم نفاذ القضاء المذكور لكن به وسيله الى اتلاف مال الغائب وقد صرحت العلماء قاطبة
بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالافتعالات والدعاوى الباطلة
والله أعلم (سئل) من اسلم بول دار الملك بمأصونه فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مقيدة
بخصوصة قبض دين في ذمة بكر وكفيله الفاطنين يومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب
قاضي بلده الى قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله أنه لا يدعى بغير الوكالة المقدمة فخالف
عمرو أمموكاهم وكتب مكتوب القاضي وأقام يسنه وادعى بها وكالة عامة عن زيد فأنكر بكر ذلك
فأثبت عمرو الوكالة العامة في وجه بكر وسكنهم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف
أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صححها ووافذ في ذلك وفي هذه
الصورة بناء على الوكالة العامة لو تعدى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأمر
ذمة بكر من بعض الدين المزبور لا يزيد وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة وأقر
عمرو وأنه لم يتأخر لموكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأمر بذمة وكفيله من كل
حق زيد قبله ما وحكم بها القاضي مع أن لزيمه لا على بكر غير الذي وكفه به عمرو وفهل يضمن
عمرو ما أتلفه وأمر بأنه ذم المديونين بتعديبه بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب)
دعوى
الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير خصم لاتصح فاقامة عمرو والمذكور يسنه وادعاهم بها
وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك أي كونه وكلا وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح
الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين
أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل
البينة على المال لأنه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لأنه ليس بمجته في حق الطالب وان أقر
بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

توجد لعدم ثبوت الوكالة وان أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لان
 التخفيف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم يوجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى
 فافهم . وعن صريح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل
 الخامس في القضاء على الغائب راضا للفتاوى الصغرى وفي عين الحكم للطراباسي في الفصل
 الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى
 الصحيحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا من
 الامور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان
 لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فاندتها انتهى
 (أقول) تعليده نعم ذكر أمره أولا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط
 ذكر أمره تصور الحكم فيه فافهم . وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيء مما فعله
 الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير طريق شرعي يستند الى دليل اذ علماءنا رجحوا الله تعالى
 لا يسمعون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاه ألف قاض اذ لو سمعوا به لتوصل الناس
 الى أموال الغائبين مثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجه الفاسدة واتخذوه ذريعة
 للباطل وطريقا موصلة الى أموال الغائبين لا سيما في هذا الزمان الخائف لزمان الاوائل فان
 السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتدليس فالواجب
 على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمحالات المضرة لعباد الله
 تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمره فالجواب عنه ان كل شيء أتلفه مباشرة بفعله فهو
 ضامن له وبيع الضمان يلزمه التعزير والهوان لارتكابه المعصية الموجبة لعقاب الدين وأما
 ما تلف بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعنده الله تعالى يجتمع
 الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهدا أنه وكيل عن فلانة
 الغائبة في بيع محدود وباعه فأنكرت الوكالة هل القول قولها يبينها ولا تمنعها الشهادة
 المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يبينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر
 في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه . وقد ذكر في الخامس من جامع
 الفصولين ما يشق الغليل وينتج الجهل عن هوبه لعلم . والله أعلم (سئل) في رجل مات
 مديون فالغرماء متعددين وقد كان رهن يدين أحدهم مشاعا لى نائب قاض شافعي وأظهر المرتهن
 محضرا كتب ادبه وفسه الحكم بصحته ولزومه هل اذا رفع لقاض حنفي يحكم بغيره ويختص
 المرتهن به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المتر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التفات
 اليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهي البيئة أو الاقرار أو التوكول كما صرح به في اقرار الخائنة فلا
 اعتبار بمجرد الخطر المذكور ولا التفات اليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني باحدى
 الحجج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى صحيحة شرعية فان لم يكن كذلك فلا
 يعد حكما وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشباه والنظائر في قاعدة الاحتياط لا ينقض
 بمثله ما منه الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالواجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع التنازع
 بين خصمين في الصحة فخكم بها كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما فلا انتهى
 وقد ظهر بذلك أنه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور بين يدى القاضي المتدعى اليه فحكم
 الشافعي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتهن به اذ لم يوجد دليل . والله أعلم

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علمنا ولا يسمعون
 بالقول بجواز القضاء على
 الغائب ولو أمضاه ألف قاض

مطلب أقام شاهدين أنه
 وكيل عن الغائبة في بيع
 محدود وباعه فاذا أنكرت
 الوكالة القول قولها

مطلب في رجل مديون رهن
 تحت يد أحد الغرماء مشاعا
 وأظهر المرتهن الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب حكم الشافعي لا يعد
 حكما الا اذا وقع بعد دعوى
 صحيحة

(سئل) في رجل مات وعليه دين ورث ثلث بيت لا غير الحكم (أجاب) يأمر القاضي ورثته ببيع موافق الدين من نفسه فان امتنعوا من بيعه حبسهم لبيعوا واذالم يبيعوا ببيعة القاضي بنفسه أو ينصب وصيا ببيعة وقيل يصيرهم القاضي على بيعه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأة عقاراً كان اخذها لها وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة بطلانها لكون الارض وقتاً اوليت المال فيجبر رد دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذ الخصم هو المشتري الذي بيده المبيع والوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح انظر هو هذا مع قطع النظر عما هو لازم الدعوى من البيعة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف موثره سوى دار وزوجة الميت تطالب بمهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصته في الدار وأقضي ذلك هل يجبس أم لا (أجاب) لا يجبس والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم مشترك بين جماعة فيهم يتبعها طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضاً ورأساً من شخص وكتب بذلك صل لدى القاضي بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور بلوغها فحكم القاضي لها بذلك مستوفى شرائط ثم وكلت رجلاً في بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صل لدى القاضي فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خارجة وبها قيراط وقف خارج عن حق المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم ببطلانها وبطلان البيع الصادر بعدها معتمداً على كون الارض خارجة وفيها قيراط واحد موقوف فهل حدث كان اعتمادها في الحكم على عدم صحة بيع الارض انحرافية وان فيها قيراطاً وقفاً بنقض شرعاً أم لا (أجاب) نعم تنقض والحال هذا باجماع علماءنا على ان الارض انحرافية مملوكة لاهلها لا يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثاً عن الميت وثؤخذ بالشفعة والموت والشروح والقفاوى فاطبة قد صرحوا بوجوب ائخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف لاشفعة فيه بطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لاشفعة له بالجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان بعض العقار وقفاً وبعضه ملكاً وبيع الملك بثؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كتركه في المبيع وفي حق المبيع أو جواراً وأما الوقت فلا يؤخذ بها ياخذ بها وفي التارخانية فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وابقاها وتكون ميراثاً كسائر أملاكه كما في فتاوى العتامة انتهى وأما الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي أراضي بيت المال فافهم والله أعلم (وسئل) عنه أيضاً بما صورته في كرم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم بئمة باع بعضهم ما يملكه أرضاً وغراساً رجلاً لدى قاض فبلغت البئمة وطلبت الاخذ بالشفعة فوراً لدى القاضي فحكم لها بها ثم باعت ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بحجة بيعها الواقع بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين منها لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أرأني المكرم خارجة

مطلب اذا مات وعليه دين وله ثلث بيت يأمر القاضي ببيعة فان امتنع ببيعة القاضي بنفسه أو ينصب وصياً ببيعة وقيل يصيرهم القاضي على بيعه اذا طلب غريمه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأة عقاراً كان اخذها لها وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة بطلانها لكون الارض وقتاً اوليت المال فيجبر رد دعواه عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من غير بيعة تشبهه ببيعة ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذ الخصم هو المشتري الذي بيده المبيع والوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح انظر هو هذا مع قطع النظر عما هو لازم الدعوى من البيعة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف موثره سوى دار وزوجة الميت تطالب بمهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصته في الدار وأقضي ذلك هل يجبس أم لا (أجاب) لا يجبس والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم مشترك بين جماعة فيهم يتبعها طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضاً ورأساً من شخص وكتب بذلك صل لدى القاضي بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور بلوغها فحكم القاضي لها بذلك مستوفى شرائط ثم وكلت رجلاً في بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صل لدى القاضي فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خارجة وبها قيراط وقف خارج عن حق المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم ببطلانها وبطلان البيع الصادر بعدها معتمداً على كون الارض خارجة وفيها قيراط واحد موقوف فهل حدث كان اعتمادها في الحكم على عدم صحة بيع الارض انحرافية وان فيها قيراطاً وقفاً بنقض شرعاً أم لا (أجاب) نعم تنقض والحال هذا باجماع علماءنا على ان الارض انحرافية مملوكة لاهلها لا يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثاً عن الميت وثؤخذ بالشفعة والموت والشروح والقفاوى فاطبة قد صرحوا بوجوب ائخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف لاشفعة فيه بطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لاشفعة له بالجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان بعض العقار وقفاً وبعضه ملكاً وبيع الملك بثؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كتركه في المبيع وفي حق المبيع أو جواراً وأما الوقت فلا يؤخذ بها ياخذ بها وفي التارخانية فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وابقاها وتكون ميراثاً كسائر أملاكه كما في فتاوى العتامة انتهى وأما الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي أراضي بيت المال فافهم والله أعلم (وسئل) عنه أيضاً بما صورته في كرم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم بئمة باع بعضهم ما يملكه أرضاً وغراساً رجلاً لدى قاض فبلغت البئمة وطلبت الاخذ بالشفعة فوراً لدى القاضي فحكم لها بها ثم باعت ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بحجة بيعها الواقع بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين منها لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أرأني المكرم خارجة

مطلب في امرأة طابت مهرها من وارث زوجها ولم يترك الادار الا يجبس لبيعها مطلب اذا حكمكم حاكم بالشفعة فحكم آخر بعدم صحتها مستند الى ان الارض الخراجية لا تصح الشفعة بها فحكم الآخر غير صحيح والاول على حاله وسأني ناينا في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض العقار وقفاً وبعضه ملكاً فان بيع الملك ففيه الشفعة مطلب أرض الخراج والعشر مملوكة يجوز بيعها ووقفها وورث وأما أراضي بيت المال لا يجوز وقفها ولا بيعها .

وان قراط الوقف يقع صحة البيع في المثلث والاخذ فيه بالشبهة اشوعه فيكم القاضي
 المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري
 الاول على نفيه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقعه في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم
 المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قراطا وقتا فهو غير صحيح اذ حق
 الشفعة ينشئ على صحة البيع والارض الخراجية لثأل لأصحابها ويجوز لهم بيعها وقتها
 وتكون ميراثا وتؤخذ بالشبهة باجماع علماء ثأل وكذلك بيع الحصة الشائعة المملوكة مطلقا جائز
 سواء كان الباقي مملوكا أو وقتا فتؤخذ بالشبهة باجماع الكل سواء قلنا بجهة وقف المشاع أم لا
 اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا قائل بعدم صحة بيع حصة المالك حتى تمتنع
 الشفعة فيها ولوطالب المالك القسمة مع الواقف أو قيمه يجب ان يبيع حصة المالك اذا باع المالك قبل
 القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضرب استثناء بقاء في صحة بيعه على قول الكل
 أما على قول أبي يوسف فليكونه قاتلا بجهة وقف المشاع وأما على قول محمد فليكونه بقول بعدم
 صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق
 ورد المبيع على المشتري الاول ولو شر الشروع لما رد عليه والحكم السابق لا ينقض باللاحق
 مع توفر شروطه لاسماع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
 لا يرد عليه باللاحق انتقاض والأمر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة
 حبسها الثاني بدين لرجل فهربت من السجن هرب بعض السجناء ما عليها من الدين لرب
 الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجناء لعدم وجوب الضمان اذ ليس هناك ما يوجب من بدل
 عين مستهلكة أو عمل كائنة أو عقد كبيع وقول بعض علماء النجاشي خلى رجلا
 من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فارب الدين ان يطالب السجناء باحضاره لارائحة فيه
 ثبتت الضمان لما بذمته الان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخليه من غير حفظ ملازمة بتطالبة
 الاحضار لا بما بذمته المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها
 الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا
 فأى الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محله ولايته
 يختص به اذن الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة أتى فيها القاصر وصيا فلا كلام في
 صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعض ما فيها فان لم يكن بها
 تركة لا يصح نصبه قال في التتارخانية راض الحبيط واذ نصب القاضي وصيا في تركة اليتام
 واليتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته واليتام لم يكونوا في ولايته
 أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة أنه قال يصح نصب على كل
 حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة ايضا كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام
 على السبغدي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى بشرط صحة نصب
 القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوصا عليه في منشور من السلطان كما صرح به في جامع
 الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة وكانت رجلا أن تزوجه من رجل
 فزوجها مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها له الاب قبل المحلل
 فحكم الشافعي بجهة النكاح الثاني هل ينقذون رفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا

مطلب اذا طلب المالك
 القسمة مع الواقف يجب
 لذلك

مطلب لاضمان على السجناء
 اذا هرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
 بلده وله ولد قاصر في بلده
 وكل من قاضي البلدين
 نصب وصيا
 مطلب ليس للقاضي نصب
 الوصي الا اذا نص له على
 ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغة زوجها
 وكيلها مع وجود أبيها
 فطلقها ثلاثا فزوجها ثوبها
 له قبل المحلل حكم الشافعي
 بجهة النكاح فنقض حكمه
 وارفع الخلاف

(أجاب) قد أجمع العلماء أن القضاء في المجتمعات إذا صدر من يراه نافذاً ورفع إلى من لا يراه لا يجوز أن يطلعه والمحل القابل للاجتهاد مأمون بخلاف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماء ثانی النكاح بالاولى لوطاقتها ثانياً وبعبارة الخفي إلى شافعي لم يقدّمها قبل المحلل ويحكم بالجملة جازولم يأخذ الأمر بالمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفوائد ابن رماز للعلماء القدماء المتأخرون فتاوى النسبي والله أعلم (سئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لأجل الاضطهاد وحراسة البيوت وحفظ المواشي قتلغ في أو انهم هل إذا قتلهم بأنهم عند الأئمة الثلاثة أتى حقيقته وشافعي وأحمد تنحس ما أصابته بضمها أو يسلل أصاب جلد لها ونجاسة سوءها وعند الإمام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما أكتأ أو شربت طاهر وإنما يغسل الأناس به اتبعوا يجوز أن ذكر تقليد الإمام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة إلى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليد لمن أراد في مسئلة اضطر إليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز أن ذكر تقليد الإمام مالك لأنه يجوز للمقلد تقليد غير إمامه من الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فيما تدعو إليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما وجبه ذلك الإمام في مثل ذلك مثلاً إذا قلد الإمام الشافعي في الموضوع من القلتين فعليه أن يراعي النية والترتيب في الوضوء والفاستحة وتعدّل الأركان في الصلاة بذلك الموضوع والأكانت الصلاة طالة إجماعاً نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدسوقي في مقدّمته المسماة بهداية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال إذا قلد مالك في مسئلة الماء الذي تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه أن يلتزم جميع ما وجبه الإمام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزعم ذلك أبلغ في الديانة وأحرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الأخذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فإن ذلك موجب للنسق والوقوف في الأثم كما نصت عليه الأئمة الثقات الاعلام ووقع في الأصول والفروع في ذلك كثير المقال وجري بين النجول من العلماء عظيم المجال فلا تظلم بذلك وأما التقليد فهو الأخذ بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الأصول حنفية وشافعية والله أعلم (سئل) فيما إذا ثبت بالينة الشرعية أن غله الوقف في رضى معلوم سوية بين زيد وعمرو وقضى القاضي بذلك بينهم ما ثبتت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصّة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما حصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائد عن حصته مدة السنين الماضية والقضاء هنا ظاهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لا مثبت وعامل حتى يقول يقتصر كما قرره أصحاب الأصول والفروع أيضاً في طلبه به ويحبه عليه إذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المدر إذا حكم بجوازه ما حكم براه هل يقدّم أم لا (أجاب) نعم يقدّم حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظهيرية فإن باعه وقضى القاضي بجوازه يبعه يقدّم قضاءه ويكون ذلك فسحة للتدبير حتى لو عاد إليه بما من الدخرو بره من الوجوه ثم مات لا يعتق اهـ ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء ثنائنا بقضاء القاذى إذا قضى بجوازه حيث كان من يراه لا فصل مجتهد فيه والقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فإن الفتوى على أنه لا يقدّم والله أعلم (سئل) فيما إذا عزل مولانا السلطان قاضياً أو ناظرأعلى

مطلب في التقليد

مطلب إذا أخذ أحد المستحقين زائداً عما يستحقه ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذه وحكم بذلك يرجع عليه بالزائد في المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المدر نافذاً بخلاف أم الولد

مطلب إذا عزل السلطان قاضياً المخ لا ينزل إلا بوصول العلم إليه

مطلب ان كان المخبر بالعزل
رسولا ثبت العزل مطلقا وان
قضوا فلا بد من العدالة
او العدد

مطلب في رجل ادى على
آخر فارسله القاضي
محضرا فلم يجده لا يحل
للقاضي ان يخرج امرأته
من بيتها ولو طلب المدعى ذلك

مطلب كتاب القاضي الى
القاضي

مطلب لنائب قاض ان
يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة ان فوض
السلطان لقضائه الاستتابة

مطلب اذا حكم العنين
وزوجه رجلا فاجله سنة
صح

الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة يعزل بالعزل هل يعزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يعزل عند وصول العلم اليه كما يحضر حوايه في عزل
الوكيل والتداعي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشاهدة أو بكسائه ككتاب عزله
أو بارساله رسولا عدلا أو غير عدل حر أو عبدا صغيرا أو كبيرا اذا قال له الرسول أرسلني اليك
لا بلغك عزله ولو أخبره فوضي لا بد من أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدالة وذلك لما في ان عزله
قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع عن فروع بالانخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن
بيته لاجل مصالحه ونزوي رياته ادعى رجل ادى قاض دينه او عينا أو شيئا من الاشياء فارسل
القاضي لمحضر افقتش عليه فلم يجده هل يحل للقاضي ان يخرج امرأته وأولاده من داره
ويختصمها من غير طلب المدعى ذلك منه أو يطلبه ما الحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال امتنع الاضرار به وسواء طلب المدعى
ذلك منه ولا قال في الحاوى الزاهدى راضر الفتاوى العضد لعلى السعدى ولعين الأئمة
الكرباسي وارى المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضي ان يخرج
امرأته وأولاده من داره ويختصمها لا يجيبه القاضي الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان تعذر على
القاضي استحضاره يكتب الى الوالى في احضاره فان قال الوالى لا اطفر به وسال المدعى من
القاضي تسمير الباب وانتم عليه فالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان ياتي بشاهدين أنه في منزله وكذا
صرح في مجموعته مؤيدزاده نقلا عن المحيط والمناسله كثيرة الوجود في كتب علمائنا ومحل السهر
والختم ان ثبت امتناعه بلا عذرا ما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم

(كتاب القاضي الى القاضي)

(سئل) هل لنائب قاضى القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكم بها أم لا (اجاب) حيث ثبت أن السلطان نصر الله تعالى يفوض لقضائه الاستتابة ثبت
 صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام مالك اقامة الجمعية وعند
 التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير
 الابصار في بحث كتابه قاضى رستاق الى قاضى مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف في بينهم في هذه
 المسئلة متبع على الخلاف في أن المصر هل هي شرط لتنفيذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية
 أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه ينهى كفى البرازية فبناء على هذا بقى بقبوله
 من قاضى رستاق الى قاضى مصر وأرستاق انتهى على أنه في الحقيقة كانه كتب قاضى القدس
 الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستتبه كما يحضر حوايه في بحث الاستتابة فظهر جواز الكتاب
 من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المزبور والله أعلم

(باب التحكيم)

(سئل) في العنين اذا جعل بينهما وبين زوجته محكمين فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن يفرقوا
 بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التحكيم في مسئلة العنين لانه ليس بجحد ولا قود ولادية
 على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلب الزوج والله أعلم

(باب خلل المحاضر والسجلات)

(سئل)

مطلب خلل المحاضر
والسجلات

مطلب المحضر اذا لم يستوف
الشروط لا يعتبر
مطلب في المحضر المستوف
لشروط

مطلب في محضر مضمونه
أن دار فلان انهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الزقاق فاذا أذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرقوم بمجرد ذلك
لا يعتبر اذنه

(سئل) في محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر الحاكم أنه شاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المد كور كان بالمحلة بجاءه فلان وفلان وفلان ثلاثة سماهم والعصى باليد هم وضربوه وضربوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجرات ثم حضر فلان المغربي ساء وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا أو يلتفت اليه أو بما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة الخبز عنهم عقوبة بدنية أو غرامة مالية (اجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء والتقات والاعتبار بل تسميته محضرا يكاد أن يكون منكرا وهو من موجبات الانتقاد عند العوام خلفه عن العلماء التقاد فقد صرح العلامة خسرو وغيره في تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الحصين عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه أو النكول منه والحاكم بالينة للمدعى على وجه رفع الاشتباه وأين الدعوى هناك المدعى وأين الاقرار أو الانكار والنكول من المدعى عليه وأين الحاكم بالينة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكيمة موجود فيه وقد قال ابن الغرس في القواكه البديرة

اطراف كل قضية حكيمة * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحمك كرم به وله ومحمك كرم عليه وحاكم وطريق

فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر الحاكم أن داره الثلاثية انهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطالب المكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار المنهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فاذا هو بالصفة المشروحة فاذن الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الزقاق الغير النافذ على الاسلوب القديم اذا نحى جدارها هذا حاصل المحضر فهل بمجرد ذلك ثبت قدم الميازيب وجواز تسيل مائها في الزقاق الغير النافذ أم لا وهل مجرد الاذن من الحاكم المذكور حكم على أهل الزقاق بغير بينة شرعية بوجوبهم أو اقرار أو نكول منهم بل بمجرد رؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا (اجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسيل مائها في الزقاق المذكور وبمجرد الاذن من غير ثبوت حق التسيل لا عبرة به ولا بدلائبه من بينة تقوم على أهل الحلة بوجوبهم أو اقرارهم أو نكولهم عند طلب اليقين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بثبوته بوجه جدار منهدم وميازيب منكسرة بل ولا بعقل ذلك وحيث كان محضر المكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه سواء والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث ميازيب مركبة على طبقه حادثة برى ماؤها في الزقاق المشترك وطالب رفعها (فاجاب) بانها كانت قديما على ايوان هدمه وجدد بناءه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة وشهد له جماعة بقدم الميازيب التي كانت على الايوان فنعى نائب القاضي المدعى من التعرض له لكونها كانت قديما على الايوان وأبقاها فهل المنع والابقاء كل منهما مصادف لمحمد الشري المنصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (اجاب) لم يصادف المنصوص عليه في كتب الحنفية بل هو مصادم لما في اقدم صرح في الخلاصة ومثله في البرازية في كتاب الحيطة لو أراد أن يجعل ميازيبا أطول من ميازيبه أو أعرض أو

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

يسئل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكر له ذلك وفي الخاتمة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه تصرف في المشتري بغير إذن
الشريك وهذا مع كون الماء كلما كان شاهداً كان أشد وقعاً وأبعد مدياً فتسعة انتشاره ويكثر
انتشاره ويصرف من الأرض ما لا يحضر المتسفل فيمنع عنهم شرعاً وليس له أن يسئل ماء مطبقة الحادثة
في الزقاق المشترك بإجماع علماءنا قهراً على شركائه وإن أثبت قدم ميزاب الايون لأن سطح
الايون غير سطح الطبقة وقد علمت بصرح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقاء لم
يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الأبطال وما بعد الحق الا الضلال وما للضرر الآن
يزال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضرين حاصلهما محضر فلان المتولى الخاص
على جانب من الوقف الفلاني وذكر لنا الحكماء أنه انعم عليه بتوليته وقض غلته وتناول
وظيفته منه وارسال ما بقى للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير بآجرة معلومة
دفعها له وهي علوفته وبدفعها لنا للامر الشرعي فبضمين المدفوع فامر الحاكم بدفع ذلك
ثانياً فلان المذكور نظيره علوفته المحوّل به على القرية فدفعه أخوز يدباز من الحاكم المذكور
لكونه وكلا وكفلا عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي
الموافق لقواعد المذهب المحرر المرعى أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذا هو واقع موقعه
الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب المحرر المرعى اذ لا يخفى ما أن تكون الاجارة من المتولى
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونها ملكها أم لا فإن كان الاول فقد برئت ذممة زيد المستأجر بدفع
الاجرة السميّة في العقد له فلا يصح تضمينه وإن كان الثاني فكيف يامر الحاكم بدفعها ثانياً
والواجب في غير الصحة النافذة بغير المثل لا المسمى بإجماع أئمتنا وإن ألحقنا الناظر الكبير
بالفضولي في عقد الاجارة وجعلنا فلان المتولى الخاص بطلبه الاجرة بحجة افا لاجارة الاحقة
كلو كالة السابقة وبه يصير المتولى الكبير كلو كيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان
والمنافع فيبرأ المستأجر بالدفع اليه بإجماع أصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على
أن الحقوق فيما يضمنه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المسع
والمستأجر وقض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك
فكيف يضمن الاجرة وقد أوصى الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعلل كون المدفوع للمتولى
الكبير علوفته بعينه لعدم تعيين النقود في العقود وإن عنت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه
ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تهوّر وحينما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة
فهما باطلان داحضان اذ لا وجه للضمين والله أعلم (سئل) في صورة محضر مقد في السجل
ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
الذين عرفهما القاضى وقيل شهادتهما بعد التزكية مع رفقة مال فلانة بنت فلان وأنها استحق في
ربيع وقف جهداً لها فلان بن فلان اتفق لها عن والدها فلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة
المذكورة والدها فلانة بنت فلان الواقف المزبور ثبو تاشرعوا وحكم بموجب ذلك حكم بمسؤولا فيه
بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة الفلانية مالحة الفلانية
الجارية في الوقف ومطالبة بقرش واحد من آجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف
المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال جواب واعذار
شرعى في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف

مطلب في محضر

المذكورة المتقدمة في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جدة المدعى في ربيع وقف جده
لامه الواقف المذكور وانتقل ذلك عن والدهما ثبت الواقف فلما كان الحال على هذا النوال وثبت
مضمون ذلك بمادة الشاهدين المذكورين أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من
الاجر للمدعى المذكور فامتثل ذلك المستأجر المذكور امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا
فهل هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور
صحياً أم لا فلا يكون صحياً وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط متعقوفة في
السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بإجماع علماءنا رحمهم
الله تعالى لا سيما مع اعتراجه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل مخسنة كتاب الدعوى وأطبقت
التون والشروح والفتاوى على أنه إذا أقر المدعى أن المدعى عليه مستأجر لا تنفع عليه الدعوى
ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصمه للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة انما هو
على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحياً لانه حكم على غير
خصم اذا استحقاقه الغلة وموقوف على ثبوت نسبته بالواقف ودعواه على المستأجر باطله لا إجماع
أئمتنا لعدم ثبوت نسبة بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصماً في ذلك بالإجماع على أنهم سرحو
بان المستحق لا دعوى له على متقبلي حوائث الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله انا يكون ذلك
لناظره وما دونه ولا ناظره اذ ادعى عليه ولا ما دونه في نفس الغلة فيما بال في عين الوقف فكيف
يثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل لا دخل له في اثبات
النسب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلار بباطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه
والخط لا يعتد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكسب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان
القاضي لا يقتضي الاباحة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار الخانية وقد نقله الشيخ زين
في أشباهه وتطاعره في أول كتاب القضاء والشهادات وأنشد

فما طمست مخسنة الدعاوى * بل امتلائت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا جروح والله أعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكيم بمدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
صلوات المهين الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان بانه جدر كرمه وقطع اغصان دواليه
بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطالب من المدعى البينة فأحضر رجلين
من قريه لحلول شهدا بانه أقر لهما بذلك ففعل الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور
صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور غير صحيح اذ خله ظاهر كالشمس لان مجرد
قوله فيه فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما ألزمه الشرع
في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي
جرى بان ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضهم بما بال بقوله فعرفه أنه لزمه
التعزير الذي هو صريح في الذي ألزمه به الشرع فإذا تقرر ذلك وعرفته ظهر لك أن احد
أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما نظم ابن الغرس في القواعد البدرية

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكمكم ومحكومكم به وله * كحكمكم عليه وحكمكم وطريق

وبفقدها احد من أطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم

مطلب الخط لا يعتد عليه
ولا يعمل به

مطلب جذا الكرم

مطلب التحالف

والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود من رشود من زوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقال في دعواهما ان مراد باعهما رطل بن بقرشين فوزنه بازارا بشا فوجدته عشرة أواق ونصف أوقية وطالبه بالقيمة فانكر خلف المدعيان أن مراد باعهما الرطل بقرشين المين الشرعي ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما الرطل المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا الرطل عشرة أواق ونصفه وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنه يلزمهما التعزير فطلب السوابق في تطهير ذلك بعد السعي اليه بهما فهل يلزم الساعي التعزير بالبلغ وضمن ما غرما شرعا أم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما أنه باعهما رطل بن بقرشين وهو من قسم الموزون كأن شاهد ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بازارا بشا لاحتمال انفراده وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعده قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كونه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يضاهج ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزى الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف قين باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فابعته وقال المشتري اشتريت مكاملة يتخالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بحلف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الخماش وأقر أنه الذي باع لهما الرطل صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهما باعا الرطل عشرة أواق ونصفه وانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهم يلزمهما التعزير الخ لبت شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بحلف المشتريين مالم يجر التحالف حسبما نطق الحديث لانه يخالف الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتزادا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بيمين مدعيي مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصر حوا بان الاصح في مسئلة حلف المدعى علمه واقامة البيعة بعده عنه عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف فكيف بما ذكره من الرجلان المذكوران هذا لا فائل به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور وحقول المتأخرين أفنوا بجوار قتله حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى

القتل مشروع عليه واجب * زجره والقتل فيه مقنع

شاهان شه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو يبرع والله أعلم

(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمر وأنه كان هو والمدعى عليه وخاله عقدوا شركة على أن يضع كل مبلغا وأن زيد اسلم عمر المدعى عليه خمسة مائة قرش وسبعين قرشا وخاله أسلم نظيرها وأن يضع عمر وثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالدا المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستتره والمدعى عليه شركة يان يديعاو يشترى او يعاملا ومهما فجع الله تعالى للمدعى الثلثان وللمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باع صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور ببلد بمائة قرش وقاشا مصر بثمانين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتاخر له من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعا مصر به ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربع مائة قرش الباقية له من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالدا المذكور وأن خالدا أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه وضع في الشركة

مطلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخمسين قرشاً وأن خالداً تسلم مال الشركة وأنكر أنه تسلم من المدعى
 المذكور المبلغ المدعى به وإن ثبت ما يدعيه فاحضر كلا من فلان وفلان فشهدا بأن المدعى
 والمدعى عليه متحاسبان بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب
 للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش منها ثلثمائة قطعاً بمصر بمائة أسدية
 فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المترافع لديه شواشريعاً وحكمه بموجب حكم
 صحيحاً مرعياً طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره أربع مائة قرش فالزم بذلك
 الزاماً شرعياً تاماً معتبراً مرعياً وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المخضر صحيح خال من النخل
 والفساد أم هو غير صحيح أو خذوا التامافيه وأجيبوا عما يحتويه بأحسن أيضاً وأقنع جواب
 (أجاب) خلل هذا المخضر أو وضع من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال الشركة
 في يد الشريك أمانة وأن التقديعين في الامانات والشركات والغصب والمضاربات وأن قبض
 الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهد انما تقبل على السبب لا على الحكم وإن
 الشهادة المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعيين
 غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سبباً لجوب المال كما هو مصرح به في كثير
 من الكتب فإذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يتخلوا ما إن يكون قد تصرف
 في دراهم الشركة بشراء الأعيان ودفعها في غنى أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيها اتصل دعوى
 عنها بعده لأنه قد تصرف فيها فهو مأذون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عنها وإن لم
 يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردها بعينها فإن تفتتت الشركة فكيف تصح
 الدعوى بها والشهادة عليها بانتهى في ذمته وقوله بابعه صيرة حنطه في داخل بيت في بيت المدعى
 وقاشا مصر ياتسعين قرشاً وفاقصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخره كذا فالأمانة
 لا تجوز المقاصصة بها وإنما يقبضها لا ينوب عن قبض غن المبيع الثابت في ذمة المدعى كما هو مقرر
 مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لأنها معنة وغن المبيع غير معين فالواجب فيها ردّها
 بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدعى في مثل ذلك أن يطالب المدعى عليه أولاً بأحضار تلك
 الدراهم فقيم البينة عليها كسائر النقليات فالمدعى المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء
 بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدهم وفسخ الشركة حتى يكون حقه في ردعين تلك الدراهم
 وقوله واستقر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعوا ويشتريا ويعاملوا بما يفهم من ظاهره لا تصرف
 وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش إلى آخره بعد قوله بابعه صيرة حنطه بمائة قرش
 وقاشا تسعين قرشاً بما يفهم منه عدمه وقول الشاهدين متحاسباً وإن كان آخر ما تأخر بعد كل
 حساب للمدعى بذمة المدعى عليه شهادة بالحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل
 حساب للمدعى بذمة المدعى عليه الخ مسيبان قولهما متحاسبان قد علمت عدم صلاحيته مسيباً عنه
 وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوته
 لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها إلا بدليل للشهادة ولو قدر أنها مستقيمة
 من الدعوى الصحيحة إذ سمعها مني على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتها فإن قلت إنكاره
 التسلم من المدعى موجب للضمان والشبوت في الذمة قلت نعم لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصاً
 شرعية وانصباب حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد
 تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإنكار لأنه لم يلاحظ للمدعى

مطلب الامانة لا تجوز
 المقاصصة بها ولا ينوب
 قبضها عن قبض غن المبيع

ولا للشاهد ولا لغيرهما رعو الأصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأني ذلك ولم يكن هو المدعى وتلى تقدير الدعوى به فشهادة الشاهدين بان المدعى والمدعى عليه تحاسبان بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بثمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما زمانا لهما الأسباب كما شرح هذاعلم أن تسعة أعشار المحضر أو أزيد حشوا لا حاجة اليه ومن صيغ اصبعه في الفقه ظهر له خله كلفق الصبح والله أعلم (سئل) في محضر صورته ادعى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فأنكر فرفهن الاب على ما ادعى فكذب القاضي أنه عرفه أنه يلزمه القصاص تعريفا شرعا فهل يكون التعريف المذكور حكما يمنع المخالف القائل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون القصاص موروثا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيستلزم حضور الكل على طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم إنشاء الزام أو إطلاق وعزفه في القواعد البدرية أنه الزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن زومه في الواقع شرعا ثم قل وقولنا على صفة مختصة فصل احترزه عن مطلق الزام اذ المعبر هنا الزام بالصيغة الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معنى الحكم الظاري ليس بعد تقرير كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً هذا في قوله ثبت عندى فكيف اذا كتب فعرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف أن قاتل النفس المعصومة عمداً غير حتى يقتل يكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين فأجابنا بقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما حكاه الزبلي فلو حكم بتأخيرهما شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صيغ الحكم في شيء من ذلك فليقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر أن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كسائر أمواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلم يبايعوا البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقيين مالا ويحرم التعرض للقاتل بالقتل بذلك لاسقوطه بعفو العاقب قل نصيبه أكثر والحاصل أن التعريف ليس حكماً ولو ان القصاص يجري على فرائض الله تعالى في كل من له نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يجزأ يسقط بعفو أحدهم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لاجل استنباء القصاص وكان الواجب السؤال عن الشهود وتكثيرهم لاسما في القصاص فانه باجماع علماءنا واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مسطور والله أعلم (سئل) في محضر ورده عليه من دمشق الشام صورته منع محمد افندي ابن أحمد الحنفى ابراهيم ابن يحيى الوكيل عن عمر بن اجد الناظر على وقف جدّه محمد ابن صاحب القانون المستحق لربعه مع من يشركه الثابت بوكيله عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد الثابت بوكيله عنها في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة وموكها وما وجهه الوقت المرقوم من معارضة جهته وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظراً جد افندي ابن محمد واستحقاقه في ربه مع من يشركه في جميع الجفنة الكائنة بأراضي مقرى الحدوده بكذا وكذا لخر يانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل بالتنفيذ على

مطلب محضر في دعوى
قتل

مطلب القصاص يجري
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

العادة وأبقى الجنيثة بمحودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحد الناظر المزبور أن التصرف
 فيه بالجهة وقف جده أو وقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتماس من وكيل أحد الناظر
 المدعى مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل
 المزبور بأن شجدة بن محمود فلاح الجنيثة بن أزال الفاضل بينهما موته ما بغير طبق شرعي وأن باب
 أحداهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحد أفندي الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي
 يعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود بجنيثة جرباش
 وإن حدها شرقاً بجنيثة الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموماليه فابر زاراهيم
 أيضاً كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي بجنيثة الشاردية والباب
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بمجد الشاردية من الجانب الغربي بجنيثة
 جرباش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتسكل منهم ما من الحاكم أن يعين من جهته
 للكشف من يعتمد عليه فعين شعبان أفندي فتوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد بجنيثة
 جرباش مشتملة على أرض منخفضة قليلة وأرض عالية شمالية ووجد بجنيثة الشاردية أرض
 منخفضة وشمالها أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف
 البينة من المتدعين المذكورين بالحد الفاصل والباب المتنازع فيه حضر ابراهيم بن فلان
 والحرمه قلاية بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيثة جرباش وإن
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي بجنيثة جرباش غربي بجنيثة الشاردية كان حداً فاصلاً بين
 الجنيثتين بالقرب من الاصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيثة
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي
 كان به الحدار من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فأخبره ابراهيم بن عثمان بأنه تراب الحدار
 المزبور كان فاصلاً وأنه عرف وتركت في محله وعاد الحاكم الكشف وأخبر الحاكم الموماليه
 اخباراً شرعياً وحضر لدى الحاكم الموماليه الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على
 وجهه ما بالحد الفاصل بين الجنيثتين بالحدار الذي كان بالمجلس بالقرب من الاصول التوت
 الشاميات وأن الباب المسدود بجنيثة جرباش وأن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان
 شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد الناظر ومكنه
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب) هذا
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد وذلك لا بد منه
 كما صرح به في الاشهاد والنظر فراجع ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب صحة سابقة
 والحجة في كلامه كاعديه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم وبمثله قوله الشاهد به ذلك كتاب الوقف
 المؤرخ المتصل بالتنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاعد وقد نصوا على أن الخط لا يعمل به
 فلا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضي الا بالحجة
 وهي البينة او الاقرار أو التمسكول وأنت على يقين أنه إذا لم يعلم ذو اليد من الخارج فالقاضي
 لا يدرى المدعي من المدعى عليه وإذا لم يعلم ذلك لا يدرى البينة على من منهج ودعوى الوقفين
 كدعوى المملكين كما صرح به في جامع القصولين وغيره وسرح في الجرح في مواضع متعددة أنه
 لا يعمل بالتأنيذ الواقعة في زمانها لعدم استيفاء الشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن الغرس في القواكه

أطراف كل قضية حكيمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكيم ومحكوم به وله تحت * كوكم عليه وحكم وطريق

ومنهم ادعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثين أزال الفاصل وضمهما بغير طريق شرعي وان باب احداهما موجود وهو الآن مسدود وان أحمد افندي الناظر الذي هو الموكل يعارض الموكنين فقلت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكنين فان كان كذلك فكيف يصح قوله في آخره وأبقي ذلك بيد الناظر وان كان ذاك كيف يصح قوله يعارض الموكنين فهو صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرز ابراهيم أيضا كتاب الوقف من السجل فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله فطلب الكشف البينة والمأمور بالكشف ليس له طلب البينة لانها الحكم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فحضر ابراهيم والحزمة فلانة واختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنيثة جرباش هذا بالهذيان أشبه اذ المدعى كونه وقف فلان على الجهة الفلانية لا كون الباب للجنيثة كما لا يخفى وهذا اللام لاتصعح ان تكون الملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى ومنه قوله وان الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيثة جرباش غربي جنيثة الشاردية كان حدا فاصلا بين الجنيثين بالقرب من الاصول الى آخره اذهي شهادة بأنه حد فاصل فلا يثبت فيه ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وان باب الجنيثة الشاردية أنزل شهادة بازائه لاشيء مما يدعيه المدعى وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر ان مراد به الكشف المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموماليه في وجهه المدعين المذكورين اخبارا شرعية حاكية حال لا تتعلق بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سري الدين بن ابراهيم وشهد على وجههما بأن الحد الفاصل بين الجنيثين الحد الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول وان الباب المسدود لجنيثة جرباش وان باب الشاردية أزاله السجل من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك اذ لا تعلق لهما بالمتنازع فيه وهو كونه جاري في وقف فلان بن فلان على الجهة الفلانية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنيثين فهي أجنبية عن المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيه الى غير ذلك من وجوه الظلل التي هي اظهر من ان تذكر وما أرى هذا المحضر الا محض هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

(كتاب الشهادات) *

(سئل) فيما اذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل (اجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى وانتم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة وسلمها للمشترى ثم ادعاها انسان وشهدها البائع وقال بعثت مالا ملكا وهي لهذا المدعى هل تقبل شهادته والحال هذه أم لا (اجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون البسيع ملكا المدعى كافي بالبرازية والخانية وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعثت مالا ملكا وعلى مدعى الدابة البينة والله أعلم (سئل) في الشاهد الفرد هل يقر به بحق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلاية طعن الخصم أم لا (اجاب)

مطلب كتاب الشهادات

مطلب الشهادة على الجرح

المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أنه باع

مالا يملك غير مقبولة وعلى

المدعى البينة

مطلب شهادة الفرد كالعديم

وان تم النصاب يسأل القاضي

عن عدالته سر او علنا طعن

الخصم او لم يطعن

شهادة الواحد كالعدم وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم بل لابد أن يسأل عنه أسراراً ولائقة في جميع الحقوق وسائر الحوادث طعن الخصم أو لم يطعن على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه هل يجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة تنفعا للشريك الشاهد أم لا (أجاب) انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المتفاوض وكذا شريك العنان والملك اذا كان المشهود به مشتركاً أو أماً اذ لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت تحت الفلحة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقتا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوان حكاه سياسة زماناً هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يلبى إلى من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذا والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد سرح في البحر عازياً لنفق القديران شهادتهم وشهادة العرفين في الممالك والعرفاء في جميع الاصناف وضمان الجهات لا تقبل (وأقول) لا شك أنهم فسيقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم عمال يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجباة الخلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلاً عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدروز على المسلمين (أجاب) لا تقبل اذ هم كنفار بلا انكار وقد أفتى بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبايحهم ولا منا حجتهم كالجنوس بل هم شر منهم ان صرح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بالغة من ولها وعقد عليها بعد شرائها ودفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول بها ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقداً قبل هذا أو أقام بينه وكتب بذلك حجة لدى قاضي الرملة واليمنية المذكورة رجعت عن شهادتها من غير اكرام بحضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحاً أن ذنبنا في شهادتنا فهل حث رجوعا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لأنه لم يصادف محالاً أم كيف الحال (أجاب) لا ينقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليه أحكام الرجوع ان يكون عند قاضٍ فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطاً والتعزير لازم لهم على كل حال لارتكابهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سريان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاث آخر اشهادتهما الى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوماً ولا عذرهما مع مشاهدتهما للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يقسمقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يقسمقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج إلى الركوب فأدى المدعى الشاهد من أجرة دابتهما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزمه في الملتقط والله أعلم (سئل) في حاكورة مثقلة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضاً وغراساً ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين ان أرض الحاكورة وقف وأنى بشاهدين أحدهما أعمى

مطلب شهادة الشريك
الناوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
ان كان المشهود به مشتركاً
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل الا اذا أعيدت
الدعوى ووافقت الشهادة
مطلب أعوان حكاه السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ البلاد
وضمان الجهات والعرفاء
لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدروز لا تقبل
ولا تحل ذبايحهم ولا
منا حجتهم كالجنوس
مطلب في رجل تزوج
بنتاً فادعى آخر أنه تزوجها
قبله وأثبت ذلك وحكم
الحاكم فرجع الشهود
لا ينقض الحكم
مطلب اذا رجع الشهود
يعزرون وشرط حجتان
يكون لدى قاضٍ
مطلب في شاهدي طلاق
ثلاث آخر اشهادتهما الخ
مطلب اذا ركب المدعى
الشهود بعد المسافة لا تبطل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الأعمى غير
مقبولة ولو فيها ثبت بالتسامع

يشهد على الحاضرين والغائبين بأنهم وقفوا على هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين
 أم على الحاضرين فقط أم لا (أجاب) لا تقبل لأعلى الحاضرين ولا على الغائبين أما على
 الغائبين فقط أهلا في شركة الاملاك لا يتصب أحد خصم عن الآخر وأما على الحاضرين
 فلا تنس شهادة الاعي لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقه السماع كما صرح به في تنوير
 الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الاثني والقرى وأرباب الصناعات الدينية كالزبال
 والحائك والقنواتي والاعرابي اذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود
 عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر
 في شرح قوله أو يقول وليس منها أي ليس من الاشياء التي تحل بالمروءة فتسقط بها العدالة
 الصناعة الدينية كالقنواتي والزبال والحائك فان الصحيح قبول شهادته اذا كان عدلا ومثله
 الخماسون والدلالون والعامة على قبول شهادة الاعرابي والقرى اذا كان عدلا انتهى فان
 العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يعول عليه وينبغي به فان رأى كثيرا من أرباب الصناعات الدينية
 عنده من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب
 قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من
 طائفة بينهم وبين الشهود تعصب ظاهر بأنهم أئمة واقعة ذهبت فيها أنفسهم وسلموا حرم
 سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء وضربوا فيه بالبارود وانهم قاتلوا صواشي المدينة
 وأن قصدتهم بجمعون العصاة ويجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل
 هذه الشهادة أدق قولها بنى على الدعوى الصحيحة وأن شى هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب
 لردّها وعدم سماعها ففي الخلاصة والزانية من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند
 التعصب فالجرح أقوى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين
 الحكم من موافق قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يغض الرجل الرجل لانه من شى
 فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ان تكاب المحرم ففي الحديث ليس منّا من دعا
 الى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة امرئ بكمه والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فأبكر المدعى عليه فأتى بشاهدين شهد أحدهما
 بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة
 المذكورة أم لا لا سيما مع اطلاق المدعى والشاهدين القرش مع تنوعها (أجاب) لا تقبل
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لاخر بأخذ ماله وشهد المشهود
 له لشأده بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو مجله واحدة كما تقبل شهادة بعض
 قافلة البعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته وله ولا يمنع من ذلك شهادة
 الاخر له أو لا ينافي العلماء قد ترادف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية
 واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدین ألف درهم وشهد الاخران الاولين بمثل ذلك جازت
 شهادتهما ومثله في دين السكز وملتي البحر قال غاب الشراح في مسئلة المتون في طرف الدليل
 والزام المخالف في دين الميت فصار كما اذا شهد الفريقان في حال حياته وفي طرف المخالف الاخر
 بخلاف الشهادة في حال الحياة لان الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لأف ماله فلا تتحقق الشركة وقد
 اتفق الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحي ومسئلتنا دعوى على الحي فوجب قبولها والله
 أعلم (سئل) في دار يد آخر بالسكنى ويد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليد للسكنى أم

مطلب شهادة القروى
والاثنى وأرباب الصناعات
الدينية مقبولة حيث كانوا
عدولا

مطلب شهادة المتعصب
غير مقبولة

مطلب اذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب شهادة رجل لاخر
شده بمثل تلك مقبولة

مطلب اليد الساكن الدار
لان يده مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك بالاشهاد
أنه ذو يد لنوعها

للذي يده مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن بيده المفتاح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع
 اليد عليه أم لا (أجاب) البدل له السكنى لامن بيده مفتاح بيت منها ولا ثبت الملك في البيت
 بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لان متبوعة بداسة تارة ويد
 استداع ويد استنجار ويد ارتهان ويد غضب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة
 بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته الثلاثة وأدخلها
 في داره بلاذنه وخرج على فرسه للظاحونة فقبضها الماهرة فأدخلها للظاحونة فوقع في الشاعر
 وهلك وأقام بينة باقراره بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما
 الضمان فقد صدحوا بأن من أخذ جارية غيره فقبضه بحش فأكله الذئب ان ساقه أو تعرض له
 بشئ ضمن والا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول
 البينة فقد صدح في جامع الفصولين وكثير من الكتب بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به
 تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكلة أن أمه وكنت هذا في قبض حقوقهما فلان
 وفي خصوصته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به البرازي وغيره والله
 أعلم (سئل) في شهادة البر ودعى النصارى وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به
 غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور والتي عدلت الاشرار بالله تعالى بنصر
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة الزور والاشترار بالله
 تعالى تأليما قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها
 لا تثبت بالبينة مع علمين بأنهم ياب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهد زورا من غير
 ما يكون واضرا له الناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباته وتجترى العوام الذين هم كالانعام عليها
 فيقتصر رعايا الله تعالى بها فهل لها طريق غير الاقرار لله تعالى ان تشفوا الغليل بما يؤدي
 الى حسم مادة التزوير "ولكنكم الاجر الواو الفزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح
 الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح الكزبانه اذا أقام المقضى عليه البينة أنهم جاعل عند قاض آخر
 غير الذي كان قضي بالحق تتبل بينته لانه ادعى رجوعا عما صحوا ذكر قبله ان ركن الرجوع أن يقول
 رجعت عما شهدت به أو شهدت زور فيما شهدت بشرطه أن يكون في مجلس القاضي فبسط ظهره أنه
 اذا أقام البينة عند القاضي بأنهم قالوا عند قاض آخر شهدنا زور وقد رجعتنا اليه بذلك وطلب
 موجه من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجه كما هو صريح كلام الزيلعي وهو
 طريق الى اثباته بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا التاب بالبينة كالثابت عينا فافكان
 القاضي بهذه البينة عين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع
 حصاة في فرس مشتركة لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له أم لا وهل اذا أنكر وروته الابع البيع
 والتسليم وشهدت شهود بالبيع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود
 الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكفيون وهل اذا أسألهم القاضي عن لونها فقالوا لا ندري
 لونها تزد شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم للمشتري حيث سلم
 بغيران الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك
 اذ لا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا تزد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع
 الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا
 بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد يانه فاستوى ذكره وتركه وتخرج

مطلب أدخل مهره الغير
 داره وطاحونه فهلكت في
 الشاعر تسع البينة على
 اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار
 بالغصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكلة
 أن أمه وكنت فلانا بقبض
 حقوقهما فلان وخصوصته
 لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على
 النصارى وبالعكس مقبولة
 مطلب في اثبات شهادة
 الزور

مطلب اذا أقام بينة أن
 الشاهدين قالوا عند قاض
 آخر رجعتنا عن شهادتنا أو
 شهدنا زور تقبل

مطلب لو باع حصاة من فرس
 وسلم لشريكه بكفي للضمان
 ولا يشترط صحة الشهادة
 ببيان لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما إذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير
حدود وقد مع شاهد أصلي وأما بالثبوت على أصلها هل للقاضي أن يحكم للمشهد له بالشهود به
أم لا وهل يشترط في حتم أن يكون الشاهد الأصلي بعيداً عن محل الشهادة مدة السفر أم لا
(أجاب) مسألة الشهادة على الشهادة أفردت باب مستقلة في كتب الفقهاء ولم يخص القول
فيها أنها تقبل فيما لا يقطع بالشبهة وأنهم على كل أصل فرعان ولو شهدوا حداً أصل وآخران
فرعان على شهادة أصل غير جاز والشاهد أن يقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن الأمر كذا
وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلاناً أشهدني على شهادته أن الأمر كذا وكذا أو لا شهادة
لفرع الأجوت أصله أو مرضه أو سفره هذا ما ثبت عليه متون المذهب وعن أبي يوسف أن كان
في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صبح الأشهاد أحياء لمحقوق الناس
قاله الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير
من المشايخ وقال نفع الإسلام أنه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله
تعالى أعلم (سئل) في صهرين تحاصما فدخل رجل أجني بينهما متصرا لاحدهما وضرب
الآخر تعدا ثمان الصهر المتصرا له اشتكى المضرِب إلى القاضي وقال له بصدق في وجهه وأقام
الضارب وولده شاهدين له بما دعى هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل حيث ثبتت العداوة والبغضاء
والعصب منهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل بأمر رسول الله ما أكبر الكفار فقال
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئاً فجلس وقال ألا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لم
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الأمور لفسقهم بالأدلة يؤمن عليه من شهادة
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقروم مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حديثنا
مسند حديث شاب من الفضل حديثنا الجري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أتيتكم بأكبر الكفار ثلثاً قالوا بلى يا رسول الله قال الأشراك
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئاً فقال ألا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال النووي في ذكره وروينا في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة نفع من الحرث
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أتيتكم بأكبر الكفار ثلثاً قالنا
بلى يا رسول الله قال الأشراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئاً فجلس فقال ألا وقول الزور
وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترمذي والترغيب والترهيب للمنذري رحمه الله
تعالى وعن جرير بن فائق رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الصبح فلما انصرف قام قائماً فقال عدت شهادة الزور الأشراك بالله تعالى ثلاث مرات
ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاً لله غير مشركين به رواه
أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير وهو قوفاً على ابن مسعود
بابه سنداً حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد
ورواه الطبراني في الأوسط ولنظفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن الطبري لضرب
بما نقيرها وتحرل أذنابهم من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تنارق قدماء على
الأرض حتى ينفذ به في النار والأحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشقاوة مرتكبها
كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليها الغي مباليين بغضب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة
الزور

مطلب الشهادة بالوقف
بلايان الواقف فيها خلاف
والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالتسامع
بالوقف

أعاذنا الله تعالى والمسلمين من غصبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل
أم لا وإذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة هل ثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما
الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثر فقهاءنا قبل وقيل لا وقبل بالنفصيل
أن قديما قبلت والألا قال في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير
الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما
إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لا نعم فيه خلافا عند
علمائنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قائدين شهد بالتسامع لا سمعنا من الثقات
أن الحكم الثلثي وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوفة عليهم فهل تقبل هذه الشهادة والحالة
هذه أم لا (أجاب) يعلم أولاً أن المسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع أصلها شرطي ومطلوبه كفي ظاهر
الرواية وإنما فاسدها المشايخ على الموت كافي الخلاصة واختلف المشايخ فيها باختلاف يطول
ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجع من يعبر بترجيحه قال في الخاتمة
والخلاصة والبرازية لو قالوا شهدنا بذلك لا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي الجفرى شرح
قوله وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا بالجماعة والصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا
شهدنا لا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فقبل فيه بما ولو فسر
للقاضي أنه أخبر من يتقبه واستثنى العمادى في فصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخاتمة
والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين إذا لم يكن
الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف وإذا شهدوا على أن هذه الضعية وقف ولم يذكروا الجهة
لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا
الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل
حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا مصرف تقبل لو قديما وبصرف الى
الفقراء وفيه لو صرح بالتسامع تقبل إذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة
سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بالتسامع فإذا افرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه
الشهادة بالتسامع اهـ وهو عيى الى القول النارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع
فيها اختلاف كبير ينبغي أن لا يعدل عن كلام فاضحان الذي قدمناه في صدر الكلام والله أعلم
(سئل) في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط في قبولها تادم الوقف وما حد التقادم وهل
يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان إلى أن يصل إلى من يشهد بالت
على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما شتر عنه من اخبار الثقات من غير بيان
من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتون في قبولها قال في الكثرة لا يشهد بمبلغا بغير بيان
النسب والموت والنكاح والدخول ولولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في الختار وتويرا لا بصار
وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو
الذى يشترطه والكل من هؤلاء أطلق فعلم المتقدم وغيره فان قيل علوا ذلك ببيد الشهود وخوفاء
الأوراق فكان هو المثبت للحكم قلنا انتفاءه لا يثبت الحكم بعلة غيرها كما صرح به أصحاب
الأصول أن انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعددها وأما التقادم فقال أهل اللغة قدم
الشيء بالضم قدمه فقديم وقدمه مثله فهو ما يعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد
سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما ضم الشهادته عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسامع تقادم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الاشياء التي تقبل
الشهادة فيها بالتسامع

المحققين كابن الهمام وقطعة بالشهادة كافي والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة السماع
وفسروا قائلين شهد بالشهادتين لا ناسمعا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعا تعصمهم في هذه
الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وأبداه فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما سرح به في الخاتمة والخلاصة والبرازية
وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير
قال غالب الشراح في شرح كلام المتن بعد قولهم ولا يشهد عالم بعينه إلا في كذا وكذا
والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا تجوز إلا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم إلا بالمباشرة
والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصارت بالبيع والإجارة بل أولى ولهذا الوفسر للقاضي لا تقبل
فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع هو القياس والاستحسان الموافق
لما سرح به قاضيان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيفية لاوهم فيها تعصمهم
قصدوا بها ضرر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه الذي يلحق بالإيجاب والقبول
للمتناكح هل تقبل لاحدهما عند التجاح في أصل النكاح أو في مقدار ماسمي من المهر أم لا
(أجاب) تقبل لأن النكاح يتم بهما لا بتلقين الفقيه والله أعلم (سئل) في امرأه ماتت عن زوج
وعن ابن عمه لاب وأما ابن عمه فمهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمه أم لا يرث ويكون
التصف الباقى من الميراث لابن العمه من الابوين وهل إذا ادعى ورثة زوج الميراث بعد موته أنها
خلفت ولدا وماتت وقامت بنية تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمه بنية تشهد أن الولد مات قبل
وفاتها فأدى من البينتين تسع (أجاب) ابن العمه من الابوين أولى بالميراث من ابن العمه لا مطلق
للقوة كما سرحوا به في أولاد الصنف الرابع جمعا وأما مسئلة إقامة البنتين المذكورتين فلا
شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما
مردودتان لأن احدهما كاذبة يمين وليست احدهما بأولى من الأخرى وإذا ردنا رجعا إلى
ما هو ثابت يمين وهو ارث ابن العمه من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لأجل
الموهرم كما هو لن صبغ أنامله في الفقه طاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأه ماتت عن بنت
وابن عم عصمة أدى على البنت بيتا أنه تخلف عنها وله نصفه أرثا فادعت شراء منها في الصحة وادعى
أن في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بنية أنه كان في المرض هل تسمع ويتقضى
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا يتقضى الحكم السابق لأن يمينها في المقدمة لمخالفتها
الظاهر وهو أن الحادث يضاف إلى أقرب أوقافه والبنية يمين من ثبت خلاف الظاهر والله أعلم
(سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما
لورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له أن قلناش آخر قبول شهادته
في تلك الواقعة إذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغیر تهمه هي عدم
العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لعنى لأوجب الخلل في عدالته باعتبار عدم الاتان بما هو شرط
القبول من الافراط يجوز قبولها إذا أتى بما هو شرط وان كان التهمة في الدين أو طروة لا يجوز
قبولها وعن مخرج بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الخانوي والله
أعلم (سئل) في مخدرة معدة عن وفاة عرف بها من يجوز تعزير بقه ما سرح عاجضة فهو أقرت
باشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل إذا شهدت الشهود الحاضرون للتعريف
على فلاة بنت فلان من المشاهير الأعيان المعروف بها أنها أقرت بحضرتها بكذا يجوز ذلك أم لا

(أجاب)

مطلب لو فسروا للقاضي
انهم يشهدون بالسماع
لا تقبل شهادتهم

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلحق المتناكح مقبولة في
أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن
عمه شقيقة وابن عمه لام
فالباقى بعد فرض الزوج
لابن العمه الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج وابن
العمه بنية الخ

مطلب ادعى أحد الورثة
على آخر أنك اشتريت هذا
الشيء من المورث في المرض
وادعى الآخر أنني اشتريته
في الصحة وكل أقام بنية المينة
للمشتري في الصحة

مطلب شهادة البائع للمشتري
لا تقبل

مطلب إذا ردت شهادة
الشاهد لعدم العد التليس
لمن ردها ولا غيره ان يقبلها
بخلاف ما إذا ردت لغير ذلك
مطلب في الشهادة على
المخدرة وما فيها من الخلاف

(أجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتنبيه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تسفر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف في الزك والترحيم والاثان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهر زاده كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط زجلين أو رجلا وامرأتين قال في الحاوي وهو القول المتقدم عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا احتملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليهم أبعينها أم لا صحبت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سمعناها ونسبها كذا في التارخانية أيضا وغيرهما من قولها أما إذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة المسؤول عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها إن قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيرهم وإن قالوا لا نعرف أنها فلانة بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليها قبلت أيضا لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة أقامها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس الودعة أن فلانا نجر جهافات وهي يدهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى إذا تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اه وبنبغي جملة على ما إذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة أولم يكن ذلك منهم توفيقا اه كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد اه وهذا شهادة قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتيد لا ستاذم لا تقبل وفسره أي التيد في الخلاصة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خاصا لم تقبل والا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى مبالغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع المدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة العدد لا تعرف كم هي فهل ثبت المدعى بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك إجماعا قطعا ولا يوجب خلافه ما في الخانية والخلاصة والبرازية وغيرهما ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المادعى متديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كن في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا ينبغي أن يعلموا بجودتها لاحتمال أنها تكون ممهقة فإذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد تيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول والحكم بها فليتنبذ ذلك إذا لم يكن العلم بالمحكوم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقوف إنشاء الواقف المدعو حسن بن اسمعيل بن محمد بن خريص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم أنسألهم الذكور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلقيا ذلك عن أبيه ثم مات منصورا فدعى رجل بالوكالة عن والد له يسمى علوان على ابن منصور المذكور المتصرف فيه بعد أبيه

مطلب في شهادة من كانوا في عائلة واحدة بعضهم لبعض
مطلب الشهود إذا خاصموا
المدعى عليه تقبل شهادتهم
ان عدولا مالم يساعدوا
المدعى في الخصومة

مطلب لا تسمع شهادة المودع
والمستعير والمستاجر قبل
الرد

مطلب شهادة التيد لا ستاذم
غير مقبولة وكذا الاجير
وكذا من في عياله

مطلب ادعى مبلغا معلوما
وأقام بينة يشهدون أنه
دفع للمدعى عليه صرة

لا يعلمون قدرها لا تقبل
مطلب في دفع ايها ما وقع
في الفتاوى الخ

مطلب في رجل وقف على نفسه واولاده الخ فادعى رجل أنه من اولاد أب جد الواقف وأقام بينة على ذلك
لا تسمع

قائلان في دعواه ان أباه الموكل له من أولاد الذكور وانه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور
فانكر المدعى عليه كون الموكل من أولاد الذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا بأن الموكل المزبور
ابن عطاء الله وعطاء الله من أولاد ذريته من أولاد الذكور فلهذه الشهادة ثبت للموكل
استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور أولاد حسن المشروط
لهم الريع أم لا يثبت لان شهادتهم ما قاصرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء
الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن ابن خريص بخلاف
أن يكون من ذرية أولاد ذريته من أولاد ذريته من ذرية أخى الواقف أو من ذرية ابن
أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور
وكونه من أولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين
لا يثبت بها الاستحقاق علوان في وقف حسن المذكور اذا لا يلزم من كونه من أولاد ذريته ان
يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن
اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بصرف ريع الوقف مع من يتصل
بحسن الواقف من غير تحتل انى في نسبه فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال اتقلت
بالوفاة عن زوج صغير اسمه محمد وهى واضعة يدها على الكرم المحزور المحدود ويحدد أربعة الذي
حده الغربى كرم خديجة بنت أخت جد غزال المذكور فوضع محمد والحمد الصغير المذكور يده
على ما خص ابنه منها بالارث الشرعى وهو النصف فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت
لدى حاكم شرعى انه وقف من قبل جدتها الامها الواقعة وقد انحصر فيها بموت غزال المذكورة
لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الاولاد وأولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر
حاصل الدعى بمحمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود
بالحدود الاربع المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها الامها فلانة وتسلت البرهان على ذلك
فتمحنت فنعمها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم البينة وبعد مضى زيادة عن سنة ونصف سنة
جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك مؤكدة زوجها فادعى على محمد والى المذكور اكرافى
حتم مدعاه الغربى كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده عليه ولما لم يضع يده
عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حصله أن هذا المحدود
الشامل لهما وضع المدعى عليه يده على نصفه وهو وقف كما شرح في الاولى وأتى بشاهدين شهدا
بأنهما معا سمعا معا من قبض وأخبرهما النقات وغيرهم عن لا يمكن نواطؤهم على الكذب أن
هذا الكرم المحدود وقف فلانة جد الموكلة وفيه حكم بسخة الوقف المزبور ان الخصم أحضر حجة
لم يذكريها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكم التلاني
وانهم سمعوا من يوثق به أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة ثبت الوقف ام لا يثبت
لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بانه وقف لانهم سمعوا ولا ن كلام من دعوى
الزوج وضع يده محمد على نصف المحدود في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه
ما لم يكن محمد عليه وضع يده اصلا وهو كرم الموكلة المحزور بجانب الغرب من الكرم المدعى واتى وضع
يده على نصفه وهو كذب يقر به المدعى اذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد
حكم القاضي بسخة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذى فهم أن دعوى اصل الوقف
غير دعوى حصته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علماء النالا لانه ليست

مطلب في امرأة اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهى
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت أخت جد غزال
أنه وقف الخ

مطلب في الفرق بين
الشهادة على الوقف بالسمع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعي في
النسب

مطلب في شهادة الاعي غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتي بغير قول أبي
حنيفة وان صححه المشايخ

بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس وشحوه وفسه مع
ذلك خلاف فالمتون قاطبة قد أطلقت القول بان الشاهد اذا فسر أنه يشهد بالسمع لا يقبل
وبه صرح قاضيان وكثير من علماء وعبارة قاضيان ولو قالوا يشهدنا بذلك لانا سمعنا من
الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما عوفي المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا
أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لانهم سمعوا ولا قال بان هذه شهادة على الوقف بالسمع وهذا
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور ركيب المدعى بظهور عدم وضع
بمحمد المذكور على شطر الكرم الغربي بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو
أصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسهر عيون في طلب الفقه وكرع في صافي ورده
بمل فيه والله أعلم (سئل) في شهادة الاعي في النسب هل شي مقبولة أم لا (اجاب)
اختار صاحب الخلاصة القول وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر
ووجهه أن ما طر به السماع غير معتبر الى الرؤية وقد صرح العلامة بتعقيب باشافي حاشيته
لشرح الوقاية لوقبل انقاضي شهادة الاعي يعني فيما ليس طر به السماع الذي هو محل الكلام
وحكم به يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك قبل شهادته مطلقا بالصبر وصرح بهذا في
الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعي وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي
يوسف هل هو على اطلاقه أم هو مقيد اذا احتملها بصيرا واذا اعلم عوفي بما يجري فيه السماع
وهل الاقرار بما يجري فيه السماع وهل للقاضي أن يحكم بحصة شهادته على الاقرار بما عرفت
أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح أقوال أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ليكون القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (اجاب)
المذهب الصحيح المنفي به الذي مشت عليه أصحاب المتون الموضوع لثقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعي لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت الحمل وأعي وقت
الاداء أو قتما أو كان بصيرا وقتها وعي قبل القضاء سواء كان فيما طر به السماع ولا هذا
هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه وايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قررره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين
متساويين من مجتهد المرجوع عنه لم يبق قول له كما ذكره وحيث علم أن القول هو الذي
تواردت عليه المتون فهو المعتقد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في التون والتساوي
فالعامة ما في التون وكذا يثبت ما في التساوي والقرير ايضا عندنا لا يفتي
ويعمل الا يقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما وغيرهما الا للضرورة
كمسئلة المزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب
والامام المقدم

اذ قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يفتي ترجيح القول ولا يؤذن
بتصحيح انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقول في ملتي البحر لا تقبل شهادة الاعي
خلاف لابي يوسف فيما اذا احتملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا
احتملها بصيرا وأما تنقيده بما يجري فيه السماع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وقد علمت مر جوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف رقدني
 الذخيرة أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والعقار أم في المنقول فأجمع علمنا
 أنه لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك فنضرب في ضرر
 الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه
 فإذا تقرر هذا فلا بد من دفعه القاضي بخلاف ما عساه له السلطان قصره الله تعالى لانه موزول
 عنه فهو فيه رعية لان القضاء يختص وأما كون الاقرار مما لا يجري فيه السماع فهو بدعي
 والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرما أو زوجها وهل يصح من الاجنبي
 لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة
 والمحدوف في التدف ومن أبيها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة
 لها أو عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه
 خبرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتد في تعريفه أن يشهد على معرفتها
 رجلا ن عدلان أو رجلا واحدا أن لم يقل أحدا بشرط كون المعرفة محرما لها ولا جارا بل
 يجوز من الاجانب الاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف
 بها ولا يلزمه بقوله أعرفها وأعرف بها محذور حل له تكاها كابن العم والعم وابن الخال
 والخاله أو لم يصل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها
 على الاصح المنقبة به وكل ذلك سترح به علمنا كصاحب معين الحكام والظهيرية والبرازية
 وجواهر الفتاوى وغيرها في كذب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بيعة على
 الملك بجهة مطلقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالنسبة على بائعه فأقام بائعه بيعة على التناج ودفع
 المدعي هل يلزمه وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعي ولا شهوده تعزير قال في البحر
 لوردت شهادته لتهمة أو تخالف بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعزير فانا لا ندري من
 هو الكاذب منهم اشهد له أو الشاخذان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعي
 اصحاب بقره كانت في باقورته نسرق هل تقبل اذا انضم اليه آخر أم لا (أجاب) الراعي
 كالمودع عند أبي حنيفة وشهادة المودع بالملك للمودع مقبولة فإذا انضم صاحب الشهادة وجدت
 العدالة يحكم للمدعي بالمدعي والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل
 تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب
 باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي أن يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس
 بمجتهد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دينية وتغصب
 ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بغيبه أو حضرته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه لانه
 مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان الفرق لا يجزأ وأما قولهم يسمع الاخبار يكونه
 شريرا يضر الناس بيده ولسانه أي حيث كان الخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه
 وبينهم ولا تغصب أما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينية وتغصب لا يوجب الفسق في شهادتهم
 مخصوص به قال في البحر الرائق في شرح قوله والعدوان كانت عداوته دينية تنبها حسنة
 لم أرها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب الفقيه والمبسوط أنا اذا قلنا لان
 العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي
 يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزأ حتى يكون قاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة
 من المحرم والاجنبي سواء
 كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب اذا أقام المدعي بيعة
 على المشتري أنها ملكه
 وأقام البائع بيعة أنها انتجت
 عنده لا تعزير بيعة المدعي

مطلب شهادة الراعي بالملك
 اصحاب الدابة مقبولة وكذا
 المودع للسودع

مطلب شهادة العدو على
 عدوه بسبب الدنيا لا تقبل
 مطلب في شهادة العدو على
 عدوه وعلى غيره وفي القضاء
 بها

ووجدت قد كتبت على حاشيته فيما غمر من الرمان (أقول) بل انظار من كلامهم أن عدم
 انقبول انما هو التهمة لا للنسب ويؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير
 من علمائنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقيد بكونها على عدوه ينفي ما عداه وهذا
 هو المتبادر للافتحام فتصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدوه وفي معنى
 الحكم في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني
 فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
 على عدوه والمسئلة الواردة في المكتب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسى على الباني في بلادنا
 هل تقبل أم لا لما شاهد فيها بينهما من العصبية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معنى الحكم
 وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصبية وعوان يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان
 أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائز منها والمقتول بالعصبية كالكلا بادي
 والروازكي بخاري والمياني والقيسى بالشام ثابت العصبية بينهما فعمل عدم قبول شهادة
 أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندیان وهما عدوان للسندی
 أيضا والعداوة بينهما ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل
 شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة ذموية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ
 قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي الجران قلنا عدم قبولها لمعنى آخر غير النسب وهو
 التهمة لا يصح قضائه قال وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح أن شهادة العدو اعبدوه جائزة
 عكس شهادة الاصل لفرعها انتهى وهذا يدل على أنهم لم تقبل للتهمة لا للنسب انتهى فقد علم بما
 قررناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في بيت ورثته جميعهم
 كبار شهد رجلان منهم لمدع عينا في التركة بأنهم املكه هل تقبل شهادتهما له أم لا (أجاب)
 نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لواثر آخر بعين هل تقبل
 شهادتهما وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل
 المحلة يوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقت الظهير بعبدان ذكر
 مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانعه وكذلك
 الشهادة على وقف مكتوب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل
 كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا الصحيح القبول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة أهل المحلة
 بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
 على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعقد
 القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزارعين بأرض في مزارعتهم
 للوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الزاهدی بأن شهادة أهل الأرض لو كسب
 الرعية والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزارعين
 لأرب الأرض واختلف فيها والعقد عدم القبول لفساد الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الأئمة
 البخاري أنه كان يقول تقبل ثم يرجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل)
 في الشهادة بالنسب علويا كان أو غيره إذا قال الشهود واشترع عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحمل
 للشاهد إذا أخبره عدلان به الشهادة اعتمادا على أخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون
 على أن للشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول ولا ية القاضي وأصيل الوقف

مطلب شهادة القيسى على
 الباني غير مقبولة وكذلك الخ

مطلب في هندیين شهدا على
 سندی وبينهم عداوة وفي
 القضاء بشهادة العدو

مطلب شهيد رجلان من
 الورثة لمدع عينا في التركة
 تقبل وتنفذ على الجميع

مطلب شهدوا رثان لواثر
 آخر بعين تقبل وتنفذ على
 الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة
 بوقف عليها وشهادة الفقهاء
 بوقف مدرسة هم من أهلها

مقبولة وكذلك الخ
 مطلب شهادة أهل الأرض
 لو كسب الرعية والشحنة

والرئيس الخ لا تقبل وكذا
 شهادة المزارعين لأرب
 الأرض

مطلب يجوز الشهادة
 بالنسب والموت والنكاح
 والدخول وأصل الوقف

وإن لم يعان وفيه كلام
 نفيس

وان لم يعين قالوا ألا ترى أنا شهيد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعموت الخلفاء الراشدين
وأن عدلت زوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان قاضيا إذا أخبر به ما من يشق به ونص
في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنسكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرية أن
الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان
في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أفسر الشاهد أنه يشهد بالسماح لا تقبل شهادته قال
الزبلي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبله كعامة شئ في يد انسان يطلق له
الشهادة وإذا أفسر لا تقبل انتهى أمالو قال اشهر عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا
بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعين ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله في الخاصة والبرازية وكثير
من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع أنه فلان بن فلان القلاني
لأنه يشهد أنه ابن فلان ولم يعين الولادة ألا ترى أنا شهيد أن الصديق رضى الله تعالى عنه
ابن أبي حنيفة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا به رسمه وزفاهه وأخبره
عدلان أنها امرأ فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان انتهى
والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مسوغة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه
من لا يترجم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظية الشهادة أو حكمية كشهادة
عدلين عنده أو رجل واحد أو اثنين عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه البرازي وفيه لصاحب
البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي
يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظية الشهادة على ما قالوا كذا في
الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يشق به الى عدم اشتراط عدد ودورة
في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى
كلام البحر والله أعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى محل طاعته فهل لا يهيأ أن يمنع من ذلك أم لا
وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا وهل على الاخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا
(أجاب) قد كثر في كلام علماء التوكيل بنقل الزوج وجه وجواز سواء كان أخا أو أجنبيا
وبصير يطلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعه عنه وبمنعه بصير أو غامر تبكا
معصية لا حد فيهما فقدر اذا ارتكب مثل ذلك يعزروا لا قائل عواخذة الاخ في مثل ذلك اذ ليس
في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة
سؤاله فيما لا معصية فيه والمتوهم لحصول ما أخذ عليه أو اثم في ذلك ما بلغ في الجهل والله أعلم
(سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى
زوجتك بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال بحسب الله ان غبت عنها سنتين وتركتها بلا نفقة ولا منفق
شرعي يكن أخي وكلا عني في طلاقهما ان أبرأتني من مهرها المؤخر لها أو أشهد عليه بذلك فغاب
الزوج مدة تزيد على المدة التي عندها فهل اذا أبرأتني من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد
مضي مدة أكثر مما عنيها يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للاخ لانه وكيل
محض فلم يقيد بالجلس ولا يشوبه توكيل فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما اذا

مطلب في تقسيم الشهرة
الى حقيقة وحكمية

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع
ابنته من وكيل الزوج
بنقلها وان منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريد أن
تركها من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوهما فتصرفهما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ وإعطاء وغير ذلك وانهم رضوا بآقوالهما وأفعالهما وكتب بذلك جبهة رسمية فتصرف الوكيلان المرقومان على الوجه المشروح ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان وإذا حكم حكمه بأن لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير عين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المزبورين بعد عزلهما بالعزل غير صحيح إجماعا وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالعزل فإن كان في عقد لا يملك مكان استئناف في الحال لا يقبل قولهما كالمسح والايقل حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلمة تنسرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الإسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان يحتج في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريره كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلاه وفر على عاقلنا التأمّل في مقالهم والتفحص لا قوالهم فيبدأ أن الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله أنه إن كان راجعا إلى ما يتيق الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بتي الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاصرفاه إن كان لتي الضمان عنهما قبل باليمين وإن كان يوجب الضمان على الموكلي لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وكت زوجها في قبض مال فقصه ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) إن كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الأمانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض دين وأقرب بقية الورثة بالقبض وانكسرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله إلا بيمينه وإذا لم تقم بيمينه رجعت الورثة بحصتها منه على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لأن قوله في براءة نفسه مقبول لا في إيجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر يوجب ذمة الزوجية مثل دينها على الغريم لما تقر بأن الديون تقضى بأموالها وقد عزل عن الوكالة بموتها فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما إذا كانت حية أو كان الموكل فيه وديعة لأنه في الأول يملك الاستئناف فلاك الأخبار وفي الثاني ليس فيه إيجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها أقدام وانعكست فيها أقدام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج إلى التعمير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالقصور فقال كان يحتج بخاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته ووقت تحريرها على الوجه الاتم وأزلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولًا أن الوكيل بقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فتجبر عليه أحكام المودع وإن من أخبر بشئ يملك استئنافه يقبل قوله وما لا فلا وإن الوكيل بعزل بموت الموكل وإن من حكى أمر الأيلاك استئنافه إن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمر أهلك استئنافه يقبل وإن كان فيه إيجاب الضمان على الغير فاذا

مطلب في تحقيق مسئلة
الوكيل بالقبض فإنه إما
أن يكون قبض وديعة
أو دين وإما يدعى الدفع
إلى موكله في حياته أو بعد
موته

علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدينين بيعة أو تصديق الورثة له فيه قال قول له في الدفع بيعة لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في برائة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا عكس استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتمده فانه من ردو لاراد اوكيل تخليف الورثة على نفق العلم بالقبض والدفع أو اراد المدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد الخلف وأراد أن يخلف الوكيل على الدفع للموكل فلنا بآهر أن له ذلك لما تقرر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل من قبل قوله فعله البين وقوله في حق برائة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضا كل من أقر بشئ يلزمه فانه يخلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المدينون له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا الى تصديق الوكيل يستردوه وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة فانه لم يدفعه للموكل وانهما عنده واستهلكه يرد على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقيت فيه ولم أر من أشبع القول على المسئلة ولان اعطاء حاقدها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التذقية صوابا والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأته وسمى مهرها ودفعه الى أخيها لم يدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بيعة بالدفع لها لا يكون القول قوله مع يمينه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طالب له عليها لانه أمين في حقه والقول قول الامين البين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئا من الدراهم وأمره ان يشتري به له ذرة أو ما يتيسر له من الجبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه جنطة مخلوطة بالشعر بنسيئة ويقول لرب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يتنع ويقول ما أخذ الا مثل دراهمي ولا آخذ مني شيئا هل يجبر على الاخذ من الجبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الجبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا لالأمر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فبالاكتفاء بالمسئول عنها ويضمن مال الموكل للتعدى والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه دفعت لزوجهام صاغا من ذهب في سعة الغلاء ليبيعه وينفقه ويرد مثله عليها ففعل واختلقت الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته ببيعه صار وكلا عنهما فيه ولها عنه الذي باع به والقول قوله في مقداره قليلا كان أو كثيرا بيمينه بشرط رد مثله صاغا غير صحيح وان لم تأمره ببيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيته من خلاف جنسه وهو القضية والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة اسبابية بعينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا الزعماء المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة حاكم دمشق بالمأمور بالسفر واطلوعا من جانب سعادية ما سمي يورلدي بعدم سفرهم بموجب الامر الشريف مهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلا كان أو كثيرا يدفعوه لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم الجمع لأم لا يلزمهم شرعا (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه يتفد عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجهام صاغا
ليبيعه وينفقه واختلفا في
قيمتها فالقول له

مطلب قيل لجماعة سباهية
كتبتم للسفر فارسلوا جماعة
لخروجهم أمر ابعدهم
السفر الخ

مطلب أرسل جماعة من
السباهية جماعة منهم
وأمرهم أن يدفعوا مالا
للولي في مقابلة عدم سفرهم
حيث كتبوا للسفر فدفعوا
فلا يلزمهم المال الا اذا
كافوا كتبوا للسفر

حيث علقوه بكتبهم السفر ولم يكونوا كتبوا لان اذ منهم بالجعل مشروط به فاذا عدم الشرط عدم
المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بمصروفه فيما اذا أفدتهم من ان أهل العطاء
المعروفين الا بالنسبة اذ قالوا للجماعة من كراهم ان كانوا كتبوا للسفر فادفعوا علان بسده
الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان أو كثيرا ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم أنهم
لا يلزمهم مادفعوا اتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط حل اذا تبين
كتابتهم للسفر وامنع عنهم السفر الا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا
(اجاب) لا شك في ان المفتي انما يفتي بما اليه السائل ينهي واذا ثبت وجود الشرط للرجوع
لا شك في الرجوع قالوا

قوله اذ دفع الخ كذا بالا صل
ولا يخفى عدم استقامة
وزنه اه مدحه

اذا دفع السؤال ببيع مال * باعه ذو المال جاز بلا حرا
مع أنه ان كان مخمونا فلا * أحد يقول بأنه صح الشرا

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وأمره ان يشتري مهابرا من
المخروج وهما متبقي عليه من الثمن يدفعه لفاشترى سبعة قنطارين وأربعة وستين قرشا كل
قنطار بمائة وثلاثين قرشا كما أمره وسلم المأمور بالآخر المخروج بعد أن أخبره بمئة قنطاره
وقال لا أحسبه الا باثنين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بان يكملوا له الثمن من
تركه فابوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت حل لهم ذلك أم لا يلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما
أمره به (أجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به من تركته ولا عبرة بقوله
لا أحسبه الا باثنين وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حيث أمره بالشراء بمائة وثلاثين أو أطلق
له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل يقبض الدين اذا مات موكله فقال يقبضه في حياته
ودفعته له فصدقه الورثة في القبض وأنكروا المدفع للميت حل يقبل قوله بمئة أم لا (اجاب) نعم
يقبل قوله بمئة حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيها أقدام وضلت فيها أقسام
مع قرب ما أخذها وسهولة مصدها فهي علمك واجمع فهملك قال في الوكيل في الفصل
الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك
وأنكرت الورثة أو قال دفعت له صدق ولو كان دينا لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكم
أمر الاعمال استنفاه لكن من حكم أمر الاعمال استنفاه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير
لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي نفي
الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكي وجوب الضمان على الموكل وهو
ضمن مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايسى اذا وكل وكيله يقبض الدين فمات
الموكل فقال الغريم قد أدت الدين الى الوكيل قال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى
الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند انسان وديعة فوكل وكيلها يقبضها فمات الموكل
فقال المودع قد رددت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان
على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما ان الوكيل أقرب باليس له ان يسدأ به فيفعله فلم
يصدق في اقراره ولو كبل اذا قال بعد العزل قد كنت بعثت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة
أقرب باليس له ان يسدأ به فيفعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع أمين فيه وقد أقرب بالمدفع الى
من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولتلف في يده لم يضمن
كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

مطلب في مسئلة الوكيل
بالقبض

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره يمينه لان يده كيدمو كله وهو أمين ادعى اصال الامانة الى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يده كيدمو ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فإذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بضمان مثل المقبوض على موثرهم اقتضاء بل اتفق به ان يكون حاكماً أمر الایلاء استثناء فلو كان نافياعن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة وكانت زوجها في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرهما من تركته والدها ثم ماتت فطلبت ببقية ورثتها منه ما خصها فأدعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الایبنة (اجاب) لا شبهة في قبول قوله بلا يمينه فقد قال في الوالدية ولو وكل بقبض ودعيته ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكل قبض ودعيته وأعرابة ينزل موت موكله فلا قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الآن فأقيمت بأنه اذا صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لانه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بأنه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكر والدفع وقد زلت أقدم كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصنيف وأما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال لأنص وبين في هذه السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدقه الموكل في مالها الحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المديون يمينه على أن الوكيل قد أقر بأنه قبض منه حين كان وكيلاهل فتدفع عنه الخصومة أم لا (اجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهالك في يده والدفع الى موكله في حق راءة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكي أمرا لا يمكن للحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبداً مثلاً لو كذبه قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكي أمر الایلاء استثناءه للحال وأما إقامة اليمينه من المديون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالتئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الذم لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكنه والقول قوله لانه أمين ادعى اصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن يذمه لو كاه كذا من القروش دفع له كذا منها وادعى له يمينه كذا منها وطالبه به فأنكر الوكالة واعترف بالدين فطلب منه اجابته فأقام شاهدين شهدا بأنه وكاه بخلاف المبلغ هل يملك قبض منه أم لا (اجاب) صرح علماء نازحهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية النسوي أنه لا يملك القبض لظهور الخيانة في الوكلاء وقد روي عن علي الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يجبر المقتضى عليه بدفع المال خشية أنه وكاه وخوف خيانتة فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المقتضى به والحال هذه لا سيما وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعي دعوى الوكالة

مطلب في بالغة وكانت زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل بقبض الدين القبض والدفع الى الموكل قبل العزل صدق وبعده لا الایبنة

مطلب الوكيل بالخصومة لا يملك القبض وكذا لو أطلق الوكالة

مطلب وكنت رجلا لقبض
لها ما يخصها من الارث
باجرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
في قبض صرة صدقة ولم يصل
لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باخذ
المباح باطل
مطلب لو امره ان يتصدق
به على معين خالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر لخاصم
عنه لا يجوز الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب الخدرة لها التوكيل
بغير رضا الخصم وكذا اذا
عجز عن الجواب

ومخالفتها للشهادة بانه وكما يحصل من المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود
عندهم رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض ما يخصها من الارث
الشري من زوجها باجر مسمى ففعله والآن تنكر اتصال ما يخصها وتنتقم من دفع الاجر المسمى
في الحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله باليمن ودفع ما قبض لها والمجوع له من الاجر
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله اجر الممثل لا يتجاوز المسمى لرضاه به
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بمصر ثم ان
الوكيل قبضها وأعطى بها الخمس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعددها
وسلمها له كاجرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب دفتر المتبدي بالسجل
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بيده العالمية قهر على الوكيل لغيبهم ووضعها
أمانة تحت يد تابعه وقال التناخي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عامسه خصام بين فلان وفلان وهو
تحت يدي أمانة حتى باقي الخصم من فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه (اجاب)
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير
صحته الوكالة بقبضها يكون التسليم له ماذونافيه فيرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو
ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح توكيله باخذ الصدقة ومصرحوا
فاطمة بان التوكيل بأخذ المباح باطل ومصرحوا بانه لا يتعين التقدير ولا الدرهم ولوعين فلان عينه
لذلك ان يصرف لغير فاضل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل وفي الحاوي الزاهدى لو
أمره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكيله
بشيء لم يدخل ملكه ولم تصح كتابته به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا الا قال به والله أعلم
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد ان يوكل وكيله عنه لمدعى بحق على آخر هل
للمدعى عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعى بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) مخرج علما ونا فاطمة
متونا وشروحات الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً أو
غائباً مدة السفر أو مخدرة وجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره الناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه تضرره فيستوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله
في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان القاسد والله أعلم
(سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال
لأرضي بتوكيل زيد نعمتانه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل
اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت بررة فهي كالرجل لا يجوز لها
التوكيل الا برضا الخصم قال في الجوهر المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا
الخصم لانهم لا تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقضت فلم تنطق بحجتها لحاشاها
وربما يكون سبب الفوات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما اذا كانت
عادية ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضا الخصم اه بخلاف
المخدرة فان الزامها بالجواب تضييع لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحجتها
لما اعتبر بها من الحياء والتخل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى

انتهى وقد مشى عليه في الكتز وملق الايجر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا
من المختد وهي التي تختلط الرجال بكرا كانت أو نبيا وعليه الفتوى وكذا اذاع القاضي ان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو الماكر المشهور وليس للقاضي
ولا للمفتي ان يتعداه للاختبار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشترى
لهما زيتا ويطبخه صابونا فامسك المأمور دراهم الامر كلها لوجود الزيف في بعضها وأدى
دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للآخر وبلغ الامر فاجاز ففعله هل للمأمور حبس
الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للآخر بغير إذن
المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير إذن المأمور
للمأمور وان يكن له ردته حتى يستوفي حقه أم لا (اجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء
ثمنه فقد صرح علماءنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أذاه للبائع أم لا
وليس لأمين المصينة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذ لو قيل
بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز لأمين تسليمه لغير من سلم اليه
وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا ويطالب برده وتسلمه لمن له حق حبسه الى استيفاء
حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل باجر دفع لوكيل له آخر شيئا بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل
قوله عليه اذا هو أنكر (اجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لا نفرا ذلك منهم عما وكل به
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزل
الموكل هل له والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (اجاب) لا يصح خلعه الوكيل بعد عزل الموكل
له فلا تبين منه قال الزبيدي قال بعض المشايخ اذ وكل الزوج وكلا بطلاق زوجته بالتمسها
ثم غاب لا علم علة ولا شيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق انتهى والخلع
طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يعث بعضهم الى بعض بضاعة
بيعهما ويبيع بثمنها مع من يختاره ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتها را
شائع فيهم وياع المبعوث اليه البضاعة المبعوثه في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم ليعتبر اعلى
دفعات متعددة حسب ما ييسره وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
باعت الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك اطول المدة أم لا بدله من البينة (اجاب) القول قوله
بيمينه اذ له بعثه مع من يختاره وراه أمينا لأنه لم تبطل أمانته والحالة هذه لا إرسال مع من
ذكر وقد ذكر الزاهد راضا يجزى لغير خواهر زاده جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يعثون
الكرائيس الى من يبيعها لهم في البلد ويبيع بانماثل اليهم بيد من شاء وراه أمينا فاذا بيعت
البائع عن الكرايس يدين شخص ظنه أمينا وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أو فري انتهى وقد عارض بقولهم
المعروف عرفا كالمشروط شرطوا العادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دانه بالمرابحة اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء على
وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح نوكله وينفذ فعل الوكيل عليه أم لا (اجاب) نعم يصح
وينفذ فعل الوكيل عليه لأنه نوكل بشراء الاشياء مرابحة وهو جائز ولو كل مطالبة الموكل
والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيله في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضرة فلان فباعه بغير
محضره هل يجوز ذلك عليه أم لا (اجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة بقوله ولو وكله بالبيع
فلان

مطلب وجد الوكيل زيفا
في مال الموكل فاشترى من
مال نفسه فاجاز لا امر ذلك
للمأمور ان يحبس ما اشتراه
حتى يدفع له الثمن

مطالب ليس لأمين المصينة
ان يدفع الصابون الى الموكل
اذا حبسه الوكيل
مطلب اذا دفع أحد وكيل
رجل للوكيل الاخر شيئا
بلاذن موكلهما يضمن
مطلب لو وكل رجلا في خلع
امر أنه فخلعها بعد عزله
لا يصح
مطلب عادة التجار ان يعث
بعضهم الى بعض تجارة
ليبيعها ويبيع بثمنها الخ

مطلب وكل ان يشتري له
بالمرابحة عند حلول دين
ذاته ففعل الوكيل
مطلب وكل رجلا يبيع شيء
وقال له لا تبعه الا بمحضرة
فلان

ونهاء عن البيع الاشبه وداوا لا يحضر فلان لا يملك البيع بغير حضور النهم وودو بغير محضر فلان
انتهى ومثله في البرازية وكثير من الكتب وبعض محضر فلان بحضوره أو على يده أو بمعرفته وما
أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين
أهنا رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح وملك الوكيل فيها كل شيء الا المطلق والعاق والهبه
والصدقة على المفقته وملك التزويج ولو بملكته لعدم قول قاضيان تناول البياعات
والانكحة فذلك أن يرتجحه امرأه بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في تعمير دار ورجل أمر من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله
في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنفق الماء ورم من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل
منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع
ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعى صرفه
ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أو لا بد من ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين
ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين ان يكون الانفاق والصرف من مال
الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من اقامة البينة اذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر
بالزيادة ولم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والآخر وأراد الرجوع عن الضمان
فالقول قولهما باليمين ووجهه أنهما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والآخر شكران
والبينة على المدعي واليمين على المسكر وفي الصورة الثانية هما أمينان ~~ينكران~~ الضمان
ويدعيان الرجوع عن عهده امانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التتارخانية
قال نافلا عن البيعة سئل على بن أحمد يبيع عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع
فلا بد من اقامة البينة وان أراد الرجوع عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما
كما ترى ثم اني ازيدت مطالعة في المسئلة ونقرت عليها بالامعان في المراجعة والنظر فראيت الاول
وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجماعا ورأيت في الوجه الثاني قولين فعضهم جعل
القول للآخر وقوله عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم لبيعة فباعها على أهل كل شهر كذا فقال
أنفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى
(أقول) كان وجهه أن الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل
ما وجب عليه لا ينافي كالمصرح به في كتاب المضاربة فهو مدعيه عليه فلا يقبل والقول الثاني
قبول قوله لأنه وان كان كذلك غير أنه يدفع الدراهم له قبل الانفاق أمين محض لأنه لم يجب عليه
وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب أن يعول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع
اذا مات مجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا بيعة أم لا
(أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بوجوه في تجهيل تقرر في
تركه الضمان فلا بد للرجوع من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لمحامن
وكيل شخص يبيعه وللمشتري على الموكل دين تقع المقاصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن
أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع
الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا
في الثانية وكثير من الكتب بشرحها وقتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوج ابنته
الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحا عليها حتى يقبض النصف منه خشية المظل

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك كل شيء الا المطلق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لأنه من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا
مات مجهلا للثمن يضمن

مطلب اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل يبيعه
من رجل له دين على الموكل
تقع المقاصة

مطلب اذا وصى له ان
يزوج ابنته من فلان بكذا
ولا يعقد عليها الا بعد قبض
النصف

خالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينفذ أم لا ينفذ (أجاب) هذه وكالة مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير كيلا بالنكاح قال في الخاوي الراشد رامن القاضي خنجان وكلته ان يزوجهامن نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يجد الشرط لا يصير كيلا بالنكاح فلا يب رد النكاح اذ حكمه حكم نكاح النضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه بقي له عندنا آخر كل حساب من عن البضاعة كذا اثم مات ذوالمنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو صغير ومعبرود كان كذلك لا طلب عليه في الخلاصة امرأة اشترت شاة وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا عنك علي وقال البائع انما بيعت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتوى للكركي وفي الخاتمة في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت شاة من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على التمن وقال البائع لا بل بعتهامك ولحقك عليك التمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله كثير في كتب ائمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قول التابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا عنك علي كقول الزوجة كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معه في ذلك وكفاية التدكيره وفيه الباقي بعد كل حساب من المبيع الفلاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بانه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في أخوين أمر أحدهما الآخر أن يزوجه امرأته يقضى المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ المقرر في الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجلين حضرا بمجلس الشرع الشريف وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبه أخوته أنهم وكاه في الشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك للأخ الآخر الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعل أنكروا وقيل أخيمهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع الشريف انهم لم يوكوا أخاهم في ذلك هذا وقد أجاب صاحب الاشباه والنظائر بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره البدله أو لمدعي علمه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين بالشهاد أخيمهم عليهم في جهة غيبتهم هذا لا فائز به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار ببعينه فاشترى لنفسه وذكر في صلح التبايع من ماله ومات هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنائه في وقيل له ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه قال في الكثر ولو وكله بشراعتي ببعينه لا يشتري لنفسه قال شارحه الزيلعي بمعناه لا يتصور أن يشتري لنفسه بل واشترى بغيره بالشراء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمثله متون المذهب وشروحه طائفة بما فاد في الحجة اشتراه لنفسه من ماله هو لا باعتباره والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل أخيه ففتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعانه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل
ليستقرض له مالا ويشتري
به بضاعة ففعل فات المرسل
لا ضمان على المندوب ومثله
المرأة واشترت شاة وقالت
ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر أحد
الاخوين أخاه أن يزوجه
امرأته يدفع مهرها عنه فدفع
من مال مشترك له الرجوع
بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن
أخويه في مجلس الحكم
بالشهاد أن الدار الفلانية
لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
عقار ببعينه فاشترى لنفسه
مطلب اتهم بقتل أخيه
فامر أخاه ان يدفع مالا
لحاكم السياسة

مال فاذن لآخيه الحي ان يخلصه من مصادره بحال يدفعه اليه بخله هل له ان يرجع ذلك علمه
وان مات الدافع قبل اكمال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه أم لا (اجاب)
نعم لورثته الدافع المطالبة بما دفع مورثهم للحاكم السياسي باذن المتهم المذكور ولو لم يذكر الرجوع
كما صرح به غير ما واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكلا في قبض غلته
الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكله بعزله ويظل تصرفه في الوقت أم لا (اجاب) نعم ينزل
بعزله لانه يتربط لدوام الوكالة ما يتربط لابتدائها كما نص عليه في البحر والله أعلم (سئل)
في رجل وكل آخر بقبض حقوقه وغللات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد ان اوصل
الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار نصفين الوكيل في ارثه هل
لورثة الوكيل الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على
المستهلك والحال هذه وانظر ما كتبه الآفة في الوكالة والغصب يتضح لك ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل له على آخر دين طال به فدفق له فوابق قال بعه وخذ منك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول
الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا ويطلبه بيده والموكل يمنع عن ايفائه محبة ابائه عن دينه من
ثمن المبيع هل تسقط المطالبة أو كيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه أم لا
(اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم
قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل أو دعه آخر ناقتين ثم وكه ببيعهما وأطاق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف
فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل
اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله
ليكون المال الذي على المشتري له لم يجز ورجع الوكيل بما دفعه كافي جامع الفصولين وغيره
والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صنيق اللواء ببيع ذلك العقار
لشخص من ثوابه فباعه خوفا على نفسه أو ماله من ذلك الصنيق بما مقداره نصف القيمة
أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لكونه مكرها بما امر الحاكم المذكور وكونه بالغيب
الفاحش وهل اذا كتب في صلح التبايع أنه لا غبن فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصلح
أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكراه وان لم
يتوعدوا امر غيره لا الآن يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضره
ضرر يخاف على نفسه أو تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب
الاكراه وشروطه قدرة المكره على ايقاع ما هد به سلطانا أو اسما وفي القادوس السلطان الحقبة
وقدرة الملك وتضمن لامة والوالي انتهى فاذا علمت ذلك فخير دأمر المذكور اكراهه وان لم يتوعد
الأمور بما يعدم الرضا للعالم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان
السلطان وغيره سوا في اشتراط ذلك هذا وأما بيع الوكيل بالغيب الفاحش فهي مسألة خلافية
بين الامام وصاحبيه هامة قولان بعدم الجواز وهو في البرازية وبقولهما في مسألة
بيع الوكيل بما عزوه وان وبأى ثمن كان نقله في البحر فقطع النظر عن كون الوكيل مكرها
لوقضى بعدم جوازه على قوليهما بالغيب الفاحش جازما علمت والعبرة لما في نفس الامر لا لما
كتب في الصلح صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل
بالباع بما عزوه وان وبأى ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهم ما خلافة قال

مطلب اذا عزل الناظر

ينزل وكله بقبض غلات

الوقت

مطلب وكل آخر بقبض

حقوقه وغللات عقاره فاتا

الخ

مطلب امر المدينون الدائن

بيعه ثوب لاجل دينه فباعه

الخ

مطلب او دعه رجل ناقتين

ثم وكه ببيعهما وأطاق

فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكراه الوكيل ببيع

عقار الغائب على بيعه بنصف

القيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لوباع

بغبن فاحش فيه خلاف

في البرازية ويبقى بقولهما وفي تصحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو المولى عليه عند النسفي وهو أصح الأقاويل والاختيار عند المحبوبي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (أقول) وعنده أصحاب المتن الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير لضرورة وقعت عليه خذلي من أخذ بضاعة نسيئة وبعتها فاشتري لمن رجل زينا بمن معلوم بمثلا كلامه زباعدة فربح فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المجز فاعله (اجاب) الربح للموكل كما أن الخسران عليه وقد صرح علماؤنا بضاعة الوكالة اذ اعم الموكل بقوله اتبع ما رأيت فوقع الشراء للموكل فالربح له والخسران عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاضته ان احتاج الامر اليها وخاصة الوكيل لاحتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه ببيعة الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فربح على المدين بقيمة الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمدينوني ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع ولم يصل اليه هل يبرأ المدينون من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال اقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يدخل الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجا بأنه اشفق منه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم ينقذ الغائب فيدوم على الاحتفاظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما وجنود الخ من أن الوكالة تبطل بنقذ الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكلا رجلان قبض معا مهم من ناظر على وقفات الرجل وأدعوا أنه قبضها منه ومات مجهولا فضمن وأنكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر الدفع له أم لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يستغني بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق براءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره اودع اذا امر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة نأبون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاستيعابي في شرحه ولا يخفى وجهه على القبيح والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردته قماش مصري وفي داخلها أر بعون غرشا لبييع القماش وبشترى بثمنه بالار بعين ثيابا معلومة اليهم ما يرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين للورثة غاية التبيين والعادة فيها بينهم ان يبيع تارة بمن ومجل وتارة بمن ومجل الى أجل قريب كما جرت عادة جماع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتريين عند حلول الأجل أم لا وهل اذ لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشتريين بالثمن الذي تقر بمباشرة الميت في دفعهم لان حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما يؤولون عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على أمها دين تجب فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذا ثبت في ايصال اليها انها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تجب في دينها لاطباق

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيئة ويبيعها ثم يشتري بها شيا ففعل وربح فالربح للامر
مطلب لو وكله بقبض دينه والخاصة ان احتاج لخاصة الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح
مطلب قال لمدينوني ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع لم يبرأ المدينون
مطلب ليس لخال الغائب رفع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله
مطلب وكل جماعة رجلا في قبض استحقاتهم من ناظر الوقت الخ
مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعها صدق في براءة نفسه فقط
مطلب أرسل رجل الى آخر قماش لبيعه وجرحت العادة بالبيع نسيئة ومجلا فبات لاضمان على ورثته للمرسل ماتوا
مطلب وكلت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها
مطلب لا تجب الام في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهرانه
الا اذا ضمنه

الموت والنسب وروح الفتاوى على أنه لا يجبس أهل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل
زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لا عن تركه ثم مات الاب المزوج من ابن وتركه هل يطالب
هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقران الاب
لا يطالب بمهر زوجته أبه اذا باشر عقد النكاح بولاية أو وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
والحال هذا والله أعلم

(كتاب الدعوى)

مطلب ادعى وارث الزوجة
على ابن زوجها فاضل المهر
فاقر ثم أخبر ورثه الخ

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاضل
مهرها فاقر به بناء على بقاءه بدمه أي به فآخيره العدول بأنها أبرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراء صحاحل تسع دعواه عليه الراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسع دعواه
لانه محل الخفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقر ولا جاموس ولا ولامات فتبين بعد موته ان له اشياء من هذه الأنواع
وغيرها هل يمنعها هذا الشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما ينظره ام لا (أجاب)
جميع ما ينظره لم يستوجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا يصلح يدفع فلا وجه لمنعها عن
حقها فيه بل قالوا فيما هو بان من ذلك لو صالح أحد الورثة وابرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البزازية وكثير من الكتب فهذا مع
البراء فكيف مع الابراء في وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعى هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها
من جعل السلطان ولاية يقبضها له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الملب ابن اخيه شقيقته فهو
أعني المدعى خال أبيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بيته تذكار اسم الملب واسم أبيه واسم أبي أبيه
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث يجهه من الجهات يوضع في بيت المال
جميع الميراث واذا شهدت شهود المدعى لا بد من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي ففي
جامع التصولين ادعى بؤة العم ولم يذكر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجدة
ومنه في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يوارثه اناس بعد اناس ماتت امرأة
منهم فوضع ابن عمها عصبة ابده على حصته امنه لكونه عصبة وهم من ذوى الارحام فانازعوه فيه
وادعوا أنه وقف مصروف على ماصرفه الواقف وانهم مصرفه دونوه هو وشكر كونه وقفوا ويدعي
انه ملك يقسم على فراض الله تعالى ولا تمسك لهم شيء سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف زيد
لا غير ولها صورة بالسجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث بمجرد
التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع مجرد التذكرة الا بينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
بشر وطه المانعة لابن العم عن الارث فسه (أجاب) يقضى لابن العم بالارث لتمسكه بالاصل
وهو المال والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشر وطه كما ذكر ولا يقضى لهم
بمجرد التذكرة نظروا وجهان حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار والتسكول اذهى كما غدا
به خط ليست واحدة من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر انه ضرب مورثه بعضا ومات بضربه وأقام على ذلك بيته فأقام الآخر بيته على صحته بعد ضربه

مطلب اشهدت في مرض
زوجها انه ليس له خيل الخ
فظهر بعد موته أنه يملك
شيأ مما ذكر تستحق فيه

مطلب لو صالح أحد الورثة
وابرأ ابراء عما ثم ظهر شيء
لم يكن وقت الصلح
مطلب مات عن غير وارث
توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدود يتوارثه
اناس بعد اناس فادعى جماعة
بانه وقف يقضى به للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه
بعضا ومات بضربه وادعى
الاخر انه ضربه بعد ضربه
ومات الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري
أن البائع أجزأ ورهن منه
قبل البيع لا تسمع الجحضة
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا
وعاب الراهن فادعت زوجته
أنه ملكها لا تسمع دعواها
الا اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام أهلها بيعة
أنهم منه وشهد آخر أن الخ

مطلب تقبيل يذمها على
الزيادة اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لا وايا العمد
بشهادة اثنين باقرار المدعي
عليه بالقتل لا ينفذ حكمه

مطلب في صلح حاصله دعوى
سلم ولا بد لاحتها من بيان
شرائطه

بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المرهون هل يشترط
حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع النصولين وفي دعوى المرهون يشترط
حضرة الراهن والمرتهن وفاقا وفيه ارجح للذخيرة والنسائي الصغرى باع منه شيا فادعى
ثالث البائع أنجزه من المبيع وأرهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فحضر
عليه المدعي إلا أن تقبل بيعة ثم رهن لفتاوى الفقيهين بما يخالفه وقد صرح في الخاتمة
ببطله فبعض اثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض حل الأول على سبيل الكتاب ومال
شمس الأئمة إلى عدم سماع البيعة بغيبة الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب
واختلاف في جواب وقد وافق قاض خان الامام الخصاص في حله وقاض خان من أهل الترجيع
كما نص عليه الشيخ قاسم في التصحيح فليعتن هذا التحري فانه مع اختصاصه ليس له تأثير
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخره مئة دعاه على دراهم معلومة عن ابن وعاب الراهن والآن
تدعى زوجته أنه ملكها وأنه ورهنه عنده بغیر ادائها هل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها بغيبة زوجها الا يشترط في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كما
نقله في جامع النصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقف راسا تجر رجل بعضا من ثيابها من ناطة للبايع فباعها من أهل الطريق مدعين أنها من حله
الطريق فشهدت بيعة شرعية أنها وقف على البراءة كورلدي الحاكم الشرعي وحكم بحريتها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه الاعتبار
شرعا أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويجعل وقفا ولأن شهودا شهدوا أنها من الطريق وشهد
آخرون أنها وقف فالتشهاد القاسم على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العتبية ولو
شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد أن منه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه
أخص ويجعل ذلك مسجدا اه والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها بنته هل تقبل يذمها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم
تقبل والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد ويا مدعى بملكه حكم
مقتل ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل بعدد ما فأنكروا فأقام
شاهدا على اقرار عتين منهم بأنهم قتلوه بضربى سكنين ثم أحضر شاهدا آخر شهد بمثلهم فألزم
النائب المذكور والمشهود عليهم ما يدعيه طائفتان منهم وجب القتل المذكور وغيره من نوعان
أنواعها مع أنها ما لها فهل يصح هذا الإلزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع المذهب صادرا
عن قيد له حكمه بذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الإلزام لما تقرر عندنا
الاعلام في باب ما ينفذ من الأحكام بان القضاء يخص بالحوادث والزمان والاختصاص
والمكان ومنه التخصيص بذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فيكون الثاني معزولا
بالنسبة لمعاداه فلا يصادف محل قضائه اذا هو خائف ما خصه به من ولاية ولا شبهة أن
ما حكمه بالنائب المذكور بخلاف لاجماع المذهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا معهود
تصريحهم قاطبة بان الحكم الصادر بخالف المذهب ممن يزعم أنه المذهب جاهلا به وليس له
بذهب غير نافذ فانظر لما في الأصول الحية والتراخية وغيرهما يظهر لك ذلك مع كون الامر فيه
واضحا لمن شمر رائحة الفقه والله أعلم (سئل) في صلح حاصله يدعى على غيره أنه سلمه في ثلاث
وخسين جرة زينا بالسمية وطالبه بها فنكر ذلك وذكر أنه كفل بكر اعنده في الزين المدعى وأن

بكر ادفعه جميعه فاعترف زيد بوصول البعض وانكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك
فذكر انه لا ينفقه فالزم ببقية الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الازام صحيح ويكتفي في
دعوى السلم بما ذكره غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمرو وفيه مع
عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكونه زيد هو المكلف بالبيعة على السلم لانه مدعى لعمرو ولا نه
مدعى عليه ولم يذكره الكفالة باذن المكفول عنه أو بغير اذنه ليترب عليه الرجوع وعدمه ولم
يذكر الزيت الواصل انه من عمرو أو من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره
وغير ذلك مما هو ظاهر ثم **سئل** (أجاب) الازام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط
صححة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزن أو بالقياس لو قاس
حتى يصح عند أي حفيضة رجه الله ولا يكتفي بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار اذ السلم
شرائط كثيرة لا يقتضي عليها الا لواضع وثلاثة في التزايه والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب
ولم يذكر في الصل المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيعة من مدعى السلم على عمرو
أصالة اذا عايناه بالكفالة وذلك غير المدعى اذا المدعى الاصلالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق
عليها ولا يفي الاقرار من التصديق وذكره الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل
الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر في السلم بيان الابقاء ولا بد منه لجهة
الدعوى المذكورة تحترز عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط
التي لا بد منها لجهة الدعوى المذكورة غير مذكورة فلا تصح واذ لم تصح لا يصح الازام المذكور
لانه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم **(سئل)** في رجل ادعى على آخر درهم ودبعة وقطنا
بقره ومحلها فانكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه
فيعزأ أم لا **(أجاب)** الفتوى على عدم تعزيره لانه لا يظهر كذبه باقامة البيعة لأن البيعة حجة
من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم **(سئل)** في مصبغة بها خواب ملتحقة
بارضها بالبناء اختاف المستأجر مع ناظرها فيما يدعى المستأجر أنهم املكه وبنائه والناظر ينكر
هل القول قول الناظر أم لا **(أجاب)** لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم
من مثله الكس بالاولى وهي كمناس في منزل رجل وعلى عنته قطيفة يقول الذي على
عنته على وادعاه صاحب المنزل فهي اصاحب المنزل فبالك بالمتصل بارض الوفاء والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن اخذوا الفلاني الذي يملك ملكه وكنى
بالارث عن أبيها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وعيك حال صرفك فاجاب ان الشراء كان
بغير فالحش ولم يتفقد فانكر الوكيل الغبن بنوعه فطلب القاضي من مدعيه البيعة فاقامها
لوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مسة انتفائها على المدعى عليه
تسمع دعواه أم لا **(أجاب)** لا تسمع دعواه اجماع علماءنا ولا تقبل بيته اذ من المصرح بعدم
جواز استئناف الدعوى بعد انقضاءها على الوجه الشرعي يحكم القاضي وغاية أمره ان يقيم بيعة
على أن البيع كان بمنسب القيمة وقد صرحوا عند تعارض البيعتين في ذلك أن بيعة الغبن أولى
بالقبول لأن معها زيادة العلم به فلا فائدة في استئنافها ثانيا فلا يجوز تسامعها والله أعلم **(سئل)**
في رجل ادعى على آخر مال وأحضر له تذكرة بخطه وختمه به هل يقضى عليه بذلك أم لا واذ طالب
بيمينه على الخط والختم صحاف أم لا **(أجاب)** لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليه ما كسر حبه في
أصل المال

مطلب اذا انكر المدعى
عليه الودبعة وحلف ثم أقام
المدعى بيعة لا يعزأ المدعى
عليه
مطلب اذا اختلف الناظر
والمستأجر في الخواب الملتصقة
بارض المصبغة فالقول للناظر
مطلب القول لرب المنزل في
القطيفة التي على عتق
الكس
مطلب حاصله ان استئناف
الدعوى بعد الحكم لا يقبل
وان بيعة الغبن الناحش
مقدمة

مطلب لا يقضى بالختم والخط
ولا يحلف عليه ما بل على
أصل المال

مطلب لا يعمل بمكثوب
الوقت الذي عليه خطوط
القضاة الماضين

مطلب رجل له مرفى كرم
اختلف مع صاحبه في
مقداره يجعل بقدر الباب
الاعظم للكرم كما اذا كان في
الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهاز
ثم ماتت فادعى ورثتها العارية
فالمدر على العرف

مطلب ادعت الام شأن
اعيان تركه ابنتها أنه عارية
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها
شيأ ودفت شيأ وأخذت شيأ
مطلب القول للزوج في
تركة الزوجة لو أدى الملك
مطلب اراد المدعى عليه
قاضيا وأراد المدعى غيره

الخاتمة واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكثوب الوقت الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لأن القاضي لا يقتضي الاباحجة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار
الخاتمة تنقل في الاشياء وفيها الواحضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يخاف أنه ما كتب وانما
يختلف على أصل المال كما في قضاة الخاتمة اهـ ولا شك أن الخط أعمن أن يكون بالقلم أو بالماضي
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له مرفى كرم آخر وقد اختلف معه في قدره فرب
الكرم يريد أن يجعل له ذراعاً وذراعين وصاحب المرفى يطلب مقدار ما يسع دوابه الموقرة بأجماله
دخولاً وخروجاً للحكم (أجاب) يحكم لصاحب المرفى بمقدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا
على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فأراد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما ينقطع به
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذلك يقول في رجل
له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له
ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك أن النص على ذلك في الدار
نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهاز ودفعته لها
ثم ماتت الام فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وادعت هي انه ملك والام عن تدفع
ذلك ملكاً لعارية هل القول قواها أم قول بقية الورثة (أجاب) اختار للفتوى أنه ان كان العرف
مستمراً أن الام تدفع ذلك الجهاز لملكاً لعارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت
في ذلك لأن الظاهر شاهد له والاحوال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غيره واحداً من
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن اسباب لها متصرف فيها وتدعى اتها في بعضها
أعمالها كانت دفعته عارية والزوج يشكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج يمينه وعلى الام
البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج يمينه على نفي العلم والبينة على الام والله أعلم
(سئل) في امرأ ماتت بنتها فبقيت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعته انها كانت
عارية عندها وباعت شيئاً من تركتها بغيره ودفعت معها من المصاغ والامعة مدعته انها كانت
القول قول الزوج في انها تركته مطلقاً وفي أنها ملكة فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشترك الصلاحية
وفيما هو خاص بالنساء في انه تركه يمينه ولا ينفعه في حصصة الزوج لغير ضرورة وتضمن حصصة
الزوج فيما دفعته معها منها ان تلفت به والا ينس عليها بطالبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأ ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فبعت أمها ووضرة
أعمال البيت ونقمتا جميع ما فيه وسلبته لاختها لابيها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من
اسباب المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية بيد اختها للحكم (أجاب) القول قول الزوج مع
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وضع يدها عليها واليمين
على الزوج على نفي العلم بانه لا يعلم انه ملكها والبينة على المدعى والله أعلم (سئل) فيما لو كان
في البلدة قاضيان فوقع الخصومة بين المتداعيين فالمدعى يريد أن يخاضه الى قاضٍ منهما
والمدعى عليه يريد الآخر فلن يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه
الفتوى قال في الجرح وهو باطلاقة شامل لما إذا أراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد
المدعى عليه قاضى محله المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة
فأراد المدعى شافعياً مثلاً والمدعى عليه مالكيّاً مثلاً ولم يكونا من محلته فان الخيار للمدعى عليه
وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مراراً اهـ كلام الجرح (أقول) وقد اقيمت به أيضاً مراراً كثيرة

مطلب لو بنى المستاجر في
جامم الوقف بالاذن فالقول
في المقدار الذي صرفه للناظر
بلا عين

مطلب في مستاجر ابرزجة
مشتهلة على الاذن بالبناء

به أم لا (أجاب) نظما

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان
فاذا اتى البرهان يدفع للذي * قد تورث دعواه بالبرهان
و حديث سيدنا جده انا طاق * يرويه عنه كل ذي عرفان
فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان
قد قاله الزملي خير الدين لا * حرمت أمانته من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته حصا وازار ومن ثنتين ثم حصل بينهما وبينها شفعة فقال
ما اعطيتك الا بنين وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها أو قوله (أجاب) القول قولها لا قوله
لانه يدعى الضمان علمها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم
ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب)
القول للمدعى في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوباً من معلوم وسله
ثم طالبه بيمينه فانكر شراؤه وادعى أنه هبة له وانكر هبته وطلب رده عليه بيمينه أو دفع ثمنه
فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما هبه له أو قول مدعى الهبة بيمينه
(أجاب) بمنعه الثوب عن مالكه يضمن قيمته ان لم يثبت بيعه باليمن الذي ادعاه عليه فان اثبت
بيعه فله الثمن الذي قادت عليه المينة ولمدعى الهبة على مدعى البيع العين لا نكاره أمراً
لأنه لو لم يره ان لم يكن له يمينه عليه وان أقام كل منهما يمينه على ما ادعى فيمينه البائع مقدمة لان
البيع أقوى لكونه أسرع نفاذا من الهبة لانه لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم
(سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطنة يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد
الاخر اتسبع شرعاً أم لا (أجاب) ان جاءوا معا وشهدوا فالشهادة باطلة للتممة صرح به الزملي
قال لانهم اذا جاءوا معاً كان ذلك بمعنى المعاوضة فتفاحش التهمة فقدره والله أعلم (سئل) في شاب
أمر دكره خدومة من هو في خدمته معنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده قائمه أنه عمد
الى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ خدمته كذا مبلغاً من ماله وقامت اماره عليه بأن غرضه بذلك
استبصاره واستقراره في يده على ما يتوخوا هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه وقيل
شهادته من هو متيقن بخدمته وأكله وشربهم من طعامه ومراقبته والحال أنه معروف بحب الغلمان
الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبي السعود العمادى رحمه الله
تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى ودعواه لأن مثل هذه
الحيلة معهود فيما بين التجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ومن انظره رحمه الله تعالى فيها
لا يدلك الحكم ان لا يصغوا الى أمثال هذه الدعوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب اختلاف الزوجان في
شئ فقال اعطيتك لك بمن
وقالت هبة
مطلب دفع لآخر دراهم
فقال الدافع هي قرض
وقال الآخر هبة
مطلب باع لآخر ثوباً فانكر
الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليها نواب
سلطانية شهد بعضهم لبعض
بالدفع لمن يتناولها
مطلب في شاب أمر دكره
خدومة من هو في خدمته
لمعنى يعلمه منه الخ

الغمر المتخذ وعمله أفتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترنش صاحب تنوير
 الابصار لا يتشاور ذلك غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق
 باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويريد على ذلك قضاء بعد اشد اشد من بعشاء بعشى
 وبغدا يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا البراجعون ماشاء الله كان وما لم
 يشأ لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها ما كن على أولاده التي هي من جلمه ومات الواقف
 بعد الحكم بحصة الوقف ولزومه فأدعت بعد مدة تريد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف
 ملك أمها وان وقفه لم يصادف محلا وهي تشهد ان تصرف في الاماكن المذكورة على ما شرط
 أبوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تسع دعواها بعد مضي هذه المدة أم لا (أجاب)
 لا تسع لامور منها اعلمها بوقف أبيها الاماكن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط
 الواقف وتركها المنازع في ذلك ولمنع حضرة السلطان نصر الله تعالى عن سماع ما يضي عليه
 خمس عشرة سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقهم بالبيعة في منعهم عن التمسك في الحادثة
 المتصفية بهذه المدة ففتح شرع الله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقسما اعلة كرم ثم ادعى أحدهم
 الكرم أن والده ملكه في حال صحته وسلمه فهل تسع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك
 اقسام الغلة (أجاب) نعم تسع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك اقسام الغلة بل وازان
 تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد صرح بذلك في البرازة والخالصة والتارخانة
 وجمع التاوي ونقلا عن القاضي الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى
 شجر اقسا المدعى عليه ساومني غمرته أو اشتري مني لا يكون دفعا بل وازان يكون الشجرة والثرثرة
 لغيره اه والله أعلم (سئل) في محتسب على قري يندعي الذي قاطعه على احتسابها بمال معلوم
 عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم عاب حول لا مال منكسر اعلمه مما عليه وهو منكسر
 وبقول مال على شيء هل تسع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه عين
 (أجاب) لا تسع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على
 الاحتساب لا تجوز باجماع الأئمة والاصحاب قال في البرازة في السابع من كتاب الفاظ تكون
 اسلا ما كنرا وخطا بعد ان قدم فرعا تشع من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكسر
 أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسراي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
 مال معلوم احتسابها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضررنا على بابه طبولان وبوقات
 ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجماعة قائما متعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض
 على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسع
 الدعوى به والاجماع منع على عدم جواز ولا ادعى عليه من تسع دعواه عليه وهو المأخوذ
 منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكرو المأخوذ منه المال المدعى وأما المقاطع المذكور فلا
 تصح دعواه باجماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها
 في المري وهلك فأجاب أنه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما رآها في المري وأراد أن يركبها الحاجة
 عرضت له فلم يركبها صلاحا لركوبه فهل جوابه هذا يوجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب
 لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا الباب لا يعتبران والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه
 اعتراف بأنه تعدى على فرس فلان لم يدع وركبها بغير اذنه وألزمه القاضي بضمان قيمته اهل القول
 قول المقر في مقدار قيمته اقليل كان أو كثيرا وعلى المقر له البينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف أبوها
 اما كن ثم ادعت ان بعضها
 وقف امها الاتسع

مطلب في ورثة اقسما
 غلة كرم ثم ادعى أحدهم
 انه ملكه أبو

مطلب في محتسب على قرية
 يدعي الذي الخ

مطلب في رجل ادعى على
 آخر انه تعدى على فرسه
 وركبها
 مطلب في رجل ثبت عليه
 باعترافه أنه تعدى على فرس
 فلان الخ

القول في مقدار القيمة قول المتعدي بيته وعلى المقرلة المينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع
 علماء الله أعلم (سئل) في رجل نفي في أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل إذا
 ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوته يكون اذناو يكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب
 لساكت قول الا في مسائل ليست هذه منها فالبناء للباني وللمالك الرفع الا ان يضرب بالارض فله
 تلكه بقتية دقلوعا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافر عنها زوجها فإمران من نفقتها في
 عام سنة تخافت الهلاك فأتقتل عند أهلها وتركت بتناصغرة فطعمه له آمنه عند أهلها فأتت فادعى
 على أهلها انكم فرقم بين زوجتي وبناتها ماتت بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعواه بذلك
 أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بمال وأشهد
 بذلك بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه راع عليه هل إذا أقام على ذلك بينة
 تقبل أم لا وإذا لم تقم البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا يتعنه
 الاقرار السابق كافي الاشياء نقل عن القنية حتى قال وقد أفتيت أخذ من الاولى بأن الشهود
 اذا شهدوا بأن البعض لا حقيقة له وانما هو فعل موأطة وحيلة تقبل انتهى وحدث فقد
 مدعى الى البينة فعلى الطالب العين لانه ادعى عليه فعلا أو لم يقر به زمة فاذا أنكر يحلف والله أعلم
 (سئل) في بقرة تنازع فيها خارج وذو يد كل يدعى الشراء فهل اذا رخصا تاريخ ذى البد أسبق
 ترجح بيته أم بينة الخارج المتأخر التاريخ (أجاب) يعمل بالاسبق تاريخا والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاض ان فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا تاريخ كذا والده
 وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بيته لى خصم بطريقه الشرعى فادعى الابن
 لى قاض آخر على من بيده شئ من التركة ذلك فأدركه بنسبه فأقام شاهدين شهد أن قاضى بلد
 كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارث له لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل
 وارثا أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جامع التصولين وغيره لو ادعى انه وارث فلان
 الميت وشهد ان قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث
 له غيره يجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قاضى لهذا
 على هذا بألف وأبحق من الحقوق وألا فلا نهد أن قاضيا من القضاة حكم له عليه به أو شهد
 أن قاضى الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضى وذ كر نسبه لا خلاف في قبول مثل
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المجل وهو مقربه وفقره ظاهر
 وطلبته فامتنع لذلك هل للقاضى ان يسأل من جيرانه عن عمرته عاجلا ويحلى سبيله أم لا
 (أجاب) نعم للقاضى ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسى في انفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
 رجل باع بقرة لانسان فادعاها آخر فأقام المشتري بينة على المدعى انها باعها لبايعه هل تقبل بينته
 أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على أنه باع المدعى لبايعه والله أعلم (سئل) في محلة قسمت بين
 ورثة فادعى رجل على واحد منهم بخصم شائعة فيها عينها وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم
 فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كافي
 جامع التصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم
 تقبض مهرها الذى شرط تحييلها هل تسمع دعواها أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى
 لها به أم لا يقضى لها حيث سلمت نفسها (أجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط
 تحييلها على المتني به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وأنها في يد المدعى عليه غصب

مطلب بخي في أرض غيره
 وهو ساكت الخ

مطلب في امرأتها سافر عنها
 زوجها فاتقتل عند أهلها

الخ
 مطلب في رجل أقر على
 نفسه بمال ثم بعد ادعى أن
 بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج
 وذو يد في بقرة الخ
 مطلب في رجل ادعى أن
 فلانا المتوفى والده وانه
 لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
 زوجته بمهرها المجل وفقره
 ظاهر

مطلب في بقرة باعها
 لانسان فادعاها آخر

مطلب في محلة قسم بين
 ورثة فادعى رجل على واحد
 منهم بخصم الخ

مطلب في امرأة ادعت
 على زوجها بعد الدخول
 انها لم تقبض مهرها المجل
 مطلب في رجل ادعى على
 آخر شاة وانه غصبها

فادعى الابداع هل تدفع دعوى المدعى أم لا (أجاب) لا تدفع الدعوى في هذه الضرورة وان
أقام ذو البدانة على الابداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر ثلثي فرس ونسأله منه فادعت امرأته ان اهربا فمأوصدته على ان الثلثين
شرا من البائع المذكور فهل تسمع دعواها على المشتري الذي كوربغية البائع أم لا تسمع
الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقته على
الشراء المذكور أو كذبته أو قام بها ناعلى ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه ان يكون
مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض
أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصوصية وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين
لاحدهما الربع وللآخر الباقي جميعه لرجل فغيرا ذن الاخر ومات عنده ولم
يجز صاحب الربع بيعه وأراد فقهين الشريك البائع ويقول قيمته كذا والبائع يقول كذا بانقص
قاله قول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بينه وبينه العينة على الاخر
والله أعلم (سئل) في رجل تلقى بئعا عن والده وتصرف فيه كما كان والده من غير منازع ولا مدافع
مدة تنوف عن خمسين سنة والآخر بزجاعة يدعون أن البيت لخدمه الاعلى فهل تسمع دعواهم
مع اطلاعهم على التصرف المذكور واطلاع آبائهم وعندهم مانع ينفعهم من الدعوى (أجاب)
لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الخواجا رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماعهم من خيباب التزوير والتليس والله أعلم (سئل) في
واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملك البائع بأعنه فهل يدفع الخارج الذي يدعى الملك
المطلق اذ أقام كل بينة على مدعاه (أجاب) بينة ذى اليد مقدمة لأنه خصم عن يتاق الملك عنه
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيمته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف
هل تسمع بينته بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن الجبل في يد المدعى عليه أم لا
(أجاب) نعم تصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد قضيه بغصب ولا
يتم عينه قبول البينة والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذى يدو خارج تنازع في جبل كل يدعى الملك
المطلق وتاريخهما سوا عن منهما المقدم بينته (أجاب) بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان
دعوى الملك بسبب الشراء وأحد حادو يدو الاخر خارج فأن خارج مقدم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل غصب ثورا مدعاه تاج بقرته وذو البدعلى انه تاج بقرته بأعنه اذ أقام كل بينة
على دعواه من القبول من البينتين (أجاب) القبول بينة مدعى التاج من بقرته بأعنه السابقة
بده عليه صرح به في الجرو وجامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في ذى يدو خارج
تنازع في بقرته وذو البدعلى شراؤه فأن خارج يدعى ملكا مطلقا ورهن عليه وحكده بها وسلمه له فهل
تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك على ملك مطلق أو بسبب غير الشراء (أجاب) لا تسمع والله أعلم
(سئل) في رجل ضاع له جمل مقصود به وسهم غائب عنه أياما وثبت الشعر عليه فمعه ان ذاب الجمل
الفلاني فغضى الله فلما رآه اشتبه بنبات الشعر عليه فقال ما هو جلى في غير محل النزاع ثم بينه
فعلم انه جمل له اذ ادعاه وأقام عليه عدلين شهدا له به تسمع دعواه وتقبل بينته أم لا (أجاب)
في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هنالك
دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك

مطلب في رجل اشترى ثلثي

فرس فادعت امرأته ان اها

ربها الخ

مطلب في حصان بين اثنين

لاحدهما الربع وللآخر

باقيه فباع الخ

مطلب في رجل تلقى بيتا

عن أبيه وتصرف فيه مدة

ثم ادعاه الخ

مطلب رأى غيره يتصرف

في أرض زمانا ولم يدع لا تسمع

دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة الدابة

في ملك البائع بأعنه الخ

مطلب تسمع الدعوى على

الغاصب وان لم يكن المدعى

في يده

مطلب ادعى كل من الخارج

وذى اليد الملك المطلق

مطلب ادعى الغاصب أنه

تاج بقرته وذو اليد أنه تاج

بقرته بأعنه

مطلب ادعى ذو البد الشراء

والخارج الملك المطلق وقضى

له الخ

مطلب في رجل ضاع له جمل

مقصود الخ

وفق في جامع الفصولين بقوله و يلوح لي أن الخلاف واقع فيما لو أقر المدعي قبل النزاع وأما قوله
مع وجود النزاع ينبغي أن تطل دعواه وفاقا على عكس ذي الد ثم قال هذا ما ورد على الخاطر
الفاخر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والحمد لله ملهم الصواب ومسهل
الصعاب اه والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول قدرامع لوما فقالت تلقيته
سئت من أين التقي فقالت من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقية عن ابن ابن الواقف
وأقامت على ذلك بينة هل يقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا (أجاب) نعم تقبل بينتها ولا يعد هذا
تناقضا منها ففي البرازية من التناقض يعني فيما يجري فيه الخفاء والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
عنب كرم من هو وواضع يده على الكرم بمن معلوم فادعى شخص بعدمضى سنة على مشتري العنب
أن الكرم كرمه كان اشتراه من بائع العنب وإن العنب نزل كرمه ويطالبه بمن العنب وأظهر حجة
شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له
دعوى مسهوعة والحالة هذه إذ طلبه الثمن إجازة ضمننا وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر
البيع لتعلق الحق بده دون المالك والمالك يتبع البائع فإذا اتبعه فلا يخفى لوما إن يعترف له
بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه وأما إن ينكر فيكون البرهان على المدعي والعين على المدعي
عليه أما برهان الأول فقد صرح في جامع الفصولين وأكثر كتب المذهب بأن طلب الثمن ودفعه
وقبضه إجازة لبيع الفصولي وأما برهان الثاني فلما فيه وفي أكثر كتب المذهب بأن الإجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة وأما الثالث فلما في أكثر المتون والشروح من أن المظالبة بالثمن
لمباشرة العقد لا للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له
ذلك إلا إذا ادعى أن الفصولي وكما يقبض ثمنه وهذا كله ظاهر لمن له أدنى المصام بالمذهب هذا ولولم
يطالب الثمن وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا بد من تعيين وزن العنب المدعي به وبيان نوع العنب
لكونه مثليا وبيان ذلك في المثل شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفناوى رجل ادعى على
آخر أنه عنب من كرمه وقرامن الاعناب وقطع من أشجاره كذا وقرامن الحطب قيمة كذا
فاستدركه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل إن
كان في العنب بشرط هذا لأنه مثلي فلماذا يشترط في الحطب المستلوك وهو مضمون بالقيمة وقد بين
القيمة قلنا لأن القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الحوز وأو القرضاد أو غير ذلك وأنه
رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقوله
ولم يبين مقداره لأن الوقف يختلف وإذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك لتصور
للحكم ما يحكم به للمدعي والله أعلم (سئل) فيمن اتهم بضرب آخر فجمع اليه فاشتمد أنه لا يستحق
قبله حقا وأبرأه عاما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى أوليائه وتقبل بينهم بأنه كان ضربه قبل
ذلك الأشهاد ومات أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أوليائه وأحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن
صبغ طرف الغلة من أيامه في فقه النعمان والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة أشقاء عائلتهم
واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفوض لأخيه معا وشراء وجميع التصرفات مات
أحدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضى على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى معهم أن
البستان الثلاثي والبنين الثلاثة له خاصة دونهم وأبرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون
غيره وصدقه أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكروا وحلته الحاكم لكونه ذا يد
ظاهرة ومنع ابن الأخ والأولاد إقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة

مطلب في امرأة كانت تتناول
قدرامع لوما فقالت تلقيته
الخ
مطلب في رجل اشترى عنب
كرم من هو وواضع اليد ثم ادعى
شخص على مشتري العنب
أن الكرم كرمه وهو يطالبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر
انه غصب من كرمه وقرامن
العنب أو الحطب الخ

مطلب فيمن اتهم بضرب
آخر فاشهد أنه الخ ثم مات
هل تسمع دعوى الخ
مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة
مات أحدهم عن ثلاث بنين
الخ

وكسبهم بينهم وكل موقوف للآخر يعاوضه وسائر التصرفات كما شرح أعلاه وأنهم مضوا على أمرهم بعدموت الآخر كما كانوا قبل قبيل ينته ويثبت حقه في العقار المذكور وان كتب في جميع الصكوك اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) اذا ادعى الحصة بشركة المفوضة وأقام بينة انهم من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك التابع انه اشترى لنفسه اذ تقرر ان أحد المفوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غرض عام أو لغيره وكسوتهم وقد تقرر أيضا انه لا يشترط في شركة المفوضة التخصيص عليهم بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على عدم البينة والله أعلم (سئل) في خمسة اشخاص ظهر رواعي بيت رجل وأخذوا له أموالا وأقاربهم انه وجد اثنين من الخمسة الاخذين فعل له المطالبة الاثنين بجميع ما أخذوا له من الاموال والاثواب وقبض ذلك كله منهما (أجاب) ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلم يها الدعوى عليهم ما جمعوها طاعتهم ما بدعوا عليه وان لم تكن بأيديهما وأراد المالك أخذها بعينها فلا تسمع الدعوى بشئ منها الا على من هو بسده وان أراد التخصيص وقد ثبت الاستلاء على وجه الاشتراك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضمان عليهم بخمسة وان ثبت باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بان قالوا اغتصبنا وأخذنا كذا وكذا وكما خمسة قضى عليهم ما بارهان الاول فلما صرحوا به قاطبة أن دعوى المالك المطلق لاتصح الا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غير ذي اليد فينظر في دعوى المدعي بماذا يفعل معه بما ذكر وأما برهان الثاني فلما صرحوا به أيضا في الأصول والفروع من أن اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فمضاف الى كل واحد منهم كلاً كما أنه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحد وفيما لا يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاتيلاء على الصيد ونحوه والاشتراك هنا باجماع أيديهم وهو مقصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهورهم أخذ كل واحد شيئاً بانفراده فالضمان لذلك الشئ على أخذه خاصة حيث لم تعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالمالك بخير يضمن من شاء وترجع المسئلة الى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس بدكر شئ من الفروع شاهد على ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث راجحاً لقائوي رشيد الدين غصب قنا فبرهن عليه آخر أنه قنه فقضى له ثمان المصوب منه برهن على غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى المالك المطلق لاتصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد أنك غصبت متى تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المصوب منه على المقضى له أن هذا القن ملكي تقبل الخ ومثل في كثير من كتب المذهب وفي التبيين في الشركة الفاسدة معللاً لاستوائهم في المباح الماخوذ بأيديهم لانهم استوا في الكسب وفي كونه في ايديهم فكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهر فلا يصدق فيما زاد عليه الا بينة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى ويؤيده أنهم صرحوا قاطبة بان الفتوى على تصور غصب المشاع وهو عما يقطع التغب وفي التارخانية من باب الغصب نقل عن السراجية رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكما عشرة قضى عليه بجميع الالف اه ووجهه انه ادعى الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على المصوب وقد رد اقراره على غيره فثبت اقراره على نفسه فثبت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبينة لتعديها كما تقرر ان حجة الاقرار قاصرة وحجة البينة متعدي وقد تقرر وجوب الضمان بسبب اليد الظالمة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكومية الحقيقية مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالاً فظفر بأثنين منهم تسمع دعوا عليهم ان كان الخ

مطلب دعوى المالك لاتصح الا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره
مطلب الاشتراك فيما لا يتجزأ يوجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه ملكي لا تقبل

مطلب الفتوى على تصور غصب المشاع

مطلب في إزالة اليد الحقيقية أو الحكمية أو أزالتهما

مطلب في ميت لا وارث له
وعليه ديون لأناس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا
في يد خاله ارثا عن أمته وادعى
الخلل الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
مستقل يكون بعد موته
لورثته لا لآبيه
مطلب يشترط في كون
كسب الابن للاب الاتحاد
الصنعة وعدم مال الخ
مطلب في رجل مات عن
ابن كبير وابنين صغيرين
وللكبير ولد فاكسبوا مالا
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما
في عيال الاب غرس أحدهما
الخ

والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما إذا انتفيا كروا والغصب قبل المنع كالحق
وحتر في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
ديون لأناس فهل دعواهم على وكييل بيت المال أم ينصب القاضي وصا يدعى عليه أم لا
(أجاب) قدرع مثل هذا السؤال لأستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين
الخائوني فاجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فباء مدع للدين على الميت نصب
القاضي وصيا للدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكييل بيت المال ليس بخصم إذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى عقارا في يد خاله ارثا عن أمته فادعى الخيال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر
شاهدين شهد أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعاً أم لا (أجاب) نعم تقبل
شهادتهما قال في جامع النصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه أقر به تقبل انتهى
وقال في البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع ببيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير
ذو زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين
ورثته (أجاب) هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل
بنفسه وأما قول علماءنا وابن بكسيان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما
مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كإيصالهم عن عبارتهم بشرط منها الاتحاد
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أي أنه فاذا عدم واحد منهما لا يكون كسب الابن
للالاب وانظر الى ما عللوا به المسئلة من قولهم لأن الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن كبير وابنين صغيرين لآعن تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جلة عائلته مع
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه
فالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعى برعه بعمله وأخوه يدعيان
ثلثه بعملهما وان ابنه لاحصاه معهما لكونه معينا والده فالحكم في ذلك (أجاب) ان
ثبت كون ابنه وأخوه بعائلة عليه وأحضرهم في كل ما يعلونه اليه وهم معينون له فالمال
كله له والقول قوله فيا لآديه يمينه وليتق الله فالخزاء أمامه وبين يديه وان لم يكتفوا به
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا
يقين والحكم دائر مع علته باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما نجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي
للفارس أم تكون ميراثا بينهما الاب (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله
اذهب للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماءنا في الابن والاب الذين يكسبان جميع
ما اكسبا للاب لان الابن يعد معيالا لآبيه حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس شجرة تكون
لالاب صرح به في الخلاصة والبرازية وجمع التناوي وغيرها من الكتب فيقسم على فرائض الله

مطلب في رجل ساكن
بيت أبيه ولا يعرف له مال
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع
بحضرة قريبه أو زوجته
ثم ادعى ذلك المبيع لاسمع
بخلاف الاجنبي مالم
يتصرف المشتري

تعالى فنصفها للغارص ونصفها لالاخيه حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم (سئل) في رجل
ساكن بيت أبيه وفي جله عياله يعينه يتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون
ما بين يده وما يولد عند عهده ملكا لايه ولا يجري فيه ارث أم يجري فيه الارث (أجاب)
حيث كان من جله عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما تحصل بكسبه وبوجهه
بكدته وتعبه فهو ملك خاص لايه لانه في جله عياله حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكتب
جمله أموال لانه في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لايه نص عليه
علماؤنا رحمهم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكة الحال هذه والله أعلم
(سئل) من غزوة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
في الفصل التاسع في نكاح البكر باع شاور زوجته أو بعض أقراره حاضر ساكن ثم ادعاه لاسمع
واختار القاضى في فتاواه أنه تسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف
الاجنبي فان سكوتة وقت البيع والتسليم ولو جار لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطماع الفاسدة انتهى كلام البرازي وعما في الفقيه من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى
المدعى باع أرضا وسلمها الى المشتري وتصرف فيها مدة زرع أو بناء وجاره ساكن ثم الان يدعى انها
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضر اوقت البيع والتسليم وساكن اوقت تصرف المشتري قيل له
فولم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار
بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكنة حيث
تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى والمعرض على جناب حضرة مولانا سيدنا بعد اهداء
وافر الدعاء والشأن في كل صباح ومساء أن المفهوم من العبارة أن الاجنبي غير الجار لا يصير
كجار في سقوط دعواه بتصرف المشتري في المبيع زمانا بالتخصيصهما الاجنبي بالجار بعد
استثناءهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم انه ان وجد تنقل صريح بان الاجنبي
كالجار في سقوط الدعوى بتصرف المشتري زمانا فتقدون ذلك وتشرون من أى كتاب نقل وفي
أى محل ذكر حتى نتظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الاصحاب لازلتم للجلال الاحباب (أجاب) قال
في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الغفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا
أو ثوبا أو غيره وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جار
الاذا تصرف المشتري فيه زرع أو بناء فلا تسمع دعواه انتهى فقوله الا اذا تصرف فيه المشتري
الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جار فهو صريح في مساواتهم ما أى الجار والاجنبي في
الحكم وبه أفتى شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في فتاواه في كتاب البيوع
وبه هم التساوي بينهم في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القرب والزوجة
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف المشتري زمانا وهو ساكن تسقط
دعواه انتهى فقوله رآه الضمير فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب
في مساواتهما في الحكم لا شرا كهما في العلة وأما عبارة البرازية والفقيه فلا دلالة فيها على
الفرق بينهما في الحكم * أما عبارة البرازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكوتة وقت
البيع والتسليم ولو جار لا يكون رضا تساوى الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً و بناءً فيه أثبات هذا الحكم
للبجار وهو لا ينافي الحكم بما عاده كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير
مليح فإن حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا إلا إذا تصرف فيه المشتري زرعاً و بناءً كما هي عبارة تنوير
الاصارح وأما عبارة الحنفية فن أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما
ذكر الحيوان والنوب مع العقار والجار الجار و ما قرب من المنازل وذكر الجار لا دفع توهم
الحاقه ما لا يقرب مع دخوله في مسمى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر
وقد كثر افتاء الحنفية عن علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذكور لا اشتراكهما
في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً و بناءً على ما عليه
القنوي قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك بين الجار
والاجنبي واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما ان الخال أ كشف
لن زوجته والقريب من الجار والاجنبي فاكتم فيهما بالحضور والسكوت واشترط في الجار
والاجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً و بناءً لينا كد عند الخال كم ظهور التليس منهما بعد هذه
الحالة فيقع دعواهما انظر للمدعى عليه لترجح جانب الحق بجهته اذ المفروض على الحاكم ان
يدور مع الحق كما هو مدار ولدفع ما يقال ان الجار لصال أ كشف من الاجنبي فينبغي الحاقه
بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا القصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك
فالحق بالاجنبي وهذا هو القول الرابع في المسئلة وهناك أقوال آخر سماع الدعوى في الكل
مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغير ذلك
والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً وزوجة وابناً و بنتاً فادعى وكيل الزوجة
على الابن ارثاً فيه فادعى شراءه من أبيه وأقام بينة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته
ثم أقر المقتضى له للبت بحصته فافيه بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم
عليه مؤاخذه لا باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسع مثل هذه الدعوى من
البت أمن ورثته ما فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى
عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال أنا مبطل تسمع انتهى وفي النزازية
أقر المقتضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقتضى عليه يبطل القضاء أصله
برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علم مما سبق
أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه
قضاء على الاخر فدخل فرعنا في منقول النزازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد
الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى
الشراء وأما به لغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام أو باستشرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى
وقد أكثر في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب
في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حاداً أو قديماً يريد صاحب الدار
رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه
بمنه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلاً وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديماً أو مسيل أبيه أو مسيل
بأنه اشتراه بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدوته ان لم يحفظ جيرانه وأقرانه
وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديماً و يتي والحال هذه كما صرح به غائب علمنا والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك
عقاراً وزوجة وابناً و بنتاً
فادعى وكيل الزوجة على
الابن ارثاً الخ ثم أقر للبت
بحصته ارثاً الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

مطلب في رجل ادعى شقة
ارثا في محدود جماعة فاجابوه
بانا اشتري من زيد وزيد
اشترى من أيك الخ

مطلب ادعى على عمه بركة
جده فقال كن أبوك في عيال
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه البيعة وبيان من
يصدق بيمينه

مطلب المقتطع له أرض
من بيت المال لا يكون خصما
للمدعى ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف
يدعى على اسبابه أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

(سئل) في رجل ادعى شقة ما علموا في محدود على جماعة ذوى ايدار ثا عن أبيه فاجابوه بانا
اشترناه من زيد بكذا او وقع التقاض بيننا ومنه زيد اشترناه من أيك وتقاضا كذلك هل
اذا ثبت ذلك بالبيعة يدفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صك شرأئهم من زيد وصك شرأئ
زيد من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكفون ذلك إلى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون
لذلك ولا يكفون شهودهم ذلك أيضا (أجاب) اذا ثبت شراء المدعى عليهم من زيد بعد شرائه
من أبيه انفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرأئهم من زيد ولا احضار
صك شرأئ زيد من أبي المدعى بالاجماع لأن الشخص قد يشترى ولا يكتب صك بالشراء وبيان
الثمن انما يحتاج اليه لو احتج إلى القضاء به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون
الشراء عن اشترى من أبيه لأن أبيه فلا يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم تسمية الثمن الذي اشترى
به زيد من أبيه كما هو ظاهر بل ينطق عليه اسم النقصة والله أعلم (سئل) فما اذا ادعى على
عمه بركة جده فقال كن أبوك في عيال أبي ومات قبله بلا تركه هل القول قوله أم لا (أجاب)
القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لأن أقصى ما يستبدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى على غريم
من غرامه أخيه فكذلك اجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في موت
الاقارب فالبيعة بنته من يدعى الارث أو الزيادة فسه والقول قول من ينكره الخارج هو المدعى
وذا السد هو المتكر لأن الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذا ليد دليل الملك
فلو كان ابن الاخ هو الواضع السيدون عنه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايدهم ما تساوى
ولو كان في يد ثالث وأقر بأنه مال الاب الذي هو جد المدعى فعلى ابن الاخ البيعة لأن ارث الابن
محقق وارث ابن الابن فيه شك والاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا جوايبك
في ارثه فعليه البيعة فمن شهدا الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل
الذي تبنى عليه الدعاوى وتترتب عليه البنات والامان والفقصة لا يحق عليه من كان الميمن
في جانيه ومن البيعة عليه بعد أن ينظر النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في اراضي بيت المال
التي يقطعها السباهي نظير عطائه في الديوان هل ينتصب السباهي فيها خصما للمدعى رقبته ملكا
أو وقفاً أو لا ينتصب خصما لكون يده عليها ليست يملك (أجاب) لا ينتصب خصما للمدعى
ملكاً أو وقفاً لعدم ملكه لها لأن السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال
فلا ملك له في رقبته وذلك لا يجوز منعه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بخير جهات من ملك
بيت المال ولا يورث عنه وللسلطان ان يخرج جهاته الى غيره فيده عليها بأمانة فترجع الى خمسة
كتاب الدعوى الشهيرة وهي دوائر في كتب علماء ثا وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد
ابن التقي والى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسائلهم
الموضوع في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فنراجع كلامهم وكلام علماء ثا جميعا في خمسة
كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله أعلم (سئل)
في متول على وقف يدعى على رجل اسبابه أنه يقسم بعض أراض من اراضى الوقف بغير طريق
شرعى ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانيه الكشف على ذلك والنظر في
حدودها بموجب شرط الواقف الخ ليدفعه فندب من جانيه ناسيا للكشف على ذلك بوجه
الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه
وانما يصدران في وجه الافتردار ومرة الامتناع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه

والكشف والتعديدم لا (اجاب) مجرد الكشف والتعديد غير ممنوع مطلقا اذا تجرد عن دعوى رقة الوقف لانها مجرد اطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقاطع للارض نظير عطاءه في الديوان لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للارض بل انما جعل له الخراج الذي كان يحصل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره ففسده عليها يدأمانة فترجع الى شخصه ككتاب الدعوى الشهيرة وهي دوائر في كتب علماءنا ومن أراد أن يقف على المسئلة بصرح النقل فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن التقيب ورسالة الشيخ قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سباهي ادعى عليه مثله أرضا في يده أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في عين الارض (اجاب) لا تسمع لان الاراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملكه وواضع اليد كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول خراجها مقاسمة أو وظيفة الآن وكاه السلطان في الدعوى بما افعلك ذلك بنقوضه وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما يملك المنازع ويؤتمنه صرح صاحب الجفر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلا بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فيثبت نصح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان والله أعلم وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماؤنا بان وكيل بيت المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه مالم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفتى بذلك استاذنا السراج الحانوتي وهي في فتاواه ولتذكر ما هو شاهد للجنة ما أفتى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع القصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى ملك لنفسه في شيء ينتصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبتهما بي أمابدون دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرتا قبلك وسلمها اليك لا لي لا ينتصب خصما به أفتى (ط) وقال (مخ) هو الصحيح اذ لا يدعى ملك العين كستعير فلا يكون خصما انتهت (أقول) اذا واكمه السلطان بأن يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى العمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر هبة فادعى عليه شخص خارج انها ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بيته انها نتاج بائعه يندفع المدعي ولو أقام بيته بالملك المطلق أو النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام بوجه المشتري منه بيته بذلك يندفع (اجاب) البيعة في النتاج الذي اليد ولو أقام الخارج بيته على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقامة البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية لا تحفظ ظهرت حامله فادعى البائع المذكور الرجل منه في الحكم (اجاب) ينظر ولده لا قبل من ستة أشهر من وقت البيع ثبت نسبته منه وتصير أم ولده ويظل البيع السابق ويسترد هو يرجع المشتري بالنين ويلزمه العقر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطها ويثبت عليه ذلك بنحو اقراره اذ لا يخلو وطه في

مطلب دعوى السباهي
على مثله أرضا في تيماره
لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال
لا يصلح خصما سواء ادعى او
ادعى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المستأجر
خصما لمن يدعى عليه أنه
استأجر قبله أو أنها ملكه

مطلب لو اشترى هبة
فادعاهما اخر فاقام المشتري
بيته انها نتاج بائعه تندفع
خصومة المدعى

مطلب في رجل باع جارية
فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجة المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا بوالاب
عقار اليتيم بلامسوغ

مطلب حاضله أن رجلا
ادعى على آخر أن الدار
الفلاينة وقف عليه وعلى
أقاربه وسيد كتاب وقف
فحكم له بالدار بحج ذلك الخ

مطلب السيد في العقار
لاتثبت بصادق المتداعين

مطلب بشرط صحة القضاء
البينة من المدعى أنه في يد
المدعى عليه

دار الاسلام من مهر وأعر و الله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد
موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعدا بغير اذنه فانكره فاقام عليه بيته أنه أقر بكذا فادعى
المدعى عليه أنه أقر بعده أن لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع
بيته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع عنه
خصمه فقد قال في جامع النصارى راضا بالذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن
المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في تيم باع جده ألبا بيه عقاره بغير مسوغ فطلب استرداده من المشتري فأدى مسوغا
وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول التيم (اجاب) يبيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه
وصرح في التارخانية نقلا عن المتقي أنه باطل وصرحوا بأنه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع
وبطلانه فالقول للمدعى البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو أن حاكم شرعي
وقال في تقرير دعواه ان الدار الفلاينة الكائنة بالقديس الشريف بحج الشرف المحدودة
بجدود أربع عنهما موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر الدين
حسن الجعوني وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن خمس الدين محمد بن أحمد شهاب
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه
المزبور اوضح يده على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزبور وأنه ساكن
بالدار المزبورة بغير طريق شرعي وطالبه بتفريغها وتسليمها اليه وسأل عنه ذلك فمضت فاجاب
بان الدار المذكورة في يد زوجته الحرة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان للمدعى فيها
استحقاقا فأبرز المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعي
المدعى لديه حين صدور الدعوى أمر المدعى عليه بتفريغ الدار المزبورة وتسليمها للمدعى حيث
لم يكن المدعى عليه مستحقا للوقف المزبور فمضت حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث
أجاب بان الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها الا تكون الحجة المكتوبة في وجهه حجة على
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم الشرعي عليه بتفريغ الدار وتسليمها للمدعى أمره بما
على ما ذكر فهو فاسد والكاتب به لا اعتبار بها لا في حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقر بأن اليد
في العقار لا تثبت بصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخوصومة متفقة ولو أجاب
بان الدار بيده ولو أثبت المدعى بيده بالبينة لا تندفع دعواه بقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجته
لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما ثبت المدعى بالبينة يد المدعى عليه على المدعى انتفت صحة
دعواه فالأمر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في جامع الفصولين ادعى منقولاً فاقار المدعى عليه
أنه بيده يقبل اقراره لا في العقار حتى يبرهن فلو أنكر الدلو لم يكن للمدعى بيته يحلف (حكم) أنكر
المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلو أقر باليد حلف على الملك فلو أقر به يؤمر بتلك
التعرض فلو برهن المدعى بعد اقراره باليد أنه لا تقبل بيته المدعى على الملك ما لم يبرهن أنه في يد
المدعى عليه فلو لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه بالدقضى به
للمدعى لا تنفذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم رخص وقال انما شرط الشهادة
بأن العقار بيد المدعى عليه لتوجه الحكم وجماع البينة أم لو أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف
(نظمه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى أنه بيده اليوم بغير
حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المدعى عليه في غير العقار يتنصب خصما بذاته من غير أمر آخر

وفي العقار لا ينصب خصما الا باعتبار يده فالتمس في القاضى يده لا يجعله خصما ولو شهدا
 على كسبة الدار للمدعى ولم يشهدا أنه بيد المدعى عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى لافي ظاهر
 الرواية ولو شهد للمدعى لا بيد المدعى عليه وشهد آخر أن بيد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة
 الى الشهادة لم يصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو
 فريقين ثم اذا شهدا بيدهما القاضى عن سماع شهدا يده أو عن معاينة لهما معا
 اقرارا أنه بيده ونظنا أنه بطلان لهما الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء أنه بمجرد اقراره هل
 تثبت يده حقا فلا يذكر انهم معا يناديه لا تقبل ثم رمز بعد أسطر (عده) وقال تنازع في اليد
 قارذا أحدهما يخلف الآخر ينبغي أن يخلف لأنه يظهر بنكوله يده في حق الناكِل بترك التعرض
 الى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضى بكتاب الوقف مجردا عن حجة من حجج الشرع
 المقررة زيد الامر تعجبا ويوجب للأئ كفتقلبا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين هلك لآخر ارث وله أخوة ولم يكن له فيه شئ يطالبون بيده أم ليس
 عليهم طلب به (أجاب) لا يطالبون بدين أخيهم الهالك مطلقا اذ لم يكن له موات عن ارث أم لا
 حيث لم يضعوا أيديهم على تركته أما اذا ترك مالا ووضعوا أيديهم عليه فيئذ يطلب الدين منهم
 ليوافقوا من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أن كان فضولنا وان
 الملك لفلان ولم يجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد
 كبار نشؤا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض دولته
 وسائر التصرفات والتجار مات وفي أيديهم من أمواله نحو الدواب والمنازع وغير ذلك هل ذلك
 جميعا ارث عنه أم لا (أجاب) نعم هوارث عنه وأمال هذه والله أعلم (سئل) في مدع دينه معلوما
 في تركته تمت أثبتة بالبرهان هل يخلف المدعى على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة
 الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يخلف وان لم تدع الورثة وان أبو يخلفه ككافي في البرازية والمينة
 وفي النخاية يخلفه القاضى بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أبرأته بخلفه على هذا الوجه نظر الميت
 والوارث الصغير وكل من يجز عن النظر لنفسه نفسه وفي الخلاصة واجمعوا على أن من ادعى ديناً
 على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولان أحد
 آذاه اليك عنه وما قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته ولا شيئا منه وما حلت بذلك ولا بشئ عنه
 على أحد ولا عندك به ولا شئ منه رهن هكذا في أدب القاضى للخصاف والصدرا الشهيد والله
 أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له بذمة عمرو وشاع معلوما وذلك في وجهه وصى أولاده وعمرو والمتوفى
 وأثبت زيد المذكور ذلك والحال أن الوصى لم يخلف زيد المدعى المزبور أن هذا المال باق في ذمة
 عمرو ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والا ن يطلب وكيل
 زيد المدعى المزبور المال من وصي ايتام عمرو والمتوفى فتمسك الوصى عن الاعطاء لكون الدين
 مرنبا على المدعى وهو عين الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى لليمين بوجه من الوجوه
 والآن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) صرح
 علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أبرأته الورثة خلق الميت أذعاه أن يكون
 بذمة دين فيحتاج لو فاته نظره وللو وارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع بنهم من
 كذا من الخاتمة وغيرها فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر بقبض وديعة من فلان
 ثم ادعى أن اقراره كان كاذبا هل يخلف المودع أنه ما أقر كاذبا أم لا يخلف (أجاب) لا يخلف

مطلب بشرط لصحة الشهادة
 بان العقار في يد المدعى عليه
 المعاينة

مطلب مات المديون عن
 أخوة لم يطالبوا بيده
 مطلب لو قال بعد البيع
 أو القسمة كنت فضوليا
 لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار
 نشؤا في خدمته وفي أيديهم
 الخ
 مطلب اذا أنبت الدين في
 تركته تمت لا بد من تحليفه
 انه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أنبت زيد الدين
 في تركته الميت باليمين في وجه
 الوصى لا بد من تحليفه أيضا

مطلب اذا أقر بقبض
 الوديعة لا يصدق في قوله
 أقررت كاذبا

عندهما اذ الخليف يترتب على دعوى صحبة ولم تصح هنا للتناقص وعلى قول أبي يوسف يحلله
وفي جامع النصولين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحالف فلما اختلف فيه
يفوض الى رأى القاضى والمنقح واختار المتأخر ونقول أبو يوسف وعليه النوى (سئل) في
رجل باع كراوا تصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه مدة سنين
والآن تدعى امرأته ملكها هل تسع دعواهما على اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب) لا تسع
دعواها والحال هذا والله أعلم (سئل) في صلح بيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان فباعها
ما حولها وجار في ملكه وطابق تصرفه وحيازته الشرعية ويده واضحة عليه الى حين صدور هذا
البيع وذلك جميع الحصاة الشائعة وقد رها كذا في الخمد والفلان في شركة زيد حتى الباقي بغير سهمي
وصدقت أخت البائع لاهو والدتها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصد من أهل
في محله انه لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتريه البائع برذ المبيع اليه
اذا جاء اليها بنظر الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعيا وقبضت المشتريه المبيع وتصرفت
فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الاخت وامها المذكور تان
يدعيان حصه في المبيع بنظر ربي الارث عن والد البائع هل تسع دعواهما أم لا (أجاب) حيث
صرح بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كذا في الصك وحضرنا وصدقنا كذا كرفيه لا تسع
دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بأنه باع ملكه فدعواهما الملك فيه بعده مناقضة
منهما فلا تسع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من ابها على مهر مسخي
بعضه مجمل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المجمل في حال صغارا ووجه كاهو مكتوب بكتاب
الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من
موته ادعت الزوجة على الزوج بمجمل المهر وذكر أنه لم يصل اليها شي منه فهل بعد الدخول
وبلوغها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها المقر يقبض مجمل مهرها حال صغرها لا يتسه
الشرعية عليها ومضى السنين العديد يجعل ذلك تسع دعواها على الزوج بمجمل مهرها أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي هو من الكنيية السادسة وكثير من اضرابه
بان الزوج اذا بنى زوجته أى دخل بها منع منها مقدار ما جرت العادة بتجمليله ويكون القول قول
الزوج في ذلك قال في الخليفة من الوصايا قال النعمه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى
بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجمليله ويكون القول قول الورثة في تجمل ذلك القول
وقال في من تنوير الابصار فان سلبت نفسها وقع الاختلاف في الحالتين أى حالة الحياة وحالة
الممات لا يحكم بهما المثل لاننا علم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تتجمل من مهرها شي أعاد بل
يقال لها لا بد أن تقرى بما تجملت والاقتضا عليك بالمعارف قال في شرحه ذكره في الخطط قال
مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في بخره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا
ادعى الزوج ايصال شي اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب
الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخر بن رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان
والله أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة طالبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى
أبيك حال صغرك والاب ميت وأقام بنسبة على اقرار الاب بالنسب حال صغرها لا على القبض
بعينه فهل هذا الاقرار كافرا لالاب بعد بلوغها عنه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على
قبض الاب بعينه في حال الصغر (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو أقر الاب بعد

مطلب اشترى كراوا تصرف
فيه زمانا وتلقته ورثته
والآن الخ

مطلب في صلح بيع شرعى الخ

مطلب اقر الاب في حال صغر
ابنته أنه قبض من الزوج
مجمل مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوغها ان أبها أقر قبض
مهرها حال صغرها وأقام
بينة الخ

بلوغها أنه قبضه حال الصغر لا يصح عليها والنسب بالبدنية كالنسب بالنسب كانا نعيانه قد ابرأ بعد
 بلوغها بالتبضع حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب
 عليه في صلأ أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمة ورأه من جميع الحقوق ومن
 العيين وان وجبت أدى أنه كاذب في اقراره فهل له استحقاق خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدح
 في ذلك قول الموثق ومن العيين وان وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه أنه كاذب في اقراره أم لا
 (اجاب) الإبراء مسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المنافع ادعى عدم المقتضى وهو
 بقاء الدين في الذمة وحيث عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استحقاق في أمر سقط عنه
 بالإبراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أخوة مات أحدهم وعليه دين مستغرق
 تركته فلزم شرعا بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لآخيه وفي بنتهما ما كان عليه
 بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق للمقتضى الشرع وأحكامه ومات الأخ الثاني فباع وأرثه
 نصفيه الموروث له وتخصت الدار للثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الأول
 وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وأبرأهم من كل دعوى وتظلم وشكوى أبرأ عما جازما قاطعا
 حاميا ومات العلم المزبور عن صغير اسمه الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته أسكن ابن أخيه
 المشهد بيتا واستقر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للقيم المزبور
 فأنكر بيع ثلث أليه المتقدم شرحه فأنقته الوصي بالبدنية الشريعة وألزمه باجرة المثل له بعد أن
 حكم ببيعة البيع ولو ومع كذب بجميع ذلك صلأ شرعى فطلب استخبار البيت فلم يتفق له ذلك ثم
 ادعى أن بيع ثلث أليه كان باطلا لكونه كان بالغين الفاحش فقامت بينة أنه ببيعة المثل فحكم
 القاضي ببيعة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغين الفاحش لدى الحاكم
 فسمع دعواه وابطل البيع بأخبار المعمار حجة بأنه بالغين من غير أن يأنف باللفظ الشهادة هل يصح
 ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح نقض الحكم الأول لأنه بعد ما كده
 بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماؤنا في دعوى الرجلين نكاح امرأته ولو
 برهن أحدهما ما قضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كافي الشراء إذا ادعاه من فلان وبرهن عليه
 وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يقبل لما كده وفي فتاوى شيخ شيوخنا الشهاب
 الحلي رحمه الله تعالى سئل في موقوف استبدل وحكم به حتى بعد ثبوت مسوغاته ليدفع فاقبت بنية
 بعد الحكم بأنه ذور بيع لم تعطل بسبب من الأسباب المناقبة لذلك وحكم كما هو حجة بعد تقدم
 دعوى شرعية صدرت من مدعى شرعى لدى الحاكم والتي الاستبدال الأول وحكم بعوده لجهة
 الوقف لصرفه في مصارفه على حكم شرط واقفه هل يلغى بمقتضى ما شرع أم لا اجاب لا يلغى
 الاستبدال الثابت أولا لأن القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن اذ البدنية السابقة قد ترحمت
 باتصال القضاء بها ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بنية بقتل زيد يوم النحر عكة وحكم الحاكم بها ثم
 شهدت أخرى بقتل يوم النحر بالكوفة لا تسمع لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى قال
 الزيلعي في علته ذلك لأن الحاكم به قتل عكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها الأقل شخص
 واحد في مكانين لا تصورات انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يصح بيع واحد بمثل القلة وغبن فاحش
 للاتفق هذا مع الحكم بمجرد اخبار المعار حجة مع أن الاتيان لم يلفظ الشهادة ذكر لا بد منه وهو أن
 يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الإبراء العام بقوله لاحق في ولا دعوى قبله ومع تقدم
 الاستخبار وشواقر أم منه بأنه ملك المأجروا له لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقر فلان أنه استوفى
 من فلان ما كان له بذمة وأنه
 أبرأه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
 لو حكم ببيعة البيع لعدم
 ثبوت الغبن الفاحش ليس
 لآخر أن يحكم بخلافه

مطلب حكم الخفي في موقوف
 ببيعة الاستبدال بعد ثبوت
 مسوغاته ثم حكم آخر بعوده
 لجهة الوقف لا ينقض حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

بحسب انشائى مناه المام * بالقصة يتقضى والقضاء محام
أفسله جهلا بعد قسكو لا * برضى به حاشى الاله امام
قد قاله الرضى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أفدام

مطلب حاصله ان دفع الدفع
يقبول وان بينة البيع بالغبن
الفاشش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فيما رواه الثوري في الدعي بكرانه واضع يده على العقار الفلاني فيعرق لمكونه ملكا من
أملاك مورث فاجاب بكران وضع يده عليه لمكونه ملكا من أملاك والذي يلقبته بالارث عنه
فدفع خالد بن مورثي اشتراعه من وصيك بمسوخ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكران
البيع وقع بغبن فالحش وهو غير صحيح ونحو بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم
يطلب خالد بالاثبات موجب الحجة المذكورة فدفع القاضي بكران وضع يده على العقار وكتب
بذلك حجة فهل يسوغ القاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكرام لا (اجاب) لا يسوغ منع القاضي
عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن الفاشش لا قائل لعدم صحته بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى
عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينة من يدعى خلاف الظاهر والغبن على
من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع عمن الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من
يدعى كونه بالغبن الفاشش فيسوغ القاض آخر سماع دعوى الغبن الفاشش وابطال بيع
عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماء فاطمة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغیر ضرورة
النفقة أو خوف ظالم متقلب عليه أو يسوغ بضعف قيمته ولدين على الميت لأوقافه الامنة أو كان
في التركة وصية مرسلة لانفاذها الامنة أو غلته لا تزيده على مؤنته أو خشي عليه النقصان
فاذا دعى اليتيم أن الوصى باعه لاول واحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضي منه ذلك بعد
بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امر أمانة عن عقار فتنزع فيه ابن شقيقها
وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرارها له في صحته انه ملك من أملاكه وأظهر
زوج البنت حجة مقدمة التاريخ بأنها وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار بثب مضمونها لدى
قاض شرعى بمحضرة خصم شرعى بدعيه اربعة اركان معق جذوه وشهودها موجودون والاخرى
خالصة عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل بها ويحكم بموجبها بمجرد اقرارها أم يعمل بحجة الاقرار
الناشئة بالشهود والاختار (اجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط
والمكافد بلا بيان فقد صرحوا فاطمة بانه لا يعتد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن
حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والنكول
هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع
لأنما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا عقده أمام بارع يستنفذه الى النص
قاطع وحيث ادعى انه ملكه وهذى أقربت به نصحه دعواه وتسمع البينة على اقرارها وبقضاه
بالمالك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود وبشهود علم باحققة وان كتب اسماء وهم فيها وكتب
تاريخ سابق لما قدمناه من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل
الاربعين في خال المحاضر والسجلات بعد أن رمز (تم) للتمعة عرض على محضر كتب فيه
ملكته فليكن صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمز
(طعم) لشروط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله ووجب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أقاد
(ف) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا دعى زيد على عمرو بأن بنته

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ

مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
الشرع

فلان تزوجته عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا قر وشاهبا لمعينا فانكروا حلف فنهى الحاكم
ثم ادعى عليه ثانيا بان بكر ازوج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو
بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين
نهما لا بخادم مع اثنين بوجه واحد صرح به في النزاع وهو ككون المبلغ بذمته يستوفى منه
ينافي كونه بذمته يستوفى من تركته بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعا والله أعلم (سئل) في
مدى يوفى رجل دفع احدهما مبلغا وادعى الدافع انه نظير ما في ذمة المديون الا حقا فلا أدن
لحق دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا اقام القول قول الدافع في ذلك بميمه هل يبرأ ذلك المديون الاخر أم لا (أجاب) نعم
القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو ملك والقول قول المملك في جهة التملك ففي جامع
القصولين رامن التتارى رشيد الدين شري من دلال شيأ دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
التمن وقال الدال دفع الى الدلالة صدق الدافع بميمه لانه المملك وفي الاشياء والنظار القول
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه دين من جنس واحد دفع شيأ فالتعين للدافع انتهى
وفي جامع القصولين أيضا تابع رجل بأداء دين بلا رضامن عليه صبح انتهى فلا شك في براءة
المديون الاخر المدفوع عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا ساءل جريدي من عمر
المتكلم على وقف جهة معينة من جله أقلام الوقف مدة معلومة بأجرة معينة جميع الاجرة
مقبوض يسد عمر والمؤجر المزبور بحضرة شهود الصلح ومعيا ينهم لقبضه منه وثبت مضنون
الصلح المرقوم لدى قاض حنف في وجهه وكل شرعي عن عمر والمؤجر المرقوم فوات عمر وتكلف
ورثة زيد المتأجر أن يحلف لهم اليمين الشرعي أن جميع مبلغ الاجارة قبضه عمر ومورثهم منه
فهل لهم ذلك مع وجود الصلح الذي جرى القبض بحضورهم ومعيا ينهم أم لا (أجاب) قال
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للمتدنيه ورجل هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطا انتهى قال العلامة الغزي أقول ينبغي أن لا يتردد في
التحلف أخذ من قولهم الديون تقضى بأمنائها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا
على الميت انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاما محيا وماتت هي والغلام فادعى
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوها الاو بعكسه فما الحكم (أجاب) القول قول
الزوج بميمه والبينة على الاخوة اذ الزوج ينكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بميمه
والبينة على المدعى قال في القنية مات عن زوجة وأخ وابن مات أيضا فقال الاخ مات أخي بعد
موت اسه وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنته فالقول للمرأة الاصل في هذا الجنس أن
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من
ينكر انتهى أي ينكر الزيادة والاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها
رسالة تكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في امرأه ادعت مهرها في تركه والداها المتوفى
بالقرب ووصى أخوها الصغير يدعى دفعها بموت أمها عشرين سنة ومضى خمس عشرة سنة على
دعواها عليه منذ بلغها فلا تسمع للامر السلطاني وهي تنكر مضى المدة المذكورة هل القول
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بيعة على
تاريخ يوم موت الأم أم لا (أجاب) القول قولها لما تراءى الحادث بضاف الى أقرب أوقاته
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البيعة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقر أن يوم الموت

مطلب ادعى الاب على
زوج ابنته المتوفية مبلغا
معين من جهتها ثم ادعاه
بذمتها لا تسمع للتناقض
مطلب لو دفع أحد المدوين
مبلغا وقال الدائن انه نظير
ما في ذمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة
لناظر الوقف وبرهن ثم مات
النظر فطلب ورثته ميم
المتأجر يحلف أيضا

مطلب ولدت غلاما ماتا
فادعى الزوج تقدم موتها
وعكس ورثتها فالقول
للزوج

مطلب ادعت مهراتها في
تركة والداها فدفعها وصى
أخيها بموت أمها الخ

مطلب تنازعت الزوجة
مع وصي اليتام فيما يصلح
للزوجة
مطلب ادعى جاني الوقف
المعزول على جانيه الا انه
صرف سنة توليته زيادة
عما حصل من الوقف

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والظاهرية والروا الحية والبرزانية
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان وماتتا عنها وعن ايتام
منها ومن غيرها وتدعى بجمع ما يصلح للزوجين انه ملكها وصي اليتام يدعى ارثا واقامت بيعة
وأقام الوصي بيعة فن المربع منهما (أجاب) المربع بيعة الوصي لانها بيعة الخارج معنى وبيعة
المرأة بيعة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذي جناية على وقف سافر ليحيى ماله بيلده
فاذى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا
عما حصل من الوقف وارز دفتر محاسبية محضى بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه
بالجناية له نظير ما صرفه زائدا فاسأله القاضي المتدعى لديه عن ذلك فأجاب بأنه جاني لا ادراية له
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا صرف ولم يكن وصي كافي سماع دعوى
تصدر على الوقف وغاية امره انه مأمور بقبض ما على مستقبل الوقف ومزارعته فلم يلتفت
القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وأمره بدفع ما جباها ساءم والدعوى معتد اعلى ما في دفتر
المحاسبة الممضى غير ناظر لشرط الاستدانة على الوقف فهل هذا الزام صحيح أم غير صحيح
(أجاب) هذا الزام غير صحيح لاطباق علمائنا على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
كالاكر وغلّة دار قال في جامع النصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمقول والمتولى من يلى
التصرف في الوقف ولا المميز الدعوى على اكرار الوقف وغير الوقف وكذا غلّة دار الوقف وغلّة
الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكرار وغلّة دار ومثله في لسان الحكم لابن الشحنة وغيره ولانه
لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف لطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن
القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدرا زائدا على المستحقين مطلقا أو على العمارة التي لا بد
منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كاسترح به علما أو ناطبة اذ ليس
لوقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا وحدث قلنا الجاني ليس بخضم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع
علمائنا قاطبة من ان الحكم على غير خضم غير معتبر قال شيخ شيوخنا في فتاواه كان الواقفون في
الزمن المتقدم نصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يفعل ويصدقون يده في التنبض
والصرف ليدانتمهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنقهر الزمان وظهر قلة الدين من
المسكمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والاعمال الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما
في زماننا قال مشايخنا الواسع تقرض الناظر لم صالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
لا يصدق الناظر في زماننا لما هو مشاهد انتهى وفي جامع النصولين في أحكام الوكلاء امر (عز)
وكيل اجارة الدار وقض الغلّة ادعى بعض السكان أنه جعل الاجرة لوكله ورضي وقف ولا يحكم
بقبض أجرح حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن أبي حنيفة
التي رواها الحسن عنه وعن ضعفة لان الوكيل يقبض الغلّة وكيل يقبض الدين والخلاف فيه
بين الامام وصاحبيه مشهور فتأمل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندين حول مظهر
أصاب بندق وجهه صغير فمضته ولا يعلم الضارب فما الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب
ولم يعين لا تسع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك
محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعى أو دفع ضرر عنه هل تسع
شرعا أم لا (أجاب) لا تسع لان الدعوى قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره أو دفعه عن

مطلب جماعة يضربون
بالبندين فاصابت بندق وجهه
صغير
مطلب دعوى النسب المجردة
لا تسع

على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه
سما وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تقضت الشهادة نقض قضاء ترد وبينه ذي الدفي هذه
المسئلة تقضت نقض قضاء استوفى شروطه وفتره ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء
جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو مختص والحجج المقتضية به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد
مقضيا عليه وبينه لم تنقد غير ما أفاده اليك فكيف ينقض به القضاء بالبيعة المفسدة بالبيعة
خلاف الظاهر ولهذا جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينه بانه ملك كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس رأس خنصره
في القدمة والله أعلم (سئل) في محضر حاصل ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة
بني أخت المدعى الثالثة وكأنته عن ما بشهادة كل من فلان وفلان بان أباه مات وخلف فرسين
احداهما شهابا والاخرى جراء جارية بضائة وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم الموكتنين
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت أمهما
ووضع أم أبيهما على تركتهما ويطالهما بما خصه من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية واللبس
لكون أمهما باعت جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤالا فانكر فطلبت منه بينة فقام كلام من
فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فأمر الحاكم المدعى عليه ان تدفع موكنتاه لما خصه من
مخلفات أمهما أمر اشترى بهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم
ذكر قيمة المدعى التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع لئلا يأتى انصاف الحكم على شيء معين
من المال وهل اذا دفع شيئا على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه
الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومة المدعى شرط قال أصحاب التون
كالكنز وغيره فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلاكها أو غيبتها ذكر قيمتها قال الشراح
لنصر المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من
ذكر القيمة لئلا يأتى الحكم بشيء معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية واللبس والكل عندنا يقبى
حتى الدبس كما صرح به في من الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معللا له بان النار عمت فيه ولهذا
لا يجوز السلم فيه فليت شعري بأي قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والجارية
واللبس والحاكم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحة قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا على أنه
يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي أو بغيره ليرتب الضمان أو عدمه ومنها قوله
من ثمن الفرسين الخ ولم يذكر أنها باعت المدعى بمن كذا أو أجاز بيعها أو لم يميز وأن الاجازة قبل
هلاك المبيع أو بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأمور بطول ذكرها
والحاصل أن هذا الصل على تقدير ثبوته لا يلزم به شيء ما لم يستوفى الشروط المعجعة للحكم
وينصب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على امرأته قدرا من الزيت والدراهم ودبعة فانكرت وشهدت البيعة باقرارها هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت أن اقرارها كان فارغا لا أصل له بحلف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البيعة
كما صرح به في جامع النصولين وغيره وبعبارة ادعى الدبعة وشهد أن المودع أقرب بالادعاء تقبل
كافي الغضب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كاذبا فقد صرح به

مطلب في محضر

مطلب ادعى على امرأة
قدرا من الدين ودبعة وأقام
بينة على اقرارها بالدبعة
تقبل

مطلب اذا أقر القن بجناية
توجب الدفع لايسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه
ديون وأقرت للاخت بأن
تركته تحت يدها توهر
الاخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وإبقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أنك
قبضت دينك بعد موته الخ
مطلب اذا نصب القاضى
مسخرعا عن الغائب وحكم
عليه لا يتفذ

مطلب البيعة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب أبرأت زوجها المتوفى
عما تستحقه من ارث ومهر
ودين صح ذلك الا فى ارث

أصحاب المتون قال فى الكثر أقر دين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقرت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر ولست بمطل فمات عليه عليه انتهى وهذا استحسان وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فى رجل ادعى على قن جناية موجبة للدفع أو النداء هل اذا أقر التقر أو نكل عن العين يتنذعلى مولاه ويلزمه دفعه أو فداؤه أم لا وهل اذا ادعى الجنى عليه على المولى يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين أقونا ما مائين (أجاب) أقرار القن المحجور بجناية توجب دفعه أو فداؤه لا يتنذعلى مولاه وكذلك النكول لا يوجب ذلك وإذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك أهو على فعل الغير كادوا ظاهر والله أعلم (سئل) فى رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا آخر هل اذا أقرت الاخت بمحضرة شهود يوضع يدها على تركته يلزمه وفاء ما علمه من الدين منها مقدم على الارث أم لا (أجاب) قد تقر لى العلماء ان وفاء الدين مقدم على الارث فتوهر الاخت المتحصرات الميت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شئ فهو لها ولو مهر بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنعت عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبسح أو توفى الدين من مالها ان امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) فى رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق فأرادت الورثة أو بعضهم ادعاءه ليتبقى تركته لهم فحتموا قضاؤه من مالهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجوز رب الدين على قبوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات مديوناً تركته تصيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمائه دينه مديعاً أنه قبضه قبل موته وادعى أحد غرمائه أنه بعده هل اذا قام بيعة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل يشتهو يرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاضى مسخرعا عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) صرح فى التارخية وكثير من الكتب أن القاضى اذا نصب مسخرعا عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر أن نصب القاضى وكيل عن الغائب ليسمع الخصومة والقاضى يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفى الولوجية القاضى اذا نصب مسخرعا وهو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم أنه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علمائنا وفى مجمع الفتاوى والعزوالى المتفق أن القضاء على الغائب لا يتفذ به بقى انتهى وصرحوا بان القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا يتفذ لئلا يطر قوا الى هدم مذهب أصحابنا قال فى البحر أعلم أن نصب المسخر عند المقاتل به شرطه أن يكون الغائب فى ولاية القاضى اذا جعل نائباً عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس فى ولاية هذا القاضى لا تصح هذه الالاباة وليس لهذا طريق عند علمائنا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احدىه وتوابعه ليس اقضى دمشق ان نصب مسخر اعنه وليس له طريق فافهم والله أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر غصب فرس له فأنكر فاقام بيعة على اقراره بغصبه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به فى جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) فى امرأة توفى عنها زوجها وأبرأت من جميع ما تستحقه فى ذمتها من ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأها من ذلك صحيح أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابرأ بما

يخصه من ارشها وغيره يكون اياد ذلك أم لا (أجاب) ابرأوها عن المهر وعن كل دين بدمه الزوج
 صحيح لانه حق بسقط بالاستقاط ويقبل الابرأ وأما عن الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاستقاط ولا
 يصح الابرأ عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلما بول في جماعة وضعوا اسبابا لهم
 وأواني من الذهب والفضة ونشودا من الذهب والفضة مسكوكه في صناديق من الخشب
 في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترق الصناديق الموضوع عليها ذلك
 وصاروا في الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائك وبعض النقود بقى على حاله فجمع
 الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر
 بعض أصحاب الاسباب والاواني والنقود ويريد الدعوى بان بعض السبائك الموجودة والنقود
 ملك له قيل له الات الدعوى بحضور من حضر من بعض الملائم لم يس له ذلك ولا تتمع الدعوى
 بما يدعيه الا بحضور جميع الملائم لا لتباس الحال في ذلك (أجاب) أما الدعوى على المودع في
 حق الغائبين فلا تسمع لماعلم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة الدوارة في الكتب وأما الدعوى
 على بعض أصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الايمان التي لم تملط بغيرها من اودعها
 عند الرجل المذكور فيه فتسمع لانها دعوى احد المتخاصمين الملك فيه على الآخر حيث اعترف
 الرجل المذكور بالاستيلاء لهما والا حددهما الا لما منع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية حكمية
 صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فتجوز في الأحكام القضايا الحكمية وكأية علمائنا
 رحمهم الله تعالى متفقون على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا
 كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لمافيه من الاضرار بالخاصين مع وجود
 المسوغ الشرعي ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا أو يتميز بعد عسر صار
 كاختلاط الحنطة بالحنطة واختلاط الخنطة بالشعير والحكم في ذلك بثبوت الشركة فيه لكل
 وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وسكون شركة ملك باتفاق لانها ثابت بالاختلاط
 لا بذهل احد منهم والشركة تملطهم فيها خلافا بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك
 ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا سيع المشتري
 بخلطهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به
 السرخسي في مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقسمته يوم القسمة
 واذا كان في ذهب وذهب أو فضة وفضة فالوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدى الزيادة البينة
 وعلى الآخر البين فاذا اختلف ثبت مدعاه وان شكك لمسه دعوى صاحبه لان السيد متساوية اذا
 مدعى الاكثر ويؤدوا الآخر مثله في اليد وان كانت الاعيان كلها صارت عينوا واحدة لا بد من
 اجتماع الكل لان الخاص لا يأخذ مال الغائب ويده ودعه يد أمانة على الغائب فلا تسمع
 الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبه لان كل عين في الاصل بجميع أجزائها ليس للاخر فيها
 شيء ولا قدر له على تسليها الا مخلوطة بنصيب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالبيع فيتمتعان وبهذه
 العمل نلهم الوجه في الأحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا بما عرفت في
 رجل اودع عند رجل صندوقا مقلوا لاختتموا لا يعلم المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر بصناديق
 مقفولة تختموا لا يعلم المودع ما فيها ووضعوا صناديقهما فوق صندوق المودع برضا المودع
 فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المختومة صبرة فضة ادعى المودع الاول
 أنهم اله وانها كانت دراغم مسكوكه وادعى زيد وعمر وأنها لهم وانها اصلها دراغم مسكوكه وكل

مطلب وضع جماعة ذهباً
 وفضة وأواني منها أمانة
 عند رجل فاحترق المكان
 وصار المذكور سبائك بقاء
 بعض أصحاب الاسباب الخ

مطلب في رجل اودع صندوقا
 عند رجل واودع رجلان
 عنده صناديق ووضعها
 على الاول فاحترق البيت
 الخ

واحد من المودعين يقول دراهم كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع
 الأول أم للمودعين وإطال أن المودع لم يصدق واحد منهم ما يأنه كان في صندوقه دراهم بل يقول
 هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماؤنا في مثل هذه
 المسئلة بأن من أثبت شيئا بحكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشئ فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه النخعة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 التي استودعها منهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم بحيث دعواه
 ورجعنا إلى البيئة واليمين فمن قامت له بيته على ما وادعاهم بيمينه وكل أحدهم عن اليمين التي
 لزمته بقضى الخصمه وانحلف كل لخصمه أن ليست له كل قضى بالشركة بينهم كشيء في الاثنين
 كل واحد منهما بما لا يثبت عليه ولا يثبت له عليه في جامع القسولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد
 كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مائة فيما في يد صاحبه مدني عليه فيما بيده فيجزي على كل
 أحدهما المذني فيما بيده صاحبه وأحكام المذني عليه فيما بيده حيث اعترف المودع بأنها
 كانت في صندوق لا يعرف منها وانكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرهما
 معا فلا تسمع دعواهما عليه لأنه مودع أنكر الأيداع رأسا واحدا فمتنع أن ادعى أنها مودعة
 لغيرهما مع أنه وبرهن وأن لم يبرهن وأنشأ الأيداع عليه بالبيئة لزمته دعواهما وكذا لو ادعى
 أحدهما أنه أودعه وأقام عليه البيئة ولا تسمع الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من
 آخر قرشاً عن ثوب ثم بعد ذلك أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زيف فأُنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم
 (أجاب) القول قول القابض أنه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صرح به قارئ الهداية
 في فتاواه أخذنا من قولهم القول قول القابض خمينا كان أو أمنا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن
 البائع إذا قبض الثمن ثم جاء إلى المشتري وأراد أن رد عليه شيئا من أعيانه فأنه نحاس وأنكر
 المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب أن أقرب استيفاء حقه
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن أن طلب بين المشتري على نفي العلم بحجابه ويحلف
 فإن نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضي الله عنه فظما

مطلب إذا راد البائع رد
 الثمن على المشتري مدعي
 انه زيف فأُنكر المشتري
 كونه هو القول للبائع

مطلب إذا ثبت نكاحها
 في وجهه أيها فادعت أنها
 حنثت كانت بالغه تريد
 إبطال الحكم الخ

إيا من بتحرير المسائل وابق * ومن فهمه للعجزان رام فائق
 * لانت امام عالم متبحر * وحسد فريد بالقصرائد ناطق
 وخير الدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
 إذا قام برهان بتزويج قاصر * له امن أيها وهو في الخلد عالق
 على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يدع ذرا حين صار التناطق
 وقلم حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزوج بالحكم وانق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبل الحكم للعكم سابق
 وأن أباحا ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به يتقى الحكم الذي قد جرى له * فاوضح لنا عن ذا بما هو فارق
 وسامع عبيدا عاجز أو مقصرا * كثيرا الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكتاب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والأيام مالا حبارق
 كذا الآل والعصب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق

(أجاب)*

نعم ينتفى الحكم الذي قد جرى له * لان اباها ليس خصما يشاقق
اذا ما احتمالات البلوغ تاكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق.

(ونظم ثانياً أيضاً فقال)*

لأن الحسد بامن السيرة رازق * ومن للنوى والحب لارب فالق
فكاستد العون في كل حادث * وانى بما املتسه منك وائق
اذا كان سنن البنت محتالما * له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقال نكاحى غيرت وان اى * على صغرى من عاقديه التصادق
وما والى خصم فيكنى حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجيب الى دعواه والقول قولها * وتبطل دعوى المدعى وهو مارق

والله أعلم (سئل) في بكر بالغة ادعى زيدا عليها نكاحاً لم ورخا فأنكرت فاقام شاهدين بذلك وادعى
عمر ونكاحها وأن زيد المدعى الاول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحها الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد
الحكم عليها في الظهيرة رجل ادعى نكاح امرأته وهى تتجده فشهد الشهود أنها امرأته وقضى
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صح ظاهر افلا
يطل مالم يظهر خطؤه بيقين وذلك بان يؤقت الثاني وقتاً يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين
راعى اللعيط برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا وبرهنت انه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر
أنها حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يخاف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع
وصرح كثر من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع دفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فعلم من ذلك كله أن المذكورة متى
أقامت بينة بأنه أقر بتاريخه المذكور بانه لا نكاح له عليها أولاً ولا عقد نكاح له عليها أو ما أشبه
ذلك من الالفاظ تسمع ينتوى يطل الحكم المذكور ومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يطل به
الحكم المذكور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم (سئل) في امرأه اشترت من زوجها
محددات ومنقولات بمثل قبضه بالحضرة والمعاينة واعترفت بتسلمه وكتب بذلك صل
شرعى وبعدها أشهر أقر لها بصدقها المؤخر وعوضها عنه بمنقولات وجرى بينهما ابراء عام وكتب به
صل شرعى ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تنصرف في جميع ما ذكر فادعى بعض ورثته
على وكيلها لدى قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فأبرز
الوكيل السكن المذكورين وأقام على كل منهما بينة شرعية ففقه مدعا شرعية ادعى آخر من
الورثة على الوكيل المذكور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على
ذلك بينة فهل اذا ثبت انه كان مقولواً يخرج ويحجى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
ولا يعد مريضاً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض فإى
البينتين ترجح منهما (أجاب) المصرح به في غير ما كذب من كتب الخنفية ان المقعد والمفلوج
والمسلول اذا تصف كل دأء منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما

مطلب في بكر بالغة ادعى
زيد نكاحها وعمر ادعى
نكاحها

مطلب في امرأه اشترت من
زوجها محدندات ومنقولات
ثم مات بعد ذلك بسبع
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدره
 اضعافا فان اضعافا بقدر المرض الذي يطول به عام والمدة تسعة أعوام والاشهر الزوائد وقع
 زائد لها مما اضاف الى السماع كونه يخرج ويحيى في حوائجهم ويقضى من ذلك بعض مصالحها فاذا
 ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع ما صدر منه مع زوجته واذا تعارضت بينة الصحة
 والمرض فالبينة الصادرة من الزوجة بانه كان في صحته مبرجة لان المدعية والورثة يشكرون
 والبيئة للمدعى لا للمكسر صرح به غير ما واخذه من علمائنا وحيث طال ما به وانصف بما فيها به
 تفيد جميع تصرفه مع زوجته بانفاق أهل المذهب وأئمة والنظر الى العمل بعبارة المكلف
 أولى من اهدارها والحاقه بالخيرات وكلامه يجوز اراها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر انه اشترى رطلين بياض كذا فاجاب باني تسلمت منك رطلين بياض وصالحا الى أي فاولمهما اليه
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا واذا قلتم بال ضمان عليه هل يضمن له مثل البين أم قيمته أم غنه
 (اجاب) حيث لا بينة للمدعى التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل البين لانه يشكر شراءه منه
 والقول قوله فيه بمسئله ومدعى الشراء يشكر الاذن بايصاله الى آيه والقول قوله بمسئله فيه فستن
 المدعى عليه مثل البين لا غنه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو بجارية صغيرة انها
 ملكه وبنت أمته وان والدته دفعت العمر وليد لخلها الى داره لتعلم الادب وان الجارية الرقومة
 تحت يده وطالبه بها فاجاب بالانكار وان الجارية تمور وثمان عن والده فاقام زيد بينة انها جاريته
 وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم انها لم تنتقل عن ملكه بوجه شرعي
 ثم ادعى عمرو وبعد الاثبات ان والدته زيد وهدت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمرو والمذكور
 ورد هاعليها ثم جاءت به امرأة ثانية فوهبتم له بحضور ولد هازيد المدعى وهوسا كت مصدق لهبتها
 فاجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى ان الهبة انما وقعت من والدته لو الدعوى
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من
 والدته ونصديق في هبتها الشقيقها والد عمرو تقبل البينة وتكون الجارية موروثه عنه وهل اذا
 ادعى زيد ان الهبة انما وقعت من والدته لو الدعوى وبغير رضاه واقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه
 أو ملك عمرو (اجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علمائنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى أقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يطل
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع الفصولين رامن الهاوقية رامن ادعى البراءة واستهل
 يومين فليأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن للمختار انه يقبل ويطل الحكم اه واعلم ان معنى
 قولهم يصح الدفع الخ أي اذا كان الدفع صحيحا ما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر
 من دعوى زيد ان الهبة انما وقعت من والدته لو الدعوى وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفى رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد ان عمر أقر قبل الحكم انها ملكه ليس له
 فيها حق فهذا دفع يسمع لاعتقده ويحكم به والرقيق من قيم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون
 به الا الهانة والتعزير قال الزبيعي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر ان البينة تقبل بعد العين وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر انه
 اشترى رطلين بياض فاجاب
 باني تسلمتها لا وصلهما الى
 أي

مطلب حاصله أن المختار
 ان الدفع يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع الدفع وما
 زاد عليه

يتمتع في ماله أن كان لغيره على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فحلف ثم أقام المدعى البينة أن له عليه ألفا ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأه خطبت لابنها بركا ودفعت امته لا يورثها تارة بنفسها وأخرى بغيرها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبة يدعيان أن المدفوع من مال الميت وله حصة المائتان أرثا وهي تدعى أنه ملكها إلا أني فيه لابنها أهل القول قولها فيه أم قولها (أجاب) القول قولها بيمينها إلا أن يدلها وعليها البينة كما هو الأصل في الدعوى أن القول قول ذي البينين وعلى المدعى البينة كما أجبت عليه امتنار حرمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بنا حجة من النواحي مدة وهو يأتي مستنبيه في كل شهر بما تجدد معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه بمستنبيه بقدر زائد على ما تجمده وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنبيه أم لا تسمع عليه دعوى منه ليكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وإنما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الحنفية سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بيمينها فلم تأخذ في الله لومة لائم إذ ليس للثلاثة الاتفاق عينيها فأجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لأن الدعوى لا بد وأن تكون بنحو ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس بحق له إذا قضى ليس له أخذ الآخر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد بيمينه فهو لمن يأمر بالقضاء وهو النائب لا المستنيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستنيب حق بوجبه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبه غير جائزة شرعا اه كلام شيخنا رحمه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله به ولقد نطق بالحق من قال

مطلب خطبت لابنها بركا ودفعت امته لا يورثها تارة بنفسها وأخرى بغيرها ومات الابن عنها وعن ابني عم يدعيان أن المدفوع تركه وادعت الخ

مطلب إذا أتى النائب لمستنبيه بما تجدد من معلوم الحجج والسجلات فادعى قدرا زائدا لا تسمع

تزوّد حكمة مني * ودع قلا ودع قالا
فساد الدين والدنيا * قبول الحاكم المالا
أرى من امر المالا * لمحض الجور قد مالا
بلار ب ولا شت * فدع من في الوري مالا

وأقول

والله سبحانه وتعالى نال صلاح الأحوال وحسن الخصال إذا أن الارتحال والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزينية الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف بخصوص أرض من رعية واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الأراضي فصل التحرير في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف وأطلع على تلك الأراضي الجارية في الوقف ولم يشأ ما دعاه الوكيل وكتب بذلك صك شرعي بثبوت أراضي الوقف بمجودها والآن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعدمضي نصف وعشرين سنة يدعى بأراضي خرب داخله في حدود ما شغل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت أراضي الوقف المحسودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة (أجاب) قد تقرروا في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وإن أراضي بيت المال جرت على رقبتهما أحكام الوقف المؤبد فكان النزاع وقع بين ناظرين وقتين مختلفين أحدهما مؤبد الآخر خارج البينة عليه لا على ذي البدو القضاة الذي القضاء تولى القضاء استحقاقا إذ لا يكاف البينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه موضع يده أذ هو غير محتاج إلى البينة وأما ما سمع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع إلى أن يبرهن اللاحق بشهادة عدول فقبل بيمينه لأنه خارج وبدونها لا تسمع قال في الجروا حصل أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وفرغ على ذلك فراجعنا ان شئت والله

مطلب ادعى وكيل دفتر دار خزينية الشام على متولى وقف أرضا ولم يثبت ما دعاه والآن يدعى وكيل آخر الخ

والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حجة وجوز قصر فبأنه ليس له عند زيدا في ذمته
 حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها فقام عليه بينة جاهل بتبيل أم لا (أجاب) لا لتقبل الإبراء العام
 بقوله ليس لي عنده الحق في الميسوط وغيره ويدخل في قوله لا حق لي قبل فلان كل عين وأدين
 وكذلك وجبناه وأجارت وحققان ادعى الطالب بعده حقا لم يتقبل حجة عليه إلا أن يشهدوا عليه
 بأنه ثبت عليه بنحوه بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صك مصادقة صورة تصادق صاحب بن حسن
 وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما لا وصف المعتبرة شرعا بان الذي يستحقه صاحب في
 الدار الغلائية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي المعروف بمجدودها وأنه حق من حقوقه
 والذي يستحقه عبد النبي بقدره جميع الغرفتين والثلاث شرف وأصاها العلية الكبيرة والثلاث
 خلاوى مع الحاكورة والمطبخ والمرتفق وساحة الدار سوية بينهما عذبة عبارة الصك وعرف كل
 بمجدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له أعلاه
 وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بإسرها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع
 الحاكورة وأما المطبخ والمرتفق وساحة الدار فها في التصرف ووضع اليد عليها سوية والآن
 اختلفا فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليها سوية بينهما وأن النصف فيها لعبد النبي
 النصف فقط وعبد النبي يدعى أن جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول
 صالح فيما يدعيه أم قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما وضع يده عليه ومتصرف فيه
 بأنقر مدة سنين وما عطف في تصرفه ما عطف المطبخ والمرتفق وساحة الدار يكون مشتركا
 (أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بيمينه أنه ملكه وكل
 شيء كانا فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد
 على تصرفه ومنع عنه الآخر حيث لا يبرهان له عليه بشيء يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة
 إذا اتعاهد الآن المعلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا اتصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله
 سوية بينهما وإن ضلع أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة
 بصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى
 هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالح والحال عند العليتين والايوان والبيت السفلي لميده ولعبد
 النبي بالعرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة لميده ولهما بالمطبخ
 والمرتفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يبرهان شرعى
 على خلاف ذلك فيقضى به بلا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن
 الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به
 الأصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان
 بهازيرون المسجد يتغله الولاة عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للارض والزيون
 متصرف في الولاة المسجد ففنى الزيون وقت الارض قرأوا رجل يمينها أرض ففنىها إلى
 أرضه وصار يزعمها ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف حاله أنه أحدث يده على
 الارض بعد فناء الزيون مع أنه للمسجد واليد لنا ذرعه عليه قديما هل إذا شهدت بينة بمحدث
 يده على الارض بعد فناء الزيون تنزع من يده ويحكم منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له
 بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيون مع أن السجلات القديمة ودقتر
 كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن المتولى على أحدث يد المدعى عليه وإن

مطلب أشهد على نفسه في
 حجة أنه ليس له عند زيدا
 حق ثم ادعى عليه بوديعة
 لاتسبع دعواه
 مطلب في صك مصادقة

مطلب في أرض كان بها
 زيون المسجد ففنى الزيون
 فأحدث رجل يده عليها
 وصار يزعمها مدة ثلاثين
 سنة الخ

بد الوقف سابقه بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعي عليه خارج فيطلب منه
 البينة على انها ملكه فان اقامها على وجهها الشرعي حكم بها والا تنزع من يده وتكون للوقف
 لنبوت كونه ذائدا لدعوى في الوقف والمالك سواء في انه يطلب العهدة من الخراج ولا
 يطلب من ذي اليد ففي جامع النصارى وغيره والعبارة له غضب أرضا وزرعها فادعى رجل
 أنها على غضبهامني فلورهن على غصنه واحداث يده تكون هو ذائدا وزرع خارجا ولم يثبت
 احداث يده فالزارع ذواليد والمدعي هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة بان صاحب البناء
 والشجر في الارض ذو يد والثابت بالبينه كالنائب عيانا فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 آجرها رجل يتنافس كسبه بالاجارة مدة ثم ادعت انه ملكها مستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت
 استجارها تندفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستجار اقرار بانها
 لا ملك لها فيه بالاتفاق فتندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي الجارية المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقر لي بها وأقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت بالبينه كالنائب
 عيانا هكذا كلفه علمائنا واقتنافكانه يقر بمجاس الحكم أنها ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 اقعدها بعبنة ليكتب ما رد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أميناً يومر باستقبال الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا المأمور المسمى بالأمين بعد ان اوصلت ارباب
 الزيت زيتا على جهة تخلفه على ما هو المعتاد فدعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا
 للصائفة يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه اذ فعل
 ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى انه استهلكه وأقام على
 ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصينة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسع
 منه لتكون لا يوجب عليه شأ من الضمان ولو ضاع جميع ما به الا يلزمه ضمانه من غير تعدنه
 عليه ولا يفرط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بميمان
 يد آخر ثم ادعى أنه ملكه هل الاستيلاء اقرار بالملك الذي اليد لا تسع دعوى المساوم المذكور في
 البهيم أم لا (أجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بان المدعي اذى البدكذا
 اقتصر في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين في أواسط
 الفصل العاشر حكى في كونه اقرار الذي اليد قولين معصحين راعى الفتاوى الصغرى وحكى اتفاق
 الروايات بأنها اقرار بالملك الذي اليد راعى الزيادة وقال راعى الفتاوى رشيد الدين الاستبراء
 والاستحجار اقرار بالملك الذي البد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسع دعواه
 بعد سبق المساومة منه كافي البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 زيد على عمرو محدودا أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعي عليه اني اشتريته من والده وعلمت
 المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدك ساكت
 من غير عذر تنعك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بينة
 تشهد له بان شرائه ولا يفعه كونه ووضعا عياده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب
 الدعوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين
 أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك
 ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعي عليه الى بينة وصار المدعي عليه مدعيًا وكل مدع يحتاج

مطلب استاجرت بيتا ثم
 ادعت أنه ملكها لا تسع

مطلب ادعى على ذي اليد انه
 أقر له بهذه الجارية
 مطلب مات أمين المصينة
 فدعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد
 الاستيلاء والاستحجار لا تسع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محدودا أنه ورثه عن والده
 فأجابه المدعي عليه اني
 اشتريته الخ

الى بنه يتور بهادعواه ولا يخففه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المواخذة بالاقرار ومن أقر بشئ لم يتركه باقراره ولو كان في يده احتياجا كثيرة لا تعد وهذا ما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في داره شقة على يمين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرورات السكنى باع المالك لها بيتان من البيت لرجل يبيعهما بشرطهما بحدود وطرقه ومنافسه وما عرف به ونسب اليه ومات البايع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل آخر يبيعهما بشرطهما كما شرع في الأول ويريد أن يبي في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الأول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الاضاءة هل لذلك أم لا يمنع شرعا (أجاب) لاشبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما منصفة وللشريك منع شرعية من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضييق على الشريك ولا سد الهواء والاضاءة فيمنع عن ذلك سطلقا والحال هذه اذا طلب القسمة في الساحة أو طلب احدهما تنقسم انصافا وقد صرح علماؤنا به اذا كان في يد انسا عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف فصول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسر دحض الالف أو قولهم مجردة عن التصحيح اى الاقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحل بالترجيح والمحل بالتصحيح قول الامام المقدم والهام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق في حيلة الاجتهاد على سائر الفرسان الذي افردت بالجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العبدل قاسم بن قتيب بوعا بعد قول القدرى واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال وما يصلح للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجل والنساء فهو للباقي منهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجيز به مثلها والباقي للزوج ما صوره وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسيباى والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمحبوب وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الامام مشيت أحباب المتون قاطبة ويكنى ذلك في الترجيح اذ المتون موضوعات لظاهر المذهب الصحيح وما فهمت مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الفاروسى في أنفع الوسائل الى تحرير المسائل واذا ماتا فاختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي يوسف والقول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار للمورثين اختلفا بأنفسهم ما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف في كذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعده وبعد الموت وما اذا كانا حيين أو أحدهما أو عبيدين فراجع ان شئت وليكن اعتمادك على قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم الناكل بالنكول ثم أراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويبتل القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يبتل القضاء قال في الحاشية لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبتل القضاء ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفالة تدين فانكرها فاقام البيعة عليه بها فادعى الابراء منها هل تسمع دعواه الابراء عنهما مع انكاره صدورهما أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار مشقة على يمين وساحة سماوية باع كلاما من البيت من رجل يحقوقه وطرقه الخ فأراد المشتري الثاني أن يبي الخ

مطلب في متاع البيت اذا اختلف فيه الزوجان

مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الحلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى الابراء عن الكفالة عن الدين بعد انكارها لا تسمع

لتنافسه الظاهر والاهم في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته رجل مع أولاد أخويه يأخذون ثلث هذا الثلث وأخذوا لكل أخ ثلثه يتقاسمون به بينهم هكذا مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلامنازعة والآن الم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخى فلان لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه ونصفه لأولاد أخى الآخر وإنما كنت أسأل لاولئك يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في نعيم يتكلم عليه جدّه أبو أمه أقرله بأشياء من دين وغيرها وصار يراجع في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي اليتيمات التميم عن ورثته فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقرت به ماله انما هو مالي وكنت أقرله لتخفّعه هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب) لا التفات الى كلامه لتنافسه ويجب عليه دفع ما أقر به لورثة التميم ولا عين على الورثة لانه ما كان اقراره بثلثة الاعلى رواية عن أبي يوسف ان ورثته المقر له يختلفون انما نعلم أنه كان كاذبا والله أعلم (سئل) في فارس رجل غائب تركها بيد أولاده يريد آخر أن يدعى على الغائب بحضور أولاد الغائب بخصومة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود أحدهما خارج يدعى الشراء من زيد والآخر ذو يدعى الشراء من عمرو المشتري من زيد المذكور برهن بالخارج ان زيد المثلث منه أقر قبل شرائه بألف منه انه باعني المحدود المذكور بكذا فشرعنا بعتك لم يجز لانه كان في بيعي فكذلك شراؤك المربط عليه هل تقبل بيته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما اشار اليه في جامع القصولين وغيره والله أعلم (سئل) في محدود موروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة سنتين وبعض الورثة تراه لكنه كان خلافا بطن أمته يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بانه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا ينعينه سكوته ورؤياه أم لا (أجاب) لا يسلط دعواه بسكوته ورؤياه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله في عدم العلم بيمينه وقبضه في الجربان الاصح قبول الدعوى فيمن قدم ببلده واشترى وأواس تأجر دارا ثم ادعاء قائلا بانه دار أبيه مات وتركها بريئا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فاذا كان هذا مع الشراء أو الاستيلاء فكيف مع الكوثر المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه على آخر بدین له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع الكل بلغ خمس عشرة سنة هل يمنع المدعي من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التملك المدة التي منع السلطان من سماعها بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلي وجد فيها بئر به زيت قديم وهي في يد المتولى عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه للوقف آخر فيهل الزيت يكون للوقف الاول لو وضع يد متولى له أم لا (أجاب) القول فيه المتولى على الدار لانه ذو يد وغيره خارج والله أعلم (سئل) في شريكين شركة مفاوضة سافر الحجارة بنول باع بعضه للعرب بثمان في ذمتهم وبقي بعضه فوضعه في موضعين وديعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بانه ضامن للثمن الذي بذمه العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المدعى هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمن والقول المذكورين أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب)

مطلب رجل يتقاسم مع أولاد أخوته ثلث كرم زيتون مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقرباؤا التيمم له بدونه فبات اليتيم عن ورثة فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا في يد أولاد الغائب لا تسمع مطلب في رجلين تنازعا في محدود أحدهما يدعى ان باعني اشتري من زيد والآخر يدعى ان زيدا أقر الخ

مطلب اذا مات احد الشريكين فادى ورثته على الآخر انه كفيل عن المبيع لا تسمع دعواهم

لا تصح دعواهم بذلك اذ كفاالة الشريك بدلين مشترك للشريك باطلا لانه ما من جز منه الا وهو
 مشترك بينهما ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وأنه لا يجوز وما انتفاعت عليه المتون
 والشروح والفتاوى عدم جواز الكفاالة بالامانة الا لا يمكن جعلها مضمونة على التكفل وهي
 غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم
 (سئل) فيما لو قطع زيدا على قري وخزاع من مضمونها ثم ان بعض متكلمي القري المزبورة
 استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاطع ليحسب لهم المبالغ من محمولهم الذي للمقاطع
 بذمتهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرو اطلب من المتكلمين المزبورين ما كان أقرضهم اياه لى حاكم
 فأجابوا ان القرض لاحقيقته وانما زيد المقاطع قد دفعهم بالحكام وناوهم بمرته وحوالة وأقاموا
 على ذلك شاهدان أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم اذ ذلك عمرو وعرفه انه حيث
 كان الامر كذلك فلا اطلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع
 المذكور فهل لعمر وبعد اطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد واطلب منه
 وهل منع الحاكم وتعرضه المدعى أنه لا اطلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في
 محله شرعا وهل الحجة والشهادة المذكورة تحكم شرعي بعمدة عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت
 الاستقراض من عمرو ولا ينظر الى جوابهم المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى
 الحجج الثلاث لا يقيد الانكار ولا وجه لزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة
 على القري والمزارع على الوجه الذي يفعل الان ليس امر اشرعي اذ الاستقراض نفسه امر
 شرعي ينبت بدل القرض بذم الان لا سيما في ذمة المستقرض وان صرفه في أى شئ كان فاذا ثبت
 الاستقراض بذمة متكلمي بعض القري باحدى الحجج الشرعية لا يتصور شبهة بعينه في ذمة
 زيد به وقد تقرر في المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين
 دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة
 بين كونه أقرضه لهم وبين كونه أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعوا عليهم لانه
 كأنه قال المال الذي استقرضوه منى واستقر به بذمتكم استقرضه بعينه زيدا أنتم ولا شبهة
 في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم بان القرض لاحقيقته لا انكاروا المنكر لا يثبت
 عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدان والقول قولهم انما استقرضنا فنعى الحاكم عمرا لعدم بينة
 له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازما على زيد فكيف يكون لازما عليه بمجرد دعواهم الاستقراض
 وحيث بنى الحكم على مجرد ما عو المشروح في السؤال فليس حكما شرعيا قطعيا وبما يقطع
 الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى مالا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان
 ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا
 صريح في واقعة الحال قطعان غير اشكال والله أعلم (سئل) في محضر حاصله حضر مجلس
 الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وتوكلها البعد تعرف
 عمها سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صدق ابنته ومن سائر
 حقوقه بانها بالجلس وأنها لا تستحق قبله حقا ثم أشهد على نفسه الرجل المدعو غنام بن نويع
 الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنه فيما يأتى ذكره بشهادة أجد بن جابر
 وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادة ثلاث تطلقات
 فهو جيب ذلك بانث صفية عن عصمة زوجها المذكور فلتل له حتى تنكح زوجا غيره وذلك

مطلب استقرض بعض
 متكلمي القري مبلغا من
 عمرو ودفعوه لزيد المقاطع
 فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا
 الخ

مطلب محضر حاصله ان
 التوكيل لا يدخل تحت
 الحكم

بعد اعتبار ما وجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم بحكمه وجوبه حكم شرعي بهذه
صورة المحضر وذلك كله بغية الزوج فهل تثبت الزكالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة
أو وكلها حقا يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا تثبت وهل
الحكم على الغائب بالطلاق المذكور يمثل ذلك سند أو لا يكتفي بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم بحكمه وجوبه أم لا (أجاب) التوكيد لا يدخل تحت
الحكم كالسحب في جامع النفق وأين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في حمله أثبات الحرمة على الغائب
دعوى كنفالة المهر على حاشر أو دعوى ضمان نفقة العدة مع إلقاء وقوع الفرق وتطالب بالاداء
وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والضمان ومع ذلك نظروا فيه وقالوا المدعى على الغائب شرط
الاسباب وفي مثله لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب عند دعائه المشايخ فينبغي ان يقضى في مثله
بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالأمانة على الغائب اذ المدعى على الغائب ليس سببا للمدعى على
الحاضر وفي الجور وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعف من أن الشرط كالسبب
فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل لا دعوى ولا يكتفي بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ
في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفي بالأجمال وفي الاشياء والنظائر ولو قال الموثق وحكم
بوجبه حكم صحيحا مستوفيا شرطا الشرعية فهل يكتفي به فأجبت من اربائه لا يكتفي به ولا بد
من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب
في السجل ثبت عندى بما ثبت به الحوادث الحكيمة أنه كذا ابصر ما بين الامر على التفصيل
انتهى هذا والحادثة في فرج وقالوا في مسألة الشرط المقدمة الاصح أن هذه البيئة لا تقبل اذ
في قبولها ابطال حق الغائب وكيف تثبت البيونة الكبرى بأشهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء
له بالوكالة المجردة وشهادة الشهود بها غير صحيحة كالدعوى بها المجردة فلم توجد الدعوى بها
الصحيحة التي تطالب بعدها الشهادة فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زيد ادعى
ان له بئمة عمر ودينار معا وما وذلك في وجهه وصى ايتام عمر والمثوق المذكور وأثبت المدعى ذلك
والحال أنه لم يخاف المدعى ان هذا المال باق في ذمة عمر والمزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض
منه عوضا وضمت مدة بعد ذلك الاثبات والان يطالب وكيل زيد المدعى المال من وصى ايتام
عمر وقبض الوصى عن الاعطاء ليكون اليمين من ساعلي المدعى وهو يمين الاستظهار والحال
انه لم يتعرض في الدعوى لليمين والان رب الدين غائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غير عين
أم لا (أجاب) صرح علماء نارجهم الله تعالى بأنه لا ينفى ذلك من اليمين ولجأ إلى الورثة خلق ألبت
اذعساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لوفائه نظر الولد والوارث الصغرى والحكم المذكور وهو
عدم الدفع بينهم من كلام الخاتمة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين دفعه بانه احوال
به عليه فلانة بدت لها على الحيل واقام عليه بذلك البرهان هل يدفع أم لا (أجاب) نعم يدفع
كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثورا فاستحققه امرأته البيئة
فأراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع انه ابن بقرته واقام بيته هل تسمع دعواه
وتقبل بيته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (أجاب) تسمع دعواه وتقبل بيته بحضرة المرأة
اجماعا وبغيته على الاظهر الاشبه واذا ثبت ذلك فالشئى يسترد الثور من المرأة ولا تعرض
للبيع والله أعلم (سئل) في ابن في عيال ابيه دفع له الاب ما لا نقدا يجزئ فيه وأذن له بالانفاق على

مطلب لو اثبت زيد في
وجهه وصى ايتام عمر وله
بئمة عمر ودينار ولم يخلف
زيد الخ

مطلب دفع المدعى عليه
المدى بأنه احوال الخ
مطلب اذا استحق الثور
المبيع فأراد المشتري
الرجوع على بائعه فادعى
الخ

مطلب دفع لابنه ما لا يجزئ
فيه فخرج منه واشترى أو اتى
بغير إذن ابيه ومات الاب
بعد اقراره الخ ثم ادعت
بئمة الورثة الخ

نفسه من مال التجارة فخرج منه بغراذنه واشترى لنفسه منه أو أنى شخص ومات الاب بعد أن أقرب
 حخته أنه ليس له عندى سوى مائة قرش فما الحكم في ثمن الخماس وفيما الفتنة في الحج بغراذنه
 وفي إقراره إذا ادعى عليه بشبهة الورثة أنه كان فارغا (أجاب) أما ثمن الخماس فهو دين على الابن
 متعلق بذمته يشترط فيه ورثته أي به ويجرى على فرائض الله تعالى ومثله المال الذى انفقه في
 الحج وأما إقراره بأن ليس له عندى سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه باكثر منها كيف
 لا وقد أعقب حخته مرضه ومرضه موته فأفهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه في الحج
 بغراذنه والله صار متداعيا على المال الذى في أماته فصار غاصبا فعلق بذمته فلا يبرأ منه إلا
 بدفعه لمالكه وإبرائه ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه اعنى إقراره لا يستغرق اللازمة
 وأعظم من ذلك ما سر جوابه من أنه لو دفع الوصى جميع تركه الميت الى واره وأشهد على نفسه
 أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى دارا في يد
 الوصى أنها من تركه والذى لم اقبضها تقبل بينته ويقضى بها رأيت ان قال قد استوفيت جميع
 ماترك والذى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لا به تقبل بينته ويقضى له
 بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) في ذى يدعى أنان ادعى
 عليه خارج انها ملكه فثبت عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذواليد الشراء من زيد
 منذ كذا المدة مما حاقا فأمضى المدعى الساج بينته على مدعى الشراء على يقضى به المدعى الساج أم لا
 وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كإبرائه بعض الناس أم لا (أجاب) نعم
 يقضى به المدعى الساج وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تعويل عليه قال في جامع الفصولين
 لو قال في دعوى الجار غاب عني منذ شهر فقال المدعى أنا البرهن أنه ملكي وفي يدي منذ سنة
 أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لأن ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ
 غيبة الجار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل تصادق مع زوج
 ابنته المتوفاة عنه وعن أمهات زوجته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص
 زوجته من متروكاتها التي تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه أشبهه يدعى الاب
 عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصه ما منها واستوفاه فهل يمنع هذا الأشهاد
 دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة (أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الممتنة
 بشئ مما تركه ابنتها ووضع الزوج يده عليه إذ هو شاهد بقبض ما خصه ما منها ظاهر فإذا
 ثبت شيء آخر فحقها باقي فيه أهماط له وتمايصر به ما ذكره في اواخر الفصل الثامن
 والعشرين من جامع الفصولين رامن الممتن حيث قال وفيه دفع جميع تركه الميت الى واره
 وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم
 ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والذى لم اقبضها قال أقبل بينته وأقضى له بها رأيت ان
 قال قد استوفيت ماترك والذى على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لا به أم أقبل
 بينته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها والله أعلم (سئل)
 قبال استأجر زيدا من عمر ودارا والحال ان عمر كان وصيا عليه من قبل ولما كبر زيد حصل
 بينه وبين عمر ومباراة عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستئجار ان تلك الدار ملك من أملاك
 مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد بذلك متافضا أم لا (أجاب) لا يعد بذلك
 متافضا لما كان الخفاء في الاستئجار وعدم صحة الإبراء عن الأعيان قال في البحر في باب

مطلب دعوى الوارث على
 الوصى دارا أنها من تركه
 والده بعد اشهاده على نفسه
 أنه الحجسموعة
 مطلب ادعى خارج انا على
 ذى يد أنها تحت عنده
 وادعى ذواليد الشراء من
 زيد

مطلب اذا تصادق الاب مع
 زوج ابنته المتوفاة أنه قبض
 ما يخصه وما يخص أمها
 فهذا لا يمنع الامن الدعوى

مطلب دعوى الارث بعد
 الاستئجار والشراء مقبولة

الاستحسان في شرح قوله لا الحربة والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر داراً ثم ادعاها قائلاً بانها داراً يسهل ما تركها ميراثاً كان لم يعرفه وقت الاستماع لا يتقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصي جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده لم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أمها من تركه والدي ولم يقبضها قال أقبل بنسبه وأقضى له بها رأيت أن قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسهل أم أقبل بنسبه وأقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه يحمل الخفاء فيقع أشهاده على ما ظهر له وسماه جميع ما تركه باعتبار ما فلا يضره ذلك فأنهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشاً بقية قماش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشاً فدعى المدعى عليه وصول العشرين منها لم يبق له بنسبه سوى ثمانية وعشرين قرشاً فأنكر وصول العشرين فأنشده عليه ما هل إذا أقام المدعي عدلين شهد الذي الحاكم الشرعي على أنه قال له الذي المطالبة ما لي عندك من عن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على إقراره بأنه ليس له من عن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشاً حيث صدقهما المدعيون في ذلك وثبتت عند التماس بالوجه الشرعي إلا ما منع منها شرعاً والله أعلم (سئل) في امرأه اشتريت من آخر داراً على بيع فتراكم المطر وزل منها على السفلى ففخلل البناء فأرادت رد الخ

مطلب ادعى على آخر مبلغاً من عن قماش فدعى المدعى عليه وصول كذا منه ثم أقام بينة أن المدعى قال الخ

مطلب في امرأه اشتريت من آخر داراً على بيع فتراكم المطر وزل منها على السفلى ففخلل البناء فأرادت رد الخ

مطلب دعوى البراءة عن الاعيان غير مقبولة لان البراءة عنها لا تصح بخلاف البراءة عن دعواها

مطلب دفع لزوجه شعراً وصوفاً فغزله ثم نسج عطاء ثم مات واختلف الزوج الخ

فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطاء هذا لا قائل
 به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له ذمتهم على سبيل القرض
 الشرعي كدما من التروش تسلوها وادفعوا لجالا ویش الكائن فانكروا فطلب الثاني منه
 دينه شرعية فذكر انه لا بينة له والتمس أيانهم فقلوا وانفعه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم
 آخر بغيرية المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان
 المدعى المذكور قرض اهل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى
 ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومنه لا في
 البرازية ووجهه أن فلا ناعا وبطلت كلمة المدعى على ان دعواه لما ادعا فلان الغائب بتولية ان
 المال المدعى به فلان مالي أقرضه للمدعى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم
 (سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض حكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم
 عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد بضعة مدة من الزمان طلب المدعى من قاض
 آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي بالذلك أم لا (أجاب) ينظر في دعوى المدعى ان
 كان أتى بها مع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
 له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد
 على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم
 كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
 وفي الذخيرة برهن الخارج على نتائج حكمه ثم برهن ذوا اليد على النتائج يحكم له به انتهى فإذا
 كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكمها هو سمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
 على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له
 بظاهر اليد المغنسة له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذ
 القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لاقضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم
 الدعوى ولا بينة دعه بما دعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقيم بينة ولم يأت بدفع
 شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم اقامته لها أتى به تكرار محض منه وقد منع مما سبق فلا
 يلتفت اليه ولا يسمع منه اجابا وقد أكثر علما واما من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان
 وهو باب واسع وأصله بعض علمائنا الى خمسمائة وأثنى عشر فصلا وذكروا في مسئلتنا ما أفتينا به
 فن رامة فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة أذرع من
 أرض بيد البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى رجل على الباقي المذكور أن له ثلاثة
 قرايط ونصف قرايط في المبيع المذكور راعا ناعا ثم بر يده دمه والحال ان أمته تنظره
 يتصرف بالبناء والانتفاع المذكورين هل لذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف
 المشتري ورؤية أمه له وإطلاعهما على الشراء المذكور والتصرف المزبور مدة مديدة أم لا
 (أجاب) لا تسمع دعواه والحال مانص أعلاه لان علمائنا انصوا في متونهم وشرائحهم وقتلوا اعم
 ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنيا ببناء البناء والغرس والزرع
 يمنع من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على انه لا تسمع دعواه ويجعل
 سكوت رضاء المبيع قطعا للتزوير والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة

مطلب ادعى على جماعة من
 أهل الذمة مبلغا قرضا
 فانكروا فطلب الحاكم
 لعدم بينة معه ثم ادعى عليهم
 آخر المال الخ

مطلب لو منع القاضي
 المدعى عن دعواه بموجب
 الشرع ثم اراد المدعى
 استئنافا عند آخر ان
 بهامع دفع تسع وان كانت
 عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر ستة
 اذرع وبني بها ثم ادعى رجل
 ان له فيها ثلاثة قرايط
 ونصف قرايط ارثا عن أمه
 مع أن أمه الخ

أقر بأنه ملك البائع وقال في جامع التتواى وذكر في منية الفقهاء أى غيره يبيع عروضا
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو أقر بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك
أن الام لو كانت حصة ثم ادعت بعد ذلك لاتسمع دعواها وما منع المورث في مثل منع الوارث
بالاولى وذلك كله اجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتلبس والحاسم لطريقة الاحتيال
وقطع شأفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وقعا على العاطل
لينا لومان الدنيا الدنية نوع نائل قترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل جسموا وسمع
مادة مثل هذه الدعوى لمساوأمن فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا
التي هي حبائل الشيطان فيجب منع ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على صحة أهل المذهب درء
المقاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل
بهم في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطقت الاحاديث بشهرهم وقبح حال
أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعاهما ولا يثبت لهما ولا لاحدهما ببيان متصل
تريعا على وجه التشرىك ولا آخر عقد عليهما هل يقتضى بهما أم هي لصاحب العقد أم
لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التريبع لسبق استعماله لهما على
صاحب العقد ذاهو كوضع الجذوع وقدر حواياه لو كان لاحدهما تريبع ولا آخر
جذوع فذوا التريبع أولى عليه عامة المشايخ معللين بان الاستعمال بالبناء عند التريبع يسبق
على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال التريبع ان تكون انصاف اللين داخله في انصاف
لين الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذى العقد متأخر واذا اربنت في المسئلة فارجع
الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعلوكل واحد منهما في بدرجل تصرف فيه
مدة سنين تصرف الملاك بلا منازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا من العلو لولف نفسه
انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية العلو
أنه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلو يمينه وعلى الآخر البينة
والله أعلم (سئل) في سفلى انه دهم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى
ان شئت وامتنعه عن صاحبه حتى يؤدبك قيمة البناء وما أنفق على الاختلاف وقيل ان باذن
القاضي فيما أنفق والاقبال القيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحافظ وفيها
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علو أراد أن يبني في
علوه بناء لا يضر بالسفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن الذى العلوان يبني على علوه
اذا لم يضر اجماعا على قول الامام وصاحبيه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف
المختار والضرر وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا
فمنع وان علم عدمه يقينا فلا يمنع وان أشكل منع البرضاى السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا
لحق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل عليه منع ضرر أم لا
(أجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلو منه واذا علم أنه
لا يضر لا يمنع واعلم ان سقف السفلى وجذوعه وهو ادبه وواربه وطنه لصاحب السفلى غير أن
لصاحب العلو سكة في ذلك كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطمينه
لا يجب على واحد منهما ما ذوا العلو لعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وما ذوا السفلى لعدم

مطلب في حائط بين شخصين
تنازعا فيها ولا يثبت لهما
ولا لاحدهما ببيان متصل
تريعا على وجه التشرىك
ولا آخر عقد عليهما للحائط
لصاحب التريبع

مطلب سئل في بدرجل
وعلو في بدرجل تصرف
تصرف الملاك والآن
صاحب السفلى يدعى الخ
مطلب سئل انه دهم
وصاحب العلو يريد البناء
الخ

مطلب لو أراد صاحب العلو
أن يبني في علوه بناء لا يضر
بالسفل له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
العلو عن صاحب السفلى

اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طنبه ووقع ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره اذ
 ضرر حواياه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن
 الماذون فيه شرعا لا ضمان على الساكن وان تعدي بانزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لانني
 باغني ان منها نازعا في سطح حصص سكنه الذي العلو يطا به ذو السفلى تخمينه ليدفع وكف
 الماء والله أعلم (سئل) في ذي يدو خارج تنازع في جهة فادعى ذو اليد شرعا من زيد منذ ثلاث
 سنين وادعى الخارج شرعا من عمر ومنذ سنين فالحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف
 الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازيه ونقله في الجرعن
 غاية البيان وخزانة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن الميسر وان صوب عدم اعتباره بقوله
 الا صوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين مالم يؤخر ملك من الملك من
 جهة ولكنة من اعتدوا اقتصر عليه عولت عليه واقفيت به سابقا والله أعلم (سئل) في رجل
 اختلف مع الزوجتة فقال سمعنا لها كذا هرا وقال الاب لم نسمع شيئا وهي في وقت التكاك
 صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا يثبت للزوج في الحكم (أجاب) القول
 قول الاب ولا يمين عليه ولهم ميراثها والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت ارثا من أبيهما ماما
 فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بيعة
 وقضى له فادعى المدعي عليه على المدعي المذكور بعد الحكم المزبور انه استامه في المدعي ودفع
 له فيه عشرة قروش أو بوجزله بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بأنه لا ملك له فيه قيل تسمع
 دعواه بذلك وتقبل بيئته ويحكم له به أم لا (أجاب) بقوله صرح علماءنا قاطبة بأن الاستيلاء
 اعتراف بأنه لا ملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في
 أواخر الفصل العاشر راسا في الذخيرة كما يصح الدفع يصح الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
 عليه يصح واختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح
 بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعي أقرب قبل الحكم انه ليس له
 عليه شيء يبطل الحكم ثم مر بعده لقناوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر
 وجاء المدعي عليه عند هذا القاضي بالدفع تسمع ويبطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع
 صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح
 بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح
 عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستيلاء يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في
 كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بجمعة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بيئته والحكم له
 ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لا أولاد له وله أقارب عصبة خسة فأحضرهم عند
 مامر مرض الموت وأوصى لهم بنيتون معلوم لهم وقال اقتسموه بخمسة بينكم لا يفضل
 واحد على آخر فاقسموه بخمسة كما أوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسم مدة تبلغ ثلاثين سنة
 والا تدعى واحد منهم بأمر القسمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالزيتون
 كله هل تسمع دعواه أم لا بالمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الدعاوى
 خمس عشرة سنة فأزيد (أجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقتسام اعتراف بان المقسوم
 مشترك كالحصص به الزيلعي وقاض خان والعمادى والبرازي لا سماع منع السلطان عن سماع
 كل دعوى قضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يدى

مطلب في ذي يدو خارج
 تنازع في جهة فادعى ذو اليد
 الخ

مطلب اذا قال الزوج سمعنا
 للمرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت وورثا دارا
 عن أبيهما فادعى ابن الاخ
 على ابن الاخت ان أباه اشترى
 حصتها أمهافي حياته فادعى
 المدعي عليه على المدعي الخ

مطلب يصح الدفع قبل
 اقامة البيعة وبعدها وقبل
 الحكم وبعده وعند غير
 الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعصبة الخمسة
 بنيتون معلوم لهم ولم
 غير تفاضل فاقسموه ثم بعد
 نحو ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج لمجدودا
 على ذي يدى بآبائه بآبائه بالوكالة
 عن الغائب فأكثر ذو اليد

الخ

محدود أن ذا البدباعة المحدود بالوصف كالملة عن فلان الغائب بكذا أو أنقده الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فأشكر المدي عليه الو كالة والبيع وقبض الثمن فهل تسع دعوى المدي وتقبل
بنيته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسع دعواه ليكون خصما قال في جامع
الفصولين وهنا وجه آخر وهو أن يبيع فبقول اني فضولي فلا أسلم البيع فيه من المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلتنا قاتل والله
أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود وكان له مدعى شراؤه
منه بمن عمنه فأقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعى عليه بمنها منه فادعى الحاكم الشرعي
فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالنسبة منه بوجه الوكيل على الوجه المدي فحكم له الحاكم
المذكور بذلك ومنع من معارضة فيه وبقيت يده عليه ووضعت مدته ذات البنت عن زوج
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود مخلف عن
الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه الميت زلهم من بنت الميت الاول فيه فاجاب الابن المذكور
بما أجابه أولا فشكل القاضي المذكور للمدعي المزبور بينة تشهد بانه مخلف عن والده فاحضر
رجلين شهدا بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه بناقل وانهما لم يعلما
ما نفي ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور رافه لهما في ذلك مع
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة
المذكورة من المدعي المذكور واعلم ان كلمة علي نافي سائر كتبهم تطافرت على ان كل واحد من
الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث الخصومة متوجهة على الميت
وكل واحد من ورثته خصم عنه فإذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقية بقية بقية بقية بقية
الميت خصما بنفسه فيثبت المدعي عليه لمدي الشراء قال في جامع الفصولين مات وترك دارا
وثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي واحد والدار بيد نصيبه له ونصيب الغائبين وديعة عنده والدار غير
مقسومة فادعى رجل كل الدار فادعى ملكا مرسلا وأدعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار
بعض الورثة خصم عن كلهم إذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم
بعض الورثة خصم عن كلهم فإذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء يحول على الصحة ما يمكن ولا يجوز نقضه بالنك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثا
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا لابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع
وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحة وشهادة مستقيمة قاضي سطل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لاحد بنيه غنما وأقرده عن نفسه وبقية أولاده ومات وادعى الابن على
اخوته فيما يديهم من التركة بحصة فصالحوه على شيء منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابراهما
ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسع
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة
أقرت باستيفاء ما خصها من تركة والدها وأشهدت أن لاحق لها قبل اخوتها ومات فادعى أحد
أولادها على اخوتها فنفعه الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل إذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسع

مطلب وضع ابن الميت يده
على محدود فداعت الزوجة
عنها فادعى الابن الشراء من
أبيه وأقام بينة وحكم له
بذلك ثم ادعت عند الحاكم
آخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه وأبرأ
ابراهما ثم مات والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقربت باستيفاء
ما خصها من تركة والدها
فمات فادعى أحد أولادها
على اخوتها الخ

مطلب اشترى حمارا وسافر
به فوجد به عيبا فرفع امره
الى الحاكم بتلك البلدة مع
غيبة البائع فحكم له بالرد الخ

مطلب اثبت العيب في غيبة
البائع عند قاض واختار
الفسخ ثم أقام بينة بذلك
عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري
أن البيع بات والبائع وفاة
فالقول للمشتري والبيئة
للبائع

مطلب في وكيل أقر على
موكلته ان لا يستحق لها
مع عيها والعمان سكنان
وكالة المقر

دعوى البقعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا وسافر به فوجد به عيبا فرفع
أمره الى الحاكم بتلك البلدة في غيبة البائع وحكم بالرد بغيره ولم يرضه عند عدل بل اشترى في يد
المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع بالنثر على البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع بالنثر
على البائع والحال هذه اذ هو قضاة على الغائب ولا ينفذ على ما عليه القسوى ولو قلنا بنفاذه على
القول المتقابل ما عليه القسوى فشرط الرجوع بالنثر هلاكه عند العدل لتسكون يده كيد البائع
حكما ما لو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قولا واحدا قال في جامع الفصولين في
الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رفرز لرشيد الدين وجد عيبا وباعه غائب وأثبت عند
القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فأتى في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائعه
لم يثبت لغيبته ثم رفرز للقضاة الاستروشنى وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع
أما لو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بالاخصم ولكنه ينفذ في
أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع اختلاف لالهالك المبيع عند
المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاضى غزوة على آخر بأنه باعه حمارا وسافر به الى
العريش فوجد به عيبا وأحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وأنه أثبت العيب واختار
الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكلفه قاضى غزوة الى البيان فاحضر رجلين شهدا
بوجه البائع لديه أن المدعى استخار الفسخ لدى قاضى العريش فهل يمشل ذلك بشت الرجوع
للمشتري بالنثر أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضى الذى حكمه ولا تشهد الشاهدين
انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ على
ما عليه القسوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان شافعا أما اذا كان حنफا فلا كما ذكره
في الجبر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فدعى المشتري أن البيع بات والبائع أنه
بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه يبيع
وفاء فاقى البينتين تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكر علماء ونافها اختلافا كثيرا والراجح فيها
ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر
بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والبيئة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا به ان البيئة لمن يدعى
خلاف الظاهر ويبع الوفاء خلاف الظاهر في المبيعات فكانت البيئة بينة من يدعى واعترض
بأنه رهن في الحقيقة وبيئة البيع مقدمة على الرهن واجيب بما حاصله ضرورة صورة البيع وفيه
شرط رائد بخلاف الرهن فاعتمد هذا التحريف قد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة
اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة
الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما نسب اليه افعله عنها على الوجه الذى سيشرح فيه
ليده بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما
المشهد لهما الا ترى ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لاحق للموكلة ولا استحقاق مع عيها
فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد
المعلومة عندهم على ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكلة
على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العامين اصالة عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على
ذلك كاله التصديق الشرعى فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجردها عند المحجة مع جحد المشهد لهما
التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجردها الجاحد التوكيل حتى في الاسباب

المسألة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها وانضم الشرعي في ذلك بفت الم
 المذكورة ان كانت حجة وان كانت ممتعة فالخصم وارثها وزوجا كان أو غيره وليت شهيدي كيف
 يحسد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به ويجوز دهم ما متعين لتكذيب المشهد الذي هو
 الوكيل وتكذيب شاهده والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا أمر عجيب
 نعوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في أثر
 مشتركين اثنين مات أحدهما فخلق ورثته الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه بقدر
 حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر النشاوي ابن بنت ورنادار افادني
 مدع على الابن فيما ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تغل الاختسهما
 غرمت فعلى منة الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وأب وابن بنت هل للزوجة أو وكيلها الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتزويجه
 بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو وكيلها ما مهرها أم لا تسمع اهلها ولو وكيلها دعوى في
 ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولو وكيلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
 شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للسدائن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على
 شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين ما لا على
 الوارث أو الوصى والله أعلم (سئل) في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والآخر زويدة أقام
 انطراح بسببه انه أي النصف كان لا يسهل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه
 الكيفية لما صرح به في البحر وغيره من أن شرط الجرصة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
 من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجر في الكثر وملك المورث لم يقض
 لوارثه بل اجر الا ان يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل
 فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند
 الموت كان جارا ومسئله الجر مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل
 آخر في بيع نصف فرس له يسد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص وادعى على
 الوكيل شراءه من الموكل بعدد كيله ويريد الزامه باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل
 له ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه لانه لا في النصف ولا في قيمته
 قال في جامع القصولين المقر بان ما في يده لثلاث لم يصرح خصمه للمشتري لاتفاقهما أنه للغير وإنما
 خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بنار يخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة
 الى المسئلة تلقى الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا
 المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة زعمها عين
 شرعية لدى فاض شرعي هل تحلف في يمينها ثم تحضر مجلس القاضي ليحلفها (أجاب) ذكر في
 البرازية نقلا عن المتقي عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مرضا أو امرأة يعث من
 يستحلفها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يعث فيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها
 أنها مخدرة ينظر ان كان من رأى القاضي احضارها ليحلفها في وقت وجوبه ولا فائدة في الدعوى
 واقامة البينة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كرها ولياؤها وان كان من رأيه ان لا يحضرها
 ان مخدرة فإن كانت بمكر او من نبات الاشراف فالقول قول وكيلها بلايين أنها مخدرة وعلى
 المدعي البينة وان كانت من نبات الاوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد
 الشريكين فخلق ورثته
 خسران لاشي على الشريك
 الآخر

مطلب لا تسمع دعوى زوجة
 الميت بمهرها على مديونه
 ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم
 ادعى الخارج أنه كان لايه
 وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع
 نصف فرس له فباعه لشخص
 غاف آخر وادعى على الوكيل
 شراءه من الموكل لا تسمع
 دعواه عليه

مطلب في امرأة زعمها عين
 شرعية هل تحلف في يمينها ثم
 تحضر مجلس القاضي

اليمن وعلى الوكيل البيضة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الابكار التي من بنات
الواسط بعد الزفاف عمدة - ولين الاعمال ويخرجن الى العرس والماتم وبنات الاشراف ولو بعد
الزفاف عمدة يجتنبن عن الخروج الى هذه المواضع الا نادرا فيما يستقيم وتلازم على الترك كعرس
الاخت أو العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا بد
تخرج صارا لخروجها لاجل العادة لا تقي مخدرة وكذا افاده الامام الخلواني رحمه الله تعالى وفيها قبل
هذا المرأة البرزة كالرجل وان كان المدعى عليه مريضا أو مخدرة لم تعد لخروجها لتحضرن
يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائبا ان كان مأذونا بالاختلاف وكلا النوعين فعليه عليه
الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كيلا تطل حشمة القاضي والآداب تختلف
باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك خبيرة تزتون ارباعن أبيك في
قرية كذا فباعها الى فباع بناء على قوله فظهر أن له خبرات متعددة واختلف مع المشتري
فالمشتري يدعى شراء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو يسع واحدة لا بيعها بالحكم (اجاب)
كل من أقام بيعة على دعواه منها ثبتت فان أقامها فالبيعة بيعة المشتري فان لم يقيم بيعة تحالفا
كفي الصحيح لانه يسلك بفساد العقود مسلك صحيحا ويبدأ بين البائع خنا لان الاختلاف في
المبيع لافي الثمن ومن نكل منهم ما زنه دعوى الآخر واذا خي بالمشتري خلف يفسخ البيع الواقع
بينهما على أى صفة كان ويراد ان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا
اختلفا في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي ثمنوا المشتري أقل منه وعجزا عن اقامة
البيضة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتحالفان ويفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما
ويراد ان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له بما ادعى أم لا (اجاب) مسئله
اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بماتونا وشروحو فتاوى وصرحوا بانها عند العجز
عن البيعة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتحالفان ويبدأ بين المشتري في مثل مسئلتنا فان
حلف كاف الآخر الحلف فان حلف ففسخ القاضى البيع بطلب أحدهما وتراد وفيه الحديث
الشريف اذا اختلف البيعان تحالفا وترادوا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم
(سئل) في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر من دار باعتهما لا يهيم فقالت بعتها له بعشرين
قرشا وسلم الله ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتها له بخمسة ووزنتن قطنا بقشرة وسلك ذلك
في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجرى بينهما
التحالف ويفسخ البيع مالم تقيم بيعة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا (اجاب) بعدموت
المشتري لا يجرى التحالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعنى كون الدار في أيديهم والقول
قولهم في قدر الثمن باليمن على العلم والبيضة على البائعة فيما يدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
وأما قبض الثمن فالقول قولها بينهما فافه والبيضة على الورثة والمسئلة صرح بها في التارخية
وغيرها والله أعلم (سئل) في ثقل بدار رجل اختلف فيه الساكن تبرعا ومالك الدار كل يدعمه
لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لاتصاله واستقرارها بها انظر
لما نقله الشيخ زين الدين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القرناشي
الغزي في منح الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاقرار) *

مطلب لو باع شجرة في محل
كذا فظهر ان فيه أكثر منها
فادعى المشتري الكل فالقول
للبيع والبيضة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان
في الثمن وعجزا عن اقامة
البيضة يتحالفان

مطلب ادعت امرأة على
ورثة رجل انها باعت الدار
لا يهيم بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا ان الثمن أقل من
ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار
تبرعا ان الخصل الذي فيها
ملكه فالقول للمالك

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقرطاً مع اختاراً لا سخران له عنده طمخنة زيت طبخها صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجل معلوماً طلبة البائع عند الحمل فاجابه المشتري بأنه اشترى منه ما لا وجود له في الخارج هل يؤاخذ باقراره ويلزمه الحاكم الشرعي بما أقر به طمخنة اختاراً أم لا (اجاب) نعم يؤاخذ المقر باقراره بإجماع علماء المسلمين ونص علماء الحنفية أقره قال كنت كاذباً ما أقرت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فمأقر ولا بمطال فمأقر به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استسنان وأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فقال لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقر من غير عين على المقر له ويجبس حتى يوفي ما أقر به والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة وأخذوا عطاءً تحاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصة بثمن البضائع التي بجهة كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لأقيم لك بضاعتك لا يكذبك انتص بمواقع أو لاهل ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (اجاب) يؤاخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لأقيم بضاعتك لا يكذبك والله أعلم (سئل) في تركه فيها مناسخة لا يدري كل واحد من أهل الأرض مقدار حصته أقر أحدهم وأشهد أن استحقاقه بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استحقاقه أكثر فهل يصح اشهاده والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى خصمه أنك أشهدت بكذا أو أنك تحلف أم لا (اجاب) الاقرار اذا كان بحال لا يشترط باطل ومنه الاقرار بسهام زائدة لوارث على حصته من القرصة الشرعية كما بقي في الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار في فن التوائد من الانسباء والنظار فاذا علمت ذلك فلا عين اذا أنكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة العين القضاء بالنكول وهو ولو أقر به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في تيمر دفع له وصه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً وأبرأ دعاء من سائر الدعاوى بخبر أهله بعد دعوى على ورثة الوصي المذكور أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الابراء على وجه الاخبار كقوله هو بريء مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحط فعمل أن قوله لا أستحق قبله حقا مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان أو ديناً قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جنابة أو اجارة أو حد فدان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بذمة عليه حتى يشهد وأنه بعد البراءة لأنه بهذا اللفظ استناد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة هل يسلط الابراء المترتب عليه أم لا أو يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر لغير وارث بدين محض بدين يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا (اجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمرو شيئاً ثم ادعى زيد وقال كنت ناسياً في بعض الذي أقرت به أنه وصلى فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بين بان المقر صادق في اقراره أم لا (اجاب) لا تسمع دعواه النسبان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في اقراره اذ لم يصرح بمحكوم عليه بالاقرار وان صار محكوماً عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح

مطلب أقر لا سخر بانه له عنده طمخنة زيت طبخ صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم ثم تعلل بانه اشترى منه ما لا وجود له

مطلب تحاسب المتعاملان وفضل بذمة أحدهما مبلغ بعد المقاصة بثمن البضائع واعترف به ثم الآن يقول الخ

مطلب أقر أن استحقاقه بالارث كذا من غير أن يعلم ما يخصه والحال ان استحقاقه أكثر

مطلب دفع الوصي مال التيمر له بعد ثبوت بلوغه وأشهد على نفسه أنه لا يستحق قبله حقا وأبرأ ابراء ما ثم أراد الدعوى الخ

مطلب أقر في مرض الموت لغير وارث بدين محض
مطلب أقر زيد أنه لا يستحق عند عمرو شيئاً ثم ادعى زيد النسبان لا يقبل منه

مطلب أقر قبض الثمن
فما المقر له فادعى المقر على
ورثته أنه لم يقبض الكل
فاحتجوا عليه بأقراره فطلب
بينهم الخ

مطلب الاقرار بالارض
اقرارا بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار
لابنتها بكذا أنها كاذبة لها
ان تحلف ابنتها أن الاقرار
حق

مطلب أقرت ان جميع
ما عندها من كذا وكذا
لوالدها وأنه عارية تحت يدها
صح

مطلب اذا منع الاب ابنته
من الدخول على زوجها
وكذا الزوج اذا منعها من
زيارة أبوها حتى تقر بكذا
ففعلت لا يصح لانه اكره
والهبة على هذا

كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر دارا بمن معلوم واقرب قبضه والحال
أنه قبض البعض دون البعض فمات المقر له وادعى على ورثته فاخرجوا عليه بأقراره هل يحلفون
أم لا (اجاب) نعم يحلفون في متن شئرا بالاصرار وان كانت الدعوى على ورثته المقر له فاليمين عليهم
بالحال الا لا تعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الاصح والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع اليد عليه ان بناء البيت له وان
أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الارض ويؤتي على
وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ لناظر المزبور مطالبة الرجل بتسليمه له بالاستحكار
واذا لم يكن مع الرجل تسليم يشهد له يقضي بالبيت لوقف المسجد أم لا (اجاب) الاقرار بان
الارض للمسجد اقرار بالنساء ايضا انه له فقبض بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد سرح علمنا
في الاقرار بان المقر لوقف ارض هذه الدار لفلان وبناء وهما الى كان الكل لفلان لانه لما أقر بالارض
له ملك البناء تعا فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا
وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما
أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى
تقرى بجميع ما تملك كسبه في فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (اجاب) قال في البرازية
في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام محمول على البر
والكرامة على اخبار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يتأني النزاع وقال في الاقرار قال في
صحته كل شئ في يدي أو جميع ما أملك لولدي هبة وقد مر أن العرف في بلادنا على خلافه فيحمل
على البر والكرامة اه وعلى تقدير العمل باصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب
أن يكون مقبوضا غير مشاع ممزا غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أتت اقرباؤها وتزوجها الا ان تقر لبناتها بكذا أو تشهد به على
نفسها ففعلت والان تدعى ان ليس في باطن الامر لبناتها شئ في ذمتها هل تسمع دعواها ولها
تحلف ابنتها بأن ذلك حق في باطن الامر ثابت بذمة أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها
كان كاذبا فتحلف ابنتها أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل اقرارها واستنع الزامها بما
أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها
من الخ والامتنعة والذور ملك لوالدها وأنه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام
الكرامة بل كتب به صلح لدى قاض باذنها (اجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لا آخر وأراد الدخول فنعها الاب عن الدخول حتى تقر له بعقارها
واسبابها فأقرت هل يصح اقرارها أم لا وفيما لو أكره موليته وهو قادر عليها حتى تقر لانه الصغير
بما ورثته من أبيها فأقرت هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التارخية
نقلا عن النبايع قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزنا رة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح
الهبة ومثله في الخلاصة والبرازي وقوغرها عبارة الخلاصة بالنظر منع امرأته عن السهر الى
أبوها حتى تهب وعلل بأنهم بمنزلة المكرهة وقد اتفق المتأخرون على أن الاكره لا يتحقق في زماننا
من غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام أبو السعود العبادي مفتي الديار
الرومية استنتج من ذلك ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى
زوجها منعها الاب الى ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تنصرت فيه من ميراث أمها فأقرت

بذلك ثم اذن لها في الخروج وعدم صحة الاقرار وقد أفتى به شيخ الاسلام المذكور واذ اعلم ان
 الاكراه يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدده وعلما ان منعه عن زوجها اكراه وكذا
 منعه عن أبويها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في الواقعة الحال والله أعلم (سئل) في رجل شفع
 آخر وتكلم في عرضه فطلق زوجته رجعا ثم تعرض له الشاتم ثانيا فقال له المشتري لم يكف أفتى
 طلق زوجته حتى من أجل ذلك القول من ارائم المطابق لوجه النائب القاضي وذكر له صورة
 الواقعة فقال له النائب طلقته منك ثلاثا واولا امر اجتمع لك واخيرا ثانيا لوجه بذلك فهل قول
 النائب صحيح أم لا وهل يعمل بإخباره أنه طلق ثلاثا أم لا (أجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ
 صريح حيث كان كلام الحالف هكذا اذا الاستفهام لا انكارى انما يكون لما وقع وتقرر فالعنى
 لم يكفك طلاق زوجتي المقر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجي فكيف يصير ثلاثا بمن
 ذلك اذا كرره وان كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي اخبار القاضي أخا الزوجة بأن الزوج
 طلقها ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه فهو باطل قال في الجرو الاخبار بالقضاء منه كالانشاء لا بد
 له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهودا أفتى حكمت للفلان على فلان بكذا
 فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال في تهذيب القلانسي اذا قال القاضي حكمت على فلان
 بكذا وهو غائب لم يصدق اه فاذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلانا
 وقع منه كذا والقاضي في زمانا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى
 في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في الترازية جري الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضي
 فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج شكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي
 بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره انتهى في هذا قاطع
 للشعب في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان تنصرو بطول بل كراه الكلام وفيما
 قلناه كفاية لنزوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر عاقبته لاحق له في
 المكائين الفلاسين وانهما من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظرا لاشهاد بذلك شسأ معلوما
 وقضيه والا أن بعد مضي مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصر بمقدار الحصة المصالح
 عليها فهل لا التفات الى زعمه والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص
 بمقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخله في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
 التنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهالة كذا كراه الشراح قاطبة والله أعلم
 (سئل) في أجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت
 باستيفاء ثمن مابعتة له في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع ثلثة لأصل له في الباطن ولما
 هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف أنها كانت كاذبة
 في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن
 الراجح حقيقته حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواه أو كان ولا يوفي الابنة فيقدم الدين
 المعروف والنائب بمعانة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان ثلثة يحلف المقر له أنه
 ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بمن قدره
 ستون قرشا وأقر بقبضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان ثلثي ولم يقبض منه
 شيئا فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقرت ارجحافا حلف
 على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن الدين لزمه ما ادعته الورثة وان أفاضت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعا
 فقال لشافعه ألم يكفك أفتى
 طلقت امرأتى من اجلك
 وكر ذلك القول فقال له
 النائب الخ

مطلب اخبار القاضي
 بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
 أفتى حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
 أنه لاحق له في المكائين
 الفلاسين وانهم الفلان الخ
 وعرض قدرا معلوما صح
 ولو لم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض
 الموت باستيفاء ثمن ماباعه
 صح

مطلب أقر بقبض ثمن ماباعه
 ثم مات صح ويلزم المقر له
 العين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالمبيع صحيح

مطلب أقرت الورثة بأن
جميع التركة لأحدهم خوفا
من الظلمة وأشهد المقر له في
السراية تركته

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت
فادعى المدعى عليه أنه أنما
وكله بقبض خمسين قرشاً
من زيد

مطلب أقرت بأن جميع مافي
البيت ملك للزوج للأسباب
عينها فادعت ثم ادعت شيئاً
غير ما عينته مدعية تجديده
فأقول قولها

المذكورون البينة على ما دعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء إذا أقر قبض
المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الفتن مدعيان أن
اقراره كان كاذباً بالغلبة الرجاء منه أن يقبضه فلم يقبضه هل تسع دعواه على وكيل البيع أم لا
(أجاب) يلزم الوكيل البائع المين على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كاذباً في اقراره بالقبض
على ما اختاره المتأخرون وهو مدعي أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة
الطماع والخبايا والمصلحة في غالب الكتب ومن المقرآن وكيل الشراء وكيل البيع ترجع
الحقوق إليهم مالا إلى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورقة صغار وكر وخلف تركته
فاتفقوا في السر على أن يقر واطهارا بن جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفاً من ظلمة
الولادة وأشهد المقر له على نفسه شهوداً في السر أن المال تركته عن الميت يجزى على فرايض الله
تعالى بينهم وإن اقرارهم به تلجئة خوفاً من الظلمة هل إذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل
شهادتهم ويطل اقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطل اقرارهم
الذي في العلانية وعد من مسائل التلجئة وقد ذكرها كثير من علماء في باب البيع الفاسد
ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الخائفة والاختيار والبرازية وجامع التناوي وغيرها
من الكتب وقد صرحوا بأن مدعى التلجئة إذا أقام بينة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك
إذا عايناه يعترف به ألزمناه بموجبها فكذلك إذا برهن عليه خصمه بذلك إذا التاب بالبينة كالتاب
عياناً وهذا لا يجاع لا نعلم فيه خلافاً بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيراً ما يفعل
الناس خشية من الظلمة لاسمافي هذا الزمان والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت كل جرة بقرش ونصف فأذكر ذلك وادعى أنه أنما وكله في خلاص
خمسين قرشاً من زيد قائلاً له ما صرفته على الحكام أحاسبك به وأنه استخلص من زيد المبلغ
المذكور وصرف منه عمانية عشر قرشاً حصلاً ودفع له عشرين قرشاً فأنكر المدعى المذكور
ذلك فالحكم (أجاب) جواب المدعى عليه انكار لاخذ الخمسين قرشاً على زيت كل جرة
بكذا ودعوى وكاله في خلاص خمسين نكرته فكانت دعوى مستقلة فيطلب من المدعى الأول
وهو مدعى دفع الخمسين على زيت البينة فإن أقامها ألزم بالقروش الخمسين إن كان السلم فاسداً
وإن لم يقمها طالب منه المين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تنفع عينية الدعوى فتى
أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقرار
منه بشئ آخر لكن زهد المقر له فإن عاد إلى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثانياً وصدق فيه بعده
لزمه ويكونان قد وافقاه على ما دام على تكذيبه كمالاً أقر فلا شيء له بما أقر به أنه باق له عنده من
الخمسين الموكل في قبضها فليتب عليه لذلك والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت
زوجها ملك لسوى أسباب عينتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسباباً لم تكن
مما عين لها في الحجة زاعمة أنها أحدثت ما بعد الاقرار بتمسكه ورثة الزوج ويقولون أنها كانت
موجوده وقت الاقرار هل القول قولها بينهما وبينه وبينه أم قولهم والبينة عليها (أجاب)

الحمد لله وإلى الحمد * أسأله التوفيق فيما أبدى

القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة

نص عليها صاحب الخائفة * معللاً بعلية جليسه

صكون المقر أنكر الدخول * فيما أقر فاعتدى مقبولا

فان أبا جحجة إن دفعت * لان دعواهم بها تورت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تقام
وكان لا يصلح الال للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لهابه * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * مصابنا على النبي الامين
الحق الزهري الرمل * عامله المولى بعض الفضل
بارب واختم يا الهي عمله * بالخير يا ربه حق عمله

وصورة ما في الاقرار قال ما في يدي من قليل وكثير أو متاع فلان صح اقراره لانه عام
وليس مجهول فان جاء المقله ليأخذ عبدا من بدل المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدي وقت
الاقرار فهو لى وقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الان يقيم المقر له
البينة أنه كان في يدي المقر وقت الاقرار لان المقر يسكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حدث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة

اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منه مافيا لا يصلح الاله وفي المشتبه
فأعلم ذلك وتنبه ثلاث تقع في الشبهة والله أعلم (سئل) في مرضة مرض الموت أبرأت بنتهم من
دينها الثابت لها عليها أو أشهدت بانها اقضت هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بتقبضه واحتماله به
على غيره وكذا في غير والله أعلم (سئل) في رجل قال في حخته ان الارز الذي بيدي باسكة يا فافا

وغيرها وسائر ما بيدي من قليل وكثير ابني الاربعة وهم لهم سوية بينهم لا ملك في فيه ولا حق
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعلمي لا ولا دى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا
(أجاب) نعم يصح وللقاتلي ان يقتل به والحال هذه فقد حرموا بان قول الرجل جميع
ما بيدي فلان أو جميع ما يعرف بى وينسب الى فهو فلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من
عبداً وغير ذلك فلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كإقراره للاجنبي يقضى به وفي الخاتمة

ولو قال يعنى في حخته جميع ما هو داخل في منزلي لامرأتى غير ما على من النياب ثم مات فادعى
ابنه ان ذلك تركه أبه قال أبو القاسم ههنا حكمه وفقوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب
القضاء لها بما كان في الدايوم الاقرار وفى الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان
جميع ذلك كان لها يسع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن

ملكها لا يصير ملكها بالاقراء الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا
الاقرار وجب القضاء لهم بما أقربه والدهم في حخته والله أعلم (سئل) في مريض أقرب عار أو متعة
معلومة أنها لا تبند وابن ابنة فلان شركة بينهما أو أنها ملكهما لاحق له فيها ومات فادعت بنته فيها
ارثا عنه هل تسمع بعنده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الاتساع

لحصة اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر اقراره اهما باطل لما صرح به في جامع
الفصولين وغيره بان اقراره بعين يده لوارثه لا يصح وما في التتارخانية من أن اقرار المريض يدين
مترك أو عين مشترك لوارثه ولا جنى باطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهدا ثلثان منهم
بعد بلوغهم ائتمنا لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلا ثم أحاطا مطلقا هل يمنع
ائتمادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في صدف فيه دعواهم عليهم ما يبلغ

مطلب ابراء المريض مرض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقرب لابنه وابن ابنة
بعقار أو متعة معلومة

مطلب أقرا ثلثان بانهم
لاحق لهما قبل فلان وفلان
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين ماصورة فموجب ذلك برئت ذمتها ودمت كفلانها من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا
 الخ تفع من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكبر من أحد المدينين اقرار في
 مجلس أحدهما صوريته أقر بأن لهم في ذمتهم أربع مائة وخمسة وستين وثلثاين أقر وهو فلان
 وفلان بأن يثبتهم عليهم خمسة مائة وخمسة وثلثاين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربع مائة
 وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت المذكور أو وكيله أنه ما دينار أحدهما خاص
 به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي
 ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت عن الشهاد المتقدم
 أم قول اليرودى المقترما الحكم (اجاب) لا يمنع اشهادهما الساكت عن الدعوى عليه حاله
 اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو
 ظاهر وإذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشبان كما نص عليه في الاشباه في الاقرار وعلى
 الخصوص اذا كان بكل اقرار صدق فقد نص في الخاصية والتاخرية وغيرهما أن اختلاف الصك
 بمنزلة اختلاف السبب قال في الخاصية وان عقد على نفسه صكين كل صدق بألف درهم وأشهد
 على ذلك لزمه المالك على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة
 الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صدق وعما في موضعين أي مجلسين
 مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في
 امرأه قالت لا استحق في متركه أي حقا ثم مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها في أم لا
 (اجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع دعواهم فيه وان
 صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كما عاها منها ولو كانت حرة وذلك لما ربح في جامع الفصولين من
 أن نفي المالك لمالكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع فهو اقرار بالذلة
 بقرينة النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما إذا أقرت امرأة بالغة عاقلة بقبض كذا يعني
 مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه
 يصح علمه سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقلة بقبضها كذا على
 جهة النكاح قبيل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر أو ما اقرار
 وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه فلا يتعقد عنهما باجماع علماءنا سواء كان قبل العقد أو بعده
 لأنه سفير ومعبر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة وترك ميراثا قبل قسمته
 أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبلهم فقالوا لا ارثا وأرثت منهم ولم تعرض لاسقاط
 ما تستحقه من التركة فهل هذا الإبراء يشمل ما تستحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح
 علماءنا بأن الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الاعيان فقوله لا استحق ارثا معارض
 بقوله تعالى ولا يؤبره لكل واحد منهما السدس فيبطل به قولها لا استحق ارثا وفي الاشباه
 والنظائر لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من
 تركه أي ببر الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا الإبراء عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت
 التركة عيناً لم يصح ولو قبض أحد حدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها يدون على الناس لو
 أراد البراءة من حصة الدين صح لو أراد تسليم حصة من الورثة لتلك الدين ممن لا عليه ولو قال
 وارث تركت حتى لم يطل حقه لان الملك لا يطل بالتارك فهو صريح بانها أي الام لو تعرضت
 لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حقه من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترف سيدها

مطلب قالت لا استحق في
 متركه أي حقا ثم ادعى
 ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
 المهر قبل العقد صحيح بخلاف
 اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق
 ارثا غير صحيح وكذا اذا أبرأ
 أحد الورثة بغيرهم من أعيان
 التركة

بأنه وطما فانت بنت بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وهل يثبت نسبهامنه وترث في تركته مع بقية ورثته أم لا
يثبت نسبهامنه ولا ترث (أجاب) لا يثبت نسب ولد الأمتة من سبها بمجرد قوله قد وطئتم إلا إذا
ادعاه لنفسه فإذا مات السيد لا ترث السيد لأن البنت المذكورة من ماله إلا إذا ثبت بينه شرعية معدلة
دعوى السيد لها وإذا لم تثبت فالبنت من جهة ماله الموروث عنه لو رثته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة شهدت على نفسها أنها لا تستحق قبل أخيهما إحقاق من متروكات والدها وابن
الذي قبضه أخوها من الديون المختلفة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو غالية وأربعون
قرشاً فهل ينعها ذلك من الدعوى بحصتها على مديون ثامن مدين والدها وإذا اعترف أخوها
أنه من جهة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل إذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا
ثم ادعت أنها اقترت به ولم تكن قبضته بحلفها أم لا (أجاب) لا ينعها الأشهاد المذكور عن
الدعوى بدين على مديون عليه دين والدها ولا يصدق أخوها أنه قبض منه وشهد اشهادها قال
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهداً بأريأت أن قال قد استوفيت
جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا به أي أقبل
بنته وأقضى له بالدين اه وأنت خير بان واقعة الحال أولوية وإذا قالت اقترت بالمال ولكن
ما قبضته بحلف أخوها نعم أقترت كاذبة كما أفتى به المتأخرون واستقرت كلهم عليه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثته المبت بدين عليه فأقر له بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبتته في وجه المدعي عليه الذي هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعي
عليه فقط (أجاب) ان شهده مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا فلا في
مجموعته ثم يزداد نقلاً عن الزبادات أن أنكر الوارث الدين على أبيه وأقام الماتى بينه بقضى
بالدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا لأن القضاء على الوارث يكون
قضاء على الكل فإن أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي بأقراره حتى
شهد هذا الوارث وأجنى بالدين على الميت جازت شهادتهم ما يقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
على جميع الورثة انتهى وهذا أقراره بالوكالة تنفذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم
في حقه لا في حق غيره إذا أقراره بالوكالة فأخذ عليه لا على البقية فيؤخذ من المصدق ما يخصه
من الدين وهو قول الفقيه الشافعي والبرقي ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا أعدل وأحسن
والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر محضرة بنية شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة
وعشرين ديناراً ذهباً مراماً مؤجلاً وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (أجاب) أما
الاقرار بالمهر فصحيح حيث كانت بمن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين
وغيره مما بقره لا يقبل قولها إلى تمام مهر مثلها إلا اقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال
في جامع الفصولين اعطاهما بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز إذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو
بمن المثل إلا إذا أجاز ورثته والحاصل أن الاقرار لها بالدين المذكور مهر صحيح حيث
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه إلى تصديق الورثة وإن كان فيه زيادة لا يصح
بها إلا به ويصح فيما هو مهر مثلها وإن البيع لها لا يصح إلا برضا الورثة فإن رضى البعض ورد
البعض جاز في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض وهذه الأحكام كما صرح بها في جامع
الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد وطما

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه أخوها من الديون
المختلفة عن والدها وصلها
لا ينعها من الدعوى على
أحد المدينين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة دينا
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت الخ

مطلب أقر لزوجه في مرضه
بكذا مهر مؤجلاً وباعها
نصف دار له به

مطلب أقر لزوجه بكذا مهر
مؤجلاً وباعها به زينة

المهر المشروط بتجيلة لزوجته المدخولة انهما باقية لها في ذمتها وباعها به زينا ممر هو ناعنده لغيره
 هل يصح اقراره في تلك الحالة ويصح للزوجة الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لباقي اعني
 من مهرها المشروط عليه بتجيلة قبل الدخول بها اذ دعواها به بعد الدخول لا تسع منها فاقراره
 لها به لا يصح لانه اقرار لورث وهو لا يصح في مرض الموت ويصح للزوجة المهر من عدم صحته
 اظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحي في حوائج الدخلة والخارجة
 غرايا في وجهه اصفرارا وفي جسده تغير لا يمتنع ذلك عن الخروج لما ربه من بلده الى بلد
 آخر اقرو هو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لاسمه فلان هل يصح اقراره
 ويعمل به شرعا أم لا (اجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من
 اصفرار الوجه وتغير الجسد الحاقه بالبرص الذي تختلف احكامه عن احكام الصحيح فان
 الانسان لا يتحول عن مرض ما فادام يخرج في مصالحه لا يعدم بضاعه قال في الجامع الصغير
 صاحب السبل والديق ما لم يصر صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كاقرار الصحيح وقد
 صرحوا بان الصحيح اذا قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف في او جميع ما ينسب الى القفلان
 يكون اقراره ايجابا حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخاتمة قال ما في يدي من قليل او كثير
 أو عمد أو متاع لقفلان صح اقراره لانه عام وليس يجهول انتهى فكل شئ ثبت أنه كان بيده يحكم
 له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كالم علماء ائنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين
 كثرت منهما الدعاوى والخاصات تقرىب لهما الذي نائب الحكيم فرفع أمره الى القاضي الكبير
 المستتيب فنهى نائبا عن سماعه دعواهما عليه قائلا وان اراد الدعوى عليه ترس له الى هذا
 الجانب ولا تسع عليه دعوى فادعى عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار منهما واستبعاده
 ذلك عنهما انا قلت أنا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه
 بقتل أبيهما وأخيه سماعه لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه فهو عليه أم لا (اجاب) لا يكون
 ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه ادعاء الخصامة له منهما والدعاوى عليه وايصال
 الاذية اليه كما هو جار على الاستسنة عند أدية من هو محسن لغيره لمقابله بضد ما يأكل منه من
 مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم
 (سئل) في رجل دفع له أخرا على يده صابونيا باو نقد او ديبعة وأذن له في بيع الصابون
 والشباب بصرف فعل ودفع ثمنه له وتوفي الآخر بعد وفاة والده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد
 على ان كلاما من الصابون والنشاب والتقدم للولد دون والده وطالبه بما خصم باعني زوجة الولد
 بالارث منه فاجاب المدفوع له بانكار كونها ممتلكا للولد فأتاهي للوالد سلميا ولده المذكور
 يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد التفجير على فرايض الله تعالى ارثا عنه أم للولد تفجير
 على فرايض الله تعالى ارثا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها حكم بين ورثة الوالد والحال هذه
 تسقط قسمته لخاصة الله ووضوح الشرع أم لا (اجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة
 بأنه اذا قال هذا لا يدفعه على أو سلمه على عرفه ولو لم يصرح به في الخلاصة والبرازية والتاريخية
 وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لم تذكر اذ هو قسمة مال الغير على الغير فلا
 يجوز والله أعلم

(كتاب الصلح) *

مطلب اقرار من بوجهه
 اصفرار وجهه تغير صحيح

مطلب قول المدعى عليه
 للمدعى ان اقلت أنا كما
 واخا كما يعني بذلك غاية
 الانكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
 صابون على يد ولده ليبيعه
 في المصرفات الوالد بعد
 موت ولده فادعى وكيل
 زوجة الولد الخ

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة اتهموا أهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن درهم
عن أنفسهم وأموالهم الا يبذل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام
حال القرية فهل يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يخص بأهل البئر (أجاب)
حيث لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم بذلك قسرا على وجه التعريم فالمرامة على
الجميع والحال عنه ولا عبرة لكرامته بعضهم وامتناعه في مثله قال الفاروق لو تركتم لعم
أولادكم وهذا مستطبق من فروع متعددة **كثرت** في التهمة والاجارة والكفالة والله أعلم
(سئل) في النزول عن التمارات بمال يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز أن يأخذ
له وقضى منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتمارات
بإعطاء السلطان لا يدخل رضا الغير وجعله فالإعطاء لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في
البرازيل وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديوان مات عن اثنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان
اسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء عما لا يعلم
فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق بالعطاء ثابتات
الامام لا يدخل رضا الغير وجعله انتهى فهو صحيح في عدم جواز النزول عن التمارات وأن
المنزول له يرجع بمأذنه كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت للشيخ الاسلام
الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشباه في النزول عن الوظائف مانعه والقوى على عدم
جواز الاعتياض عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الحق الشفعة
وغيره مبرر في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالخاسر ان التماس هو عطاء المقاتل
وجامسته في بيت المال ولا لاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لانه هو مكتوب عليه فبعضه
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويستردعه من دفع له كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في رجلين تخادما على حصة بلدة بالمقاطعة ثم يلى اعطاء الحصة كذلك ثم اصطالحا
على ان يبذل أحدهما مالا لا آخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا تعرض له فيمسا على يصح ذلك
أم لا ويستردعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله أن يستردعه ما دفعه وعلى الآخر ردّه والصلح
على نحو ذلك باطل كسئل من مات وله عطاء في الديوان فاصطالح ابنه على كتب اسم أحدهما
في الديوان ويبدل لآخره مالا في مقابله وكسئل السارق اذا اخذه شخص فدفعه له ما لا يكف
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بمصروفة في رجلين
تخادما على حصة بلدة بالمقاطعة بمال ضخم من الخصاص فدفعه أحدهما للآخر فباع على أنه
مضى طلب الحصة المذكورة بنفسه او باتباعه فالمبلغ المدفوع في نظري اسقاطه حقه من الحصة
المرقومة بكون في ذمته له يرجعه تصالحا على ذلك وإبرأ كل الآخر عما أو أشهد كل على
نفسه أنه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما حرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض
له في الحصة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجعه والحال أنه مقر بأنه أخذ في نظير ترك الحصة
المذكورة وعدم تعرضه لها فيها (أجاب) للدافع الرجوع بما دفع والحال هذه اذا الصلح على
مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا يتجوز زبنا وللبرازيل في المكفريات على
فاعلى ذلك كلمات تقوم بها التهمة عليهم والاراء العام الواقعة في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صريحها فاطمة وخوضا مع اقراره بعدد أنه أخذ المبلغ المذكور في نظري اسقاطه حقه من
الحصة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن ثبت له حتى في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

مطلب اتهم قوم ذمومة
أهل قرية باغراق آدمي في بئر
ولم يقدر روائع منعهم
الا يبذل الخ

مطلب النزول عن التمارات
بمال غير صحيح ولعطى المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخادما على
حصة بلدة فبذل أحدهما
دراهما للآخر لتكتب باسمه
فلباذا الرجوع

مطلب تخادما على حصة بلدة
فدفع أحدهما للصاحبه مالا
على ترك طلبها فله الرجوع بما
دفع

الاعتصام عنها الحق الشفعة ولو صالح عنه بمال اختاره بطل ولا يثني عليه ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لم يترك فوبها لم يلزم ولا يثني عليها وكذلك الصلح عن حق المروفي الطريق والشرب على الاختيار في هذين لا يجوز في مال في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهما وخصوصا على الأبراء بشرط وتعليق الأبراء غير صحيح كفي المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطوره حرام لأوجه ثلاثة وهو الرياساء وقد صرحوا بأن الأبراء عن الرياساء لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا أو إقراره بعد الأبراء العام بأنه أخذته نظير تركه الحسبة بمنزلة إقراره بعده أنه لا يثني عليه في ذمته وقد أتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع الأبراء العام لذلك أخذنا من كلام فاضل خان في الصلح صرح به في الأشهاد في كتاب القضاء وما صرحوا به أن كل صلح حلل حراما أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المذكورة لا قائل بمجده ولا مسوق له شرعا فالواجب على من بسط الله له يد في الحكم رده إلى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترف الورثة بأن ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على مال مورثهم من الذين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن بيعة لمورثهم أزيد منه هل لهم الدعوى بمأظهور إقامة البيعة عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه ثم ظهر فساد الصلح بتقوى الائمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بمأظهور إقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له ألف له أن يدعى منها بأربع ثم إذا ادعى بعد ذلك بقيتها أو بشئ منه وعينه لا يمنع إذ ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأبراء تلوا الصلح في البرازيل ففي آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بتقوى الائمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قيل لا يصح للأبراء السابق واختار أنه تصح الدعوى والأبراء والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولأنه هذا الاختار ائمة خوارزم أن يحرق الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بأن يقرأ خصم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأ عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بأن العين لا إقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازيل والله أعلم (سئل) في تركه الميت إذا كانت مستغرقة بالدين فصولت الزوجة عن أرضهم ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من الماشي في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحا والأصل صحته ففي البرازيل لا يسئل عن صحته بقبيحة جلال على استثناء الشرائط أن المطلق يجعل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الأخ وأخرجته من التركة على شيء معلوم وكتب صلح المتخارج بينهم ومات الأخ هل لا ولادته أن يدعو في التركة شيئا كان ذا عرا وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد الأخ أن يدعو في التركة شيئا بعد المتخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقف بامر سلطان فادعى الآخر على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثة بأن ما
ما ذمة فلان لمورثهم كذا وكذا
لا يمنعهم من دعوى الزيادة
وكذا الأبراء بعد الصلح الفاسد
لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين
يمنع صحة الصلح عنها وكذا
القسمه

مطلب ليس لأحد المتخارجين

الرجوع

مطلب إذا صالح أحد

الورثة صاحبه ليس لأولاد

المصالح أن يدعوا شيئا كان

ظاهرا وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر

كتابة وقف فادعى الآخر

على المأخوذ منه أنه أخذ

عوائد الكتابة في زمنه

فصالحه الخ

لكون العوائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم للكتاب لامن مال الوقف (اجاب)
 الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلى عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بمادفعه له والحال
 هذه كالصلى عن تحصيل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعين جرى بينهما عقد صلح وكتبوا الاشهاد والتماري
 بينهما ثمان فساد الصلح واراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في
 المختار كما ذكره البرزاني في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة
 تقاسمو الارث وأنهم بكل منهم أنه وصله حصته من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في
 حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشباه والنظائر في اوائل كتاب
 القضاء والشهادات والدعوى صالح أحد الورثة وأبرأ عما غم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرزانية انتهى وفي كثير من الكتب منه له فاذا
 كان هذا مع الاعبراء العام فكيف لا تصح دعواه مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما غم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل يجوز دعوى
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة
 والبرزانية وقال لا رواية فيها والفاظ أن يقول يجوز دعوى حصته منه وفي البرزانية وهو الاصح
 ولقائل ان يقول لا انتهى وحديث ثابت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
 قتل بينهم قتيلا فصالح أولياؤهما المتهمين بهم ما على قدر من المال واتفقوا على أخذ ثنتين به
 فعد على احدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح
 عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالخرقة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم (سئل)
 في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدراهم سلمه لصلها عم ابنة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه لصلها عم ابنة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 أو أزيد ومات رب الزب المصالح والان رب الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه وقد مضى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن
 وقد أمكن فيحمل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتوب في محكمة طالبه
 به فقال لا أقل لك بمالك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا (اجاب) ان قاله علانية
 بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا مع التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله
 الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والرد وملقى الابن وغيرهما من الكتب المعتمدة
 والله أعلم (سئل) فيما لو أقامولى المقتول على القاتل بينة بمقتل بوجوب الدية على العاقلة
 فقتل بها ثم اصطلحا على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على
 العاقلة والقاتل كأحدهم أو يكون الكل على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة
 ولا يتحول عنها بالصلى المذكور بعد تقررده لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة والباقي على
 حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحافه على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء
 القاضى لا بصلى المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحافه صلتها صلح ابتداء قبل القضاء بها
 ففهي لا تحلها لان صلحها لا يسرى عليهم اما قضاء القاضى فهو سار عليهم ولو لا يسه العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح
 فلامدعى العود الى الدعوى
 مطلب تسع دعوى الوارث
 في شيء ظهر من التركة بعد
 الصلح ولو حصل الابراء العام

مطلب تسع دعوى الى آخر
 ما قبله بلا فصل

مطلب صالح أولياء المقتولين
 المتهمين على مبلغ واتفقوا
 على أخذ ثنتين

مطلب رجل مات وبذمته
 قدر من الزب فصالح اخوه
 رب الزب على مبلغ صح
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
 فطالبه به فقال لا أقل لك به
 حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالحولى المقتول
 القاتل على أقل من الدية
 بعد القضاء بها فقبل الصلح
 على العاقلة

للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فيئذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

(كتاب المضاربة)

(سئل) في مضارب بالربح في مائتين اشتري بها حليباً وأوعاه في اثني عشر عدلاً وكسده فقومه رب المال بما زاد عليه سدا واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة أما الأول فلجهالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والأفضل البيع من رب المال إذا استوفى الثمن ووطأ جاز وأما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال إذا صار عرضاً لا تنقض المضاربة بصرح بالنقض ولا يبيع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب أدعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا (اجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم

(كتاب الوديعة)

(سئل) في رجل أودع عنده أهل قرية أمتعتهم وبالمهم زمن الفتنة أذقصد لهم باع جائر رجاء أن تسلم من يده فلما حضر ذلك الباشى مع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلباً حثيثاً وأمره بإحضارها بحيث لو لم يدفعها لأوقع فيه قتلًا أو أتلاف أو عضو أو أخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفاً على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يتحمل أمره يقتله أو يقطع عضو منه أو يضر به ضرراً يخاف على نفسه أو عضوه أو أتلاف جميع ماله ولا يترك له قدر كتابته كلعلم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر من النقد قد رماه لوماً ومن العبي كذلك وأمره بأن يوصله مالاً يدفعوا صله النقد وتأخرت العبي عنده لعذر المرض أو أيا ما فامر أخاه بإصالة إليه ليعذر المرض فأرسلها ومات المرسل إليه فادعى المودع أن العلي لم تصل إلى زيد هل القول قول المودع بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسل مع أخيه الذي يحفظ به ماله كالموالمقنى برفض عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الأب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فأبى الزوج أنه دفع مهرها لا بها وقبضه أو نها وهي بـ كـ فاضر فهل لها الرجوع بتطير ما قبضه أو هوها من المهر من مخلفاته أم لا (اجاب) هذه المسئلة راجعة إلى الموت الأمين عن تجهيل وقد نصوا على أن الأمانات تنقلب مضبوطة بالوعد عن تجهيل إلا في مسائل منها الأب إذا مات تجهلاً مال ابنه وقد ذكره في الأشباه والنظائر ناقلاً عن جامع الفصولين وذكره شيخ الإسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترنشائي الغزي ناقلاً عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقل وفي الفصول العمادية والوصي إذا مات تجهلاً لا يضمن وإذا خاطبه بمال يضمن والأب إذا مات تجهلاً لا يضمن وقيل لا يضمن انتهى فقهر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجمية عدم الضمان لأن الأب أقوى مرتبة من الوصي فإذا لم يضمن الوصي فإن لا يضمن الأب أولى وقد نقل في الوصي أيضاً قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الأب كثير من العلماء فإذا تقرر ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على الراجح في مخلفات أبيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استملكه عينا وصار دينا متربا بدينه بسبب الاستملاك وإذا لم يكن برهاناً فالقول قول الورثة بيمينهم على نفي العلم

مطلب اكره المودع على دفع الوديعة لغير مال كمالها لا يضمن
مطلب المودع المأمور بإيصال الوديعة إلى زيد تبرأ ذمته بدعوى الإيصال ولو مع أخيه
مطلب إذا قبض الأب مهر ابنته الصغيرة ثم مات لارجوع لها في تركته على ما فيه من الخلاف

مطلب اذا قبض الاب
مجهل صدق ابنته الصغيرة
ثم مات فأرادت الرجوع
في تركته فأدعى الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر
جمل قاش فاصابه ماء فنشره
المرسل اليه فالقول له اذا
اتهمه المرسل باخذ شيء
مطلب حراث دفع ثورا الى
بقار فضاع في يده لا يضمن
مطلب دفع لآخر دراهم
ليوصلها الى أم فخطوبته
لا يلزمه استردادها اذا لم
يتزوجها

مطلب لو أودع المودع
الوديعة ضمن
مطلب وضع صاحب السفينة
اكتسافها القشة عند أمين
الساحل وأمره بدفعها
لأربابها عند مجيئ أحد منهم
او كلاب

مطلب اودع الوديعة فضاعت
ضمن الاول
مطلب يضمن المودع ان
كذبه المودع في قوله أو دعته
واستردتها ثم ضاعت

باسمهم لا كولا يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
ابنته الصغرى وقبض مجهل صداقها ومات بلا بيان فطلبت من تركته فأدعى بقية ورثته أن أباهما
جيزها به حل يقبل محرق قولهم أم لا بد لهم من بينة على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بلا بينة
أصير ورثته بآلها بذلك كما سرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة وجامع الفصولين
وكثير من الكتب اما كلام الخاتمة فلعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وتعليل
من استثنى أحد المتناوضين وأما كلام جامع الفصولين فلأنه قال بعد أن رخص (حي) للمنتقى
وضمن الاب بموته مجهلا لا كوصى فساقيه بصيغة القربى وقال في الثالث والثلاثين رخص
للخصم صرعات المودع مجهلا ولم تدر الوديعة بعينها صار ديني ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى
ولاسمافي بلادنا فإن أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحية يأكلون من مهر وموليتهم ولهن وامن
ذلك لا يمتنون والذي يظهر فبعد انظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت
عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لئلا يتوقف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل
أرسل الى يواب وكالة الرب له جمل من الثياب الثرسفة فوقع الجمل في ماء فغرق فحقق البواب أنه
ان تركه بلا نشر في الهواء تنف فنشره حتى جف وأعاد كما كان فأدعى ربه على البواب أنه نقص
منه كذا فما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يعد على الاثواب باخذ شيء منها
ولا يكون متعدياً بنشرها لاصلاح أمرها لانه فعل جليل ماعلى المحسنين من سبيل والله أعلم
(سئل) في حراث سلم الثور للبقار فضاع في يده من غير تعطل يضمن أم لا لجران العادة بالدفع
اليه لا على وجه الاطراد الذي لا يختلف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة
التي خلب بنيتها فدفعتها ثم اختلفا هل يلزم الدافع استردادها من الأم لا (أجاب) لا يلزم
الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى أمانته بالدفع من أمر بالدفع اليه وتم عمله
فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثورا ثم ان
المودع أودعه عند آخر بغير إذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الادعاء
من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدي عليه بالادعاء وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في أمين يفرضه سلطانية يرد اليها السفن فيأتي وسقها بساحلها أرست سفينة بها ومن
جبله وسقها أكياسها القشة قال سفننا الأمين الفرضه اذا حضرها هل الاكياس أو ورد مكتوب
من أحد منهم ثم يطلب ما هو له فكيفه من أخذ خضر جماعة من أهل الاكياس وأخذوا مالهم
وبقي كسبان خضر رجل وبعه مكتوب به ما فأخذهم بجمعة الادين واوسقهم ما في مركب
فانكسرت المركب وغرق ما فيهما وهما من جملة هل اذا ظهر أن أخذتهما غير المالك يضمن
الأمين أم لا (أجاب) لا يضمن الأمين اذا لوجه لزمانه لانه حيث ظن الاخذ لهما له حق الاخذ
لم يكن مفرطاً في الحفظ كسئلة الجاني يظن أن رافع الثياب مال كها لا يضمن اذ لم يترك الحفظ
لما ظن أن الرافع مال كها فكذلك هنا لما ظن الأمين ان الاستذله حق الاخذ فافهم والله أعلم
(سئل) في مودع أودع الوديعة عند رجل وفارقته فضاعت من المودع الثاني هل يضمن المودع
الاول بفارقته أم يضمنها المودع الثاني (أجاب) يضمنها المودع الاول عند أي حنيفة لا الثاني
لتعديه بفارقته كذا في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فطلبها المودع
فقال له المودع أودعتم عند فلان ثم ردتها على فضاعت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي

مطلب اذا سرق الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى
رهبان مع أخ زوجها قال قول
لرهبان في عدم الوصول
مطلب القول للمودع في
أنه ردها لربها عند طلب
وارثه

مطلب اذا ابتاع الاكار النور
في بيت غير صاحبه فهل
يضمن
مطلب استهلاك المودع
الخطة الوديعة يجب عليه
مثالها

مطلب قات المودعة ان
زوجي أخذ من الوديعة في
حياته
مطلب يصدق المودع في
قوله رددت الوديعة على ربها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدلال
مطلب قيل للدلال ان لم تبع
الشياب في يومها فدها
مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جذر شجرة حين قامت
عليه الصوص

(أجاب) يضمن اذا كذب المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب لوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة
فلا يصدق الا بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل من العرب أودع عنده آخر دابة وربطها فغاب
بنته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة المسقرة بينهم فباع رباطها من رأسها وسرقته هل
يكون متعديا فيضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه
حفظها كذلك وليس عليه مالا لا يتقدر عليه والله أعلم (سئل) في امرأه دفعت وديعة لرجل مع
أخ زوجها بغير إذن من ربهما ليوصلها له فطلبها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك
وتضمن حيث لم يأت لها بالدفع له أم لا (أجاب) نعم تضمن بارسالها مع أخ زوجها والقول قوله
انها ما وصلت اليه لانها اصارت ضامنة بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر سورا
ثم مات المودع فطلب الوارث السور من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا
(أجاب) القول قول المودع أنه رد الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تقبل
مضمونة عن تجهيل فافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم نوره لكاره ليحفظه ويحرق عليه فصار
بيته في دار غيره ولا يبيت عنده فأصبح مقطوع العصيين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان
عليهما (أجاب) يضمن الاكار لا لصاحب الدار لان الاكار أمين كالمودع ووضع في دار الاجنبي
ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الخطة الوديعة في زمن الغلاء
فطالبه المودع في زمن رخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه حنطة مثلها
(أجاب) يضمن مثلها لا بقيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم (سئل) في مودعة ردت الوديعة لربها
فوجدتها ناقصة فسألها فقالت ان زوجي أخذ منها في حياته من غير علمي فالحكم (أجاب)
اقرارها شذذ في حصتها من تركته ولا يتعدى بقية ورثته فان وقت حصتها لم يقبها والا فلا يلزمها
فما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شي بما قرارها والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة
ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه ما على المودع ففتح الدال فقال دفعته اليها غسل القول
قوله في الدفع بيمينه ويرأى الضمان أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه ويرأى الضمان قال في
الاشياء والنظر في كتاب الامانات كل أمين ادعى ابطال الامانة الى مسد قتها قبل قوله والمودع
أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها فمقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع
المتاع هل يضمن أم لا وقبل قوله بيمينه (أجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه
فيه والله أعلم (سئل) في امرأه دفعت الى دلال شيابا يبيعها وان لم تبع في يومها ردها عليها فحبسها
عنده أتاها مع قدرته على الرد في يومه فهلكت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لخالفته الشرط
الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب
هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر قوسا فادعاه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير إذن المالك هل
للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم ان يضمن الثاني والحال هذه
والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جله القافلة التي هو فيها فلما توجهت
للصوص نحو موضع الوديعة في جذر شجرة وأخفاها عن الاعين حذر اعلمها فلما رجع في وقت
امكنه فيه الرجوع اليها لم يجد في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا (أجاب) وضع
الوديعة وأخفاها في جذر شجرة متمتزة في المفازة عند توجهه للصوص الى المودع غير موجب
للمؤمن قطعها اذا رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير ادعين الحفظ فيها

كدفعتها الاجنبى عند وقوع ضرورة كترك واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول
المودع في ذلك كما قيل في وضعها عند اجنبى اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام
المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنتقم المودع بعضها وهاك الباقي
من غير تصرف هل يضمنه وهل القول قوله فيه بيمينه (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها من حجة
الى زيد فاسلها مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (اجاب) لا يضمن
وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل أودع مكانا جارا عليه بعة يوصلها لاخته
يمكن كذا فججز الجار في اثناء الطريق عن حملها فمالها المكاري على جماره وسقط له جمار
آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه البعة وضاعت البعة هل يضمنها
أم لا (اجاب) لا يضمنها والحال هذه في جامع القصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى
استأجر جمارا ورجل عليه وله آخر فسقط جماره في الطريق فاشتغل به فذهب الجار المستأجر
وهلك فلو يحال لو اتبع الجار المستأجر يهلك جماره ومتاعه لم يضمن والا يضمن استبدلا
بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو لم يوجد فلا يضمن اه
فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع جمار البعوضة يخاف ضياع بقية الجار لضمن عليه
لقوله في الذخيرة وغيره ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو لم يوجد فلا والله أعلم
(سئل) في امرأ أودعت اخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلى على ثلاثة ايام وأحضره
لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها عندي وانما استعجلت رجاء ان تجده هل تضمن أم لا
(اجاب) تضمن قال في البرازية استعار كبا فضايع فباعه مالكه فباعه بضاياع ان لم يكن آيسا
من وجوده فلا ضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل
خلاف ظاهر الرواية فانه اذا اودعه الرذم ادعى الضاياع يضمن للتناقص اذا كان دعوى الضاياع
قبل الودع كما مر وبه يفتى اه وحكم الودعية حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأ أودعت
عند اخرى دراهم ثم طلبتها فوجدتها بالرد ثم طلبتها فوجدتها ثم طلبتها فباعتها هل تضمن
أم لا (اجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أودع برامو جها الى سميط سددنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل
فوضعه في مكان مضطربة بيت خراب وعرضه للهلك حتى ذلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن
مثله أم لا (اجاب) نعم يضمن والحال هذه اجماعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشتريا جاموسا
وأودعاه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية
أخرى وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن قال في جامع القصولين راعا
للسير الكبير سئل ولما ناعن مواش لهما فغاب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعى
هل يضمن نصيب شريكه اجاب انه يضمن اذ يكتفه حفظها يسد اجيرة فلا يصير مودعا غيره الى آخر
ما ذكره وبه ساءت بالاولى اذ الشريك فيها ليس بمودع فيه او في مسئلة السير مودع فضمن بالايديع
والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشتروا أربعة أرباع من بئر النيلة وأودعوه عند
أحدهم وأذنوا له بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيا فاشوا الا ان قيم الساقية يقول ما زرع
الا ربعا ونصف ربيع والشريك المودع يقول سلكك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

مطلب انتقم بعض دراهم
الودعية ووضع الباقي
مطلب اذن المالك لراع
ان يوصل شاة يد فارسلها
الراعى الخ

مطلب رجل أودع مكاري
جمارا عليه بعة يوصلها
لاخيه فججز الجار حملها
المكاري على جماره الخ
مطلب طلب الودعية صاحبها
فقال له المودع امهلى ثم
ادعى الضاياع الخ
مطلب كالذي قبله
مطلب يضمن المودع الودعية
اذا وضعها في مضبعة
مطلب اشتريا جاموسا وأودعاه
من البائع فدفعه لاحدهما
بغيبه الاخر ضمن
مطلب اشتروا بئرا وأودعوه
عند أحدهم وأمره ان
يدفعه لقيم ساقيتهم فالقول
له في انه دفع الكل

الشرى من المودع ما تنص البرزأمل لاهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها الى مكان معين فركبها وتجاوزت وهلكت تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودعية ليوصلها الى المستعير فأوصلها فأخثار الشرى الذي لم ياذن بتضمين شرى بركبها لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب التجاوز عما عين له والمستعير يرد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ايس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية)*

(سئل) في رجل سطع بيته لصيق بيوت آخر استاذن الثاني الاول أن يبنى سائر على بيته فيمنعه إذا طلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبات رب البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أن ذلك لم يرضهم لانه بمنزلة العارية والمعير اذ اذامت لورثته استردادها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لانعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فوجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجر دوصولها الى مكان كذا بردها عليه فلما وصل الى المكان العدين دفعها الى ولد البائع ليركبها الى موضع آخر فركبها فهلكت تحتها هل تضمن قيمتها للمشتري وله الخيار في تضمين المستعير الاول أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعى (أجاب) نعم يضمن وللمالك الخيار ان شاء ضمن المستعير الاول وان شاء ضمن الثاني ولا يرجع له على الاول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أخذ قديمه العارية فهدمها وهو يصيرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق والتقييد متنوع الى أنواع شتى في الايام أو في المكان أو فيما يحمله عليه فانه قول رب الدابة مع يمينه وإذا قال أعرنى دابته وهلك وقال المالك غصبتها أي فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قدر كرها فهو ضامن وان قال أعرنى وقال المالك أعرنتها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا تطلق عنان القافية الا اذا رفع البناء الواقع فتظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل بنى بناء في دار زوجته بآذنها ورضاه فهل يسوغ له البناء في ملكها وبصر البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بان الاذن من المالك بالبناء للمعير المالك يبيع البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لأمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له ورفعها قالوا لغيرها بالبناء قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فإنه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على ان يعمر ويسكن فعمرو وسكن مدة يسقط مما اتفق قدر أجرة المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما اتفق واتفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعا كان متبرعا وأنه ان أقرت أنه بنى ليسكن نظير بناءه انه يلزم عليه أجرة المثل الماسكن

مطلب اعار أحد الشرى
الدابة بغير إذن شرى بركبها وأرسلها
المعير مع رجل الخ

مطلب استاذن رجل من
صاحب سطع ان يبنى عليه
سائر الورثة الا ذن الرجوع
مطلب رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين
مطلب اذا خالف المستعير
بأعرنتها فهل كذا في يد الثاني
فالمالك بالخيار في التضمين
مطلب ان يخل قيد البهيمه
العارية فذهب
مطلب اختلاف المعير
والمستعير في الاطلاق
والتقييد فيه تفصيل
مطلب في البناء في دار
زوجته

لأنها ما رضى متبعة حيث جعلت ذلك ليسكن أى فطر عمارته وإن أنكرت الأذن فالقول قولها وإن قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لأن الأصل عدم الأذن وإذا ثبت عدم الأذن يرفع بناءه ويلزم به وإن ثبت الأذن له وتصدق على أنه كان كالمستعير يرفعه بطلبها وإن تصادف على أنه بنى لها ليرجع عما أنفق بما أنفق وقد حصل الجواب فى كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماءنا والله أعلم (سئل) فى رجل استعار من آخر أرضا ليزرعها ماشاء فزرعها فقلنا ثم أتى حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحرث عليه واستمر بأقبا فى الأرض حتى أثمر فهل الميراث صاحب الأرض أم لا للمستعير الذى أصل الزرع منه (أجاب) غرا القطن وشجره للمستعير الذى بذرجه ولا شىء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل استعار من آخر مهنأ وتركه فى بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرق من غير تفرط منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقتة وأما إذا كانت مؤقتة وهلك قبل دضى الوقت فكذلك وإن بعده يضمن حيث أمسكها بعده ضمه مع إمكان الرد والله أعلم (سئل) فى رجل استعار من آخر فرسا وردها عليه بعد أن نظرت عند المستعير وقطع لها مائت عند المعير ويدعى أن موتها بسبب القطع الذى وجد عند المستعير والمستعير يشكر فهل القول قوله يمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير (أجاب) القول قول المستعير لأنها لم تأت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير اليانة ولو مات بسبب الظفر لاشتمان على المستعير لعدم التعدى منه كونهما حقا أنفسها والله أعلم (سئل) فى رجل استعار جارية لجل معين وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم ياتها فأمسكها بعد الوصول من غير عذرو يديتها عنده فضاغت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم (سئل) فى المستعير استعارة مطلقة هل تلك الأيداع عند أجنبي أمين أم لا إذا كان تلك المضاع المستعار بلا تعدى من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماءنا فمن قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه التقوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رأييه لأن الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

(كتاب الهبة)

(سئل) فيما إذا ملك زوجة نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون وربيع بدو شاة فملكها شرعيا بايجاب منه وقبل منها وقبضت الزوجة الأنعام المذكورات بوضع يده عليها كما قبضت العقار وتسأت ذلك كله بعد التخلية من زوجها ثم مات الزوج وربيع بدو شاة أن يجعل المملكات ميراثا بينه وبين الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بملك صحيح لا تكون ميراثا عنه بل هى للزوجة بالتقليد المذكور (أجاب) هى ذلك للزوجة المذكورة بالتقليد على الوجه المذكور وليس ميراثا عن الميت هذا وقد تقرأ هبة المشاع الذى لا يحل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى الغراس إن أحتملها بأن أمكن التساوى فيه والا فهو مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه والحال هذه والتدعى لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذلك الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) فى شخص وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره من جميع ما علك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعقد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) إن حكم الحاكم بوجبه جاز لا لا عند الإمام وشى مسئلة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) فى امرأة جنت بعد دخول زوجها بها فطلب زوجها من

مطلب إذا استرد المعير الأرض وفيها شجر قطن فهو للمستعير

مطلب إذا سرق مخفف العارية من غير تفرط فلا ضمان

مطلب رد المستعير الفرس بعد أن نظرت وقطع لها مائت فاختلفا الخ

مطلب أمر المعير المستعير أن يرد ما يجرد الوصول

مطلب اختلفوا فى ملك المستعير استعارة مطلقة الأيداع

مطلب ملك زوجة نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس وربيع بدو شاة وقبضت ثم مات فارد الوارث جعلها ارثا

مطلب وهب ابنه وابن ابنه محدودا وغيره

مطلب دفع الأب ما قبضه من الزوج من المهر ليطلقها

أيها ما دفع من مهرها وطلقة فادفعه هل له استرداد أم لا (أجاب) نعم له استرداد منه وقد
 صرحوا بان الاب لا يملك هبة مال ولده ولو يعوض ولا شك ان هذا مال الغير فدفعه الغير للغير
 حق فيستردو الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما سأل الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل
 يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) ان كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على
 وجه البذل يلزم الوفاء به ان مندا فيقبل وان قضا فيقبضه وان كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا
 يدفعونه على وجه الهبة ولا يتظرون في ذلك الى اعطاء البذل حكمه حكم الهبة في سائر أحكامه
 فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والله
 أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من الحج من اعطاء النياب
 والدرهم ويتظرون بدله عندما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) ان كان العرف شائعاً فيما
 بينهم بأنهم يعطون ذلك ليأخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كناسده وصحبه كصحبه
 اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطاً فطالب به وبحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت
 لابنها الصغيرين بيوتاً لهذا النصف ولهذا النصف ولهما جد أب وأب وهى ساقتهما هل تصح
 أم لا ولا تنفيذ المالك (أجاب) لا تصح ولا تنفيذ المالك للشيوع والشغل والله أعلم (سئل) في مرض
 مرض الموت ملك معوقه داراً وحاصلاً فيه ما متاع الواهب واصطبل فيه دوابه وما يتحصل من
 محصول قريته كذا وما هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخاتمة رجل وهب داراً
 لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومشغول في كثير من
 الكتب وبهذا علم عدم صحة هبة ما يتحصل من محصول القرية بالاولى لان الواهب نفسه لم
 يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخاتمة مرض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت
 هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرح واقاطبة بأنه اذا وهب لرجل
 داراً والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهى ساكنة فيها
 لانها وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب له أبوه داراً وهى ساكنة لا تقبض أبويه
 قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب لرجل زرعاً محصوداً بنفسه أو بوكيله فذاسه ونقاه وخرن
 حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزادة قبحه (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته
 والحال هذه اذا الموهوب زرع وقد صار بفعله حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يزرع
 ان صهره والزوجة ملكة شجر اعم لموافي حداته وحسب الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا
 (أجاب) ليس له ذلك وقد تقرر ان هبة الشجر بدون الارض كهبية المشاع المحتمل القسمة وهى
 لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة ارادت ان تزوجها الذى طلقها فأتاها لئلا تزوج حتى تهينى
 مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فترجوها ثم طلقها باننا هل يبرأ من العشرة
 قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخاتمة ونقله عنها في البحر والله أعلم
 (سئل) في افراس معروفة لشخص في كل فرس منها حصصة معلومة المقدار وهبها لانيته
 الصغيرين وقبل لهما أو هما وتسلم ذلك والافراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا
 (أجاب) نعم يصح قال في المسوط الشيخ الاسلام خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب
 لرجل اثنين نصف عبدين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أثواب مختلفة زطي ومروى
 وهو روى ونحو ذلك جاز لان مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكانوا هباً لنصيبه من كل
 ثوب وكل ثوب ليس بمشتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والافراس

مطلب فيما يدفع الشخص

لغيره في الاعراس

مطلب منضمونه مضمون

ما قبله

مطلب وهبت لابنها الصغيرين

بيوتاً على السواء

مطلب لا يجوز هبة ما هو

مشغول بمتاع الواهب

مطلب ليس الواهب الزرع

ان يرجع بعد دوسه وثقيقته

مطلب هبة الشجر بدون

الارض لا تصح

مطلب قال لها بعد طلاقها

لا تزوج حتى تهينى الخ

مطلب اذا وهب حصته من

افراس معلومة لانيته

الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع
يحتل القسمة

المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تقسم ولو صدق الخصم على
صدور هامن المورث أم لا تصح ولا تجب الملك عند أي حصة ولو حكم بها نائب الحكم المادور
بالقسمة بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (اجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يحتل القسمة
كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدور هامن المورث فيه لان تصديقه لا يصير القاسد
صحيحا وكما لا تصح هبته من الاجنبي لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا عبرة عن شذ
بعض الفقهاء ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزبلي ولو سلمه شاعلا لمالك حتى لا ينفذ تصرفه
فيه فيكون مضمونا لعلمو ينفذ فيه تصرف الوهاب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن
رستم مثله وذكروا عصام أنها اتبعت الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها للملك عند هذا
البعض أجمع الكل على أن اللواهب استرداد هامن الموهوب له ولو كان ذارح محرما من اللواهب
قال في جامع الفصولين راضا الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أقيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة
لذي رحم محرمة منه اذا فاسدة مضمونة على ماهر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت
مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون اللواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها
مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع القاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته تقض لانه
مستحق الرد وتضمن بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يخص فاذ ارث السلطان قاضيا لقصي
بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بخصوصه فالحق فيه بالربعة نص
على ذلك علمنا ونارحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أقسم على نفسه أنه ملك أولاد
ابنه وسماهم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين القسلايتين اللتين احدهما بنابلس
والاخرى بالقسدس ادى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفى ثم رجع عن ذلك ادى الحاكم الحنفى
وحكم للواهب بالحصة المذكورة هل حكم الحنفى صحيح واقعه في محله أم لا (اجاب) نعم حكم
الحنفى صحيح واقعه في محله وحكم الشافعي غير واقعه في محله اذ هو حكم بالاخصم شرعى فلم يرفع
الخلافا والحنفى لا يبرى جواز هبة المشاع فكان قضاؤه قضاؤه ترك لان الملك لم يخرج عن اللواهب
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت احدا بنها دارا وسلمت له ثم مات عنها وعن
شقيقه المذكور ثم وهبت الشقيق وسلمت له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من
غيرها فاق الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) أما هبة الابن الاول فصحة لاستيفاء شرائطها
وأما هبة الابن الثاني فليس تميز نصيبهم من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من
الشريك لا يجوز كما هو المذهب فيكون نصيبها المورث لها عن ابنها الاول باقيا على ملكها
بالورثة عنه لم يدخل في ملك ابنها الثاني لقسدا الهبة وانقسم ما أصاب من ثلثي الدار ثلثان
أخيه على زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من اثني عشرة
قراريط وثلثي قيراط ووجه الابن قيراطان غنا ما كان له ولا عنه ثلاثة قراريط وسبعة اتساع
قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وغاية اتساع قيراط والله أعلم (سئل) في رجل
وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتزيم أم تحتاج الى قبوله
(اجاب) نعم تصح الهبة وتزيم وتتم بلفظ واحد قال في البرازة به هبة من ابنه الصغير تتم بلفظ
واحد ويكون الاب قابضا لكونه في يده او يدوم دعه أو مستغرا لا يكون في يد غاصبه أو امرئ منه
أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا أعلمه وأشهد عليه أو الأشهاد للتحريز عن الخو بعد موته
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض والوصى كالأب والله أعلم (سئل) في الحدة أم الام اذا كانت

مطلب اذا ملك أولاد ابنه
سنة قراريط في دارين وحكم
الشافعي بذلك فالحق تقضه
مطلب امرأه وهبت أحد
ابنيها دارا وسلمت له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم وهبتا
للشقيق الخ
مطلب هبة الاب لابنه الصغير
تتم بلفظ واحد
مطلب هبة أم الام لابن
ابنته تتم بلفظ واحد وكذا
كل من يعوله

بنت بنتاً في حضانتها فوحيها أمعة معلومة ووضعتها في صندوق ثم ماتت تلك الحدة فهل تمت
 هبتها بجراد الإيجاب يكفي هبة الأب لطفله أم لا تتم إلا بتبضع وإيها (أجاب) نعم تتم الهبة بعقد
 كل من له ولاية على الطفل في الجملة فكذلك الأم والجدة أم الأم وكل من به وله وجود الولاية في
 التأديب والتدليم في الصناعة صرح به في البحر وتو بر الأوصار وغيرهما والله أعلم (سئل)
 في شئح قرية طلب من جماعة ما لا يدفعه لقسام القرية على شرط أن ما يجزأ به عليه به يكون
 بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور وهل إذا دفع القسام شيئاً يكون بينهم أم لا (أجاب)
 حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالتبضع كما صرح به في الخلاصة والزيادة وكثير من
 الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناهوا له من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل)
 في رجل وهب ابناً بالغاً نصف ما يملك وأولاداً منه المتوفى قبله القاسرين النصف الآخر وأحرم
 ابنه آخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أي حنفية ترجع الله تعالى قال
 في مشتمل الأحكام نقلاً عن تمة الفتاوى أن هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وإذا قلنا
 يبطلنا على الأصح فإثره الواجب المذكور يجري على فرائض الله تعالى وجهه الشيعي
 والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح
 هبته له وذلك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باعه الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع
 فيما هو مختل للقسمة وهو ما يجبر القاضى فيه إلا على القسمة عند طاب شريكها لا تنبذ
 الملك للموهوب له في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره وإيها كان أو غيره فلو باعه الموهوب له
 لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كصاحب البحر نقلاً عن المبتغى بالجمعة وغيره
 والله أعلم (سئل) في هبة الدين من عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له
 الرجوع كما صرح به في التارخية نقلاً عن السراجة ونص العمارة وفي السراجة هب دينه له
 عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لا نداء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل)
 في مبنية أبرأت بنتاً من مهرها وبيعها عليه بشرط أم البنين أمه عندها إلى أن تتزوج البنت
 أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ أم لا (أجاب) لا يبرأ ولو أمضاها البنت فقد صرحوا بأن الأبراء
 عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد ومن درج به صاحب الكنز وغيره والله أعلم
 (سئل) في رجل وهب لابن أخته بيتاً وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه
 لابن أخته أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نعتين ولو جدهما لم يكن
 في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

(كتاب الاجارة)*

(سئل) في متول على وقف أهلى عقد اجارة على حافى الوقت ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته
 أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به على ثنا فاطمة وقد قال في الاجناس بموت
 المتولى لا تنفسخ الاجارة وإن كان المتولى هو الذى أجر وكذا القاضى لواجب ومات وكذا الأب
 أو الوصى إذا أجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره إذا أجر
 الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماماً
 في نابلس فوقع الجلاء بها فنفر مع جله الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب)
 نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكام وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجروا حماماً في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية
 من جماعة ما لا يدفعه لقسام
 القرية على شرط الخ

مطلب اذا وهب ابنه نصف
 ما يملكه وأولاداً منه النصف
 الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب اذا وهب لابنه
 حصّة شائعة في كرم مشترك
 بين الواهب وغيره لا تصح

مطلب ليس لواهب الدين
 من هو عليه ان يرجع
 مطلب بمبنية أبرأت بنتاً من مهرها
 بشرط أن تموت أو تتزوج البنت
 فلا يبرأ غير صحيح

مطلب ليس للورثة الرجوع
 فيما وهبه المورث لابن أخته
 مطلب لا تنفسخ الاجارة
 بموت المتولى وكذا القاضى

والاب والوصى

مطلب اذا استأجر حماماً
 فنفر الناس تسقط الاجارة
 مطلب استأجر ثلاثة حماماً
 في قرية على ان لكل واحد
 منهم ثلثا فوقع الجلاء
 بفساد الاجارة بسبب

الشيوخ

على أن لكل واحد منهم ثلثا فقه وقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاشتغالهم
 بالأموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أي حنفية
 رحمه الله تعالى بسبب الشيوع من اعيان شرائط الحكم هل تنسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا
 وهل إذا أوجر بعده بانقضاء من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على
 النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (اجاب) نعم تنسخ
 الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل
 الشيوع راخذ الاصدار الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعني المؤجر سواء كان يماحى بمثل القسمة أو لا
 لو كان كله للمؤجر فاجر من اثنين فان أجمل وقال أجرت الدار من كذا اجاز بالاتفاق ولو فصل
 بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند أي حنفية على اختلاف
 برغمها اذا كان كله بينهما ما أجزأ أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لا في رواية
 ثم رمز للاسبغاي وقال أجرداره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول
 لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الا من الشريك
 مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم محتمل من اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الصحة
 بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فيفسد حيث وقع
 كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة
 أو فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فهو جاز اجرة المثل
 وقد سئى ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بتسليمه على وقت قلت فيه وزلات الاجرة بسبب
 ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلية سقط
 الاجر بقدره كسائر الخلاء المصرح به في كلامهم والله أعلم (سئل) في قيم استعمله زوج
 أمته في أعمال شتى من جعلتها الحارث على فداءه والزرع في أرض مده ستين بلا اجارة وبلا إذن
 القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته أم لا
 (اجاب) له ذلك كالذين يكاملهم بما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في قيم استخدمه رجل
 مدة ستين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة
 خدمته وتسليمها ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل
 استخدم بتيما مدة على ان يعطيه أجر خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة مثل عمله أم لا (اجاب)
 نعم له اجرة مثله قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا عثم استعمله فأربأه بغير اذن القاضي وبغير
 اجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها انتهى وقد تقر رأيه ليس لغير الاب والجد
 والوصى استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث أجرد من هوى حجره
 وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن أجره من هوى حجره واستعمله بغير اجارة يجب
 أيضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر يحبس في كل حق امتنع
 العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يحبس حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يحبس في كل حق امتنع
 المطلوب عن تسليمه عنها كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر يحبس العين المؤجرة عن
 المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فالحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر اجرة ما مضى
 بحسابه والله أعلم (سئل) في بدين ثلاثة يعملون فيه بريت مما يخرج من الزيتون يعملهم
 عمل كل في زيتون الاخر بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل اليتيم
 زوج أمته في أعمال فله ان
 يرجع عليه بعد البلوغ باجرته
 مطلب استخدم بتيما بعد
 بلوغه الخ
 مطلب استخدم بتيما مدة له
 أجر مثل عمله وليس لغير الاب
 والجد والوصى استعماله
 بلا عوض

مطلب يحبس المؤجر على
 تسليم العين المؤجرة
 مطلب تسقط عن المستأجر
 الاجرة بحبس المؤجر العين
 مطلب انفق العاملون
 في بدين على أخذ أجرتهم من
 الزيت الخارج بعملهم

ولا يستحق واحد منهم بعلمه يتأهل له أجرة مثل عمل دراهم (أجاب) لكل فيما عمل للآخر
 في زبونه الخاص به أجرة مثل عمل من جنس الدراهم لأن الزبوت الخارج بعلمه لأنه في معنى
 قنبر الطعان والله أعلم (سئل) في رجل أبرأ آخر يبتين فأنه قدم أحدهما على له فسخ الأجرة أم لا
 (أجاب) نعم له فسخ الأجرة قال علماء والدار إذا أنهى من بعض بنائه فالمستأجر اختيار بعيب
 ينقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة بأجرة
 معلومة لدى قاض شافعي حكم بلزومها وأما المستأجر هل للعنف فسخ الأجرة وهل تمسك
 التنافذ ببلاد عوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم للعنف فسخ الأجرة إذا حكم الشافعي بلزوم
 الأجرة لا يكون حكما بعدم انفساخها لعدم حادثة النسخ وقت الحكم وأما أمر الاتصال
 والتنافذ الواقعة في زماننا المجردة عن دعاوى المستأجر حكما وانما هي افتاء فأنه تم تسليم الثاني
 للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض
 وقف من المتولى بأجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ماشاء هل إذا ظهر بطلانها لدى حاكم
 شرعي يؤمر بالقلع أم له الاستبقاء بما جاز المثل وإن أتى المتولى بالقلع (أجاب) نعم له الاستبقاء
 بما جاز المثل وإن أتى المتولى بالقلع لأن ابتداء الفعل ليس ظاهرا قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب
 الفضلى وصى أم ومول أجرة منزل التميم ومزل الوقف بدون أجر المثل أبلزم للمستأجر أجر المثل
 أم بصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكره هنا أنه يجب على أصول علماء شأنه بصير
 غاصبا ولا يلزمه الأجر قال وذكر الخصاص في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل
 وجعل حكمه حكم الأجرة الفاسدة فقيل له انتفى بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم
 (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفقا ونحوها وانقضت مدة الأجرة هل للمستأجر استبقاؤها
 بأجر المثل (أجاب) بأن إطلاق المتون يقتضي أنه ليس له ذلك ويكتف بالقلع ونقل في البحر عن
 القنصة وأوقاف الخصاص بأن له ذلك حيث لا ضرر وإن أتى الموقوف عليه ليس له ذلك فراجع
 والله أعلم (سئل) في رجل علم صغير القرآن ولم يشترط له أبوه أجرة هل يقضى له بالأجرة أم لا
 لعدم تسميتها (أجاب) لا يقضى له بالأجرة حيث لم تعقد بشرطها ولكن مجازاة الاحسان
 بالاحسان من غير شرط مروه والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغرى إلى مؤدب
 الاطفال ليعلم القرآن العظيم فعمله ذلك المؤدب حتى إذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه
 فقرار من اعطائه ما تعرف عنه وصول الطفل إلى النصف أو إلى تمام القرآن فما الحكم
 الشرعي (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترمذى في الغزى في منتهى
 المسنى بتقرير الابصار أنه يجبر على الحلوى الموسومة قال في شرحه في منغ الغفران الحلوى بنسخ
 الحاء غير المحجمة هدية تهدي إلى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهي المسماة في
 عرف ديارنا بالصرافة فإن المؤدب في يوم أخذها يصرف المتعلمين عنه في أول النهار فيفرحون
 بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايع يبلغ جزوا هذه الأجرة حتى حكى عن محمد
 ابن سلام أنه قال أقضى بتسميها بالرد للأجرة والمعلم وفي زماننا انقطع عطائهم ونقصت رغبات
 الناس في الآخرة فلواشغلوا بالتعليم مع الحاجة إلى مصالح المعاش لا ختم معاشهم فقلنا بجدة
 الأجرة وجوب الأجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الأجرة يحبس فيه وإن لم يكن بينهما
 شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وإرضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب
 نفسه للتعليم بالأجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آباءهم أجرة أم لا (أجاب)

مطلب للمستأجر فسخ
 الأجرة بانتهاء أحد البنتين

مطلب استأجر رجل أرضا
 وقفا من متوليه تسعين سنة
 وحكم الشافعي بلزومها
 ثم بعده حكم الحنفى بنسخها

مطلب استأجر رجل أرض
 وقف من المتولى بأجرة معلومة
 لمدة معينة ليبنى ويغرس
 فيها له الاستبقاء بما جاز المثل
 إذا ظهر بطلانها وإن أتى
 المتولى بالقلع

مطلب استأجر أرضا وقفا
 ونحوها وانقضت مدة
 مطلب علم صغيرا من غير
 اشتراط أجرة

مطلب دفع ولده إلى المؤدب
 ليعلمه القرآن إلى أن قارب
 النصف فاستخلصه فقرار بما
 تعرف اعطاؤه

مطلب مكث الاطفال مدة
 عند مؤدبهم ثم خرجوا من
 عنده

قال في البرازية يؤمر الوالد بطيب قلب المعلم وارتباطه وقد صرح في التاتارخانية بتملا عن المحيط بأنه عند عدم الاستنجار أصلاً يجب اجز المثل والله أعلم (سئل)

مطلب في مؤدب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الاجر
من أبيه فلم يعط

ياخير دين الله أفنى سائلا * يحمد فضل دمت بالاحسان
بأعاملا بالعلم يامن قد جدوى * كل العلوم من العظيم الشأن
يا عالما يا فاضلا شهيدته * كل الخلائق انبها والجان
يا أفضلا العلماء يامن فضله * خرقته بالعادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصرحن به بلا كتمان
فصريحه أفنى ففكر عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علمت طفلا من أهالي خـيرة * للخط والقرآن والاعتقان
وتعبت في تعليمه يا سـمدي * حتى انتهى في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا أتيت الشرع يافتق الزوى * فطابت منه عادة الصبيان
هل ذاك يلزم لي عليه سمدي * أم لأفدني بالنبي العدنان
وأبى وأوضح لي جوابا شافيا * لازات في مدد من الرحمن
وكنت من سوء الحساب وشتره * وحشرت في الآخرة مع الاعيان
وصلات قرب العرش ثم سلامه * دوما على من خص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من أهدوا الاعداء في الميدان
مالا من قـسبر المجد نوره * وترنم القمري على الاغصان
(أجاب) *

لله حمد دائم الازمان * وصلات ربى للنبي العدنان
خذ علم ما قدرتمه بتمامه * ممن لديه علم به بيان
نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وشادوا مذهب النعمان
سوق الخلاف على الجواز ونفيه * والاقدمون على اعتماد الثاني
والآخر ون على الجواز لانه * في عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه * خوف الضياع وغاية الخسران
وعليه ان سمحت بكل شروطها * يجب الذي سمى بلا نقصان
اولا فأجر المثل مثل سواه من * كل العقود كلاهما سمان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * فاذا أبى فالحق حبس الخاني
وكذا على العدي ويوم خمسه * والحلوة الموسومة التيمان
واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأجر القرا لقد رزمان
فيعلون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراءة جملة الصبيان
نخذ الجواب مفصلا في نظمه * مستوفى الاحكام في ذا الشأن
واختتم الهسى بالنبي محمد * أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم يذكر اتمة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها فاقبضه بتعليمه فوصل الى التارغات فتنازع مع والده فيما دفع له كذا فطلب وصل الخ

مطلب دفع ولده لفقير يعلمه
القرآن ولم يذكر اتمة وشرط
له كذا فطلب وصل الخ

من الاجرة وما بقي منها فاحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسماة الذي بقي
 منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لأن الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك
 منها أن قيمة أجر المثل فإن ساوى المدفوع خرج جاسوا وان زاد اجر المثل علمه بكماله وإن نقص
 عنه بتردوان اختلاف في قدر العمل فالقول لاي الولد يمينه وعلى النقبه البيعة والله أعلم (سئل)
 في مستاجر ربحي ما سئمت تحت الزيادة بشرط دوران الحجر الخامس الذي بها بشرط الاجرة على
 المستاجر محصول الافسدى فادارها المستاجر مدة ولم يدرك الحجر الخامس وقل الماء فما الحكم
 الشرعى (أجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة أجر
 مثلها الا المسمى على حسب الاستعمال فينظر أجر المثل لاستعمال ما عدا الحجر الخامس باخبار
 عدلين يدفعه ولا يلزم الأجر المسمى وله أعنى المستاجر فسخ الاجارة بل يجب عليه حرمة
 الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جاما ثلاث سنوات فتحوّل عن
 هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الجاه أم لا (أجاب) يكون عذرا وله رد الجاه كما
 صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولاء الحلي
 والبرازي والخاني وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل بهدأ في انه اتفق مع طبيب على مداوانه
 وجعل له اجرة ولم يضرب لذلك مدة وداواه فما الحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق
 في غن الادوية لنفسه الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيمار من حلة تيماره
 أرض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر بل يرغب في استجارها أم لا (أجاب)
 نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقطع وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا ليد
 الكل بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن شيم رسالة فيها وحاصل
 الكل جواز الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للبغدي أن يؤجر
 ما قطعه الامام الاعظم من أراضي بيت المال أو لا يجوز (أجاب) نعم لان يؤجر ما قطعه الامام
 ولا يؤجر ما جاز اخراج الامام له في اثناء المدة كالأجر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أجر ثم قال
 واذا مات المؤجر وأخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقتت على جواب
 لبعض الحنفية من أهل العصر أنهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل
 عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه
 ثم نازع في عدم الانفساخ بهما واستظهره لانتساخ بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها
 وأما زومها ففيه كلام قد عرفته مما سبقه بهذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل
 فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية قضتها واقف على جمعة تبر
 ونصفها واقف على جهة بر أخرى أجر المستكم عليها ثلثها شأنا لرجل سنة بما ليتناول ما يتحصل
 من الثلث المذكور من الغلال صفيها وشئونها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطله لا يجوزها
 للمستأجر أن يتناول شيا من الغلال ما الحكم الشرعى (أجاب) الاجارة المذكورة باطله
 غير منعقد لما صرح به علماءنا قاطبة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا
 لا تتعقد ولا تصدق شأن أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستأجر أن يتناول شيا من الغلال
 بل ذلك للمستكم على الوقف ان كان حاضرا وان كان غائبا يحثي على الغلبة النصيب باقتضائه
 ينصب القاضي رجلا يقبض حصه وقته ويحفظه الى حضوره فيدفع له بصرفه في وجوهه
 العينية والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضية فأتى بها خالها وقال لها أرضعيها

مطلب استاجر ربحي ما
 بشرط دوران الحجر الخامس
 ولم يدركه الماء

مطلب استاجر جاما ثلاث
 سنوات ثم تحول عن هذه
 الحرفة الى غيرها
 مطلب اتفق مع طبيب على
 مداوانه وجعل له اجرة من
 غير بيان مدة
 مطلب اذا كان في أرض
 التيمار بر منهدم يجوز
 له اجارتها

مطلب قرية وقف أجر المستكم
 عليها نصفها لرجل ليكون له
 ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط خالته اليقظة
 نصف مهرها لاجل تربيتها

وتعهدى أمر هاور بها على ان لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة فما الحكم (أجاب) ليس لها الأجر المثل كما في الإجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محمود بعضه وقف وبعضه ملك للجماعة استتم فاذن من له ولاية على الوقف ومن له المثل لرجل منهم ان يصره ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرعه ديناً عليهم وسكنه مدة سنتين بغير إجارة سوى السنة الأولى فانه استأجرها بآجرة معينة ثم أجرة الجميع حصصهم ما عدا له امرأة بآجرة تأدئة عن سنة إجارته بغير إجازته ويريدون ان يأخذوا منه آجرة تلك السنين بحسب ما اهل لهم ذلك أم لا وهل إجارة المرأة صحيحة أم لا وهل لمطالبتهم بما أنفق على العمارة حالا ولو وعدهم بان يحسبها من الأجرة فيما سيمكن وهل اذا ادعوا أن آجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك (أجاب) أما أصحاب المثل فلا آجرة لهم أصلاً فيما سكن الشريك بغير إجارة فان علمنا صرحوا فاطبة بان أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لا آجرة عليه في المثل أما الوقف فيلزم الشريك آجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشباه والنظائر من كتاب الغصب منافع المعد للاستغلال مضونة الا اذا سكن بناو بل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في المثل أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجرة انتهى يريد أجرة المثل وصرحوا فاطبة بان القول قول المستأجر يمينه لانكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة ان تكون آجرة المثل في نفسها كذلك لان الإجارة قد تتبع المثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا يدفعه مدعي الزيادة على ما يدعي المستأجر أو الغاصب من المينة وإجارة المرأة فيما عدا حصص الرجل إجارة المشاع لغير الشريك واطباق المتون على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضيان في تناو القسوى عليه وذكر العلامة قاسم في تحفته بان ما في الغنى من ترجيح قولهما شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالا وان وعدهم بحسبها من الأجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الإجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وقد منعت لحد العاقدن وكل هذه الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمتنا الاعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج الماعن بترعيق بالآت ورجال ويسقي بئر القرية وما يحتاجونه في يومهم وكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوم من الحنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه قبي على الأصح فينظر الى ما يأخذونه لا تحتملهم ويقوم فيعطى أخذه المستفيع به قيمة قليلا كان أو كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغاً على ان يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرتقه نظير فائده ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجرة المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرتقه والحال هذه اذا جعله من الرجح آجرة غير صالح لها شرعاً وقد نهى عن كل قرض جرنعاً والله أعلم (سئل) فيما لو قطع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بموكبه في كل سنة مبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة الموزونة بكر واقتضى الحال أنه اشترك زيد معه بالزيادة الموزونة مدة من الزمان ثم ان بكر زاد زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصد بذلك الحيلة في رفع بذي زهدل اذ قبلها زيد بالزيادة المذكورة الأخيرة فيجب الى ذلك أم لا وهل اذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة الموزونة بالنقصان

مطلب محمود بعضه وقف وبعضه ملك للجماعة اذن المتولى ومن له المثل لرجل بالعمارة ليصرف عليه من ماله ويرجع ففعل ثم سكنه الخ

مطلب رجل يخرج الماء من بئر ويسقي بئر القرية شارطاً على كل رأس مقداراً من الحنطة

مطلب رجل أقرض آخر دراهم ليحمله على دابته

مطلب فاطس وكيل السلطان زيداً على مكان في كل سنة بكذا فزاد عليه بكر فاشترى في الزيادة ثم زاد بكر الخ

يلزمه انعامها أم لا (اجاب) ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخراج من الارض
وغمار الاشجار وما يستحق به من المال من عشروز كاة ونحوها فهي باطلة من أصلها وان
كانت للاستقلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روي فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد
بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا لالاول ولا الثاني فلا
يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود والصحة الشرعية حتى يجب بالاجابة اذ
لا صحة ولا لزوم الاذ انقاد منتصفه والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في
أدى المزارعين ليأخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمناصفة منها والعوائد الظلمة كالعسدية
والخبيسة ونحوها هل هي جائزة أم لا (اجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على ائلاف الاعيان
قصدا كانت باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل
الاجارة فتورخ من يده اذا تناولها ويضمها بالاسهال لان الباطل لا يورث شيئا يحرم عليه
التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كما تستجار بقرة اشرب لبنها أو بستان لبأكل ثمرته ومثله استجار
ما في يد المزارعين لا كل خراج الذي يحصل بالمناصفة فانه عين وقع عليها الاستجار قصد او مثله
باطل كعمالت لاسيما وقد أضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وعتناول العوائد
الظلمة التي يجب اعدادها لتقرر بها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في
شربكي عمل اشترى لنفسه رجل بماله جلود البخذاق را واشترى جميع ما تحتها حرم فتم ما وله
نصف الربح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعملهما ويبيع القرب فهل له ولهما من
الربح ما شرط أم لا (اجاب) ليس للعاملين الا أجرة عملهما بالغلة ما بلغت والباقي جمعه لرب المال
اذهذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بالغ حدث فسدت التسمية كما هنا وهذا الاشد
فيه والله أعلم (سئل) في وصى آجر حصة اليتيم من شريكه بدون أجر المثل ما الحكم (اجاب)
اختلف المشايخ في هذه المسئلة والنسوى على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب
البحر ومنع الغنار وعلمه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دارا يتام
بلا اجارة لمدة سنتين ولم يكن شريكاهم فيها هل يلزمه اجارة المنزل للمدة التي سكنها أم لا (أجاب) نعم
يلزم الساكن أجرة المنزل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في بئر معدن من الغلال بالاجارة
بين يتيم وبائع أجره البالغ باذن الولى هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوله أم لا (أجاب) نعم
يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجرة حصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون
الحاقا له بالوقف صيانة له والله أعلم (سئل) في رجل له جبل فدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من
المزارع الى الباد بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ذلك
وجميع المتحصل لصاحب الجبل ولا تخرا أجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى
رجل يؤجرها على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة ولا تخرا أجرة مثله
وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جبال دفع
جباله الى جبال لبواجرها وثلاث الاجرة للجمال والباقى لصاحب الجبال فقام الجبال عليها مائة
وانتزعها بعد ما منه صاحبها فهل للجمال أجرة مثله لثلاث الاجرة أم لا (أجاب) نعم للجمال
أجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الجبال والله
أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جبال آخر فحصل من أجزائها حنطة وشعير يسى علق
الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل لذلك أم لا (أجاب) ليس للجمال شيء من ذلك بل السكل

مطلب اجارة القرى
والاراضي التي في أيدي
المزارعين ليأخذ المستأجر
الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا
بماله ودفعها لشربكي عمل
ليتخذها قرا وبشرط لهما
نصف الربح

مطلب آجر الوصى عقار
اليتيم بدون أجر المثل

مطلب بئر بين بالغ و يتيم
أجره البالغ باذن الولى يلزمه
دفع الاجرة للولى

مطلب رجل له جبل فدفعه
لاخر ليرفع عليه الزرع
وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جباله الى
آخر ليؤجرها على ان له
ثلث الاجرة لثلاث اجرة مثله

مطلب أراد العامل على
جبال اخر الاختصاص بما
يحصل من الخ

مطلب قبض أجرة ما أجرة
المعزول للمتمولى لاله

مطلب رجل عرف بالحراسة
فأمره رجل بمخاطبة مكان
استحق الاجر عليه وان لم
يسم

مطلب قال لا تخرا اعمل معي
يقربك في أرضي على أن
اصنع معك المعروف الفلاني
مطلب الافلاس عذر تقسيع
به الاجارة والقول للمستاجر
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة
رجلا سنة ليرعى لهم بقهرهم
شارطين أنه ان لم يتم سنته
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض
الوقت اجارة طوي له وقطرس
فيها ثم مات

مطلب أجر نائب الشرع
حيث لا ناظر وأذن له بان
يتفق عليها ان احتاجت به
ويحسب من الاجرة

لرب الجال والعمال أجر مذكور به صرح به صاحب البحر فقلعنا عن المحط والله أعلم (سئل) هل قبض
الاجرة للمتمولى والمنصوب أو للمعزول وفيما أجرة المعزول وهل أذ دفع المستاجر للمعزول يطالب
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح وإذا
لم يصح قبضه بطالب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول به الكون أخذ منه بغير حق
والله أعلم (سئل) في رجل اتصّب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس
قال له رجل اخفظ هذا المكان واخرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) نعم
حيث اتصّب لذلك فله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كافي النزاهة والحوهرة وغيرهما
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخرا اعمل معي يقرّك في أرضي على أن اصنع معك المعروف
الفلاني فعلم بيقربه معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عهده يصح أجرة أو جهلت مدّة العمل المستاجر عليه أو
حصل الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد لجهة الاجرة يجب أجر المثل بالغام بالغ
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر كاتما مدة سنة مثلاً ثم ادعى انه أفلس ويريد فسخ الاجارة
لعذر الافلاس فهل يقبل قوله بمجرد ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان
رب الدكان لم يصدق في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس يمينه لانه
الاصل وقد قالوا لو قال المستاجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستاجر على أنه عزم على السفر
كأذ كره الصخرى والقنوري وقالوا لا انتقال من البلدة عذرا لأن يكون الخروج يحتمل
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيختلف المستاجر ومثّلنا أولوية بالحكم المذكور كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرعى لهم بقهرهم كل رأس بكذا سنة شارطين
عليه سنته يوم ويومه بسنة يعنون ان لم تتم سنتك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة
أشهر وعجز عن العمل ببقية السنة هل له أجرة ما عمل أم لا أجرة له (أجاب) له أجرة مثله لما
عمل في المدة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى اها وال حال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر أرضا وقنما من متول عليه اجارة طوي له وغرس فيها ثم مات المستاجر قبل انتهاء
المدة فهل تنفسح بموته على قول من جوزها في الوقف للشريعة وإذا قلتم نعم فاحكم الغرس
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كي لا يدعى المستاجر ملكها
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى وإذا قلنا يجوزها على القول المقابل لهذا
تنفسخ الاجارة بموت المستاجر والحال هذه فيكف واره قلع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف
فأذا ضرر فملكه الناظر ببقية مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخيار
وعليه وأصحاب المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبى الموقوف
عليهم وبمثله صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على
مسجد أجرة نائب الشرع الشريف لرجل اذا ناظر لها بأجرة معلومة وأذن له ان ينفق على
عمارتها ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على
الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة
في أصل البناء فقال ثبت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وان وقع الاختلاف
في قدر ما تنفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
والبعض يعتبر الدعوى والانكار كما أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

المسجد الأقصى استرقت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة عقودا
متعددة معلومة بأن الحاكم الشرعى قررها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة يساعلى
رقبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف باخراة قدر ما علموا وكتب بجميع ذلك حجة فصارت
أجرتها التى هى أجرة مثلها بذلك الترميم اضعااف الاجرة المقيمة لها وسكن بها مائة سنين وهو
يدفع كل سنة تلك المائة قروش فهل يلزمه أجرة مثلها بالمائة ما بلغت فطالب بما نقص عنها ثم
تسعى بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (اجاب) اعلم أن لا مانع صرف
فى العمارة يكون دينيا وفى من مال الوقف للادنى الموجب له اصبر ورتبها للوقف بذلك وإذا صارت
للووقف وبلغت أجرة مثلها أضعااف الاجرة المسماة لزم اليهودى أجرة مثلها لاسيما مع فساد
الاجارة المذكورة لكونها طويلا وثمن وقعت على الوجه الذى ذكره علماء ونافى كتبهم ان تجعل
عقودا متراصة كما ذكر فى السؤال فالعقد الاول هو الاول والباقي غير لازم قال فى جواهر
الفتاوى فى الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر خمسة ثلاثين سنة وكتب فى الصل أنه أجر
ثلاثين عقدا لكل عقد عقيب الآخر والضبيعة وقف فإنه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر فى النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفى الباب السادس منها قال سئل ملك الملوكة أبو العلا فبن
أجر دارا موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمره الفقهاء قطع الاثما

وبذلك أفتى للتدين حسنة * كى لا أكون بما حررظالما

وقد صرح علماء ونازحهم الله تعالى ومنهم صاحب الحواشى القدسي بأنه ينهى بكل ما هو أنفع
للووقف فيما اختلف العلماء فيه حتى ينقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة
حق الله تعالى وإبقاء الخيرات قالوا جاب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل
العمارة وبعدها وله الرجوع بمصارف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق أغل الضبعة عليه وأنه
لا ينقص عند الرجوع له فى غلة الوقف فان لم يكن فليتركه الى دخولها والله أعلم (سئل) فى دار
وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة
من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه حماما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (اجاب) ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه فى حاشية كتبنا على جوابه فراجع وتأمل
فما كتبه والله أعلم وصورة ما كتبه قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى ولى الامر فى أمره
بهدم بناءه وإعادة الوقف الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم
اعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى بعده ما يلزم الشخص المذكور إعادة
الحائط التى هدمها صريح فى أنه يلزم بهدم حائط الوقف لإعادة النقصان وهو مخالف للقياس
اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال فى البرازية هدم حائط غير مخير ما كمين تضمين قيمة الحائط
وتسليم النقص له وبين أن يأخذوا بضمة قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها
ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبيد لا يكتفهم فيه المائلة لتفاوتهم فى
الحذاقة وقيل ان كان الحائط جديدا أمر بإعادة اه فيكون وجوب الاعادة استحسانا كما فى هدم
حائط المسجد وقول البرازى خير ما لك صريح فى ان الحائط ملك وقد قال فى الاشباه والنظائر

مطلب وقف داره على ذرية
فكنت المرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف

قوله وصورة ما كتبه الخ
هذه الجمل ساقطة من أكثر
النسخ ولكنها وجدت فى
بعض النسخ فابقيناها لما
فيها من التوائد اه مصححه
٣ قوله وقوله فى جواب
السؤال الذى بعدهما الخ
كذا بالاصل وفى نسخة
أخرى بعد جواب السؤال
الذى على أحدهما وانظر
على كل ما مر جمع ضمير
التثنية اه مصححه

في الغصب من هدم حائط غيره فإنه يفتن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في
 كراهة الخائفة قال شيخ الاسلام القرطبي الغزى أقول لم أقف على ذلك في كراهة الخائفة لكن
 وقفت عليه في فصل في المسجد من أوقفه رجل حضر بئر في فناء المسجد وأهدم حائط المسجد
 فإنه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالنقصان وكذلك الوجه بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط
 دار رجل ملكه أو حفر فيها بئر يفتن النقصان اه كلام الخائفة ونقل الشيخ وأقول قوله على
 هذا ما كاله قد احتراز عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما قاصر لكون
 حائط الوقف كذلك أو المراد بجائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثله ولم أر من ذكر حائط
 الوقف صريحا من أصحاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها
 وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو حجب صيانته من الهدم وحفظه من
 الضياع ووجوده في حائط الوقف لوجوب صيانته وحفظه فامل والله أعلم (سئل) في رجل
 أجر بيتا كل شهر بكذا وسلمه ثم باعه في اثنائه الشهر الاول لا تحرقه فكم مدة هل يجب
 الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن نقاضا لا يجب له أجره الا اذا كان معدا للاستغلال
 والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استربت وتأمل ان استمرت
 والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقودا مترادفة وتسلم
 المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الاتفايع به لعدم قدرته على ادارته لتقره فهل والحالة هذه
 يكون ذلك عذرا مقتضا لفسخها في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي
 (اجاب) الاجارة على هذا الوجه في اختلاف المشايخ واختار الفقيه أبو الليث أن المانع
 وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بفسخها يجوز وفي فتاوى فاضلخان فان
 احتاج القيم ان يوافر الوقف اجارة طوله قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على
 سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا وأدار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل
 عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازما له ناجز والباقي
 غير لازم لأنه مضاف اه فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها ما غير صحيحة أصلا
 كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير وما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة
 وهي غير لازمة على المفتي بل لكل من المتأجر من نقضها في أول دخول العقد وقبله نعم على
 هذا القول لو دخل العقد ولم يعد من نقضها في أوله يفسخ بالعذر وفقر المستأجر وعدم قدرته على
 الارض عذري فسخها كافي البزاية وغيره أو ما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك
 والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار الوقف لرجل
 عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجرة جميع العقود ومات الأجر وانتقل
 الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنسخ الاجارة بموت الأجر
 المذكور اذا قلتم بفسخها وهل اذا ادعى المستأجر على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقرار بالقبض كان
 ثلثة يحلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان أحدث ثبنا في الوقف هل يهدم أم لا وهل
 الواجب المسمى من الاجرة أم اجرة المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من
 سنة لاتصح كما صرح به في ملحق البحر وغيره وأفتى به قارئ الهداية فيجب للماضى من العقود
 أجره مثلها بالقيمة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الا اجران كان له
 تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الأجر أن الاقرار كان ثلثة لزم المستأجر

مطلب رجل أجر بيتا كل
 شهر بكذا ثم باعه لا تحرق
 فكم مدة المستأجر مدة

مطلب استأجر رجل أرض
 بستان موقوف عقودا
 مترادفة وتسلم المؤجر واستمر
 سنين ثم عجز عن الاتفايع به
 لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه
 المشروط له النظر دار الوقف
 لرجل عشرين عقدا كل
 عقد ثلاث سنين وأقر بقبض
 أجرة جميع العقود ثم مات

عين بانه غير تجب فاذ انك كل لم تدعوى المدعى وللمكتم على الوقف انزعاه من يد المستاجر
والزامه بهدم بنائه وتبرغ الوقف من الملك وتسليمه فارغاً منه ان لم يضرب ارض الوقف فان ضرر
بتملكه المناظر بقية موقوفه على الوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبعدة العقود
المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذ ما عداه مضاف ولا تلزم المضافة على ما عداه الفتوى
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الملك أنه أجر
ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الآخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقهاء أبو الليث انه لا تصح الاجارة
لصيانة الاوقاف وعلية الفتوى واما انفسا خبايعت الاجر من حيث انها وقعت بحضرة فذكر
في القصة انها تنسخ بغيره اذا كان هو المصرف فقط وذكر فارئ الهداية خلافة والواجب في
الوقف اجرة امثل على تقدير الفساد من جلته الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت به ثم غلت
في اثناء المدة وكانت بحضرة فاما متى لم يفسد منها على ما عداه الفتوى وما لم يفسد كان على المستاجر
المسمى بكفى الصغرى والله أعلم (سئل) في المكاري اذا عين له رب الاجال وزنا وحلف بالطلاق
أنه كذا فحمل المكاري بنفسه وعطبت بعض دوابه وزنه عند انتهاء الحمل فوجده زائداً هل
يضمن ويترع طلاقاً أم لا (أجاب) لا يضمن كما صرح به في العادة لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي
له ان يزن أولاً فهو مغتر لا مغرور ولا يقع طلاقاً لاحتمالات النافية عنه الوقوع والله أعلم (سئل)
في مكاري حمل المتاع بعض الطريق وخوفت الناقلة فاعاد المكاري المتاع الى الموضع الاول هل له
أجرة حمل المتاع لذلك المكان الذي أعاد منه أم لا (أجاب) لا أجر له فقد قال في البرازية
المكاري اذا حمل بعض الطريق وخوفه فاعاد الحمل الى الموضع الاول لأجره له اه والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر مكاري يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا اعلى ان يعطى
المكاري ما يوجب الاحمال من الاغفار من ماله هل يجوز الاجارة أم لا وللمستاجر فسحقها
(أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة وللمستاجر فسحقها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر بهيمة ليركبها من غرة الى دمشق فذهابوا اياها فاضاع منه حال سفره من غير تغير بطي
حفظه هل يضمن ولو كان ضاعاً حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضاعاً
خالة نومه ولا فرق بين كونه متطجعاً وجالساً في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر آخر ليعمل معلوم بارطال مسماة قطناً في قشره مؤجلة الى خروج
القطن ثم دعجى الحمل طاله فاستهلكه فلم يملكه فاشتري منه القطن الذي جعله أجره في الذمة بمن
معلوم غسل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما أجر المثل
(أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا الجهالة المؤثرة في
السبع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة أو الاجارة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة
وحكم الفاسدة ما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل استاجر كاراً كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين
وبعضا من الثالث وطالبه بالجره ففجز عنه ا فقال له يكون لك الربيع الزرع على ان تكمل
العدل بقية سنتك فأخذ في العمل وشب وحصد ونقل الزرع وداسه وفذراه وعمل جميع العمل
المعتاد على الكرة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربيع الخارج (أجاب) يستحق الاجرة
لجميع عمله السابق على جعل الربيع والا حق له ولا شيء له في الخارج لانه بيع لربيع الخارج بما
في ذمة المستاجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي لطريق

مطلب عين رب الاجال
للمكاري وزنا فحمل المكاري
بنفسه وعطبت
مطلب لاجر للمكاري اذا
حمل المتاع بعض الطريق
ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غفر الاجال
على المكاري وفسد الاجارة
مطلب استاجر بهيمة فاضاع
منه ولو في حال نومه لاضمان
عليه
مطلب اذا استاجر بارطال
قطن معلومة مؤجلة الى
خروج القطن فالاجارة
فاسدة

مطلب استاجر كاراً كل شهر
بكذا فطلب الاجرة بعد
شهرين ففجز المستاجر عنها
فقال له لك ربيع الزرع الخ

مطلب في مرتين سكن دار
الرهن في حيازة الرهن سنين
وبعد وفاته سنين وفي الورثة
يتيم

مطلب اذا استأجر أرض
الوقف لغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو العرف
بخلافه

مطلب استأجر ذي التعمير
ما انهدم من البئر بشرط أنه
مهما حدث في البئر فهو قائم
به وكذا لذي آخر بذلك

مطلب اذا استأجر رجل
جما ووقفه وازاد عليه آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لآخر يتايسكنه
وربه ففعل ثم أخذه
مطلب اذا دفع المكارى
لمن يشتري معه مالا للحمية
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الرهن عن ورثة فيهم يتيم
فاستقر الميراث بين سائر كادار الرهن مدة سنين هل تارده أجرة المثل لسكنه مدة حيازة الرهن وبعد
لورثة الكبار ولا يتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزم شيء لسكنه حال حيازة الرهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال حيازة وللكبار من ورثته بعد مماته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت
والكبار بعده أو لم يذا ذرا وأما في حصة المتيم فلا خلاف في الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين
ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قبل انهم الأئمة ما يختارون سكن دار التيم غير
الشريك بغير عقد قال أختار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل
في دور الوقف لا في دور التيم والله أعلم (سئل) فيما اذا أجرة ناظر وقف قطعة أرض منه بحق
شربها من الماء بدارجة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ماسية غرسه زيد
والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الأرض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف
تبعاً لأرضه والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فأجر زيد الأرض الموقوفة لعمره وكذلك
على أن يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبعاً للأرض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير
غرسه وعمله فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث استأجر زيد لكون ما يغرسه له فالغراس كله بل
لو غرس الأرض وغرسها كان له أيضاً وسواء كانت الأجرة صحيحة أو فاسدة وسواء في ذلك
الوقف والمالك ويختلف الحكم في التلوع وعدمه فالعرق الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ماسية غرسه زيد
وأما أجرة لعمره وعلى ان يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما على ما تنفكا للزراعة اذا ملك
المنفعة في الأجرة له ان يملكها الغيرة وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه وهو طوبى للذي فلا تثغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر ذمياً لتعمير ما انهدم وترميم ما ستر من البئر الفلاني بكذا من الأجرة
على ان يستأجر فعلاً لئلا يشترط انه مهما حدث في البئر من شيء إلى عشرة سنين فهو قائم به وكفله
في ذلك ذمياً آخر أيضاً وفعل ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا ينفعه حدث يضمن الاصيل أو الكفيل ويؤخذ بعبارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول
الإنسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام مالا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شيء ما اذا
كفل به شخص فقد كفل شيئاً لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر جما ووقفاً بائنين وعشرين قطعة مصرية أجرة صحيحة شريعة من ناظر الوقف بمعرفة
حاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تنسخ الأجرة بهذه الزيادة أو يجرى للذي زاد
أم لا لكونها اضراً وتعباً وما يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي يعتد في
العقار غنياً فاحشا (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المزبور فلا تنسخ أجرة هذه الزيادة
كأنقص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر يتايسكنه ورثته فرفعه
وسقته بخشب من عنده على طريقة سقائف النلاحين وسكن مدة وأخرجه ماله كمنه هل له
أخذ خشيته أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشيته لانه مستعير لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلاً والحال هذه
والله أعلم (سئل) في المسكاري اذا دفع عن جولات مستكرية مالا لمن يشتري معه حتى يحتملها
من الاوصاف بغير اذنه هل يكون متبرعاً فلا يلزم ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعاً

ولا يلزم المستكرى ما أدى المكاري لمن مضي معه إلا أن يتبرع له بشئ بحسن اختياره على وجه
 مجازاة الاحسان بالا احسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها حصة
 في عقار غير معلومة عندها أجر تم الاخيامة بآجر معلومة مقبوضة دون أجر مثله اهل تكون
 الاجارة صحيحة أم فاسدة واذا اقامت فاسدة هل يجب أجر المثل بالغ ما يبلغ أم لا يزداد على قدر المسمى
 (أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة اذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجر المثل
 بالغ ما يبلغ انفساد المسمى وهو معد. بان القدر المأجور والله أعلم (سئل) في رجل أجر محدودات
 بملكه مشتركة وتناول أجرهما مدة سنتين والآن الشريك يطالبونه بحصة من ماله هل يحكم القاضي
 عليه به المسم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب)
 لا يقضى عليه لهم بحصة منها لان المنافع لا تنقسم الا بالعقد وهو صادر منه بالوكالة سابقة ولا
 اجارة لاحقة فملكها الشريك العاقد لكن لمسكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصديق به
 او دفعه لشركائه ثم وجب من الاثم والثاني أفضل لخروجه من الخلاف أيضا والله أعلم (سئل)
 في شركاء في دار اجروا واحدا منهم المسم فيهما سنة باجر معلوم قائلين كل سنة سكتنا ابعدا
 فاجرهما مثلها فكنهنا سنين هل يلزم المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك
 السنين وهي مسئلة من أجر دارا كل شهر بدرهم مع في شهر فقط الا ان يسمى الشكل وكل شهر
 سكن منه ساعة صح فيه وهي دوائر في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بغلا وحمل
 عليه ولا جارف فقط جاره في الطريق فاشتغل به فدفعت الغل لرفقه خوفا عليه ولعدم قدرته على
 حمله مع الاشتغال بجماره ولو اتبع الغل ذلك جاره ومناعة فهل الغل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع الى جادع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل)
 في رجل استأجر من ناظر دار امسترة وعمرها استمرت منها أو جرها باكثر مما استأجره الزيادة
 له أم لا للوقف وهل اذا ادعى الناظر ان الاجرة الاولى دون اجرة مثل وأكسر المستأجر يكون
 القول قوله ولا تكون اجارته باكثر بحجة الناظر (أجاب) الزيادة لا للوقف وقد صرحوا بانه
 اذا أجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به اعلا كبناء قطيب له الزيادة ومن صرح به الزيادة
 في جامعه وكثير من علماءنا والقول قول المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى
 الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر بحجة الناظر على دعواه للعمل المذكور ولا عقد الاجارة
 يقع بالمثل وبالزيادة والنقصان فلا دليل في ذلك المدعى انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة
 على المدعى واليمين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر اذا أجزر المستأجر هل يجوز أن لا
 (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا
 كان بخلاف الجنس أو عمل به اعلا كبناء قطيب صرح به في الاشياء نقلنا عن الزاوي والله أعلم
 (سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الاخر سنة باجر معلومة فسكنها سنين هل
 لأجر السنة الثانية التي لم يقعدتها عقد اجارة (أجاب) لا اجرة لها بلا شبهة اذ سكاها بها تناول
 الملك في الخلاصة والبرازية مثله في الاجنبي خلفه عن الشريك والله أعلم (سئل) فيما اذا
 سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة فمكث مدة بغير عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فدفعت
 شيئا بناء على أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع به
 والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قريته هل يصح ذلك أم لا وما الحكم
 فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب بالاحتساب بما التزمه من المال ولا تصح
 هذه الدعوى

مطلب اذا وقعت الاجارة
 على حصة غير معلومة كانت
 فاسدة

مطلب اذا أجر محدودات
 مشتركة وتناول أجرهما
 لا يقضى عليه بحصة الشريك
 عند المتقدمين ولكن بخلافه

مطلب أجر الشريك في دار
 ماله فيهما الواحد منهم كل
 سنة باجر معلوم قائلين الخ
 مطلب اذا استأجر بغلا
 ليحمل عليه فدفعه لرفقه
 لا اشتغاله بجماره فهلك

مطلب اذا استأجر دارا للوقف
 وعمرها استمرت فيها ثم أجزرها
 بزيادة عما استأجره الزيادة
 والقول له ان الاجرة اجرة
 المثل

مطلب للمستأجر ان يؤجر
 وتطيب له الزيادة ان يخلف
 الجنس او عمل به كبناء
 مطلب اذا سكن المستأجر
 زيادة على المدة لا يجب
 الاجر للزائد

مطلب سكن الشريك بغير
 عقد فدفعت الاجرة لشريكه بناء
 على انهما تزلزلهما الرجوع
 مطلب اذا التزم مال أعلى
 احتساب قريته لا يطالب به
 ولا يحل للقاضي سماع مثل
 هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام البيئة عليه ولا يحل للتأشبي - مع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بالمظن
 المقاطعة أو الالتزام أو الاجارة كإراءنا بخط الجهلة وقد ذكر في التبرازية وقعت بسراى الجديدة
 واقعة وهى أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا بأعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضرر بوا على بطله بولات و بولات نادوا بمبارك بادل المقاطعة الاحتساب وكان امام الجماعة
 فامتنعوا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام وانتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية
 وكفله بشخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (اجاب)
 صكل من مهابطل باجماع العلماء فلا بطلاب واحده من مهابشئ بل اذا دفع واحد منهم مهابشئ له
 الرجوع به باجماع المسلمين لكونه دفع المالم يتعلق بذمة شرعا على ظن أنه متعلق بهما وقد صرحوا
 بان من شروط صحة الكفالة كون المكفول به دينا لازما فلا يجوز بديل الكفالة لغيره ومعه
 أنه دين شرعى لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعى ولا جائز وليس هذا من باب النوايب التى قال
 بعضهم بصحة الكفالة بها ما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كجراة الخراف وكزى النهر المشترك
 والمال الموظف لجهز الخس وفداء الاسرى فظاهر وأما على تفسيرها بانها ما اخذت الطلعة غير
 حق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوايب المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة
 المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من
 قرية الوقف من خراج مقاسمة وعندا شجر وغنم وغير ذلك بمال معلوم من احد التقدين يدفعه
 الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قايلا كان أو كثيرا هل يجوز أن لا واد اقلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك
 وكيل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه بطلابه الناظر أم بطلابه القابض
 (أجاب) لا يجوز المقاطعة على ذلك الا دلوجه لها شرعا لكونها لا تصور شرعا أن تكون بينهما
 اذ بعض المقاطع عليه مدموم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجة عن الشرع
 الشريف والدين المنيف ولان تكون اجارة لانها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة
 المشروحة أعين لا منافع فهي باطله بالاجماع واذا وقعت باطله كانت كالعدم واذا كانت
 كالعدم فالمطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لاناظر الوقف لاسيما اذا باشره بغير اذن
 الناظر اذ اذنه بالتصرف في الوقف انما هو بما يوسع له شرعا لا فيما هو ممنوع من حظور من سائر
 الامور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف انبوى من غله كروم وأراض
 ومسققات على ان يكون مصرف الترميم المستحق الترميم من على المستأجر لاهل هو صحيح
 شرعى أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذا اجارة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده
 في الفصول العمادية وذكرها في التبريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في اجارة
 ويفسد العقدين اسواء كانت الجهالة في الاجارة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح
 بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط المزمة على المستأجر صارت المزمة من
 المستأجر من الاجر فصير الاجر مجهولا لا تفسد الاجارة وحكمها أعنى الاجارة الفاسدة في هذه
 الصورة ان باشر ترميمها بحسب له وعلمه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما تفع به بالغا
 ما باع لانه من الاجر والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أعلى جهات الوقف
 المشتملة على قرى وزارع وحوايت بحجة شرعية مدة معلومة باجرة معلومة مجهولة وسلم الناظر
 لزيد المأجور وسلم مثله شرعا فوضع زيد به على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة

مطلب اذا قاطع على مال
 معلوم احتساب قرية وكفل
 به شخص فكل من مهابطل

مطلب الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية
 الوقف من خراج وعدد
 شجر وغنم لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات
 الوقف من غله كروم وغير
 ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر
 الوقف الا على جهات الوقف
 باجر معلوم وقبض زيد
 بعض غله الوقف ثم سافر
 زيد قبل انقضاء المدة ففسخ
 الناظر وأجر من بكر ثم عاد
 زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة وآجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثناء مدة التواجر ورتفع
 مع بكر لادى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم له ان يدا تصرف وحبس المأجور تحت يد زبد بحجة
 شرعية لاستيفاء أجره المحجلة ثم بعد ذلك ترفع الناظر مع زيد لادى قاض آخر فرفع الناظر من
 معارضة زيدوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور فولى على الوقف غيره
 ويريد الثاني أن يرفع يد زيد عن المأجور متملا بان زيد يقبض بعض المأجور فليس له ان يحبس
 المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى والحالة ما ذكرنا كرام لا وهل
 اذا كان للناظر شركا في الاستحقاق من غلة الوقف ويردون رفع يد زيد عن قدر استحقاقهم من
 غلة المأجور زاعمين بان لا يدق حبس حصصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنع من ذلك ولا يد
 حبس جميع المأجور لاستيفاء أجره المحجلة وليس لهم مطالبة المستاجر بشئ من ذلك أم لا
(أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على ائلاف الاعيان قصد افيها باطلة كما صرح به
 علماء فاقطبة وصار كن استاجر بقره لشرب لبنها الاستعقد فاذا استاجر زيد القرى والمزارع
 والحوائث لأجل تناول خراج المقاسمة أو خراج الوظيفة أو ما يجب على المتقبلين من أجرة
 الحوائث أو لأجل تناول غرة الاشجار من بساتين القرى وحصصة الوقف من الزرع الخارج
 فالاجارة باطلة باجماع علماء الفرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطلة والحال هذه الباطل يجب
 اعدامه لا تقر به فرفع يد زيد وعمر عن القرى والمزارع والحوائث وان كانت الاجارة وقعت
 على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوائث واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقض اجارة زيد
 ورفع يده واجارته الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولو عزل الناظر المؤجر
 لانها لا تنسخ بعزله ولا بموته ولا التفات الى ما تعال به الناظر الثاني بالاجماع وليس المستحقين
 مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستاجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في
 غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلا والله أعلم **(سئل)** في قرية لبيت المال منها من له
 ولا يها الرجل عمل معلوم لكون له خراج مقاسمة مات المصن وولى غيره فاخذ خراجها من
 أهلها هل يرى أن أم لا **(أجاب)** التضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة وقوعه على ائلاف
 الاعيان قصد اولا بعلانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس للمصن عليهم
 مطالبة والله أعلم **(سئل)** في رجل قاطع رجلا على مافى مقاطعته لجهة الميرى من القرى والمزارع
 بموجب حجة بيده سنة كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق مافى مقاطعته مستحق لها بالامر
 الشريف الساطنى بعد ان قبض الغلة والراغب شرعا وكان المزارعون بالقرى يتقدم المقاطع
 يتقدم وتعمل له عديدات وخسبات وشيا يقال له فسخ التجمل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم ولا
 تليب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الى ابعثاؤه
 من الغلة وما هو واجب شرعا أم لا **(أجاب)** نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع عما تناوله
 منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل ف يرجع بالبدل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو
 واجب شرعا في مثله وهو الغلة المستحقه وما يسوغ له أخذه شرعا والقول قوله فيه وأما ما عاده
 فلا طلب له به شرعا باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه لم يخرج عن ملك
 مالكه بمجرد اخذ فكيف بطالب به وهو اجنبى عنه ويحرم عليه تعاطيه
 فليس له ما ليس في الشرع حله * وما لم يجزده عالم وفقهه
 وما كان بدعا فهو محض ضلالة * وطالبها بين الانام سفيه

مطلب ضمن رجل قرية بيت
 المال بمن له ولا يها من مات
 وولى غيره يبرأ أهل القرية
 بالدفع اليه

مطلب رجل قاطع رجلا على
 مافى مقاطعته لجهة الميرى
 من قرى ومزارع سنة بمبلغ
 معلوم ثم استحق مافى مقاطعته
 مستحق بالامر الشريف

وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله به من سلطان وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم (سئل) أضيفي أجرة المتحصل من تبارة لا تحرم مبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض بينهما وعلى الآخر البينة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ذلك ونصف بستان وقف جاري الاستحكار بما اشتلا عليه من آب و شجر وبركة معدة لجمع الماء واصلطيل وأت ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنين باجرة لكل سنة ثمان مائة درهم ثم مات المستأجر هل تنسخ الاجارة وان وقعت صحته أم لا (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب في صل الاجارة الحكم بعدم انقضاءها بموته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البينة ويجرى عليها القضاء من حكم يراها هو الله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بعملهما و بقرهما و بذرها سوية فلما خرجت الغلة طاب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حرته الزائد عنه أياما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا لعمله في المشترك ومن على في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستحجار له قال في الكفر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجمع طعام ينما فلا أجر له ومثله في منع الغنار وأكثر الكتب وجمع الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وحله وتذريته وتنقيته والحرث عليه أو له فافهم والله أعلم (سئل) في امي مسجدة هذا نصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جمعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقه الجمع والحال هذه لانه متبرع بعمله و نائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامانة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاشتغال الناس بعاشهم وقلة من يعمل حصة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صل اجارة حاصله لدى الشرع حضر فلان وأقر أنه قبل تاريخه أجر فلان ما هو له وهو الربع في البستان المشترك على أشجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدق المستأجر وحكم بحصة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب حكم حنبلي فكتب ما حاصله هذا ما شهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى الحاكمين الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجهه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستأجر عليه انه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طال بالفسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرّفه انه حيث استأجر كذلك فالزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيره وها هو حكم بحصته وعدم انقضاءه ولو بموت المتأجر من أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالناس المستأجر فهل يعمل بالصل المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من غمار البستان ومع كونها واقفا فحكموا به وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الغنار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذ الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لاشتغالها بالاشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا بكن استأجر بقره ليشرب لبنها لا سقده وكذلك لو استأجر بستانا بالكل ثمره والمسئلة مصرح بها في منع الغنار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المادة

مطلب لا تصح اجارة المتحصل من التيمارات
مطلب تنسخ الاجارة بموت المستأجر ولو حكم بعدم فسخها بموته

مطلب اذا اتفقا على الزرع بعملهما و بقرهما و بذرها سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجدة على ان من غاب منهما يسد الآخر مسده فحصل ليس للعاثر ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالاشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخبيل والحال هذه اذ طلب التسخ وأخذ المؤجر لا يصير
 خصمه ما شرع عايف في حكمه في غير محل له عدم الخصم والمؤجر لم يصد منه ولا عليه دعوى لنصب
 الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الخبيل لنافي الاجارة الواقعة على الاعيان والارض
 المشغولة والآخر في ذلك واضح للنقمة وفيما ذكرنا له أدنى الماه بالفتحة كناية ولا شك في ضمان
 المستاجر لجميع ما استلمه من الثمار اذ الاجارة باعالة والحال هذه وجودها وعدمها سايان
 والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلواتها عرضا مشتركا شركة ملك بينه
 وبين آخر ومدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغريم الشريك الآخر أجرة المكان
 الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب)
 لا يلزم الشريك أجرة باجتماع علمائنا قاطبة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر
 وغيرها في القاعدة العاشرة الخارج بالضمان والحق أحق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين
 أجر أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرط الخارج على المستاجر
 ومات الاجران والمستاجر في أثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت
 فاسدة ولو رقت صحيحة تنسخ بموت أحد العاقدين واذ قلنا بنساقا فالواجب فيما مضى أجرة
 المثل لا المسمى وما بقي لاحكمكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم
 (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية اجارته باعنه ظالم متغلب عن تسلمها واختص هو بها
 هل يلزمه اجرتها أم لا وهل له الرجوع بعاد دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا يلزمه أجرة باجتماع
 علمائنا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع المستاجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أما كن
 موقوفة معدة للديانة أجرتها المتولى من اناس مدة معلومة باجر معلوم ولها بالوقف يجبري فيها الماء
 وقد منع فضلات الديانة ونجسها باجران الماء فهل تكون أجرة التعزيل عليهم كافي الكفاية
 والرماد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضيان واصلاح بئر الماء والبالوعة والخزنج يكون على
 صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من
 فعل المستاجر أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التنازعية وان
 امتلا خلاها وجب اربها من فعله فالقياس ان يلزمه تقبله يعني المستاجر فائت فقه قيسوا واستحسنوا
 ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فاذا علمت ذلك فأجرة تعزيلها على
 الوقف والمستماجر ان يجبروا منها اذ لم يفعل المتولى ذلك لتصرفهم به عذر كما هو
 الاستحسان والحال هذه والله أعلم (سئل) في نفر قلعة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت
 المال على قري لياخذوا عطاءهم من متحصلها فاجر واحد منهم ما يتحصل من تلك القري من
 قسوم ورسوم وزيت زيتون وغير ذلك مما جرت العادة بتناوله من أهل القري يبلغ فاقى
 الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يرضن ما
 بقي ام لا يرضن شيئا من الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه الاجارة باطلة لان الاجارة يسع المنافع
 وهذه وقت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علمائنا على ان الاجارة
 اذا وقعت على تناول الاعيان أو تناولها فهي باطلة قال علمائنا راجعهم الله تعالى عقد الاجارة
 على اتلاف الاعيان مقصودا لكن استاجر بقرعة لشرب لبنها لا يشعقد وكذلك استاجر بستانا
 لياكل ثمره فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القري لتناول الخارج مقامة كان أو وظيفة وانه
 باطل وقد اقيمت بذلك مرارا وصورة ما رفع الى قريه أجرتها المستكم عليها لاخر ليتناول

مطلب مدرس مدرسة
 وضع عرضا مشتركا بينه وبين
 آخر في خلوة منها مدة ثم
 عزل وولى غيره فأراد أخذ
 أجرة المكان من الشريك
 الآخر ليس له ذلك
 مطلب أجر أرضا عشرين
 عقدا كل عقد ثلاثين سنة
 وشرط الخارج على المستاجر
 ثم ماتا
 مطلب استأجر قري من له
 ولاية باعنه ظالم عنهما
 الرجوع بالاجر
 مطلب اصلاح بئر الماء
 والبالوعة على المالك أو الوقف
 والمستماجر فسخها ان امتنع
 المالك أو المتولى

مطلب جماعة لهم عطاء في
 بيت المال يحالون به على قري
 لياخذوه من متحصلها من
 قسوم وغير ذلك اجر ولو واحد
 منهم فالاجارة باطلة

ما يتصل من خراجها ورسوم أنسجتها وزكاة مواشيهما هل يجوز فأجبت بأنهما باطلان لا يجوز
والقول قول المستاجر فيما وصل إلى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور
والله أعلم (سئل) في عقار موقوف على جهة بر آجره من ولوية إيجاره لرجل مدة ثمان سنوات
بأجرة سميعة فأجر المستاجر المذكور ما في إيجاره المدة المعينة من آخر ومضى على ذلك نصف
مدة الأجرة والحال أن المؤجر الأول آجره بدون أجر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستاجر
الأول أم من المستاجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستاجر الأول لأنه المباشرة لعقد
الأجرة الفاسدة وسواء قلنا صحة عقد الأجرة الثانية أو بفسادها لغيره من أحكام الصحيح في الفساد
كل صرحوا به قاطبة وإنما قلنا سواء قلنا صحة العقد الثانية أم لا للاختلاف في الواقع في المسئلة
فأفق بعضهم بأن المستاجر أجرة فاسدة لو آجر من غيره أجرة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك
قال في المضمرات الأصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر على
العائد معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في ثمارين يتقبلان فدادين أهل قرية
فسالهما آخر أن يدخلها معهما فأيا فاستأجرا على فدادين معلومة فأدعى أنه شرط عليه ما في
عقد الأجرة أنهم ما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معهم ما فهل استأجره على هذا
الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجره على الوجه المشرع فاسد باجماع المسلمين
فالدعوى منه لا تصح والواجب في الأجرة الفاسدة أجر المثل لعمد درهم فاذا اختلف مع
المستاجر في مقدارها فالقول قول مافيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يستحق به الثلث
وان غابا عن القرية ولا قائل به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا
لزرع التين بشره بها من دهر ربيع مائتها فانهم دم الصهر ربيع وغارم مؤدتها الحكم في ذلك (أجاب)
لا شيء على المستاجر والحال هذه من الأجرة حيث فات التمكن من الانتفاع وإن كان قد دُعِلَ له شأ
من الأجرة بربيعه عليه فانظر الخاصة والاولا الجيدة ومنع الغفار يتضح لك الأمر ويرتفع عن
يقينك الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فانهم دم
قبل انقضاء مدة الأجرة بترادف الأمطار هل للمستأجر فسخ الأجرة والرجوع عما دفع بمجمل
عنها أم لا (أجاب) صرح القدوري بأن الأجرة تنفسخ من غير حاجة إلى الفسخ وصرح في
الكتن بأنها تنفسخ قال في الجوهره وفيه أي قول القدوري إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى الفسخ وهو
الصحيح ومن أصحابنا من قال إن العقد لا ينفسخ يعني بل يفسخ المستاجر وفي تصحيح القدوري
للشيخ قاسم قال أو نص من أصحابنا من قال إن ذلك يجب فسخ العقد والصحيح هو الأول انتهى
وعلى كلا القولين حيث فسخ المستاجر له طلب ما جمل من الأجرة فليأخذ من المدة مجسبه والله
أعلم (سئل) في رجل باع كدرا في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستحقته زوجته البائع بعد
موته وتطالب له أجرة خارجة عن أجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك أم لا (أجاب)
يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القراريها أجرة الوقف
لاحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما مر حبه في الخلاصة والبرازية وغيرهما من
الكتب فينظر إلى أجرة المثل للبقعة بخبرة عنه فيجب الوقف وأما الكردار فلا ينسكنه ساو بل
الملك ووجب أجرة المثل للوقف صيانة له اختاره المتأخر على خلاف القياس استحسانا فلا
يلزم أجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بأن المملوك المعدل لا يستل أنما تجب أجرة المثل على
الساكن فيه بغيره قد أجرة إذا سكنه على وجه الأجرة دلالة أما إذا سكنه أو بل ملك أو عقد

مطلب إذا استأجر عقار
الوقف باقل من أجرة المثل
مدة ثم أجره المستاجر من
آخر فالطالب بالتأم أجرة
المثل هو الأول

مطلب فخيرين تقبلا
فدادين أهل قرية فاستأجرا
آخر على فدادين معلومة
وادعى أنه شرط عليه ما ان
غابا ثلاثة أيام يكن له الثلث

مطلب استأجر أرضا بشره
من صهر ربيع مائتها فانهم دم
الصهر ربيع

مطلب تنفسخ الأجرة
وقيل تنفسخ بانعدام المكان

مطلب باع كدرا في أرض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجته البائع بعد
موته وتطلب له من المشتري
أجرة خارجة عن أجرة البقعة

لا شيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله عاقبة منكسرة عند منولى وقف من الاوقاف من جهة قراءة مرتبة عليه في كل ليلة فاقام الثاني ولده مقامه فهل لولد الميت ان ينال به عاقبة أبيه المنكسرة ويجهده القاضي على اعطائه عاقبة والده أم لا (اجاب) نعم لذلك كما صرح به في أنفع الرسائل وجعل الاشبه بالفقه والاعدل وعلى يافته عمل ليس بواجب عليه فعلم فكان ما اخذ في مقابلته في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاول اشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها بآجرة المثل مادامت الاشجار بها أو يدفع آجرة مثلها أنشأ رجل بطائفة منها غراسا بعد أن استأجرها من له ولاية ذلك مدة سنين عني بآجرة معلومة هي آجرة مثلها ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاءها حدث لا ضرر على الجهة التي تصرف الآجرة عليها أو يعظم ضرره بقلع غرسه ولا تؤثر بعد قلعهما كثر من الآجرة المبيعة لها أم لا (اجاب) نعم الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزم الضرر على الفارس هذا وفي منع الغفران قلاعن البحر وفي القنينة استأجر أرضا وقفا فغرس فيها بونى ثم مضت مدة الآجرة فلم يستأجر أن يستبقية بآجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليه اسم الاقلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص انتهى وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل آجره بجالجل قدم عين من العنب فزاد على القدر المعين فهل له معه فما الحكم (اجاب) ان اطاق المهر بجالجل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فصار حبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطبق ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فانقول قول المستأجر لان تكراره والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جلالجل عنب على أن ما يبيع به من الثمن فقصفه آجرة حمله فمات الجلل وادعى به أنه مات بسببه فهل على تقدير نبوت موته يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود ومسلك صحيح في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا لزرع فزرع ومات المؤجر وهو بقل على بقلع أم يبق الى ادراكه (اجاب) يبقى الى ادراكه بآجر المثل نص عليه في الخاتمة وغيرها والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطبة والقول ونحو ذلك مما ليس لانتهائه وقت معلوم ومضت مدة الآجرة هل يقلع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستانين يباح للمستأجر أكله أم لا يباح له وبضمن قيمة ما أكله منه (اجاب) نعم بقلع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطبة في الرطبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتهائه وقت معلوم ولا شبهة ان المستأجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الآجرة لو أدخله في الآجرة لا تصح لانه لا تصح آجرة بستان لياكل ثمرة شجرة لوقوعها على اثناف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكانت رجلا وكاله شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من والداتها في السعي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحاطته به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الزوجين والزوج فيه ثم مات ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج أن الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلب مات وله عاقبة
منكسرة عند منولى وقف
فاقام الثاني ولده مقامه
له طلب المنكسر لايه

مطلب أرض سلطانية أو وقف
معدة لغراس العنب والتين
وغير ذلك أنشأ رجل بطائفة
منها غراسا بعد أن استأجرها
ثم مات المؤجر قبل مضي
المدة

مطلب استأجر بجالجل
قدم عين ثم زاد عليه فهل

مطلب استأجر جلالجل
عنب على أن ما يبيع به
فقصفه آجرة حمله فمات الجلل
مطلب اذا مات المؤجر
والزوج بقل يبق بآجر المثل
مطلب استأجر أرض
الوقف سنة لزرع الباذنجان
ونحو ذلك ومضت المدة بقلع
وتسلم الارض لناظر الوقف

مطلب اذا استأجر رجل
ليستخلص لها ما يخصها من
ارث أبيها ولم يشرع نكاحها
صح ان ذكرت مدة

ما خضعها من الارث وتسليمها لها وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكرت لمدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجوب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة بشرا عا والله أعلم (سئل) في أرض وقف آخرها الناظر علم امدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (أجاب) يلزم المستاجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت فللناظر أن يملك الشجر للوقف بتمتة حال كونه مقبوعا جبراً على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يملك جبراً ويلزم بالقلع وتسليم الأرض للناظر وان تراضي على تجديد الاجارة وبقاء الغرس جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها بشرط أن يعمرها طاحون بغل ومهما حدث من ترميم فمهم المؤجرين ومهما احتج من آلة طاحون فعلى الخ

مطلب استاجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها بشرط أن يعمرها طاحون بغل ومهما حدث من ترميم فمهم المؤجرين ومهما احتج من آلة طاحون فعلى الخ

الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعميرها طاحوناً ويزيل آلة المعصرة لان الاجارة كالبيع بنفسها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فعلى تقدير حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخا فكيف وقدمت السكك الا واحدا وحكم الخنبل من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح ان مذهب كذلك أو لا أما اذا لم يكن مذهب كذلك فظاهر وأما ان كان مذهب كذلك فلخلف شرط كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر حماما برقع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعاً عنه وبرقش اذا جرى الماء بعد ان أذن له القاضي بتعمير ما توقف ادارته عليه من ماله والزجوع به فغمر وتصرف فيه مدة قبل جري الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وآخر ج منه فالحكم في كل من الاجارة والآخر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جري الماء وتكون قاضية عليه بانها أجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المنروح فاسد والحكم في الفاسد وقتناً وملاك أجرة المثل والقول قول المسألة أجرة في قدرها اذا الاصل براءة الذمة فيما زاد ما لم يتم عليه دينه ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورة من قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة من حيث هي تقع بازياداً ونقصاً وبأجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعاً والعبرة في ذلك المدينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شأن له الرجوع بمصارفها في التعمير والحال هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقصر أص

مطلب استاجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها بشرط أن يعمرها طاحون بغل ومهما حدث من ترميم فمهم المؤجرين ومهما احتج من آلة طاحون فعلى الخ

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركه الميت في
مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لهنا نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب القاضي
بقراس وصيا على الصغير فاستأجر رجلا باجرا مسمى لذهب إلى مصر ويستخلص
ما ترك الميت هناك ويأتي به إلى بقراس فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه
ما تركه بها فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى بقراس فأبى وجعلها على بقراس هل الاجارة
صححة ويؤخذ ما سمي للاجير من الزوجة والصغير بحسب انهما أو ما نصفت (اجاب) ان لم
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صححة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر
واستخلاص التركة والا تيان بها إلى بقراس ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كالا
التقديرين بحسب ما له من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذ القسم في مثل
ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صححة الاستئجار من الزوجة فلما له من
الولاية على مالها وتوصيتها وأما صحتها من وصى الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت أقوم شاهد على ما ذكرت قلت أمان كرم من حياض الثقة فهو عني عن اقامة ذلك
فان المساوي له ذامن الثروة لا يكاد يعد فقد كرمه ما لا غبار عليه في البرازية وكثير من
الكتب استأجر رجلا ليعمل له غلة من مطمورة عناها فذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر
المسمى على ذهابه وجعله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لأن الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب اجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر اشجارا لقطعها وذهب بالاجراء
ثم انهما تقابلا بالبيع في الاشجار هل للاجراء شيء ينظر ان استأجرهم ليذهبوا معه الى موضع
الاشجار فله اسم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب
فلا اجر لهم لان المعقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ناقلا
عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا
صورتها رجل استأجر أجيرا على ان يقطع له اشجارا بعدة عن المصر على ان اجر الذهاب
والرجوع على المستأجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله
لا أرى ظاهره الثقة فتامله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم (سئل) في رجل من
العلماء ربي شخصا وعلمه شيئا من العلم وكان الشخص يستخدمه ويتجره فيكافئه العالم المربي في
مقابلة عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وزوجه زوجة وقام
بلوازمه ولوازمها ولم يجز بينهما عقد فاجر في خدمته ومات الشخص المذكور وعن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم باجره لخدمته هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقد
يوجب الاجر قله ولا قوته حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا بواحد منهما والواقع
من التلمذ المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلان بعمل له عمل كذا ولم ينطقا
شيئا من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل عن يعمل له أو الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
متبرعا وان كان يعمل باجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغام بالغ وكذا لو كان بينهما أخذ
واعطاء لمثل هذا العمل عما دون الاجر يجب أجر المثل بالغام بالغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلا لا بد له

مطلب رجل ربي شخصا
وصار الشخص يستخدمه
ويتجره فيكافئه المربي فأت
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

بغير أهران كان قريباله فلا أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله من قبل لانه انما لم يسم
 الاجر رجاء الزيادة على أجر المثل وان كان أجنبيا كان متبرعا ان كان من أهل من قبل والا فلا أجر
 المثل بالغاما باغ وفي الفتاوى الواقعات مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة
 وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقفرت بت
 وتعطلت مدة أعوام فخرابها وعدم الانتفاع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها بآجرة
 معلومة وعمرها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فآجروها بآجر المثل عامرة
 والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بآجرة المثل عامرة رغباء على ما يكره العمارة
 هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكلم عليها الدعوى على متقبلها بآجرها عامرة لان
 العمارة ملك للمعمر وطلبه على استحكر بآجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت
 وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في آجرة الوقف خانوت أصله
 وقف وعمارة لرجل فإلى صاحب العمارة ان يستأجر أصل الخانوت بآجر المثل قالوا ان كانت
 العمارة لورفعت يستأجر الاصل بآجر مما يستأجره صاحب البناء فكيف صاحب البناء يرفع
 البناء ويؤجر الاصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر
 انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل آجر نصرا لياط حونا
 تدور بماء يربح مبلغ معلوم ولم يعين مدة الآجرة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو جرت لغيره
 بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاسخة على الآجرة الاولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب)
 لا تلزم الآجرة الثانية بالاجماع سواء كانت الآجرة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى
 صحيحة فلا تستأجرها حتى يبالى الزومها وأما اذا كانت فاسدة فلا يفسد بيجري الحرجى الصحيح
 في الاحكام فلا بد من المفاسخة بالقضاء والرافض فيها كالموظف ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة بثلاثة قرش فأدخل المستأجر رجلا يعمل معه
 من اربعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المسمو آجر عنها فاعلى من آجرة أرض الوقف
 وما الحكم في المزاولة بينهما (أجاب) طلب الآجرة على المستأجر لا على المستقل اذا المستأجر
 أدخله باختياره وينظر الى صحة المزاولة الى فساد فافترب عليه الحكم في كليهما والله أعلم
 (سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين آجر أحدهما الشريك الاخر نصفه
 فيه عشر سنين بخمسة قرش ليا كل ثمانية عشرة سنين فاكل المستأجر ثمانية ست سنوات
 وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثلثا ثمانية قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستأجر المستأجر على
 أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش اسميه هل له ذلك أم لا (أجاب)
 ليس له ذلك والآن قبله فان آجرة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمرة لا تتعقد بل تقع باطلا
 لانها وقعت على اتلاف الاعيان ومتى وقعت على اتلافها لا تتعقد كما صرح به علماء وناطقة
 وكذلك بيع الثمرة قبل وجوده باطل لانه بيع المعدوم ولا قائل يجوزه وفاعل ذلك معقوف في
 الجهل الظلم الذي يعده تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما اتاهه المالك بعينه ان كان
 باقيا وضمن مثله ان كان هالكا أو مستهلكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الثمرة
 والقول قوله يمينه في مقدار ذلك وعلى مدعي الزيادة اليه الثمرة لان القول قول القابض
 ضمانا كان أو أمينا فاقبض والنقل في جميع ما قلناه مستفيض فذكر من النقل ما هو موجود
 في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقد الآجرة لا يتعقد على اتلاف الاعيان بقصودا

• مطلب اذا استحكر جماعة
 أرض الوقف وعمرها ليس
 لناظر طلب آجرتها عامرة
 • مطلب خانوت أصله وقف
 وعمارة لرجل إلى صاحب
 العمارة ان يستأجر أصل
 الخانوت بآجر المثل

• مطلب آجر طاحونة لرجل
 ثم آجرها لآخر قبل انقضاء
 مدة الاولى

• مطلب رجل استأجر أرض
 وقف وأدخل معه من اربعة
 فالآجرة على المستأجر

• مطلب اذا استأجر من
 شريكه حصه في شجرة الزيتون
 المشترك بينهما فالآجرة باطلا

كلوا ستاجر بقرة ليشرب لبنها وفي الاشباة والنظار ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا ابلان النخوص وفي ميسوط السرخسي والعين لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستئجار لا يجوز بالمنفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والقناتى مطبقة على ان الاجارة يسع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لكل ثمرة عشر سنين بخمسة عشر قرش وأبأن من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشرىك المستاجر بعدموته ولم يقع بينه وبين المستاجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انالله وانا اليه راجعون (سئل) في امرأة عزمتم على الحج فاستأجرت رجلا ليحملها ويحمل ادواتها المعروفة بتجارة معلومة ذهبا ويايا بعلمته الفات في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من الاستئفاة أولا واذا كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها ان لا تستحق بذمته حقا يدخل ما يتجدد في ذمته بعوتها أولا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من استئفاة المشروط بوجوبها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا اشهاد صدر عما كان في ذمته لا بما يتجدد بعوتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر رجلا ليحمله من بلدته الى الحج ذهبا ويايا ويحمل له الاجرة بتمامه ففرماه في الذهب معتما عنه فحمله غيره فما الحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للعمال اجرة جملة الى المرحلة التي جملها اليها ويرد عليه ما قبل المراحل التي امتنع عن حملها فيها ذهبا ويايا كل بحسبه على قدر المراحل ولا يعتبر بالسهولة والوعورة فيها كالمصرح به الطرالمس في مناسك وغيره وفي اجارات الظهير بما هو مصرح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لجل غلال معلوم الى محل معلوم باجره معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لاجرة له كالمصرح به فإرى الهداية والله أعلم (سئل) بمصروفة فيما سبق من جنابكم الشريف من اقتضاءكم المنيف في الحضرين اللذين حاصلهما الاستأجر عمر وقرية من الوقف من متوليه العام مع وجود متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة له وتولى العام مع منع السلطان بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المنسل او بعقد مدفوع فيسوق على اجارة المتولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لا طلاق اسم الاجارة فيمأرفع لكم وحقيقة ما قد صورته عند الاطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وافدتم الحكم الشرعي في ذلك حسبما أنهى اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعاد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطله من أصله او تكون عدا ما لا يسلك بالباطل من ان الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطله فما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول القرية وفيما دفعه للمتولى العام من المبالغ الجواب وموضحا مع الاطلاق الصريح في ذلك (اجاب) المقتضى في كلام مشايخنا باجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعوض وانها اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطله ومحاصر جوابه ان من استأجر بقرة ليشرب لبنها او كرم ما لا كل ثمرة فهو باطل وما ينقطع الثمن بقولهم جعل العين منفعة غير متصور فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصدا وقعت باطله فعقد الاجارة المذكورة حيث يقع على الانتفاع بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ المتحصل من الخراج بنوعه أعنى الخراج الموظف والمقامة وما على الاشجار من الدراهم المضروبة به فهو باطل باجماع ائمتنا والباطل

مطلب استأجرت رجلا
يحمل ادواتها المعروفة
أنها لا تستحق بذمته حقا
فات في أثناء الطريق

مطلب استأجر رجل رجلا
يحملة الى الحج ذهبا ويايا
فرماه في أثناء الطريق وامتنع
من حمله

مطلب استأجر سفينة لجل
غلال الى محل معلوم وعمل
الحج
مطلب اجارة قرية للوقف
باطلة لانها اذا وقعت على
استهلاك الاعيان كانت
باطلة فيجب على المستأجر رد
ما تناوله قائما بقيته هالكا
ويسترد ما دفع

لاحكم له باطابق علمنا واذا قلنا لم يلزم المستاجر ان يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال وقت قد غرس ذلك ولا ية قبض ذلك للمولى الخاص ولا دخل للمولى العام فيه والحال ما شرح والسؤال الاول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومستثناه عن الاجارة مطلقا فانصرف الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الناسا وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث كان الواقع انهم اعلى اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطلة بترد المستاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وخمائه ان كان مستمكنا وهما لكلا لانه قبضه على جهة التملك بعد قد باطل لاحكم له اذ هو غير مشروع باصله وصفه ويسترد من بوجبه ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لجل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة سمائة عمل بعضها ولا يتأق له جله جله فعمل بعضه ثم اشتغل عن بقية بالمكاريا مع غيره فطالبه بحمل ما بقي فقال لا احمل ذلك الا اذا لم اجد روة غير هذه الكروية هل له ذلك أم لا ويجوز على جله قبل غيره (أجاب) حيث لم يأت له جله مع ما يجب عليه من حمل السابق لتقدمه على الاخير ومضى التقي الحقان قدّم اول الحقن اجماعا غير خلاف والله أعلم (سئل) في رجل اجر آخر مارسين من أرض باجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل يحل الاجارة بهذا البيع (أجاب) لا تطل الاجارة بهذا البيع بالاجماع وحكم البيع أنه موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح وفي الحاشية بتوقف على اجارة المستاجر في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا وقتا لزرع ماشاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجارة صحيحة وتسلمه وزرع فيه ماشاء فأكله الجراد وبقي من المدة ما يمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بالغ أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغما ما بلغت والحال هذه لانها في الصحة تعدل الممكن من الاستيفاء لاحقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بالغ وان أكاه الجراد بالاجماع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا وارباجرة معلومة مدة سنين معلومة فكريها وزرعها صنف فلم يثبت ودخلت سنة ناشة فعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتو ماع بقاء مدة الاجارة في الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر متعذر بفعله مستحق للتعزير اذ هو في كل معصية لاحتملها مقدرة وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستاجر من الاجر بقدره ولا تنفسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزارع بالاجماع لانه غاب بذر وهو خالص ملكه وقد صرح علماء وانا ان المنافع لا تضمن بالاتلاف وقد أئلف المؤجر منفعة الارض مكروبة والكرب وصف في الارض غير متقوم بانقراده كونه الدابة فلو ضمتنا من انقص من قيمة الارض وذلك لما لكها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله محال فافهم والله أعلم (سئل) في جماعة استاجر والابل من جملة الحمل بمالك لهم معلومة وحولت لهم مخصوصة من دشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم من الاخفار على الحالة فلهما موقع عليه الاستخار لبعض المسافة فكانوا اذ طلبت الاخفار منهم دفعوها الى الحالة لوصولها الى الخفرة فقبل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الجماعة ان يعضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنهم للخفيرة من مالهم أم من مال الجماعة فيجب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي جلوها اليها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا الخط فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا ليجمل له قطننا ليجمل بعضه لعدم تاتي حمل الكل ليس له ان يحمل لغيره قبل جل باقيه مطلب اجر أرضا ثم باعها فلا اجارة صحيحة والبيع موقوف

مطلب استاجر بستانا بالزرع فيه ماشاء فأكاه الجراد وبقي من المدة ما يمكن الزرع فيه يجب المسمى مطلب اذا استاجر أرضا مدة سنين وكرها فتعدى المؤجر عليها وزرعها يسقط بقدره ولا تنفسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجران كان من الكيلي ما يشترط في السلم

المثل اللازمة لهم للمصافة التي قطعت ولا يتجاوزها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضى عليها بقية المسافة لأن الفاسد يجب اعدامه لا تقريره وجميع ما دفعوه باذنهم للخضر به لا شيء منه على الجملة وانما هو من مال المستأجرين والله أعلم (سئل) في امر أقرهنت بيتا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتين باذنها وقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراخنة (أجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لأنها المالكه وقد أجر المرتين باذنها فبطل الرهن وحدث الاجارة ونفذت ولزمت الاجرة للمرأة الراخنة والله أعلم (سئل) في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليخضروا بئرها بكذا وكذا من الحنطة فخره وحتى أيسوا من خروج الماء هل تجب الاجرة المعينة لهم أم لا (أجاب) الذي يجب أجرة المثل من جنس التقدن لا المسمى بعينه من الحنطة اذا اجر حيث كان كليا يشترط للحنطة بيان القدر والحصة ومكان الانشاء كأي السلم كما سرح في الزاوية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارة ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بناء باذن المتولى له بذلك ثم ان جلازاد على المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن أن يدفع اليه قيمة ذلك وتملك البناء للوقف فهل يجب أن يكون البناء باذنه يجرى المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبق بناؤه ويصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الارض الوقف المشغلة ببنائه أم لا (أجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع عما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذنت لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع بما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنشئت كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يعين عليه وعلى المستأجر البينة لان ادعوى وانكاره يعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانسكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه ففهر في عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخائصة والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان آخره المتولى مشاعرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاعرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فعذلك ان رضى المستأجر أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته منزوعا أيهما كان أقل يتملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتملك البناء لا يجرى المتولى بل يترى لصاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ به انتهى كلام الخائصة فهو كما ترى صريح في ان كلاما من المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحةه ولو لزمت الاجرة لم يضره ضرر ان أحدهما التزم به بفعله والاخر لم يترحم به وهما ضرر التبرص الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر للوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير انتفاع بالارض ولم يلزمه به فلا يلزمه فحرم من

مطلب في امر أقرهنت بيتا
عند آخر على عشرة قروش
فأجره المرتين باذنها الخ
مطلب في شيخ قرية استأجر
أربعة نفر ليخضروا بئرها الخ
مطلب قال له عمر هذا البيت
واسكنه بعمارة ولم يسكنه
مطلب استأجر رجل حانوتا
من المتولى وبني فيها باذنه ثم
زاد آخر على المستأجر واخذ
الحانوت وبني المتولى ان يدفع
لذقيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستأجر
ان يعمر لنفسه

هذا ان البناء ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازيه وغيره اولو كان البناء ملكا والعرصه
وقفا وأجر المتولى باذن مالك البناء فالأجر يتقسم على البناء والعرصه وينظر بكم يستاجر كل فسا
أصاب البناء فهو لملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخائون من أصله وأما اذا استمر فاذن له
بمرمته أو تطينه أو نحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله بخر أو خشيمة أو شيئا له قيمه بعد الرفع يدفع له
المتولى قيمته من غير تخيير ان ضم الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا لا قيمه له بعد الرفع كالتراب مثلا
لا يرجع بشئ وان أنفق على نحو تطينه وممرته أجزأه اذن المتولى يرجع عليه بما أنفق في
غلة الوقف لان عين الخائون كانت موجودة فاذن له بمرمتها واصطلاح حيطانها وسقفتها والاذن
موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فتنبيه لما حرره فانه مفرد واغتمه فانه أوحده والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر ساحة مستحكره للبناء بها بجره معينه على أنها كذا من الأذرع
وحدد بمقدور أربعة معلومه فظهر أنها أقل من ذلك فما الحكم (اجاب) الذرع وصف
زيادته أو نقصانه لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط الزائد منه ولا للنائب فالأجرة واقعة على
المحدد بنسبه ولا قسط للزائد قال في البرازيه وكثير من الكتب استاجر أرضا على أنها عشرة
جرا تب بكذا فاذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا
ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الأجرة كل جريب بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئله
في البيع ومسطرة في الأجرة وهي ظاهرة لا يوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استحكر ساحة
بداخل البلده للبناء بها بمقدورها ومنافعها ومرفقها وما يعرف بها ونسب إليها مده معينه
بأجره معينه فظهر بها صهر يبيع هل يدخل في استحكارة أم لا (أجاب) نعم يدخل الصهر يبيع
أدوم ما يعرف بها ونسب إليها وهذا مما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد أجرة
يقصد به استغناء الأرض مقررة للبناء والغرس أو لأحد هما والأجرة بيع المنافع حتى يدخل
الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في
رجل استحكر من آخر أرضا يبلغ للبناء بها فأحكر المستحكر قطعة منها لرجل ومات المستحكر
الاول فهل يبطل الاحكار الاول والثاني بموته والقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة
حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا (أجاب) نعم بموت المستحكر ينفسخ الاحكار الاول
والثاني والقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه استاجر على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا
فأنكر الاستحجار فقام بينه شهود على اقراره له بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها
أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستحجار على الكفالة اذ
هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط
صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر زيد حصه موقوفه من بستان من
المستحكر عليها مده معلومه بأجرة معينة فيها غبن فأحس ثم أجز زيدا الحصه الزبوره مده تستوعب
المدة الجارية في توأجره لرجل باضعاف الأجرة التي استاجرها في المدة الزبوره من غير أن يزيد
في المأجور المرقوم شيا فهل يلزم زيدا دفع تمام أجرة المثل بلجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه
تمام أجرة المثل على ما علمه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر نافع لا عن تلخيص الفتاوى
الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجزها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند
بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منخ الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا لا يفتى بما هو

مطلب استاجر ساحة وقف
للبناء على أنها كذا من
الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهر يبيع
في استحجار الساحة

مطلب رجل استحكر أرضا
وأحكر آخر قطعة منها فموت
الاول ينفسخ كل من
الاحكارين

مطلب لا يصح الاستحجار
على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بدون
أجر المثل يلزم المستاجر تمام
أجر المثل

الانفع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القدسي ونقله عنه في منح الغنار والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ظئرا ترضع ولده الى أن يمشی ويجعل الاجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم (أجاب) الاجارة فاسدة لطول مدة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين ويسترد ما زاد عنها ما عمل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ربح ماء فطفي الماء وزاد زيادة منعه عن التكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل يلزمه الاجرة لها أم لا (أجاب) لا يلزمه والجلال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستاجر من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستئجار هل عليه اجرة مدة الانقطاع أم لا (أجاب) لا اجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزبيعي وغيره والله أعلم

(باب ضمان الاجير)

(سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وساله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال البرازي في جامع دفع الى المشترك ثورا للراعي فقال يعني الراعي لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعني فيضمن على قولهما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرحى فهل كذا واحدة بقوله انه وقعت في بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه أنها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة ربحه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يدفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام فعليه اليمين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيري وفي نحو الرابص ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفتى بقوله ما ومنهم من أفتى بالتبضع وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي ربحى باقورة ضاع منها بقر في مرمى ملتف بالانجاء هل يضمن أم لا اذا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علمائنا ان راعي البقر اذا كان مرعاه ملتفا بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاع منه شيء لا يضمن ومثل الانجاء لا يكفل ولا يجار وخوفا لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم (سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فبعضها الفحول فنذت بهم ولم يردها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردها فضاع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم مفروطون والله أعلم (سئل) في راعي نذت من باقورة بقره صارف فبعضها غلبت عليه وفقد من الفحول التي كانت معها خلو وجد عند رجل لا تصل اليه اليد فطلبه منه فقال أدنى ما دفعته من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن الا بالنقص وحيث غلبت البقرة عليه وخولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كالغارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تصل اليه البدو والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة ترى بقر القرية غاب اثنان منهم لعمل مشترك بينهم فنذت من البقرة بقره ولم يردها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاع في الحكم (أجاب) الحكم ضمان قيمته الربا حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقار ترك البقر ترى وذهب الى بعض المقات ففسق منها ثور هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة اللصوص وترقبهم لدواب الناس في بلادنا وفتوى عدم

مطلب استاجر ظئرا ترضع ولده الى ان يمشی

مطلب اذا انقطع ماء الرحي لأجرة عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل للراعي ثلاثة من البقر فدانين

مطلب القول قول الاجير المشترك في الهلاك على قول الامام

مطلب اذا ضاع بقرة من الراعي في محل لا يمكنه النظر الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تباع النحول بقره فنذت بها ولم يردها الراعي مطلب اذا تباع النحول بقره ولم يقدر على ردها لا يضمن

مطلب اذا نذت بقره ولم يردها مع قدرته يضمن

مطلب اذا ترك البقر ففسق منها ثور يضمن

السمان في بلاد يؤمن عليهم في غيبته هذا هو المعتمد والله أعلم (سئل) في بقار يرى بقر قرية طالبه رجل من أهل القرية بقرته فأنكر تسليها أصلا هل إذا أقام ربهما بينة على تسليها أباهما ادعى البقار الهلاك تسع دعواه أم لا (أجاب) لا تسع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقره فكسر هاومات من ذلك هل يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين أجرة الواحد المشترك ولورده على صاحبه المكسورة فبانت عنده بسبب الكسر لما تقرر أنه إذا دخل في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الخاتبة في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق بزرعه فاصابه بردفرض فردته على صاحبه سفات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد يجال يضرب بالحجار مع البردعة يضمن قيمتها لانه ضيع البردعة بتركها في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك وإذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ إلا بالرد سليما وضمان العدو وان تعبر القيمة فيه يوم التعتدي وفي الجوهر في كتاب العصب فان زنت الحاربه المغصوبة عند الغاصب أو سرق فردته على المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لانها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان يرددها الى الرأى الى المالك أو لم يرددها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقره فسقط فتجمل مالكها وأمر رجلا بدبحها وطرحها على البقار فأتا له عليه ضمانها وتوقى وادعى انه أنيس من حياتها ويريد أن يضمنه قيمتها حيا والراى ينكر الايس حياتها وكان تناول من لجها فهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراى شيئا يجزى دعوى المالك والقول قوله في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناولوه من اللحم والقول قوله فيه مقدار اوقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على بقار أن بقرته ضاعت معه البقار ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار بيمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تفریط على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليقين لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث يده بقر المالك ترك مامعه من البقر الفاضلة ترى يجنب الارض التي يحترق بها حتى تأتي نوبتها فيحترق عليها كل شيء عادة أهل البلد فضاء منها ثور هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث ذبح ثورا أنيس من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا وإذا أنكر صاحب الثور الاياس من حماة هل يحلف وإذا حلف يلزم الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم المالك (أجاب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وإذا اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك فإذا عجز الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب حتى غابت عن بصره وضاعت بقره هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكرت سلم المكارى الجل المكترى فاكترى المكارى مكاريا آخر وسلمه الجل وفارقه وضاع الجل منه هل يضمن المكارى الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاول

مطلب اذا ادعى الراى هلاك البقرة بعد انكار تسليها لا تسع
مطلب الاجر لو ضرب بقره فكسر هايجب عليه قيمتها يوم كسرها

مطلب استأجر حمارا فسرق بزرعه فاصابه بردفرض فردته على مالكه ثم مات

مطلب ضرب البقار بقره فاصار مالكها رجلا بدبحها وادعى الاياس من حياتها يريد يضمن قيمتها البقار
مطلب ادعى ان بقره ضاعت مع البقار والبقر ينكر
مطلب اذا ترك الحشرات البقر الفاضلة ترى فضاعت لا يضمن

مطلب ذبح الحراث ثورا فاختلف مع مالكها فاقول للمالك في عدم الاياس من الحياة والحراث في القيمة
مطلب اشتغل الحراث بالتعشيب فضاعت البقر

مطلب اذا اكترى المكارى غيره فضاء الجل يضمن

والحال هذه ان ذنب الرجل رضى بيده لا يدع غيره صار كودع أو دوع والله أعلم (سئل) في سكار سبق التافلة وليس مع الاجال المستأجر على جهلها مال الكاهن غاب المكارى عن الاجال وأمر أصحابه بسوقها الى المحل فضاع من دوابه دابة مع جملتها في تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة دون الرجل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه أنه مودع وليس له أن يودع فيكون متعديا فيضمن مثله ان كان متلبا وقيمته ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بناء فأنه لم يجد بجانب من بناءه بعد ما بناه هل يضمنه ويوجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسلمة اليه وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهدم البناء ادعى الابن أنه لم يملكه هل يسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن وله أجرته المسموعة ولا يجب عليه اعادته ما انهدم بمأناه وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم مانع لمن دعوى المالك كافي مسئلة البيع التي أطبقت عليها المتون وقولت من علماء المذهب بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر صديان وليفه ليرى بقره خاصة فضاع منها ثور بغير تقرير هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء والله أعلم (سئل) في بقره ضوت الى بيت صاحبها فوجدها بقره فاجرت ليل الى مسارحها أو موارد فقبر بطنها ذبائن ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الرعاة لاسيما اذا كان العرف جاريا بأن الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو في قرية اذ والرملة بيرا أو يصدق بيمينه اذا ادعى أنه جاء بها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل ربهما قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يحذر ربهما فوجدها بعد أيام قد نفقت في شهر قالوا ان كان عرفهم أن يأتي بالباقورة الى القرية ولا يكفوه أن يدخل كل بقرة في منزل ربهما صدق البقار عني أنه جاء بها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار انتشرت باقورة في المرمى فوقعت في مطبخة انسان فالتفت جانبها من بعد أن تراخى عن سوقها لترعى هل يضمن ما تلفت أم لا وهل اذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق مع ربهما على أن يزوعها يذره من عنده فان ثبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانه والايضمن له مقدار ما كانت تمرل بقت وبكون الثابت للبقار في الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع في مشيتها والافهي بجماعه وفعل الجماع جبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الاخبار والله أعلم (سئل) في صانع يعمل وحده ودفع له امرأة فضاة يتخذها خاصة فأتى بها سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرقت بيده ولا يقبل قوله (أجاب) هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقا وأنه أمين والقول قوله بالعين والضمان مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرين الفتوى بالصالح على النصف جبراعا بالقولين وفي جامع الفصولين راضر القوائد صاحب المحيط لو كان الاجير صالحا بيرا يمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان دستورا يومه بالصالح فهذه أربعة أقوال كلها صحيحة مفتي بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقوله ما قول عمرو وعلي به يفتى احتشاما للعمرو وعلي وصداقنا لا موال الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع غسالة ثوب بالغسله باجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركته منشورا فضاع هل يضمن حيث

مطلب اذا ترك المكارى
دوابه على أصحابه وسبقها
فضاع جل يضمن

مطلب استأجر بناء لي
فأنه لم يجد بجانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استأجر صياد
وليه ليرى بقره فضاع منها ثور
مطلب اذا وجدت البقرة
بيت صاحبها مقفلا فرجعت
إسلا الى مسارحها فقبر
بطنها ذبائن لا يضمن الرعاة

مطلب اذا تلفت الباقورة
بمطبخة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان يصنعها

مطلب اذا دفعت فضاة
لصانع يعمل لغير واحد
فادعى أنها سرقت ففي
ضمانه وعدمه أقوال

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوبا فضاع يضمن جميع قيمته
ان غاب عن بصرها والا
ف نصف القيمة

عاب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تغسل لغير واحد وأعدت نفسها لذلك فصار بمنزلة
الاجير المشترك ولم يوجد منها تفریط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) إذا غاب عن
بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقاً وان لم يوجد وجب الضمان وضاع من غير تفریط في الحفظ
فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبراً كما أفتى به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل)
في راعى بقرة بقرته استأذن أهلها في إقامة رجل معين مكانه فأذنه ثم إن الثاني أقام ثالثاً بقرته
بغير إذن من أربابها فضاع ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الأول لأنه ما أذن له
من أهلها فيما فعل وصاحب الثور بالخيار إن شاء ضمن الثاني وإن شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني
بالدفع والثالث بالاختزال يرجع الثالث إذا ضمن على الثاني والله أعلم

(كتاب الولاء)*

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بني معتقه وأولاده من زوجته له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق أو له ولأبناء بنيه سواء أم لا ولأولاده من زوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق
لأنه لا ينفك عنه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا لأولاده المذكورين لأنها أم ولد لم تعتق بعد
وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما إذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده وأولاده ثم مات ابن ابن سيده
والد عن شقيقة قبل أن يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن للرقيق عقاراً وظهر أن للرقيق
عقاراً فيل شقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بما يخص أهلها من تركه الرقيق والدعوى على
ذي اليد على مختلفات الرقيق إن كان معتقاً أو باقياً في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئاً وإن ملك فكل شيء حصل له من المال المالكه وإن ثبت عقده فكل شيء
حصل له بعد عقده فهو موقوف عليه فيقسم على فرائض الله تعالى من وجبته الثمن والباقي لابنه
وموت ابنه استحق ورثته مات تركه هذا لابن لأم سدسه ولاخوته لأمه الثلث والباقي وهو
النصف لابن ابن المعتق وموت ابن ابن المعتق جرى ما ورثته منه على ورثته فله نصفه
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبه وإن لم يكن له عصبه ترده على شقيقته المذكورة وأما الدعوى
بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض الأمر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث
فإن وقعت وكانت غير مستثناة من الأمر السلطاني بالمنع بالسمع والسمع والله أعلم

(كتاب الإكراه)*

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغيرته وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الأولين يدهما
على مختلفاتهما على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبه من أحقاهل يصح إقراره مع الإكراه أم لا
وتقسم تركتهما على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الإقرار مع الإكراه وأيضاً الإرث
جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من مختلفاتهما شيئاً في البرازية وكثير من الكتب لو قال
ترك حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الإرث جبري لا يصح
تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت إلى ورثته وأشهد
على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى
داراً في بد الوصي إنهم تركه والدي لم أقبضها قال ألم أقبض بيته وأقضى له بها أريأت إن قال

مطلب عين البقار رجل
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثاً بغير إذن فضاع ثور

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بني معتقه وأولاده
من زوجته مستولدة
مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

مطلب إذا أكره الزوج
على أن يقر بأنه لا يستحق
قبل والد زوجته من مختلفاتهما
حقاً لا يصح إقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض
جميع تركه والده من الوصي

قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقضت كله ثم ادعى على رجل ديناً عليه
 ألم أقبل بيته وأقضى له بالدين انتهى فتدعت بذلك خمسة دعوى الزج بشئ رآه أو علم به عند
 نسبه أنه مما تركت زوجه فافهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية أرزهم الحاكم بأن يكفلوه
 في مال لزمنه من جانب السلطنة العلية ولهد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على
 ظنهم ايقاع ذلك بهم أن لم يكفلوه فكفلوه خمسة ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا
 (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم النسخ إذا زال الإكراه كالبيع ونحوه إذا علم بدلالة الحال
 أنهم لو لم يقتلوا أو أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف
 عضو لهم فيقتلوا يكون إكراههم ولو لم يكن إلا سرطانا على ما عليه الفتوى صرح به غالب
 علماءنا رحمهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وجبس لمجنين
 بأهلها اطلب من رجل منها بيع عقار له فباع خائفاً منه ايقاع ذلك به وأقر أنه قبض عنه كذلك
 مع أن قيمة المبيع اضعاف اضعاف الثمن هل يتخذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وإن كتب صل
 لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المنسدمو يكون الاعتبار لما في نفس الأمر لا لما
 كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه بغيره بضرر شديد أو حياضاً مديداً فالبيع
 غير نافذ والاقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الأمر لا لما كتب في الصل هذا
 وأما الرباغبين الفاسحين فقد أفتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه
 وعلاوا الأقول بأنه ارفق بالناس فلوراه القاضى وحكم به نفسه اذ هو قول صحيح أفتى به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
 ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم إن الموكل أرغم الوكيل وكرهه
 وهدده بالحكم وتحقق أنه إن لم يطعه فبما أمره به أوقع فيه ما هدد به لقد رته عليه فكذب على
 نفسه ما أمره به موكله الموماليه بأنه يستحق في ذمته خمسة مائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذباً
 لا وجه له شرعاً من الخوف وكنته لم يرحل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يبطال
 اقراره ولا يستحق عنده إلا المائتين والخمسة والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل شئ (أجاب)
 الإكراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الإكراه لأن صحته تعتمد قيام المجيز وقد قامت دلالة
 على عدمه والإكراه فيه يكون ناشئاً منها إذا قال المتغلب لرجل امان تقرئ بكذا والآقول
 للظالم الفلاني ألقى ما لا أؤجد كنزاً أو نحو ذلك قال في الحاوى الزاهد في كتاب الإكراه بعد أن
 رغب لنجم الأئمة قال المديون لدايمته ادفع الى القبالة وأقر أنه لا شئ لك على والآقول ان ما في يدك
 ذهب شمس الملك فدفعت وأقر أنه لا شئ له عليه فهذه في معنى الإكراه وله ان يدعى عليه انتهى
 (أقول) فإذا كان الرجل له امرأته وهدده عن بيعه كلام الغماز وقال ان تقرئ بكذا أى بشئ
 لا أصل له أسعى بك الى من ياخذك بمجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كاذباً لا يلزمه
 ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا وإذا بطل بنبوت الإكراه على الوجه المذكور
 عن الأصل بطل عن الكفيل اذ قد ثبت أن لادين على الأصل يصلح أن يطالب به ولا صحة
 للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذمى حرقته الكتابة على محل يكتب ما يؤمر به
 مما يتحصل أوقع القبض عليه حاكمه المتكلم عليه واتهمه بأن سوباشي أودع عنده ثلاثة آلاف
 من القروش فهذه بالضرب الفاسح حتى أقبل لدى قاض بذلك فكذب عليه بذلك هل يتخذ
 اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا يتخذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند ذوات

مطلب اذا اكره الحاكم
 أهل قرية أن يكفلوه في مال
 لزمنه السلطنة لا يلزمهم

مطلب اذا اكره صاحب
 الولاية رجلاً على بيع عقار
 له فالبيع غير نافذ والعبرة
 لما في نفس الأمر لا لما كتب

مطلب اذا اكرهه أن
 يقره بكذا فاقروا كلفه بما
 اقر به رجل فالأقرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب اماناً تقرئ بكذا
 والآقول للظالم الفلاني

مطلب اذا اكره الحاكم
 كاتبه على ان يقر بثلاثة آلاف
 أودعها عنده سوباشيه
 فاقروا لا يتخذ اقراره

الرضا وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقترب للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والاكراه بعدم الرضا يفسد كل أمر يتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومسائل الاكراه لا تحق على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم شخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر متعتها عما الحاجر عليها عند ارادته دخول زوجها هل الا ان تبعه ما لها من عقار وكرم ففعلت حين لم يتجدد اثم ذلك هل ينفذ بيعها أم لا وحكمها احكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا ينفذ بيعها وحكمها احكم المكرهه قال علماء نافع الزوج زوجته من أهلها حتى تهيب المهر تكون مكرهه والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن السير الى أوطانها الا ان تهيب مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التاتارخانية نقلا عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي الغزي في منظومته المسماة بحفنة الاقرا في ثلاثة أبيات مشتملة على الحشو فقال

ومنعه لعرسه أن تذهب * لاهلها يا صاح تقضى مأربا

الاذا تسقط عنه المهر * ففعلها لاغ وذا قد ذكرا

لانها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم

ونظمه وتظيرتها في بيتين خالين عنه بقولي

وما نزع زوجته عن أهلها * لتب المهر يكون مكرها

كذلك المنع والدليل منه * خر زوجها لعلها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقرا قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مالو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها بأنها استوفت منه ما تصرف فيه من مهران أتها فقلت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه عدم صحة الاقرا لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحياء يغلب في الابكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب لعل الشاملة فليس الاب قيذا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذهم ورهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد موتى ما وجد منهم منع ضربها ورعا قتلها وأهل الراساتيق يعدون النساء تركه حتى يطلبون فبين القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأل له صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باع في مرض موتها كرما لاختها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لوصي ابنها فبيح البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولى الزوجة
عن زوجها اكراه وكذا منع
الزوج لها عن أوطانها
فيبطل البيع والشراء
والهبة والاقرار

مطلب باع في مرض
موتها مكرهه وخلفت ابنا
صغيرا

(كتاب الحجر)

(سئل) في صغيرة لها وصى ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فيل تصدق بلاعين أم لا وهل يشترك حضرة الوصى عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلاعين ولا يشترط
حضور الوصى وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بيته

ويؤمر الوصي بدفع مالها لم لا بد من سنة لانه مما يجنى (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا عين
عليه العدم المفائدة في التحليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحليف لرجاء النكول
وهي لو أقربت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن يحتمل البلوغ
فيه كما في البايع والتارخانية والخاصة وجامع الفصولين وغيرهما وما يدل على ذلك
جعلها اقرارا واخبارا وقد كتب صاحب الجفر في شرح قوله وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها
ما صورته ولم أرصر بها ان المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحضر والجمعة فهل يكون بيعها أم
بلايين ووقع في الوفاة انه قال صدقت في حقها خاصة وظاهره انه لا عين عليها ويدل عليه قولهم
ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجدوا لا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء
النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نذله عن الكافي
قريباً ان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ
اذ لا فائدة لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخنا شيخنا شيخ
الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعول عليه عنده لا يثبت
الرشد الا بجمعة شرعية وهي رجلان أو رجل واحد أو ثلث فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا
لا يسلم اليها حتى يؤس منها الرشد انتهى والله أعلم (سئل) في المديون هل يباع عرضه وعقاره
ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما وما بقي له دست واحد
واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها تباع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بمافي ثوب
ثوباً يلبسه وهل اذا كان له ابن كفيل ما يمتد له بدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا
كان له مسكن يمكنه ان يجتزى بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشتري بالثمن مسكناً يكتفيه وهل اذا
استمتع من ذلك يبيع القاضى بنفسه له وفي بدنيه أم لا (أجاب) أكثر علماءنا النفل في هذه
المسئلة وجددني اقيمت فيها امرار التكرار ووقعها وزادتها أكثر الغلبة الماطلين وضعف
الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص الدمة منه مع أنه محبوب عن
الجنة ما بقي عليه درهم فما أقتب به أو لا يبيع المسكن الذي ليس له الاعقار حتى يبيع نفسه
عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاضى وفي الدين بتمنه قالوا وبقولها ما بقي وفي
تجديد الشيخ قاسم قول الصالحين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع
المنقول وهو الصحيح وما اقتب به ثانياً قال أصحاب المتن يحبس القاضى لبيع ماله له قال
الشرائح لان قضاء واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يبيع القاضى
جزاء لطلبه بالاستماع ويجزى خصمه لقصر الباع والقاضى نصب لخلاص العاجز عن الوصول
الى حقه لاسيما من خصم لا يبالى بالمطل الحرام ولا يكثر بلغم اللوام قالوا وبقولها ما بقي وقالوا
اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بمافي ثوباً
يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه
ان يجتزى بمادونه يبيع ما يحتاج اليه في الحال حتى يبيع الباقي في الصيف والنطع في الشتاء
ولا ريب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاضى من العائش في الحبس
يمكن المكسول له من حبس الاصيل والتكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا (أقول) وأمر الدين
بالفتح أنقل الاجمال وأشرف الدين من خبايا الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله
أعلم (سئل) في صغيرة لها جثة أم أم تحصر على مالها او اضعه يدعا عليه ولها أب مسرف مبذر

مطلب بيع المديون كل
ما لا يحتاج اليه في الحال
جبرا عليه واختلفوا في ان
للقاضى ان يتولى البيع
بنفسه

مطلب الجدة أحق بحفظ
مال الصغيرة اذا كان الأب
مسرفاً

يخشى على المأمنه اذا نزع من يد جدها لاسرافه وسدوره هل هي أحق بحفظ مالها منه أم لا
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذ المصنف بذلك يمنع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عند أبي
حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله حتى يؤاس منه الرشد ولا يجوز انصر فيه فكيف مال ولده
والله أعلم (سئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتنزح ثم ادعى الا ان له لم يكن بالغاً اذ الم
ولم ثبت أنه حينئذ كان مراهما فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبقي عليه بطلان عقد
النكاح لكونه عقد الاخير له حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثلث عشرة
سنة فلا ينقذ رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا ينقذ كحاحه والله أعلم

(كتاب المأذون)

(سئل) في السيد اذا أمر عبده بشيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمره بشيء بعينه كالطعام والكسوة
لا يكون مأذوناً لانه استخداً ولو صار اذ ناله لتضرر واذا لم يصرف مأذوناً بذلك وتعلق برقبته دين
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً لانه اذا كان المولى
قاضياً كافي الظهيرة ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق
يا يعو ابعدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل أخذ لآخر سكيناً بغير اذنه فانتطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا
فما الحكم (اجاب) مالكها بخير ان شاء أخذها مقطوعة وضمنه نقصانها وان شأط طرحها
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاعاً من سكين
وبين يته واخذ زوجته بغير اذن من الاخت فاذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن
قيمه من جنسه الا اذا ساوته وزنا فرار من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعزر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية علمها وقبض من مهرها
شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطالب من
الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبيل موته في قبض ما بقي من المهر وذلك على
عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلهم لمهرهن فهل للمرأة أن ترجع على ترك ابن عمها
بما تناولوه من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم
واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فؤخذ من تركته ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل
موته كلام بهمل باطل صادر عن جهل مفطر اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف
يؤكل به بعد مماته فالواجب على الحكماء زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم
(سئل) في رجل أخرج فرساناً من زرع فافترسها ذئب هل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها
بعد اخر اجها يضمن وان لم يسبقها بعده لاعل ما هو المختار وعليه الفتوى كافي في الخلاصة والبرازية
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده

مطلب ادعى البلوغ فتنزح
ولا ولي له ثم ادعى عدمه

مطلب اذا أمر السيد عبده
بشراء شيء بعينه لا يكون
اذنا بخلاف ما لو رآه يبيع
ويشترى فسكت

مطلب أخذ لآخر سكيناً
بغير اذنه فانتطعت
مطلب اذا استهلك مصاعاً
مشترياً يضمن قيمته من
خلاف جنسه

مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركته

مطلب أخرج فرساناً من زرع
فافترسها ذئب
مطلب لايضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائعها بعيب

على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لأنه بريء
بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصته في فرس مشترك وسلمها ثم ردها
المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهل يملك عنده
هل لبقية الشركاء أن يضمنوا الذي اشتري وتسلم ثم رد أم لا (أجاب) ليس لهم تضمينه وهم
مخبرون بين تضمن البائع أو الذي حلت عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم (سئل) في أجنبي
ذبح ناقة آخره مدعى الأياض من حياته هل يقبل قوله أم لا ويضمن (أجاب) في الأجنبي
الاختلاف في صحيح وقوي في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع
التفصيلين راجعاً للتنازل وفوائد صدر الإسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول
قول المالك في نفي الأياض يمينه واليمين على الذابح فإذا لم يقيم وحلف المالك ضمن قيمته يوم الذبح
والقول في القيمة للذابح يمينه والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على جمل آخر وأخذ من منزله
بغير إذنه وجعله جلا من الحنطة فعثر به وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يسلك الجمل ويضمن
المتعدى ما نقص من قيمته أم لا (أجاب) نعم له أن يسلكه ويضمن المتعدى نقصان الجمل والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتمعا على غضب ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما
قيمة هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف أم لا (أجاب) نعم له أن يضمن ذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في جبهة بين شخصين تعدى عليها آخر وحزمتها بغير إذن الآخر
ثم زال التعدي ومكنت أيا ماحصة ثم ماتت حقت انفها هل يضمن حصته شريكه أم لا ويكون
كل مودع تعدى على الوديعة ثم زال التعدي (أجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفظ
لحصته الشريك يزول الضمان بزوال التعدي كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لها
لا يزول ما لم رد إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا
هل لها أن تطالب الورثة به أم لا (أجاب) لا يضمن الأب بعونه مجهلا فلا مطالبة لها في التركة
والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشترك حامل وغصبه من بدأ أحد الشركاء
مدعى أنه عليه دناؤه ونفقها على عاتق الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان
قيمة الأم أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منهما (أجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس
بالولادة ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم ينع به بعد طلبه والله أعلم (سئل)
في رجل أوسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردها
منه فقال على ردها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم
أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين الغصوبة وضمانها صحيح وليس من باب
الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قرار يربط باع منها خمسة
لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قرار يربط وسلمها مع واحد من تاجها ثم هلك
عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصته البائع التي هي الخمسة قرار يربط وعلى
من عنده التاج رده حصته في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدى أم لا (أجاب)
البائع الأول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم
والتسليم وحق البائع المذكور في التاج بقدر القرار الخمسة في الإبقاء يطالب به من هو
في يده إن بقيت قيمته وإن خالسا فبضمان قيمته عن شاء من اشتري وتسلم أو باع وسلم لوجود
القبض الموجب للضمان وإن كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لأن محلها ذالم يقع عليها

مطلب باع حصته في فرس
مشتركة فردها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها
فهل يملك

مطلب ذبح ناقة آخره مدعى
الأياض من حياته

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
صاحبه وجعله فعرج بسبب
ذلك

مطلب غصبا ثورا واستهلكه

مطلب إذا استعمل أحد
الشركاء بغير إذن
الآخر ثم مات بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرسا حاملا
مشتركة من بدأ أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الأم

مطلب أوسق فرسا
مشتركا بدين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
إن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قرار يربط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة قرار
وسلمها مع واحد من تاجها
ثم هلك

غضب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما أو فخته
 في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأة رجل زاعماً أنه قد ربحها أو فترق
 بينهما ربحين زوجها فهل يجبر على ردّها أم لا (أجاب) يجبر على ردّها لعلها أقبل علماً أو ما من خدع
 امرأة رجل حتى فترق بينهما وبين زوجها يجبر حتى ردّها أو يموت في الحبس بقوله في منخ الغفار
 عن الخلاصة وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وقرقا بينهما وبينها فإذا
 يلزمهما (أجاب) يجبران حتى يردا عليها أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيره إذا كره
 في منخ الغفار في كتاب الجنائيات ولا شبهة في وجوب التعزير عليه ما لا ينفى كل معصية ليس فيها حد
 مقدور وهذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر ترجمانه الموكل بأخذ ما يسهونه
 محصو لا أن يأخذ من رجل ما لا لوجه لا خذه فاخذه هل يضمن الأخذ أم القاضي (أجاب)
 يضمن التبرج أن لا يأخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن إلا أمر لا سيما إذا
 كان المأمور لا يخاف منه ولم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعاً
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ربحها على دراهم معينة قبضها
 في المجلس قبل التفرق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المزبور أم لا
 (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه يطالب الغاصب بما استقرضه ويجبر إذا امتنع
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديعة من المودع هل للمودع أن يخاصمه أم لا (أجاب)
 نعم له أن يخاصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمار أقرض من رعا حنطة وشعير وذرّة
 فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأجره أهل الحرب ووضع التيمار يده على بقره وجاربه
 وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة ست سنين حتى مات البعض ونقصت
 قيمة البعض فهل يضمن التيمار قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وليس عليه
 سوى مثل ما أقرضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمار قيمة هالكه من البقر وما نقص من قيمة
 ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما أقرضه من الحنطة والشعير
 والذرّة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قرية فخلها منه رجل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره أن من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الإضافة
 إلى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراباً مصبته في أرض رجل حتى صار
 كوماه ل يقتض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يقتض عليه رفعه وتخليصه من ملك الغير
 والله أعلم (سئل) فيما إذا صادر الرأى جماعة فقتلوا الرجل خلعاً من مصادره فدفع عنهم
 ما لأهل يرجع عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له
 ما لا خلاص لهم إلا بدعي قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع جاع بضائع الناس
 وقبض منها وخطه ثم أن مشترها تعلق على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غلماً واستعان
 عليه بشرط متغلب أخذه منه أربعين قرشاً قهراً فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع
 بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لا من ماله لا يخطئ الثمن صار مستهلكاً له وثبت الضمان
 في ذمته فالأخذ من ماله والضمان مقر رعايه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وتركه وبعضهم غائب فأخذ ذوقه ورغلبته من التركة ما لا غصباً عليهم هل يتخص به الحاضر
 فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يتخص به الحاضر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لخصه الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

مطلب من خدع امرأة
 رجل يجبر حتى يردّها أو
 يموت في الحبس
 مطلب إذا أمر القاضي
 ترجمانه أن يأخذ من آخر ما لا
 يغري وجهه فالضمان على
 التبرج أن

مطلب إذا استهلك حنطة
 فصالح ربحها على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صح الصلح والقرض
 مطلب للمودع أن يخاصم
 غاصب الوديعة
 مطلب تيمار أقرض
 من رعا جوباً فبزرعها ثم
 استأجره أهل الحرب فوضع
 التيمار يده على بقره وزرعه
 مطلب رجل له عالول بقر
 وضع فيه قرية فخلها آخر
 مطلب التي تراب مصبته في
 أرض رجل

مطلب إذا أمر جماعة رجلاً
 أن يدفع عنهم مال المصادرة
 يرجع عليهم
 مطلب إذا باع المستبضع
 البضائع وخط منها عمله
 فتعلق المشتري عليه وأخذ
 منه بعض دراهم يكون من
 ماله

مطلب إذا أخذ متغلب
 من التركة ما لا يكون على

حصّة جزئية نحو قراطين هل له ان يحرمها جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له
الا بقدر حصته (أجاب) نعم

مطلب ليس له ان يحرم من
أرض الوقف الا بقدر حصته

نعم ماله الا ان يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
وينبغي شرعا أن يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤال الكا
ويارب خير الدين راعى خطه * برجيك امداد ابقية المالك
والهام ما فيه الصواب اطالب الجواب في معنى بالهداية سالكا
سلامن الآفات رضىك فعلة * وما لم تكن رضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع المعتدلا استغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل يبطل أجرة تلك السنين بموته
أم لا (أجاب) لا يبطل بل وارثه يتوهم مقامه في طلبها وان قلنا بموته يبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في دمي ثبت عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورا لملكه بغير اذن مالكها فماذا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع شأنه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بان لا يكون من كبا عليه فيستغنه
ويصل الساحة لملكها فارغة عن بنيانه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت ونبت من
عروقها أغصان فتمعهدها رجل فغلظت فركبها فأثمرت مزارعها هل الثمرة للذي ركز أم لرب
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للراكي لأنها غصن ملكه قال في الحاوي الزاهدی (بخ) وصل
غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من غصنه أو يتشمر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثمر الوصل
فهو له والشجرة لأصحابها انتهى وذكر أقوال أخر لكن القلب بطمئن هذا القول اذا اصل بقاء
ذلك المالك ولا وجه لتلك مال الغير يمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصب
شجرة غيره وقطع رأسها فركب غصنه في لحافته أو شقها وركزه في نفسه في موضع القطع فأثمر يعني
الغصن فالثمر للراكي الغاصب وعليه قيمتها بغير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركاز اصل لتناول
بن آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعا وقد تمت ما نطمئن به النفس والله أعلم (سئل) في من اربعين

مطلب في من اربعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد ركز
أحدهما لحافة خروب
فأثمر

في أرض سلطانية من عاداتهم مازرع الخنطة والشعير وما أشبههما من الحبوب وبالأرض شجر
خروب ونحوه نابت من غير انبات أحد ركز أحدهما لحافة من لحافة خروب له فأثمر هل لشريكه
في مزارعة الحبوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة
الحبوب شركة معه فيما ركزه من لحافة خروب أو غصب لحافة من خروب الغير كإشراكه وطاهر وهو
مصرح به في الحاوي الزاهدی (سئل) في حرث ان أخذ بهيمة رجل علم آلة الحرث بلا اذنه
وأخذها حرث آخر ودفعها لصي بعقل معه سكين قائلا له هات له فربكة فأخذها الصبي
وهربت منه ففخزها بسكين فانت من فخزته عن الضامن منهم لهما (أجاب) اليد المترتبة على يد
الضامن يد ضمان قلب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو أى ما ضمن في ماله

مطلب أخذ رجل بهيمة
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه
آخر ودفعها للصبي فهربت
منه ففخزها

ان كان له مال فان لم يكن له مال فظفورة الى ميسرة ولا يلزم أحد ان يأقار به والله أعلم (سئل)
في رجل ركب فرس صدقة بغية وركبها عليه أول النهار ومات عنده آخره فادعى انضمينه
بسبب أنهم ماتت بركوبه وهو يتكبر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الا بينة تشهد عليه بتدعي المدعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا بينة والقول قوله بيمينه
أنهم لم تمت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متغلب استولى على قرية وأخذها غصبا من يد
مستحقها ووكيل من جانبه رجلا بقبض غلته فهل لمستحق القرية الدعوى على الوكيل
المذكور وأخذ الغلة منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقر ضمانه

مطلب ركب فرس صدقة
بغية وردعها عليه أول
النهار ومات آخره

مطلب لمستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سنة دخلت بالجمعة الى فرصة فاذا ظهر المراكبية
شياً ما لم يجر فارتد ربح في أثناء ذلك واشتعلت المراكبية باظهار اسبابهم وأتعتهم ورجل تاجر
بداخليها الرزبة فصاح عليهم - ثم أن أخرجوا الى باقي وسى فاستقر وفي اخرج اسبابهم ودخل
الماء الى السنة من هياج الريح وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا (أجاب)
لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شيء لم يملكه الله أعلم (سئل) في الرأى
اذا فترض وضمن المرى بما ادعاه المالك أنه القصة ثم ظهر وقيمه من الضمان أكثر أو أقل أو مشـ
ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الرأى عاين (أجاب) حيث ضمن الرأى ملك المضمون
ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لانه صار ملكا من
أمره كدونه ملكه قيمه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر
بغير اذنه فحرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت
ان مات عنده وان رده من يضمن نقصانه ويبرأ بقدمارده كما صرح به في الخانية في الاجارة من
فصل فيما يكون تضمنا للداية ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في قرية من عادة أهلها ارسال
خيلهم في المرى وصارت ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بارسال الفرس المشترك أم لا للاذن
فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان الارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها
ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصنة الشريك في الفرس في نوبة الشريك
أمانه كالوديعة قال في جامع الفصولين راحرا الفوائد صاحب المحيط سبب دابة الوديعة في
الحصار هل يضمن اذا تلفت لار واية لها في الكتب فقبل يضمن لتعديه بالارسال وقيل لا اذ لو
مات في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضييع انتهى
وموضوع ما فيه فيما لم يجز العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر ترى فضاع اختلف
فيه المشايخ وينبغي انه لا يضمن والحق فيه أنه ما دون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضائع
وأكل الذئب أيضا كالا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضائع واكل الذئب مقرر
وبالتلف فسه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليهم له دون
الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشركة ترى في المرى كما هو عادة أهل
القرى فضاعت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنهم القت جنيبا بسبب ضياعها ويريد
أن يضمنه حصته فيه هل لذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين
البهيمة اذا لم تنقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم أتلفت زرعها هل يضمن مالها
قيمة ما رعت أم لا (أجاب) نعم يضمن لو ساقها ولو قترها للزرع بحيث لو ساقها تناوت منه يضمن
القيمة لانه قمي والقول فيها قول السابق يمينه واليمين على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما
يشول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا آخر ملكا منافعها اغراذون وزرعها
قطنا أو كل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فبمنع من ذلك مع ابلان أصول قطنة باقية فيها هل
يجب على قلعها وترفع يد عنها أم لا (أجاب) ترفع يد المتعدى وسبب كونه متعديا ان السابق اليها
أحق بمنافعها من الطائري المتعدى عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد ايجبت منافعها
للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدية والله أعلم (سئل) في ذي شوك
وتغلب خسف سقفا لرحى وقف وعطل منافعها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لئلا تسد تجر
وشفاوته يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانتسب أيضا الى بعض الجور بحجة وعطلها واستمر في يد ذي

مطلب ثارت ربح بعد وصول
المركب فامر التاجر المراكبية
بإخراج وسقته فتشاغلوا
باسبابهم الى ان ألقه الماء
مطلب فرط الرأى وضمن
المرى بما ادعى المالك أنه
القيمة ثم ظهر وقيمه أقل أو
أكثر أو مثل ما ادعى

مطلب استعمل ثورا آخر بغير
اذهنه فرض ومات بسبب ذلك

مطلب في الشريك أو المزارع
اذا ترك البهيمة ترى قتلقت
أوضاع أو أكلها ذئب

مطلب لاشي في جنين البهيمة

بل يجب نقصان الام

مطلب يضمن المالك ما تلفت

الغنم من الزرع لو ساقها

مطلب لو زرع أرضا آخر

ملك منافعها بغير اذنه ترفع

يده عنها الا من سبقت يده

الى مباح فهو أولى به

مطلب في ذي شوكه خسف

سقفا لرحى وقف وعطلها

واستمرت في يد ذي الشوكه

الى الا ن ويدهم حجة الخ

الشوكة الى الآن وزهق الباطل ويدهم حجة حاصلها تصديق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعي
مع فلان وفلان من الشكيرة على ان يعمر وهما من ماله هو ينتفعوا بها وعليهم في كل سنة خمسة
عشر قرشا وفي ذلك غاية الفتن الفاحش فما الحكم الشرعي (أجاب) أما خشف بعض السقف
فهو من قبيل الظلم والعنف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وفيه عليه اثم
العدوان ويلزم باجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على
ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي يدلت عليها فلا عبرة بها
حيث كذبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وقيع المتهان فالواجب على حكام
الاسلام رفع يد أهل الاعتداء وتقرير يد أهل الاهتداء ولو بالاثانة والايلام فان رد
الامانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل)
في فرس منعها أحد التبريكين عن الاخر في ثوبته فغصبها منه عاصب متغلب هل يضمن قيمة
حصته أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال عند دورا ينفى سابقا سئلت لو قال أحد
الشريكين هلك في ثوبي وأقام بئنه عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منع في ثوبته
ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية يوتها وأراضي البيت المال ومن سبقت يدهم من الزراع على
مسكن أو مغلغل فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد حزر عيها وتركها مدة سنين اختارها
منه ثم رجع قرأى غيره في مسكنه أو فقلته الذي كان في نصر فقه سابقا له انزاعه عنه أم لا
(أجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك الاختياري والله أعلم (سئل) في شخص
طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فأخ عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فعلى الوقف الخاصة
خسرون قرشا ثم خدم انسانا هل تلزمه الخسرون وفيما تأخذ الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل
هو حرام بكفر مستحله أم لا (أجاب) لا تلزمه الخسرون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي
يكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ
بقرة الذابح في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها
مذبوحة الا تضمن الذابح بقصاتها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية ونظر الى قيمتها وهي
مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان تعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب
شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها هل لصاحبها أن يضمن الذي أخذها مذبوحة
قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا (أجاب) نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد
غصبها بقيمتها مذبوحة يوم غصبها وهو يضمن الغاصب الاول ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد
منهما بما نقصه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على
المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء المطر فدخل
في فاحورة فتخصر فالتف بعض فخاره هل يضمن جبرانه ما تلف منه أو ما نهدم من الفاحورة أم لا
(أجاب) لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر نفسا كن أو ما لا اذ لصنع لاحد فيه فكف
يضمن ما حدث لا قائل بضمان بسببه والله أعلم (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوجها ان له
علمه دينار ثم ردها الى بيته ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم
يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها الى الدوبعة الى بيت المودع أو الى من في عماله قبل
يضمن وبه يفتي اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يفتي اذ الرذالي في عمال المالك رذالي المالك من
وجه لا من وجهه الضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب والمسئلة بماله فانه

مطلب فرس منعها أحد
الشريكين عن الآخر
فغصبها منه متغلب

مطلب في قرية ليت المال
من سبقت يده الى مسكن
او مغلغل فهو أحق به فتركها
واحدة مدة سنين اختارها
رجع

مطلب قال ان خدمت انسانا
فعلى خسرون قرشا لو وقف
الخاصة

مطلب اذا أخذ المالك الشاة
مذبوحة ليس له الا تضمن
النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها
ثم أخذها آخر مذبوحة

مطلب اذا تلف سيل المطر
نفسا او ما لا لضمان على
أحد

مطلب اذا رذ الغاصب
المقصود الى بيت المالك
او الى من في عماله لا يبرأ من
الضمان وأما المودع ففيه
خلاص

مطلب ذي سعي بذمي الى
حاكم سياسة فغرمه

ظالم يأخذ بمجرّد كلامه فيدخل في قولهم سعي به الى ظالم فغرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في ذي سعي بذمي الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعيته فغرمه بسبب سعيته ما لا اهل يلزمه
ضمنان ما غرمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعي الكاذب كما أفق به فقول علمائنا
المتأخرين حسماً للفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما قرره للصوص لما شاهدته من عدم التكلف عن أخذ المال
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له ديانة وعرض ويأوى
الى الشريف والمسافر ويؤمنه الناس على أشدهم أو ودع عنده مباشرة خطه فسعي به
بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشرة كل حنطتك وأطعم مودعه أيضاً منها
ككذاب كذا كذبا وافتراه وأضمر بذلك اضرا عاراً عظيماً ولم عرضه بذلك فإذا يلزمه (أجاب)
يلزمه بأبغ انواع التعزير وقد جوز السديد أبو شجاع من علمائنا قتله قال لأنه من سعي بالنسب
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه أتبتني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسعي

مطلب رجل له ديانة سعي به
رجل الى الحاكم وتلم عرضه
يعزّر الساعي وجوز أبو شجاع
قتله

اليه وهذا القدر كاف في فهمه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد ميتاً في
حاصل بعكا وليس به أثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وعزّهم مالا
فسعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما شوبه
هل يضمنون بسعياتهم أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعياتهم لظهور أن الحاكم العرفي
بأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعي بقهقهة من له أدنى فهم في
النقح والله أعلم (سئل) في رجل سعي بأخيه الى الحاكم بالسعي الكاذب قائلاً له خبرني
وتعدي على فغرمه مالا بسعيته الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أفق
به المتأخرون قطعاً بالسعي الكاذب واختاره الناس لقوة وجه الاستحسان الذي هو القياس
الخفي وأتم به وجه المافته من حسم مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل سعي بأخيه كاذباً
عند من يغرم بمثل سعيته قائلاً له انه يرتضى في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم
بسبب السعي مالا فهل والحال هذه يضمن ما غرمه المسيحي به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم
يضمن ذلك ويجب تعزيره في البرازية كان السيد الامام أبو شجاع يقول شاب قاتل الأعوة
وكان بقي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجوز القتل لا يدل على
الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والأعوة من المخربين الله
تعالى ورسوله اهـ ومثله في مشتل الاحكام ومجمع الفتاوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل
مسكه حاكم سياسة يغرم بالسعي فقال فلان قتل قتيلاً قاله كاذباً هل يعد سعيته ويضمن ما غرمه
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعتد سعيته قال في البرازية قال الاستاذ سعي واش الى خافية
بأن فلان مات عن ولد صغير ومال فقال الخليفة الولد أئتمه الله والمال كثره الله والساعي دمه الله
فقال السامعون الخليفة ترجمه الله اهـ فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعيته
فكيف بقوله فلان قتل قتيلاً والله أعلم

مطلب جماعة سعي الى الحاكم
رجل فأخذ جميع ما في حاصله
مطلب سعي بأخيه الى من
يغرم بالسعي فغرمه
مطلب سعي بأخيه قائلاً انه
يرضى بحريم المسلمين فغرمه
المسعى اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلاً

مطلب تركه طلب الانهاد
مع امكانه مبطل للشفعة ولو
يوكيل أو كتاب أو رسول

* (كتاب الشفعة) *

(سئل) في شفع مع بيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بل قد طلب

المواشاة قبل طلب الانهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حدث أن ضرب عن طلب
الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي بطل شفيعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم
طلب الانهاد أم قول الشفيع (أجاب) صرح علماؤنا فاطبة أنه متى تمكن من طلب الانهاد
على البائع اذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم
يشهد بطالب شفيعته فلو أن ضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى
قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواشاة ويحز عن طلب الانهاد يوكل وكلاهما ان
وجدوا الا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله
منهم حرصا على طلب الانهاد واعلاما بأنه متى أن ضرب عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند
القاضي متأخر عن الطلين أي طلب المواشاة والاشهاد فاذا أقدمه علما ما أو على أحدهما بطلت
شفيعته وليس في هذا اختلاف بين أئمتنا فماعت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفيعه حين اقبى
وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري بحلف بالله أنه لم يطلب حين لقبك صريحه في منع
العقار قلنا عن الحائية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ورجل أرض مغروسة
مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفيعه ولا يمنع من ذلك كونها
خارجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفيعه وكونها خارجة لا يمنع ذلك اذا خرج لا ينافي الملك
ففي التتار خاتمة كثير من كتب المذهب وأرض الخارج ملحكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها
وايقافها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفيعه وأما الاراضي التي حازها السلطان
لبت المال ويدفعها للناس من اربعة لا تباع فلا شفيعه فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراء
أو أثارا أو غيرهما من أسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤدى خراجها للقول له وعلى من يخصمه
في الملك البرهان ان حجت دعواه عليه شرعا واستوفت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بإفادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
والله أعلم (سئل) في الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالحقصة
للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفيعه أم لا واذا
بيع البناء أو الشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفيعه واذا بيع البناء
أو الشجر وحده جاز ولا شفيعه فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت يبيع وله
شفيع أشهد على طلب الشفيعه فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفيع اذا
أتى بطلب المواشاة والتقرر وأخر طلب الاخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد
الطالين المذكورين أو لا تسقط لأن الواجب على الشفيع اذا علم بالبيع أن يشهد على الطلب
فوراً فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صم
وناب صاحب الطلين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان
أقضى بعض علماؤنا بسقوطها بالتأخير ثم ظهر خروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل
فوقه على بيع السفل هل لصاحب العلو أخذ بالشفيعه أم لا (أجاب) نعم له أخذ بالشفيعه قال
في الحائية علو رجل وسفل لا خرو طريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى
سفله كان لصاحب العلو أن يأخذ السفلى بالشفيعه لأن السفلى متصل بالعلو فكأن جارين انتهى
والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفل باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ
بالشفيعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الحائية صاحب السفلى بشفيعه العلو أقمن من انبار في

مطلب تؤخذ الشفيعه في
الارض الخارجيه لانها
ملوكة وكذا العشرية
بجلا في أراضى بيت المال

مطلب أراضى بيت المال
لا يجوز بيعها فلا شفيعه فيها

مطلب بترك طلب المواشاة
أو التقرر تسقط الشفيعه
وكذلك بتأخير طلب الاخذ
شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ
السفل بالشفيعه

مطلب صاحب السفلى
أحق بشفيعه العلو من الجار
في قول أبى حنيفة الخ

قول أبي حنيفة اذا لم يكن الجار شريك في الطريق انتهى فكيف مع شريكه في نفس العاقر علوا
 الشفعة في السفل بالهول بان الحق التعلل وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الاحكام فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقار هل لآخوته المشاركة له فيه الاخذ بالشفعة
 معه أم لا واذا قلتم لهم الاخذ هل يكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب
 البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبتهم وألغيتهم تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
 (أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظامه بقوله

مطلب الشفعة على قدر
 رؤوس الشركاء لا على قدر
 انصباهم

ومن يشتري دارا شفعيا وغيره * شفع على عدد الرؤوس تقدر
 وهي مستفادة من المتن حيث قالوا اذا اجمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم
 يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب
 واذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرة
 رجل اشترى دارا وهو شفعيا بالجو ارفط جارا آخر فها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه
 كان نصف الدار له بالشفعة والنصف الشراء قال ابن وهبان مفهوما أنه لو لم يسلم اليه الدار كانت
 بينهما منصفين اه والله أعلم (سئل) في حا كورة بين جماعة ارضوا غراسا باع أحد الشركاء
 حصته فيها ل أحد الشركاء هل لقبتهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم
 الحصص على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

مطلب يقسم المبيع على
 رؤوس الشركاء والمشتري
 كواحد منهم

ومن يشتري دارا شفعيا وغيره * شفع على عدد الرؤوس تقدر
 يعني أوارضا لا على قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل والده
 الشرعي جميع الحصة السابعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهما بالارث
 من ولدهما المعلومة بمحذوها الاربعة اشترى شرعا بيجاب وقبول وتسلم وبثن معلوم من
 القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخ لعقد البيع فهل
 تمنع الاقالة المذكورة الشفع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تمنع وسواء كانت الاقالة
 قبل قضاء القاضى بالشفعة للشفع أم بعد قضاءه (أجاب) الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها
 بيع في حق الشفع فياخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد مر حواجيجها في باب الاقالة أن المبيع
 لو كان عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم نقايل بأنه يقضى له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه
 كأنه اشتراه منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفع حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توقفت شرائط الطلب
 والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شريكه بقمته التي هي ثلاثة
 وعشرون قيراطا وله جار يطلبه بالشفعة فهل له ذلك أم لا لشفعة له مع الشريك المشتري لكونه
 شريكا في نفس المبيع وذ الجارة (أجاب) لا لشفعة مع الشريك ولو باقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه
 معن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار نصفين ثلاثة أيتام وأهم ونصفها العمهم باع العم
 نصفه لأجنبي والايام ليس لهم جتولاوصى ولا نصيب لهم القاضى وصيا ومضى على البيع مدة
 أربع سنوات وبلغ قيمة من الأيتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شعتم بالسكوت كما
 سقطت شفعة أمهاتها فهل اذا نصب القاضى وليا لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما
 وأخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ أحد اليتيمين له أخذ تمامها بالشفعة دفعا للضرر حتى
 يبلغ الآخر ويخفى طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير اذا لم يكن له وصى ولا أب ولا جد فهو على

مطلب اشترى شريك من
 شريكه بقمته الدار المشتركة
 وله جار يطلبه بالشفعة
 لا لشفعة الجار مع الشريك
 المشتري

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة
 بل توجبها ولو سلمها قبل الاقالة
 مطلب اذا لم يكن للصغير
 أب ولا وصى ولا جد نصب
 القاضى له قريبا يأخذ له
 بالشفعة والافقو على شفعتها
 حتى يبلغ

مطلب ما اشتراه الناظر من
غلة الوقف يصح بيعه فيؤخذ
بالشفعة ومازاده المشتري
على الثمن لا يلزم الشفيع

شفعة الى أن يبلغ فإذا بلغ له الشفعة وإذا نصب القاضى له قبل اذ له الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا
يجوز رداً الى أربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في حاوت اشتراه
متولى الوقف من غلة المسجد انهم وتمعتل منشفة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر
قرشاً باذن الحاكم الشرعى في ذلك وكتب به صل وفيه شهادة شهوده أدامه انهم ضعف القيمة
وثبت ذلك لديه والحكم بموجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب أخذه بالشفعة بوجهه
الشرعى فقبل الحكم بالاخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لجهة الوقف فقبيل
للشفيع أم لا وأخذه بالعشر من فقال لا فهل أو لا يجوز هذا البيع أم لا وأذا قلتم يجوز فهل يجب فيه
الشفعة أم لا وأذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشر من أم لا وأذا قلتم لا فهل يلزم
الزيادة للشفيع أم لا تلزمه وأذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح قاضيان في فتاواه
يجوز ان يبيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحيث اتصل به حكم
التناضى بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع وإذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لأن حق
الشفعة ينبى على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشر من أذا تلزمه
الزيادة وإنما تلزم المشتري فقط فإن جميع أصحاب المتون والشروح والقواوى مرحوبان الزيادة
في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق أخذه بالاسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
فلا يتغير العقدي حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقديا لحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق
المشتري لأن له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس
من الحيلة لاسقاط الشفعة كنحو قبضة فلوس جهل قدرها وضيعت بعد القبض أو خاتم به فوض
مجهول القيمة أو صبرة خنطة أو شعير أو نحوهما فخطأ في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي
موجبة لاسقاطها في نفس الامر أم لا وهل إذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عدداً
أو بالقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلاً
أو غيرهما يتابع به العلم يكون القول قوله أم لا وأذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل إذا
اتفق المتبايعان على أنهم لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقدراً معيناً يحكم له بما
يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل إذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب
احضاره ليقوم أم لا وهل يأثم الخاتم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع
يتضرر بالمشتري غاية الضرر وأجوب النالجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع
على عدم المعرفة أما لو لم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى غناهما فإنه يأخذ المبيع
بالشفعة ثم يعطى الثمن برعه كما نقل في شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين
على الشفيع لأن المتبايعين لم يدعيا مقدراً معلوماً للرتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا يقطع به
النفسه هذا وقد عالت المسئلة بتعذر الحكم على الحاكم بذلك يكون بعد موافقة الشفيع لهما
على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضترات ثم يستلزم من ساعته وفي
الدرر والغرر ومتى التنوير وضيع الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد
التقاضي فعلم منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا يمكن الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه
بوجوده يأثم لتركه ما يترقى به الحكم وقد قال في منع الغنار رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري
عقاراً بدينارهم جزاً فوافق المتبايعان على أنهم لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع
بعد التقاضي فالتشيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفيع ياخذ
الشفعة بما دعيه من الثمن
بلا يمين لو احتمل المتبايعان
على اسقاط شفيعه ويلزمهما
القاضى احضاره ليعلم قدره
ان باقيا

يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت للشترى زيادة عليه انتهى وكان قد قال أولا وينبغي ان الشفيع
اذا قال أنا أعلم قيمة الثلوس وهي كذا أن يأخذ بالدراهم وقيمتهما فقال هنا وهذا وافق لما جئته
يعني وافق بجمعه المتقول وقد علمت الاحكام المسئول عنها والله أعلم (سئل) في حمله غير نافذة
اشترى رجل من أمهات دارمها تقابل داره ولها جار ملاق في هل حق الشفعة له أم يشترى كان
أجاب يشترى كان لان حق الملاق مؤخر عن الذريك في حق المبيع وهذا فيه سواء اذا الطريق
مستترك والخال هذه والله أعلم

(كتاب القسمة)*

(سئل) فيما اذا استأجر نصفاموقوف من دار استأجر اشترى عما ثمها يبيع مالك النصف الآخر
لدى القاضي في سكن جميع الدار سانهة ورأى القاضي أن يشتد المستأجر بكنه سنة وان
يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن
السنة الثانية وبقي ساكنا في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكاها صاحب النصف
المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة
بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعد حاسة أشهر
وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فالحكم الشرعي فيما يخص
صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة
غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشروح لان المالك على الوقف أن
يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نفسه فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا
مع فساد اجارته بالشروع عند أي حنفية رجة الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين
والمهاياة غير لازمة منه سما والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت
فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يكن له الاستدعي عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد
قالوا في وجهها انها افر ازمن وجه مبادلة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولا نه اجازت استحسانا
لضرورة الانتفاع بالمالك المشترك اذ قد لا ياتي الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة
يتقدر بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا اجرة أما السكن فلعدم حجة
المهاياة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فلعدم تقويم المنافع ولا اعتد اجارة وان قلنا ان
الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحته بقاء العقود عليه وهو الانتفاع ولو وجد نعم ان وجدت
قبل هلاك العقود عليه تلحق ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي
لو استخدم الشهر كله وزيادة ثلاثة أيام لا يزيد الا آخر ثلاثة أيام انتهى وهذا مسمى على أن المنافع
لا تقوّم الا بالعقد عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر
الوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاء
شرط صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت في
أنشاء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرر ان عقد الاجارة بالمهملة يتجدد شيئا فشيئا على حسب
حدوث المنفعة وهذه جماعته ومن له المصام بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب
(سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد الشرى بكنين هل تسمع أم لا لوجود البناء
(أجاب) تسمع لما في التارخانية نقلا عن الذخيرة فاسم دار ابن اثنين وأعلى أحد عسا

مطلب اذا كانت المحلة غير
نافذة ويبعث دار فيها يشترى
المالصة مع المقابل في
الشفعة

مطلب اذا تمهايا المستأجر
لنصف الدار الموقوف مع
المالك فالمهاياة غير
صحيحة الا اذا أجاز الناظر
قبل السكني وان بعدا فلا
وان في الاثناء فيقدر ما بقي

مطلب دعوى الغلط بعد
بناء الشرى بكنين مسبوقة

أكثر من حقه غلطاً وبى أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فن وقع بناؤه في قسمة غيره
رفع نقضه ولا يرجعون على التماس بقية البناء ولكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذته منهم
انتهى والله أعلم (سئل) في بالغن وطفل اقتسوا واشأتم بلغ الطفل فقصر في نصيب نفسه هل
يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما مرح به في جواهر الفناوى والله أعلم (سئل)
في محدود مشغل على أربعة عقود معادلة لرجل نفسه ولا خر برعه ولا خر مثله ير يد صاحب
النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضى الابن على القسمة اذا طلبها
شريكاه أم لا (أجاب) نظماً

نعم يجبر القاضى الذى هو مجتمع * باجماع أهل العلم والحال ما رفع
ولم ترخصاً قانلاً بامتناعه * ليجعل كل ملك في الذى جمع
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك أسبلاً هل لأحد البنين أن
يختص بمقتضى دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا
طلبوا المهايأة أحيوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبيراً يكن قسمة أحيوا فان أبى بعضهم
يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يعطى الزلاحة فوفى وترك
بقر أو أرسا وكر و ماودار أو كان أذن لواحد من أبناءه أن يعطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته
ورضيت بقية الورثة أن يستقر على تصرفه فغرم وغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولى
هل توقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كفى البيع أم لا (أجاب)
نعم توقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد مرح علماء بان كل عقد يصح
التوكيل فيه يتوقف عقد الفضولى فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم
(سئل) في امرأتين بينهما دار مشقة على ثلاثة حوت متساوية سدا احدهما سكنت في بيتين
وأخرى في بيت وقطلتها بحرقها في البيت الثالث الذى يدها هل لها ذلك بحيث لو رفعت أمرها
الى القاضى وطلبت التبرؤ هل يحجبها القاضى الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما المايأة لهذه
مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يحجبها القاضى الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة
ولهذه مدة معلومة ويرفع بينهما تطيبا للولوبها والله أعلم (سئل) في عتار مشترك بين اثنتين
تقاسمها قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما أنه
استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والآخر يريد أحدهما نقضها ويدعى الغبن الفاحش فهل له
ذلك بعد اقراره بالاستفتاء كذا كرام لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستفتاء المناقصة
كما مرح به علماءنا فاطبة وفي قول لا تسمع ولم يتر حيث كانت بالتراضى كالبيع فكيف مع
الاقرار بالاستفتاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضى بينهم بحضور
جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستفتاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقض بطلب أحدهم نقضها
بعد ذلك ولا تسمع دعواه الغبن الفاحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضى بل هي
أكد منها بقضاء القاضى بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغبن في الوجه الثانى دون الاول اذا
لم يقتر بالاستفتاء واذا أقر بالاستفتاء لا تصح دعوى الغبن بعده مطلقاً والله أعلم (سئل) في دار
عليها عوارض سلطانية وملا كلها متفاوتون في مقدار الملك فهلها تؤخذ منهم على قدر ملكهم
فيها أم على قدر رؤسهم (أجاب) الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طلب الشركاء
المهايأة أحيوا واذا طلبوا
القسمة الخ

مطلب اذن لواحد من
ابنائهم في حماه أن يصرف
على متروكاته ثم مات الخ
مطلب قسمة الفضولى
تتوقف على الاجازة بالفعل
أو بالقول

مطلب ثلاثة بنات مشترك
بين امرأتين سكنت كل
واحدة بيتاً فاذا طلبت
احدهما المهايأة في الثالث
تجانب

مطلب اذا ادعى الغبن
الفاحش بعد القسمة
والاقرار بالاستفتاء لا تسمع
دعواه

مطلب دعوى الغبن في
القسمة بعد الاقرار
بالاستفتاء لا تسمع وان قبله
أن بالتراضى فكذلك وان
بالقضاء تسمع

مطلب تقسم الغرامة على
قدر الملك ان كانت لحفظ
الاملاك وان لحفظ النفس
فعلى عدد الرؤس

كما صرح به في الاشبهاء والنظر أن الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك
وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وفتح عليها الولو الخ في القسمة ما اذا غترم
السلطان أهل قرية فانهم يتقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من القبيل الاول لان
السلطان يرتبها على الخانات وهي الدور والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار له عليها عوارض
سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستمر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها بنادارت
وتؤخذ من يتناول غلته الاوقف أم لا (أجاب) قد تقرر أن الغرامات السلطانية حيث تعلقت
بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي على قدر الرؤس والعوارض
متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها بنادارت ولو وقت فاذا طلبت طلبت بمن غلته
ترجع اليه ملكا كان أو فقرا والله أعلم (سئل) في قرية غرامات السلطانية على شجر زيتونها
وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تتبعه الغرامة
السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك
فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع النوايب السلطانية
على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم وهو النتنس كان مأثورا
والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتوي وآخر
صيفيا ويريد صاحب الصقي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك أم لا (أجاب)
ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يكن دفعها بالكيفية والله أعلم (سئل) في
غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا لطلب أحد الشرين (أجاب) ان
أمكنك المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمة فلما صرحوا به من انه يجبر الا على غنائه في متحد
الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا يجبر في مختلف
الجنس ولا ما تبدل منفعة بالقسمة كالرحى والحمام وأما القسمة لتمييز الوقف عن الملك فقد كثر
النقل فيها ومن صرح بها صاحب الجبر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في أخوين
بينهما كرم اقتسماهما مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء فاقض فأعمل أحدهما ما وقع في سهمه
لحققت أشجاره وخفت آثاره والاخر اعتنى بها بصلاح أرضه ونحبه والتردد اليه بركنه وبقره
فاستغلظ واستوى رغبته شبة قالوا الحب والنوى فازدهر في عين أخيه ويريد نقض القسمة
لما أخذ لنفسه سهم ما يشتهي فهل يتبع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يتبع عليه ذلك والحال
كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة أنها اذا كانت بقضاء القاضى ونظر عين فاحش تنسخ
عند الكل وإذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في أدب القاضى من شرح الامام الاسيبغاني أن
دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كافي البيع وقال بعض المشايخ تسع كلو
كانت القسمة بقضاء القاضى انتهى وفي فتاوى قاضيان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل
تسمع دعواه في الغبن وله أن يطل القسمة كلو كانت بقضاء القاضى انتهى وهو الصحيح انتهى
كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمة بالتراضي ألزم منها بقضاء
القاضى ووجهه أن الغبن في البيع لا يجب الفسخ فكذلك لا يجب فسخ القسمة بالتراضي
والقضاء مجبر فلا يقع الرافله دعوى الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تقرر
المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأه

مطلب العوارض السلطانية
التي على الاملاك تدور
عليها أين دارت

مطلب اذا بيع شجر وعليه
غرامات سلطانية تتبعه

مطلب الجبايات توزع على
زارع الشتوى والصيفى
بالمعادلة

مطلب يقسم البناء والغرس
الذي بعضه وقف وبعضه
ملك جبرا ان أمكنت المعادلة

مطلب اذا اقتسم كرم
وأراد أحدهما نقض
القسمة لصعفه نصيبه بعدم
اعتناؤه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغبن الفاحش
في القسمة مسموعة ولو
حصلت بالتراضي

منها بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤهما ان لطر يقا مجددة
 انفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحوال ان ذكر في صلح الاقسام ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فالحكم الشرعي
 (أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله
 أعلم (سئل) في شر يكتن في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصبه شأنا فاصالحاه على
 شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بقي ويريد تجديد القسمة وادعى
 الآخر أن كلا صالح عن خطئه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للآخر معه فما الحكم (أجاب)
 المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما ما يجزئ شائع
 كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضي كل بما بقي فالقسمة قدمت لدلالة ذلك على رضا كل
 بما في يده والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة
 واحدة فلهما الخمار فان وقع الرضا لكل منهما على ما في يده استقرت القسمة ولا تنقض بعده
 وان لم يقع الرضا على شيء فلهما فسخ القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تنازع في ذلك فقال
 أحدهما ما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر الآخر فاليمين على المنكر واذا صدر من المنكر
 الرضا بالقسمة صريحا أو دلالة امتنع عليه الفسخ به والله أعلم (سئل) في ورثة اقسمو اتركه
 ثم ادعى أحدهم بعد القسمة دينا هل تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم
 تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة تقضي ما يخصنا من الدين من مالنا
 كما أفاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارثهن عقارا ومات الراهن والحوال
 ان المرتين من جملة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جمعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا
 واذا اقبل لاهل يطل الرهن ويصر له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة
 في التركة وقد انسخ الرهن والحوال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بغال اقسماها
 بالتراضي وجعل لاحدهما دراهم على الآخر زيادة لترج قسمته هل تصح القسمة و يلزم المال
 المجهول مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة و يلزم المال والله أعلم (سئل) فيما
 اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علماءنا
 اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها
 والاهدم ولا يخفى انه اذا لم يكن القسمة أو لم يرضيا بهما تعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقص مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك
 الباني رفعه ولا يرجع بقيمة ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذ العمل لا يتقوم الا بالعدد كإلصاق
 عليه في البرازي وفي التارخانية نقل عن الناصري حائط بين اثنين ائتم فبنى أحدهما بغير اذن
 صاحبه كان مقطوعا اذ لم يكن لهما علمه جذوع وان كان لهما علمه جذوع منع صاحبه عن وضع
 الجذوع حتى يأخذ بنصف ما اتفق في الجدران انتهى والله أعلم (سئل) في متقاعين ادعى
 أحدهم بعد القسمة أن المورث استملك له غلة قريته وسمى ذلك هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
 تسمع دعواه لانها من قسم دعوى الدين لان من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في
 الذمة والمثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفاق قبل القسمة
 على أن يفرز لنصيب أحدهم
 طريق وقت القسمة على
 أن يملك من الطريق القديمة
 مطلب اقسما كرها
 مناصفة فاستحق رجل نصبه
 فصالحه على شيء منه فاراد
 أحدهما تجديد القسمة
 فادعى الآخر ان كلا صالح
 عن خطئه

مطلب تسمع دعوى أحد
 الورثة الذين بعد القسمة
 مطلب اذا اقسما الورثة
 الدار المارهوة والمرتهن من
 جملتهم انفسخ الرهن ولا
 يسقط الدين
 مطلب اقسما على أن يدفع
 أحدهما للآخر دراهم
 زيادة على نصيبه
 مطلب بنى أحد الشركاء
 في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدكم الكرم لنفسه زاعماً لم يعاينها أعلاه كرسه هل تبطل
دعواه أم لا (أجاب) نعم تبطل دعواه وأصل هذه والله أعلم (سئل) في العقار الذي لا يقبل
القسمة كالطاحونة والحمام والصيانة وغيره فإذا احتاج إلى مرمة وأنفق أحد الشريكين عليها
من ماله هل يكون متبرعاً أم لا (أجاب) إذا كان الشريك الصيانة والحال هذه فهو منها شريك
لا يكون متبرعاً ويرجع بقية البناء بقدر حصته كما تبينه في بامع النصولين وجعل الفتوى عليه
في الوفاة الجدية قال في جامع النصولين معزى إلى فتاوى الفضل راضاً فض طاحونة لهذا أنفق
أحدهما في مرمتها بلا إذن الآخر لم يكن متبرعاً إذا لا يتوصل إلى الانتفاع بنصيب نفسه إلا به
إنتمى ومثل الطاحونة الصيانة إذا الطاحونة مثال لما لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر
وإذا أردت تحقق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحد زلزلة القدم فإن في هذه
المسئلة وقع تحرير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في
العقار إذا امتنع من تعميره الضرورى هل الشريك أن يعدوه وينع بدفعه عليه إلى أن يدفع له
ما غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصريح به في كتب أئمتنا أن العقار إذا امتنع من تعميره
أحد الشريكين فإن يدعى تعميره ولكن يني الآخر باذن القاضي وينعه عن شريكه حتى يأخذ
ما يخص حصته شريكه مما أنفق فإن امتنع شريكه عن ذلك فرفع الأمر إلى القاضي بحسب حتى
يستوفيه كسئلة الراعي والمرتب والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس
أحدهما الأرض المذكورة يريد أن يتخص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركاً
بينهما أم لا (أجاب) أن غرس بغراسه لنفسه فالغراس له والشريك أن يكفله له إلا إذا طاب
قسمة الأرض فإذا قسمت فإن وقع الغراس في حصته فالغراس فيها والالقح وإن وقع بعتنه في
حصته وبعضه في حصته الآخر فواقع في حصته فأمره إليه وما وقع في حصته الآخر فلأن كل كلفه
قلعه وإن غرس باذنه لهما ما أو أطلق فيه ومشارك بينهما وإن غرس فيه لهما وكان مستعيراً
لحصته شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض للغراس منه كور في غالب المذون والله أعلم
(سئل) في طاحونة مشتركة بين أحد الشريكين على جانب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه
ثم اقتسمها بالتراضي فوقع عليه على ما تأبب الآخر بالقسمة هل له رفعها عنه حيث لم
يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية عليه أم لا (أجاب) له رفعها إذا الباني مستعير
لحصته شريكه للبناء وقد علم أن المعتبر أن يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي في علية
في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه وفي الأشباه بين أحدهما بغراس باذن
الآخر فطلب رفع بناءه قسم فإن وقع في نصيب الباني والاهتم انتهى والتقيد بغراس باذن
لما أنه بالاذن هل يصير مشتركاً أم يكون للباني لأنه قيد احترازي فافهم وفي مشتمل
الاحكام نقلا عن جواهر الفتاوى اقسمة وأدارا فوقع الحوض في سهم والمسبل في آخران
لم يشترط في القيمة فلهما المسبل أن يمنع إجراء الماء انتهى الحاصل أن السطح الذي
عليه العلية ملكه الشريك كله بالقيمة ولم يشترط في القيمة حتى القرار عليه فلأن يكفله رفع
بناؤه وحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة وبلاصة أرض لهما يعبر عنها
بالجبل تعرف بمحدودها الأربعة اقسمت مع شريكها الكرم بقتضاء القباضي وتقاضوا وتصرفا
بعد أن قضى كل ما يخصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الجبل في داخل نصيبه
وأدعت المرأة عدم ادخال الجبل في القسمة وأنه بالقيمة على الشريك فحكم الحاكم الشرعي

مطلب ادعى أحد الشريكين
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصي غلبته في القسمة
مطلب إذا عمر أحد الشريكين
مالاً قبل القسمة بعد امتناع
البقية لا يكون متبرعاً

مطلب لا يجبر الشريك على
عمارة العقار ويعمر الآخر
باذن الثاني ويمنعه عن
شريكه إلى أن يستوفي

مطلب غرس أحد الشريكين
يريد أن يتخص بالغراس
دون شريكه

مطلب بين أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على جانب
سطح الطاحونة فاقسمها
فوقعت العلية في نصيب
الآخر

مطلب كرم مشتركاً ويجابه
أرض مشتركة اقسما
الكرم فادعى أحدهما
دخول الأرض في نصيبه

(أجاب) إذا أقام الرجل بيته على ما أدى حكمه له وإذا لم يقم بحال فان وتسخير القسمة بينهم ما ثم يستقبلانها أن شاءا كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأوا في الأعمال سواهم حصلا بكسبهم ما شاءا فانتشأوا لكبير منهم ما ولد فأخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذوا الده يستعمل في مصالح القرية تسخيها ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا ويعذر الابن دعينا الولد (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الأخوين ولا يسهم للولد المعين لانيه والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعدلسكاهم أما كن شئ وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فارادوا أن يأخذوا ما كان يأخذونه لهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذ لا يلزم من اعداده لسكاهم الملك لهم فتكبر الاما كن من جلة ماتك فتنقسم على فراض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستعمل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل عايناه منها فاستحق على أحددهم طريق نصيبه لجهده وقف فالحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتساقت لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من اقرار نصيب كل واحد بطريقه في الارض والدار وشره في الارض ولذلك إذا قسم ولا حدهم مسلم أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والافسخت القسمة والله أعلم (سئل) في اثنى عه تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على أنفسهما ما شهدوا بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الخفي بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما صحت وتسلم كل ما خصه وأكدا على أنفسهما انه متى أدى أحدهما على الآخر بشئ يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي خمسون دينارا ذهبيا يشتري به زينا لاسراج مسجد سمى بالخليل ثم أدى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أوتيهما وإن أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما فلان وأنه أشهدهما على نفسه انه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصى المدعى من غير مدعى شرعي يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بعتداه فعمل بها نائب الحكم الخفي فهل هذه الدعوى مسموعة منه وماترتب عليها من شهادة شاهدي القسمة الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الشهادات لامر كثيرة منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق مقامته خصمه وقد صرح الزباني وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقصود مشترك وأما الشاهدان فقد صرحا بأنه إذا كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم اعدا مدعى فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في صك الوقف من شهادة شاهديه لغوا لانهم شهدا أنه أشهدهما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو يملكه في البرازية وغيره والشاهدان أنه أقر وأشهدنا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهدنا أنه وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم

مطلب اخوان حصلا
بكسبهم ما شاءا كبر لا حدهما
ولم يأخذ في العمل مع عمه
وأراح والده والآن والده
يريد أخذ الثلثين
مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لا ولاده أما كن
لسكاهم أو لتقسم غلتهم عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسمنا ما أدى
أحدهما أن أباه وقف عليه
كذا وكذا التمسح

مطلب الشهادة على أنه أقر
أنه وقف هذه الارض غير
مقبولة الا اذا قال وكان
مالكها

المدعى الذى تسمع منه الدعوى فى الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوما بل زومه لقبول عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخامس أن العبرة لصك المقامة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) فى أخوين قاما معا كراما وأشهدا وتصرف الم فيهما خاصة بالقسمه ثم باعهم من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمهما وإن مقامتهما لم تصادف لمحلاهل تسمع دعواهما بعد القسمه والأشهاد أم لا (أجاب) لا تسمع لما صرح به قاضيان والزى يلى والعادى والبرازى وكثير من علماء ثامن أن الأقدام على القسمه اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزى يلى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركه كنفي التركة تصح دعواه ولو ادعى عن ابائى سبب كان لم تسمع دعواه إذا الأقدام على القسمه اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقامها وكتب الكاتب فى وثيقة المقامة فكان ما خسر زيدا الجهة القبليه وعرضها بقصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لا يذلىس لى إلا هذه الرمانه ويزيد يقول ليس لى إلا التسع قصبات فهل العبرة للقبض المعدود أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما تشهد به البيئه فان أقاماها بعد الأشهاد بالقبض تقبل بيئه كل منهما فى الجزء الذى يذى صاحبه لانه خارج وبيئه الخارج أولى وإن أقام أحدهما بيئه فقطضى له به وإن لم يقيم واحد منهما بيئه تحالفوا وإذا كفى البيع لانهم مسئلة اختلاف المقامين فى الحدود وقد صرح بها فى أكثر الكتب ومنها منع الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض تحالفوا وتفسخ القسمه والله أعلم

(*) كآب المزارعة *

(سئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربيع الخارج فحرق عليه أياما ثم عجز عن العمل فردّه الاخذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله فى الايام المذكورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والخال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هى الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيأ أم لا يستحقان فيه شيأ وأولهما مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيأ بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينتظر كنهم يستأجر مثلهما العرث بالدراهم فيجب والخال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما فدان اشتركا على أن مابذرا يكون مشتركا فبذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا إذا كل منهما صار مقرضامن الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح فى الجرفى كآب الهبة بانه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقررت أنه يسلك بفاسد العقد ومسلك صحيحها تأمل والله أعلم (سئل) فى رجلين تشارك فى الزرع وقال كل منهما لالاخر منهما زرعته يذرى ويقرى فهو لى ولكل مناصفة وزراعى هذا الشرط يقرهما وبذرهما هل كل شئ زرعاه يكون مشترك بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشترك بينهما ويكون كل مقرض لالاخر نصف مازرع وإذا اتساويا

مطلب الأقدام على القسمه
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا تسمع دعوى
أحد الشركاء انه ملكه

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

مطلب دفع لآخر ثورا على
ربيع الخارج فحرق عليه
أياما ثم عجز
مطلب الحراث إذا لم يبين له
شئ من الخارج يستحق أجر
المثل
مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشتركا على أن ما
بذرا يكون بينهما
مطلب فى رجلين قال كل
منهما لالاخر مازرعته
يذرى ويقرى يكون
مناصفة

في البذر اتفقا قصاصا وان زاد لاحدهما بذر يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل
قال انبسيه ازرع ببذر كذا حنطة على أن الخارج بيني وبينك وأساويك بثلثه ابذر ان من حنطتي
فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة القائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولا يكون
بأنه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين
قال كل واحد منهما للآخر ازرع ببذر كذا ومهاجرته بينهما نصفان فزرع على ذلك هل يكون
الخارج بينهما نصفين أم لا وهل اذا أنكر أحدهما ذلك وأدعى أنه انزعز له نفسه خاصة
للاشركة ولم تقم عليه بنية بكون القول قوله بينهما أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال
في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي ببذر كذا على أن الخارج بينهما نصفان فالزراعة جائزة
والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرض للمزارع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب
الفتاوى فهذا صريح في أن ما زرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر
ولا بنية لخصه فله المين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الزراعة فاتفقا على أن من
أحدهما بقرا وعلا وبزرا ومن الآخر بقرا وتم إلى بقره وبزرا فيم إلى بذرته فزرع كل واحد
بذره مستقلا بالخط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج اصحاب البذر (أجاب) الشركة
غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذر كل واحد أما لو اتفقا على أن ما بذره أحدهما
بينهما ويرجع عليه بخصمه من البذر فالكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع مشتركا يصير
الآخر مستقرضا فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الجاوي في فتاواه
عن قاضيان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها بذرهم شركة فخاب واحد منهم فزرع
الثان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركاء
فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثالث الحنطة التي بذرها والشعير بينهم ويرجع
صاحب الشعير عليهم باثني الشعير الذي بذره وفي النقص للكركي وفي الفائس خلط الحنطة
بالحنطة ليس بشرط ان يحضر المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة
بينهم فلما كان أوان الزرع زرعها بعضهم بغير إذن الباقي فلما تبث الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع
الباقي قدر حصته من البذر والزرع بينهما فاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا
أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض
بينهم مازرعها أحدهما وبث فتراضوا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جازا
لا قبل أن تبث انتهى فثبت تراضوا على أن يعطيه قدر حصته من الأرض بذرا بعد ثبات الزرع
جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في اكار ترك البقر ترعى ليل فضاقت
والعبادة بين أهل تلك القرية مطردة بارسال البقر ليل ترعى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن والحال هذه في جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاقت
اختلاف فيه المشايخ يفتى بأنه لا يضمن أه يعنى اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعتد بمثل تضعيفا
بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه بقره وبذره وأعلمه اكاره
مع جلة من الناس واختلنا صاحب البذر يقول الزرع زرعى ببذري والاكار يقول هو مشترك
زرعته ببذر لا لشركة هل القول قول الاكار أم قول رب البذر بينهما حيث اتفقا على أن اصل
البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل)
في قطن زرعه انسان في أرضه ببذره وغاب عن قريته فحرق الأرض رجل طامعا في أخذ ثمرته

مطلب في رجل قال لا تر
ازرع ببذر كذا على أن
الخارج بيننا واذا ادعى
أنه زرع لنفسه خاصة
فالقول له بينهما

مطلب اتفقا على أن من كل
منهما بقرا وبزرا فزرع كل
واحد منهما بذره مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا
بالتص ليزرعوها بذرهم
فزرع اثنان بعضهما حنطة
والآخر بعضها شعيرا

مطلب اذا رضى المزارع مع
الآخر بعد ثبات الزرع ان
يعطيه حصه من البذر
أو يكون الخارج بينهما

مطلب ترك الاكار البقر
ترعى فضاقت بعضها

مطلب اعان اكار صاحب
البذر وادعى الشركة في
الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه
قطنًا فحرق رجل الأرض
طامعا في أخذ ثمرته

مطلب شجر قطن بين اثنين
اذا كرت أحدهما الأرض
لا يستحق عقاباً لثمة شيا

مطلب اقتن الراهن الأرض
بعد أن زرعه المرتهن قطناً
وأقر في يد الراهن

مطلب زرع الزوجة
الأرض بلا إذن الورثة وفيهم
صغار وبكار

مطلب اشتري أحد الورثة
بدراهم من التركة بذور زرعه
بلا إذنهم

مطلب اذا لم يشترط للاك كار
شي من الخارج فله أجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشتري مع آخر على أن
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد
منهم أرض وفيها شجر قطن
اشتروا على أن يعملوا

ويكون الخارج بينهم
مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشتروا مع ثلاثة آخرين
على أن يعملوا معهم ويكون
القطن للسته

مطلب اذا مات من في يده
أرض بيت المال أو الوقف
أو التيمار فالأحق به الذكور
من أولاده

هل يستحقها بجزء أم هي للذي زرع يذره (أجاب) هي للذي زرع يذره ولا أجر له لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرت أحدهما الأرض عليه وقام بأموره حتى أقر بغير إذن شريكه هل الغير ينسحب منه الإصلا أم هو للذي كرت وهل له في مقابلة تحريمه وقامه أجره أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في الشترك والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر أرضاً زرعه المرتهن قطناً واستغل ثمره فاشتريها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأقر شجر القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو غناء ملكه فان شجره ملك لمزارعه المرتهن لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة الصغار منها والكبار من امرأة غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر مشترك بغير إذن الكبار وبغير إذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر وان باذنهم والكل في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون جلة فالغلة مشتركة كافي البرازة والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعاً صغيراً ذرة وقطناً بذرهما اشترا بدراهم من التركة وذلك بغير إذن كبار الورثة وبغير إذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة أم هي للزراع خاصة (أجاب) هي للزراع ولا شيء فيها لبقية الورثة كافي البرازة وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الفئ التي اشتري بها البذر والله أعلم (سئل) في كارتل يشترط له في شجر القطن حصه بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصه أم لا (أجاب) لا شيء له فيه والحال هذه بل هو صاحب البذر كما هو مذكور في الوالدية وغيرها ولا كارتل على رجل عمل له والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشتري مع آخر على أن يعمل معه بغيره مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح بشرطه عمل رب الأرض فالخارج لرب الشجر وعمله لا يخرج من عمل غيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض فيها شجر قطن اشتروا على أن يحرقوها على بقريهم وعمال فهل تصح هذه الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولو لكل ما خرج من شجره وهل العامل ما شرط لرب الشجر أم أجره مثله (أجاب) لا تصح هذه الشركة ولو لكل واحد منهم قطنة الخارج من شجره بالخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث خلا عقده معه عن شرط مفصله والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشتروا مع ثلاثة آخرين على أن يعملوا معهم بيقهرهم ويكون القطن مقسوماً على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الأول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لأصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين وأهم أجر مثل عملهم بيقهرهم والحال عهده والله أعلم (سئل) في رجل من أرباع في أرض بيت المال والوقف والتمار ويؤدى قسمها للجهات المذكورة مدته عشرين عاماً من ابن وبنت هل تقسم بينهما مقسمة ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الأنثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاح فيها ولا شيء للبنت فيها (أجاب) الزراع في الأرض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الأرض وانما هو أحق بتمتعها من غيره حيث لم يكن خائفاً ولا معطلاً لها تعطيلاً بضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم مقسمة ما يملكه الميت من المال بالجماع العلاء وتبقى في يد ابن الزارع حيث كان صالحاً كما كان أبوهم على وجه الاحتمية من الغير والله أعلم

(سئل) في قرية تزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف وأسلطانية ورجل من أهل القرية
 وأضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصص لتلقاها عن أبيه بحيث أن مدته
 ومدة أبيه عليها تزد على أربعين سنة ويريد رجل أن يرفع يده عنها ويزرعها مدعياً أن له فيها حصصاً
 هل ترفع يده عنها أم لا وذلك المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها. في الحاوي الزاهد
 والقنسة له حق القرار في أرض وقف وأسلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراد له بيعه ليس له حق
 الاسترداد بعد أن رضى (يج) ثم قال رضى الله عنه قول (يج) أخو طفاذا كان هذا فحين له
 حق القرار فبالل المزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالـ ~~الـ~~ كردار وهو أن يحدث
 المزارع في الأرض بناء أو غراساً وكسباً بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعيرة والكتب
 الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي يابدى المزارعين فافهم والله أعلم (سئل)
 في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصص رجل عنها وتركها اختياراً فقبل بالقرية غيره
 وغرس فيها بذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويرد أن يرفع يده عن الغرس عنها ياخذ
 غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط
 حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بما دام يتعهد بها
 بالزرع والانتفاع ومضى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع أن يزرعها بالحصص حيث أذن له
 بالصريح أو الدلالة ارجع الى ما قاله الزاهد في القنسة والحاوي يظهر لك ذلك والله أعلم
 (سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها باسمهم
 معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحدهم أن
 يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك
 للمالك رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا
 (اجاب) لا يسوغ لاحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر واذا فعله أحدهم للمالك
 رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول السابق يده الى ما بيع له ولغيره ومن سبقت يده الى
 مباح فهو اولى به وقد ذكر علماء وافر وعاء كثيرة الدالة على ذلك كمسئلة النار ومسئلة
 الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه المسئلة أنه
 لا ترفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالحصص بغير وجه ككونه خائناً أو عاجزاً لمعلن
 بما ذكرته وليس بشئ من قواعدنا ياباه والمزارعون في أقلنا على ذلك والله أعلم (سئل)
 عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصص
 المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليها من الحصص هل لمزارعها أن يطالبه بحصصه من
 الخارج أو باجرة زرعها داره أم لا (أجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها
 يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف
 الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام يتوأنوا صار النظار ياخذون عداة مدة عشرين سنة
 ويريد الآن بعض أهل القرية أن يكتفه قلعه أو يرضيه ببدل الأرض قائلاً انها في ربي الذي
 أعزم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذى غرس في أرض
 وقف كرماً وتصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكاً ومن أربعة هل تسمع
 دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا لمنع السلطاني خلعت خلافة بمسئله
 (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه المقر في كتب النسخة أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف

مطلب ليس لاحد أن يزرع
 أرض الوقف أو السلطانية
 من يدمن يزرعها

مطلب اذا ترك المزارع
 الأرض السلطانية أو الوقف
 باختياره سقط حقه ولو كان
 له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
 ويبدل كل واحد من أهلها
 حصصاً يزرعها ليس لاحدهم
 أن يأخذ من حصص صاحبه
 شيئاً

مطلب زرع الأرض الوقف
 أو السلطانية بغير اذن
 صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
 وقف ويريد الآن بعض أهل
 القرية أن يكلفه قلعه الخ
 مطلب غرس في أرض
 وقف كرماً وتصرف فيه ثم
 ادعى عليه رجل أن الأرض
 ملك له

مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار في
الارض

مطلب ليس للمقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع عنها
يد صاحب الكردار

مطلب يصح فراغ المزارع
لغيره وإذا ترك المزارع
الارض سنة أو سنتين من غير
زراعة لتكثر غلتها لا تنزع
من يده الا اذا ادعى ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدي رجل على من
يزرع أرض الوقف وأخذها
منه

مطلب من أزع أرض الوقف
اذا تركها لضرورة
استردادها

مطلب من أزع أرض المقاطعة
اذا تركها باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع
الارض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق بزرعتها

اذا لم يكن له كردار وهو الكبس أو البناء أو الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا عمل الارض
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتقي في يدهم حتى في يده وليس لمن كانت في مزارعته
أن يزعجها عنها ويرفع يده ويستولى عليها الذليل له قيم الملك ولا شبهة ملك والحق الاستبقاء
والاستقرار والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على تذر من الانتشار ولها مزارعون لهم
فيها كردار بغرس كثير من الاشجار واضعون أيديهم عليها عن ابايهم مدة تزيد على ستين سنة
هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها ليزرعها بأكبره أم لا (أجاب) ليس
لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع أشجارهم منها وأحوال هذه الموقوفات اليه من السلطان
تناول الخراج الموقوف عليها والحصصة المقررة في خراج المقامة وليس له ملك فيها حتى ذلك نزع يد
من أزعها الذين صار لهم فيها كردار بغرس الاشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الأعصار
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يدي زراع مداومين على مزارعهم مدة ستين هل
ترفع يدهم عنها بغرسه ماداموا قاعين بمزارعهم أو يؤدون ما عليها أم لا وهل اذا اختار أحد من
مزارعها الفراع عنها مزارع آخر صالح يصح فراغه ويوسع المفروغ له مزارعته أم لا وهل اذا
ترك رجل منهم مزارعة أرضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع
لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تركها ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه المقصود منها متوفر ومن فرغ لمزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح
فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعته ولا ترفع يدي المزارعين عنها بغرسه بأتون بها
حيث قاموا بمزارعهم وأداما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها
فلا يقابل بالبيع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركها ثلاث سنوات متواليات والله أعلم
(سئل) في أرض وقف يد رجل تصرف في المزارع صفياء وشويا ويؤدي ما عليه من النصب
مدة ستين لا يترفع فيها مزارع تعدي عليها مزارع آخر وزرعها بغرسه من الأول التي حتى في
مزارعته هل له أن يستعيد هاتمه ويكون أحق بهما من المزارع الآخر المتعدي أم لا (أجاب) نعم
للبد السابقة العادلة ترزع البد اللاحقة العادية وحيث أبيع للزراع فمن سبق يده إلى مباح
فهو أحق به بالزراع والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لجاعة حق قرار في أرض وقف فحلوا من
قريتهم لضرورة فوضع أناس أجنب يدهم عليها هل كان تركهم لها بلا اختيار منهم بل
لضرورة لا تسقط قدميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم ولهم حق
الاسترداد قال في الحاوي الزاوي حيث كان الترك بلا اختيار لا تسقط قدميتهم ولهم رفع أيدي
الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في
يدى عظام المقاطعة بعتها مدة للزراع الحصة في يدي مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
الحصة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد الآن رفع يدي المزارع لها لاعتناهل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك وأحوال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد مزارع يزرعها بالحصة المعهودة في أرض القرية مدة
تزيد على عشرين سنة متوالية الها عن أبيه بعد تصرف أبيه بالمزارعة مدة ستين والآن يزرع شخص
يدعي أنها كانت في مزارعة أهله هل تسقط دعواه أم لا (أجاب) لا تسقط دعواه فيها لا مريز
الأول أن الأرض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يراه ولم يمتنع ليس له حق الاسترداد لان
ذلك الغيلا لملك له في قبعتها وانما له حق الانتفاع بها ان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها والترك

الاختباري بسقط حقه في مزارعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس
عشرة سنة من الدعوى الشرعية المدعومة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله أعلم (سئل) في
أرض سلطانية مساحة للزراع وضع رجل يده عليها مائة ترديد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن
والده برز له رجل يدعى عليه أن والده كان يبيعها قبله وأقام على ذلك سنة هل تسمع دعواه
وتقبل بيته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته لأمري
الاول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعوى خمس عشرة سنة
والثاني أن علمنا رجح الله تعالى صرحوا في الاراضي التي بهذا الوصف إذا رأى فلا يحلها
غيره يتصرف فيها فسكت ولم ينع له بعد ذلك أن يسترد ما منه لسقوط حقه فيها بذلك
أذليس ملكه بل حق المنفعة فيها مادام من أروا فإذا تركها ساغ لغيره التصرف فيها لكونها
معدة للزراعين بالخصه والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضى الوقف وأراضى
بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي يتفع بزعمها شتوي أو صيفي الرجل بفن معلوم وتركها
له بحسن اختياره فصار ينتفع بزعمها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده عليها
والتفع بمائة سنة تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين سنة هل للبائع أو ورثته
رفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وأن أخذ
بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها لباختياره هذه المدة وإن
قلنا بعدم صحة بيعها أذحق المنفعة فيها ثابت مادام المنتفع ينتفع بها أو ينتفع نائب الوقف وبيت
المال مع انتفاعه فإذا تركها بالاختصار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكردر كما
صرح به في الحاوى الزاهدى وفي التنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع علمه به والكردر
أن يتحدث المزارع في الأرض بناء أو غرسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل)
في رجل دفع لآخر ثور البحر عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا
والخارج كما لم يرب البذر عليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور
أجرة المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في
زراع الشبوى والصيفي وثلث سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في
أرض الآخر زرع الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد
قسمة جميع الكرابين مناصفة فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يسم الكراب ولكل واحد
منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس للآخر أن يعرض له بطلب قسمة في أرضه لأن
الكرب وصف في الأرض فلا حق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحه
مشت ستهما ولا أحدهما أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخل عليه هل لشريكه أن
يمازعه وفي كربيه أم لا لمازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن يمازعه في كرب أرضه
ولا في شجر القطن الذي أدخل عليه الكراب وصف في الأرض فلا يتصور فيه ما يفراده ملك
لاحد ولكل واحد منهما أرضه ثورا كانت أو كرابا فافهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر
من أحدهم نصف الفدان وربيع البذر ومن الآخر ثلاثة أرباع البذر مناصفة والعامل كاه
عليهما وأحدهما لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البذر
فصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاقلين ثلاثة أرباع مناصفة بينهما ولا
يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف الفدان شيئا إذا أعان العامل الذي لا يقره لأنه عمل

مطلب أرض سلطانية
يديره نحو ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل أن والده كان
يبيعها

مطلب باع مزارع أراضى
بيت المال أو الوقف رجل
فأراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكردر

مطلب إذا دفع لآخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب غت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب أرضه
والآخر يريد الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشركة لصاحب الأرض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من أحدهم
نصف الفدان وربيع البذر
ومن الآخر ثلاثة أرباع
البذر مناصفة والعامل

مطلب في رجلين لكل منهما
ثوراً مشتركاً في الزرع عليهم
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر

مطلب أخذ أرضاً بالحصّة
ولكل منهما ثور والبذر
عليهما مناصفة وللعمال ربع
الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر للزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله على
أن الفدان أن يبقى بعد الزراعة
يرده على البائع ثم قبل الزراعة
مات واحد ومرض الخ

مطلب المستاجر لجل الطعام
المشترك لا يستحق الاجر

مطلب أربعة اشترى كواقي
فلاحة ومن أحدهم بذر
وعمل ومن الثاني بذر وعمل
وبقر ومن الثالث بذر وبقر
ومن الرابع بقر فقط

مطلب دفع لا يخرى
القطن لزراعة بعملته
وبقره على أن يدفع الثلث

به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق بشئ فأفهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما ثوراً مشتركاً في الزرع عليهم أي أن يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر
والارض على الآخر والخارج ثلثاه للعمال وثلثه للآخر فملا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة يحكم البذر
وليس للعمال على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
إذا استوفى منافعها كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل ثوراً متفقاً
على أن يحرث أحدهما عليهما والبذر بينهما مناصفة وللعمال ربع الخارج يخرج من الوسط
والارض للغير بالحصّة في الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصّة للارض
لهذا نصفه وأنها نصفه ولا أجر للعمال ولا حصّة لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه
فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمن معلوم ليحرق عليه
ويزرع بينه وبينه مناصفة والبذر بينهما كذلك يكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه
على أن الفدان أن يخلص من العمل سالماً عاده إلى البائع وفسخ البيع وإن سرق أو مات قطيعاً
من العمل فعليه ثمنه المعين فطوق يكرب عليه فمات واحد من الثورين ومرض الآخر قبل
الزرع فإني بائع البقر بجمار والعمال بجمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر بئاعى ما اتفقا
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج فيبينهما نصفان استأجرا للبذر لا لصحة الشرط
لفساد المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ورذ الثور الباقي دفعاً
للفساد بقدر الامكان إذا بيع المذكور فاسد والحال هذا ولا أجر للعمال لمصير حواشي
باب الاجارة الفاسدة انه لو استأجر لجل طعام مشترك لا أجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل عندنا
خلافاً للشافعي مع ما يعلل بكون العقود ودعى ما لا يمكن تسليمه لأن العقود عليه حمل النصف
شائعاً وذلك غير متصور لأن الجمل فسل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جزء يحمله
له الا هو شريك فيه فيكون عاملاً لنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لأن كونه عاملاً لنفسه
يمنع تسليم عمله إلى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر إلى آخر ما ذكره في تلك المسئلة وإذا تأملت
وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في اجرة العمال تفقها ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين
في الفصل الثلاثين في المزارعة قلته الحمد والمثنة حيث وافق تفقهي المنقول وبعبارة بعد أن ذكر
ما يشبه واقعة الحال وليس للعمال على رب الارض أجر عمله لعمله كذا في المشترك انتهى والله
أعلم (سئل) في أخوين الغني وبائخ أحدهما بالغ والآخر قاصر اشتركا الجميع في فلاحة
فكان من أحد الاخرين بذر وعمل ومن أحدهما بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وبقر
ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذرهم ولا شيء
من الخارج للآخر الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب
البذر بقدر الكل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لا يخرى بذرا القطن لزراعة الآخر في أرضه بعملته وبقره ويكون الثلث له ولا يخرى
الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه اصحاب المتون فيكون الخارج كعرب البذر وعليه أجره المثل لما بقي من
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أو لا يجوز ولعله فاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدراهم ثم رمى حصص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لودفع البذر من أربعة بلا أرض يجوز فالبذر كراس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعة يعني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (سئل) في رجل اشتاجر حزانة من البذر ليزرع له شتويًا أو صيفيًا فزرع جميع الشتوي ومات في الحنك (أجاب) الذي نص عليه علمنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكانهم ذلك وثق المزارعة على شرطها إلى أن يستحصل الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصل الزرع وأن امتنع الوارث لا يجبر ويقضى على الزرع إلى أن يستحصل بآذن القاضي ويرجع عما أنفق على الوارث في حصته وإن شاء أعطى وارث العامل قيمة حصته العامل بقلا ويكون كله لرب الأرض والله أعلم (سئل) في أربعة اشتروا كوا في زرع الحنطة والشعير من أربعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع بطاب حصته فنعوه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير (أجاب) ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منها ما يكون مقرضاً لهم ومستهقراً في البذر كما شرح به في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحداهم القدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم (أجاب) المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب القدان أجرة عمل فدائه صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في العامل إذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والآخر يرد الباقي أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطاً حيث صحت المزارعة الأولى انظر إلى ما في البرازية والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع يذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقرة من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقرة من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له أعمل أنت على بقرتك وما حصلته أمان على بقر الغريبة بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقرة لكونه في المشترك أم لا (أجاب) الخارج يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه عماؤه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين صاحب البقرة ولا يستحق صاحب البقرة عمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع الصقي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وورث صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدائه وثلثا البذر والخارج ثلثاه وثلث صاحبه بعمله وعمل ثوره فذكر بالارض وثناها فطالب للزرع ويقول ذو الثلثين لا أمكنك منها إلا أن تبذر الربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا عليه هل يجب إلى ذلك أم لا (أجاب) لا يجب إليه إذ لا يجبر ذو الثلث عليه ويدهما على الأرض واحدة فأما أن يجزئ على ما اتفقا عليه وأما أن يقسم الأرض مكروبة ويزرع كل واحد منهما فيما خصه منها على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشتروا كوا في المزارعة يذر مشتركاً أربعاً والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصته بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (أجاب) لا شذ في استوائهم في الصرف على المشترك فإن امتنع أحدهم فزاع أمره إلى الحاكم الشرعي فأمرهم بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متقاضين يعملان بأبديهما تم الفلاحة

مطلب إذا مات المزارع
فلورثته أن يعملوا مكانه
وتبقى المزارعة على شرطها

مطلب اشتري كوا في زرع
فغاب أحدهم قبل الزرع
مطلب إذا كان من أحدهم
بقرو ومن الآخر العمل ومن
آخر يذر وأرض فالزراعة
فاسدة

مطلب مرض العامل فأنام
آخر مقامه بنصف ماله في
الخارج

مطلب مرض العامل فامر
ولده صاحب البقرة أن يعمل
وله في نظير ذلك نصف
ما يحصل من عمله على
بقرة الغير

مطلب اتفقا على الزرع
في أرض سلطانية وشرط
لأحدهما الثلث وللآخر
الثلثان ففكر بأهوا بعده
أراد المشرط له الثلثان أن
لا يمكن صاحبه من الزراعة
الأن يذر الربع ويأكل
الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين
عن الحصاد

مطلب اخوان يعملان في
الفلاحة مناصفة ولا أحدهما
ولديعهما مفاراد والده أن
يقسم الخارج اثلاثاً

نشأ لهما ولد فكان بينهما في العمل وأبودر بما شئت عن العمل بسبب كونه شيخا
 في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشقة اشتغل معهما والآن افترق
 الإخوان ويريد أبولول المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه
 انصافا للحكم في ذلك (أجاب) حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له سهم
 ويقسم الحاصل بالعمل منصفة للاب والنصف لخاله والنصف والله أعلم (سئل) في رجل
 شرط من جانبته فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر هل يكون
 الخارج بينهما فاقاخذ الفدان وشاركه مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل
 الخارج على قدر البذر أم على الشرط (أجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج سبع البذر
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شذها
 فدانين وخرنهما على ما علموا على البذر ثمانية أسدس على صاحب الثور والباقي على صاحب
 الأربعة وعلى الخارج بينهما ما رابعا ربعة صاحب الثور والباقي لصاحب الأربعة والآن
 صاحب الثور لا يرضى بالربيع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (أجاب) ليس
 لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر الا خمس الخارج
 بقدر بذره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأجره ويجب
 عليه رد الأثر عن الخمس على شريكه هذا أمر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين
 اتفقا على الشركة في التلاحة الشتوية والصيفي أن يدفع هذا أرضه كراهما وبورعا نظير أرض
 هذا وزرعا الشتوي في أرض أحدهما يبذر بهما منصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل
 بهما وزرعهما فظنا لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعهما في أرض أحدهما مالم يرض بالشركة الا
 بشرط دفع أرضه ولم يفعل (أجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا لهما بعد اخراج
 خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف
 من الارض التي زرعت اجارة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله
 تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك فطلب
 العامل بدله فقال له هلك علىّ وعليك ولزمني النصف ولزمك النصف فدفع له العامل بناء على أنه
 يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بفتوى المتقي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (أجاب) نعم له أن
 يرجع عليه بما دفع إذا عبرة بالظن البين خطؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له
 اثنا عشر كوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب
 الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرق على شجر قطن عتيق لصاحب
 الاثنين لتروى غلاته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور صاحب
 الفدان فقال له ذوالاثنين زرع على مابقي من بقرته وبقرنا على أن تعطيه اجرة زيت والخارج
 على ما اتفقنا قبل ذلك وادركت الغلة فما الحكم في الزرع وثمره القطن وجرته الزيت (أجاب)
 المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا شترط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر
 لانه تعاونوا فمتبعه فبذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن
 العتيق لصاحب الفدان وله أجرة تمثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرته الزيت لعمله في المشترك ولا
 أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له اذا مات ثور من بقر اليتيم
 أو احتاج الى بذرا وآلات للحرث أن يجبر غيره ويشترى له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك والله

مطلب اتفقا على أن من
 أحدهما البقر ونصف
 البذر ومن الآخر العمل
 ونصف البذر والارض

مطلب اتفقا على أن من
 أحدهما أربعة رؤس بقر
 ومن الآخر رأسا والحرق
 عليهما وان من صاحب
 الثور خمس البذر ومن
 الآخر أربعة أسدس وان
 الخارج بينهما ما رابعا

مطلب اتفقا على زراعة
 ارضيهما فزرعا أرض
 أحدهما تكون يبذرهما
 منصفة وامتنع أحدهما
 عن دفع أرضه بل استقل

بها

مطلب اذا هلك ثور الشريك
 فدفع العامل له نصف قيمته
 بناء على أنه يلزمه ذلك فله
 الرجوع عما دفع

مطلب اشتراك رجلان
 لهما فدانان ولا آخر
 فدانان على أن يبذر صاحب
 الفدان السدس والعامل
 عليه السدس والآخر
 الثلثين ومن جملة عملهم
 الحرق على شجر قطن عتيق
 مطلب الوصي يتيم أن
 يجبر دما تلت من آلات
 الحرث

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها أغراسا ثلثها للغراس وثلثه للآخر فغرس وانتشت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون مخصصة بينهما أم هي للغراس فقط في الحكم الشرعي (أجاب) الاختار على ما شرط وإذا اختلفت في الشرط فالقول قول الغراس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له وأقامت بينة به أو حصل نكول عند طلب الدين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين لو عرف غارسها فهي له والا في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فجعل الغراس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة تجزئ من ألف جزء الوقف والباقي للمساقي واستجار الأقربة المتخللة بين الشجر بعد هامة طويلة باجر المثل بحيث لا يرغب أحد إلا كذلك ولو تركت هلك الأشجار بالكية وتعلطلت الأرض وتعمت المصلحة في ذلك وحكم حاكم يرى حوزة نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا يتل بعموت المتولي العاقل لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يتل بعموت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تعميت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين ككاملين لا شرع أن يكون له ربع الخارج فعلم العام الأول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجوز على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجبر إذا لم يرع ما علموا ونارجهم الله تعالى أن المساقاة لا تخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرق أو يعمل عليه على نصف الخراج فعلا نصف العمل وقسم العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاءه يطلب نصفها وأخذته بواسطة متغلب قهر الخا الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لنفسه المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو منع التسليم فيوجب الفساد كأنصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه للاستخار مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزبدان يغرس في أرض الوقف غراسا متوزعا على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراسا متوزعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيه عليه نصف أجره الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف وللعادل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينقذ بيعه فيه فردد ويرجع المشتري على البائع بالئن أن كان قد دفعه أما فسادها فلا يلزم بضرب الهامة وأما كون الغراس كله للوقف فلأن العقد في الشجر ما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير فأنصاله لجهة الوقف باتصاله بأمره مستهلكا به بالعلق فيه فيجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه اتبع لعمله أجره وهو نصف الخراج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستمكنا

مطلب أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر يغرسها الثلثان للغراس والثلث للدافع وإذا اختلفا فالقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة واستجار الأقربة المتخللة بين الأشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الأشجار عامين مساقاة ليس له منعه من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب الأشجار منفسد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف لا شرع أن يغرس في أرض غراسا على أن يكون له نصف ما يغرسه ولم تضرب مدة الخ

بالعلق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على بائعه فإذا علمت ذلك
 ظهر لك عدم تأنى سؤال العمل على المشتري وعدم تأنى سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شئت
 في شيء مما أفتينا به فليرجع إلى الخائفة والتأخية وشرح الدرر والغرر لمناخسرو ومخ الغفار
 وغيرهما من كتب المذهب بظهور ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من متولى الوقف
 أرضا وما بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه لجهة
 الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الإجارة استأجر من متولى
 الوقف الذى له الإجارة والتكلم على الوقف المزبور شرعا بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر
 بالغراس حتى ثمانون أحمدا بعد جديد وسحب بعد مستخدم ومضى على هذا الحال مدة تنوف
 على سبعين سنة فجاء عمرو وزاد في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصه الوقف من المتولى
 فهل يسوغ للمتولى أن يوجب حصه الوقف لغرضى البدل الغراس القديم وهل يجبر زيد على قبول
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكره فاسد فاسد البناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الإجارة الأولى وجودا بشرط الشرط في الغراس في عقدتها وهى تفسد بمثل قطعها ذهبي بيع
 المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الاعيان فكذا يفسد عقد بيع المنافع وإذا فسدت
 الإجارة الأولى فالغراس كله للوقف لأن العامل غرسه باذن متولى الوقف في أرض الوقف بإجارة
 فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فمصر قابضا للغراس بإتصافه بأرض الوقف يستهلكه بالعلق
 فيها كما صرح به غير واحد من علمائنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب
 تنوير الابصار وغيرهما وإذا عرفت ذلك فلا تنوق في فساد استئجاره والواقع على الشجر
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يأتى سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها
 والحال هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كصاحبها والله أعلم (سئل) في رجل له
 شجرة قطن دفعه لآخر ليجرت أرضه ويقوم عليه وله نصفه ودفع العامل شجرة قطن له لآخر كذلك
 فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتناوبا قلة وكثيرة أم لا
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجرة قطن له
 واختلف صاحب الشجرة مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل بقول شرطى للثلاث
 وصاحب القطن بقول شرط لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجرة فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له شجرة قطن جعل لآخر فيه حصة بسبب بقر منه تضاف إلى بقره هل يستحق
 بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الأجرة مثل بقره دراهم (أجاب) مجزأ البقر لا يستحق لها
 في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره استئجار البقر ببعض الخارج لم يربده أثر ولصاحب
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير ولا شيء له في القطن وإنما هو جمعه عملك الشجر والله
 أعلم (سئل) في حرث عند انسان مضى عامه ومن جملة ما كان فيه شجرة قطن مسكوت عن
 اشتراط حصة للحرث فيه هل له فيه حصة أم لا وإذا قلتم لا هل إذا تعدى وحرث عليه الأرض في
 ثمانى عامه بغير إذن صاحبه هل ثمة للحرث أم لصاحبه الذى أصل بذره منه (أجاب) لا شيء
 للحرث في شجرة القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثانى فهو له والكه والله
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجلا على شجرة قطن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل
 فلما أدرك الثمرة يطالب حصة فيه هل ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه وبقا ما به قبل أن

مطلب استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضا وما
 بأجرة المثل وأذن له المتولى
 بالغراس على أن يكون
 النصف منه لجهة الوقف
 وكلما كملت مدة الإجارة
 استأجرها بأجرة المثل
 وهكذا فجاء عمرو وزاد في
 الأجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
 منهما شجرة قطنه لصاحبه
 ليقوم عليه بالنصف
 مطلب دفع لآخر شجرة قطنه
 معاملة ثم اختلفا في الحصة
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجرة قطن
 وجعل له حصة في مقابلة بقر
 منه تضاف إلى بقره

مطلب لاشئ للحرث فيما
 يخرج من شجرة القطن
 حيث لم يشترط له حصة

مطلب إذا ترك العامل شجرة
 العمل قبل أن يصير للثمرة
 قيمة لاشئ له

مطلب في رجل ساقى آخر
في حصة مشاعة كثلث كرم

مطلب غرس أشجار زيتون
بين الأشجار التي يعمل
عليها فاضرها
مطلب نبت شجرة في أرض
غير مملوكة فتعدها رجل
مدة طويلة فادعى عليه
رجل أن والده حوطها
مطلب دفع لاخر أرضا
ببعضها أشجار وأمره أن
يغرس البعض الآخر وله
ربع ثمرة المغروس ونصف
ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء
غير جائرة

مطلب اتفق رجلان على
أن يغرس أحدهما أرضا لبيت
المال ويعمل عليها وله
النصف وللآخر النصف
بسبب أن خاله كان يزرعها

يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صح تركه ولا شركة له فيه بل
هو جمعة للمالك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء
بطلب الحصة أن ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وإن قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس
له الطلب اهـ ومثله في التنازلية حيث رد على صاحبه قبل أن يصير للظن ثمرة قيمة لا سبيل له
عليه إلا لشركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في
أشجار كرم كالثلث مثلا هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم تجد من صرح بها من علماءنا فيما
بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى
على قوله ما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لأنهما يجيزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك
اتجهى وهو بفتح جبدلان العمل في المزارعة والمساقاة على قوله ما وقد صرح في الاصل بأن
تسليم الشائع يمكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على أن كثيرا من علماءنا صرح
بأن الفتوى في اجارة المشاع أيضا على قوله لا إمكان التسليم بالتخلى أو بالتمهي كذا ذكره الزبلي
وقد صرح جوابا في المزارعة والمعادلة اجارة حتى أن من يجزها لا يجزها الا بطريقها ويراعى
فيها ما شرأطها والله أعلم (سئل) فيما إذا غرس العامل لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر
العنب والتين بغير إذن من مالك العنب والتين حتى أضر الزيتون المغروس ما عوفي خلاله ضررا
نقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون وبنائه ضمان ما نقص من قيمة أشجار
العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال الأشجار المعاملة عليها انعقد
منه فيؤمر بقلعها وإذا تحقق أن ضرر شجر التين والعنب يتقصان قيمتهما من غرس الزيتون
المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة نبتت في أرض غير مملوكة لأحد بل أنبت تعهد بها
رجل بحصة ما حوطها من الحشيش والعزق وتقليمها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت
وأتى أوان غرها فادعى شخص أن والده حوطها وحجر عليها قبله هل يسمع دعواه أم لا (أجاب)
لا يسمع دعواه إلا إذا لم يكن والده بذلك وهي الملك لمن تعهد بها مذكور والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لاخر أرضا ببعضها شجرو وبعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرة وعلى
أن يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والأثمار له نصفه وضرر بالذلك مدته معلومة
هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمرة الشجر
الكاثر بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التنازلية والله أعلم (سئل) في
رجل دفع لاخر أرضا لغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعين امدته من المسنين فما
الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الأرض وعليه للغراس اجرة ثمرة وقيمة
غرسه كما صرح به فاضحا وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك هل يجوز مساقاة
أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم جواز
مساقاة الشريك صاحب من الغفار في ما انتقل عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية
حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على أن يغرسها
أحدهما بقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشترك بينهما بسبب
أن خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث من ارضه ما عنه هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون
الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع من صيفي وشتوي للزارع والغراس
ولاشيء للاخر ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس لغراسه وكذا الزرع ولا يورث الأرض

مطلب اذا دفع المتولى
أرض الوقف أو شجر الوقف
لمن يفرس أو يعمل ليس
لبن ولي بعده النقض

مطلب اذا اتفقا على زراعة
أرض وفيها لاحدهما شجر
قطن عتيق لا يدخل في
الشركة

المذكورة ولا شيء إلا ستر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف
دفع أرض الوقف مدة معلومة ببعضها شجرو وبعضها اقراح لثلاث رجال على ان يفرسوا بها شجرا
بالاتهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة فتوأن المتولى لاحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع غرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستقر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علمائنا والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على ان يشدا بقراوي يتخذا أكرذ فيزراع عاصيما وشويا شركة ولا حد هما قطن عتيق كان
زرعه العام السابق يذرو بقره وأكرته خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة
أم لا يكون له فيه حصة (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وان
عملت بقره وأكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم

(كتاب الذبايح) *

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عددا

(سئل) عما ألفتزه الشيخ محمد الغزى صاحب التنوير في شرحه لمنظومه تحتفة الاقران

أفدنا أيها الخبر المقتدى * جوابا كالللال اذا تبدي
اذا ما المرء يجرح صيد بر * ولم يذرك الله الخلق عمدا
يحل على المصح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(أجاب) *

ألا خذ أيها الفضال نظما * لطيفيا بالجواب قد استبدى
رمت الى جراد أو سمك * فصدت الطير أو طيما تبدي
فأقصد صدته حل وان لم * تسم الله ذا الفضال عددا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيد دهره
في تارك التسمية * عند تعاطى فحره
عددا عدا يتركها * قد صرحوا بجعله

فاجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدد في دهره
هالك جوابا منتقى * تبس وكون زهره
شخص ري جردة * أو صيد ما في فحره
ولم يسم فهو في الا أظهر حصل فادره

والمسئلة في الخانية وعبارتها رجل رعى الى خنزرا وأسد اذ ذئب أو ما أشبهه ذلك يتقصد به
الاصطياد وسمى فأصاب صيدا ما كول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل ولوروى الى
بحر ادأوسمك فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لان ما أصابه لا يحل بدون التسمية والحجيج أنه يؤكل انتهى والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاضحية) *

مطلب في بيان الافضل في
الاضحية

(سئل) هل الافضل في الاضحية الذكرا أم الانثى وما سن الثني (أجاب) صرح في نسخ الغنار ناقلا عن شرح النظم الوهابي معزى الى الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجواً أي مرضوض الأنثى من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضيان فحوى ومفهومة اذا لم يكن موجواً لا يكون أفضل وقال في البرزانية والذكر منه أفضل اذا كان خصائمه قال ورأيت في منية القنية للتوقي والنعيل اذا كان أكثر لحناً أفضل من الخصى والافهوك لا تنى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكش أولى من النعجة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزالي وأجاب عن سن الثني بقوله
ان الثني من الاغنام ذوسنة * والخمس للابل والعامان للبقر والله أعلم

* (كتاب الكراهة والاستحسان) *

مطلب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحر يرغبر
الملاص للجسد لم يصح عنه

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحر يرغبر الملاص للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والقوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحط فقد قال شس الأئمة الحلواني الصحيح أن الكلي جرم يعني الذي يس الجسد والذي لا يسه قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استاذهم يدعي وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يس الجسد رخصة عظيمة في موضع عت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحط انتهى فالجواب أنه مخالف لما في المتن الموضوع لثقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لخالفته لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا تبيع فاختصوا بنوع نسبة واشتعلوا بامور لم ترد بها الشريعة المحمدية ولا الملة الاجدية وهم جهال حتى يتناقض الوضوء ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفت عن طريقة الاولياء والسادات وبما لهم وعلمهم من المريدين بل هم بانفسهم من الضالين المضلين الجاهلين باركان الدين ويدعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغموطين في الجهل لدى علماء الاسلام فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يمنعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كتبوا وسئل ان كانوا زائعين عن الطريق المستقيم هل يقولون من البلاد لقطع فنتهم عن العالم فقال اماطة الاذى بلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتميز الحديث من الطب أركى وأولى نص على ذلك في التارخانية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم التكبر وروهم بما تحق عندهم من الجبال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهر يات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يتخلل بحكمهم من أحكام القراءة ولكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير لحن وتطير هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسّن الصوت بالقراءة المطلوب كما صرح به المحققين الهام في فتح القدير وقال في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي الديان في آداب حلاية القرآن أشجع العلماء

مطلب في جماعة سمو أنفسهم
صوفية واشتعلوا بامور لم ترد
بها الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقرأ في
الجهر يات بصوت حسن
على القواعد المقررة لكن
يصادف ان يخرج قراءته على
طبق نعم من الانعام المقررة
في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من العصابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الامصار
 أئمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة في أمة الشجرة
 فحين مستفزون عن نقل شيء من أفراد عاود لا تزل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مستفظة عند اخذها والعامية كحديث زينوا القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أتيت من امرأ من أمير داود راو
 البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لورا بني وأنا سمع لقراءتك
 البارحة رواء مسلم أيضاً من رواية يزيد بن الحبيب وحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله شيء ما أذن لبي حسن الصوت
 يتغنى بالقرآن يحب به رواء البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة الى الرضا والقبول
 وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أشد اذنا
 الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قنته رواء ابن ماجه وحديث أبي امامة
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن ناس من راء أبو داود
 بإسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتغن لم يتحسن صوته ثم قال قال العلماء رجمهم الله تعالى
 يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزينها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيل فان أقر حتى زاد
 حرقاً وأخفاً فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيما نص عليه في البرازيه وغيرهما من كتاب
 الاستحسان قراءة القرآن بالآحان المعصية والتالى والسماع آثمان قلت محله ما إذا أخرج لفظ
 القرآن عن صمغته بادخال حركات فيه أو اخرج حركات منه أو قصر عدو أو مدمم قصور أو تعطيل
 يخفى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارئ وبأثم به المسقع لانه عدل به عن نجيته
 القويم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأ ناعرا يباعر ذى عوج وان لم يخرج به اللحن عن لفظه
 وقراءته على تريله كان مباحا لانه زاد بالآحان في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علماءنا
 التغنى في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما في الاذان بالطرب الذي هو اراج الكلام عن
 موضوعه الاصل وصمغته وأما تحسين الصوت فلا أظن أن قائلًا يمتنع لعدم وجهه بل كان
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا
 متفق على استحبابه وهو عادة الاخبار والمعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل
 أظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلًا يايت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه
 ورسله أني تبت ورجعت عن خدمة الحكام وتعاطي أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله الحجر
 النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلًا أشهدك على يا سيد المرسلين أني تبت ورجعت عن أمر
 الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلًا أشهدك على أني تائب عن ذلك كله وقد ذكر ذلك
 في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة اني انعدت الى أمر الحكومة أكن برياً من شفاعته
 محمد ولا أكون من أمتيه وان فعلت ذلك فخلاى حرام على ونقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة
 فماذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في
 المعصية مرتطم * وواقع في غضب الجبار المنتقم * وقد بان منه زوجه * رخت منها عصمته
 * ويكنى في الانبائاته * والاعلام بعظيم حرمه * قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا
 تنقضوا الايمان بعدتو كيدها وقد جعل الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا
 كائى نقضت غزاهما من بعد قوة أنكاثاً تتخذون ايمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي اربى

مطلب رجل تائب عند البيت
 وأشهدوا أشهد الله وملائكته
 عن خدمة الحكام وكرر
 ذلك عند الحجر النبوية
 وعند الصالحين وقال ان
 فعلت كذا فخلاى حرام

من أمة انما يلزمكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة فيها ما ريل عن عين الائمة الكعبة قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان وياتزمه الانسان من صفة أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة وقال ابن تونسي في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هذا اليمين وقيل كل عهد ياتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء به ثم قال ان الله تعالى بشع نقض العهد عندهم وشرب لهم مثلاً بقوله ولا تكونوا كآلتي نقضت غزلها الخ وقال القرطبي أيضاً وعد تعالى بعذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعد انما هو فمين نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عااهده ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أي بصدكم وذوق السوء في الدنيا هو ما يحصل بهم من المكروه وهذا الأمر يتم على الكلام محله انما هو ما قلناه من هذا فمين نقض عهد الله ورفعه عن فؤاده من الظلام والله أعلم (سئل) فيما استدع ظلموا وتعديا على كنيسة لثا الموقوفة على العمارة العامرة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال جزيل ووقوع عذاب وويل على أهلها تجزوا أو ابتداء عالم يعهد في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماؤهم من ائمتهم قدرة على المنع وصوله على الصدع ان يتعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافائي والحكم المنيف السلطاني لمخالفة الشرع والقانون ومغايرته عرفا وشرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماؤهم ان يمتنعوا من اتيانهم لاسيما ان له بسطة في قدرة على اقامة الحدود والمنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فليقبله وذلك أضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك ونهيه عن مباشرته منضم الى نهى الباري جل وعلا من عز بركا وكذا ورد الوعد لتاركه المضرب عنه عن أي حرية رضى الله تعالى عنه أنه قال كنا نسمع أن الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطا والمنكر ولا تنهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك أكثر مما يحصى ويحصر فسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها محظورة وعين له في يوم قدر فهل يجازا المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (أجاب) كيف له ذلك وهو ممنوع * من أصله الا قول قطعنا استدع

مطلب في رجل تعدى على أهل كنيسة له بأخذ المال

مطلب في المقاطعة على الاحتساب

مطلب أخذ احتساب قرية بمال وجعل من له ولاية عليها لا أيضا ما له خدمة

مطلب رجل ضمن ما يتحصل بأسكته حديثا ثم اشترك معه آخر فخر

والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية بمقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها نفسه أيضا ما لا سماه خدمة في مقابلة مقاطعة هل تلزم تلك الخدمة شرعا أم لا وما العلماء الحنفية من الكلام في هذا المقام (أجاب) لا تلزم شرعا بل يحرم قطعها وللبرازي في ذلك كلام انكأ من السهام ذكره قديم كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع الى الامر كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يحصل بأسكته حفيان العشر وبما اعتدأ أخذه من التجار الوارد من اهل البر والبحر بما لم يعلم ثم اشترك آخر معه في الضمان فخر هل يلزمه نصف الخسران أم لا (أجاب) هذه مقاطعة واتزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجتماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كما لا يلزم الذي اشركه وان تسبى بالضمان وقد ذكر البرازي في المقاطعة في مثل ذلك ما تحف عنده بخور الجبال وتتشعر ليديه

مطلب في الرقص في السماع
وفي سماع الغناء

مطلب فيما تفعله الصوفية
من فعل وقول وقد أطل
فيه المؤلف وفيه حكم سماع
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون (سئل) من دمشق
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليهم بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)
صريح في التنازعية فتلاع نصاب الاحتساب بما للفظ هل يجوز الرقص في السماع الجواب
لا يجوز وذكري الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرّكه حركات المرتضى
وذكري العيون أنه لا يليق بعصب المشايخ والذين يقتضونهم لانه يشابه اللهو وأنه يبين حال
المتكبر ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز
ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لأن التغنى واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء
وبالغوا فيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلن يتخلى عن الهوى ويتحل بالتقوى واحتاج الى
ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط أحدها ان لا يكون فيه سم أورد الثاني ان لا يكون
جميعهم الامن جنسهم ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون سنة القول
الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يتبعوا الاجل طعام أو قروح والخامس
لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون وحدا الاصادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد
أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لا تجديد حجة
الله تعالى تاب عن السماع في زمانه ٥ وفيما قبل هذا ذكر محمد رجه الله تعالى في السير الكبير
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس
قد بدلك الله تعالى ما هو خير منه فقال أنس ان أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من
المشركين مبارزاً سؤى ما شاركني فيه المسلمون * قوله وهو يتغنى بظاهر محجة لمن يقول لا لباس
للإنسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن
الناس من يقول لا لباس به في الاعراس والوليمة الا يرى أنه لا لباس بضرب الدفوف في الاعراس
والوليمة وان كان في ذلك نوع اهو وانما لم يكن به لباس لأن فيه اظهرا النكاح واعلانه وبه أمر
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى وفيها
عن الذخيرة ومنهم من قال لا لباس به في الاعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
جالساً في بيته يوم العيد وفي الدهل يجاريان تغنيان بالدف فأتاه أبو بكر رضي الله تعالى عنه
وقال لهم ما تغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم
عيد ثم ذكر عن المحيط نكصه لا آخر في التغنى حاصلة أنه يفترق الحكم بين التغنى لازالة الوحشة
فيحل وأوله والجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر لم تعلم التصاحفة ونظم القوافي فيحل
أولئنا س فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عياناً فيحل والاحرم ومنهم من فصل
قائلان كان داعية للخير يحل وان للشر يحرم وشبهه بسوق الدابة ان احتج اليه حل
والاحرم وأند

او ما ترى الابل التي * هي وليك أغلظ منك طبعها

تصغى الى صوت الحدا * توتقطع البسداء قطعاً

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم
وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام فحرمه من
لا يعترض عليه اصدق وقاله وأباحه من لم ينكر عليه لقوة حاله فخن وجد في قلعه شيئاً من نور
المعرفة فليستقدم والافرجوع الى ما نهى عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من

دمشق من الشيخ ابراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من خلق الذكر والجهريه في
 المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن
 ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاوعة وغيرهم ممن سلبت عنهم فقهها الملة
 المحمدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يا فاضل شي الله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم
 في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يتعدو بغيره فيرفعون أصواتهم بالذكور فطوبى لهم الحلال
 ويشترهم القتال ولا يتخلو ذلك من حضورا ناس عوام يحصل منهم الجن عند الهيام وقصدهم
 ذكر الله المهيمن العلام يدخلون خلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثمن يعترض على
 ذلك ويقول لفظ شي الله كذا فأنه عاك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص يعده من
 غاية النقص فأنه لا جمع ما يفعله من ذلك لا يجوز في مذهب أي حنيفة والشافعي وأحمد
 ومالك ومنكر كرامات الاولياء بعد الممات ويشنع على فاعله غاية التشنيع بالكلمات
 المؤلمة فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقضي به الشأن المرعي الجواب
 بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب وانكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)
 الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولاً أن من القواعد
 المشهورة التي هي في كتب الأئمة مقرر مذكوره أن الامور بمقاصدها والشئ الواحد
 يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان إنما
 الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كإقصاء عليه العلماء رجعهم الله تعالى فإذا تقرر
 لذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الامام العلامة الجليل الفهامة جلال
 الدين المحسني ذكر في شرح جميع الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ أي القاسم الجنيدي سيد
 الصوفية عالم عاقل وصحبه طريق مقوم فانه حال عن البدع دائر على التسليم والتفويض
 والتبري من النفس ومن كلابه الظاريق الى الله تعالى مسدد وعلى خلقه الاعلى المقنعين آثار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أئمة تكلم على الناس فوق علي ملك
 وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت على خفي بزمان وفي قولي
 وخوي يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة
 السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الا الحنيد فانه تستر بالحقه وكان يبقى على
 مذهب أبي ثور شيخه وبسط لهم النطع فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري السبكي
 فقال له لم تقدمت فقال أوزر أخصائي بحماسة ساعة فبنت وأمنى الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي
 فسأل الثوري عن مسائل فقهية فأجابها ثم قال وبعد فإن الله تعالى عبادا اذا قاموا فاموا
 بالله واذا نطقوا فاطقوا بالله الى آخر كلامه فبكي القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء
 زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم نخلي سيدهم رجعهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية
 الحسين الجلاح في سنة تسع وثلاثمائة في سقى الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر
 اه وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قومًا حشر الله
 تعالى في زمرتهم قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران وفيه إشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع
 قترطه بالتمام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم أغما فعل ذلك لحمة اياهم ومحبة لهم
 لا تكون الا تنبيه روجه لما تنبهت له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمره وما يقرب اليه

ومن تشرّب منهم يكون مجاذب الروح لكن المتشبهه تعوق بفلمة النفس والصوفي خاص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الاكل نفس جاهلة غيبة فترجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهر به وانشاد التصايد فقد جاء في الحديث ما يقتضي طلب الجهر بنحو وان ذكرني في ملاذكركه في ملاخبرته رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد بنحوه باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أعلم وما الذي في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهذا أحاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع بين الاحاديث الخالية للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بها ولا يعارض ذلك خبر الذي الخفي لأنه حيث خيف الرباء أو تأذى الصلوات والقيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا عما ذكر لأنه أكثر عملا ولتعدي قايده الى السامعين وبوقظ قلب الذاكر فيجمع شمله الى الفكر وبصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط وقوله تعالى واذكرك ربك في نفسك أحب عنه بانها كنية كاية الاسرار ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بهانزات لئلا يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فأمر به سد الذريعة كما نهى عن سب الانصام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالئق وابن جرير وغيرهما جملوا الآية على الذي كره حال قراءة القرآن تعظيما ليدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون السادة الصوفية الامر في الآية بخاصة صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس وانحوط الرديئة فأما الجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البراء بن صلي منكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلاته وتسمع لقراءته فان مؤمن الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون ويعادونهم من داره والدار التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى لا يجب المعتدين بالجهر بالدعاء مردوبان الرابع في تفسيره التجاوز عن المأمور به والاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرره واجب فان قلت صرح في الحاشية بان رفع الصوت بالذكرا حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكرا كان لا تدعو أصم ولا غابيا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه أبعد من الرباء وأقرب الى الخسوع محمول على الجهر الفاحش المضرب في البزازية ناقل عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازا عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود بنى اخرجه جماعة من المسجد سمعهم بالون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرًا يخاف قولكم قال قلت لالاخراج من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا عتادهم العبادة فيه ولتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون غير جائز لغرض بلحقه فكذا غير الجائر يجوز أن يجوز لغرض كما تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليم الجواز ثم قال وما روي في النصح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالكبرار فوعا لي أنفسكم انكم لا تدعون أصم ولا غابا الخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجزى بلام الحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكرا فإزاهم لمصا في المسئلة للعلماء كلام يحتمل مجلد اومع النظر الى ما تقدم لنساق في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكنى به والله الموفق وأما انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الاجاز لعبد القاهر

السني الاشعري مافيه الكفاية ولولم يكن الاحديث كعب وقبيده المعرفة و اشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمه او كان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتحلقون حلقة دون حلقة فيلتمت الى هؤلاء الى هؤلاء والابرار فيما يشهد لهذا كثيرة والامر به مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام خسنه حسن وقبحه قبيح فاجاز على الترخا جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء او اذ اضيف اليه شيء الله فهو طلب شيء اكرام الله في الواجب لحرمة ولا يجوز الاعتراض بما في قيد الشرائع ونظم النوائد * ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الاجود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو بر رواية ضعيفة ومعاذ الله ان يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكفير بوجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا غنى عن كل شيء والسلك محتاج اليه وهذا الاحتياج في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتعظيم كافي بقوله تعالى فان الله خسر ومنله كثير وأما الرقص ففقه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم ينه حيث وجد لذة الشهوة وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلقى وفي لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقنا فجعل أى مشى على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة المواجد في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حر كانه حر كات المرتعش وبهذا أفتى البلقيني وبرهان الدين الانباسي ويمثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلاصت السنة وكانوا صادقين في الوجد مغلوبين في القسام والحركة عند شدة الهيام * والشيء قد يتصف تارة بالخالل وتارة بالخارج * باختلاف المقصد والمرام * وتقرير جميع ما قاله يطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقاني في هداية المرء من كان يكذب بكرامات الاولياء فلا يبحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه * ومسئله كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مدة من افتائي هذاسؤال ارفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام * فاجبت ذكره هنا وصورة ما قول سادات العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهلة والمفسدين ونفع بعلمهم المسلمين في رجل يزعم انه خفي حضر شمس حاكم شرعى وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قساما برقصون ويغنون وقال هذا محرم أفتيت بتحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منعهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكورين بانهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بمجموع ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حر كات الخنثى فان ذلك حرام وان الانشاد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقدسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جائز فاجاب الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كبرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو صيب في انكاره أو خطي وماذا يترتب عليه في نكفاره هذا

الرجل المقتى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون: قالته هذه وانكاره قاده في كثير من
أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعا على السلف الصالح ومكثر الكل من قال يجوز
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وعلى لولا الامر رحيم الله تعالى
وعلمه المسلمين وصلاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تفرقه من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتوطئة زوجته وبنائون على ذلك الثواب الحزيل ومالعاكم السابق في ذلك
* فاجاب (الحمد لله) بوقفه للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور * والجايز في الغرور * من
يحرم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر شنيع * وقول ففليع * لا يصدر مثله من عاقل *
ولا يتقوه به لبيب فاضل * ونحوه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الضوابط
الفقهية * اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه * لا احتمال أن يكون ذلك الفعل
جائزا لديه * فقصير الانكار حينئذ منكر * والقائم به مزدرى * فلا يسوغ الانكار في الفروع
المتخالف فيها الا مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون المنكر على بصره والمنكر عليه في
وجوب الامثال على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصرية أنا ومن اتبعني
وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الا به فلا يقدم على النكير * الاعلام ضرر * متدعي الرواية
والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع * لا سيما في مسئلة السماع * فانهم اذ يقفوا المغزي
بعبد المبري واسعة المجال * شاسعة المثال * قد اضطربت فيها أقوال السلف * واختلف في
تقريرها ائمة اختلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي لا تقرر * وان كثرت البحوث
فيها وتكررت * وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تضعيح *
فكيف يقطع بالتحریم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم * وكيف يكفر من قال بالجواز
والاباحة في مسئلة افعال كل عالم فيها قد اذاعه * ووقف بعد التامل دون الاباحة * فالكافر من كثر
بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر *
ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والشكال * اذ ليس في القدر
المذكور من السماع * ما يحرم بنص ولا اجماع * وانما الخلاف في غير معين * والتزاع في سوى
ما بين * وقد قال يجوز السماع من العمامة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير * قال أفضى القضاة
المساورى رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فاباحه قوم وحظره آخرون وكرهه مالك
والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاسماع في
احكام السماع لم يرد عن أي حنفية في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض أصحابه القول بالمنع
من مفهوم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيها هو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية
من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتعنى ليس متعديا بنظم القوافي ويصرف في اللسان قال وقال
بعضهم اذا كان يتعنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وفيه اخذت من الآلة السرخسي
واستدل عليه بأن أنس بن مالك كان يتعنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيما ثم قال ومن يقول بالكره
مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الحنفية بما ذكر
شمس الأئمة وعلمه بان السماع بريق التلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الحنفية وذهب
طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من
الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فمنعوا بتعريضهم

النساء الاجانب وأجر والخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضى الله تعالى عنهم
 فبعض من هذا الخلاف بل ومن تقع عن درجة الاباحة الى رتبة المستحب كبحر ح غير واحد
 من المحققين سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في
 مجالس الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية المذكورة للاخرة مندوب اليه وقال
 في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمنه فسماعه
 لا بأس به ومن يدعو هوى يحرم فسماعه حرام ومن قال لا أجد في نفسي شيئا من الاقسام
 فالسماع مكره في حقه وليس يحرم اهـ فن جزم بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فيقال ووقع
 في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية
 الى أقوم الطريق بعمه وكرمه آمين اهـ والله أعلم (سئل) في جماعة رحلوا عن بلدهم معالهم
 من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلادا غيرهم ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم
 الديوان يسمى اسما بهار يدبرهم على العود الى ذلك الوطن الآن يدفعوا الهداياهم بسمتها كسر
 القدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تاهوا بالوطن الثاني ورزقوا به ولادوا وبسعيها يبحث
 ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا ولا من عملهم الحلاج والمكاري والتاجر وغيره ولا
 يجبرون لكون تكليفهم بإحده هذين الامرين ظلمناهي الله تعالى عنه ورسوله كلف الحال
 (أجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
 أمير نفسه فله الأقامة في أى بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
 العلامة الهمام تقي الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة توحط على من يقع لها من
 أهل الديوان حتى أوقفه على حدة الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة المرتقات
 يوم العرض ونحن نقصر على كونه ظلما وأنت تعلم ما وعد الظالم والمصيبه أعظم ان كنت
 لتب بعام والله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدهم في أوقات محتزنة الى بلدان الموقوفة
 وسكنوا بها الكثيرة الفتى وظلوا النفس والجور والاختلاف فنهى لم يعرف بفلاحة أصلا
 ومنهم من عرف بفلاحة فقام بها غيره لما رحل من البلد من رحل فاقبلهم من مدة خمس سنين
 وأوسطهم من رحل من عشر من سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين
 سنة وستين سنة وجاءهم أولاد وأولاد حتى أن أحدا أولادهم وأولاد أولادهم لم يولد آتاه
 أصلا والبلدة مقطعون فرماد كرا أهل البلد النازلين بها وغيرهم لمقطع البلد أن هؤلاء الذين
 رحلوا من بلد وسكنوا بالبلدة فلاحوا وأهل البلد ولدوا ولوردتهم اليه كان عامرا وكان مغفلة
 وافرأفهل يجوز في مله من الملل لا حدان يجبرهم على الرحيل من اذالى البلدة المذكورة أم لا وإذا
 أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
 (أجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتجنذوه وطنا وألقوه وشق عليهم الخروج الى
 وطن هجره وأنفوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أى البلاد أحب وأرادو يعيش بأى بلدة
 رأى الراحة لنفسه فيهم من البلاد ولا يسوغ في مله من الملل ولا يحل في مله من التمل انزعاجهم
 واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاعل خلفه عن عالم ولا
 يحكم بذلك من المسلمين كما كره خروجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداعي
 للاقامة من حب الوطن والباعث للامانة المعتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلده الى

مطلب لو رحل أهل بلدة من
 بلدتهم واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على العود إليها

مطلب اذا رحل أهل
 بلدة من بلدتهم الى غيرها
 لا يجبرون على العود عليها

هي أصل وطنه الامم عظيم اختار الغربية التي هي ذل بسببه كي ينجو من العذاب الاليم اذ حجة
الوطن مستولية على الطباع مستدعية لشرط الاتساع ومما قيل في ذلك النفس دائما الى بلدها
توافقه والى مستغفر أسقامها مشفقهم فلو وجدوا بهم اخيرا العادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شئوا
بها رائحة عدل لبادروا الى الرجوع وهرعوا من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن
ابن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الباقر بن
علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحنفى الشافعي الاشعري رحمه الله
تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القامة على فاعلى ذلك ابتداء بالحمد لله مستحق الحمد
انا لله وانا اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرؤا على جعلهم
برهمهم وزوج على اعداء الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب
العالمين فيمادعهم اليه انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك بالمرصاد
ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاضح المتظاهر سواء كان الرجل منهم
فلاحا أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص
يوحدا لله وسواء تقدم عهده بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل
ال جور لانه نوع من الاسر الذي فيه غلبة القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين
عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان ذماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم
عليكم في سائر الاديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث
على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقضى القضاة
بدمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوفا في نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستتاب في تحريره هذه
الظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء
على الظلم لعله يتذكر أو يحشئ وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

(كتاب احياء الموات)

(سئل) في رجل أحيأ أرضا مواتا وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحمي
لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها ممن لم يجعها (أجاب) الذي أحيأها أولا
أحق بها على الأصح لانه مالك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك نص عليه الزيلعي
وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها
حجارة علامة على سبق يده لها فاعقبه آخر بالحرق فيها فن الأولى (أجاب) الأولى أولى كما
هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

(فصل في مسائل الشرب)

(سئل) في الصهاريج الموضوعة لآحر الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس
وغيرها هل يكون ذلك الماء المخرجه ملكا خاصا لاصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها
والتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة لئلا يملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء
منها ويضن المستقي منها بغير اباحة مال كها ولا يكون ماؤها كماء الآبار المعينة التي يستخلف
ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهريج ماء خارج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه
تصرف المالك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه واذ اباعه لشخص نفذ بيعه أم لا

مطلب اذا أحيأ أرضا مواتا
ثم رحل عنها لا يسقط حقه
منها

مطلب وضع علامة في أرض
سلطانية مباحة للزراع
فاعقبه آخر بالحرق

مطلب الماء النازل من
السماء في الصهاريج
الموضوعة لآحر اياه مملوك
بخلاف ماء الآبار المعينة

واذا ادعى بعض الجيران فيه حصصاً مشاعة بقضى له بمجرد دعواه أم لا بدله من بنية على ذلك
 (أجاب) لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكاً لا رابحاً لها وضعت لأحرار الماء وليست
 كالأبار المعنية والحياض التي لم توضع للأحرار وفي ذلك رسالة قلت فيها بعد إيراد كلامهم
 بحسب في الصهاريج الموضوعة في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء
 أن نقول بأن الماء ملك بذلك وبصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أقيمت بذلك
 مراراً ولا ينافيه ما في الولوالجية وكثير من الكتب لزوم ما يترجل بغير إذنه حتى يستلزم لاشئ
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب يقال له املاً مائلاً لأن صاحب
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الامتثال فيض من مثله انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماءها مملوك لا لصحابها بمنزلة الحباب
 والأواني ومما صرحوا به في باب الشرب نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتاً على سطح
 واجتمع فيه ماء المطر فباعه رجل ورفع ذلك الماء وتنازع فيه ينظر أن كان صاحب الطشت وضعه
 لذلك فهو له وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فلم أن الفرق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شك
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فذلك ماؤها كالصيد إذا تكسر في أرض إنسان لا يملكه
 الباب ليأخذه ملكه وأما إذا لم توضع لذلك لا يملك كالصيد إذا تكسر في أرض إنسان لا يملكه
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حدث حول أرضه وهما هالال نبات حتى نبت القصب صار
 ملكاً له وقد بحث الجلال في البئر يعني المعنية لأنها المنصرفية عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك
 حافرها وطاويها ماءها بخضر وطيه لتخصيل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء عارضة في
 الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجار الذي لا بدله على الصهاريج لا شك أنه لا يقضى له
 بمجرد دعواه بإجماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في قنطرة قدعية دار إنسان يسيل بها ماء
 جار من قديم الزمان بحيث لا يخطئ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا (أجاب) ليس
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك وبقي القديم على قدمه كما كان فيما مضى
 من الزمان كما في مسئلتى النهر والميزاب والله أعلم بصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسلهم
 في الزقاق فيضرب بالخيران هل لهم منعه أم لا (أجاب) لهم منعه لأنهم متعددون في ذلك
 والله أعلم (سئل) في دار بها يجري ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن
 يجروا منها ماء اغتسلوا به وغسلوا به أو انهم ونيابهم وأوساخهم أم لا (أجاب) ليس لأهل المحلة
 ذلك إذا أصل استعمال ملك الغير محظور وإنما جاز إجماع المطر المعتاد قد عايناه على أنه يحق
 فمساواة لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتجج إلى الإصلاح
 فيها الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح أوله عليهم إجماعاً فإذا بلغوا
 في الإصلاح دار رجل منهم قبيل الله على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا جاوزوا
 داراً أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز داره ورفع عنه ذلك إلى
 أن يشقوا وعندهما يكون إصلاحه عليهم جميعاً من أوله إلى آخره وقيل يرفع إجماعاً لأن صاحب
 الدار لا حاجة له إلى ما وراءه بوجه ماله لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما
 إذا أوكلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية وإذا استنع البعض لا يجبر وقبله يجبر وذكر الخصاف في
 التفنقات أن الثاني يأمر الذين طلبوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنته دار بقرب بابها ضهر يبيع

مطلب ليس لمن يدار قنطرة
 قدعية يسيل بها ماء جار إن
 يتنعه من ذلك

مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسله بالزقاق أن أضرب
 بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها يجري ماء المحلة النازل
 من السماء أن يتنعه من أن
 يجروا ماء اغتسلوا به
 مطلب في حكم إصلاح
 الطريق الخاص إذا احتجج
 إليه

في يد ربه ادعت امرأتان اهما حق الاستقاء منه بواسطة دارها يسيل منها ماء الله وان له فاقد عافي بيت من بيوت دارها أخبر رجلان نائب الحكيم بقدمه وسبل أسطحة وأسطحته الله فأمرها القاضي بشق بابها الذي بينها والاخذ من ماءه بمجر اخبار الرجلين بعد دعوها المذكورة هل هذا حكم نافذ ام غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعا لانه خال عن شروطه الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس بتهادة للمرأة أو كون ماء أسطحها يسيل اليه لا يوجب ملك الماء لانهم لم يوضع لذلك والمرأة خارجة لاذات يدبشم للبئر مسدود في بيت اهلان دارها والمدعى عليه ذو يد باخصاصه بالبئعة التي بها فهم البئر الذي ينزع منه حالا حيث تأخرت عنه أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما يملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور والواني والكيزان بل بحث الكمال بن الهمام في البئر المعينة لانهم المنصرفه عند الاطلاق أنه ينبغي ان يملك حافر الماء بحضرة وظيمه لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فم البئر الذي ينزع منه الماء ولا استطاراق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو بابها يشب به وضع السد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجر الاخبار كما كتب في السؤال وهو مما لا ينبغي على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر دارا للسكر في بيوتها وفي الدار صهر يشبع مدبلج ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور المعدة لجمع ماء الاشتية الموضوعة لاحراز الماء: تلك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحجاب التي هي الخواص كما يشبهه التعليق في مسئلة الانهار المملوكة والابار والحياض بقولهم لانهم لم يوضع للاحراز والمباح لا يملك الا بالاحراز وأنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور وانما وضعت للاحراز ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة انما جعلها معلومة عند الفقيه الماهر فلا يجوز للمستأجر منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في نهر قرية وقف معها لجهة برعير على قرية أخرى وقف لجهة أخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل المستكم على النهر منهم أم لا (أجاب) لا يمنعهم كما صرح به قاضيان وغيره قال قاضيان نهر لقوم يمر في أرض رجل كان لصاحب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يضرب بالحجاب النهر ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا اذا منهم فان أذن القوم الواحد أو كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقى زرعه أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع الاول فيما اذن ثابت فيه دلالة ولذا أقدمه بعدم الضرورة لاتقائه والنقل مستتبض في المسئلة والله أعلم (سئل) في قنات ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة برعير ماء على أرض لقرية أخرى جعل شمن من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور كل سنة هل يجوز ولا يملكهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة مبنية على جواز بيع الشرب مفردا وقد اختلف فيه قسيل يجوز في رواية به أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة ببيعها في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال الزدوي يضمن الشرب بالغصب قال بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر الرواية ليس مذموبا لصحائنا لكن قالوا في الوقف يفسى بالضمنان في غصب منافع الوقف ويكلى ما هو انفع له فيما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القدسي ومقتضاه لزوم المال فلو حكم به كما تم مع توقير شرائط الحكم نقد والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قد ديم

مطلب في صهر يشبع في يد رجل ادعت امرأتان اهما فيه حق الاستقاء بواسطة ان ماء أسطحها يسيل اليه وان له فاقد عافي بيتها وأخير بذلك رجلان في حكم الحاكم لهما بمجر ذلك

مطلب استاجر دارا وفيها صهر يشبع معد الماء للاشتية وفيه ماء قبل الاجارة ليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر

مطلب نهر لقرية وقف معها على جهة ليس لأهل قرية موقوفة على جهة أخرى أن يسقوا منه شجرهم

مطلب في قنات ماء تابعة لقرية جارية في وقف على قرية أخرى فاذا جعل أهلها مالا لجهة الوقف في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم اختلفوا فيه

يسمى ذلك النهر بردي يشرب منه أراض عدة وقرى تحوى خلقتا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك القرى على علمان جهة منبع الماء وسفلى تحتها ومستحق فيها جهات أو قاف وبيت المال وغيرهما ولكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير تسع إلى عشرها الخاص بها وليس لغالب تلك الأنهر مقدر متعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرها كفايتها أو أكثر منها ثم هو إلى أن تستوفي العلماء والسفلى وفضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السفن يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العلماء انهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يتركون شيئا من الماء لاهل السفلى الا ما شذ فهل تمنع أهل القرى العلماء من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمنون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبق لاهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر اراضيهم ما الحكم الشرعى (أجاب) نعم ينعون فقد صرح علماء نازحهم الله تعالى بأنه ليس للاعلى ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بخصته لأن في السكر احداث شيء لم يكن في وسط النهر ورقعة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراضوا على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب بخصته او اصطلحوا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لان المنع حقهم وقد زال بتراضيهم ولكن ان أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لئلا يشكس النهر به وفيه اضرار بالشركاء الا أن تراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجرى الى أرض واحد منهم الا بالسكر فانه يسهل لاهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

(كتاب الصيد)

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يساح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الاصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى واذا حملته فأصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا أرسلت كلبك فاذا كره اسم الله تعالى ولا نه نوع اكساب والاكتساب مباح كالاخطاب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لانه نوع من الاكتساب ويخافه ما في البرازية من أنه مباح الا اذا كان للتلهي أو يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الاباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح الا للتلهي أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب الجفر في فوائده فانه قال بعد ابراده عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فتأخذ حرفة كصيادة السمك حرام فاورده حنابلة والافال تحقيق عندي ما تقدم تقريره من اباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى (أقول) وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمة اتخاذ حرفة أو لا يطلق آيات الصيد وثاناً ان اصحاب التمن والشروح أطلقوا الاباحه ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهي به فقد علت من نصوص وردت سرية في حرمة مطاق اللهو فليست أملاً والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ

مطلب ليس للاعلى من شركاء النهر أن يسكر النهر بغير انهم

مطلب في الكلام على اباحة الصيد والتلهي به واتخاذ حرفة

مطلب الاولى أن لا يأخذ الطير ليلاً

مطلب في حكم السمكة
المنطوقة في بطن أخرى
مطلب ان وجد في بطن
السمكة ذرة فهي حلال
وان خلت أو ديارا فلقطة

الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحن نقول الأولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط
والله أعلم (سئل) في صيد اصداس سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل اكل المنطوقة أم لا
(أجاب) قال في الخاشية إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس باكلها انتهى وفي
الفوائد سمكة في سمكة فان كانت حية حل والا لا لانها مستقرة والله أعلم (سئل) فيما
لوصاد سمكة فوجد فيها ذرة أو خاتما أو دينار مضروبا هل يحل لذلك أم لا (أجاب) ان وجد
فيها ذرة لم يكن حلالا وان وجد خاتما أو دينار مضروبا لا وهو لقطة له أن يصرفها على نفسه
ان كان محتاجا بعد التهرىف لان كان غنيا عندنا كذا في الاشباه والنظائر للشخزين بن
نحيم رحمه الله تعالى والله أعلم

* (كتاب الرهن) *

مطلب استعارة من امرأة خلخالا للرهنه بما يق عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل ينفذ سعيها أم لا (أجاب) لا ينفذ سعيها ويجب عليها الاستخلاص من المشتري
وتحبسه عندها إلى أن تفكك المعيرة إذا لم يكن المبت مال صرح به في التتارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسبانيا استعارها من آخر ليرهنها وعين للرهن مدته معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها لكون المشروط مدته معلومة وقد انقضت وهل إذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذا انعقد
المدكور فاسدو الفاسد يجب اعدامه لا تقر به والحال انه عين له مدته والا جاز في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه إذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين ليرهنهما فمرهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتين ثم مات المرتين
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضمونا وان لم يكن كله مضمونا فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجبار أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشرعي (أجاب) يسقط الدين قصاصا بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتين الا بالتعدي
والله أعلم (سئل) في امرأة اقترضت رجلا جرة زيت بمثلها ورهن المقترض بها خلخالا فسرقت
الخلخال فما الحكم (أجاب) ذهب الخلخال بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المكيل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لب الخلخال طلب
على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتين وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الارض
مرهونة به والا أن يريد أن يرجع ويبيع الارض عن المشتري هل لذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتين أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصصا
مشاعة في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريكه أو غيره ويجب رفعه بالتفاخي
رفع الفساد وإذا وجد التفاخي والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتين حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحة بين الشيوع
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويسد مع الشيوع الاصلي وهل اذا مات الراهن

مطلب استعارة من امرأة خلخالا للرهنه بما يق عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل ينفذ سعيها أم لا (أجاب) لا ينفذ سعيها ويجب عليها الاستخلاص من المشتري
وتحبسه عندها إلى أن تفكك المعيرة إذا لم يكن المبت مال صرح به في التتارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسبانيا استعارها من آخر ليرهنها وعين للرهن مدته معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها لكون المشروط مدته معلومة وقد انقضت وهل إذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذا انعقد
المدكور فاسدو الفاسد يجب اعدامه لا تقر به والحال انه عين له مدته والا جاز في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه إذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين ليرهنهما فمرهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتين ثم مات المرتين
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضمونا وان لم يكن كله مضمونا فبقدر المضمون يجب والباقي أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجبار أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشرعي (أجاب) يسقط الدين قصاصا بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتين الا بالتعدي
والله أعلم (سئل) في امرأة اقترضت رجلا جرة زيت بمثلها ورهن المقترض بها خلخالا فسرقت
الخلخال فما الحكم (أجاب) ذهب الخلخال بالزيت فقد صرح في الدرر والغرر أن المكيل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لب الخلخال طلب
على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتين وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الارض
مرهونة به والا أن يريد أن يرجع ويبيع الارض عن المشتري هل لذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتين أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصصا
مشاعة في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريكه أو غيره ويجب رفعه بالتفاخي
رفع الفساد وإذا وجد التفاخي والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتين حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحة بين الشيوع
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويسد مع الشيوع الاصلي وهل اذا مات الراهن

وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو يبعه لوفاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه وعن بيعه للقاضي يبعه بنفسه لوفاء الدين من غره أم لا (أجاب) لا يبيع رهن المشاع مطلقاً أعني سواء كان قابلاً للقسمة أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشئ مع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريكه أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والقبض وغيره ما وادامات الرهن فالمرتحن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فاسد العتق يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت ببيعها بذن المرتحن فإن لم يكن له وصى فالوصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحداً منهما فالقاضي أن يبيعه بنفسه ويتضى دينه وإن كان الورثة بكراً يأمرهم القاضي بالبيع بالبيع فإن امتنعوا فلا قضاء يبيعه كما تقدم وإن كان للميت تركه غيره فلمهم البيع منها وفقكاً للرهن ووفاء دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذا لو لم يكن تركه وآذوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن الوفاء عن بيع الرهن نفذ بيع القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضاً وقد عرفت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك ومن صرح بصاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم

مطلب في بيان من يملك بيع الرهن بعدموت الراهن

مطلب اختلاف في جواز بيع الحاكم الرهن إن امتنع الراهن من بيعه

(سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المدين من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الإمام تأييده إلى أن يبيع الراهن بنفسه لأنه لا يرى الحجر على الخبز المدين وعند شمله الحاكم يبيعه جبراً لأنهم ما يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثير بيان الفتوى على قوله ما إذا أحكم به حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقبر من التوقد محكوم ببعثته بالمراحمه رتب مبلغاً معلوماً منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقد مات كل من المتولي ومن عليه الدين فطالب بتولى الوقت الآن ورثة زيد بذلك فهل يبيع هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعي شافعي هل لهذا المتولى أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وإذا أحكم حاكم يري صحته ببعثته بعد دعوى صحته وشهادة مستقيمة نفذ وارفع الخلاف لأنه أحكم في فصل بجمته وفيه وإذا نفذ فالوقف أولى بالاستئناس منه فإن زاد على دراهم الوقف يرد إلى الورثة إن لم يكن عليه دين والاصرف في دينه فإن نقص عنه وهناك غيره في التركة بما يوفي به استوفى منه ولو لم يحكم ببعثته حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بأنه فاسد الوقف أحق به من بقية الغرماء لأنه على المحل يدمسحقه لأن فاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به علماء نافذة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زيتوناً عند آخر على جرة زيت وأباح له غمرته سنتين ومات الراهن قبل أن ينجز الزيتون عن أئتم وعن زوجته هي أم الأبناء واستمر المرتحن يأكل غمرته مدة عشر سنين والآن يطالب أئتمهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع ما كاله المرتحن من غمرته مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت إن كانت ثابتة بذمته بسبب وجوب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقر بأن زوائد المرهون مضمونة بالاستئلاك والأباحة قد بطلت بموت الراهن لا تنقل الملك عنه إلى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح للمرتحن غمرته ثم مات الراهن فأكله المرتحن بعد سنين هل انقطعت الإباحة بموته ولو ارثه إن ضمنه ما كل بعدموت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الإباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتحن ما كل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لومات الراهن فالمرتحن أحق به من سائر الغرماء ولو أحكم به حاكم يري صحته بشرطه نفذ

مطلب إذا أباح الراهن غره الرهن إلى المرتحن ثم مات بطلت الإباحة وعليه ضمان ما كاله بعدموت الراهن

مطلب تنقطع إباحة الزاين المرتحن غره الرهن بموته

عليه لا آخر وسلمها ثم استاجرها منه هل يصح استجاره أم لا وله الرجوع بمادفع من الاجرة وإذا
 باع مالك العصرة مع عصرتيه بغير اذن المرتين ينفذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
 استجار الراهن من المرتين باطل لانه ملكه واستجار المالك ملكه باطل وبالطال لأجرته فيرجع
 بمادفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتني يسترد العصرة
 ما بقى له على الراهن درهم فتعود الى حبسه ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا طاب من الحاكم الشرعي
 فسخ البيع هل أن يفسخ الصادر بغير اذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها اخوة من
 أحدهما بدعي أن أباه ارثها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة
 آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستند الشرع بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة
 القلاينة بعد شراها من فلان المذكور أو لأوجه حتى ناظر اعلی وقنها وأظهر مستند شرعا
 بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وأنى دوى عليها بالنظر الشرعي فهل إذا
 أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل ببينة
 ويقضى له بالرهن ويقدم وفاة الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الاقدم أولى لانه أثبت
 مدعاه في وقت لا يتنازع فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجرة بتون بقيمة مهر
 لها عليه على ان تاكل ثمره نظير صيرها به عليه فاكل الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن
 لعدم صحة مقابلة الصبر بكل الثمرة اذ خور بافكان مضموها عليها فافهم والله أعلم (سئل) في
 رجل له بذمة آخر دين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فبات العدل في الحكم (أجاب) الرهن
 على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا ووضعه القاضي على يد آخر والقاضي ان
 يبيعه لاسماعلى مذهب أبى يوسف رحمه الله تعالى لأن الرهن لم يطل بوجوب العدل وانما طلت
 يده بوجوب فتح تاران غير بانفاقهما عليه وبسبب القاضي عدلا غيره اذا اختلفا وقد أشيع المسئلة
 في شرح مختصر الكرخي فراجعه ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأه ادفعت شيئا من حلها
 الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجزئ به الميت ويكفى ففعل فهل يلزمه وفاؤه
 أم لا (أجاب) المتزانية يبدأ من تركه المبلغ بجهيزه وتكفيسه وأن وارثه لو كنتم من المالرجع
 به في تركه فلا زوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتنفك
 حلها والله أعلم (سئل) في المرتين اذا مات مجهلا للرهن هل يضمن قيمته كلاً أم لا (أجاب) نعم
 يضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم
 (سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتين بها في هيباء فاخذت منه في الحكم
 الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالمبلغ والقول قول المرتين فيها وعلمه ما زاد
 على القرش الذي بذمه الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته دارا على مبلغ معلوم
 وهي ساكنة بها هل اقلتم باندرهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها
 ولها وضع يدها عليها حتى تسوفى دينها وهي أحق بهامن سائر الغرماء أم لا (أجاب) نعم حكم
 الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تسوفى دينها وهي أحق
 بهامن سائر الغرماء والله أعلم (سئل) في حرة مدوية رهن بتينها بيتين لها رهن شرعا لاسنان
 ثم أباح لها السكنى تبرعا فسكت ثم عن له ان يخرجها ماله من حق الحبس واعادة يدها له لذلك
 أم لا واذا اقلتم له ذلك هل لمع ذلك مطالبها بدينه وحبسها حتى توفيه دينه أم لا واذا اقلتم ذلك
 هل تجبر على بيع الرهن وان أثبت تحبس مع كون الرهن في يد المرتين ولا ينعنه ذلك عن حبسها

مطلب استجار الراهن
 الرهن من المرتين باطل وبيع
 الراهن الرهن بغير اذن
 المرتين غير نافذ
 مطلب دعوى الرهن حيث
 تقدم تاريخها أولى من دعوى
 الشراء

مطلب اذا باح امرأه ثمره
 زوجته في مقابلة صيرها عليه
 ببيعة المهر لا تصح

مطلب وضعاى الراهن
 والمرتني الرهن تحت عدل
 ثمات

مطلب لو رهن حليها لتكفن
 زوجها لا تكون متبرعة

مطلب اذا مات المرتني
 مجهلا للرهن يضمن جميع
 قيمته

مطلب ارتهن بارودة قد دخل
 بها في هيباء فاخذت منه
 مطلب حكم الرهن الفاسد

حكم الصحيح
 مطلب اذا باح الراهن
 المرتني سكنى الدار الموهونة

فله اخراجه والمرتني حبس
 الراهن بدينه ويجبر المرتني
 على بيع دار الرهن ولو لم يكن
 له غيرها

لان حقه تعلق بحالة الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونه منفلسه (أجاب) نعم له اعادته يده ولا يطل الرهن بذلك ولو كان التمسك بالتخلية أى للمرتين وله مع ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وحسب ما به حتى يوفيه ولو من غنمه ويجبرها القاضي بالقبض حتى تبيع الرهن أو تدفع له من غير غنمه ان تبسر ويد المرتين يداستيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه بحالته يجعل المالك كالأجنبي حتى ادأجبي عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي وإذا كانت منفلسه لا يتبع به بذلك ولا نقول انهم منفلسه يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التى لا يحيد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن فآليته أحق بها المرتين أى من سكنها فيما هي عنه كالأجنبية كما علمت وبمن صرح بان تعلق حق المرتين يجعل المالك كالأجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن والمرتين على الرهن مضبوته فلا تقاس بمسئله على مسئله المنفلس الذى ليس في بدائه رهن بيده فتأمل ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة ان المبلغ الذى لفلان الغائب باق بدمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتين عن ورثته هل اذا ثبت أن الاقرار على وجه التلجئة باقرار المرتين أو بالبينه على الاتفاق سر ا يكون المبلغ لورثة المرتين أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتين والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صريقتها على يدراهم اقترضها الراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهرت وانفك رباطها فادعى الراهن فلما شئ منها والزوجة تقول ان الصرة بعينها لأدري نقصنا من اهل القول قول الزوجة أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة يمينها ان ادعى عليها تناول شئ من الصرة وعليه البينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء اشترى من أحدهم سوارا من اهرأ على ما علم من معين سقى دابته فادعى ضامعه فهل اذا تقدر الضمان بتدريه يكون على المرتين خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشريكة (أجاب) الضمان على المرتين خاصة اذ صرحوا بانها ليس للشريك ان يترهن ولا يرهن على شركته في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صرة بمسمى بمثل من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقط الثمن عليه فتعيب بعض السهم عند البائع عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة التعيب جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بتدريه والحال هذه وقد صرحوا بان الرهن اذا انتقص عند المرتين قدرا أو وصفا يسقط من الدين بتدريه والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثته زيد بن معين وقال ان زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بینه المحدود بحده وده الاربع وأقام البينة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه آخر زاعما انه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتين بدفع ما على البيت الموقوف ومن الاجرة للمستأجر فدفعها وتسليم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون مخلا بجهة الرهن أم لا يكون مخلا بجهة حيث تسلمه باجره الخاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتين بدفع ما ذكر لم يقبل به أحد من العلماء والمرتين الرجوع بمادفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدتين فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة بركة كان المرتين أحق بحالته من المستأجر ومن سائر عزم الميثان وكان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتين ومن سائر الغرماء وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه يتقاسونه بقدر حقوقهم وان

مطلب اذا ارتهن شيئا بمبلغ ثم أقرب بان هذا المبلغ لفلان ثم مات فأنبت ورثته أن الاقرار على وجه التلجئة يكون المبلغ لهم مطلب اذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتين عنده فاقول لهم مطلب ليس لاحد الشركاء ان يترهن وان فعل فالضمان عليه صحيحة وأفاسدة

مطلب اذا قبض المشتري المبيع وقال للمبايع أمسكه حتى أدفع لك ثمنه فتعيب في يده يسقط من الثمن بتدريه مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذى في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أجره منه فأمر الخاكم المرتين ان يدفع الاجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الاول من العقدتين

انقل بكل منهم اقبط فالعبرة بالسبق تاريخه ثم مامالم يميز صاحب القبض السابق العقد المتأخر لنفسه السابق بالاجارة فمعلقة العقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما بشرط الزوم او بشرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن بشرط الكن بوث المجز قبله لا يكون أحق به من بقية رهنائه لافي الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا بالاعلام واذا تأملنا المتأمل ظهر له الحال وعرف كيف يقبله الماقل والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا ستر ارتبه به دار للمديون فصفه الله ونصفها الاولاد أخيه الضامن له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يخدوا للمرتين أجرها المرتين للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة ولزم الاجارة على المديون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجارة للراهن فقد صرح في البراز به والظهير به وغيرهما بان الاجارة من الراهن باطله وعللوا بانه مالك فكيف يستاجر ملكه وقد أثبت مرارا لا تحصى في الرجل يرتبه محمد ودافئو جره للراهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمثله كثيرة النقل لا تحصى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتبه سكن في دار الراهن هل تلزمه أجرة لذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أجرة لذلك مطلقا أذن الراهن أو لم ياذن معدة للاستغلال أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان اعطك دينك الى خمسة أشهر فهو يسع لك بمالك على ودعى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البراز به في نوع وضعه عند عدل قال للمرتين ان لم اعطك دينك الى كذا فهو يسع لك بمالك على لا يجوز ود كرفي طر به الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا او الا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يطل الرهن أيضا والله أعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتبه به حاقنا تاريد الزوجة ان تقضى الدين وتقبل الحاقوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا وله الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بمادت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عندهم أهله الخلفاء فضايع منهم ما واحد والمديعي يدعى أنه يساوي كذا المارته دونه هل القول قوله أم قول المرتبه وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلفاء جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فما اصاب حصه الدين منه يكون مضمونا وما اصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرتبه يمينه اني قد رقيمة الخلفاء المضايع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الراهن جميعه فأصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فإذا كان مثلاً فقيمة الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يستط من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتبه كراما من رجل ببلغ وغاب الراهن فجاء أجنبي فقضى الدين وارتهن الكرم واكل ثمره مدة سنتين ثم حضر الراهن ومنعه المرتبه الكرم حتى يدفع له مادفع للمرتين الاول فما احكم في ذلك وفيما أكله من ثمره (أجاب) ليس له منه و يضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على احد بمادفعه لاعلى الراهن الاول ولا على الثاني لكونه مطوقا والله أعلم (سئل) في الرهن اذ لم يعلم ضياعه الا بقول المرتبه هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت وتؤخذ منه أو من ارته بعد موته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على الدين منه أو من تركه بعد موته حب لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والثرر والله أعلم (سئل) في بيع الراهن الزرع

مطلب اجارة المرتين الزرع
من الراهن باطله وكذا الزرع
ان وقعت الاجارة قبل قبض
المرتبه الزرع

مطلب اذا سكن المرتبه
دار الراهن لا تلزمه أجرة
مطلب قال الزاين للمرتبه
ان لم اعطك دينك الى كذا
فالرهن يسع

مطلب لا تكون الزوجة
متبرعة اذا افتكت الرهن
بعد موت الزوج عنها وعن
اولاد صغار

مطلب اذا ضاع الرهن فانقول
للمرتبه في قدر القيمة فان
زادت على الدين فالزائد
أمانة ان ثبت ضياعه بالبينة
والالا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتبه الكرم
وصار ياكل ثمره فهو متبرع
ويضمن ما أكله من ثمره
مطلب اذ لم يعلم ضياع الراهن
بالبينة يضمن المرتبه جميع
قيمه

مطلب بيع الزاهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن
او فسكاه

مطلب اذا سرق الرهن كان
مضمونا على المرتهن بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت بيتا بطريق
بيع الوفاء فانهم دم وماتت
المرتبة عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في
قيمة الرهن

مطلب رجل رهن عند آخر
خلخال فضة ورهنه المرتهن
عند آخر بغير اذنه وذلك عنده

مطلب دخل رجل دار آخر
في غفلة فرعبت امرأته
واسقطت جنينا

مطلب طلب من عطار شربة
لرضيع فسقاه أهله منها ثم
مات

مطلب لو ناوله عرقا من الارض
وقال له كل فاكل ومات
لا يضمن وكذا لو ناوله سما

مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فخرحت يد
المتعدى

قبل فسكاه بغير اذن المرتهن ما حكمه (أجاب) ذكر في الحاشية أنه يوقف على اجازة المرتهن في أصح الروايات وذلك نقض البيع وبطلان اجازته واذما يفسخ البيع حتى فسكاه الراهن بنفسه البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أدع الراهن ومثله في الكف والهداية والحوحة وأكثر المعبرات وفي منية المفتي بيع المرهون بقبي بالبيع ولا يفسد ولا يس غير المشتري ففسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل باع بتميز يت لاخر بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوافا فسرق من بيته مع جله أسبابا فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساء ما صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة أمه وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة والزيادة أو ما في صورة نقصانه عن المسلم فيه فصره مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين رهنا بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ مع ائوم فانهم دم البيت وماتت المرتبة وأحسد الراهن عن أخيه المذكور فهل لورثته المطالبة الاخ المذكور وليس له أن يتعلل بانهم سادام البيت أم لا (أجاب) لورثته المطالبة الاخ المذكور وأما انهم دم البيت فهو يجب أن يسقط من الدين بقدر نقصانه بالانهدام مثلا اذا كان الدين خسا وتلائين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نفسه يسقط من الدين بقدره وان نلتاه فثلث أو أكثر وأقل فبحسابه كما صرح به في البرازية وغيره عند التكلم على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخال فضة ورهنه المرتهن عند آخر بغير اذنه وذلك عنده فما الحكم (أجاب) الراهن ان يضمن المرتهن ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالغة ما بلغت وبين أن يضمنه وزنه من الفضة والقول قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن أو القيمة يمينه واليمينه على الراهن والله أعلم

(كتاب الخنايا)

(سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين غفلة فحصل لزوجته رعب منه واسقطت جنينا بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لما صرحوا به من أنه لو صاح على امرأته فاسقطت جنينا لا يضمن في هذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة لرضيع فدفع اجزا مما يصلح فسقاه أهله منها وقد ر الله بونه وأهلك يقولون مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال له كل منه ولا تكترفا كل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية تسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا يلتفت اليها الا لعلماء نادر حوا فاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه له في طعام وقال له كل فأكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق بتوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يوهمه ذولب والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حزامه فقتلوا له صاحبه فقبحا ذبا فخرحت يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

مطلب امرأة لها ابن وبنت
أمرت الولد بحمل أخته
فحملها فمتر بها فنج رأسها
ثم ماتت

مطلب رجل يرى غنما
لجماعة أدن واحد منهم له
أن يبقى الغنم من بئر فتمزق
اليه ليحج الماء فمات

مطلب رجل يرى بئره
استعار إنسان ليخزن فيها
غله فقتلها ليخرج ما فيها
من التراب فقطعها غلام
ومات

مطلب إذا قتل ثلاثة رجال
قلوبه قتل الكل أو العفو
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم
في إحدى عينيه فأتى
والده أن يستأذنه حمله في
قافله فيها روائح الخ
مطلب يهودى فتح كنيفا
فأدعى عليه نصرانى أن ابنه
مات برأخته

مطلب رعى بوجه امرأة
حر باء فأخذها خوف لمات
به الفراس ثم مات
مطلب إذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقعت في قدر حار وماتت
تضمن

صاحب السكن والحال غذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها ابن سنة غان سنين من زوج فوق
وبنت من آخره حتى خرجت أمتها بهما المصلحة فقتلت الزوج وأمرت ابنتها المذكور بحمل
أخته المذكورة فحملها فمتر بها فوقه على الأرض فأنشع رأس الصغيرة ومكنت أياما ثم ماتت
هل على الأم أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل يرى غنما لجماعة أدن واحد منهم للراعى في دخول داره ليست في غنمه مع
جمله غنم غيره من ماء بئر فألقى الراعى نفسه في البئر ليحج الماء فقتل عليه ومات بها هل على
صاحب البئر ضمان أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حرج بدخله (أجاب)
صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في بئر عاينوا لشخص بدخل داره المملوكة له بها مسكن يسكن بها بالاجرة استعار إنسان منه
البئر ليخزن به حنطة فتخرج ما فيها من التراب والقمامات فغلام من أولاد السكان عليها
فيسقط بها وماتت غنما بعوضته هل لا تلزم دية المعبر ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم
ديتهما واحد منهما بما جاع كل إنسان إذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها من وقع بها
الضمان بل في بئر العدوان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها إذا ماتت غنما لا اختلاف
من هو أربها ليس على حافر الضمان وصرح أيضا بأنه إذا تعمد المرور عليها فاسقط فيها لا ضمان
فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هالكين في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة
أحدهم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عدا قتلها هل يقولون به جميعا أم لا
وهل لوليه الصلح مع أحدهم كانوا من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا (أجاب) نعم
لوليه الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح
مع كلهم لأن الحق في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهه الله رب الملائكة والله أعلم
(سئل) في ذكر له خادم كبير يوسد دوابه في سفره وحضره جاءه من رجل سهم خطا في إحدى
عينيه فمات بعد أيام فأتى والده أن يستأذنه حمله وهو مجروح في قافله معها مسك وروائح طيبة
ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) حمله في قافله فيها مسك وروائح طيبة
لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في يهودى فتح كنيفا
فأدعى عليه نصرانى أن ابنه الصغير مات برأخته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله
أعلم (سئل) في رجل رعى في وجه امرأة حرباء فأخذها خوف بناقض ومرضت بماتت بديه
الفراس وماتت بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها لكن غير صورته وخوف
بالغايات فإنه لا ضمان عليه لاستدائه إلى خوفه إذا أجاز حرم الحرباء أو عضتها وماتت بسبب
ذلك ولكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل)
في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأخر حلت للزوج وتركتها بالاحفاظ لها فوقعت في قدر
طعام حار كانت بين يديها فهلك هل تضمن الأم أم لا (أجاب) نعم تضمن الأم لتركتها الحفظ
الواجب عليها وقد صرح بالمسألة الزاهد في القنية والحاوى قال فيها امرأته الشرف الأئمة
المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للأم فخرجت وتركت الصبي فوق في النار تضمنت الأم
ورمض للمعيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمض لجد الأئمة الحكيم وقال امرأة تركت
ولدها عند امرأته فماتت أحفظه حتى أرجع فذهبت وتركتهم فوق في النار فغلبها الدية
للام وسائر الورثة أن كان من لا يحفظ نفسه ورمض للمعيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء

فماتت فان غابت عن بصرها شئت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة
 ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده بندقة فبجده ثم وضعها وبعد
 استدارها وقع مشحنا بها على خزائنها الا بعد الفأوري وخرجت وقتلت شخصا هل عليه وعلى
 عاقلة دية أم لا (أجاب) ليس عليه دية ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجهما بحكمة وبذلك
 فروع بطول ذكرهما منها في جادع الفصولين وضع جرة على حائط فقلب بنوقه عاتشي لم يضمن
 اذا انقطع أثر فعه بوضعه وهو غير متعدي هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجل كان
 يدبغان جلودا في حانوت واحد فاذاب أحدهما شحما في مرجل فخاش فصب عليه ماء ليسكن
 فالتب الشحم فأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأتتعة الجيران لم يضمن ومنها ما ضرب حوا
 به قاطبة بقولهم ولولم يدق الحداد ولكن جلت الریح بعض النار عن كبره فاحترقت أو قتلت كان
 هدرا ومنها رجل قطن الى السداف فلقمه امرأة في السكة تحمل قسما من النار فأصاب النار
 القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الریح والا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشت الى
 القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك من الفروع المصروفة
 بالحكم وأنه حيث كان التلف لا بحركته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على
 أهلها نوبة ففرحل بعضهم فقبعهم أعوان الحاكم السماسي ليردوهم فأبوا فضرب رجل من
 الاعوان بندقة جهتهم فأصاب رجلان من الراحلين فقتلته هل تلزم جنيته شيخ القرية بقولهم
 هو حرزهم أم لا (أجاب) لا تلزم شيخ القرية جنيته بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر
 لما تقر أنه اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بهجيلة
 وصياح فزعم رجل أن زوجته ألفت جنيبا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمن من كان سببا
 لدخول القرية بهذه الصفة هل تسمع دعواه او يضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
 اذا يلزم الضمان بمثل لعدم موجهه وقد أفتى والشيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا
 صاح على امرأة فألفت جنيبا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول)
 وجهه أن في موته بالخوف بالضرب وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موته بالخوف
 وهو صادر منها نسب اليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التنازخانية نقل
 عن مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءته فماتت من صيحة تجب فيه الدية (وأقول) لمخالفة
 بينهم ما فالاول اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فجاءته وهي منسوبة الى الصباح والخوف
 منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بمجرّد الخوف
 لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فالقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء
 اليقنة أنه مات من التخويف اذا أنكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فجاءته فماتت من
 صيحته جنيبا يضمن للنسبة الالتقاء الى الصيحة منه اليها ولو صاح على امرأة فجاءته فألفت امرأة
 غيرها لا يضمن لعدم تعدي عليها لانها ألفت من الخوف فصارت كالضرب رجلها وقتله فمات آخر
 بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه يحرجه والله أعلم (سئل) في قرآن
 بفرضه فاذا أرسل أجرة له حرّبا لغنا قلا الى العرواء يستعمل المكارى بالدية فمات أو قتل
 الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن باجماع العلماء بل صرح البرازي في الصبي بأنه لو أرسله
 في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحر البالغ
 العاقل بذلك اذ ينال الاصر بان رجلا بعث رجلا في حاجة فمات أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب اذا وضع بندقة
 وبعد استقرارها خرجت
 وقتلت شخصا فلا دية عليه
 ولا على عاقلة وذكر المؤلف
 لهذه المسئلة تطاّر

مطلب اذا اجتمع المباشر
 والمتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية
 بهجيلة وصباح فادعى رجل
 أن امرأته ألفت جنيبا
 بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين
 قول بعضهم صاح على آخر
 فمات لا يضمن وقول بعضهم
 يضمن

مطلب اذا أرسل رجل
 آخر حاجة فمات أو قتل
 لا ضمان عليه

مطلب من اهلك خاض الماء
مع معلمه ففرق
مطلب قال لا تخراكوني
على عقدتي خنصري
يدي فكوادفتلت
مطلب في قتل من يريد
اللوامة منه

والله أعلم (سئل) في مرأى مع معلمه خاض في مسيل ما ففرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل
يضمن معلمه أم لا (أجاب) لا يضمن لأنه خاض باختياره فلا وجه لضمنان معلمه والله أعلم (سئل)
في رجل قال لا تخراكوني على عقدتي خنصري يدي فكوادفتلت خنصره هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن لأنه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يضمن لأنه ليس في وسعه ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لو طاعة وتعد ردفه لا يضمن له ذلك أم لا (أجاب) نعم له
قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان فتدأصاحب الدار عنه لا يضمن ان لم يكنه تضيعة
من غير فرق عنه فكيف بمن أراد ان يأسن لو طاعة ولم يكنه تضيعة عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح
والله أعلم

* (كتاب الديان) *

مطلب ضرب الزوج زوجته
موجب للضمان والشكوى
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأنتفها ثلاثة اسنان فوكأت أخاها في طلبه عوجب ذلك وهو
مقرع غير أنه يوشم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدي على الاخ أنه شكاعليه لحاكم سياسي
بذلك فغرمه ما لا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على
الزوج ارض الانسان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب للضمان سواء كان نكاحا أو بغيره لأن
المباح يقتضي بالسلامة ففي الانسان الثلاثة سبعة مائة وخمسون درهما أو سبعة مائة من الابل ونصف
لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ولا شيء على الاخ لا شكوى
المذكورة لأن الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في
رجل طرح آخر على الأرض وضربه فصار يصرع فذا علمه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما
ذكر فقه دية كاملة وان زال بعضه فيقدره ان انضبط بزمان أو غيره وان لم ينضبط فحكمه كدية عدل
وللقاضي أن يقدرها بحكمته وهذا اقالة فتقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان
الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل
زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسبرها الفرس عدا وعجزت عن حفظ نفسها
فألقت جنينا بسبب الشتم ولا قاة السرج لبطنها ومات بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية
للرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على
مردفها الشاة لدية في الام وغرة في الجنين فاما دية الام وهي نصف دية الرجل فيزنها ورثها
وزوجها من جملة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسة مائة درهم فهي للاب لانحصار
ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أنها كانت في دارها بين أغنامها
فأصابها بجر من راعي الأغنام فألقت بسببه جنينا وهو يقول رمت حجر الأدرى أهو الصائب
إياهم لا وعلى تقدير أنه الصائب لأدرى هل الالتقاء به أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي
هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل يقبل شهادة من شرطه مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد
الثبوت الشرعي المستوفي للشرائط الشرعية ما يلزم الرأى شرعا في ذلك (أجاب) لا يلزمه
بمجرد الاعتراف بالرأي شيء لاحتمال ردى غيره ولا بالاعتراف بالرأي والاصابة لاحتمال أن الالتقاء
حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الالتقاء حصل به أو البينة العادلة التي تشهد بأن حجر
هذا الرأى أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة والتكسول عن البينة
الموجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالبينة العادلة

مطلب خطفها من محل
زوجها وشدها على فرس
خلنه وسبرها فألقت جنينا
ومات بعده بسبب ذلك

مطلب ادعت أنها أصابها
حجر من راعي الأغنام وهو
يقول لأدرى أهو الصائب
لها أم لا الخ

أو الإقرار أو التوكول فالألزام عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الأربعة ستة وخمسين قرشاً تقريباً فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يقطع عدالة كإدعاء علم من كلام العلماء عنهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقتل عينيه وأربع أركان من أسنانه وكسر عظمه الأيسر في يلزمه (اجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظام بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتضيه في الأسنان وعلية في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا ولا إلا قصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً عمداً بسكين على يده فخرحها جرحاً فاحشاً فسلت فحذاً يلزمه وهل إذا قاتل الضارب أمما ضربته لأن قريته اتهموا واحدة من حري فذهبت هذه الحناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله ونذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (اجاب) يجب ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عمد وقد سقط القصاص بالثلل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الحناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً فقتل عينيه فحذاً يلزمه (اجاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمداً أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتحمله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقبولة بمائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجهاً امرأته فأسقط سنالها فحذاً يلزمه وهل على أبيه دية أم لا (اجاب) يلزم في السن اثنتان ونصف من الأبل أو مائتان وخمسون درهماً على عاقلة والله أعلم (سئل) في خيال قال لآخر راحات وضربه بعصا فقتل عينيه فحذاً يلزم الضارب (اجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشمس والفتاوى وهو من الأبل خمسون مفصلة أو أربعاً من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقته كذلك ومن جلدعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسة مائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر فاصاب فقه فأسقط سنان من أسنانه فحذاً يلزمه (اجاب) يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمداً فقيه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجة دامية فبرئت وبقي أثرها في وجهه فحذاً يجب عليه شرعاً (اجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خصره وبصره وشل مابقي منها وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فالواجب في ذلك (اجاب) في كل مفصل من مفاصل الخصر والبصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذاهب منها أربعة مفاصل ففيها دية الأصبع وثلث دية أصبع ثم ينظر إلى ما شلل من المفاصل الباقية فإن كان لا يتنفع به حكمه حكم الملقوع وفي وجوب الدية فتجب دية الخصر والبصر كالأعرج من الأبل وهي خمس الدية أو بحسابه من الذهب

مطلب ضرب آخر ضربات بسكين فقتل عينيه وأربع أركان من أسنانه وكسر عظمه

مطلب رجل ضرب يداً آخر عمداً بسكين فسلت

مطلب إذا ضرب آخر فقتل عينيه يجب نصف الدية مطلقاً

مطلب صغير لطم امرأة فأسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعصا فقتل عينيه

مطلب ضرب آخر بحجر فأسقط سنان من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خصره وبصره وشل مابقي وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل

مطلب بتركبوسه بالتراب
في بيت رجل فاذا أخرج
ترابها رجل كان ضامنا
هالك بالوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عدا
ولها زوج وأولاد وأب مات
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عدا
ولها زوج وأخ يقتل بها اذا
اجتمع على القصاص وان
عفا أحدهما انقلب نصيب
الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عدا ولها
زوج وابناء عم
مطلب ضرب آخر عدا
فكسر بعض سنه
مطلب ضرب آخر فاذهب
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
رأسها فشقها شقبة دامية

مطلب جماعة يجيرون حجر
بذقن واحد منهم ضعوا
في حلقة خشبة كي لا يهرس
أحدا ومنع آخر فهرس رجل
رجل

والنصف المشرع وان كان يتدفع فنه حكمه عدل بان ينظر الى ما فات والى ما بقي
فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في تركبوسه
بالتراب في بيت شخص عدا لها رجل فاخرج ترابها واخرج منها حنطة وسدها وغاب مدة أشهر ثم حضر
وقضها كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل يجب دية عليه على عاقلة
الخروج أم لا (أجاب) مسرحا بان كبس التراب نسخ لحفرها فيكون باخراجه كحدث الله
العدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها ان ماله وان تناسخ دفعه على عاقلته والله أعلم
(سئل) في امرأته قتلها ابن عمها عدا ولها زوج وأولاد ذكور وأب مات الاب قبل استيفاء
القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب) يستحقون خمسة
اسداس دية الانقلاب حصتهم في القصاص مالا يوت الاب و يرث القاتل حصته فيه كإناص
عليه في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل
بها اذا اجتمع على طلب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا
(أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فزوجها نصف ديتها والمقر في كلام أئمتنا أن الرجل
يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فراض الله تعالى
والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عدا بمجرد تهمة وإنس لها وارث سوى زوجها وأبناء عمها
فماذا يجب لزوجها على أبيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف ديتها في ماله
خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعد المحض يجب في مال القاتل لا على
عاقلته وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الاب والجد في أموالهم يقتل
الابن عدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الأحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء
والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح أو قدر عدا فكسر بعض سنه فماذا يجب عليه
(أجاب) ان كان الكسر مستويا استطاع مثله القصاص بالمرد اقصى من الضارب فيرد من
سنه عقد ارسن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارض السن بحسابه ان كان نصف سنه
فنصف ارض السن وان ثلثا قتل وهكذا وقد تقرر أن في السن نصف عشر الدية فيسقط مقدار
ما ذهب من سنه فيجب ارضه بحسابه حيث لم يكن القصاص والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) مسرح في التارخانية والبرازة
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضره ونحوه فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل
ونقله في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
وذكر أيضا في التارخانية أن ذهاب البصر قيل ان الأطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فرعا
يظهر المقدار الذي ذهب منه بقول الأطباء فتسجل الحكومة والحال هذه والله أعلم (سئل) في
امرأة حره نعت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضرب المارة فأتدب أخوها وشج
الناعية في رأسها شقبة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه التعتير لارتكابه المعصية
وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكبرى الصحيح أن ينظر كم مقدار هذه الشجبة من
الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لأن مالا نص فيه يرد الى المتصوص عليه والله أعلم
(سئل) في جماعة يجيرون حجر بذقن قاتل منهم ضعوا في حلقة خشبة لئلا يهرس أحد افعال
رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل رجل منهم فكسر هالفا الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند
علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل فلنص علما نابيا في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم
فلهذه في مسئلة الاربعة نفر الذين استوجبوا الحفر برقوقت عليهم من حفرهم نيات
أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية يسقط ربعها على الذين بان الموت من جنائهم وجنائهم
فقط ما قابل فعله كما صرح به في الخانية والولو الجدية وأكثر الكتب وإن مات الذي انكسرت
رجله من ذلك قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم

* (باب ما يحدثه الرجل في الطريق) *

(سئل) في رجل له إوان سفلى هدمه وجدّ عارته ووضع عليه عليه ونصب عليه ميازا بيب نصب
في صدر زقاق غير نافذ فيضرب بأهلهل إذ طاب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازيب يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع باذن من أهله لا يحتم له هل لهم الرجوع عن الأباحة وتكليفه
برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لأن الزقاق الغير النافذ ملك لأهله فلهم ذلك سواء
أضر أم لا وإن تراضوا بوضعها لهم أن يرجعوا الإنه الباحة وللمبيع الرجوع عنها كمن أباح ركوب
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له أن ينعمه منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
له إوان في داره عليه ميازيب نصب مأواه في زقاق غير نافذ هدمه وجدّ بناءه وأحدث عليه
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل له ذلك أم لا وكيف برفعها (أجاب)
ليس له ذلك وكيف إلى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن
ينقلوا الميازيب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخانية في الجذع وإن أراد
أن يجعله لأرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضررا عما كان ولا شأن للماء كلما كان شاهقا
فوقه أضر بالاشبهة لأنه لقونه يحفر زيادة عما يحفره المستغل ويعدوقه ويكثر اتضاعه
واتسارته فيتضرر به جاره وذلك لأن الزقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن
شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن أضرار الجار وإذا هو والله أعلم (سئل) في رجل بنى على
الطريق العام سابطا بغير إذن من السلطان ومنع به القضاء والهواء عن طاقة مدرسته تجاهه
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسع دعواه بذلك ويجب إلى هدمه أم لا (أجاب) للنظر
مطالبته بطرحه بل لكل واحد من أحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه إذا أضر فلكل أحد
ولومن أهل الذمة غير العبيد والصبيان أن يختصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين راجع القناري الدنساري ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام أبي حنيفة
يرفع ويمنع ولولم يضر في التناحية وذ كشيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إذا أراد
الرجل أحداث ظله في الطريق العام ولا يضر بالعامه فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل
واحد من أحاد المسلمين حتى المنع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الامام لأنه جعله الصحيح
من مذهبه وهو ولولم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهب الذي استقر عليه فإن كان
هذا فيما لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان
ملكه على مدرسة فغير معالمها بغير موجب بحيث أنه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني
تجاهها إوانا على سابطا أحدثه على طريق العامة والآن يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات
أقدمها وهدم السابطا هل يجب إلى ذلك شرعا أم لا (أجاب) نعم يجب إلى ذلك والحال هذه

مطلب اذا وضع رجل
ميازيب تصب في زقاق غير
نافذ يجبر على رفعها وإن
أباح أهله له ذلك لهم الرجوع
مطلب ليس لصاحب الميازيب
أن ينقله أو يرفعها أو يسفله
مطلب ليس لصاحب الجذع
أن يرفعها

مطلب بنى على الطريق العام
سابطا بغير إذن السلطان
ومنع به القضاء عن طاقة تجاهه

مطلب اذا أراد رجل
أحداث ظله في الطريق
العام منع ولولم يضر على
الصحيح من مذهب أبي حنيفة
مطلب اذا كان ملكه على
مدرسة فسدت طاقات فيها
بسبب بناء سابطا أحدثه
على طريق العامة فللناظر
عليها الآن أن يختصمه
برفعها بل ولكل أحد ذلك

اذلا يجوز تغيير معالم وقفها وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترجع للحاشية أماد الناس ما عدا العبيد والصبيان ولولم تضر صرح به في التاريخات وجامع النبولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل أخرج جرحصا الى طريق العامة فوقع به كوة مشرفة على عورات جاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرحص ولكل واحد من أهل الخدمة أن يطالبه بنزعه ولا يتنص بذلك الجار وأما سد الكوة فالقوى على أنها حيث كانت للنظر والموضع وضع للبناء تسد بها فربين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكثرة وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء شعث بحيث آل الى السقوط وأخبر العمارة بأنه يحتاج في استناده وتحصينه الى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ذلك اذا كان ليس في أحداثه ضرر خصوصا حيث دعت الضرورة والحاجة اليه وجرى عادة الناس بمثل ذلك وخصوصا أيضا كشف المحل من جانب الشرع الشريف بخروج العمارة وفي أهل المحلة وجماعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر أصلا والحال أنها ذرعت أيضا خباءها وأزاد من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت الى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حريم ويعتد ذلك فناء عا حتى ان صاحبها ربط دابته الى جانبها والجلوس في ظليها الى غير ذلك من الانتفاعات أم لا (أجاب) قد أكثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضرب أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى اذ لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر اذ لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع النصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير إذن الإمام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن الصغار أنه اذا ملتفت الى خصومة من يخاف من أن يضره لم يكن له مثل ما للمخاف من فكونه مثله لا يلتفت اليه اذ لو أراد دفع الضرر عن العامة يدا بفسه فلما لم يدا بفسه علم أنه متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بفناء داره بالقاء الخ وطبن وخشب وربط دابة على الاطلاق كما نص عليه في جامع التدوين وغيره. واذا كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظليها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في أحداث دكان في طريق بضر بالمارة هل يجوز أن لا (أجاب) لا يجوز حيث يضر بالاجماع واذا لم يضر يجوز اذ لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة دما كان أو مسلمانعه ورفعته قال في الكثر من أخرج الى طريق العامة كنيفا أو ميزابا أو جرحصا أو دكانا فلكل أحد نزعه انتهى يعني مطالبته بنزعه والله أعلم

(فصل في الحائط المائل)

(سئل) في حائط مال الى الطريق العام وانخاص فاشهد على ربه من له ولاية الاشهاد وهو الجار أو رجل من أجاد الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما دلك تحته من نفس أو مال أم لا

مطلب اذا أخرج جرحصا الى طريق العامة فوقع به كوة مشرفة على عورات جاره وهل الطريق فاصل

مطلب اختلاف أئمتنا الثلاثة في حكم وضع قنطرة أو ظلة في طريق العامة

مطلب في أحداث شيء في طريق العامة

مطلب يضمن صاحب الحائط المائل ما تلف به حيث أشهد عليه من له ولاية الاشهاد

(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال أن طالب بنقصه مسلم أو ذنبي ولم ينقصه في مدة يقدر على نقصه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجدار أو إلى دار الحار فالطالب إلى الجدار فإذا طالب ولم ينقص مع تمكنه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا شرح به فتية مدح هبنا متروا وشروحو فتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكبرها ومات هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم رب الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه بنقصه قبل الوقوع مسلم وأدنى القياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقا لأنه لم يوجب جدمه صنع هو تعدد لا مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو سبب البناء كان مستقيما في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مثالا فبالك إذ لم يكن كذلك والاجماع معقد على عدم الضمان في غير المائل مطلقا والله أعلم

مطلب لا يضمن صاحب الجدار الذي انقض بعضه ما تلف به حيث لم يطلب منه رفعه

(فصل في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وسرعه أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسألة فتح الكوة ففيها استئذان وقياس والاستئذان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التتارخانية وشرح القندوري المسمى بالفتاوى عن التذويب وقال في التتارخانية قبل مسألة الكوة بقليل (م) والحاصل في هذا المسألة واجناسها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه إلى غيره ضررا يبنوا ويل بالمنع مطلقا به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العماد وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الخاتمة جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يبنى البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشرع أو بأمر الشرع بذلك أو بضرر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي النزاهة جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقنا آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقه فيه أنه يفعل ذلك يصير مستعملا للملك الغير بغية فإنه يمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملائ والجارة متجاورة دار وقف بينهما وبين جاره شارع يمر فيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسألة في فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنع عنها لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن حرج في المضرات شرح القندوري أن الفتوى إن الكوة كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ومنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استئذان والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوة للهواء والفضاء مطلقة على ملكه مقابلة لكوة جاره بينهما شارع ويدور لهما على لهب منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا الملك مطابق التصرف للمالك ومسألة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستئذان ليست هذه التي للفضاء والهواء وانما هي المدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضا لو كانت له مطلقة لثبت للآخر عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فلا يسوغ له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوق علوه لصاحب

مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وسرعه

مطلب إذا أراد أحد الشرع يمكن البناء على جدار مشترك ليس له ذلك مطلب أراد فتح كوة مطلقة على جاره ولكن بينهما شارع فأراد الجار منعه

مطلب لو أراد رجل فتح كوة للهواء والفضاء ليس لجاره منعه بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء

مطلب ليس لصاحب السفلى أن يفعل ما يضر بالعلو

السفل أن يفتح في سفل طاقه أو يدق وتدا أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيئا من ذلك في المتون لا يتدوس سفل فيه ولا يتقب كوة فيه بلارضاذى العلوقال في الحرأشار يعنى صاحب الكترالى منع من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير أن فتح الباب ينبغي أن يمنع انفتاحا وان وضع مسمارا صغيرا أو وسطا يجوز انفتاحا انتهى وأشار بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع صهار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز لانهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الاخر أم لا وخصوصا مع صريح النهى (أجاب) لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم (سئل) في ساحة الدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لانهما ادخل بها كنيفا أو مطبخا أو مسطبة أو بناء يختص به أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ ليس لاحد الشركاء أن يبنى له بها بناء يختص به في المشترك اذ فيه منع الشرك مع الشرك ومشاركته ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع أمتعة ونحو ذلك لا ما لا يمنع به شركه عن الانتفاع به كبناء مطبخ أو كنيفة في المشترك ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار باع مالكيها يتناصها الجوار فسديها به وفتح له بابا آخر في دار ودوات البائع عن ورثه فاشترى أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في الدار فيستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب للبيت المذكور هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة قطعاً عن أى جهة أراد ومن له المرور في محل له فتح باب فيه كما صرح به علماء وناطقة ولا يقدر أحد على منعه منه كمالا لقدرته له على منعه من المرور فيه والله أعلم (سئل) في زقاق مشترك على دارين أحدهما في أسفل والآخرى في أعلاه هل لى العليا أن يحول بابه الى جهة السفلى أم لا (أجاب) بما في فاضل عن من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وبعبارة رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع النصولين أن له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التارخانية عن الفتاوى العتامة أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف الصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع النصولين فليكن العول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دار الها طلة حادثة على حائطها وحائط الخار في سكة غير نافذة انهدمت هل له اعادةها أم لا (أجاب) ليس له اعادةها كما صرح به في جامع النصولين وسواء كان بناؤها باذن الخار أم لا لانه ان كان باذنه فهو معبر لحائط وللمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط مشترك لا يحشى عليه السقوط أراد أحد الشريكين نقضه لبيته أقوى مما كان أو لبيته عليه بناء هل يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لانه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله أعلم (سئل) في معصرة لشخص ولا يخرج حق الممر على سطحها انهدم جانب منه هل يلزم صاحب الممر في عمارة ما انهدم مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انهدم من سطح المعصرة باجماع العلماء اذ ليس له فيه حق الا حق المرور وملك الرقبة لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارة اجماعا وقد صرح علماء نابا له لو انهدم السفل فانهدم العلوى ليس على صاحب العلوى عمارة له واذ بناى صاحب السفل سفله أن يعيد علوه كما كان وليس عليه شيء مما أتفق صاحب السفل على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفل من بناء سفله أن

مطلب ليس لاحد الشريكين
ادخال الاجانب في الدار
المشتركة

مطلب ليس لاحد البناء
في ساحة الدار المشتركة

مطلب لاحد الشركاء أن
يفتح في الدار المشتركة بابا
ليت آخر

مطلب ليس لاحد الممر
الى حى في زقاق غير نافذ أن
يفتح لها بابا أسفل من بابها
وله فتح أعلى

مطلب اذا اشترى رجل
دار الها طلة حادثة على
حائطها وحائط في سكة غير
نافذة انهدمت فأراد

اعادتها ليس له ذلك
مطلب حائط مشترك أراد
أحد الشريكين نقضه لبيته
أقوى مما كان

مطلب صاحب الممر على
مكان لا يلزمه شيء في عمارة
لوانهدم

مطلب لو انهدم السفل
وامتنع صاحبه من بناء
فصاحب العلوى يبنيه الا
أن الحكم يختلف بين كونه
باذن القاضى أو بغير اذنه

بينه ليتوصل الى حقيقته وينفعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بناءه بالغلبة ما بلغت لانه مضطر الى بناءه
اذ لا وصول له الى حقيقته الا به ولو بي باذن القاضي يرجع على صاحب السفل بما أنفق بالغاما بالغ
لان اذن القاضي كاذبه يستدلوا لايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي قصه الولو الحقة
وبه بقى والله أعلم (سئل) في سفل عليه علو ولا هل هذا العلو على سطحه اصحاب السفل
انهم جانب من الممر فادى رب على رب العلو انه أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهم
بسبب ذلك ردوا العلو شكر جدوئهما وبدي قدمهما اهل القول في ذلك قول صاحب السفل
بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه (اجاب) القول قول صاحب العلو بيمينه وان كان الحادث
يضاف الى أقرب أوقاته لكون صاحب السفل يدعى الضمان وصاحب العلو شكره والا صل
عدم الضمان وبراءة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقت مسجد جامع انها استخطرت قديم في أرض
موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطراق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم
على قدمه (اجاب) بيق القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين
بانه ما وضع الاوجه شرعى والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحبه مع صاحب
الدارا الحكم الشرعى (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول
اتصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة وقال بعضهم يتبرأ لو قديما وحده القديم أن لا تحتفظ اقارنه
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحتفظه الناس حد القديم قال (مس) هذا
في غاية الحسن كذا في التناوي الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفل هو
عرضه دار علوية ذو السفل يطالب صاحب العلو بتطينته لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء
محتجا بان له ليس بمالك فهل تطينته عليه أم على صاحب السفل أم عليهم ما هل اذا تلف طين السطح
بواسطة اتفاعة به يكون ضامنا أم لا (اجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو
فلا يكون له ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفل وانما لصاحب العلو شكره والانتفاع به ولا يجبر
الانسان على اصلاح ملك غيره ولا نه لو أجبر انما يجبر لحقه أو لحق ذى السفل فلا وجه الى الاول
وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم وجبه وهو التعدي ألا ترى أن السفل لو انهم لا يجبر واحد
منهم على بناءه لما قلنا وانما يقال انى العلو ليس للسطح طريق الى حقيقته سوى أن تبقى السفل
بنفسه ان شئت وتحبس عنه صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع
عدم فواته في مسئلتنا اذ عدم التطين لا ينوب الحق بالكلية وانما لوجب نقصا ما أو ما صاحب
السفل فلما صرحوا به قاطبة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينه ودفع ضرر
وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست
مسئلة المتع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع
ومقتض وانما هي مسئلة اصلاح المالك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدي من
ذى العلو فهو وضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالمشي الماذون فيه شرعا أو جبرورا الايام واللىالى
وعمل الشمس والهوا ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية
في ملك زيد وتجاهها دار بكر ويقصل بينهما دراب سالك هنالك يريد زيد أن يجعل سفل داره فرنا
لخبر الخبز ويبقى له بيت نارو يجعل بعلاه ملقفا للدخان لكن بكر اعانعه من ذلك ويعمل عايه
بسبب الدخان فهل له ذلك أم لا ولريد التصرف في ملكه كيف شاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

مطلب رجل له علو له ممر
على سطح صاحب السفل
انهم جانب من الممر فادى
صاحب السفل أنه انهم
بسبب احداث رب العلو
حوضا وشجرة فيه وهو شكر
مطلب لا يمنع صاحب
الاستطراق منه

مطلب ميزاب الى داراختلف
صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت ادار علوية
طاب صاحبه من ذى العلو
تطينته لكونه المتفقع به
وامتنع صاحب العلو لكونه
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واختار غالب المتأخرين
منع الضرر بالين

الرواية سواء تضمنه جاره أم لا وسواء كان الضرر بيناً أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر بالدين وفي الحاشية دار فيها مساحة بين رجاين اقسامها فصارت الساحة لاحد هما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة بيتاً ويسد بها الريح والنفس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو أراد أن يبنى في الساحة اصطبلًا أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمثله شهيرة في كتب الفتاوى والشموس وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وهو المقتضى به والله أعلم (سئل) في أمر أولها طابون في دار عاتر يد جارتها منعه هل ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتعمده الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمنع عنه ممنوع عقاسا واستحسننا فكم كثير من الجيران له يتعمدون حتى نحن من حيث نولن والله أعلم (سئل) في أمرأة وضعت على حائط جارتها أخشابا وركبت عليه الدالية بغير إذنها هل تؤخر رفعها عنها وتجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤخر برفع أخشابها وادلتها بما حائطها لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يترون على ظهر عقار جار في الوقف على جهة النبر الماروب راعين قدمه فبني بعضهم عليه بناء حاد داخل يؤمر برفعه عن الوقف أم لا وهل على تشديدهم أنه قد بئروا أن لهم حق المرور على ظهر مراح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور يمتنعون شرعا عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا يمتنعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر باجماع العلماء ومما سرح به علماء نأ أن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الاجرة في ذلك المدة وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على سفلى الجار يريد الحار هدمه هل له ذلك ويجب عليه القاذي اليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده وضعه بغير حق فلصاحب السفلى هدمه ويجب عليه القاذي بذلك لانه تصرف في ملك الغير فلا يغيره إلا بالرضا عن ملكه شرعا وإن لم يثبت ذلك بالبينونة لا يهدم وفي مثل ذلك فروا بين الثبوت باليد والثبوت بالبينونة والثبوت بالحدائق والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينونة يهدم لأنها كالحصان مبنية وهو حجة قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولان ويرجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب جنابة البيهية والجنابة عليها)

(سئل) في رجل جمع به فرسه فأنفق انسانا حال جوده وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فآذى الجوح والجنح من المنع وأكروا ذلك يكون القول قولهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت بغيره من المنع يهدر قال في منع الغنار وقد أجاب عنهم ولا ناشي الإسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية بأنه إذا تحقق بغيره من منعه حتى أنفقت انسانا فدمه هدر والمثله في الفصول العمادية وجامع القصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها الاكثر وأصلها عن أبي الفضل الكرماني والوجه فيها أن الرأى عند الغلبة أن تقع تسخيرها فالتحق

مطلب امرأة لها طابون في دارها أرادت جارتها منعها منه

مطلب من وضع أخشابها على حائط جاره يؤمر برفعها
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقتا يلزمه الاجرة مدة الوضع
وكذا ليس لصاحب العلو أحداث شي على السفلى
مطلب إذا ثبت صاحب السفلى حدوث العلو بالبينونة يهدم بخلاف شوته بغير دليل وكذا بالاتفاق والتصادق على الرابع

مطلب جمع به فرسه فأنفق انسانا فإن ثبت بالبينونة بغيره عن المنع فهدر والا

بالمنفعة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المنقذ أن القول قول الاولياء بينهم وان
 البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافقته فهم ينكرون المنافي وهو
 يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة
 طلبت من رجل فرسه لتركب ففزل عنسه وأركبها ففزع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل
 تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما (أجاب) لا يضمن واحد منهما والحال
 هذه اذا تحقق بجوجه أما اذا لم يتحقق بان لم تقم بنية على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على
 صاحب الفرس والقول قول اولياء القاتل في انتكثار الجوح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل
 حر من طريق راكبها ففزع المهر إلى جلد مفروش فمه ففزع منه إلى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلا فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الرابك أم فارش الجلد أم يؤخذ المهر به
 أم لا يلزم واحد اهما ذكر (أجاب) لا ضمان على فارش الجلد ولا على الرابك ولا يؤخذ المهر
 به أما الفارش فلما في التارخانية موضع شأ على الطريق فنشرت منه دابة فقتلت رجلا لا ضمان
 على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الرابك فلما أفتى به أبو السعد العمامي مقي الروم أنه
 اذا تحقق عجز الرابك عن منع الدابة المركوبة حتى أتلقت انسانا فدمه هدر وأما عدم أخذ
 المهر فعدم قائل به من أعتن فان أحد من علمائنا لم يقل بدفع الدابة في جنباتها وقد جعل الشارع
 فعل الجماعا جارا أي هدر افضيت به اذا عدم ضمان راكب المهر وفارش الجلد وعدم دفع المهر
 بملك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في حجر بدأ صاب صيدا وضع يده على الزيتون الذي
 يداس عليه به حال سوق الدابة ففزعها فماتت بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من
 جملتهم أم لا (أجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم
 ومثل حجر البدعلة الطاحون وغيرها وجه ذلك أن سير الدابة يضاف إلى السائق قال في
 الخاوي الزاهدي أصابت الجملدة صيدا فكسرت رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت ناعما
 فعليه أروش الكسرا انتهى وما ضمنه الرابك ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير جل على
 فرس في المرمى فأسرعت في العدو وعثرت وانكسرت رقبته وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا
 (أجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فقتل إلى صاحبه
 رجل فليتم به ربط بين الخيل فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم
 المذكور أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث تقدم إليه فيه في الخاوي الزاهدي برهان الدين
 صاحب المحيط ربط ككباش على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم يثقله حتى نطح صيدا وكسرت رقبته
 يضمن وفي شرح تنوير الانوار نقلا عن السراجية سئل برهان الدين عن عند ثور نطوح
 فسيره إلى المرمى فنطح ثور غيره فمات قالوا ان أشهد عليه يضمن والا فلا وفي النزاهة نقلا عن
 المستفي مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بنفسه والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر
 على الضمان كالحايط المائل اذا حصل التقدم إلى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عقور
 لرجل عض رجلا فقتله بعد التقدم إلى صاحبه ومطالبة بالدية بحفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم
 يقلل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (أجاب) يضمن صاحبه الدية كما صرح حوايه في عامة
 الكتب وبجملتها العاقلة وهو كاحدهم كالحايط المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ثور نطوح تقدم إليه أكل قربة وأشهدوا عليه فنطح رجلا فكسرت يده وعطله عن عمله فاذا
 يجب على صاحبه (أجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره
 ففزع حتى قتل رجلا

مطلب اذا ركب مهر افنقر
 من جلد مفروش الى خلف
 فكسر رجل رجل فلا
 ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب حجر البتة
 انسانا حال سوق الدابة فمات
 فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير جل على فرس
 فأسرعت فهلكت بسبب
 عثرتها

مطلب حصان اعتاد الكدم
 فقتله ان كان بعد الاشهاد
 على مالكة فالضمان عليه
 رد ثلث الكسش والثور
 النطوحان والا فلا

مطلب في كلب عقور قتل
 انسانا

مطلب اذا كسر ثور نطوح
 رجل انسان بعد الاشهاد
 على مالكة فالواجب فيها
 حكومة عدل

عبد ابلا هذا الاثر ثم يتوهم معه فتقدر التفاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه الفتوى وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وغن الأديبة الى أن يبرأ وذلك لعدم تسر النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم (سئل) في رجل له ثور يطبخ بقرة رجل فكسر هاهل يضمن صاحب الثور أم لا (أجاب) هي العجما التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجما جرحها جرحا يجازي ومسلم وأصحاب حيوان سوى الآدمي والمراد بجرحها اتلافها سواء كان يجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل تقطع نسبة عن مالكها أو أوركها أو ساقها أو قائدها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في المرقى فهل تملك بكمدها هل يضمن الراعي أم يبرأ الدابة أم لا ولا (أجاب) لا ولا الراعي فلعدم تقصيره وأما برأ الدابة فلا تملكها العجما وان كانت في يده والله أعلم (سئل) في رجل عقر بقرة آخر فالحكم الشرعي (أجاب) ان كانت ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أبت حياتها وزججها مالها كمالها من حياتها ضمن قيمتها عقرها ما عدا اللحم والقلوب قوله ان أنكر ذبيحتها من الاصل وفي قيمة اللحم اختلاف في قيمة لتقرر ضمان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة به فافهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل بعير برطاهما في موضع لهما ولا به الربطة فعض أحدهما الآخر عضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قتل يضمن هل يضمنه سليما أو معروضا (أجاب) يضمن قيمته معروضا إذ فعل البعير هدر وفعل مالكه مذهب والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون ضرب واحد منهم آخر بما في يده فأسابت ضربه فرسه فخرجها ورجع بها الى مربطها وتركها الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضربها أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان أنكر الضارب هلا كها بسبب ضربه وأقام برها عليه البرهان أن موتهما بسبب الجرح ضمنها والا لانه المذموم والاخر المنكر والبيئة على من أذمى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل) في رجل من عادته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مربطه وقل رسنه وقاده وجعل عليه زعرا وقاده فضعه في ذكره وانتيه فمات من ذلك فهل يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجبل لا وليا القتل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعمد المرور على البر المخفور وتعديا في غير ملك الحافر ان تعمد المرور ضمنه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحمله وقوده تمنع من ضمان مالكه ولو تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا (أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبيئة على المالك ولو كان مكان البعير حرمة مكاف لشيء فسه وكذا العبد المكاف ولو كان مكانه محنون حرته دية أو محنون عيده ضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا أو عبد افلخر فيه الدية والعبد يجب قيمته فالحاصل أن الصغير والمحنون يضمنان مطلقا كالدابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير ذنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والله أعلم (سئل) في أخوين جبالين في نخيم واحد في الربيع ومع أحدهما جبل لرجل دفعه ليرعاه بالاجرة مرض الجبال مرضا أقعد عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وصى أخاه عليه بحفظه مع جله فجاءه فمات فحق أنه أو بفعل سائبة في المرقى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان

مطلب ثور يطبخ بقرة رجل
فكسرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهل تملك

مطلب رجل عقر بقرة آخر

مطلب بعير عض بعير آخر
عضا فاحشا فذبحه مالكه

مطلب فرسان يلعبون ضرب
واحد منهم آخر بما في يده

فأسابت ضربه وتركها
الاكل والشرب حتى مات

مطلب رجل عاده أن بعض
حذر صاحبه أهل القرية

من القرب منه فمات انسان
فعضه فمات

مطلب يضمن من قتل بعيرا
صائلا عليه بخلاف الحر

والعبد على تفصيل فيما

مطلب لا يضمن من صاح
بعير فهل

مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجبل لا يخران مات من

غير تعده

مطلب في راكب خرجت
بندقته فقتل فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

مطلب اذا اركب عبده فرس
الغدير فأقر العبد بهلاكها
تحتة فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعترف
مطلب أمر عبده البالغ
بقتل فلان فضر به ببارودة
عدا فاستقر صاحب فراش
حتى مات

مطلب قتل وجد بقرب
قرية فدعوى أوليائه القتل
على معين لا تسقط القسامة
والدية عن البقية
مطلب ادعى على جماعة أن
شلت يده بسبب ضربهم وأنه
لاحق له عند غيرهم
مطلب قتل ببندقته وجد
بين ثلاث قرى وهو يارض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعا والتقوا بالأسلحة ولم
يوجد إلا الثلاث بندقات مع
ثلاثة أشخاص

على واحد منهم (أجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعدد ما والحال ما ذكر فبسه
إذا حصل أنه راع ترك الدابة مع أخيه لضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك باجماع ائمتنا وقد
صرحوا بان له أن يحفظ باجرأه ولا يضمن والله أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت
بندقته المعترضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي يجانسه فقتلها وكان قد
قدح زناده فلم يزل يعلم ما سبب خروجها هل هو من ريش حملت من القنبلة ناراً فألقتهما على محل
الطروح أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لانه ان كان يحمل
الريخ والقائما لا يضمن وان كان بفعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقهاء يادى النظر والله أعلم

* (باب جنائية المملوك) *

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغدير فأقر العبد أنها هلكت تحتة هل تسمع الدعوى على
العبد وإذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها ام سبده (أجاب) لا يتخذ أقرار العبد على سبده ولا يؤخذ
بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بخضوعه سبده وإذا ثبت بالبينّة الشرعية
أن سيده أركبه فهلكت تحتة وجب ضمان قيمتها على السيد لانه المستعمل لها باركابه فعليه
قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبد له البالغ اقتل فلان فضر به ببارودة عدا فاستقر
صاحب فراش الى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير
التعزير الشديد لا يرتكبه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما وجب القصاص كالحرف فلا
يصح أمر مولاه له فيه وإذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شرح الهداية وغيرهم في باب
جنائية المملوك في مسئلة من قال لعبد ان قتلت فلانا ورميته الى آخره والله أعلم

* (باب القسامة) *

(سئل) في قتل بقرب قرية فادعى أوليائه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) اذا وجد قرى باجمعت يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك
دعوى أوليائه القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية والله أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ستة أنفاد أنهم ضربوه على يده فقتل وأتاه لاحقه له عند غيرهم هل تسمع دعوا
على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك ام لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح أو كالصريح في كلامهم في
فروع متعددة في مواضع مختلفة والله أعلم (سئل) في قتل ببندقته وجد بين ثلاث وهو
بأرض واحدة منها واليها اقرب بعد أن صالوا جميعا على الصواب واليها التقوا بالأسلحة والقتل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بندقات فهل يلزم دية أهل القرى الذين صالوا جميعا أم أصحاب
البندقات الثلاث ام القرية التي وجد فيها القتل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا وأنصروا
لنا الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماءنا قاطبة انه اذا التقى قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن
قتل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتل فيه القسامة والدية لأن القتل وجد بين أظهرهم وفي
أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت
ذلك بالبرهان ودعوا على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم

وجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقربة التي وجد فيها القتل بقر عند علمائنا مشهور
وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن يهرق فيه الدماء
وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيف فابوا عن قتيل فالقسامة
والدية على أهل المحلة لأهل المقتلين لا باعتبار أن يقتلهم بل بان القتل منهم بقتل فافهم ذلك
وأما من أدة غير أصحاب المجل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً مع
دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عادة في آداب القسامة
والله أعلم (سئل) في رجل ذمى وجد قتيلاً بساحة باب المهد المعروف بالكائن بقرية بيت لحم
المنفصل عنها باباً بساحة المذكور وبها أرض بنية بندقية بقرية بندقية بقرية بندقية من
حائلي المهد القبلية والشرقية ولا يعلم المزمومة من سما ولا الضارب له بعينه والحادثة ليست
مخصوصة لأحد بل مباحة لآل الناس في الحكم في ذلك هل يجب القسامة والدية على أهل
المهد جميعهم أم على أهل القرية المنفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القتل من
المهد أم على الجبهة أم يهدر بيننا الجواب رغبة في أعظم الثواب (اجاب) القسامة والدية
على أهل المهد جميعهم أن أدعى الولي عليهم لا قريتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة
بان الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمهم وإن كان المكان مباحاً لآل الناس
حيث كان قريتهم مع منه الصوت وقد صرحوا بان المحلتي والكئين وكل مكانين أحدهما
منفصل عن الآخر إذا وجد القتل في أحدهما فالقسامة والدية على أهل الدولد الآخر فإذا علم
ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن أدعى على الأقرب وطلب القسامة من أهل الجباج إلى ذلك ويحكم
له بها والدية عليهم وعلى عواقلهم أن أدعى الخطأ وعليهم خاصة أن ادعى العمدوان أدعى على
غير الأقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء
مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من التفرغ بزر الرحمة والرضوان والله أعلم (سئل) في
رجل كشف عليه صوابى الرملة مع جماعة نديهم الحكم الشرعى بحجة جهم غفير من المسلمين
فوجد في رقبته حربة سمها عقدة وهو علق بالمرسة في خاروق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح
فيه وسئل من وليه هل لغريم في ذلك فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان الثلاثة نفر
سماهم في الحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل بجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو
أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان به أثر القتل بشئ
مما ذكره وكان في داخل دار المذكورين وأدعى عليهم وليه القتل فعليهم القسامة وعلى عاقلتهم
الدية وإن لم يكن يدارهم وصكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في
دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والدية على وليه واليمين عليهم وتسقط القسامة
عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة
والدار وتلتحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية إذا القياس في الدعاوى جميعها إن
الدية على المدعى واليمين على المنكر وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس
خطر الدماء وهذا ما نصت عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله أعلم (سئل) في جماعة بوادية
وغير بوادية أحد قوا بطير خرج من الجرح فخرجت بندقية من بندق أحدتهم فقتلت رجلاً منهم
ولا يعلم من هي وولى القتل يقول حتى عثروا له البوادية جميعهم يعنفونه عند أحدهم والا
كلهم غرماء هل إذا أقاموا على واحد منهم بنية أنه هو الذي خرجت بندقية فقتلته تقبل

مطلب إذا وجد قتل
بساحة مباحة لآل الناس
فالقسامة والدية على أهل
أقرب مكان البها على
عواقلهم أن أدعى الولي
الخطأ وعليهم فقط أن أدعى
العمدوان أدعى على غيرهم
فلا بد من البينة

مطلب رجل وجد في رقبته
مرسة وهو معلق في المرسة
في خاروق مدقوق في حائط
وهو ميت فأدعى وليه على
ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقية
من بندق أحدتهم ولا يعلم
من هي فأرادوا أن يقيموا بينة
على واحد منهم أنه الذي
خرجت بندقية

بينهم ويثبت القتل عليه وتتقى دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا يقبل
 بينهم ولا تتقى الدعوى عنهم إذا دعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والمينة لا تقبل الا لاشباهه
 أو دفعه ولم يثبت عليهم مجرد الدعوى حتى لا يدفعوا بها وباب الدعوى مفتوحان عين المدعى
 واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينه وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط
 صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارى يدهم وأغريها
 صحت الدعوى ولا بد من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل
 المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل
 بيت من دار شخص وقر به بشدة ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
 الدار يقول انما لعب بالبندقية فخرجت عليه مقتلة فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب
 الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهى مسئلة من وجد مقتولا في بيت
 أو دار ولم يعلم قاتله أو جمع علمائنا على أنه إذا ادعى أولياؤه وعلى المالك فعله القسامة والدية ما لم
 يثبت القتل على غيره أى على غير المالك والموت والشروع والنشأوى مترعها والله أعلم (سئل)
 في صغير سقط من سطح أو وقع في ماعفان ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
 ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعل نفسه فكان هسدا والاجماع منع قد
 على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التارخانية تولا عن النوازل صبي
 مات في ماء أو سقط من سطح ان كان بمن يحفظ نفسه لشيء على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه
 فعلمها بالكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذ كر عن النقيصة أى
 القاسم في الوالدين اذ لم يعاهد الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماعفان لاشي علمهما الا
 التوبة والاستغفار واختار النقيصة ابو اللبث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يكون سقط من يده
 وفي الظهيرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بشرط
 البحر المالح وليس مملوكا لا حد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هسدا لا قسامة
 ولا دية قيمه والله أعلم (سئل) في امرأه باعته حصته في دار لقرب لها أو بقاها ساكنة بها
 فاصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المسبعة لكونها عاجزة كسفة دمها فكشف عليها
 هل يلزم أهل الدار والجيران والمجلى شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك (أجاب)
 لا يلزم أحد شيء في ذلك لاديه ولا غرامة اذا العجماء عجز أى فعلها فبالك بفعل النار هذا القاتل
 به من فقهاء الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا
 القاتل المدعى قتله بحجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
 بعضهم على بعض منهم با اتفاق أو اعتسالان الخصوصية قائمة مع الكل والشاهد يقطع بها عن نفسه
 فكان منهم ما فلا تقبل شهادته وهذا اتفاق أى حنيفة وصاحبه الا في رواية ضعيفة عن أبي
 يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما اذا وجد قاتل يترقى أقرب اقرب من أخرى وقد
 شوه تحت شجرة حتى أقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت كون القاتل قتل شهما نقل وأق في البئر
 ما الحكم فيه (أجاب) اعلم انه يجب النظر أولا الى دعوى الولي فان ادعى على أهل قرية منهم ما
 وثبت كون البئر بارئتها لا بارض أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب
 للآخرى أم لا حيث كانت الارض التي بها البئر ملكا وان لم تكن ملكا فعلى أقربهم للبئر خاصة
 لان الموجود في البئر كالوجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر الملك أولا فان

مطلب صغير دون البلوغ
 وجد قاتل في دار شخص
 وقر به بشدة فادعى أولياؤه
 القتل على صاحب الدار
 وهو يقول لعب بالبندقية
 فقتله

مطلب لاشي في الصغير اذا
 سقط من سطح أو وقع في
 ماعفان سوى الكفارة على
 من وقع من يده من الابوين

مطلب في قاتل وجد في
 شاطئ البحر المالح
 مطلب لا يلزم أحد شيء
 في امرأه أصبحت محروقة
 في دار باعته

مطلب شهادة بعض أهل
 القرية على بعض بالقتل
 غير مقبولة

مطلب وجد قاتل بئر
 أقرب لقرية من أخرى
 ووجد دم سائل تحت شجرة
 بقرب الأخرى

لم يجد فعلى أقرب القرين مالم يدع الولي على الابعد فإذا أنكر كل من أهل القرين مالكية الأرض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع الى اعتبار الاقرب ولا اعتبار الى شرب وجود الدم السائل من غير وجود القتل لاحتمال أنهم قد غيروا وجود دم سائل من غير قتل لأتعب قسامة ولادية كما هو ظاهر ما تقدم بيته من أدنى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البربانه نقل من تحت الشجرة وألقي في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الاخرى لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أولاً ثم بعده القرب وان أدعى على الابعد ولم يك مالكا لا قسامة ولادية واعتبرنا في ذلك البينة أو الاقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والا فالقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فالقسامة والدية عليهم والافعى الاقرب منهم مالم يثبت تحويله ونقله من الابعد الى الاقرب فلا اعتبار بالقرب والبعد مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالقرينة مع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأسا واحدا وسأل أيضا عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الاقرب والابعد ظلم لأصل لشرعا وقد علمت الاحكام بهذه الجبل الراجحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجد في قلة لأمالك لها وأولياؤه يتعون على جماعة أنهم نفلوه اليها وهم مقررون بانهم ماقتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافهم لهم بانهم ماقتلوه أم لا (أجاب) حينما أقرت وأعني أولياء القتل بان المدعى عليهم وهم أهل القرية ماقتلوا لا يلزمهم قسامة ولادية إذا ثبت عليهم الاقرار اذا اقرار حجة على المقر فيلزمه بشرع أو قد عرض القرينان على أمرهما ولم يذكر لي اقرار أولياء القتل بانهم ماقتلوه ولو ذكرهم ما أحتمتهم بلزوم القسامة والدية اذا اقرارهم بذلك عنهم الدعوى لانه حجة من الحجج الشرعية تنفي الدعوى فثبت ذلك لوجه طلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية اذا وجد فيه قتيلا ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ولها ما ساجد متعددة وجد في أحد ما قتل (أجاب) حكم الموجود في مسجدها كالموجود فيها وهو معلوم الحكم وإذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامة وديته على أهل محلة لانهم الأولى بتدبير أموره كما اذا وجد في دار رجل منها فهم ما على عاقلته لا على أهل محلة الحاصل أنهم على عاقلته الاخص الاحق بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على العلم بالذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى مبعود عشرة من متفقيها وعلى أهل شعائر ولم يسم أحدا منهم وشروط النظر لمدرسها ووقف على ذلك كله قرية وجدا لا فيها قتل ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على أهل القرية السكان الفارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هو لا أم لا قسامة والدية في بيت المال قياسا لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التارخية نقل عن الباقي اذا وجد القتل في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح الغفار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فخير من ككلامهم أن القتل اذا وجد في أرض فلا يخلو ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وان كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لان العبرة للملك والولاية كما قدمناه وان كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة

مطلب قتل وجد في قلة
لأمالك لها وأولياؤه يتعون
على جماعة أنهم نفلوه اليها
ولكن ماقتلوه

مطلب في حكم القتل
الموجود في مسجد القرية
أو في أحد مساجدها

مطلب اذا وجد قتل في
قرية موقوفة على مدرسة
فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين وأما اذا وجد في
وقف المسجد الجامع فالدية
في بيت المال كالموجود فيه

والدية لان تدبيره المهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا لأنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القصد هلال والكبري رجهما الله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلولين ليس على أهلها القسامة ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد الحلة وشارعها فمأخوذ على أهل الحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية بذات محلات وجد في أحد هاقيل لم يعلم قائله هل القسامة والدية على أهل القرية كأهلهم وتكون كالحلة في المصراع على أهل تلك الحلة وتكون كل حارة حلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القبيل الذي يوجده على جعله من المحلات المتعددة في كل بلدة على الحلة التي يوجدها القليل بلا شبهة إذ كل محلة مأهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من علمه التدبير مطلقا سواء كان في مصر أو قرية لان علمها التدبير وأهل كل محلة أولى تدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قبيل وجد في دار انسان هل علمه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (أجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما طاعت عليه متون المذهب فاطبة وشر وجها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ماصورته دولا ناشيخ الاسلام فقدم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته في القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تنسح القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال بينوا لذلك مفسر اسلاميلا * أعجاب * القسامة الايمان التي يقسم بها مالك الدار مشلا وسبها وجود القتييل وركنها اجراء العين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية وجوده اثر القتل وتكميل العين خمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حانف والحبس ان أبي ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عدا كائنصر عليه في شرح المحم لا بن ملك * والعاقلة أهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربع مائة على الاصح فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل نسب على ترتيب العصبات ثم وثم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تنسح لا يؤخذ زيادة عماد كرمقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الاقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الخاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف بضم البه المحال الاقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل الحلة تعقل عن أهل محلة اخرى وهكذا ذكره الخطاوى رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقر بأن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الخاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجري ذلك في الكل يجري في البعض فتعذر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قتل في محلة فالقسامة والدية على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قتل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسببها وركنها وشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا يجوز أن لا يكون الا في مال الحيات الا اذا كان
 من أهل قرية أو نخلة يخاصرون لان العشار فيها قد نيت ورجة الناصر بينهم قد رفعت وبيت
 المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في السد حقيقة
 فتعتبر فيها الممدون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن
 السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيه مما لا يتحقق التمسك في حق
 الكل فلا قسامة فيه ما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فالأصح
 المنق به أن في بيت المال والرأية يكون فيها في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرأية واذا قلنا فيها عليه
 خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزياي وقد رها من الذهب ألف
 دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتحول في بلد الكثر اقتصر ناعلي ما لا بد منه
 والله أعلم (سئل) فيما اذا بات ثلاث رجال في بيت من دار ملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا
 من أهل القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحه والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتله
 أحدهما وكذا ما مات الميت وباقي أهل القرية سكرنوا قتله انفرادا واجتماعا ولم يبقين قاتله فهل
 موته بهذه الجراح ثلاث فدية على من من المذكورين يتولوا الحكم بشرطه الشرعي
 (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف
 في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في
 بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة اهـ وهذا المسئلة
 أجمع فيها قالوا لهما لو وجدوا الاختلاف فقيموا وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة
 على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا ما كان كذلك لان المالك عوا مختص بنصرة البقعة فكان
 ولاية التدبير اليه فلزمه حماية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن تحكم عليه بأنه القاتل حقيقة
 حتى لو كان له دار بدمشق سكنها جماعة باجارة أو اعادة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيه قاتل
 فعليه قال في المحيط واذا وجد القاتل في دار فيها ساكن وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب
 الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل
 القرية ولا على من كانوا اثنين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وأما
 اللوث بما ذكره لا تختلف فالحنفية لا تقول به كما نص عليه الشراح فاطبة والله أعلم (سئل)
 في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولادية
 عليهم فمن يجيب دارضها قتيلا (أجاب) لا قسامة ولادية على أهلها وقد صرح علمنا وأرباب
 القتل اذا وجد بارض موقوفة على أرباب مدعولين فأن قسامة والدية على الموقوف عليهم واذا
 كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف
 المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل
 والحاصل أنه لا قسامة ولادية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفنا على معينين أم على غير
 معينين وانما يتبع على المقول الموقوف عليهم ان كانوا معينين اطلب القسامة والدية وان كانوا
 غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في نساء وصبيان يستقون من صهر يجبر به سقطت صغيرة من بينهم تسقى
 فماتت غرقا هل يجب ليعلى عاقلة من يستقي قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أو لياؤها
 بأنهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم مجتزأ دعواهم ما يلزم في القتل
 عليهم اذا وجد أحد

مطلب في القسرة بين الدار
والسفينة

مطلب اذا وجد أحد
الضيوف قتيلا في بيت
المضيف فالقسامة والدية
على عاقلة

مطلب اذا وجد قتيلا في قرية
موقوفة فلا قسامة ولادية
على أهلها وانما القسامة
والدية على الموقوف عليهم
ان كانوا معينين والا فدية
في بيت المال

مطلب نساء وصبيان
يستقون من صهر يجبر
سقطت صغيرة من بينهم
فماتت غرقا فادعى أو لياؤها
عليهم بأنهم دفعوها

اذا وجد في المحلة أو القرية اذ ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا يجب
 لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها بآلة قدسها لا بشعل فاعسل شتمار ووقوعها بآلة قدسها
 لا يوجد على أحد شيئا بالاجماع العلماء والقتيل الذي يجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال
 على سبب ظاهر قوي يتع وجوبها وما هو محال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا غبار عليه
 فان ادعى أولياءه على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل
 وامرأتان موصوفتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله
 أعلم (سئل) في بناء بيتي للناس بالاجرة بنى أشيخص مكانا ورثه له يتاومعه اجراء يعملون مياومة
 سقطت على رأسه اججار من سقف البيت الذي رثه في حال مرضته فأرخص رأسه فهلك بذلك هل
 يجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور
 بهذا الصفة فادعى أولياءه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بانه مات بسبب سقوط
 الاجار عليه من غير فعل المستعمل فتقبل شهادتهم وسدفعون أم لا (أجاب) لا قسامة
 ولا دية فيه حدث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتل جهل أمره كافي سائر
 كتب الفقه محذور مستطور والذي هلك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لامرية
 فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا يجزئون بشهادتهم لانفسهم مغنا
 ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق رجع ويصدع ومن قتله الخمر بغير
 فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم (سئل) في قتل وجد بقرية وقد اشترأ
 قاتله فلان بن فلان منها هل اذا قام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور
 تقبل وتسدفع أولياءه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذ لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان
 نكوا واقتضى عليهم (أجاب) نعم اذا قاموا على ذلك بينة تسدفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذ لم
 تكن بينة تحليفهم على نفي العلم بذلك وان نكوا واقتضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قتل
 وجد في خيمة رجل نازل به في مكان ما للحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من
 كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قاتل في معسكر أقاموا بفسلة من الارض
 لا مال لأحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا
 من الفسطاط فعلى أقرب الاخوية اعتبارا للمد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك
 فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند أي خنيقة رجه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله
 اه وشبهه في كثير من الكتب كالولول الحية والظهيرية وتزوير الابصار وشرحه والدرر والغرر
 وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من
 فيها من السكان وان كان لها مال فلهما مال فلهما مالا فلهما مالا عند الامام والله أعلم

(كتاب المعادل)

(سئل) في رجل قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والدته باذنه فهل له الرجوع
 عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية واذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع
 الاب والدافع بالباقي على بقية العاقلة كائن من كان سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة
 أو من يتناصرهم أو لا يرجع لتبرعه (أجاب) القاتل لا يستقيم مطالبته بجميع الدية لانها
 على جميع العاقلة والقاتل كأحد من القاتل كادهم واذا علمت ذلك فاذنه لو اذنه أو جب الرجوع عليه بما يخصه

مطلب قصد بندقه صيدا
 فأصاب آدميا فدفع والدته
 البنية باذنه ليس لوالده ان
 يرجع عليه الا بقدر ما يخصه
 وما بقي لا يرجع به على العاقلة
 لانه تبرع

فقط فخرج أوله عليه عاقلته فقط ويكون متبرعا بماءه من حصته من لم يأذن من العاقلة
فأفهم والله أعلم (سئل) في راعين تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما خنجر ولم يضر
واحد منهما صاحب فراش ونفى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي
يقول للنبي كن فكون فادعى أولياؤه أنه مات بتلك الشحنة وصاحبه يجهل كون الموت بسببها
ويقتر بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا لم تقم عليه بنية بانه مات من تلك الضربة لاسيما ولم
يصير صاحب فراش منها ولم يتعلل عن قضا مصلحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة
دية له اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم
عليه بنية بانه لم يضر الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كآخذهم أو يتبرأ به ضربه ومات
من ضربته فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار
من التصريح بما وجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو والله الذي قتل ونحوه والله أعلم
(سئل) في امرأة ضربت أخرى فألقت جنينا ميتا ومات بعدهما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للضرر وبذرة وهي نصف عشر الدية الجنين وعاقلة لم تعصمها
النسبة فلا يدخل الزوج ولا ذار به حتى لم يكونا من عصمتها النسبة والله أعلم (سئل)
في رجل صوب بندقة نحو رجل ليرميها فضر بها رجل بعصا ليقمها من يده فوافق ضربه لهما
وضعه النار فيها فاما ما فاصبت رجلا غير المصوب ونحوه وقتله فهل الدية على صاحب البندقة
أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذ صاحب
البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمع ما قدم المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العلماء
فيها فيما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرق صاحب البندقة بما حصل له أن صاحب
العصا لما ضرب بها أصاب النار فاقادها على محل البارود فخرجت البندقة بفعله (أجاب) وكان قد
اعترض الجواب الاول بعض الحنابلة بما صورته أن ثبت أن صاحب العصا لما ضرب بها أصاب
النار فاقادها على محل البارود فخرجت البندقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لانه المباشر
والحال هذه والحاصل أن ولي المقتول اذا ادعى على واحد معين منهما فاعله اثبات المباشرة كما
وصفنا فان ادعى على صاحب العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بنية على ذلك
لزم عاقلة الدية وهو كآخذهم وان ادعى على صاحب البندقة أنه المباشر على ما شرعنا وأقام بنية
على ذلك لزم عاقلة الدية وبدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهما اذ إذا أنكر صاحب البندقة
الضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما اذا اعترف بوضع النار على محل
البارود وادعى أن تحولت الجهة المقتول بذعل صاحب العصا فقد صار معترفيا بالمباشرة فتلزم
الدية في ما لا تلزم عاقلة اذ العاقلة لا تعقل عمدا ولا عبدا ولا مالزا بالسلح والاعتراف وهذه
المسئلة دقيقة وتشعب منها شعوب تخفى على ضعيف العلم وسقيم الذهن ويحيط فيها بحيط
العشواء وينف فيها وقوف الجار الموقر في الحبال ويخبر فيها بحير البعير الموقر في حزن الحبال
لست شعري لو ألفت عليه مغالطة فقل له لو اختلفا فقال صاحب البندقة لصاحب العصا أنت
الذي ضربت فأثرت النار وألقت على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة الدية وقال
صاحب العصا بل أنت الذي ألقت النار على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة أنت الدية
ماذا يجب فاي جواب أجب بغيره ويرسد له لنا فان نظرنا من غير ذراعه في هذا الفن الى الابط
اعترفا له بالفضل ولا يفرض على ولاية الامور أن يعاملوا بالكف عن أن يقبض بيده على ما عده الى

مطلب رجل ضرب آخر
ولم يضر صاحب فراش ثم
مات فادعى أولياؤه أنه مات
بسبب الضرب والضارب
يقتر بالضرب ويذكر الموت
بسيه

مطلب امرأة ضربت أخرى
فألقت جنينا ميتا ومات
بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقة فضر بها رجل بعصا
ليقمها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فاصابت
آخر وقتله

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقة فضر بها آخر بعصا
ليقمها فخرجت وقتلت انسانا
وفي الحكم تفصيل ذكره
المؤلف

الفتوى فاعلم أن قال الناس بحملها المتقى على عاقبة أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وهذا للصواب وجانا من الوقوع في الدعوى وأجارتنا بفضل من الأهل والأهواء الناصدة ولقد صدق من قال

وإذا ما خلا الجنان بارض * طاب الطعن وحدهم والنزالا

والله الموفق للصواب والله أعلم (سئل) في صيف وجد مقتولا في بيت مضافه وقلتم بوجود القسامة والدية على عاقبه ولم تسع عاقبه واجاب الحول المقدس شرعا على من الباقي منه (أجاب) هو في بيت المال كإشارته إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في الباقي فأن لا يكون جنباية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جنباية شخص لا عاقلة له وقد تقررت أن جنباية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرهما من المعبرات والله أعلم

(كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والأفضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضى وصيا على أيتام أخيه وللميت زوجة وكانت أباغ في المقامة والأشهاد والبارئ العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته أنه قبض جميع ما تستحقه من متروكات زوجها ولم يحم لها عنده قليل ولا كثير الاستوفية مع ما عدا الدين الذي يثبتة أناس معلومين ثم لا أن يدعى الأب المذكور بأول كالة عن ابنته على الوصي المزبور أعيانا يد الوصي غير ما قسم هل تسع دعواه وتقبل بمجرد قوله أم لا وتقبل والقول قول الوصي فيما يده وهل إذا خنت الأعيان بالدرهم وقت القسمة لأجل القسمة يلزم الرضى أخذها بخانتها أم لا (أجاب) لا يقبل بمجرد قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه والقول قول الوصي فيما يده أنه لا أول ولا مؤمن تركه أخيه وتركه أبوه فكل من كانت له يد معية على شيء فالقول قوله فيه بمعية أن طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أخذها خنت عليه لأجل القسمة فلا قائل به بل شرع مال اليتيم من نفسه لنفسه غير جائز لأنه كالوكيل ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الأشباه والنظائر عازيا لشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم مجرد التخصيم لأجل القسمة لظهوره به خطأ كل واحد من الورثة وفي البرازيه ولو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى انكره وأنكره والاتبع دعواه وانقر أو بالتركه أمره وبالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصي باع دار اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجوده وسوغ شرعى داع للبيع وهو الحاجة للشفقة والكسوة وكون الدارات إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بينة تشهد أنه غبن المثل وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجتدهم أبناءه والآن كبير اليتيم وادعى غبنا فأحساهل تسع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على أن البيع كان بالغبن الفاحش ولا تنفع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلما قام المشتري بينة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن رأها قام هو بينة فبينة الغبن أولى فإن في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والوصي بعد بلوغه على أنه كان بالغبن قبل بينة المشتري أولى لأنه ثبت بالزيادة والاكتر على أن ثبت القلة وأعنى الغبن أولى وفي مشتمل الأحكام في الوصية ادعى محدودا في يده دارا من جهة أبيه فأقام ذو اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى بينة أن قيمته زيادة على ما أنبته ذو اليد فقيل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة للقلة

مطلب إذا لم تسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدفن
في مسكنه
مطلب قاسم أبو الزوجة
مع وصى الأيتام وأشهد أنه
قبض جميع ما تستحقه ثم
ادعى على الوصي المذكور
أعيان غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
فيما يده ولا يلزمه ما نحن من
الأعيان وقت القسمة

مطلب إذا ادعى اليتيم أن
بيع الوصي كان بالغبن
الفاحش والمشتري أنه بمثل
القيمة فبينة اليتيم أولى وإذا
فسخ البيع فما جرده
المشتري الخ

القيمة أولى فنية وعن سيف السائل وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غنيا وأقام بيته وأقام المشتري بيته أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الغبن أولى فنية اه وما عليه الا كثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزالي في منته تنوير الابصار في باب الشهادة واذا نسخ البيع بحكم الغبن فاحدده المشتري من البناء ان كان بالاثني ملكه لاختفاء أن صاحب المالك تلك النقض وان كان بنقض البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك للمصاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير إعطاء اجر العادل وما هدمه المشتري من بناء الله ارضه من حصة البناء ونقضه ما لم يكن ان كان فاعاوان كان استهلكه بضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي فاض باع كراما له زوجة الميت وكتب صلح التبايع وفيه أنه نودى عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجده راعب باز يدمن ذلك فبيع لمهر الزوجة اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش وقام بيته على ذلك وهو الواقع هل تقبل وتقتضى البيع نظر اليتيم وهل اذا أقيم المشتري أيضا بيته باله بالعدل ترجح بيته أم بيته الغبن (أجاب) نعم تقبل البيته على أنه كان بالغبن واذا تعارضت بيته الغبن وبيته العدل فبيته الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش أو باع العقار المتروك للقضاء الدين مع وجود المنقول بقبول ويطلب البيع اه ومثله تقديم بيته الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومثمل الاحكام وغيرها وهو الرابع الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوعه للشيخ من الاقوال فكان عليه المعول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا تلزم لان سكه بناء ويل المالك ومن ألحق دار اليتيم بالوقف أو وجب أجرة المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيام باع نصف كرم لهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك للرجل بثلث ربيع منه مؤجل الى سنة وتسلمه المشتري وصار ياك كل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي الثمن واستقر المشتري ياك له حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الا يتم فادعى الوصي المشتري بطلان شرائه لعدم المسوغ والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقرّر عدم جواز بيع عقار اليتيم عند المتأخرين الاخلاص الى غلته لا قضاء لها الا من غلته كنفقه أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يده تغلب أو سكنت غلته لاني بموته أو بيع بضعف قيمته ومصرح في التتارخانية نقلا عن المتنق ان بيعه والحال هذه باطل فثبت علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما كاه المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره صحيحه يجب سماعها ويقضى بموجبها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذا البيع الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الايات والاحاديث ما يوقف من قرب الله على غاية الندم ونهاية الاسف لمصاحبه من العظم وعلى حرمة أجمع الامم والله أعلم (سئل) في الجدأب الاب هل يملك بيع منقول وأولاد ابنه أم لا وهل الشجر المغروس في الارض المحتكر من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم يجوز بيع المنقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منيع الغنار شرح تنوير الابصار ناقلا عن الفصول العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لابا يه وهو الخلد يبيع العروض والشراء اه ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما مصرح به في البحر نقلا عن الأئمة

مطلب باع الوصي عقار اليتيم ثم عزل ونصب غيره فاذا ادعى الوصي الثاني أن يبيع الاول بالغبن وادعى المشتري أنه بالعدل تقدم بيته الوصي الثاني ويقسح البيع

مطلب تجب الاجرة في دار اليتيم لما مضى اذا نسخ بيعها بالغبن
مطلب اذا باع الوصي أشجار اليتيم بالمسوغ يجب على المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء المسوغة لبيع عقار اليتيم

مطلب الجدأب الاب يملك بيع منقول أولاد ابنه والبناء والخيل من قبيل المنقول

الاخيار وأبطل قول من جعل الماعى والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 فجعل النخل من العقار وأفتى به ونسبه إلى يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر
 اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحتركة هل يحتاج إلى مسوغ كما يحتاج عقاره له أم لا (أجاب)
 لا يحتاج إلى ذلك لأن الشجر من قسم المتقول وسيع الوصى منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم إذا اشترى لنفسه شيئاً
 من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معزى إلى نظم
 الزندوسى قال لأنه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا يمكنه أن يقبل شهادته له وكذلك في
 الفوائد الزنية نقلاً عن شارح المجمع وفي البرازية بيع وصي الأب لأوصى القاضى لأنه وكيل
 من نفسه أن يتخ طاهر كبيع ما ينساوى تسعة بعشرة أو يشتري ما ينساوى عشرة بتسعة يجوز
 وهذا لما يحفظ به يفتى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها أسباب جاءت حديثاً أم أمها تطلب ارثها منها فذكر رأوها أنه باعها
 وأفتى عنها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفي مثله أم لا (أجاب) نعم
 يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفي مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
 في وصى قاض على أيتام أقام القاضى أمهم ناظرة فاتفق عليهم الوصى والامتنع من شكرهم هل القول
 قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خمساً أم لا (أجاب) القول قول الوصى بيمينه
 فيما صرفه على النفقة ما لم يكن به الظاهر والوصى الانفرد بالنفقة مع كون الام ناظرة ولا تكون
 خصماً في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصى أنه أنفق من ماله عليه ليرجع
 به أم لا (أجاب) قول الوصى انما يعتبر في الاتفاق إذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما إذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لأنه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالية كما في الخلاصة وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمرضة أو حاضنة بقة دراهم من ماله هل يرجع في ماله أم لا
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضى وصياً على يتيمة ولم يقصر له
 إذا كانت نفقة ثم فرض له أجر في مقابلته هل يفتى بالعرف أم لا وطالب من القاضى أن يحاسبه هل لهن ذلك
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشرعه معتبراً وهذا مما لا يشك في حرمة دفعه وسلم وانظر إلى
 قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان
 بيده اسرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال
 ضاع أو سرق كما في الخلاصة والخاتمة وغيرها والله أعلم (سئل) في وصى على بنات أخيه
 كبرن وطلبن حساباً لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى أن يحاسبه هل لهن ذلك
 وهل القول قوله أنه أنفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر على
 الحساب أو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لأنه أمين
 من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول الامين مع اللين فيما فعل كذا أنقل في مشكل
 الاحكام عن فصول الاستروشى والله أعلم (سئل) في وصى مختار غيبه منقطعة فصب
 القاضى وصه الأثاث حق الصغار وحفظ ما لهم من الضياع والاتفاق عليهم هل يصح نصبه
 ويترب على ذلك موجه أم لا وإذا ألقم بالحقبة الغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم إذا غاب وصى
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضى أن ينصب وصياً أو يترب عليه الاحكام المذكورة في وصى
 القاضى كما أفاده إطلاق قواهم لا ينصب القاضى وصياً مع وجود وصى الميت إذا غاب غيبة

مطلب بيع الوصى منقول
 اليتيم لا يحتاج إلى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصى الحاكم
 أن يشتري شيئاً من مال
 اليتيم لنفسه من نفسه
 بخلاف ما إذا اشترى من
 القاضى

مطلب يقبل قول الأب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وانفق عليها عند طلب أم
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصى
 فيما صرفه على الأيتام ولا
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها
 القاضى ناظرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصى
 أنه أنفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للأب فيما
 دفعه لمرضة ابنته
 مطلب يستحق الوصى الاجر
 من وقت فرض القاضى له
 ذلك

مطلب القول قول الوصى
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول قوله بيمينه
 فيما أنفق وفي أنه أنفق
 بالمعروف

مطلب إذا غاب الوصى المختار
 فلقاضى أن ينصب وصياً

منقطعة أو أقر لم يرضى الدين كافي الاشياء فبلا عن الخزائنة وصك ما في جامع الفصولين والبرازية
والعمادية وقد عللوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك أنه اذا ماتت حصة ونصب القاضي
وصاها جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة
فيما في البرازية فبلا عن الخصاص فينبغي أنهما مقدرة بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد
الموتى لا تأتي ولا تذهب القاذلة اليه وما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين فينبغي تقديرها
بمدة السفر وتعليمهم بالنظر فينبغي تقديرها بخوف ضياع مال الصغار ونشرهم بعدم الانفاق
والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النفا في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض
نصب وصي على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فاجاز جميع
ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله
المنصوب جائز لما تقر بأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح به في الكتاب جواز
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقده بحجر عقده له وهو موجب للانعقاد والتوقف بلا
شبهة والله أعلم (سئل) في ايتام صغار لهم حصة لأب وعم عصبة وام نصبها القاضي وصية على
اولادها ورثها لهم نفقة فادعت الام الانفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في ما لهم هل لها ذلك
أم لا وهل اذا ادعت انها استدان مبلغا ودفعته لمن أداها في مصالح الاولاد يقبل قواها وترجع
في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت باجنبي تسقط حضانتها أم لا واذا قامت تسقط تكون لعمهم
أم لجدتهم حيث لا مانع لها وهل للام حصة الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة
بالوجه الشرعي وتنع الحصة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا
أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في ما لهم تجاب الى ذلك وتنع الحصة من الحضانة بذلك أم لا وهل
اذا رهن اقمهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب)
امامسئلة رجوع الام بما انفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع
في ما لهم والا لا وامامسئلة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان
أقامتها رجعت والا لا وامامسئلة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في السقوط به
وانتقالها للجددة وامامسئلة حصة الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به
وامامسئلة القيام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الحصة من الحضانة بذلك وامامسئلة
الرهن فلا تغلظ ذلك باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من رجل حصة للايتام في عقار
لضرورة النفقة والكسوة وقض الوصي الثمن ثم مات واحد من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي أم لا وهل اذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن
اعطاه للوصي لم يصادف بمحلا يستخلص من الاخدأ أم لا (أجاب) قبض الوصي صحيح في محله
وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم ان كان
حيوانا كان ميتا لا ضمان عليه بموته مجهلا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح
يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو بلغ الصبي رشدا وثبت كونه
بالغ رشدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجابه الوصي بأن دفع لك المالك بعد ان
ثبت بالغ وثبت رشدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه
(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في
ايصال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الانفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا
ظهر وصي مختار وأجاز
ما فعله المنصوب جاز

مطلب اذا كانت الام وصية
وانفقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
اشهدت وان ادعت الاستدانة
فلا يقبل منها الا بينة الخ

مطلب قبض الوصي الثمن
من المشتري صحيح وان مات
مجهلا فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه
فهو مصدق وفي تحليفه
خلاف

رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الحافى في أجاب في واقعاته وأقول الظاهر أنه لم يحدث في المسئلة سوى الضابط المذكور وهو داخل فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليها بخصوصها وقد بادت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم أتى بنقل الله رأيته بخصوصها في كتب التفسير كالنيساوى والكشاف والرازى والمفتى في قوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصى مصدق في الدفع مع الأيمن عندئذى حنيفة خلا فالملك والشافعى فراجع تلك الكتب إن شئت والظاهر من علمائنا أنهم انما لبصر حواها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهو مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصى منصوب من جانب الحاكم فرض القاضى نفقة للآيتام الذين في حجره قدر ما علموا كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضى مدة سنين فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضا من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضى النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعا لدخول الكسوة فيسمى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكن فيه الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والخاتمة وغالب كتب المذهب وبعبارة الخلاصة في هذا المحل وإذا أخرج الوصى بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل اهـ ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضى النفقة لأمور منها أن النفقة تقدير ادبها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأفهام الآن وهو كثير الاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكنز تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء ما لا يحتمل وما يكذبه الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضى الوصى باقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرئ رسؤالا في التيمم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأمره القاضى فأقرضه ثم مات فنفلسا لا يضمن القيم انتهى مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزيلعي وأغلب شراح الكنز والهداية في الفرق بين القاضى والوصى أنه باقراض القاضى يؤمن التوى بمجموع المستقرض والحال هذه لكونه معلوما للقاضى والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصى بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالدفع للمقر له وفيما إذا كان بطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحسبه على اليتيم ويتناول من ماله أم لا (أجاب) اقرار الوصى على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ ثمنه من ماله في القنية والحاوى الزاهدى وصى يتفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفة لم يرجع عليه انتهى فلو أشهد برجوع والا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بناقرن مقرر على أرض وقف وعلم عا على الأرض بجهة الوقف بطريق الحكر ثم أوصى في مرض موته إذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلا من ههنا وفلان بقرآن يس وتبارك والاحلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثوب ذلك إلى روحه وعن لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحدهما يقرر ولده أن كان له أهلية ولا يقرر القاضى من له أهلية ومات مشترى القرن واستمر الرجلان يقرآن ويتناولان علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بعرفة وارث الموصى عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضى قدرا معلوما للآيتام لا يمنع من قبول دعوى الوصى الزيادة بميمه ما لم يكذبه الظاهر

مطلب اذا أقرض القيم والوصى مال الوقف واليتيم بأمر القاضى فنوى المال على المستقرض فلا ضمان عليها

مطلب اقرار الوصى بدين على الميت باطل ولو أطعم الوصى الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع الا اذا أشهد

مطلب اذا أوصى بشئ إن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة سواء كان الموصى به لورثته الموصى أم لا

عليه واستبدله منه رجل آخر فابده بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ ليس له سوى عاقبة من أجرة النثر فهل بهذه الوصية بصير القرن وقتما في القرنين أبدا سرمد أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل تلك أحد القرنين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقتنا ولا تلك أحد القرنين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فيجوز على فراض الله تعالى قال في وصايا البرازة أوصي لقارئ، قرأ القرآن عند قبره بشي فالوصية باطلة وفي التارخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز سواء كان القارئ معنأ وغير معين وعلو ذلك بأن ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا استحسنوا أجورها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فانهم والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركه واحدا منهما شيئا لغير زوجته في الحيلة (أجاب) الحيلة أن يوصي كل واحد منهما لآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندئذ لأنه غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار مات أمهم عنهم وعن أبيهم فلن التصرف في مالهم (أجاب) قد اتفقت كتب الحنفية على أن التصرف في مال الصغير للأب ثم للأب ثم لوصي الأب ثم لوصي أبي الأب قال في البحر نقلا عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في ماله الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصي وصيه ثم إلى أبي الأب ثم إلى وصيه ثم بعد ذلك إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فومات أبوه ولم يوص الولاية إلى أبي الأب ثم إلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فإن لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وحده ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير ما خذ عن ولاية الأب والجد وعن وصي كل واحد منهما وفي الحاوي الزاهد من كتاب البيوع في فصل بيع الأب والأم والجد والوصي والقاضي والمقط والآخر والم للصغير وشرائعهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن القاضي مجبور عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصي الميت فراجع ان شئت (وأقول) فكيف مع الأب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم ينصبون مع الأب الخليم وصيا ولا يسمون الأب بأخذ مال ابنه المحبة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا لله وأنا إليه راجعون والله أعلم (سئل) في وصي القاضي على أخوه به التيمن وإذا أشهد على نفسه وعلى أخيه به التيمن أنه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقا ولا استحقاقا ولا دعوى من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك ور بيع وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم ناريخه هل ينقد اشهاده على التيمن المذكورين فيما ذكر أم لا (أجاب) لا ينقد اشهاده على التيمن المذكورين إذا شهدوا برأؤهم لزم بعقد غيره باطل ولهما الدعوى عليهم بذلك شرعا ولا يمنعان عنها إذا مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى

مطلب في الحيلة باختصاص كل من الزوجين بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية التصرف في مال الصغير

مطلب إذا أشهد وصي القاضي على أخويه على نفسه وعليهما أنهم لا يستحقون قبل فلان وفلان حقا لا ينقد عليهم

من عدم سماع ما دعى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم أو وصي أولوه
بوصية اغروا رثا ولكنه نورم محرم هل يسوغ للوصي أن يتخذها حيث خرجت من الثلث أم لا
وإذا أتت بعد ما بلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الوصي له بشاهدين وحكم بها الحاكم الشافعي
هل يتخذ حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كصف لا وهي
لحرم يحرم قطعه وهذا باجماع من الأئمة وإذا بلغ اليتيم وأنكرها وأتى الوصي له بشاهد مع غيره
عليها وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نفذ أو رد في صله الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد أذهو
خير محض عليه النواجذ تعض والله أعلم (سئل) في يتيم له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم
من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا
يكن رفع أمر اليتيم إليه (أجاب) ليس للم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم
لاب وأم أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي إذا مات بعد أن خاط مال اليتيم بحاله هل يكون
ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانة من تركته أم لا وهل إذا كان قد مات مجهلا من غير خاط
يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى قول واحد وفي الثانية خلاف وقد
قال قاضيان في الوقف ناقلا عن الناطقي أن الأمانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الأفي
ثلاث أحدا ماتوا في الوقف الثانية السلطان إذا خرج إلى الغزو وغنم أو أودع بعض الغنمة
عند بعض الغنمين ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي إذا أخذ مال اليتيم وأودعه
غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه اهـ وذكر في التهمة الأمانات تنقلب مضمونة
بالموت إذا لم يبين الأفي ثلاث مسائل وذكر مسألتان قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة
أحد المتفاوضين قال الطرسوسي فصل من كلام قاضيان والتهمة اختلاف في تضمين أحد
المتفاوضين وفي تضمين القاضي انتهى ولم يذكر واحد منهما الوصي وذكره جامع الفصولين
راعي النوازل صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خاطط بحاله ضمن وضمن الأب
بموته مجهلا قال لا كوردي اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانه ما لا يمتنع الناس منها ولا غنى لهم
عنها فقد علم الحكم في المسؤول عنه بأوضح عبارة وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق
جميع مال اليتيم بشدرا فافرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فادعى شخص على الميت بدین فاقربه
هل يصح إقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفاءه من ماله باقراره أم لا (أجاب) إقراره
على الميت باطل ولا ضمان على الوصي باقراره لأنه إقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله
أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لاهمه وصيا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم
من جميع العصبة حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من
الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد الأب فل له ولانية في مال الصغير
مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم إلى أب
الأب ثم إلى وصيه فإن لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا نصحه كثير من علين فإذا
كان كل من الأب ووصيه ووصي وصيه وابن بعد وكذا أوال الأب مقدم في التصرف في مال
الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الأم منه نظر وتصرف في مال أولاد ابنته وهو لا ولاية له
أصلا هذا لا خاف له والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها عقارات في مرض موتها
بالحمالة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل يتخذ بحاجاتها وليس لبيت المال رد
حاجاتها معه الرجوع إلى قيمة المثل أم لا يتفذه ذلك (أجاب) نعم يتفذه بحاجاتها معه بل

مطلب للوصي أن ينفذ
وصية الميت وإذا أنكرها
اليتيم بعد بلوغه وحكم بها
الحاكم الشافعي للوصي له
بشاهدين ينفذ

مطلب ليس للم التصرف
في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب يضمن الوصي مال
اليتيم إذا خلطه بحاله وأما
إذا مات مجهلا فلا يضمن
مطلب في بيان مسائل
استثنوها من قولهم ان
الامانات تنقلب مضمونة
بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح إقرار الوصي
على الميت

مطلب وصي الأب أولى في
التصرف من الجد والقاضي
مطلب ليست الولاية لاب
الأم في مال الصغير بل للأب
ثم لوصيه ولو بعد ثم الجد ثم
لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه
مطلب في امرأة ماتت زوجها
عقارات بالحمالة ثم ماتت
عنه وعن بيت المال

وصيته الوكيل ليس لبيت المال رد محباته لأنه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع لامن طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي الحماية انما هو لحق الورثة وحيث لا وارث نفذت محباتها مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل ماله لانه نفذت وصيته الله والحال هذه وقد صرح بعين المسئلة صاحب الجوهر في الوصايا وجميع أوائل كتب الفرائض ناطقة بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين فوفاه الوصى وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فأقرها الوصى بالذى لها عنده وتستحقه عنده بمقدار معلوم ودفعه لها بجمعة سريعة ولا آن قبل بلوغ بقيةهم وبطالبون الوصى بان يدفع اليهم على حساب ما أقر به لاختهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ أختهم وأقراره لها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المذكور ويلزمه أن يدفع لاختها الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقر لها به لانها قضية واحدة نعمهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الإقرار ابرزو والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم الوصى أن يدفع لاختها على حساب ما أقر به لها لجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السابق واللاحق اتحد الزمان أو اختلف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا ادعى ضايعه أو أنه أنفق على التيمم وأنه أتفق منه كذا ولم يكذبه الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله في الجائز أن يكون التجار فيه خفيصا أو زاد سعر ما اشترى منهم من النفقة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع لاختها على حساب ما أقر لها به وليست قضية واحدة نعمهم ولربما هم ضوافا محتاجوا الى زيادة الصرف ولربما أتفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب بحث صلحو الله ويكون ماجورا ولا شبهة في جواز دفع الوصى لهما ماله عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة اذ يسألونها جازله المقاسمة معها كما صرح به علما وبأنه المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم يكن متعديا فيما فعل وبقى مالا لاختها تحت يده أمانة بطريق الوصاية تصرف فيه كل تصرف يسوغه للاوصياء شرعا فاعلم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول بقوله فيما لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علما اذا بلغ الصبي وطالب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفق مالك عليك يصح في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا بالبنية لانه ادعى بضاعه فلا يقبل الا بنية والحاصل أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقر لها بعيد عن فهم كل فقيه ويقررنا هذا ظاهرا للوجه فيه والغيب لا يعلم الا من تفرد بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السر امر بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور ناظرا وقف بلد المتوفى وسجنه وتوعد بالضرب وأخذ من مال الأيتام مبلغا عظيما يستغرق غالب ماله ثم بعد حبس الوصى المذكور وراحتة وتوعد به للوصى المختارا أن يرفع الأهر الى ولاية الامور ليستخلصوا مال الأيتام منه ويردوه اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على الأيتام الا بالرفع الى أولئك اذا الحق يطلب ضالة ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين
بنت فأقر لها الوصى بتسدر
معلوم من مال أبيها ودفعه لها
ثم بلغ البقية وبطالبون
الوصى أن يدفع لهم على
حساب ما أقر به لاختهم

مطلب الوصى أمين فيصدق
في دعوى الضياع والاتفاق
الم يكذبه الظاهر وله ولاية
التجارة
مطلب في المراد بالظاهر
من قولهم ما لم يكذبه الظاهر
مطلب للوصى رفع المتغلب
على مال الأيتام لولاية الامور
ليستخلصه منه بل عليه
ذلك

ردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والنظر الغالب
أو اليقين المقاطع بوصول الحق إلى أهله عند رده إليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا ينظر بولاية
الأمور إلا الانصاف والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى إلا بالدفع
إليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فأذا فرغ ذلك إليهم وردوا
مال اليتيم إليه فقد خرج عن عهده الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل إليهم بمحصل
ما توجهت همته اليه وذهب كل بالاجر الوافر والتوفز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه
ومنه عن عهده الواجب وردع كل ظالم بكل أموال اليتامى ويجلب لنفسه بذلك المهالك
والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى وبأكل أموال
اليتامى ظلما وينقل نفسه جرما وانما وكيف لا يفترض على عم اليتام ووصيهم نصب الميت
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا وأذا فرط ضمن قطعا وقد قيل

مطلب لدفع القاضى أجرة
الوصى تسترد منه ان لم تعين
له قبل العمل

إذا تأنت لم تعلم طيبك بالذي * بسوءك أقصبت الدواء عن السقم
وحاشاكم حاشاكم تسبع ولاية الأمور برجل تعدت يده بالظلم وتناولت مال اليتيم بغير حق وبه ملوه
ويلقوا حبسه على غاربه بل يزجرونه ويحسرونه ويعزونه من جوانبه وهذه الأمة المحمدية كلها
خسروا ولها وأخرها كما جاء في الحديث أمتي كالمطر لا يدري أوله خير أم آخره وفيه لا تزال من
أمتي أمة قائمة باهر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم
على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يقيم عمل في تقاضى ديونه ومراعاة أسبابه فحوا
من أربع سنين ومطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرفه
قدرا وعزل ذلك القاضى وولى غيره فاسترداه منه فهل هي حق الوصى ولا يجوز استرداها منه
أم ليست حقه (أجاب) ان كان شرع متبرعا فليست حقه له فاسترد منه وان عين القاضى له
أجرة أعمله حين نصبه فعمله فدفع له فبقي حقه ولا يجوز استرداها والله أعلم (سئل) في
الوصى المنصوب من جهة القاضى هل له أن يتجرى في مال اليتيم اليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة
ويمتنع من اخراجه العشرة مثلا بائى عشر احتياطا أم لا يمين لنا الجواب مفصلا (أجاب) نعم
للوصى ذلك كما صرحوا به في الخائصة وشرح مثلا خسرو وغيرهما من المعتبرات ومن أطلق
عدم الحوازم أصحاب المتن أراد تجارة الوصى لنفسه كإبائه عليه الشراح والله أعلم (سئل)
في تركه فيها صغير هل لا يسه أن يصلح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال
معلوم أم لا (أجاب) نعم للاب أن يصلح إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرازي في كتاب
الصلح في السادس في صلح الاب والوصى بمسائل التركة والتخارج لكن يشترط وجود شرائط
التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرقة
بالدين فيها صغيرة وصى منصوب من جهة الخا كم دفع الوصى لبعض الغرماء من غير إثبات دين
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أم لا يصح له أب مقتر بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور
مادفعه من غير إثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصى
ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير المقتدر أن أقرار الاب
والوصى لا يصح على الصغير صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر في التخليط وغيره
والله أعلم (سئل) في الوصى إذا نصبه القاضى على يمينه فقال عند عقده للمراحمه ضمانه على
يعنى المدفوع اليه المال هل يكون ضامنا أم لا (أجاب) لا يصح ضمان الوصى لنفس المدفوع

مطلب للوصى أن يتجرى
مال اليتيم اليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لأنفسه

مطلب تركه فيها صغير أراد
أنه أن يصلح على ما خصه من
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرقة
بالدين وفيها صغيرة وصى
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون إثبات ثم ماتت الصغيرة
عن ورثة فيهم أم لا يسه
أب مقتر بالدين

مطلب إذا عقد الوصى
أجره بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
اليه المال

المدة ولا المال الذي ترتب مباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر
ما كتبه ابن نجيم والكيل عند التكلم على بطلان كدالة الوكيل والمضارب للموكل ورب المال
ترد الماء الرواء وتترك الجذال والمراء والله أعلم (سئل) في تركه فيها كبر وأقام عليهم وصى
والتركة في يده ادعى أحد الكبار عليه كرمافي يده للورثة أنه ملكه وأثبتة بالبينة الشرعية وحكم له
به فهل ينفذ الحكم على الكل أم لا (أجاب) ينفذ الحكم على الكل وقد مر حوا في دعوى
المعين بانها اذا كانت في أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعا
والله أعلم (سئل) في وصي يختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشرع يف أن يقر له في مال
اليتيم أجرة نظير خدمة الوصاية فقرر له الحاكم الشرعي انظر خدمته في كل يوم قطعتين من مال
اليتيم وقبض ذلك مدة سنتين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك أم لا
(أجاب) حيث عمل وكان المجمعول له قدراً أجرة المثل لعماله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال
هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لا شيء له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المجمعول زائدا عن أجرة المثل
يرجع بالزيادة كما حتره العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصي المختار اذا أذن له الوصي
باستثناء مال اليتيم وكان كثيرا ثم عين له القاضي في نظير الاستثناء حصول المشقة علوفة جزئية
فهل له تناولها جميعا أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة فيها اختلاف قياس
واستحسان ففي جامع النصوص في السابع والعشرين من راض الشرح الطحاوي ولا يأكل
الوصي ولو محتاجا الا اذا كان له أجرة فيها كل قدراً أجرته ومثله في العمادية وفي الخانية والزانية
وكثير من الكتب له ذلك لو محتاجا استحسانا وفي التنية صحح أنه لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذة
الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي
فتعيينه أولى وأنت خير بان نقل التنية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجيح
كما صرح به الشيخ فاسم في تصحيحه والله أعلم

(كتاب الخنثى)

(سئل) عن خنثى مات فادعى أو ثمة من يسـتحق في ارثه على تقديرها سهم مقدرا وأقام على
ذلك بيئته وأنه كان يول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بيئته واذا قلتم نعم فكيف تسمع
وتقبل وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكتفى بالتيم احتياطاً
ولا ينظره الرجال والنساء فكيف ثبت خصوصاً اذا قال الشهود ونظرنا أنها يول النساء
لا تسمع لفسقهم (أجاب) أقول مستند العون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من
الدعاوى الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعاً مستقلاً على
حدة ذكراً أو أنثى ولا بأس بارادها موصريه فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف
الواقع في حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واقامة البيئته عليها ان قتل الخنثى خطا قبل أن يستبين
أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له
عاقلة فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قوالهم ويجب عليهم دية
الذكر وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل
والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة
ويوقف الفضل الى ان يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى

مطلب في تركه فيها كبر
فاذا ادعى أحد الكبار على
الوصي والتركة في يده كرم
منها أنه ملكه وحكم له به
ينفذ على الكل

مطلب ليس لليتيم اذا بلغ
أن يرجع على الوصي فيما
قرره القاضي حيث عمل
وكان قدراً أجرة المثل
مطلب للوصي ان يأخذ قدر
أجر عمله من مال اليتيم على
خلاف فيه

مطلب مهم في الدعوى
الواقعة على الخنثى
والاختلاف في حاله

مات بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لأنه
 مات وترك لبنتين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت أنثى ذلك النصف لأن الخنثى مات وترك أمًا
 وأختًا فترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن المثلث وهو أخ الخنثى لابل فكانت الخنثى جارية
 وورثت الثلث من المثلث بعد الثمن ثم ماتت فورثت أنثى ذلك الثلث فالتقول قول أخى
 الخنثى الآن الأخ يستحق على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكرًا وإن أقامت الأم بينة أنه
 كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن
 ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وإن أقامت أم الخنثى بينة أنه يبول من مبال النساء
 ولا يبول من مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولا ترث الخنثى ثلث ذلك الثلث لما
 ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وإن أقام الرجل بينة أن أبًا الخنثى كان زوجهما منه على ألف
 درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت فإنه تقبل بينة
 الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخو الخنثى من
 الصداق الذى قضيتا به على الزوج ومما ترك الخنثى وإن أقامت الأم بينة على ما ادعت أنه كان
 يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أختًا وتبول من
 مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذى
 مات صغيرًا أقامت امرأته بينة أن أباه زوجهما فإنه فأميرها ألف درهم وأنه كان غلامًا
 يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث يبول النساء وصدقته الأم وكذبها الأخ ابن
 المثلث فقال أخذ بينة المرأة وأجعله غلامًا وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع
 وأورثت أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فإن أقام الأخ ابن المثلث البينة بأنه كان
 جارية يبول من حيث يبول الجارية قال لا أقبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا إذا جاءوا
 معًا فإذا أقام الزوج البينة وألوا وقضى القاضى بذلك ثم أقامت المرأة البينة فإنه لا تقبل بينتها
 لترجح الأولى بالقضاء وإن وقتت إحدى البنتين وقتا قبل الأخرى فإنه يقضى بأسبعية ما تاربحا
 وإن لم يوقتا ذكر أم ما يطلان وهذا إذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فإنه ترد
 البينتان وإن كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشئ من ذلك بل أتوقف في ذلك
 حتى يستبين حاله متى أدركت وليست حالة الحيا عندى بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين
 مات بعد أبيه وهو مهره أقام رجل البينة أن أباه زوجهما على هذا الوصف وأمره بدفعه
 إليه وأنه كان يبول من حيث يبول النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وأنه طلقها في حياته
 قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأته بينة أن أباه زوجهما فإنه لا تقبل بينته
 على ألف درهم وأنه كان يبول من حيث يبول الرجال فهذا على وجهين أما أن جاءت البينتان معًا
 أو جاءت أحدهما أسبق من الأخرى فإن لم يوقتا أو وقتا على السواء تهرت البينتان جميعا وهذا
 بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وإنما ادعى النكاح على الخنثى
 لا غير وباقي المسئلة بحالها ذكر أن بينة المرأة أولى وإن وقتا وقت أحدهما أسبق من وقت
 الأخرى فإن جاءت أحدهما قبل الأخرى أن جاءت الأخرى قبل القضاء بالولى فالجواب فيه
 كالجواب فيما لو جاء تامعا ولم يورثا أو ورثا وتاربحهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما
 ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل أن يظهر أمره فأقام رجل البينة أن أباه زوجهما بإدب ألف
 درهم ورضاء وانها ولدت منه هذا الولد قال أجزى بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنا وإن لم

يقدم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما تزوجها أباه برضا منه وأنه دخل بها وانها
ولدت منه هذا الولد قال تقبل بنتها ويقضى بصكون الخنثى رجلا وألزمه الولد فإن اجتمعت
الدعوتان معا وجاءت البينتان جميعا فإن قامت إحدى هاتين البينتين وقضى القاضي
بشهادتهما ثم جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال لا أقبل البينة الثانية وإن كان هذا الخنثى
المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه تزوجها أباه على مهر سمى برضاها وأقام بينة
من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من
أهل الكتاب قال أقضى ببينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من
أهل الكتاب وبنته من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولومات هذا الخنثى
فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك ومجد بقية الورثة وقال هي جارية قال إذا جاءت
الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وإن كان هذا الخنثى حالم ميت فقال أنا
غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي
جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا صدقه على ذلك إلا بينة إلى آخر ما ذكره من المسائل وهي
صرائح فيما أفتيت به كالاختفى وأما مسئلة الهداية وغيرها فلا ترد لأمور منها أن النظر إذا وقع
اتفاقا من غير تعمد لا يوجب الفسق بإجماع علمائنا كما مر حوايه في باب ثبوت النسب وفي باب
الشهادة على الزنا وهذا إذا كان بمن يشتهى وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يغسله الرجل
والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنائز إذا مات صغيرا وصغيرة يغسله الرجل والمرأة
وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق إذا مات ففقه خلاف والظاهر أنه يعم قبيل المراهق
إذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا للرجل والمرأة أن
يغسلاه وأما شبهة أن يحمل كلام الهداية في المشتهى قال ابن الهيثم في دليل الامام وقولهما
لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه إذا دخلت المرأة بضرتهن يبتاعون أن ليس فيه
غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما إذا لم يعتمدوا النظر بل وقع اتفاقا فهذا
ما قد أورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البحر وأما بقوله بشهادة رجلين
قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر إلى عورتها أما لكونه قد
يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزبلى وغيره
والحاصل أن مسئلة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليس تخالفا لاصل
من أصولهم ولا مصادمة لفرع من فروعه بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من
غزة هاشم بن الشيخ صالح مفتي غزنة صاحب التوير بما صورته قد وقع في المباحث والمحاورة
مسئلة وهي زبده خنثى وبكره خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما
كبرا فإذا الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصححة النكاح فإن قوله زوجه
يسوى من الجانبين في جواز النكاح ولتأمل أن يقول لا يصح النكاح لأن المالكية تنافي
المملوكة ويرى يقال لا يحكم بصححة النكاح ولا يبطلانه حتى يبين الحال ثم بعد قولي هذا على
طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظاهرية أن النكاح صحيح وعلل في القنية
بما علمت فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد القضاة وعين النبلاء لأن مولانا
حلل المشكلات كشاف المعضلات لاجرم أنهم بقية السلف ومرجع الخلف فالمرجو منكم
في هذا المقام غاية التحرير وإفصاح التقرير دتم ودام النفع بعلمكم بالعباد إلى يوم التناد

مطلب في حكم نكاح الخنثى
إذا زوج بخنثى

والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونسب كل قاصد (أجاب)
 الخبيث اذا زوج بالخبيث فقد دس في التارخانية والقيض والزليلعي ومنع الغفار وغيرهما بأنه
 موقوف حتى يبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعدم جوازه حتى يبين وعبرة التارخانية
 ولو زوج خبيث من خبيث وهما مشككان يتوقف في النكاح فان ما قبل التبيين لم يوارنا وعبرة
 القمض مثلهما وعبرة الزياهي فان زوجه أبوه أو ولده امرأه أو رجلا لا يحكم ببعثته حتى يبين
 حاله أنه رجل أو امرأه فإذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به بين أن العقد كان صحيحا ولا فباطلا لعدم
 مصادفة المحل وكذا اذا زوج الخبيث من خبيث آخر لا يحكم ببعثته النكاح حتى يظهر أن أحدهما
 ذكر والاخر أنثى وان ظهر أنهم ما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا توارثان اذا ما قبل التبين
 لأن الارث لا يجري الا بعد الحكم ببعثته النكاح انتهى فقوله أحدهما عام في تناول ما ذا تبين
 على عكس ما قدره الولدان ويؤكد قوله أيضا وان ظهر أنهم ما ذكران أو أنثيان بطل فان سفهه ومه
 أنه ان ظهر أحدهما ذكر والاخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرة وقاضيان
 والتارخانية وعبرة نسخ الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأه فان
 تزوج رجلا فوصل اليه جازأ أو امرأه فوصل اليها جازأ ولا أجل كالعين ثم قال ولو تزوج مشكلا
 مثله أو امرأه أو رجلا لم يجوز حتى يبين فلا توارثان فقاد هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه
 مطلقا فإذا اقتصر هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما بين أن الزوج
 امرأه أو الزوجة رجل لمصادفة المحل اذ بعد تصور به في المشككين يبطل التعيين هذا وقد دس حوا
 بان الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرة وقاوى قاضيان
 والتارخانية ما زال اللبس بالكيفية وعبرة الثلاثة خنثيان مغيران قال أبو أحدهما لا بالآخر
 بمحض من الشهود وزوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر أن اخارية كانت غلاما
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرة قوله وهو نظير ما ذكرنا اذ جعل الرجل
 في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

ولو زوج الخبيث صغيرا مثله * يصح وفي التغيير قد قبل سكر

قال ابن الشحنة في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرة وموافق
 لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي المملوكية فهي مسئلة غير
 ان مسئلة النكاح فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والمملوكية في كل منهما بخصوصه غير
 محكوم به او الحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية ما يقال لا يحكم ببعثته النكاح ولا بطلانه
 حتى يبين الحال لا بالأتم التصور مع زوال الاشكال لانه بعد التبين زال التوقف والمسئلة
 مصورة فيها ذاتين بعد كبرهما ان الزوج امرأه أو الزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل
 التبين فلا شك في عدم الحكم بشيء من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كسرحت
 به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له أتان آلة الرجال
 وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شيء اذا بال او احتلم لم يخرج بوله ومنه من
 الثقب وخرجت له لحية فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكر في الاحكام أم انثى فعامل معاملة
 الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكر وقال في التارخانية وانما يتحقق
 الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك ليزول الاشكال لأن بعد البلوغ لابد من أمارة
 يعلم بها أنه رجل أو امرأه فان جاءه به ذكر فهو رجس وكذا ان لم يجامع به ذكر ولو لم يكن خرجت

مطلب اذا كان لشخص
 آتان آلة الرجال وآلة النساء
 ولم يخرج من آلة الرجال شيء
 وخرجت له لحية فهو ذكر

لحيتة فهو رجبل وكذا إذا احتلم كما يحتمل الرجال فهو رجس ولا يقال ان نزول المني من الثقب وخرج الجمية من تعارض العلامتين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبة الذكرك فلا تعارض والله أعلم

• (مسائل شتى) •

(سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين اسنانه شيء من فضله الا كل هل يلقيه أم يلقه وفي صاحب السلس البول اذا كان يتقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفاتية على الوقتية كالصحح وهل الحرير اذا كان في الثوب منه مقدار خسين درهم ما يحرم لبسه أم لا أو ينظر فيه للسدى واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقيم للفوات أم لا وهل الافضل للمسافر التصرأ أم الاتمام وهل بالاعتام يكون من تكبر مرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقده الماء اذا تم وصل صحبها كان او صاحب عذر يقضي اذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف اذا كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) يكره للمصلي ان يتلع ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زادها على قدر الحصة تنفسا لصلاة في الصحح وكذا اذا كان قدر الحصة في الاصع والقاو وفي المسجد مكروه كالصاق والذي يقتضيه النظر النقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من حالته فليقمه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كالأوغم واطرحوا النغم وغوما يعلق بين الاسنان منه أى ارموا ما يخرج به الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا مكث كثيرا لتغيره وان أكل معه ذلك كره خارجا قال بعض المتأخرين من شراح الكتفي قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين اسنانه أو تمار في موضع سجوده لا تنفس صلاته وان أغم أى فاعل ذلك أعنى الناظر والاسكل والماروات علمت الكراهة في الناظر والاسكل بل قدم عن الحلبي أغم فيه تحريمه وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضا ونظرا ماشاء ويطل وضوءه بمجرد الوقت فقط وهذا اذا لم يعض عليه وقت الاو ذلك الحدث بوجده وأما مسحه على الخفين فيحرم بذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الاعتذار اذا توضأوا والعذر غير موجود وقت وضوءه واللبس حكمهم حكم الاصحاء يسهون في الإقامة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة أيام وليلاتهم من وقت الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارنا للوضوء واللبس أول كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حدثا غائبا يسح في الوقت كلما توضأ الحدث غير ما تبلى به ولا يمس خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحح فيقدم الفاتية على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب يكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجوز منه ما سدها حرير ولحمة قطن او خز وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عندائ خفيفة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخمسون درهما فاعتبارها بالقيمة لم نره لعلمائنا في كتاب وفي الحارثي الزاهدى بعلامة مجمع التفريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهر القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر لا خيف فيه وفيه بعلامة مجد الأمثلة الحكمى ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز ترك ذكره في

مطلب ابتلاع المصلي ما بين
الاسنان ان كان دون الحصة
مكروه وان قدرها مفسد
والقناؤه في المسجد مكروه
ولا يتعترض له أن يفرغ
ويلقمه في مكان يباح القناؤه
فيه

مطلب في وضوء صاحب
السلس ومسحه على الخفين
والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

مطاب في حكم الاذان
والاقامة للتواتر وفي حكم
التصير للمسافر

مطاب في حكم صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
فاقد الماء التيمم وفي الزيادة
على مستأجر الوقف بأجر
المثل

مطلب في المرامدين القول
الضعيف والمرجوح وبعض
علامات الافتاء

حب فاما اذا كان كل واحد مستتينا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن
للقائمة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخبر في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على
الاقامة هذا اذا قامت صلوات فنهاها في محاس وان قضاها في محاس يؤذن لكل ويقيم لكل كما
صرح به ابن ملك نقلنا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتى يكون أثمانا صلا لا عن عزة
لارخصة قال يعلى بن أسمية قلت لعمران قال الله ان ختمتم وقد آمن الناس فقال بعثت بممعبت
منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة
رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا
بان الاحتياط في تركها وذلك مبنى على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التاخرائية
اختلف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والقضا فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي
الجمعة معها احتياطاً قال بعضهم يصلي الاربع سنة الظهر في بيته او في المسجد ولا ثم يسي
ويشعر في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي
الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربع ركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً
وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الحجة هذا في القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شكي
الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلي السنة أربع ركعات ثم يصلي الجمعة ثم يصلي
الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد
أداهما وسنهما وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان
بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسبي رأيت الامام أباجعفر الهندواني صلى الجمعة ببرد ثم قام
فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تزل الجمعة
بردة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلي
أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في
البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها ستاً لم يخلفوا
في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وشروط
شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر
بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا في القنية والمسئلة أفردت بالتصانيف ولشيخ مشايخنا
الشيخ علي المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها اذا صلى فاقد الماء التيمم لاعادته عليه سواء كان
صحيحاً أم صاحب عذر وأما مسألة الزيادة في الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي اضرار وتعت فلا
تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول الفقهاء عنهم الله تعالى هذا أقول ضعيف المرام
بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الاسلام الحكم به وعلى المفتين الافتاء به وهل هو قول
منسوب للامام الأعظم لـ (سئل) في نسبة اليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب)
القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما ان الرابع ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من تحقيقاتهم
وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة
والاخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا التقوى فيها على قولهما أقول أحدهما وان كان
الاثر مع الامام كما اختاروا أقول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا أقول زفر في مقابلة
قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصححوه والعمل به كلوا أقولنا به في حياتهم كما
نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن

الائمة قد يحكون أقوالا بالترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم عمل بمنزل ما معلوم ان اعتبار
 قبحه العرف وأحوال الناس وما هو الأرقى بالناس وما ظهر عليه التعامل وما أقوى وجهه ولا
 يخلو الوجود من غير هذا حقيقة لا طبا لنفسه فيرجع من لم يميز بين ما قد انتهى وفي أول
 المضمرات أفعالها للعلامات لا لاختلاف قوله وعليه الفتوى وبه بقي وبما أخذ وعليه الاعتماد وعليه
 عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الأظهر وهو المختار وفي زماننا وقوى
 مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغيرهما من الألفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
 حاشية البرزوي اهـ وبعض هذه الألفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح
 والأصح والأشبه وغيرهما ولفظ وبه بقي آكد من الفتوى وعليه الأصح آكد من الصحيح
 والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفتنا راجح اختلاف فيه من مرجوحه ومما اتبه
 قوة وضعفها ونهاية آمال المشيرين في تحصيل العلم فالمرض على المفتي والقاضي التثبت في
 الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال أو ضده ويحرم اتباع
 الهوى والتشبهى والميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى والمعصية العظمى فان ذلك أمر
 عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما ينفع إظهاره وما السبب إلا
 بضاربه والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الأمة أن رفع عنهم
 الأصبر وكان في بعض الأمم الماضية إذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر إلا بقطعه
 فأكثر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا قائل به فهل الأمر كما زعم أم لا (أجاب) كفى
 ينكرون زعم عدم صحته وعدم القائل به والنقل به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء
 والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خائفين عن الخواص وكثير العلماء من ذكره فيما لهذه
 الأمة على غيرهما من الأفراد والاختصاص وعن ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة
 البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والنسفي في المدارك وأكثرت الكتب الشرعية
 مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها
 قالت دخلت على امرأة من اليهود فقلت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلى انه
 ليقرض منه الجلد والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك
 لا يعتد ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان ثوبه أحدهم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان الجزاء
 فيه ستم يقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عنده وخطئه
 القصاص ولم تكن اليد مشروعة عليهم فرفع عن ذلك بركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى
 نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر مثل ذلك
 يستدل بانكاره على قلة اطلاعهم وقصورهم عن مطالعة الكتب مع كثرة ما في الوجود وكثرة
 حاملها والمفتين به لا أقدم الله الوجود منهم ولا أخى الكون من بركتهم آمين والله أعلم (سئل)
 ممن كان على نهج الشريعة والحقيقة جارى الشيخ حسن العاروري الانصاري عارواه البخاري
 في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل اتباعنا منا وعن قوله
 قالت الانصار ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله
 عليه وسلم تحببنا لهم اللهم اجعل أتباعهم منهم أمر اذا انصار رضى الله عنهم بالدعوة منه صلى
 الله عليه وسلم أن تكون لذرارهم خاصة للتابعين لهم من ذريتهم ومن غريرهم ما معنى ذلك
 وما تأويله وما الذي يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى أشعث

مطلب صح ونقل ان بعض
 الامم الماضية اذا أصاب
 البول جلد أحدهم أو ثوبه
 لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
 في دعاء النبي صلى الله عليه
 وسلم للانصار بقوله اللهم
 اجعل أتباعهم منهم وفي
 تحميد صلى الله عليه وسلم
 لحذيفة بن أن يكون من
 المهاجرين أو من الانصار
 هل هذا التفسير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حديث رجل من عبس خيره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
 شئت كنت من المهاجرين وإن شئت كنت من الأنصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو
 إلى الآن محدود بل اختار أن يكون من أي شيء أراد من أحياء العرب (أعجاب) قد فسر شيخ
 شيخنا مشايخنا حادثة الحفاظ بالمشرك والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن جعفر في فتح الباري
 وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في إرشاد الساري أشرح صحيح
 البخاري الأتباع بالخلفاء والموالي وكذلك غيره فظهر عمومهم للذاري والتابع لهم من ذريتهم
 وحلفائهم ومواليهم ونظرا إرشاد الساري عز وجل بالحديث الشريف (باب أتباع الأنصار)
 بفتح الهمزة وسكون الفوقية وغم حلفاءهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا
 محمد بن بشار) العبدى مولا لهم بن دار الحافظ قال (حدثنا عثد) محمد بن جعفر قال (حدثنا
 شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلي أحد الأعلام الثقات روى بالارضاء أنه قال
 (سمعت أبا جزة) بالخاء المعجمة والزاي طلمحة بن يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة
 المنتوحة والراء طلاء المسألة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الأنصار يا رسول الله لكل نبي
 أتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) (وصل
 الهمزة وتشديد الفوقية) (فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فقال
 لهم الأنصار اريد خلوا في الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) إلى الذي
 سألو أقال كافي الرواية إلا الحققة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف
 الميم أي نقلت (ذلك إلى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الأنصاري عالم الكوفة (قال) ولأبي ذر فقال
 (قد نزع ذلك زيد) هو ابن أرقم وبه قال (حدثنا آدم) بن أبياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج
 (قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا جزة) بالخاء المعجمة والزاي
 (رجل من الأنصار) (ينصب رجلا يمان أو يدل من حجة قال) (قالت الأنصار) يا رسول الله (ان
 لكل قوم أتباعا وانما قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا) قال الطيبي الفاء تستدعي محذوف أي
 لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع الله أن يكون أتباعنا أي حلفاءنا وموالينا (منا) أي متصلين
 بتابعين آثارنا بالاحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اللهم اجعل أتباعهم منهم) قال عمرو) أي ابن مرة الراوى (فذكر به لابن أبي ليلى) عبد الرحمن
 (قال قد نزع) أي قال (ذلك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الحجاج (أظنه زيد بن أرقم) وكانه
 احتمل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله قد نزع ذلك زيدا زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه
 صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق علي بن ابن الجعد جازما به وفيه التنبيه على شرف
 صحبة الأخيار وضح المزمع من أحب وتأمل تأثير الصحبة في كل شيء فواسق الظن بالصحة
 رفعت على أيدي المولود حتى في الخطب بصحبة الجار يعنى من النار فعدك بصحبة الأخيار انتهى
 كلامه ولا ريب ان الأنصار وذريتهم ومواليهم عثمانة ومواليه إلى الآن وكذلك في أحياء
 العرب العرب الكرام على الاستمرار والدوام وللفقهاء والعلماء مصنفات في الفقه يقولون فيها
 كتاب الولاء وبذكر فيها كتاب الولاء وبذكر فيه ولاء العتاقة ولاء الموالاة في رام أحكام
 ذلك فليرجع إلى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فإن فيها المقنع وبداخلها المشبع وفي نهاية ابن
 الأثير في سيرة الأنصار والعقبة بل الدم والدم والهدم الهدم أي انكم تظلمون بدمي وأطاب بدمكم
 ودي ودمكم شيء واحد وذكر في حرف الهاء والدال في سيرة العقبة بل الدم والدم والهدم الهدم

يروي بكون الدال وقصها فأنهم بالخير يك القبر يعني أني أنمحدث تقبرون وقيل هو المترابى
مترلكم منقري لحديث آخر الحياحيكم والمات مما تكم أي لا أفارقكم والهدم بالسكون
والنق أفسادوا هدم القبر يقال دماؤهم بينهم حدم أي هدمه وقيل المعنى أن طلب دمكم فقد
طلب دمي وإن أهدر دمكم فقد أهدر دمي لاستحكام الألفة وتناوؤ وقول معروف العرب يتولون
دمي دمك وهدي هديك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام بطول على هذين الحديثين
اصدورهما عن بحر لا تذكره الدلاء ولا ينقص ثوار الرواء ولا يساحل ولا يحال اللهم رشحة
من مائه العذب أذن ناله لا ينظم أقط لاستغناؤه عن كل صب فسال الله سبحانه أن تكون ممن
سبقته السعادة الأبدية والسيادة الآخروية انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير

بأيها الحسن الآتي بأسئلة * تروح القلب تقضي بالسررات
انفتحا بالبهذ القول فأنشرح * منال سدور وفزنا بالمرات
فلا أبر من الدين القويم ولا * أشهى لنا من كلام أهل العنات
أزال عناهم وما لاعدادها * فيما مضى وعساه انه ياتي
والله ما الذنب البرزخ جمل * من الجواهر عندي كالمو بات
وأي السؤل وجهي كله سقم * وفي ماشاء رب السموات
من كل هم رضعف واختلاف عوى * فيه الفساده فوق العبارات
لولا المشقة في الأفعال قد سقت * لكان للمرء ما يرد به بالذات
لكن نشاعدها قطعها جازت * نخف عنا به جمل المشقات
فيالهي ختام الخبير رساله * عبيد عبدك خير الدين في الآتي
لنفسه وجميع المسلمين ومن * منهم مضى وكذا يارب من ياتي

والله أعلم (سئل) في رجل مصري نزل بقبره من قري فلسطين ومكث به امدت سنين وانتقل من
القبر إلى بلد غيره ما بولاده ووفاء الله تعالى والآن مشاة القبرية يريدون جبره ولاده على
العود إلى القبرية والسكنى بها هل لهم جبره شرعاً أم هم مخبرون يسكنون حيث شاءوا (أجاب)
لا قال بجبرهم على العود إلى القبرية والسكنى بها فإن من تعسر عليه التوفير على التقوى
والاحسان في وطنه فليهاجر إلى حيث يتمكن فيه من ذلك كجهوسنة الأنبياء والصالحين كما نص
عليه الفقهاء وأجاب التنسير منهم أبو السعود العبادي مفتي الديار الرومية والله أعلم (سئل)
في رجل أوفد ناراً في أرض ليست ملكه والرياح تهب إلى جانب قربة فوصلت إلى جرونها
وأحرقت ما فيها من الأكدا س هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أوقدوه الريح مضطربة
كأهو مصرجه في كثير من المتون والشروح والنساي واعقده الناس وأفتوا به كقيد
السرخسي وأثبت في تنوير الابصار وكذا في الفتية ونقل في جامع النصولين والله أعلم (سئل)
في أسفل لرجل وعلو لا تحرى صاحب العلو أسفل باذن صاحبه ليرجع هل له أن يرجع عليه
بجمع ما أنفق وإذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أنفق بتساهه وكذا أم لا (أجاب) نعم له أن
يرجع بما أنفق على عبارته وإذا امتنع ذو السفل عن أدائه بحسبه فما يحبس في سائر الدون
والله أعلم (سئل) في قربة غرق أهلها شرطي غرامة فاستدان جماعة منهم على غائب مالا
ودفعوه للشرطي عنه والآن بطالبونه فهل يلزمه ذلك حيث لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب)
لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة بغير أمره فلا يرجعون عليه والحال

مطلب اذا ارتحل الشخص
من بلده لا يجبر على العود
اليها

مطلب اذا أوقد ناراً في غير
أرضه والريح مضطربة
فأحرقت شيئا غيره يضمن

مطلب اذا اى صاحب العلو
الاسفل باذن صاحبه يرجع
بما أنفق
مطلب غرق الشرطي أهل
بلده غرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ماخصه

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستحله على الاصح

هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من ذلك نصابهم وأورعها السكالا
المباح وجاعة يتعوضون لهم وبكافونهم إلى شيء من المال والجن حبر اعلمهم فهل هو حلال
شري أم حرام لوجه خلط شرعافيو وصف أكديا للفسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب) تناول
ذلك حرام بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله
عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكعن ربه أنه
قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة
مال الغير قطعا واختلف في تكفير مستحله والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتضيهما الاذوجرأة على الله تعالى في انتمالك محارمه عصمتنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشرعي وفضل حتى تصرف في التدريس
والتصدير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعي أنه قرشي فانزع عليه وأزاحه عن موضعه
وجلس فوقه متعذبا عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا
أعرفك وأعرف أباك وغضب غيره على العلماء والعلم فرغبه بسبب ذلك للشرطة وللبعض قضاة
العهد فحس بسبب ذلك وغرم ما لا عظماء فهل يلزمه بسبب ما ذكر برأ وتغريم لكونه ماتكم
الاحتقار ولا نطق الاصدقاوا اذا قلتم لا حل ضمن الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من
المعزوم وهل اذا رفع أمره لتقدير على استرداد المال الذي غرمه من غزته فيسترض على التقدير
انتراعه من اخذ له لكونه ظالما أم لا (أجاب) أعلم أولا أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم
حيث اشترت قدمه بنزول درجته عند العامة لنحو الفقه لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين آمنوا أولوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين
بسمعائلة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى حل يستوى الذين يعملون
والذين لا يعملون وهذا يجمع عليه فإذا علمته علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية وإذا ارتكب
المعصية يعزى رولها المتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقبض كل أحد حال المباشرة
ولأنه انتصار بعد الظلم وهو ما أدون فيه بقوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من
سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقديمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الانفاظ بل وبما
فوقهما مما ليس فيه قذف وكونه قرشيا لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة
بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى حل يستوى
الذين يعملون والذين لا يعملون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ
وأنت علم بجمرة تقدمه على استاذة فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعزم
لزم التعزير على طالب العلم وبعدم حققة شكوى خصمه ورفعه للمعزوم عادة وهو موجب
للضمان على ما عليه الفتوى سيما لما تدهور الفساد وأما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من
حديث من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث الى الآخر والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجهش عن فالتنروض على ولاية الامور أن
يقابلها فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل حل له التقدم على الشيخ
العالم واذا قال له العالم النصارى تعلم قسيسهم واليهود خاتمهم وأمان علماء المسلمين فان لم
تكرمي لذائق فكرمني العلي فاني اكرامه وتقدم عليه مستغفاه وبالعالم الشرع هل باستخفافه
بالمعلم الشرعي وبالعالم يكفر وتمين زواجه ويحرم عليه أحكام المرتين أم لا (أجاب) ليس

مطلب لايباح للجاهل ولو
قرشيا ان يقدم على العالم
ولو شابا واذا تقدم عليه
تعزيره بحدود القذف

مطلب في شأن الجاهل مع
العالم والتلميذ مع الاستاذ
واستخفاف العلماء والعلم

لجاهل أن يقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماءنا رحمهم الله تعالى أن للشاب العالم أن يقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى حل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثالثة الايمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فلم يرد بأولى الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدم وكيف لا يستقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على مجابته به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي التبرزية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى الى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آتوا العلم بدرجات قالوا فما كان هو الله تعالى بدرجتين احداهما درجات العلم فمن بضعه بضعه الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصبرين على الخنثين وان كان الخنثى أقرب نسباً منهم قال الزندوستي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم في النظم الوهباني

ولكن به من يستخف مكفر * كذا لفظ الفقهاء بصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وان كانت مشهورة عند الحنفية الا أني لم أقف عليها الا في الحاوي القديسي قال ومن استخف بالنبي أو بنبي من الانبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العاملين أئمة الدين والشرعية روى أن من قال لفقهاء فقيهه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه أيماناد فويل اذا انتقل من شخص الى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميله لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به فهي دائرة معه أيماناد فقدم صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمية على قدر الملك وان كانت لحفظ لانفس فهي على عدد الرؤس وفتح عليه الولوالجي تغريم السلطان أهل قرية قائمها تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقد أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرفه الى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول أجره عمداً فيها كخطاطة الى ادريس والتجارة الى نوح والحلاقة الى سليمان النابلسي وسماحة الخليل الى قنبر ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شبه اسمي الشدة عندهم وهو أن يجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيخذلهم من يريد الشد طعماً أو غيرهم ممن حضر المجلس وربما أجهد ذلك وتداين منه وشق عليه الى الغاية ويدفع الى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على إجازته له بالعمل الى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا له ولا تخلع هل حيث أدى ذلك الى تكليف الفقراء من ذوي الحرف بمنع شرعاً ويجب منعهم من الخرج على أرباب الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتضررون ولا يتضرر وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم منع شرعاً اذا فاعله والمعتقد له كل قدا بعد اعلان أكثر أهل الحرف لا يعملون من هو أول من بخر نفسه احترف وفي ذلك ضرر عظيم وجرح ومنع أكثر الخرافة عن حروفهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف الى ما عساه لا بقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي رد وقدر وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر أعلى غير أمرنا فهو

مطلب أولو الأمر العلماء
في أصح الأقوال

مطلب فيما يعتقد أرباب
الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه الى صاحبها
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما
يتخذونه من الطعام وفيما
يتخذونه شيخ الصنعة ممن
يريدوا

رتوان ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وفي الحديث وشرا الذمور
 محمد نائم وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إنما أئسي عليكم شئان الفتي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى رواد أجد
 والبرار والطبراني في جامعهم الثلاث وفي الحديث أمان بعد فان أعيد الحديث كتاب الله وان
 أفضل الهدى هدى محمد وشرا الذمور محمد نائم وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في
 النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه عن جابر ومعنى قوله كل بدعة ضلالة أي
 كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة أي توصف بذلك لاضلالها والحق فيما جاءه الشارع
 وماذا بعد الحق الا الضلال ولا شك أن الشارع ما جاءه بالمد كور ولا أنزله من أراد الاحتراف
 لاهله بجملة الشيخ صنعة ولا بتأخذ طعام له ماء أهل حرقته في بلدته ولا تحفظ نسمة الصنعة الى
 أول من تعاطاها من خاق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا عينا بعد ما جاز على حرقه ما
 به هذه التكاليف السابقة وأن لا يسوغ له الاحتراف الا بعد اتيانها بجميع ذلك وما ذلك الا لاضلال
 لا يرضاه المله من المتعال والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وبنت صغيرة
 وعن تركته من جعلت امرها المتأخر بدمه زوجها المذكور فنصب القاضي جد الصغرة لاتها وصيا
 مع وجود الأب والجد الأب فباع ما خصها من الأسباب لا يهاين من معلوم بدمه العشرة
 بأخي عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك فقال الجد الأب داري الفلانة ترهن به ولم
 تقبض ومات أبو الفلانة لا عن تركته ثم مات أبو عبد عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجد لام
 يطلب من ابن الجد الراهن رأس المال ورجمه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الرها
 ويريد بيع الدار فما الحكم الشرعي (أجاب) كل ما ذكر فيه من تبادل نص علمنا أمان نصب
 القاضي جد الصغرة لاتها فقد صرح علمنا وأن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية الأب والوصي
 يعنون به وصي الأب فكيف ينصب وصيا مع وجود الأب الصالح للتصرف وأما قول الجد
 داري الفلانة ترهن به أو لم تقبض فلانة لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عز من قائل فلهن مقبوضة
 فقول الجد داري الفلانة ترهن به أو لم تقبض فلانة لا عبرة ترهن به أو لم تقبض فلهن مقبوضة
 الابن يوفاهم على أخيه الميت فلهن مقبوضة فلا قائل به اذ لا يلزم أحد أو فاء دين أحد ولو كان أبأ وأبنا
 والزاهم بربح السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم
 (سئل) في رجل مات وعليه ديون مستغفلة لا تقي تركته بما يريد التضاة أن يلزموا آخاه
 يوفاهم بجمعها هل يلزمه ذلك أم لا (أجاب) حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
 وارثه التسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل سكن
 مع زوجته في دار آتاه وهي خراب فعمرها باذن مالكها وماتت المالكة فهل العمارة ملك الباقي
 أم ملك الآتية وما الحكم فيما اتفق الباقي على العمارة المذكورة أم لا (أجاب) حيث عمر
 باذن المالكة فالعمارة لها والنفقة دين عليها فيرجع على تركتها ويرث العمارة ورثتها والماله
 هذه والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما للآخر بالاتفاق عليها
 ومات الا اذن هل للمنفق الرجوع في تركته بما اتفق على حصته أم لا (أجاب) نعم له
 الرجوع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة قروش اجره أرضا وأثنا
 عشر قرشا ونصف ثمن حنطة أقسم بالله أن يدفع له ثمن الحنطة بغيره عن أجره الأرض فهل للتاضي
 جبره على ذلك اذا امتنع أم لا (أجاب) ليس للقاضي ذلك اذ لا تصح الدعوى فيه لا سماع

مطلب لا يصح نصب الوصي
 مع وجود الأب أو وصيه
 ولا عبرة بالرهن بدون القبض
 ولا يطلب أحد بدين أحد
 ولو أبأ وأبنا

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء
 دين المورث
 مطلب من عمر باذن المالك
 فالعمارة للمالك والنفقة
 دين عليه
 مطلب اتفق أحد الشرىكين
 على الدار المشتركة باذن
 مطلب لا يجبر الدائن على
 الإبراء اذا أقسم بالله ليرش
 من كذا مدنيه

مطلب ليس لوالى البلدة أن
يطرح على أهلها غرامة
لضيقه

مطلب مات رفيقه في طريق
الحج وترك أمتعة فحملها
الى مكة وأشهد أنه ليس
بمتبرع وأباعها ثم باضعاف
القيمة وأردع عنها فخرجت
الاصوص وأخذوا بعض
الوديعة

جواز امتداده وعدم الثورية فيه والله أعلم (سئل) في رجل له ولاية على بالمررد عليه ضعف
فتمكث له فطر على أهل البادية غرامة عوض ذلك له ذلك ثم لا يكون له طلب ما يجب اعداده
(اجاب) ليس له ذلك بل هو ظلم محض يجب اعداده ويحرم تقريدها بجماع المال والنخل بل ومن
لا يتحمل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج
وترك أمتعة ولم يكن رفيقه أن يستطلع رأى القاضى خوف النسيبة عليها فحملها الى مكة
المنرفة وأشهد أنه ليس بمتبرع بؤنة الحل وبالحياة عليها وباعها بثاضعاف القيمة وأودع عنها
لدى الرجوع الى البادية الورثة عند دقته لعدم خبره عن الحفظ فخرجت الاصوص وأخذوا بعض
الوديعة فقرأ قول هذا الرفق أمين محض كمن أقت الريثوب غير في خبره فملك الايداع ولا
يضمن أم لا وعلى له الرجوع بمؤنة الحل والحياة على الورثة حيث لم يكن اسمة تطلع القاضى
وشهد أم لا (اجاب) نعم هو أمين محض لانه محسن في فعله قال جل من قال ما على المحسنين
من سبيل فاتنى عنه الضمان بهذا الفعل الجليل وصرح علماء نازحهم الله تعالى بان المفتود
اذا مات بالبادية فلا صاحبه أن يبيع جازده ومائة ويحمل الدراهم الى أهله وصرح به في التارخانية
عازي بالتجنس الناصرى وفي جامع الفصولين في الخامس والثلاثين في التصرف في الاعيان
المشتركة للشريك أن يأخذ حصته ويوقف حصته الغائب فيما باع من ثمة الكرم واذا قدم
الغائب ان شاء أجاز بيعه وان شاء ضمنه قيمته والقول قول البائع فيها ولا يضمن ما أخذته
الاصوص حيث كان للايداع عذر أو جبه والقول قوله لانه أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو
أن الورثة لم يرضوا ببيع ورده وضمنوه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر
ما يقول لا نكراه الزيادة عليه ولا شك ثالث في أن له الرجوع عما لا يضمنه من مؤنة الحل والحياة
هذه والله أعلم (سئل) عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل
(أجاب) في القاموس آزر كهاجر اسم عم ابراهيم وأما يؤد فانه تاريخ وفي تاريخ الحنبلى
وابراهيم بن تاريخ هو آزر في نفسه الجلالين في قوله تعالى واذا قال ابراهيم لاه آزر قال هو لقبه
واسمه تاريخ وفي شرح الهمزية لابن حجر ولا يرد على الناطم آزر فانه كفر مع أن الله تعالى ذكر في
كلمة الزبارة أبو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لأن أهل الكتاب أجمعوا على أنه لم يكن أباه
حقبة وإنما كان اسمه والعرب تسمى العم أبابيل في القرآن ذلك قال تعالى والله آتاك ابراهيم
واسمه بل مع أنه عم يعقوب بل ولم يجمعهوا على ذلك لوجب تأويله بذلك جمع بين الاحديث وأما
من أخذ بها غيره كالبيضاوى وغيره فقد تساهلوا والحاصل أن المسئلة طويلة الاذيال واسعة
الدلائل كثيرة الاقوال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) من بيت المقدس من المرحوم الشيخ
صالح الدجنى بمصورة المرحوم حظيرة العلوم العلي بالمنطوق والمفهوم أن بين لنا التاء
المربوطة التي عدها الحريري عا في حالي الدرج والوقف وجه لها في الحالتين غير مضممة وان
كانت منقوطة قال في المماثلة الخفاء وهي التي استعمل في انشاءه وقل له في حالة الامتحان أنثنى
رسالة حروف احدى كلمتيها يعنها النقط وحروف الاخرى لم يجمعن قط قال منها واطراح ذى
الحرمة فنى ومحمدة بنى الامال بقى وقال منها بقت لاماطة شجب واعطاء شنب ودواوة
شجن وممرعاة يقن فأتى بالحرمة ومحرمة واماطة ومداواة وممرعاة في الكلمة التي حروفها غير
مضممة في حالة الدرج كما يرى وقال في الرسالة الرقضاء وهي التي التزم فيها بحرف منقوط وحرف
غير منقوط ليس بواب عند منزهة شرب بل يعف عفاة بر وقال منها مذرعة ثدى لبانه خص

مطلب آزر عم ابراهيم
مطلب في التاء المربوطة
التي عدها الحريري هاء

بافاضة تهناته ومنها اذا باش غبطة فلا يوجد قاتل ومنها منظوما
فلا خلا ذاهب بجهة * تمت ظل خصمه

وقال في خطبة التي التزم فيها عدم النقط في جميع ألفاظها منها الام مداومة اللغو ومواصلة
السهر واطراح كلام الحكماء ومعاصاة الله السماء أما الساعة موعدكم والساخرة مشهوركم أما
أحوال الطامعة لكم مرصده أما دار العصاة الخطيئة المؤصدة الأرحم الله أمر أملاك خواه
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدهر موادعا والجنة كاملة والسلامة
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل دلة الاسلام وهو أسمع الكرام والمسلم والسلام
قال الحزن بن همام فلما رأيت الخطيئة خفية بلا سقط وعروسا غير نبط دعاني الانجاب بطنها
المعجب الى استجلاء وجه الخطيب الخ . ولا نابعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا اللهاء المربوطة
في التاريخ بخصسة زاعين على أنها تاء باربع مائة وضع بعضهم تاريخا وعدة تاء باربع مائة وزعم انها
في الدرج باربع مائة وفي حالة الوقت بخصسة فقلت هي هاء بخصسة في الحالتين كما قال الحريري
وأوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الحالتين
والمرحون من ذي العاوم الباهرة بيان ذلك لتستفده منكم دمت محمد عليه الصلاة والسلام
(أجاب) قال فريد عصره ووجد دهره خلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
الجان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
والوصل والقطع ونقط الاحرف * وتركه حذف وبالحذف في

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاتيان بالجميع مبهلا قول الحريري الحمد لله
المجود الالاء الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاءاء * مآلك الامم ومصور
الرمم وأهل السماح والكرم ومهلك عادوارم أدرك كل سر عمله ووسع كل مصر حلمه الخطيئة
بكلها كل حروفها مبهلة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة
اه كلامه (أقول) ولا ينافية ما قاله المرادي في الحقي الداني وابن هشام في المغني قال المرادي وأما
تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصرين فيها أنها تاء في الاصل
والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التانيث نحو
رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعين اذ هو في بحث البديع كالايتني والتاريخ
فن اضطلع عليه بعض متأخري الشعراء وأظهر واقفه صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف
نص عليه بعض الفضلاء وهو أي فن التاريخ المذكور لا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم
من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذوقهم أنها تكتب في الخطاء
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجزرة لان خط المصحف لا يقاس
عليه كخط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضيين واذا
كانت تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجزرة النطق عند عدم الوقف
وجواز اعتبار مجزرة الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تغلق بكاتبه وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلامهما كما قررنا ذلك في مواضع منها الخناس الخطي واللفظي فلان ما من ذلك
فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها فقلت لا يدل

ما تقر في الأصول أن الحكم على الشيء لا ينافي بالحكم بعباده وإن كان من كلامه قوله تعالى
 التي تكتبها والذوق المتصور بحيث يمكن أن يعلمها بأنهم في الكتابة «تكتبها» وإذا انفتح
 الطالب الكتب البديعية وتأمل كلامهم حكم بعبادة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع
 أحد في علمت من الاعتبارين المحجج بكلامهم كتابي هذا النفس الذي عوفن التاريخ الشيخ المذكور يعتمد
 في الرجوع إليه ونافية ما يقال هي في الكتابة «تكتبها» على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي
 الوصل تاء في النطق «تكتبها» في الخط في المانع من اعتبار الخط فحسب بخصه باعتبارها ومن اعتبار
 النطق فحسب باربعاً باعتبارها وفي فهم المقصود بالقرآن الحالية وكمن مشترك كذلك على
 أن المسئلة ليس فيهما من الأحكام الشرعية الخطرة راجحة فلا ضرر في استعمالها في كل من
 الجهتين مع مسوغ قائل كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتمد عليه والله أعلم
 (سئل) من بيت المقدس أعضان المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليل نظام

أيا من غدا في البراءة فريدا * وفي العلم ركنا معامدا
 ومن صادق الذكاء فلا * لديه وأضحى لبيد بلدا
 يقول أبو الطيب المجتبي * وأعنى الامام المجيد المجيدا
 طابنا رضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا
 ومنها له آخر بعده * وجدناه صعبا لينا عيدا
 كان نال بعد القضا * فاستعظم منه خبره جدودا
 فازدح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا مغيدا
 ولا زالت توضع للمشكلا * تمانظم الناظمون القصيدا
 * (أجاب)

رضاه السجود لمودحه * ومدوحه ليس يرضى السجودا
 ومعنى السجود الخضوع كما * اتق القصة واستغناض ورودا
 فنحسن اخلاق ومدوحه * خضوع الانام له لسن يريدا
 وعز مقام له مقتض * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
 وان كان رأى تركه للرضا * به لا يزال صوابا ليدا
 وبيت النوال جديريان * نيل اليهم فؤاد وفودا
 فعنى الجدود الحظوظ التي * تسمى بخواتم ونعنى السجودا
 فما يعط ليس بحق له * وان كان يراه اعتقادا جدودا
 وان القضاء لكل الوري * على مقتضى تلك فضلا وجودا
 وقيل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورودا
 فشابه نفس القضاء فعلة * وهذا يبلغ نقده مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم أله باللاهوت عن حكم مظهرى * ولم أنس بالناسوت مظهرى

* (أجاب)

يقول بسيرى في خفي الحقيقة * مقيم على الحكم الذي في الشريعة
 فلم أله بالسرا الإلهي عن الذي * أتى ظاهرا في نص آى وسنة

والله أعلم

مطلب في قول سدى عمر
 ابن الفارض ولم أله باللاهوت
 عن حكم مظهرى الخ

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعامت والاخوال والخالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب
العصبات يعني أولادهم بالمرث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهو المأخوذ به يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن أولاد الاخوة
والاخوان أولى من اجد الناسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الاصناف الصنف الثاني يعني أولادهم بالمرث الجدود
الفاسدة والجدات الفاسدات وان علوا ثم الأول وان سفلا يعني أولاد البنات وأولاد بنات البنات
وأولاد بنات الابن وأولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقدم الرابع على
صنف من الاصناف فلم نطاع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقدم الخامس على الرابع والحاصل
أنه لا كلام في مسئلة التي هي واقعة الحال أنه يخص فيها بالارث الخال ولاشيء لابن عمه الاب
لاوين بحال والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام
فقال كل (أجاب) للزوج الصنف والباقي لابن الاخت ثلثه ولبنت الاخ ثلثه على مذهب أبي
يوسف اعتبار الوصف الذكورية والاؤنية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لاصلهما وأفتى
بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر بالثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل
فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلثه والباقي يقسم اثلاثا على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الاخت
مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجز أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت
المقدس عن رجل مات عن أولاد خالة وأولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف
القسمة على الابن جميعهم من أولاد الخال والخالة حيث كانا لاب وأم وأولاد فقط وأولام فقط
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لأولاد الخال يقسمان عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين والثلث لأولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما
لاب وام والآخر لاب فقط وأولام فقط فلاشيء للآخر مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول
فلاولاد الخال الثلثان والثلث لأولاد الخالة وقد تقرر عندهم أرجحية قول محمد رحمه الله تعالى في
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أمي ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث
واها حصص كرم أربعة قرايط فهل للعمات شيء مع الام والاخ المذكور أم ليس لهن شيء ربما
يخصص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصصة المذكورة وما خلفته المستمقة مقسوم
بين الام والاخ لام اثلاثا فزاوردا فللام قراطان وثلثا قرايط وللأخ قرايط وثلث قرايط من
الحصصة المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني ابن ابن وعن ابن اخت يزعم أنه ابن
ابن عم للميتة فهل ميراثها لابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شيء أم لا (أجاب) الارث
لاي ابن الابن جميعه بينهم ماسوية ولاشيء لابن الاخت ولو كان ابن عم للميتة والله أعلم (سئل)
فما اذا ماتت عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن ابن معتك وعن بنت معتك
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكرا وضع أو لم يكن في موضعها
ينوئنا الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يغير على كلاً الحاليتين وان ابن ابن المعتك لا يعطى شيئا
ويقدر الخلف في حق البنات الموجودات أي وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو أربعة قرايط على
هذا التقدير معادلة لهن بالاضر من تقديرى الذكورة والاؤنية ويوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال أخر موجودة وهذا ان لم يصبر واوطلبوا ابو بعضهم القسمة

مطلب ماتت عن زوج
وابن اخت لاب وأم وبنت
أخ لاب وأم
مطلب ماتت عن أولاد خالة
وأولاد خال
مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن
ابن وعن ابن اخت يزعم أنه
ابن ابن عم للميتة

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وعن بنت منها وبنتين
من غيرها وعن ابن ابن معتك
وعن بنت معتك

قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكراً فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعد عن الزوجة لاذكر
 مثل خط الاندين وان كان أنثى فالزوجة الثمن وللبنت الأربع الثلث والباقي لابن ابن المعتق ولا
 شيء لبنت المعتق مطلقاً وحاصل الامر أن الرابع في مسئلة الحمل أناته تدره واحداً وتعامل الورثة
 بالاضمن من تقدير ذكوره وأفوتته وتعطى الأقل لمن لا يحب ولا يعطى من يحب ولو بيع بعض
 التقدير شيئاً فإذا وضع الحمل وانقض الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا إذا
 وضعت الحمل أو أكثره حينما فإذا وضعته ميتاً أو خرج أقله حيوات قبل خروج الاكثر عاد
 الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فبقسم على من كان موجوداً من غير اعتبار الحمل
 وهذه المسئلة ذات شعب رد كرهاً يؤدي الى الخروج عن القدر المسئول فنولى عنه عنان القلم
 والله أعلم (سئل) في هالك هلك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب)
 هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلث لبنت العم والثلث لابن الخال وهو
 المذكور في فرائض السرخسي وعليه صاحب الهداية وممن الكترو لم يلق الا بصريحاً وأجاب شروح
 الكترو الهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشي لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها
 ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأورد رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية
 الترمذي رواية وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية
 فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية
 وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة إذا اختلفت كما في واقعة الحال حل يقدم
 ولد العصبية أم لا قبل وقيل والذي ينبغي ترجحه ما رواه السرخسي فإن لفظ الفتوى كدعم
 غيره من ألفاظ التصحيح كاختاروا الصحيح مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسي
 مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وإنما يرسله ويقول في ظاهر
 الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد مصرحاً بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه
 ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله أعلم (وسئل) عنه ثانياً بما عورته في امر أم ماتت عن
 زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا
 شيء لأولاد أخوال أم لا (أجاب) قدر فعلى هذا السؤال سابقاً ذكر في جوابه ما حاصله أن
 الصحيح كما في المضمرات أن لاشي لولد الخال مع بنت العم وهو أولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي
 جميع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد
 العصبية أقرب اتصالاً بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة
 بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالحاصل أن المسئلة اختلف فيها أو الصحيح أن ولد العصبية
 أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها وولد العصبية ولا
 شيء لأولاد الأخوال والله أعلم (سئل) من بنت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة
 أولاد أخ لام ذكر اثنين فبن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء لأولاد الأخ
 لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لام قطعي بقا
 الاخت لاب النصف ويعطى أولاد الأخ لام السدس ورد عليهم الباقي بقدر سهامهم ما في قسم
 المال عليهم أربعاً بالربع لأولاد الأم والثلاثة أربعاً لبنتي الاخت لاب وتصح من أربعة وعشرين

مطلب هلك عن بنت عم لاب
 وأم وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
 أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت
 لاب وثلاثة أولاد أخ لام
 ذكر اثنين

حاملة من شرب ستة في أربعة لا ولاد الأم الثلاثة ستة لكل اثنين يدرى في ذلك الذكر والآن
 كأصلهم ولبنى الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركه قسمته وفيها
 لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل
 منهم حصته من الدين حيث ظهر لهم حيلة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
 وزوجتين أجدادهما وضعت ذكر بعد موت أبيه مات وبنته الورثة يدعون أنه مات قبل خروج
 أكثره فلا يرثه وأبنته تقول مات بعد خروجه ومكث ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن
 الميت فهل القول قولها فيرث ويورث أم قول بسملة الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة
 ولا يرث إلا إذا اعترفت الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز نقلا عن المختار البدائع
 عن أبي حنيفة لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبل فيه قول النساء إلا
 الأم فلا يقبل قولها وفي الولو الجلية امرأه حامل فماتت والولد يتحرك في بطنها تمسك ديوم وليه
 وبعض الناس يقولون إن الولد حي وبعضهم يقول إنه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا
 بقا دمية على عاتقها وتركت المرأة زوجها أو بنين أن أقترن الورثة بأنهم البنت ورثت الابنة ثم ورثت
 منها ورثة الميت وان جددت الورثة لم يقض اليها شيء لأنه لا يدرى أنها خرجت منها أم لا وفي
 الفتاوى البخارية حامل ماتت ويترك ولدها قد رويوم وليه فقال بعض مات قال بعض لم يمت
 فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت فاعده على جانبها ميتة وللميتة زوج وأبوان (أجاب)
 بعض مشايخنا أنه لو أقر الورثة كلهم بأنها بنتها خرجت حية بعد وفاتها يرث البنت ثم يرث من
 البنت ورثتها ولو جددت لم يقض عليهم بارت بهذا القدر إلا أن يشهد عدول أنهم ولادتها حية وانما
 تسعهم الشهادة لو لم يمارقوا قبرها منذ دفنت إلى أن ثبتت وقد سمعوا صوت البنت من تحت
 القبر ووجدت ملازماتهم القبر ولو لم يكن ثم شهدوا أنكرت الورثة حافوا على العلم ولا ميراث لها
 إذا خلفوا أم ولا شبهة في عصر ذلك جدا أو تعذر في التواريخ نقلا عن المحيط وان وقع
 الاختلاف في انقصاله حيا أو ميتا فشهدت القابلة على انقصاله حيا أجمعوا على أنها تقبل
 شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تعمل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقالان تقبل
 أم ولا شبهة أن عندما تقبل شهادة امرأته ثقة ولو لم تكن قابله في حق الارث وكذلك لا شبهة
 في قبول أخبارا في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل لها بدمته مهر
 وعن أم وثلاث بنات فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بذمته وما القسمة
 الفرضية (أجاب) أما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
 المذكورين إن لم تكن الولادة قرية فيقدر الحمل ذكر أو أنثى يعطى الأم سدسها والزوجة ثمنها وكل
 بنت ثلاثة قرايط وخمس قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قرايط وأربعة أخماس قيراط فان ظهر
 ذكر كما قدر بأدفع له وان ظهر أنثى رددنا على الأم خمس قيراط على ما يسدحها فيجمع لها أربعة
 قرايط وخمس قيراط ولكل بنت أربعة قرايط وخمس قيراط والله أعلم

(قال جامعها الشيخ إبراهيم بن سليمان الرمي تليد المؤلف)*

وهذا آخر ما رآته من مسودة فتاوى شيخنا وأستاذنا شيخ الإسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
 عدة المحققين زبدة المدققين مولانا وشيخنا الشيخ خير الدين الرمي السميحة بالفتاوى الخيرية
 لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال أنه فرغ من كتابها

مطلب إذا اقتسموا التركة
 وقها الشخص دين لم يستغرق
 يأخذ من كل منهم حصته
 مطلب وضعت زوجة الميت
 ذكر بعد موت أبيه فقلت
 وبنته الورثة يدعون أنه مات
 قبل خروج أكثره فلا يرث
 وأبنته تدعى أنه مات بعد
 خروجه

مطلب مات عن زوجة حامل
 لها بدمته مهر وعن أم
 وثلاث بنات

وتبويها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وعثمانين وألف وكان ذلك بمنزله برمله
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم آمين

بعد حمد الله على آلائه والحمد لله على خير أنبيائه يقول حسب الجناح الحسيني
الفقيه الى الله تعالى محمد الحسيني خادم تصحيح العلوم دار الطباعة الكبرى الميرية العاصمة
بيولا ق مصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده
خادم شريعة الله السالك سبيل سداده العلامة المحقق الفهامة المدقق سيد كل من يخطو على
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرضوي برّ الله مخبجه بصيب رحمة وعنه بسايع احسانه
ونعمته على ذمة الجناح الامجد علم الفضل المقدر المقتفي في سلوك سبيل المعالي وحمائة
نفائس الفضائل اثر والده الرافي في معارج الكمال الى ذروته العليا المتسكى على أرائك الجحد
ومسانده الشهم الجليل الهام النذيل الملاذ الاوحد حضرة أجندك أسعد نجل المرحوم
عارف باشا بلغه الله من هني الآمال ما يشاء وما شا ولا غرابة ان وثب السبل وثبة الاسد
قبأ به يقتدى الابن الاشد في أيام من جعله الله رحمة لرعيته ونعمة عظمت على بريته الخديو
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمنه وشملهم بعميم احسانه وحنينه عزير الديار
المصرية وحامي حى حوزتهم النيلية مبدد شمل البغاة ومقتب جمع الطاعة صاحب السيرة
العمرية والعدالة الكسروية ذى القدر العلى والفخر الحلى أفندينا محمد توفيق باشا ابن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العميم فضله على الخاص والعام ادام الله
دولته وأيدصولته وسطوته وحرس انجمله الكرام وجعلهم غرة في جبين اللىالى والايلم
لاسماعيل باشا الشبل النجيب الارب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والشكل الطريف
بالطبعة الكبرى الميرية العاصمة بيولا ق مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها اللث
الضرمام السيف الصمصام ماضى العزم في سعاد صائب الغرض في ممرماه من عليه
همته بياهر الصدق ثنى جناب حسين بك حسنى ونظر حضرة وكيله قانع المعارض بواضع
برهانه وجلى دليله الحاذق القطن الننية الطين من خاطبه المعالى باياك

اعنى حضرة محمد بك حسنى وكان تمام بدره وكمال نفعه وابتمام

زهره في منتصف شعبان من عام ثلثمائة بعد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

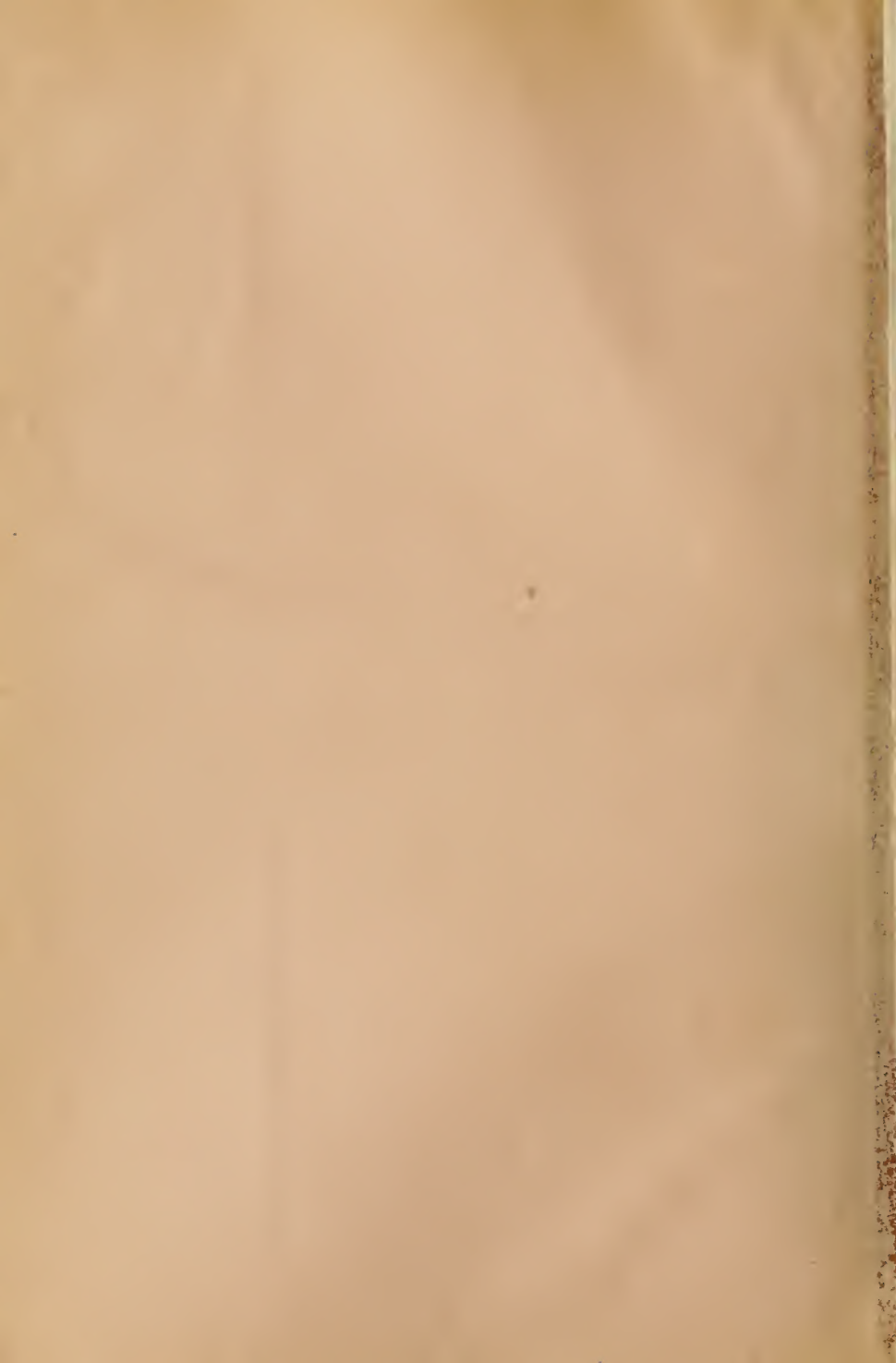
وأصحابه وأزواجه وأهل بيته وصحبه

وأحرابه كلما ذكره الذاكرون

وغفصل عن ذكره

الغافلون







3 1761 06765661 1

